

مركز دراسات الوحدة العربية

انتقال العمالة العربية

المشاكل - الآثار - السياسات



د. ... م سعد الدين   د. محمود عبد الفضيل

انتقال العمالة العربية

المشاكل - الآثار - السياسات

كلمة شكر

يتوجه مركز دراسات الوحدة العربية بالشكر الى صندوق الأوبك للتنمية الدولية على مساهمته في تمويل اعداد هذه الدراسة .



مركز دراسات الوحدة العربية

انتقال العمالة العربية

المشاكل - الآثار - السياسات

د. ابراهيم سعد الدين   د. محمود عبد الفضيل

« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص . ب . : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : « مرعربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

حقوق الطبع محفوظة للمركز

الطبعة الثالثة : مزيدة ومنقحة
بيروت، تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١

المحتويات

قائمة الجداول ١١
تقديم وشكر ١٩

الفصل الأول : حجم ومصادر وتيارات حركة انتقال المهارات
والأيدي العاملة فيما بين الأقطار العربية ٢١

أولاً : الأبعاد والدلالات التاريخية لظاهرة انتقال
الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية
منذ منتصف السبعينيات ٢٣

ثانياً : دراسة جامعة درهام ـ مكتب العمل الدولي عن
تيارات الهجرة فيما بين بلدان المنطقة العربية ٢٦
١ ـ تقدير الطلب على قوة العمل في البلدان
الرئيسية المستقبلة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) ٣٣
٢ ـ تقدير العرض المحلي من قوة العمل
(١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) ٣٣
٣ ـ تقدير العرض من مصادر دولية
(١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) ٣٥
٤ ـ تقدير الطلب على القوى العاملة والعرض
منها في عام ١٩٨٥ .... ٣٥

ثالثاً : تقرير البنك الدولي عن الهجرة الدولية للعمل
في الشرق الأوسط وشمال افريقيا ٤٠
١ ـ منهج الدراسة ٤٢
٢ ـ حجم القوى العاملة والهجرة

في سنة الأساس ٤٤
٣ ـ نتائج التوقعات ٤٨
٤ ـ ملاحظات حول دراسة البنك الدولي عن «قوة العمل والهجرة الدولية للعمل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا» ٥٨
٥ ـ اختبار صحة بعض الفروض ٦٣
رابعاً : معالم الصورة الكلية لتحركات الأيدي العاملة في الوطن العربي خلال الثمانينيات ٧٤

الفصل الثاني : الآثار الاقتصادية لهجرة الأيدي العاملة وانتقالها فيما بين الأقطار العربية ٨١
أولاً : الآثار الاقتصادية المباشرة ٨٣
١ ـ تأثيرات هجرة العمالة في الأنماط الاستهلاكية والاستيرادية في البلدان المرسلة للعمالة ٩٢
٢ ـ آثار هجرة العمالة في قنوات وأنماط الاستثمار في البلدان المرسلة للعمالة ١٠٩
ثانياً : الآثار الاقتصادية غير المباشرة ١١٦
١ ـ الاختناقات في أسواق عمل البلدان المرسلة للعمالة ١١٦
٢ ـ آثار هجرة العمالة في العملية التضخمية في البلدان المرسلة للعمالة ١٢٥
٣ ـ الآثار التوزيعية لهجرة العمالة ١٣٤
٤ ـ بعض الآثار الكلية للهجرة في نمط تخصيص الموارد ١٤١

الفصل الثالث : الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة والسكان فيما بين الأقطار العربية ١٤٥
مقدمة ١٤٧
أولاً : المصاحبات الاجتماعية للهجرة وانتقال العمال والسكّان في البلدان المستقبلة ١٥١
١ ـ التركيب الديمغرافي لسكان بلدان الاستقبال ومصاحباته ١٥١
٢ ـ تدهور أخلاقيات العمل والتحيّز ضد العمل اليدوي والمنتج ١٧٤
٣ ـ استمرار التحيّز ضد عمل المرأة ومشاركتها ١٧٧

٤ ـ العراق حالة خاصة ١٧٨

ثانياً : المصاحبات الاجتماعية لانتقال
الأيدي العاملة في بلدان الإرسال ١٨١
١ ـ تأثير انتقال الأيدي العاملة في الخصوبة ١٨٢
٢ ـ تأثير انتقال العمالة في الأسرة وتنشئة الأطفال ١٨٤
٣ ـ تأثير انتقال العمالة في الانتاجية
وأخلاقيات العمل ١٨٧
٤ ـ تأثير الهجرة في عدالة التوزيع
وفي التكوين الطبقي ١٩١

الفصل الرابع : سياسات ترشيد انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار
العربية: الإطار العام وبعض القضايا الرئيسية ١٩٩

أولاً : الإطار العام ٢٠١
ثانياً : بعض القضايا الرئيسية ٢٠٥
١ ـ حجم العمالة الوافدة وعملية التنمية
في بلدان الاستقبال ٢٠٥
٢ ـ التوازن السكاني وتوازن القوى العاملة ٢١١
٣ ـ انتقال الأيدي العاملة العربية
بين التضييق والحرية والتنظيم ٢١٥
٤ ـ تفضيل العمالة العربية والتمييز العنصري ... ٢١٨
٥ ـ مصادر اضافية لمواجهة احتياجات
سوق العمل العربية ٢٢٢

الفصل الخامس : سياسات ترشيد انتقال الأيدي العاملة بين
الأقطار العربية: الآليات والسياسات المقترحة ٢٣١
مقدمة ٢٣٣

أولاً : آليات وسياسات ترشيد انتقال الأيدي
العاملة العربية في بلدان الارسال ٢٣٤
١ ـ زيادة العرض الكلي من الأيدي العاملة
وتطوير تركيبها المهاري والمهني ٢٣٥
٢ ـ سياسات تنظيم انتقال الأيدي العاملة
الماهرة وغير الماهرة الى البلدان العربية ٢٣٩
٣ ـ توفير المعلومات عن العجز والفائض
وعن المهارات المتوافرة ونوعيتها
ونشرها في بلدان الاستقبال ٢٤١

٤ ـ حماية العمال من استغلال الوسطاء
وشروط العمل المجحفة ٢٤٢
٥ ـ ترشيد استخدام تحويلات العاملين
وتوجيهها الى تحقيق تنمية اقتصادية
واجتماعية رشيدة ٢٤٥
ثانياً : سياسات ترشيد انتقال العمالة واستخدامها
في البلدان العربية المستقبلة ٢٤٩
١ ـ الحدّ من تزايد الاحتياج للقوى
العاملة الوافدة في المستقبل ٢٥٠
٢ ـ المحافظة على عروبة بلدان الاستقبال
وإحلال العمالة العربية محل الأجنبية
كلما أمكن ذلك ٢٥٦
٣ ـ تحقيق مزيد من الاستقرار والحماية
القانونية لقوة العمل الوافدة ٢٥٧
ثالثاً : حول الهجرة العائدة ٢٥٩
رابعاً : السياسات والآليات القومية لترشيد وتعظيم
المنافع من انتقال الأيدي العاملة بين
البلدان العربية ٢٦٢
١ ـ السياسات والآليات المرتبطة بترشيد
وتنظيم سوق العمل العربية ٢٦٤
٢ ـ السياسات والآليات المرتبطة بتوحيد
وترشيد طاقات التدريب المهني
على الصعيد العربي ٢٦٨
خامساً : السياسات طويلة الأجل في مرحلة
«ما بعد النفط» ٢٧٣
١ ـ المشاكل والسياسات الخاصة بالبلدان
النفطية المستقبلة للعمالة في مرحلة
«ما بعد النفط» ٢٧٤
٢ ـ المشاكل والسياسات الخاصة بالبلدان المرسلة
للعمالة في مرحلة «ما بعد النفط» ٢٧٨
خاتمة ٢٨٣
الملاحق: ٢٩١
ملحق رقم (١): أسماء الخبراء والمسؤولين الذين تمّت مقابلتهم ومناقشتهم

حول انتقال الأيدي العاملة العربية في اثناء فترة البحث ٢٩٣
ملحق رقم (٢): عرض تنظيم سوق العمل في اتفاقيات العمل العربية ٢٩٧
ملحق رقم (٣): الإطار العام لمشروع المؤسسة العربية
للتشغيل ومعلومات سوق العمل ٣٠٥
المراجع ٣١١
فهرس عام ٣١٩

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
١ ـ ١	تقديرات حجم التوظيف لدى البلدان العربية الرئيسية المستقبلة للعمالة حتى سنة ١٩٨٥	٣٤
١ ـ ٢	تطور حجم القوى العاملة الوطنية في البلدان العربية الرئيسية المستقبلة للعمالة حتى سنة ١٩٨٥	٣٦
١ ـ ٣	عدد العمال العرب المهاجرين الى البلدان العربية حسب بلدان المنشأ حتى سنة ١٩٨٥	٣٧
١ ـ ٤	اسقاطات السيناريو الأول: اقصى نفاذ للعمال العرب الى اسواق البلدان العربية الغنية	٣٨
١ ـ ٥	تقديرات السيناريو الثاني: سوق عمل أكثر انتقاء في البلدان العربية الغنية وأقل انفتاحاً للعمالة العربية	٤٠
١ ـ ٦	إسقاطات «معدل النمو السنوي» في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥	٤٥
١ ـ ٧	مجموع العمالة الوافدة الى الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة حسب الجنسية (١٩٧٥)	٤٦

١ ـ ٨ الوافدون من السكان والقوى العاملة حسب الجنسية ونسبة المشاركة الخام في البحرين والكويت وليبيا وعُمان وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة (١٩٧٥) ٤٧
١ ـ ٩ مجموع الاحتياجات من العمال في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، ومجموع العمالة الوافدة الى البلدان الرئيسية السبعة المستقبلة للعمالة طبقاً للقطاعات الاقتصادية (١٩٧٥) ٤٨
١ ـ ١٠ توزيع مجموع العمالة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا والعمالة الوافدة الى البلدان السبعة الرئيسية المستقبلة للعمالة طبقاً للمستوى المهني (١٩٧٥) ٤٩
١ ـ ١١ اسقاطات احتياجات القوى العاملة في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا العربية، ومعدّلات النمو في حالتي النمو السريع والبطيء، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥ .... ٥٠
١ ـ ١٢ اسقاطات العمالة الوافدة الى البلدان الرئيسية السبعة المستقبلة للعمال في الوطن العربي طبقاً للقطاع الاقتصادي، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥ .... ٥٢
١ ـ ١٣ اسقاطات العمالة الوافدة الى البلدان الرئيسية المستقبلة للعمال في الوطن العربي طبقاً لأقسام المهن، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥ .... ٥٤
١ ـ ١٤ اسقاطات حجم العمالة الوافدة في البلدان المستقبلة للعمالة (الجزائر ـ البحرين ـ العراق ـ الكويت ـ ليبيا ـ عُمان ـ قطر ـ السعودية ـ الامارات العربية المتحدة) طبقاً للجنسية، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥ ٥٧
١ ـ ١٥ اسقاطات توزيع العمالة الوافدة في البلدان العربية الرئيسية المستقبلة للعمالة طبقاً للجماعات الإثنية الرئيسية، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥... ٥٨
١ ـ ١٦ اسقاطات حجم السكان الوافدين في البلدان العربية حسب الجنسية، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥ .... ٦٠
١ ـ ١٧ ـ أ تصاريح العمل في الكويت حسب الجنسية، للسنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠ .... ٦٤
١ ـ ١٧ ـ ب تصاريح الإقامة للوافدين إلى الكويت حسب مجموعات الدول، للسنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦ .... ٦٤
١ ـ ١٨ قوة العمل غير الكويتية (١٥ سنة فأكثر) حسب مجموعات الدول والنوع (تعداد ١٩٨٥) ٦٥

١ ـ ١٩ الاقامات الممنوحة في السعودية حسب الجنسية، للسنوات ١٣٩٣ ـ ١٣٩٧ هـ ٦٦
١ ـ ٢٠ توزيع القوى العاملة ببلدية طرابلس في ليبيا (١٩٨٠) ٦٧
١ ـ ٢١ العمالة الوافدة لسنة ١٩٨٠، وتقديرات العمالة الوافدة لسنة ١٩٨٥ طبقاً للجنسية ٦٩
١ ـ ٢٢ التوزيع النسبي لقوة العمل الكويتية وغير الكويتية حسب أقسام المهن، للسنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠ و١٩٨٥ (نسب مئوية) ٧٠
١ ـ ٢٣ نسب المشاركة الخام للكويتيين وغير الكويتيين حسب الجنس، للسنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠ و١٩٨٥ (نسب مئوية) ٧٢
١ ـ ٢٤ نسب مشاركة البحرانيين وغير البحرانيين حسب الجنس (نسب مئوية) ٧٢
١ ـ ٢٥ الزيادة في قوة العمل الوافدة الى الكويت طبقاً للقطاعات الاقتصادية ونسبة مشاركة كل قطاع في الزيادة الكلية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥) ٧٣
١ ـ ٢٦ ملخص لأحدث البيانات المتوافرة حول الهجرة وتحركات الأيدي العاملة من واقع تعدادات السكان في بعض البلدان العربية ٧٤
١ ـ ٢٧ مصفوفة تدفقات العمالة العربية حسب بلدان الارسال والاستقبال لسنة ١٩٨٠ ..... ٧٦
١ ـ ٢٨ مصفوفة تدفقات العمالة العربية حسب بلدان الارسال والاستقبال لسنة ١٩٨٥ ..... ٧٩

٢ ـ ١ ـ أ تطور تحويلات العاملين، خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠ (مليون دولار) ٨٤
٢ ـ ١ ـ ب تطور تحويلات العاملين، خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٨ (مليون دولار) ٨٥
٢ ـ ٢ تطور مكونات التحويلات المسجلة للعمالة المصرية المهاجرة في البلدان العربية (١٩٧٤ ـ ١٩٨٨) (مليون جنيه مصري) ٨٩
٢ ـ ٣ مقارنة نمط اقتناء السلع المعمرة الكهربائية المتوافرة لدى الأسرة الأردنية، لسنة ١٩٨٠ (نسب مئوية) ٩٣
٢ ـ ٤ ـ أ تطور الكميات المستهلكة لمجموعة مختارة من السلع المعمرة في مصر، للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٧٩ ..... ٩٦

٢ ـ ٤ ـ ب تطور الكميات المعدّة للاستهلاك سنوياً من سلع الاستهلاك المنزلي (بالألف وحدة)، عن الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣/ ١٩٨٤ . . . . ٩٧
٢ ـ ٥ تطور تحويلات العاملين والانفاق على الاستهلاك الخاص ومستوردات السلع الاستهلاكية في الأردن، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٨ (مليون دينار أردني) ٩٨
٢ ـ ٦ قيمة المستوردات بواسطة المغتربين في السودان خلال الفترة من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ حتى نيسان/ ابريل ١٩٨٤ (مليون جنيه سوداني) ١٠١
٢ ـ ٧ تطور قيمة الواردات الاستهلاكية الكمالية والمعمرة في مصر وفقاً لنظام «الاستيراد بدون تحويل عملة»، للسنوات ١٩٧٩/ ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥/ ١٩٨٦ (مليون جنيه مصري) ١٠٢
٢ ـ ٨ تطور أهم المجموعات السلعية المستوردة في اليمن العربية، للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ (مليون ريال يمني) ١٠٤
٢ ـ ٩ مصر: زيادة اقتناء الأسر للسلع المعمرة خلال الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) ١٠٦
٢ ـ ١٠ مصر: التكرار النسبي لأوجه تحسين الأسر للمسكن خلال الفترة المرجعية (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤) حسب حالة الهجرة ١٠٧
٢ ـ ١١ انماط استثمار المهاجرين الأردنيين العائدين والحاليين للتحويلات، لسنة ١٩٨٠ (نسب مئوية) ١١٠
٢ ـ ١٢ هيكل استغلال المدخرات، العائدون وغير المهاجرين ١١٢
٢ ـ ١٣ التوزيع النسبي للزيادة في ملكية الأصول للأسر المعيشية خلال الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة ١١٣
٢ ـ ١٤ المجالات التي أنفق فيها المهاجرون الجزء الأكبر من مدخراتهم في السودان (١٩٧٧) ١١٤
٢ ـ ١٥ عائدات دائرة تسجيل الأراضي وعدد صفقات البيع والشراء في الأردن، للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩ . . . . ١١٥
٢ ـ ١٦ النمو في حجم الودائع الخاصة بالقطاع العائلي لدى البنوك التجارية في مصر، للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٩ (بالمليون جنيه مصري) ١١٧
٢ ـ ١٧ تطور العلاقة بين حجم الودائع في البنوك التجارية وتحويلات العاملين في الخارج في الأردن، للفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٨ (مليون دينار أردني) ١١٨

٢ ـ ١٨	عدد تصاريح العمل الصادرة عن وزارة العمل للوافدين في الأردن، للسنوات: ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠، ١٩٨٤، ١٩٨٧، و١٩٨٨	١١٩
٢ ـ ١٩	تحويلات العاملين والعوامل المؤثرة على تطور عرض النقود في اليمن العربية، للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨٦ (مليون ريال يمني)	١٢٧
٢ ـ ٢٠	تطور حجم التحويلات والزيادة في عرض النقود في الأردن، للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٨٨	١٢٩
٢ ـ ٢١	مقارنة دوافع الهجرة الأولى والأخيرة للعائدين متعددي الهجرات: حالة مصر	١٣١
٢ ـ ٢٢	مقارنة للدخول الاسمية قبل الهجرة وبعدها لبعض الفئات المهنية في مصر، للفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨	١٣٣
٢ ـ ٢٣	مقارنة للدخول السنوية للمهاجرين السودانيين قبل الهجرة وفي البلدان النفطية المستقبلة	١٣٤
٢ ـ ٢٤	تقدير صورة تركيبية للتوزيع النسبي لتحويلات العاملين المصريين في الخارج حسب الشرائح الدخلية، لسنة ١٩٨٠	١٣٦
٢ ـ ٢٥	صورة تقديرية للتوزيع النسبي لدخول الأردنيين العاملين في الخارج حسب الشرائح الدخلية (عند نهاية السبعينيات)	١٣٧
٢ ـ ٢٦	الحساب التقريبي لمضاعف الانفاق لتحويلات المهاجرين المصريين حسب المجموعات الوظيفية والمهنية	١٤٠
٢ ـ ٢٧	حساب مضاعف الانفاق الكلي حسب الفئات المهنية: حالة الأردن	١٤١
٣ ـ ١	الاعداد الاجمالية للسكان ولغير الكويتيين حسب الجنس ومعدل الذكورة في سنوات التعداد	١٥٣
٣ ـ ٢	معدلات النمو السنوي لغير الكويتيين حسب الجنس، للفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٨٥	١٥٤
٣ ـ ٣	توزيع غير الكويتيين في المساكن الجماعية حسب المهنة، لسنة ١٩٨٠	١٥٥
٣ ـ ٤	نسب الذكورة الى الوافدين في الجنسيات المختلفة في الكويت والامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧٥، وفي السعودية لسنة ١٩٧٤	١٥٦
٣ ـ ٥ ـ أ	متوسط مدة الاقامة لغير المواطنين في الامارات العربية المتحدة والكويت لسنة ١٩٧٥، والسعودية لسنة ١٩٧٤ (حسب الجنسية)	١٥٨

٣ ـ ٥ ـ ب السكان الوافدون في الكويت حسب مدة الاقامة عام ١٩٨٥ (نسب مئوية) ١٥٩
٣ ـ ٦ الجرائم والمخالفات في الامارات العربية المتحدة، لسنة ١٩٧٨ .. ١٧١
٣ ـ ٧ نصيب كل ١٠٠٠ من القوة العاملة من الجريمة في السعودية، للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧ .... ١٧١
٣ ـ ٨ ـ أ قضايا الجنايات والجنح المرتكبة من الوافدين العرب والأجانب في الكويت، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ .... ١٧٢
٣ ـ ٨ ـ ب أعداد مرتكبي جرائم الجنايات والجنح في الكويت حسب الجنسية (١٩٨٤ ـ ١٩٨٦) ١٧٢
٣ ـ ٩ تطور مستوى التحضر في البلدان العربية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ (نسب مئوية) ١٧٤
٣ ـ ١٠ توزيع المواطنين وغير المواطنين حسب النشاط الاقتصادي ونصيب المواطنين وغير المواطنين في الكويت لسنة ١٩٨٥، وفي ليبيا والسعودية لسنة ١٩٧٥ والامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٨٦، وقطر لسنة ١٩٨٦ (نسب مئوية) ١٧٥
٣ ـ ١١ معدل الأطفال للنساء المهاجرات والسكان في البلدان المرسلة لعدد من البلدان المختارة في غرب آسيا ١٨٥
٣ ـ ١٢ متوسط الأجر اليومي للحرف المختلفة في قطاع التشييد في مصر (بالجنيه المصري يومياً) ١٩٣
٣ ـ ١٣ تطور متوسط الأجر السنوي «النقدي» في قطاعات اقتصادية مختلفة في مصر (خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨/ ١٩٨٩) (جنيه مصري) ١٩٥

٤ ـ ١ تقديرات العجز والفائض المتوقع من مختلف المهن والتخصصات في عدة بلدان عربية، لسنة ١٩٨٥ (بالآلاف) ٢٠٣
٤ ـ ٢ العجز والفائض من مختلف المهن في سوق العمل لعدة بلدان عربية مصدّرة للعمالة ٢٠٤
٤ ـ ٣ سيناريوهات تطور العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ونسب الوافدين الى السكان والعمالة بعد فترات زمنية متباعدة في منطقة الخليج العربي ٢١٢

٤ ـ ٤	مجموع قوة العمل وقوة العمـل من النساء ونسبـة مشاركتهن في قـوة العمل في بعض البلدان العربية	٢٢٨
٤ ـ ٥	التوزيع النسبي لقوة العمل من النساء بين القطاعات الاقتصـادية في عدد مختار من البلدان العربية (في الثمانينيات)	٢٣٠
٥ ـ ١	حجم العـمالة الأردنيـة العـائـدة من بلدان مجلس التعـاون الخليجي وتوزيعها النسبي لعامي ١٩٨٦ و١٩٨٧	٢٦٠
٥ ـ ٢	العمالة العـائدة حسب المجمـوعات المهنيـة الرئيسيـة السابقـة خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦	٢٦٠

تقديم وشكر

حظيت ظاهرة انتقال العمالة من البلدان العربية الأكثر سكاناً والأقل دخلاً الى البلدان العربية النفطية المحدودة السكان، بالاضافة الى هجرة العمالة غير العربية الى الوطن العربي باهتمام العديد من الباحثين، ومن الهيئات الدولية، باعتبار أن حركة الهجرة للعمل تمثل أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الحديثة في الوطن العربي. وقد ركزت البحوث الدولية بصفة خاصة على قياس حجم الظاهرة وتوقّع احتمالات نموها في المستقبل في ضوء احتمالات النمو الاقتصادي في المنطقة العربية. ورغم الاشارة الى بعض المشكلات الأساسية التي ترتبت على حركة انتقال الأيدي العاملة والهجرة فلم تكن هذه المشكلات موضع تركيز بحوث الهيئات والمنظمات الدولية.

وقد كانت حركة انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار، موضع ترحيب الاقتصاديين وعلماء الاجتماع ورجال السياسة في المرحلة الأولى لها، إذ ساد اعتقاد بأن هذا الانتقال كفيل بتحقيق منافع مشتركة لكل من بلاد الاستقبال والارسال في الوطن العربي. الا أن الاختناقات التي ظهرت في اقتصاديات العديد من الأقطار العربية وتفاقم بعض المشاكل التي صاحبت انتقال العاملين، قد أدت الى ظهور العديد من البحوث القطرية التي ناقشت مدى الايجابيات التي ترتبت على حركة القوى العاملة وطبيعة المشاكل التي ترتبت عليها. ومال العديد من الباحثين الى التركيز على الجوانب السلبية. وحملت ظاهرة انتقال الأيدي العاملة احياناً المسؤولية عن مشاكل يمكن أن تكون قد صاحبت انتقال العمالة ولكنها لا تعود اليها بالضرورة. وقد برزت الحاجة الى تقويم عام على المستوى العربي للظاهرة بايجابياتها وسلبياتها مع اقتراح السياسات اللازمة لتعظيم الايجابيات والحد من السلبيات على الصعيد العربي.

وفي اطار هذا التصور كلّف مركز دراسات الوحدة العربية (ببيروت) الباحثين باجراء الدراسة مع التركيز بصفة خاصة على جانب السياسات على المستويين القطري والقومي.

وقد استخدمنا في بعض فصول هذه الدراسة مصطلحات مثل «البلدان المصدرة»

و «البلدان المستوردة» أو «بلدان المنشأ» و «البلدان المضيفة» للحفاظ على المصطلحات التي استخدمت في بعض الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية أو الباحثون الأفراد، بينما يظل التفضيل الأساسي للباحثين في مجال المصطلحات هو تعبير «بلدان الارسال» و «بلدان الاستقبال».

وقد عاون مركز دراسات الوحدة العربية ومديره العام الدكتور خيرالدين حسيب الباحثين معاونات جمة عن طريق توفير كل ما أمكن تحديده والوصول اليه من مراجع وبيانات حول الموضوع. كما عاون المركز أيضاً باتاحة الفرصة لسفر أحد الباحثين الى عدد من الأقطار العربية حيث امكن اتمام عدد من المقابلات مع المسؤولين والخبراء فيها حول موضوعات البحث. ولقد كان لهذا العون وللمقابلات التي تمّت دورها المهم في توضيح العديد من المشكلات، وفي وصول الباحثين الى وجهة نظر واضحة بالنسبة الى العديد من المشاكل المطروحة على راسمي السياسات في البلدان المستقبلة للعمالة.

ويود الباحثان تقديم الشكر الجزيل الى المركز ومديره العام على المعاونة الصادقة التي لقياها طوال فترة البحث، كما يودان أن يقدما الشكر الى كل السادة المسؤولين والخبراء الذين قدموا الى الباحثين خلاصة خبرتهم وآرائهم وأتاحوا الوقت اللازم للمناقشة والحوار... مما كان له أكبر الأثر في الوصول الى صورة أوضح عن الظاهرة ونتائجها الايجابية والسلبية، والسياسات التي يمكن اتباعها للحد من السلبيات وتدعيم الايجابيات.

كذلك يود الباحثان التقدم بخالص الشكر الى الأستاذ مجدي صبحي (بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في **الأهرام**) على ما بذله من جهد كبير في إعداد البيانات الإحصائية وتحديث الجداول الخاصة بالطبعة الثانية من هذا الكتاب. وقد قام الدكتور محمود عبد الفضيل بتحمل مسؤولية إعداد الطبعة الجديدة من هذا الكتاب.

وختاماً نرجو أن تكون هذه الدراسة اسهاماً متواضعاً في مجال الإمساك بعناصر الظاهرة وطرح السياسات المتعلقة بترشيدها وتطويعها لخدمة قضايا التنمية والتكامل على صعيد الوطن العربي.

الفصل الأول

حجم ومصادر وتيارات حركة انتقال المهارات والأيدي العاملة فيما بين الأقطار العربية

أولاً: الأبعاد والدلالات التاريخية لظاهرة انتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية منذ منتصف السبعينيات

يحسن بنا أن نبدأ أولاً بتعريف أهم مصطلح يتردد في ثنايا هذه الدراسة. فالباحثان يفضلان كلمة «انتقال» بدلاً من «هجرة» لوصف ظاهرة تنقّل أو تحرّك الكفاءات والقوى العاملة العربية، التي تعبر الحدود القطرية أو الوطنية للاقطار العربية، بقصد العمل وسعياً وراء الرزق الأوسع والدخل الأعلى. ونحن نفضّل استخدام مصطلح «انتقال» لسببين أساسيين هما:

الأول، يعود الى أن معظم الأشخاص الذين يعملون في أقطار الخليج العربي وبقية المناطق العربية يرغبون في العودة الى اوطانهم الأولى عاجلاً، أم آجلاً، فهم لا يرغبون في الاستيطان أو الاقامة الدائمة، وبالتالي ترك بلد المنشأ الى الأبد (الهجرة).

وأما الثاني، في نظرنا، فيعود الى ان الانتقال من قطر عربي الى قطر عربي آخر لا يمكن أن يسمى «هجرة» بالمعنى القانوني والشائع للهجرة. ويعود ذلك الى المنطلق القومي، ومفاده أن المواطنين في الأقطار العربية ينتمون الى امة عربية واحدة، أو وطن عربي واحد. هذا يعني أننا ننظر الى عمليات «الانتقال» الجارية للعمالة العربية، من منظور قومي أوسع.

هذا، رغم أننا نعلم أن كلمة «هجرة» تستخدم عادة بالمعنى الواسع، حتى أن انتقال ابناء الريف الى العيش في المدن، يطلق عليه «الهجرة» من الريف الى المدينة. غير أن كلمة «هجرة» اذا وردت احياناً، في هذه الدراسة، فإن المقصود بها، ليس الهجرة بمعناها الحرفي أو القانوني، وإنما بالمعنى العام أي مرادفة لـ «الانتقال» أو «التحرك» أو «التنقل».

وقبل الخوض في صميم الدراسة يجب التوقف برهة للتأمل في الأبعاد والدلالات

التاريخية لظاهرة انتقال الأيدي العاملة على نطاق واسع منذ النصف الثاني من السبعينيات. فقد بدأت حركة انتقال القوى العاملة العربية بين أقطار الوطن العربي، غداة الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد في أواخر عقد الأربعينيات الماضي. وبقيت تحركات القوى العاملة العربية، من كل بلد عربي الى آخر، محدودة حتى نهاية عقد الخمسينيات الماضي، غير أن هذه التحركات راحت تتخذ اتجاهات جديدة، وواضحة المعالم منذ منتصف عقد السبعينيات الماضي.

إذ ان ترك الموطن الأصلي بحثاً عن العمل في بلد عربي مجاور، يعتبر ظاهرة تاريخية تختلف اختلافاً جوهرياً عن تنقّل الأيدي العاملة من منطقة الى أخرى داخل القطر الواحد (من البادية والمناطق الريفية الى المناطق الحضرية)، أو من قطاع اقتصادي الى آخر داخل البلد الواحد. وهكذا فإن هجرة وانتقال الأيدي العاملة من البلدان العربية غير النفطية الى البلدان العربية النفطية على نطاق واسع خلال النصف الثاني من السبعينيات، يمثل ظاهرة جديدة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية العربية، وبالتالي لها أبعادها التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية المتميزة.

وعلى الرغم من وجود «فروق أُجرية» هامة بين البلدان العربية المصدرة للعمالة والبلدان العربية النفطية المستقبلة للعمالة، فإن تلك الفروق الأُجرية ـ رغم أهميتها ـ لا تكفي في حد ذاتها لتفسير وفهم ظاهرة تنقل الأيدي العاملة على نطاق واسع فيما بين البلدان العربية في السنوات الأخيرة. إذ إن الطموحات والآمال العريضة التي تدفع بأعداد كبيرة من العاملين الى الانتقال المؤقت الى البلدان العربية الأخرى (النفطية وغير النفطية) ليس مردها فقط الاستفادة من «الفوارق الأجرية» بين بلد المنشأ وبلد الاستقبال، وإنما غالباً ما تنبني على دوافع «غير معلنة» تتعلق برغبتهم الشديدة في تغيير موقعهم في البناء الطبقي والاجتماعي في بلدانهم، وفتح فرص جديدة أمامهم للارتقاء في السلّم الاجتماعي.

وهكذا يمكن القول ـ دون مبالغة شديدة ـ إن عملية الهجرة «المؤقتة» الى البلدان العربية تكون بالنسبة إلى أعداد كبيرة من المهاجرين بمثابة «ورقة يانصيب» Lottery Ticket يطمح المهاجر من ورائها الى اجتياز حاجز الفقر والقهر والتهميش الاجتماعي، كما تمثّل للفئات المتعلمة وعالية المهارة فرصة ذهبية للانتقال الى مراتب ومواقع اجتماعية ودخلية أعلى[1].

ومن خلال هذا المنظور أخذ مئات الألوف من المهاجرين يتدافعون بالمناكب بحثاً عن فرصة عمل في بلد عربي آخر جرياً وراء تحقيق احلامهم ورفاههم الفردي[2].

---

(١) انظر بهذا الخصوص الدراسة الهامة التالية: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مستويات الأجور والفروق في نفقات المعيشة بين بلدان غربي آسيا (بيروت: الاسكوا، ١٩٨٠)، الفصل ٦، ص ١٠٧. (بالانكليزية).

(٢) يثار التساؤل في الأدبيات الاقتصادية حول مدى أهمية الفروق في الاجور الحقيقية بين الأقطار العربية المصدرة والمستقبلة للعمالة في تحفيز عملية هجرة الأيدي العاملة. ويميل بعض المحللين الاقتصاديين الى الاعتقاد =

ومن خلال منظور دينامي كلي، نجد أن دائرة السببية تتخذ طابعاً دائرياً تراكمياً، إذ إن التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها البلدان العربية المصدرة للعمالة منذ عام ١٩٧٤ ساعدت على التعجيل بعمليات الهجرة لأعداد متزايدة من أفراد قوة العمل في تلك البلدان. فالاختناقات الاجتماعية والاقتصادية المتزايدة، وكذا الضغوط التضخمية المتصاعدة والأزمات الحادة في مجال الاسكان التي بدأت تأخذ بخناق أفراد قوة العمل، على اختلاف مستويات مهاراتهم، أضفت جاذبية شديدة على فكرة الهجرة «المؤقتة».

وهكذا بدت فكرة الهجرة تلوح، بالنسبة الى الغالبية، على أنها عملية ضرورية ومؤقتة لمدة سنتين أو ثلاث سنوات يتم خلالها جمع المدخرات اللازمة لتأمين المسكن اللائق وتدبير متطلبات الحياة الزوجية واقتناء بعض السلع المعمرة مثل التليفزيون والثلاجة وموقد البوتغاز.

وتدريجياً تصبح الأوضاع الاقتصادية والطموحات الاجتماعية الجديدة، الناجمة عن عمليات الهجرة، احدى القوى الطاردة Push factors، التي تدفع بمزيد من العاملين ـ على اختلاف مستويات مهاراتهم وتخصصاتهم ـ الى الهجرة «المؤقتة» الى البلدان العربية الأخرى، مما يؤدي بدوره الى توسيع نطاق الهجرة للهروب من دائرة الاقتصاد المحلي... وهكذا تتخذ العملية طابعاً تراكمياً على مدار الزمن[٣].

وفي ضوء اتجاهات تحركات الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية المختلفة، يمكن أن نصنف الأقطار العربية، من حيث انتقال الكفاءات والأيدي العاملة، عبر حدود الأقطار العربية، الى ثلاث مجموعات رئيسية على النحو الآتي:

١ ـ **الأقطار المستقبلة للكفاءات والأيدي العاملة**: وهي الأقطار المصدرة للنفط، وتشمل أقطار الخليج العربي ـ أي العربية السعودية، الكويت، البحرين، دولة الامارات العربية المتحدة وقطر ـ ثم ليبيا.

٢ ـ **الأقطار المرسلة للكفاءات والأيدي العاملة**: وتضم إجمالاً الأقطار العربية الفقيرة نسبياً في رأس المال وذات الكثافة السكانية العالية. وتشمل هذه المجموعة: مصر والسودان والصومال وتونس والجزائر والمغرب واليمن الجنوبي وسوريا.

= بأن العمالة المهاجرة شديدة التأثر بما يسمى «خداع النقود» (Money Illusion) في التحليل الاقتصادي، حيث تجري المقارنة بين «الأجور النقدية» أو «الاسمية» عند اتخاذ قرار الهجرة. ولكن الشواهد الاحصائية المتوافرة ـ رغم ندرتها ـ تشير الى أن الفروق في «الهوامش الادخارية الحقيقية» (Real Savings Margins) تكمن وراء معظم قرارات الهجرة الفردية. إذ إنه من المشاهد أن هناك من العمال من يهاجر الى اقطار عربية تقدم دخولاً نقدية ذات مستوى أدنى من بلدان المنشأ، ولكنهم يحققون في تلك البلدان «هوامش ادخارية» عالية بعد أخذ كل المتغيرات في الاعتبار.

(٣) انظر بهذا الخصوص: محمود عبد الفضيل، «أثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الأفراد وأنماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٦، العدد ١ (١٩٨٠)، ص ٩٧ ـ ٩٨.

٣ ـ الأقطار المرسلة والمستقبلة معاً: وهي تضم مجموعة البلدان العربية التي ترسل وتستقبل كفاءات وأيدي عاملة في آن واحد، وأهم هذه الأقطار: العراق، الأردن، لبنان، اليمن العربية وعُمان.

وسوف يكون محور الاهتمام في هذا الفصل هو عملية المسح التحليلي والنقدي لأهم الدراسات التي تمت حتى الآن في مجال قياس وتحليل اتجاهات وتيارات هجرة وانتقال الأيدي العاملة فيما بين الأقطار العربية منذ منتصف السبعينيات. وسيتم التركيز بصفة خاصة على نتائج البحث الهام الذي قام به فريق جامعة درهام ببريطانيا تحت إشراف ج. بيركس، وس. سنكلير ضمن اطار مشروع بحث مكتب العمل الدولي عن ظاهرة الهجرة الدولية، وكذلك نتائج الدراسة الموسعة التي قام بها فريق من البنك الدولي حول أنماط وآفاق هجرة العمالة وديناميه عملية هجرة العمالة فيما بين الأقطار العربية في الحاضر وفي المستقبل وخاصة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥.

وسوف تتم مناقشة وتقويم نتائج هاتين الدراستين من عدة زوايا أهمها:

أ ـ أساليب تقدير قوة العمل المهاجرة هجرة مؤقتة فيما بين البلدان العربية ودرجة الثقة في هذه التقديرات.

ب ـ التدقيق المنهجي لبعض المفاهيم المهمة ذات الطبيعة التعريفية مثل:

(١) التفرقة بين تحركات السكان وتحركات قوة العمل... وبالتالي ضرورة التفرقة بين المتكسبين Breadwinners وبين المصاحبين والمرافقين من أفراد أسرة المتكسب.

(٢) التفرقة بين تيارات الهجرة الرسمية أو المسجلة مقابل تيارات الهجرة غير الرسمية (أو المتسللة) والمنتشرة في العديد من بلدان الخليج العربي، مما يؤثر في حجم وتركيب معدلات دوران الهجرة المؤقتة.

ج ـ تحديد أهم اسهامات هاتين الدراستين وتحديد نواحي القصور التي شابتها سواء في مجال التغطية Scope and Coverage أو في طبيعة أدوات التحليل المستخدمة Tools of Analysis، وكذلك طبيعة الاستنتاجات العامة التي خلصت اليها كل من هاتين الدراستين.

ثانياً: دراسة جامعة درهام ـ مكتب العمل الدولي عن تيارات الهجرة فيما بين بلدان المنطقة العربية

تعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها للإمساك بتيارات هجرة الكفاءات والأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية في أعقاب الزيادة الهائلة في العائدات النفطية في خريف عام ١٩٧٣. وقد اهتمت الدراسة بتحديد حجم وروافد وتيارات عمليات الهجرة «المؤقتة» وانتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية، مع إشارة خاصة إلى أوضاع سوق العمل وتأثره بظاهرة الهجرة المؤقتة في كل بلد عربي على حدة.

وقد تم انجاز المرحلة الأولى للدراسة من خلال سلسلة من الأوراق والدراسات القطرية صادرة عن قسم الاقتصاد بجامعة درهام بـ (المملكة المتحدة)، غطت معظم البلدان العربية المصدرة والمستوردة للعمالة: مصر، السودان، الكويت، البحرين، قطر، دولة الامارات العربية، سلطنة عُمان، العربية السعودية، الجماهيرية الليبية، اليمن العربية، والأردن. كذلك تم دراسة عمليات هجرة الأيدي العاملة في حالة سوريا، التي لم تحظَ من قبل باهتمام كافٍ. ولكن الدراسة لم تهتم بدراسة حالة العراق باعتبار أن العراق، حتى منتصف السبعينيات، لم يكن مُسْتقبلاً صافياً للكفاءات والأيدي العاملة العربية، على درجة كبيرة من الأهمية.

وقد تم تحرير وتجميع نتائج تلك الدراسات والأوراق القطرية في مرحلة تجميعية تالية عام ١٩٧٨ في شكل كتاب يحمل عنوان **الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية** صادر عن مكتب العمل الدولي عام ١٩٨٠[٤]، يعرض لأهم نتائج الدراسة ويطرح بعض الاستنتاجات النظرية حول آليات وآفاق عمليات الهجرة المؤقتة وانتقال الأيدي العاملة من داخل وخارج المنطقة العربية.

ولعل أهم اسهامات هذه الدراسة أنها قدمت لأول مرة صورة متكاملة للموقف ولعمليات الهجرة «المؤقتة» في منتصف السبعينيات (١٩٧٥) من خلال ما تم جمعه من ثروة هائلة من البيانات غير المنشورة من المصادر القطرية المختلفة. وقد حددت الدراسة أن العدد الكلي للأفراد الذين شملتهم عمليات الهجرة المؤقتة (متكسبين ومرافقين) وصل الى نحو ٣,٥ مليون فرد عام ١٩٧٥، من بينهم نحو ١,٨٢ مليون فرد متكسب مما يشير الى أن نسبة التكسب الى المرافقة في بلد الهجرة كانت ١ : ١ تقريباً في المتوسط[٥].

بيد أن الدراسة نفسها كشفت عن أن نسبة التكسب الى المرافقة تتباين تبايناً كبيراً حسب بلدان المنشأ وحسب مستويات المهارة والفئات المهنية. إذ نجد أن نسبة المرافقين الى المتكسبين ترتفع في حالة الأردنيين والفلسطينيين لتصل الى ١ :٣، بينما تكون منخفضة للغاية في حالة المهاجرين، من اليمن حيث يترك معظم المهاجرين كافة أفراد العائلة وراءهم في بلد المنشأ. ومن ناحية أخرى، ترتفع نسب المرافقة الى المتكسبين في حالة الفئات عالية المهارة والفئات المهنية، كما هي الحال بالنسبة الى المهاجرين المصريين في هذه الفئات والذين غالباً ما يصطحبون معظم أفراد العائلة معهم[٦].

كذلك تشير نتائج الدراسة الى نمط فريد للتمركز الجغرافي للمهاجرين المؤقتين في المنطقة العربية، إذ عند منتصف السبعينيات كان نحو ٩٦ بالمئة من المهاجرين اليمنيين

---

(٤) انظر: J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labor Organization [ILO], 1980).

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٦) المصدر نفسه.

يعملون في العربية السعودية، كذلك كان نحو ثلثي عدد المهاجرين المؤقتين من الضفة الشرقية بالأردن يعملون في السعودية.

ومن ناحية أخرى، كان ثلاثة أرباع السودانيين العاملين في الخارج يعملون في السعودية، بينما ٩٩ بالمئة من التونسيين المهاجرين الى البلدان العربية يعملون في الجماهيرية العربية الليبية، ونحو ٨٧ بالمئة من العراقيين العاملين في الخارج كانوا يعملون في الكويت[٧].

ولكن اذا كانت الدراسة تعطينا صورة متكاملة للموقف في عام ١٩٧٥، فإن بياناتها الاحصائية لا تتجاوز في أحسن الأحوال عام ١٩٧٧، مما يجعلها قاصرة تماماً عن الإمساك ببعض عناصر التحول في تيارات ومصادر عمليات هجرة وانتقال الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨٠.

فهناك مثلاً اتساع نطاق عمليات الهجرة الاحلالية في حالة كل من الأردن واليمن. . . فبينما تشير الدراسة الى ان عدد المصريين العاملين في الأردن عام ١٩٧٥ في شكل «عمالة احلالية» لم يتجاوز خمسة آلاف فرد[٨]، نجد أن هذا الرقم قد تجاوز ٥٥ ألف فرد عام ١٩٨٠[٩].

كذلك شهدت بعض البلدان العربية المصدرة للعمالة مثل العراق وعُمان تحولاً نوعياً في موقعها في خريطة انتقال الأيدي العاملة خلال الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨٠، إذ تحول العراق من بلد مرسل صافٍ الى بلد مستقبل صافٍ للأيدي العاملة، بينما تكاد تكون عُمان قد انسحبت تماماً من سوق ارسال العمالة على الصعيد العربي. وبالمثل طرأت تطورات مهمة على تدفقات الهجرة والأيدي العاملة على الجماهيرية الليبية، فبعد أن كانت ليبيا توظف أكثر من نصف الأيدي العاملة المصرية المهاجرة عام ١٩٧٥ (٥٧,٨ بالمئة)، تغيّر الوضع تدريجياً في النصف الثاني من السبعينيات في ضوء تدهور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين مصر وليبيا.

ولذا فإن نتائج الدراسة تتخذ كل أهميتها عند منتصف السبعينيات، إذ تحتوي على أكبر حشد من البيانات الاحصائية عن كل البلدان العربية المستقبلة والمرسلة للعمالة، بما في ذلك بلدان لم تحظَ بقدر كافٍ من الاهتمام من قبل كسلطنة عُمان والجمهورية العربية السورية. إذ تشير نتائج الدراسة الى أنه في عام ١٩٧٥، كان هناك نحو ٧٠ ألف سوري يعملون بالبلدان العربية منهم ٢٠ الف شخص (٢٨,٤ بالمئة) كانوا يعملون في الأردن كعمال زراعيين موسميين[١٠]، كذلك كان هناك ما يزيد قليلاً على ٣٨ ألف عماني (نحو ٢٨ بالمئة من قوة

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٨ - ٢٩.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٩) حربي النبوي وسليم أبو الشعر، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين الى الخارج (عمّان: البنك المركزي الأردني، ١٩٨٢)، ص ١٧.

(١٠) Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region,* p. 54.

العمل العمانية) يعملون أساساً في بلدين هما السعودية (٤٦ بالمئة من مجموعهم) وفي دولة الامارات (٣٦ بالمئة من مجموعهم)، وقد كان لذلك آثار سلبية بالغة على أوضاع الزراعة والانتاج الزراعي في سلطنة عُمان[١١].

وعلى الرغم من محدودية «النطاق الزمني» الذي تغطيه هذه الدراسة، فإن اهم اسهامات الدراسة ـ في تقديرنا ـ تكمن في مجال دراسة أوضاع وطريقة عمل «أسواق العمل» في الأقطار العربية المختلفة مع محاولة لفهم انعكاسات عمليات الهجرة المؤقتة على دينامية «الحراك المهني» في أسواق العمل العربية المختلفة[١٢]. ويرى الباحثان أن حالة السوق المصري للعمل تتسم بجمود غريب للحراك المهني، فعلى الرغم من أن مصر صدّرت جزءاً ضئيلاً من قوة العمل فيها (٤ بالمئة عام ١٩٧٥) حسب أكثر التقديرات تحفظاً، فقد أحدث ذلك عجزاً شديداً في صفوف الحرفيين والعمال المهرة.

ويُرجع الباحثان ذلك الى ما يتسم به سوق العمل المصري من تقسيمات جامدة بين فئاته المهنية، جعل الحركة أو الانتقال بين هذه الفئات أمراً محدوداً أكثر مما نتوقع. ونتيجة لذلك، يبدو أن قدراً ضئيلاً جداً من محاولة إعادة التوازن يتم داخل هذا السوق بغية تعويض أنواع معينة من قوة العمل التي صدِّرت الى الخارج. وعليه فإن الشواغر الوظيفية التي تنشأ لا يجري ملؤها بسرعة، وتتخذ أشكال العجز في الظهور والانتشار، رغم ضآلة الحجم النسبي للذين هاجروا، ورغم البطالة الواسعة وسط فئات أخرى من العمال غير المهرة والعمال الكتبة.

فهناك أولاً قطاع عام في سوق العمل، يضم العاملين في خدمة الحكومة والخدمة العامة. وإذا تناولنا هذا القطاع من منظور تحليل الحراك المهني، فسنجد هؤلاء العاملين يتّسمون بالجمود المهني بشكل أساسي. ذلك أن الدخل المنتظم، والعلاوات السنوية الدورية، التي يوفرها العمل الحكومي، يعني أن الموظف في هذا القطاع يحقق عائداً اقتصادياً مجزياً، في المدى البعيد، من خلال بقائه في الوظيفة. ومن ثم فإن هذا الموظف ـ أو تلك الموظفة ـ لا يمكن أن يندرج ضمن أولئك الذين نتوقع أن يلتحقوا بحرف ومهن أخرى تساعده على زيادة الحراك المهني داخل سوق العمل المصري[١٣].

ومن ناحية أخرى، فهناك ثمة عامل آخر يؤثر في جمود حركة الهجرة من الريف الى الحضر، وبالتالي ضعف الحراك المهني داخل سوق العمل المصري، ألا وهو نمو بعض

---

(١١) المصدر نفسه، ص ٦٠ ـ ٦٢.

(١٢) واصل كل من بيركس وسنكلير هذا الجهد البحثي المهم في مؤلفها الحديث بالانكليزية:
J.S. Birks and C.A. Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development* (London: Croom Helm, 1980), vol. 5, chap. 20.

(١٣) انظر: Birks and Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region*, p. 97.

الأنشطة الهامشية التي تدرّ دخلاً، وإن يكن ضئيلاً، في المناطق الريفية. فالكثيرون ممن كان يمكن أن ينتقلوا من الريف الى الحضر، وأحبطت آمالهم لتحقيق ذلك، اتجهوا الى ممارسة أنشطة هامشية «غير زراعية» في مناطقهم، بدلاً من تحمّل أعباء ومشقة الانتقال ومواجهة الظروف المتردية السائدة في المراكز الحضرية الكبيرة في مصر(١٤).

ويستخلص الباحثان من ذلك أن ما يتسم به سوق العمل المصري من «تقسيمات جامدة» قد أدى الى البطء في عمليات الحراك المهني، والقصور عن الاحلال الفعّال لسد أشكال العجز في نوعيات العمالة «الماهرة» في سوق العمل المصري، والتي كانت نتيجة لعملية الهجرة المحدودة ـ نسبياً ـ للقوى العاملة(١٥).

وعلى نحو مناقض لذلك تماماً، نجد سوق العمل الأردني يبدو وكأنه نجح في إعادة تكييف نفسه لتلافي الآثار السلبية لعمليات الهجرة المؤقتة للمهارات والكفاءات. فقد صدّر سوق العمل الأردني من قوة عمله الى الخارج نسبة تفوق بكثير تلك النسبة التي صدّرها سوق العمل المصري: نحو ٢٨ بالمئة من قوة العمل المحلية الأردنية عام ١٩٧٦. ورغم ذلك فإن الملاحظ أن الحراك المهني مرتفع داخل سوق العمل الأردني.

وخلافاً لما عليه الحال في مصر، يلاحظ أن الجهاز الحكومي الأردني، جهاز صغير. فمنذ المغادرة السريعة لأعداد كبيرة من المهاجرين الأردنيين بعد عام ١٩٧٣، بادرت اسواق العمل الاردنية للقطاع العام والخاص الى اعادة ترتيب أمورها على عجل، وكان الحراك الرأسي، بطريق الترقية، يتم دون ابطاء. ويؤكد ذلك وجود شباب حديثي التعيين في الحكومة ممن تعوزهم التجربة. كما أن التغيرات في التشغيل عبر الفئات المهنية، تبدو من الأمور الشائعة في الأردن.

وتتم هذه التغيرات نتيجة لارتفاع العائد من العمل في قطاعات السوق التي يكون فيها العجز كبيراً والطلب أكبر. وقد لوحظ تأثير ذلك على المسلك التدريبي لخريجي المدارس. فقد أقبل هؤلاء على الدورات الفنية والمهنية من أجل رفع مستوى اجورهم عند البحث عن فرص العمل. وهذا ما يختلف عنه الوضع في مصر، حيث لا يزال النظام التعليمي ذو البنية غيرالمرنة باقياً ومستمراً في تخريج الداخلين الجدد الى سوق العمل، وهم مؤهلون على نحو لا يتوافق مع طبيعة الطلب في الاقتصاد المحلي وفي العالم الخارجي(١٦).

وقد عوّض سوق العمل الأردني ما فقده من المهاجرين الى الخارج باجتذاب عدد من المصريين والسوريين والباكستانيين. وقد انتقل هؤلاء الوافدون ـ للإحلال ـ الى الشواغر المختلفة في أدنى المستويات المهنية من سوق العمل الأردني، نتيجة الحراك الرأسي للمواطنين الأردنيين. وهكذا أصبح من الأمور السائدة تشغيل هؤلاء الوافدين للاحلال كعمال «غير

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩٦.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٩٦ ـ ٩٧.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٩٢.

مهرة» وخاصة في اعمال البناء وفي الزراعة. وفي الحالة الثانية، كان الانتقال المهني من جانب الأردنيين الى خارج الفلاحة، قرين الانتقال الجغرافي للسكان بفعل الهجرة من الريف الى الحضر(١٧).

ويخلص الباحثان إلى أنه على الرغم من أن الأردن لم يتغلب تماماً على كل أشكال العجز (إذ كان نحو ثلث قوة العمل قد هاجر الى الخارج(١٨)، فإنه يصبح من المستحيل تلافي بعض العجز في فئات خاصة من العمال)، فإن هذا العجز أقل بكثير مما كان متوقعاً، بفضل المرونة الداخلية في سوق العمل الأردني.

وهكذا، فإن سوق العمل المصري وسوق العمل الأردني يمثلان ـ وفقاً للباحثين ـ طرفي نقيض بمقياس الحراك المهني الذي أمكن تشخيصه داخل الوطن العربي. ولا ريب في أن تحقيق درجة اعلى من الحراك المهني كفيل بأن يحدّ من الآثار السلبية للهجرة في الاقتصاد المحلي «المصدّر للعمالة»، بل قد يحولها الى آثار ايجابية في المستقبل.

كذلك لمست الدراسة مسألة «الهجرة غير القانونية» أو «المتسللة» وأهميتها كأحد المكونات المهمة لتيارات الهجرة فيما بين البلدان العربية. وقد أشارت الدراسة الى أهمية تلك الظاهرة في حالة بعض البلدان المستقبلة للعمالة الوافدة، ولا سيما الجماهيرية الليبية والعربية السعودية. فقد أشارت التقارير الى أنه تم ترحيل ١٣٧٠٠ مهاجر تونسي من ليبيا عام ١٩٧٦ لأنهم دخلوا واقاموا في ليبيا بطرق ووسائل غير مشروعة(١٩). ويعتقد أن الهجرة غير القانونية من مصر الى ليبيا تحدث على نطاق واسع أيضاً، ولكن لا توجد تقديرات مبدئية بهذا الصدد.

أما بالنسبة الى العربية السعودية، فيوجد حجم كبيرة للهجرة «المتسللة» التي يتراكم تيارها من خلال عمليات الحج والعمرة. وقد أصدرت الحكومة السعودية عام ١٩٧٨ عفواً عاماً وموقوتاً يلتزم خلاله العمال الذين دخلوا البلاد «بصورة غير مشروعة» بتسجيل أنفسهم لدى وزارة الداخلية دون أن يتعرضوا للمحاسبة القانونية. وقد أفاد من هذا العفو مئة ألف شخص من المهاجرين كانوا موجودين دون إذن عمل أو دون كفيل، كما بذلت جهود أخرى، فيما بعد، لصياغة نظم ثابتة بشأن تشغيل المهاجرين في سوق العمل بالمملكة(٢٠).

كما أشارت الدراسة الى التطورات الحديثة نسبياً في مجال فرض مزيد من القيود على العمالة المهاجرة، إذ أصبحت وسائل اختيار المهاجر أكثر تعقيداً أو تدقيقاً. وبوتيرة متزايدة،

---

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) قد تكون هذه النسبة مبالغاً فيها إذا كانت تستند الى اعداد المتنقلين من حملة الجوازات الأردنية الذين نسبوا الى قوة العمل في شرق الأردن، إذ من المعروف أنه من بين حملة الجوازات الأردنية سكان للضفة الغربية.

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) Birks and Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development.*

أصبح الآسيويون، وخاصة الوافدون من الشرق الأقصى، مفضلين على العرب، بدعوى أنهم أقل كلفة من العمال العرب، وبدعوى أن أفراد العمالة «غير العربية»، لا يثقلون كاهل البلدان المستقبلة، الا بقدر محدود، ممن يعيلونهم والذين يتطلبون توفير خدمات اجتماعية لهم، إذا أصروا على احضارهم.

وتحتل قضية العمالة الآسيوية مكاناً متميزاً في الدراسة من حيث النظرة المستقبلية إلى تطور أنماط وتدفقات الهجرة الى البلدان العربية النفطية. ولقد انطلقت الرؤية المستقبلية للدراسة من مقولة خاطئة مؤداها **أن المعروض من العمالة القادمة من بعض البلدان كمصر وسوريا والأردن سيكون عرضاً غير مرن في الثمانينيات مما سينتج عنه عدم تلبية حاجات البلدان العربية النفطية من العمالة الوافدة**، الأمر الذي سوف يترتب عليه لجوء تلك البلدان لاستيراد العمالة الآسيوية على نطاق واسع في الثمانينيات[٢١].

وتدحض الوقائع هذا الادعاء، إذ إن عرض الأيدي العاملة المصرية في سوق الهجرة فيما بين البلدان العربية هو عرض يتسم بدرجة كبيرة من المرونة. فقد بلغ عدد المصريين الذين حصلوا خلال عام ١٩٨٠ على اذن عمل من وزارة القوى العاملة المصرية ١٠٦ آلاف مواطن من موظفي الحكومة والقطاع العام. ولا يدخل ضمن هذا العدد العاملون الجدد بالخارج الذين لا تستدعي أوضاعهم استخراج اذون عمل. وبينت اتجاهات التوظيف بالخارج اقبال الأقطار العربية عام ١٩٨٠ على الاستعانة بالعمالة الوافدة المصرية في الوظائف الكتابية وأعمال السكرتارية، كما ظل الإقبال واضحاً على فئة العمال المهرة والمهنيين والسائقين[٢٢].

ولا شك أن هجرة الآسيويين، خاصة من الشرق الأقصى، في تزايد مستمر لأسباب واعتبارات أخرى. وقد اتخذت الهجرة في جنوب غرب آسيا مسارات جديدة لها. فقد شهدت المنطقة أهم التغيرات منذ عام ١٩٧٥ إذ ازداد دور جنوب شرق آسيا (الفيليبين، كوريا الجنوبية، اندونيسيا، تايلاند وسري لانكا) في دفع أكبر عدد ممكن من المهاجرين الى المنطقة. وقد دخلت تلك الدول سوق العمالة في المنطقة العربية من خلال عقود العمل التي ابرمتها شركات من تلك الدول مع حكومات البلدان النفطية لتنفيذ المشاريع الانمائية والانشائية فيها. وتلك العقود مع شركات المقاولات الآسيوية هي المسؤولة عن جلب القوة العاملة، وتأسيس «معسكرات العمل» خلال فترة تنفيذ المشاريع من قبل الشركات مع تقديم كل الخدمات السكنية والصحية والمرافق الى عمالها، وكانت تلك المعسكرات موضع ارتياح وتقدير بالنسبة الى البلدان المستقبلة للمهاجرين، لأنها تأخذ في الاعتبار مسألة عزل المهاجرين الأجانب عن السكان الوطنيين وتقلل من التكاليف الاجتماعية والخدمات التي قد تتحملها البلدان المستقبلة بالنسبة الى الاسكان وخدمات اخرى أساسية بالنسبة الى قوة العمل «الوافدة».

---

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٠ - ٣٤.

(٢٢) انظر: **الاهرام الاقتصادي** (٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠)، ص ٧.

وفي تقديرنا ان المعروض من القوة العاملة وتدفّقها الى مناطق الاستقبال لا يرتبط بالضرورة بالطلب المتزايد على القوة العاملة فحسب، بل إن الطلب إنما هو على الأيدي العاملة الرخيصة. ولكن المسألة لا تقتصر فقط على «حسابات العائد ـ الكلفة» لعمال آسيا وبلدان الشرق الأقصى، في مقابل العمالة العربية، وإنما المسألة هي أن العمالة الوافدة من آسيا وبلدان الشرق الأقصى، بفضل استعدادها للعيش في «معسكرات عمل» بمعزل عن السكان المحليين، ثم الرحيل الى أوطانهم فور انتهاء العقود، إنما تحقق شروطاً مثالية من وجهة نظر الأقطار المضيفة في الخليج العربي.

وقد قام بيركس وسنكلير في دراسة مستقلة باستشراف آفاق مستقبل الطلب الكلي والعرض الكلي للعمالة الوافدة فيما بين الأقطار العربية خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥[٢٣]. وانطلاقاً من فرضية احلال المزيد من العمال الوافدين من الشرق الأقصى محل العمالة العربية، كانت التنبؤات الخاصة بأسواق العمل في الدول المستوردة الرئيسية، حتى عام ١٩٨٥، على النحو التالي:

١ ـ تقدير الطلب على قوة العمل في البلدان الرئيسية المستقبلة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)

في هذا التقدير لمستقبل الطلب على القوى العاملة المهاجرة تم التركيز على ستة أقطار، تعتبر المستورد الرئيسي للعمالة المهاجرة، وهي العربية السعودية، ليبيا، الكويت، دولة الامارات العربية، قطر، البحرين. وقد تم تقدير الطلب لكل من هذه الأقطار على أساس نمو مجمل حجم التشغيل بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٥، مع اجراء بعض التعديلات في ضوء خطط الانجاز. ويبيّن الجدول رقم (١ ـ ١) حجم التوظيف «المقارن» لعام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٥، لكل من هذه الأقطار. فلقد بلغ معدل الزيادة «المتوقعة» في التوظيف ٤,٦ بالمئة سنوياً بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٥، وهو ما يعادل ١,٩ مليون عامل اضافي (بالأرقام المطلقة). ومن ناحية أخرى، إذا تم مضاهاة تلك الاسقاطات بالأرقام الفعلية المسجلة عند عامي ١٩٨٠ و١٩٨٥، يلاحظ أن تقديرات دراسة بيركس وسنكلير كانت متحيزة الى أدنى إذ إن المستويات «الفعلية» للتوظيف فاقت بكثير تقديرات الدراسة على النحو المبيّن في الجدول رقم (١ ـ ١).

٢ ـ تقدير العرض المحلي من قوة العمل (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)

في عام ١٩٧٥ واجهت البلدان العربية المستوردة للعمالة جانباً من الطلب على قوة العمل، من العرض المتاح لها من قوة العمل الوطنية. ولتقدير ذلك لعام ١٩٨٥، فقد تم تقدير العرض من قوة العمل الوطنية حتى عام ١٩٨٥ على أساس معدل نمو يتواءم مع معدل

---

(٢٣) Birks and Sinclair. *Arab Manpower: The Crisis of Development*, vol. 5, chap. 20.

جدول رقم (١ - ١)
تقديرات حجم التوظيف لدى البلدان العربية الرئيسية المستقبلة للعمالة حتى سنة ١٩٨٥

بلدان الاستقبال	حجم التوظيف (١٩٧٥)			معدل الزيادة	حجم التوظيف (١٩٨٠)			معدل الزيادة	حجم التوظيف (١٩٨٥)		
	فعلي (١)	فعلي (٢)	انحراف (١) عن (٢) (بالأرقام المطلقة)	السنوي الفعلي (١٩٧٥ - ١٩٨٠) (نسبة مئوية)	تقديري (١)	فعلي (٢)	انحراف التقديري عن الفعلي (بالأرقام المطلقة)	السنوي الفعلي (١٩٨٠ - ١٩٨٥)	تقديري (١)	فعلي (٢)	إنحراف التقديري عن الفعلي (بالأرقام المطلقة)
الإمارات العربية المتحدة	٢٩٦٥٠٠	٢٧٨٨٠٠	- ١٧٧٠٠	١٤,٧	٣٨٦٥٠٠	٥٢٤٧٠٠	- ١٣٨٢٠٠	,٠٢	٥٠٢٧٠٠	٥٢٥٣٠٠	- ٢٢٦٠٠
البحرين	٧٥٨٠٠	٨٥١٠٠	+ ٩٣٠٠	٩,٩	٩٢٧٠٠	١٣٥٥٠٠	- ٤٢٨٠٠	٨,٣	١١٠١٠٠	٢٠٣٣٠٠	- ٩٣٢٠٠
السعودية	١٧٩٩٩٠٠	١٩٢٣٧٠٠	+ ١٢٣٨٠٠	١١,٢	٢٢٩٧٢٠٠	٣٢١٢٧٠٠	- ٩١٥٥٠٠	٥,٩	٢٧٢٨٤٠٠	٤٣٤٢١٠٠	- ١٦١٣٧٠٠
قطر	٦٦٣٠٠	٦٨٧٠٠	+ ٢٤٠٠	٦,٥	١٠٦٢٠٠	٩٥٦٠٠	+ ١٠٦٠٠	١,١	١٣٨٩٠٠	١٠٢٠٠٠	+ ٣٦٩٠٠
الكويت	٢٩٩٨٠٠	٣١٠٠٠٠	+ ١٠٢٠٠	١٠,٣	٣٧٧١٠٠	٥٠١١٠٠	- ١٢٤٠٠٠	٥,٧	٤٤١٤٠٠	٦٧١٥٠٠	- ٢٣٠١٠٠
ليبيا	٧٨١٦٠٠				١٠٣٦٠٠٠						
المجموع	٣٣١٩٩٠٠				٤٢٩٥٨٠٠				٥٢١٢٥٠٠		

المصادر: - بالنسبة الى العمود (١)، انظر: J.S. Birks and C.A. Sinclair, *Arab Manpower: The Crisis of Development* (London: Croom Helm, 1980).

- بالنسبة الى العمود (٢)، انظر: أمل يوسف العذبي الصباح، «الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الأقطار العربية المستقبلة للعمالة: حالة دول مجلس التعاون الخليجي،» ورقة قدّمت إلى: ندوة حول الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، عمّان، ٤ - ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩، ص ٤٤.

النمو بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٧٥. وقد تم ذلك، بتصحيح هذا المعدل حتى يمكن الأخذ في الاعتبار أثر المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة (حجم عمليات التجنيس، ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي). ووفقاً لهذا التنبؤ، تم تقدير أن يرتفع حجم قوة العمل الوطنية في الأقطار الستة المستوردة من ١٦٧٠٠٠٠ فرد في عام ١٩٧٥ الى ٢٢٠٠٠٠٠ فرد في عام ١٩٨٥، أي بمعدل نمو سنوي يبلغ ٢,٦ بالمئة كما هو مبين في الجدول رقم (١ - ٢). بينما تشير «البيانات الفعلية» (اللاحقة) الى أن الحركة الفعلية لنمو قوة العمل «الوطنية» قد فاقت التوقعات بالنسبة الى كافة البلدان المستقبلة، باستثناء حالة «الكويت».

٣ - تقدير العرض من مصادر دولية (١٩٧٥ - ١٩٨٥)

في عام ١٩٧٥، كان ثلاثة أرباع العمال الوافدين الى الأقطار الستة الرئيسية من العمال العرب. ويقوم التقدير للعرض المستقبلي من العمالة العربية على أساس فرضية حاكمة هي: إن غالبية العمال العرب الذين كانوا قادرين وراغبين في الهجرة من بلاد المنشأ - عام ١٩٧٥ - والذين كانت مهاراتهم مطلوبة في البلدان المستوردة، قد تمت هجرتهم الى الخارج بالفعل. وهذا يعني أن الباحثين يفترضان أنه لم يكن هناك **احتياطي اضافي** كبير من العمالة العربية يتم السحب منه، بعد عام ١٩٧٥. ومع ذلك، فإن المستويات المرتفعة للأجور الحقيقية في هذه الأقطار، جذبت أعداداً اضافية ومتزايدة من العمال العرب، بعد عام ١٩٧٥. وقد أشارت إسقاطات الدراسة إلى أن العمال الوافدين العرب سيزيدون بمعدل ٣ بالمئة سنوياً في أغلب الحالات بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٥. وعلى هذا الأساس نجد الجدول (١ - ٣) يبين أن حجم العمال العرب المهاجرين بلغ ١,٣ مليون عام ١٩٧٥ و ١,٩ مليون (قادرون وراغبون في الهجرة) عند منتصف الثمانينيات (حسب إسقاطات الدراسة)، بينما بلغت الأعداد الفعلية نحو ٣,٢ - ٣,٦ مليون عند منتصف الثمانينيات (انظر الجدول رقم (١ - ٣)، أي بزيادة قدرها ما لا يقل عن ١,٣ مليون فرد.

٤ - تقدير الطلب على القوى العاملة والعرض منها في عام ١٩٨٥

وحول مقابلة العرض والطلب، تصبح الفروض لها أهمية حاسمة في تشكيل معالم الصورة التي يتم الوصول اليها. وبهذا الصدد، فقد قام الباحثان بتركيب سيناريوهين بديلين:

السيناريو الأول: يفترض أن كل عربي قادر وراغب في الهجرة سيجد عملاً في احد البلدان الغنية، وهذا يعني أقصى مساهمة ممكنة من العمال العرب في تنمية البلدان العربية المستوردة للعمالة.

تقديرات السيناريو الأول: (سيناريو أقصى نفاذ للعمال المهاجرين العرب الى أسواق العمل العربية) والمفترض هنا، أن جميع العمال العرب «القادرين والراغبين» في الهجرة وعددهم ١,٩ مليون عامل سيحصلون على فرص عمل في الأقطار المصدرة للنفط. كما

جدول رقم (١ ـ ٢)
تطور حجم القوى العاملة الوطنية في البلدان العربية الرئيسية المستقبلة للعمالة حتى سنة ١٩٨٥

بلدان الاستقبال	حجم القوى العاملة (١٩٧٥)			معدل الزيادة	حجم القوى العاملة (١٩٨٠)			معدل الزيادة	حجم القوى العاملة (١٩٨٥)		
	(١)	(٢)	انحراف (١) عن (٢) (أرقام مطلقة)	السنوي الفعلي (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) (نسبة مئوية)	تقديري (١)	فعلي (٢)	انحراف التقديري عن الفعلي (أرقام مطلقة)	السنوي الفعلي (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) (نسبة مئوية)	تقديري (١)	فعلي (٢)	إنحراف التقديري عن الفعلي (أرقام مطلقة)
الإمارات العربية المتحدة	٤٥٠٠٠	٤٤٧٠٠	+٣٠٠	٣,٤	٥٢٧٠٠٠	٥٣٩٠٠	-١٢٠٠	٣,٢	٦١١٠٠	٦٥٣٠٠	-٤٢٠٠
البحرين	٤٥٨٠٠	٤٦٤٠٠	-٦٠٠	٥,٥	٥٧١٠٠	٦١٦٠٠	-٤٥٠٠	٧,٣	٦٦٨٠٠	٨٨٦٠٠	-٢١٨٠٠
السعودية	١٠٢٠٥٠٠	١٤٣٩٧٠٠	+٤١٩٢٠٠	,٩	١١٣٣٣٠٠	١٥١٨٧٠٠	-٣٨٥٤٠٠	١,١	١٢٦٣٦٠٠	١٦٢١١٠٠	-٣٥٧٥٠٠٠
قطر	١٢٥٠٠	١١٧٠٠	+٨٠٠	٧	١٥٦٠٠	١٦٦٠٠	-١٠٠٠	٧,٤	١٨٣٠٠	٢٤٠٠٠	-٥٧٠٠
الكويت	٩١٨٠٠	٩٢٤٠٠	-٦٠٠	٢,٩	١١٧٢٠٠	١٠٨٥٠٠	+٨٧٠٠	٣,٣	١٣٧٢٠٠	١٣٠٢٠٠	+٧٠٠٠
ليبيا	٤٤٩٢٠٠	ـ	ـ		٥٢٥٨٠٠				٦٠٩٥٠٠		
المجموع	١٦٧٠٨٠٠				٩٠١٧٠٠				٢١٥٦٥٠٠		

المصادر: ـ بالنسبة إلى العمود (١)، انظر: Birks and Sinclair, Ibid., chap. 2.
ـ بالنسبة الى العمود (٢)، انظر: الصباح، المصدر نفسه، ص ٤٤.

جدول رقم (١ ـ ٣)
عدد العمال العرب المهاجرين الى البلدان العربية
حسب بلدان المنشأ حتى سنة ١٩٨٥

بلد المنشأ	عدد المهاجرين[١] (١٩٧٥)	الزيادة لمرة واحدة ونهائية[١]	معدل النمو السنوي[١] (نسبة مئوية)	الأعداد المتاحة[١] (١٩٨٥) (اسقاطات)	الأعداد الفعلية في مطلع الثمانينيات[٢]	
					تقدير منظمة العمل العربية	تقديرات التقارير القطرية
الأردن وفلسطين	٢٦٤٧١٧	٢٠٠٠٠	٣	٣٨٢٥٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٧٦٠٠٠[٣]
الجزائر	١٨	—	—	—	—	—
السودان	٤٥٨٧٣	١٠٠٠٠	٣	١١٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠[٤]
سوريا	٧٠٤١٥	—	٣	٩٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
الصومال	٦٥٤٧	٥٠٠٠٠	٣	١٥٠٠٠	—	١٨٠٠٠٠
العراق	٢٠٦٢٥	—	٣	١١٠٠٠	—	—
عُمان	٣٨٤١٣	—	٣	٥١٠٠٠	—	—
لبنان	٤٩٦٦١	٥٠٠٠	٣	٧٣٠٠٠	٧٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
مصر	٣٩٧٥٤٥	٥٠٠٠٠	٣	٦٠١٦٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٢١٠٠٠٠[٥]
المغرب	٢٥٢٩	—	٣	٣٣٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
اليمن الديمقراطية	٧٠٦٣٠	—	٣	٩٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
اليمن العربية	٢٩٠١٢٨	١٥٠٠٠	٣	٤٠٩٢٠٠	١٠٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
الإجمالي	١٢٩٥٧٥٠	—	٤	١٩٢٦٦٠٠	٣٦٥٠٠٠٠	٣٢١٦٠٠٠

المصادر:

(١) Birks and Sinclair, Ibid.

(٢) تقديرات منظمة العمل العربية، «نحو تحقيق التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي،» تقرير الأمين العام لمكتب العمل العربي، قدّم إلى: مؤتمر العمل العربي، الدورة ١٤، بغداد، ١٩٨٦، والتقارير القطرية المنشورة من قِبَل المؤسسة العربية للتشغيل، طنجة، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦، نقلاً عن: سمير رضوان، «القوى العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٩ (آذار/ مارس ١٩٨٨).

(٣) أرقام القوى العاملة الأردنية في الخارج في عام ١٩٨٥، نقلاً عن: محمد عبدالوهاب العكل، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية،» ورقة قدّمت الى: ندوة حول الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، عمّان، ٤ ـ ٩ كانون الأول.

(٤) أرقام القوى العاملة السودانية في الخارج في عام ١٩٨٤، كما وردت في: محمد العوض جلال الدين، «تحويلات السودانيين العاملين بالدول النفطية،» ورقة قدّمت إلى: **تحويلات العاملين العرب بالخارج: آثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها**، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد في الفترة ٥ ـ ٧ نيسان/ ابريل ١٩٨٦، تحرير رمزي زكي (قبرص: دار الشباب للترجمة والتوزيع، ١٩٨٧).

(٥) أرقام القوى العاملة المصرية في الخارج في نهاية عام ١٩٨٤ تبعاً لنتائج الدراسة بالعينة التي أجراها المجلس القومي للسكان.

يفترض أن الطلب على خدمات «الأوروبيين» سيزيد الى ٧٠ ألفاً وأن عدد «الايرانيين وآخرين» سينخفض من ٨٦١٠٠ في ١٩٧٥ الى ٧٠٠٠٠ في عام ١٩٨٥، نتيجة لسحبهم الى ايران حسب ما تقتضيه التطورات هناك (لم توح التطورات الأخيرة في ايران بما يزعزع هذه الفرضية خلال فترة التنبؤ). أما اعداد الآسيويين (من شبه القارة الهندية بما في ذلك نيبال وبنغلاديش وسري لانكا) فسترتفع من ٢٢٧٥٠٠ الى ٥٠٠٠٠٠ من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٥، حسب بيانات الجدول رقم (١ - ٤).

جدول رقم (١ - ٤)
إسقاطات السيناريو الأول: أقصى نفاذ للعمال العرب الى أسواق البلدان العربية الغنية

السنة / الطلب على العمال	١٩٧٥		١٩٨٥	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
إجمالي الطلب	٣٣١٩٩٠٠	١٠٠,٠	٥٢١٢٥٠٠	١٠٠,٠
وطنيون	١٦٧٠٨٠٠	٥٠,٣	٢١٥٦٥٠٠	٤٧,٠
مهاجرون	١٦٤٩١٠٠	١٠٠,٠	٣٠٥٦٠٠٠	١٠٠,٠
عرب	١٢٣٦٦٠٠	٧٥,٠	١٩٢٦٦٠٠	٦٣,٠
آسيويون	٢٧٧٥٠٠	١٦,٨	٥٠٠٠٠٠	١٦,٤
ايرانيون	٨٦١٠٠	٥,٢	٧٠٠٠٠	٢,٣
أوروبيون وأمريكيون	٣٤٣٠٠	٢,١	٧٠٠٠٠	٢,٣
شرقيون	١٤٦٠٠	٠,٩	٤٨٩٤٠٠	١٦,٠

المصدر: Birks and Sinclair, Ibid.

وهذا يترك عجزاً يقدّر بنحو نصف مليون فرد (٤٨٩٤٠٠). والمسلّم به هنا أن هذا «العجز» سيقابَل باستيراد عمال من الشرق الأقصى. وعليه يكون النصيب النسبي لكل جماعة من هذه الجماعات الوافدة عام ١٩٨٥ (مع افتراض أن اسواق العمل في الأقطار الغنية وشبه الغنية، ستبقى مستقبلة للعمالة العربية، بمستوى قدرة أقطار المنشأ العربية على تصدير العمالة المهاجرة) كما يلي: الوافدون العرب ٦٣ بالمئة (١٩٧٥ - ٧٥ بالمئة) الوافدون الآسيويون ١٦,٤ بالمئة (١٩٧٥ - ١٦,٨ بالمئة) الوافدون الاوروبيون ٢,٣ بالمئة (١٩٧٥ - ٢,١ بالمئة) الايرانيون وآخرون ٢,٣ بالمئة (١٩٧٥ - ٥,٢ بالمئة).

وثمة تداعيان لهذا السيناريو على قدر من الأهمية: **أولهما**، أن اسواق العمل في البلدان العربية المستوردة للعمالة ستستمر في اعتمادها على العمالة «غير العربية» بصورة متزايدة، وحتى

لـو قُبِلَ كل مهاجر عربي في عام ١٩٨٥، ستظل هناك شواغر لا بد من ملئها. وهذا يعني أنه حتى لو تم تشغيل جميع العمال العرب المتاحين في هذه الأقطار المستوردة، فإن نسبتهم في إجمالي التشغيل في سوق العمل ستنخفض. **وثانيهما،** أن العجز في العرض من القوى العاملة سيقابَل باستيراد العمالة من شبه القارة الهندية، وبصورة متزايدة من الشرق الأقصى.

السيناريو الثاني: (سيناريو نفاذ محدود من جانب العمالة العربية المهاجرة الى أسواق العمل العربية).

وهنا يفترض أن مستوردي العمالة أصبحوا أكثر تشدداً في اختيار الجنسيات التي يقبلون تشغيلها نظراً للقضايا الأوسع التي تثيرها استضافة أعداد ضخمة من المهاجرين. فالمفترض، في **السيناريو الثاني،** ونتيجة لهذه الاتجاهات في السوق، أن عدد العمال العرب العاملين في الأقطار المستوردة سيبقى ثابتاً، وأنه لن يرتفع بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٥. وحسب هذه الفرضية، سيبقى العرب في أعمالهم، وسيحل عامل عربي آخر محل من يتقاعد أو يرحل الى بلده. ولكن، كلما طرأت وظيفة جديدة فإنها ستعطى لعامل آسيوي أو مهاجر وافد من الشرق الأقصى.

ويرى المؤلفان أن هذه الفرضية التي يقوم عليها السيناريو، اقرب ما تكون الى الواقعية. ففي ظل هذا السيناريو، فإن نصيب المهاجرين العرب في السوق - في داخل هذه المجموعة من الأقطار المستوردة - سيهبط من ٧٥ بالمئة في عام ١٩٧٥ الى ٤٠,٥ بالمئة عام ١٩٨٥ (الجدول رقم ١ - ٥). أما المهاجرون الآسيويون والشرقيون فسترتفع أعدادهم من ٢٩٢٠٠٠ عام ١٩٧٥ (١٧,٥ بالمئة) الى ١٦٧٩٤٠٠ عام ١٩٨٥ أي (٥٥ بالمئة). وللأسف الشديد لا توجد بيانات فعلية توضح تركيب قوة العمل الوافدة الى البلدان العربية «المستوردة للعمالة» حسب الجنسيات عند منتصف الثمانينيات، لمعرفة مدى انحراف التقديرات الخاصة بهذا السيناريو عن الواقع الفعلي.

ولكن السلبية الأساسية لهذه الدراسة أنها لم توضح القوى والآليات الديناميية التي سوف تلعب أكبر الأثر في تشكيل معالم أوضاع العرض والطلب للقوى العاملة في البلدان المصدرة والمستقبلة للعمالة، وإنما اقتصرت على استخدام معدلات النمو المتوقعة للناتج القومي لعمل بعض الاسقاطات الميكانيكية لتطور حجم التوظيف والمعروض من قوة العمل المحلية. ولذا فإن تلك الرؤية المستقبلية لم تتناول بالتحليل **آثار التشبّع** في قطاع البناء والتشييد، **وآثار التقلص** في حجم العائدات الحقيقية للنفط خلال الثمانينيات، واقتصرت على مناقشة **أثر الاحلال** بين العمالة العربية والعمالة الآسيوية في تركيب قوة العمل الوافدة، مما يقلل من أهمية استنتاجات الدراسة بالنسبة الى الأوضاع المستقبلية للهجرة وتنقّل الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية.

جدول رقم (١ ـ ٥)
تقديرات السيناريو الثاني: سوق عمل أكثر انتقاء
في البلدان العربية الغنية وأقل انفتاحاً للعمالة العربية

السنة / الطلب على العمال	١٩٧٥		١٩٨٥	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
إجمالي الطلب	٣٣١٩٩٠٠	١٠٠,٠	٥١٢١٥٠٠	١٠٠,٠
وطنيون	١٦٧٠٨٠٠	٥٠,٣	٢١٥٦٥٠٠	٤١,٤
مهاجرون	١٦٤٩١٠٠	١٠٠,٠	٣٠٥٦٠٠٠	١٠٠,٠
عرب	١٢٣٦٦٠٠	٧٥,٠	١٢٣٦٦٠٠	٤٠,٥
آسيويون	٢٧٧٥٠٠	١٦,٨	٥٠٠٠٠٠	١٦,٣
ايرانيون	٨٦١٠٠	٥,٢	٧٠٠٠٠	٢,٣
اوروبيون وأمريكيون	٣٤٣٠٠	٢,١	٧٠٠٠٠	٢,٣
شرقيون	١٤٦٠٠	٠,٩	١٧٩٤٠٠	٣٦,٦

المصدر: المصدر نفسه.

ثالثاً: تقرير البنك الدولي عن الهجرة الدولية للعمل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا[٢٤]

يعتبر هذا التقرير الصادر عن البنك الدولي في منتصف عام ١٩٨١، من أهم الدراسات التي أصدرتها المنظمات الدولية عن موضوع هجرة القوى العاملة الى البلدان العربية. وقد كان التقرير نتيجة مشروع بحثي ضخم استمر عدة سنوات لدراسة ظاهرة الهجرة للعمل في منطقة الشرق الأوسط والشمال الافريقي، وقد اشترك في الدراسة مجموعة كبيرة من الخبراء والباحثين ضمت فيمن ضمتهم العناصر التي قادت وأشرفت على دراسة منظمة العمل الدولية عن الهجرة في عام ١٩٧٥.

وتتميز الدراسة عن الدراسات السابقة في أنها لم تقتصر على دراسة حجم ومصادر واتجاهات ومواصفات تدفقات الهجرة الدولية للعمل في سنة الأساس، بل إنها بالإضافة الى

(٢٤) Ismail Serageldine [et al.], *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D. C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981), final report.

ذلك هدفت الى تقرير الاحتياجات المتوقعة للعمالة في الأقطار الرئيسية المصدرة للنفط والمستوردة للعمالة في المنطقة، طبقاً للقطاع والمهنة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥، وكذلك الاحتياجات المتوقعة من القوى العاملة في الأقطار العربية الرئيسية المصدرة للعمالة طبقاً للقطاع والمهنة، وذلك على اساس افتراضين مختلفين عن معدلات النمو المحتملة واحتمالات زيادة الانتاجية. كما تضمنت الدراسة تنبؤاً بحجم العرض من القوى العاملة المحلية في كل من الأقطار المصدرة للعمالة والمستوردة لها خلال الفترة نفسها، وذلك بهدف حساب مقدار العجز أو الفائض من العمالة في المهن والقطاعات المختلفة في الأقطار العربية موضع الدراسة. وعلى اساس من التنبؤات والاسقاطات السابق الاشارة اليها، حاول التقرير تقدير حجم ومصدر واتجاهات ومواصفات التدفقات المستقبلية للعمالة حتى عام ١٩٨٥ بدءاً من عام ١٩٧٥ سواء من داخل المنطقة العربية أو خارجها. كذلك تطرّق التقرير بشكل أولي الى استعراض أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الهجرة وانتقال العمالة في المنطقة العربية سواء الى البلدان المصدرة للعمالة أو المستوردة لها.

ويؤكد التقرير أن كل الجهود البحثية قد بذلت لتحديد وتحليل المستوى الكامل للهجرة من أجل العمل في سنة الأساس (١٩٧٥)، بما في ذلك تقدير الهجرة غير القانونية[٢٥]. وقد استعين في هذا المجال بالعديد من المصادر، بما في ذلك التقارير الاقتصادية للبنك الدولي عن الأقطار موضع الدراسة وتقارير قسم التعليم والأوراق الخلفية والدراسات التي قام بها البنك في إطار مساعداته الفنية للبلدان ذات الفائض المالي[٢٦].

واختيرت سنة ١٩٧٥ كسنة أساس لأنها كانت أقرب سنة توافرت عنها بيانات كاملة عن الأوضاع الاقتصادية وأوضاع القوى العاملة والتعليم، ولأنها السنة التي توافرت بالنسبة اليها نتائج عدد من التعدادات التي تمت في المنطقة في هذا العام.

وقد عرِّف الشرق الأوسط وشمال افريقيا ضمن تقرير البنك الدولي بحيث يشمل كلاً من البلدان التالية: الجزائر، البحرين، مصر، لبنان، العراق، الأردن، الكويت، ليبيا، المغرب، عُمان، قطر، السعودية، السودان، سوريا، تونس، الامارات العربية المتحدة، وجمهورية اليمن العربية، وجمهورية اليمن الديمقراطية[٢٧].

كما قسمت البلدان موضوع الدراسة الى **مجموعتين**: **البلدان المستوردة للعمالة** وتشمل الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والسعودية والامارات العربية المتحدة، **ومجموعة البلدان المصدرة للعمالة** وتشمل باقي البلدان التسعة عشر السابق الاشارة اليها بما في ذلك ايران.

ولا شك أن فريق البحث قد توافرت له، بفضل البنك الدولي، اكمل قاعدة للبيانات

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٣.
(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٤.
(٢٧) المصدر نفسه.

عن ظاهرة الهجرة في الوطن العربي، وقد تمكّن بفضل هذه البيانات، الى جانب القدرات الفنية للفريق الباحث والمساعدات الاضافية التي قدّمها البنك، أن يصدر أكثر التقارير تكاملاً عن ظاهرة الهجرة وتوقعاتها حتى لحظة صدوره. وسوف نحاول فيما يلي أن نتعرض باختصار لأهم ما تضمنته الدراسة وما وصلت اليه من نتائج مع الاشارة الى بعض الملاحظات النقدية التي نعتقد بأهميتها من أجل مزيد من التدقيق والوضوح. وننتقل بعد ذلك الى اختبار مدى صحة بعض الفروض والاسقاطات في ضوء البيانات التي توافرت حتى الآن من بعض الأقطار العربية كنتيجة لبعض التعدادات والدراسات التي تمت بعد انتهاء البحث موضع التعليق.

١ ـ منهج الدراسة

أ ـ على أساس من تقديرات العمالة والهجرة في سنة الأساس والتي سنتطرق اليها فيما بعد، اعتمدت الدراسة في تقدير حركة الهجرة في المستقبل على استخدام نموذج مركّب لتقدير الاحتياجات من قوة العمل للوصول الى اسقاطات عن نوعية قوة العمل المطلوبة في كل بلد على حدة والحجم الكلي للعمالة. كما استخدم النموذج المركب لتقدير الاحتياجات الكلية للبلدان المصدرة والمستوردة للعمالة... مع التركيز على العجز والفائض في كل بلد بالنسبة إلى المهن والقطاعات المختلفة، وقد تم الربط بعد ذلك بين احتياجات وعرض قوة العمل في الأقطار المختلفة عن طريق محاكاة (Simulation) تدفقات الهجرة الاقليمية. وقد قدرت الاحتياجات والمعروض من قوة العمل بالنسبة الى تسعة اقطار مصدرة للعمالة باستخدام نموذج مركب يتكون من أربعة نماذج فرعية.

(١) النموذج الفرعي لعرض قوة العمل: الذي يبدأ بقوة العمل في سنة الأساس مقسمة بين قوة العمل المحلية وقوة العمل الوافدة، موزعة بين المهن وقطاعات النشاط الاقتصادي. ويأخذ النموذج بعد ذلك في الاعتبار الانسحاب المحتمل من قوة العمل طبقاً للجنسية، ويضيف سنويا الملتحقين الجدد بقوة العمل المحلية من خريجي نظام التعليم والتدريب والمستورد من العمالة الوافدة.

(٢) النموذج الفرعي لاحتياجات قوة العمل: والذي يتم خلاله حساب الاحتياجات القطاعية من قوة العمل عن طريق السماح لمعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات نمو الانتاجية المحددة من خارج النموذج، بالتأثير في مستويات الاستخدام والكفاءة القطاعية.

(٣) النموذج الفرعي لمحاكاة التعليم: والذي يحاكي تدفقات المحليين في نظام التعليم والتدريب حسب الجنس. وتستخدم نسبة المشاركة في قوة العمل لتقدير الملتحقين بقوة العمل سواء من الخريجين أو المتسربين من النظام التعليمي، أو حتى من أولئك الذين لم يلتحقوا بالنظام التعليمي أصلاً. ويجمع خريجي النظام التعليمي التدريبي في جماعات للمقارنة بالمجموعات المهنية.

(٤) النموذج الفرعي لسياسات القوى العاملة: والذي يسمح بمحاكاة تسكين القوى

العاملة المحلية بين خلايا مصفوفة القطاعات والمهن طبقاً للأهداف والأولويات التي تحددها الأقطار المستخدمة. كما يسمح هذا النموذج بفرض حدود وقيود على استخدام جنسيات معينة وافدة في بعض خلاياه المصفوفة، تحقيقاً لاعتبارات أمنية أو لاعتبارات تتعلق بـ **التوازن الديمغرافي**.

ب ـ **محاكاة الهجرة المقدرة للقوى العاملة**: يجري ترتيب الأقطار المستقبلة للعمالة على اساس عدد من المقاييس التي تتضمن:

- ـ حجم السوق الكلي للعمل.
- ـ وزن قوة العمل الوافدة في عام ١٩٧٥.
- ـ الناتج القومي الاجمالي بالنسبة الى الفرد الواحد من المحليين.
- ـ الناتج القومي الاجمالي بالنسبة الى الفرد في المجتمع (الوافدين + المحليين)
- ـ الأجر الحقيقي المقدر.
- ـ الطلب المقدر على العمالة الوافدة طبقاً لخطط التنمية.
- ـ مسار النمو الأكثر احتمالاً.
- ـ مدى الرغبة السياسية من وجهة نظر الحكومة والوافدين.

ويُسمح للأقطار المستوردة للعمالة أن تسحب من مجموع القوى العاملة المتاحة دولياً على أساس ترتيبها بين مجموعة الأقطار المستوردة. ويتم اسقاط حركة الهجرة عن طريق سلسلة من الحسابات الآنية التي تعكس تطور سوق العمل في كل قطر ويتم على حدة. ويتم حساب المهاجرين المحتملين في كل بلد من البلدان المصدرة، ويتم تخصيصهم ضمن جماعات يجري السحب منها وتوزيعها بين البلدان المستوردة إذا كانت جنسياتهم هي محل طلب في المستوى المهني موضع الاعتبار، بواسطة أي من البلدان المستقبلة. ويتم محاكاة الهجرة بالسماح للطلب «المجمّع» للبلدان المستقبلة أن يوزع على مجموعات المهاجرين المحتملين، فإذا زاد الطلب عن العرض فإن المنافسة تحل على أساس نسبي طبقاً لعدد العمال من البلدان المرسلة في كل من البلدان المستقبلة، وتتم محاكاة الهجرة لكل سنة من سنوات التنبؤ على عدة مراحل بما يسمح للأقطار المرسلة من قبل أن تصبح مستقبلة، ويسمح أيضاً بحدوث هجرة احلالية.

وبالاضافة الى حركة القوى العاملة يتم محاكاة حركة السكان بين الأقطار المرسلة والمستقبلة عن طريق الحركة الدولية للمعالين (dependents) التي تصاحب تدفّق العمالة المهاجرة.

ج ـ **الوضع في سنة الأساس**: كان لا بد من تحديد وضع الهجرة في سنة الأساس قبل القيام بأي اسقاطات بالنسبة إلى المستقبل. وقد حدد أولاً حجم وتوزيع العمال الوافدين في الأقطار المستقبلة للعمالة، وتم تكوين **مصفوفة قطاعية مهنية** لكل العمال الذين يعملون خارج اقطارهم بالنسبة الى كل جنسية من الجنسيات. وقد تم بعد ذلك سحب العمالة المهاجرة من

الخلايا المقابلة لها في مصفوفات الأقطار التي تتم منها الهجرة. ويتم السحب من خلايا المصفوفات نفسها في الأقطار المرسلة، إلا إذا جاوزت العمالة المسحوبة ٦٥ بالمئة من رصيد العمالة في الخلية المعنية، وفي هذه الحالة يتم السحب من المستوى المهني نفسه في القطاعات الأخرى. ويعني ذلك أنه يفترض أن معظم المهاجرين يعملون في المستوى المهني نفسه الذي كانوا يعملون فيه في موطنهم الأصلي.

د ـ **الخلفية الاقتصادية للاسقاطات: السيناريوهات البديلة**: تعتمد اسقاطات احتياجات القوى العاملة وخاصة في الأقطار النفطية في المنطقة على معدلات النمو الاقتصادي المحتمل لها. وقدّرت بعثة البنك الدولي معدلين مختلفين محتملين للتنمية في كل من الأقطار موضع الدراسة، يعكس **المعدل المرتفع** منها بشكل عام المعدل المفترض في خطط التنمية الموضوعية بواسطة القطر المعني. ويرتبط **المعدل المنخفض** بشكل أساسي بمعدلات النمو التاريخية التي تحققت فعلاً في السنوات السابقة على عام ١٩٧٥، وذلك مع أخذ أي صعوبات محتملة في الحسبان، وذلك في ضوء التقارير الاقتصادية للبنك الدولي وغيره من المنظمات الدولية. ويبين الجدول رقم (١ ـ ٦) معدلات النمو المقدرة في كل من بديل النمو المرتفع والنمو المنخفض بالنسبة الى الأقطار موضع الدراسة.

٢ ـ حجم القوى العاملة والهجرة في سنة الأساس

يقدّر التقرير حجم العمالة الكلية في منطقة الشرق الأوسط والشمال الافريقي بنحو ٤٢ مليون عامل في عام ١٩٧٥. وكما هو واضح من التقرير، فإن المنطقة موضع الدراسة تشمل فيما تشمله إيران، بينما تستبعد ثلاثة أقطار عربية هي الصومال وموريتانيا وجيبوتي، الى جانب الضفة الغربية المحتلة للأردن. ويبرز من التقرير أن الحجم الكلي للعمالة العربية في عام ١٩٧٥ (باستثناء البلدان المشار اليها سابقاً) هو ٢٣,٢ مليون عامل. وكان حجم القوى العاملة في الأقطار المستقبلة التسعة منها هو ٩,٧ مليون عامل، أي بنسبة تبلغ ٢٩,٢ بالمئة من مجموع قوة العمل العربية الكلية.

وقد قدِّر حجم القوى العاملة خارج أقطارها الأصلية في المنطقة بنحو ١,٦ مليون عامل يتركزون في الأقطار المصدرة للنفط، ويكونّون نحو ١٧ بالمئة من مجموع القوى العاملة فيها. وبينما لم يتجاوز حجم قوى العمل المهاجرة نسبة ضئيلة للغاية في العراق والجزائر ٠,٢ بالمئة في عام ١٩٧٥، فإن هذه النسبة ترتفع الى ٨٥ بالمئة من حجم العمالة الكلية في الامارات العربية، ٨٣ بالمئة في قطر، ٧١ بالمئة في الكويت، ٢٧ بالمئة في عُمان. وقد بلغت نسبة العمالة الوافدة الى مجموع العمالة في الأقطار العربية السبعة المستوردة الرئيسية للعمالة، وهي الأقطار المصدرة للنفط (عدا الجزائر والعراق) نحو ٤٤,٤ بالمئة. وكان مجموع القوى العاملة العربية الوافدة الى الأقطار السبعة يصل الى ٦٥ بالمئة من مجموع قوة العمل الوافدة مقارناً بنسبة ٣٥ بالمئة من الدول غير العربية، الجزء الأكبر منهم من الهند والباكستان. وتتوزع العمالة الوافدة الى الأقطار المستوردة طبقاً للجنسيات كما في الجدول رقم (١ ـ ٧).

جدول رقم (١ ـ ٦)
إسقاطات «معدل النمو السنوي» في الشرق الأوسط وشمال افريقيا
للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥

البلد	سيناريو معدّل النمو المرتفع	سيناريو معدّل النمو المنخفض	ملاحظات
الاردن	٧,٢	٥,٤	باستثناء المناجم والمحاجر
الامارات العربية المتحدة	١١,٦	٩,٤	باستثناء المناجم والمحاجر
ايران	٤,٢	١,٨	باستثناء المناجم والمحاجر
البحرين	١١,٢	٨,٦	باستثناء المناجم والمحاجر
تونس	٦,٣	٤,١	
الجزائر	٩,٧	٦,٨	باستثناء المناجم والمحاجر
السعودية	١٠,٦	٨,٦	باستثناء المناجم والمحاجر
السودان	٤,٨	٣,٧	
سوريا	٦,١	٤,٤	
العراق	١١,٣	١٠,٣	باستثناء المناجم والمحاجر
عُمان	٤,٧	٤,٧	سيناريو واحد باستثناء المناجم والمحاجر
قطر	٨,٦	٧,٤	باستثناء المناجم والمحاجر
الكويت	٦,-	٥,٦	باستثناء المناجم والمحاجر
لبنان	١,١	١,١	سيناريو واحد
ليبيا	١١,٦	٨,٧	
مصر	٨,٤	٦,١	باستثناء المناجم والمحاجر
المغرب	٥,٤	٤,٢	
اليمن الديمقراطية	٩,٩	٥,٩	
اليمن العربية	٧,٨	٥,٦	

المصدر: World Bank. «Country Reports.» p. 28.

ويمثّل المصريون واليمنيون والاردنيون النسبة العظمى من العمالة العربية الوافدة الى البلدان المستقبلة السبعة إذ بلغت نسبتهم الى مجموع العمالة العربية «الوافدة» ٨٢,٩ بالمئة، وكانت نسبة المصريين ٣٣,٨ بالمئة مقارنة بـ ٣٥,٨ بالمئة لكل من اليمن العربية والديموقراطية معاً، و ١٣,٣ بالمئة بالنسبة إلى الأردنيين.

وبالاضافة الى هجرة العمالة الوافدة الى الأقطار المستقبلة «السبعة»، فقد سجل في سنة الأساس هجرة تبلغ الحجم نفسه تقريباً من المعالين في الأقطار السبعة السابق الاشارة اليها، إذ بلغ المجموع الكلي للمهاجرين من المعالين الى هذه البلدان ١٥٢٧٠٠٠ نسمة في عام

جدول رقم (١ ـ ٧)
مجموع العمالة الوافدة الى الجزائر والبحرين والعراق
والكويت وليبيا وعُمان وقطر والسعودية
والامارات العربية المتحدة حسب الجنسية (١٩٧٥)

الجنسية	العدد
أردنيون	١٣٩٥٠٠
تونسيون	٢٩٨٠٠
سودانيون	٢٦٠٠٠
سوريون	٣٨١٠٠
عراقيون	١٨٧٠٠
عُمانيون	٣٠٨٠٠
لبنانيون	٢٨٥٠٠
مصريون	٣٥٣٧٠٠
مغاربة	٢٢٠٠
يمنيون جنوبيون	٤٥٨٠٠
يمنيون شماليون	٣٢٨٥٠٠
ايرانيون	٧٠٠٠٠
باكستانيون	٢٠٥٧٠٠
جنوب شرق آسيويين	٢٠٥٠٠
هنود	١٤١٩٠٠
جنسيات أخرى	٣٠٨٠٠
المجموع	١٦١٠٠٠٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٠٠، الجدول رقم (٥ ـ ٤).

١٩٧٥. ويعني ذلك أن نسبة المشاركة الاجمالية بالنسبة الى العمالة الوافدة كانت نحو ٥٠ بالمئة تقريباً. على أن هذه النسبة تختلف باختلاف الجنسيات فهي تتراوح بين أكثر من ٩٠ بالمئة بالنسبة إلى الباكستانيين والوافدين من جنوب شرق آسيا، و٢٧,٦ بالمئة بالنسبة الى الأردنيين. ويبين الجدول رقم (١ ـ ٨) اعداد السكان المهاجرين من الجنسيات المختلفة مقارنة بأعداد القوى العاملة الوافدة ونسبة الاعالة الاجمالية في عام ١٩٧٥.

وتتركز العمالة الوافدة في الأقطار العربية الرئيسية المستوردة للعمالة في **قطاع الانشاءات، يليه قطاع الخدمات فالتجارة والمال**، تليها القطاعات الأخرى. وقد كانت نسبة المشتغلين في

جدول رقم (١ ـ ٨)

الوافدون من السكان والقوى العاملة حسب الجنسية
ونسبة المشاركة الخام في البحرين والكويت وليبيا وعُمان وقطر
والسعودية والامارات العربية المتحدة (١٩٧٥)

الجنسية	السكان	قوة العمل	نسبة المشاركة الخام (نسبة مئوية)
أردنيون	٥٠٣٠٠٠	١٣٩٧٠٠	٢٧,٦
تونسيون	٥٢٤٠٠	٢٩٣٠٠	٥٥,٩
جزائريون	٥٠٠	٣٠٠	٦٠
سودانيون	٦٤٥٠٠	٢٦٠٠٠	٤٠,٣
سوريون	١٠٤٦٠٠	٣٨١٠٠	٣٦,٣
عراقيون	٤٧٠٠٠	١٨٧٠٠	٣٩,٨
عُمانيون	٥٦٩٠٠	٣٠٨٠٠	٥٤,١
لبنانيون	٥٢٦٠٠	٢٨٤٠٠	٥٤,٠
مصريون	٦٢٠٣٠٠	٣٥٣٣٠٠	٥٦,٩
مغاربة	٤٧٠٠	٢٢٠٠	٤٦,٨
يمنيون جنوبيون	١٢٣٣٠٠	٤٥٨٠٠	٣٧,٢
يمنيون شماليون	٦٠٧٦٠٠	٣٢٨٥٠٠	٥٤,١
ايرانيون	١٤٢٤٠٠	٦٩٩٠٠	٤٩,١
باكستانيون	٣٥٣٨٠٠	٢٠٥٧٠٠	٥٨,١
جنوب شرق آسيويين	٢١٦٠٠	٢٠٥٠٠	٩٤,٩
هنود	٢٠٥٧٠٠	١٤١٩٠٠	٦٩,ـ
جنسيات أخرى	١٦٦٩٠٠	١٢٢٤٠٠	٧٣,٢
المجموع الكلي	٣١٢٧٤٠٠	١٦٠٠٨٠٠	٥١,٢

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٣٥، الجدول رقم (٤ ـ ٢١).

القطاعات الثلاثة من مجمل العمالة الوافدة في عام ١٩٧٥ هو ٧٧,٦ بالمئة منهم: ٣٥,٢ بالمئة في قطاع الانشاءات، ٢٨,٦ بالمئة في قطاع الخدمات، ١٣,٨ بالمئة في قطاع التجارة والمال. أما **قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة**، فقد كانت نسب العمالة الوافدة المشتغلة في القطاعين هي في حدود ٦,١ بالمئة، و ٥,٩ بالمئة على التوالي. ويبين الجدول رقم (١ ـ ٩) توزيع العمالة الوافدة في البلدان العربية الرئيسية المستوردة للعمالة، طبقاً للقطاع، مقارنة بالتوزيع القطاعي للعمالة في مجموع بلدان الشرق الأوسط والشمال الافريقي التي كانت موضع الدراسة.

جدول رقم (١ ـ ٩)
مجموع الاحتياجات من العمال في الشرق الأوسط وشمال افريقيا،
ومجموع العمالة الوافدة الى البلدان الرئيسية السبعة
المستقبلة للعمالة طبقاً للقطاعات الاقتصادية (١٩٧٥)

القطاع الاقتصادي	الاحتياجات من القوى العاملة	النسبة المئوية	العمالة الوافدة	النسبة المئوية
الزراعة	١٨٧٠٣٠٠٠٠	٤٤,٥	٩٤٩٠٠	٥,٩
المناجم والمحاجر	٤٢٥٠٠٠	١,ـ	٢٤٢٠٠	١,٥
الصناعات التحويلية	٤٨٨٢٠٠٠	١١,٦	٩٧٨٠٠	٦,١
المرافق	٤٥١٠٠٠	١,١	٢٤٦٠٠	١,٥
الانشاءات	٣٤٨٨٠٠٠	٨,٣	٥٦٣٩٠٠	٣٥,٢
التجارة والمال	٣٧٦٢٠٠٠	٩,ـ	٢٢١٦٠٠	١٣,٨
النقل والمواصلات	١٨٥٦٠٠٠	٤,٤	١١٦٠٠٠	٧,٤
الخدمات	٨٤٢٦٠٠٠	٢٠,١	٤٥٧٠٠٠	٢٨,٦
المجموع	٤١٩٩٣٠٠٠	١٠٠	١٦٠٠٨٠٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه، الجدولان رقم (٣ ـ ٢) و(٤ ـ ٥).

وقد وضحت الدراسة أن الجزء الأكبر من العمالة الوافدة في عام ١٩٧٥ هي عمالة «غير ماهرة» أو «شبه ماهرة». فقد بلغت نسبة العمال غير المهرة أو شبه المهرة أكثر من ثلثي العمالة الوافدة، بينما لم تتجاوز نسبة العمال المهرة والأعمال المكتبية واليدوية ١٧ بالمئة من المجموع، أما الفئات المهنية ودون المهنية فتبلغ في مجموعها ١٧ بالمئة أيضاً. ورغم أن الجزء الأكبر من العمالة الوافدة هي عمالة غير ماهرة، الا أنه يمكن الاشارة الى أن نسبة الفنيين والعمال المهرة بين الوافدين تزيد على نسبتهم في العمالة العربية بصفة عامة. وأن نسبة السحب على الفنيين والعمال المهرة هي بالتالي أعلى من مثيلاتها بالنسبة الى العمالة غير الماهرة. ويبين الجدول رقم (١ ـ ١٠) توزيع العمالة في الشرق الأوسط والشمال الافريقي حسب المهن في عام ١٩٧٥، مقارناً بالتوزيع المهني للعمالة الوافدة في الأقطار العربية الرئيسية المستوردة للعمالة.

٣ ـ نتائج التوقعات

على أساس من المنهج السابق توضيحه، اتم فريق البحث تقدير حجم احتياجات العمالة في الاقليم موضع الدراسة في السنوات العشر حتى عام ١٩٨٥، وذلك على أساس افتراضي النمو السريع والبطيء. وطبقاً لهذه التنبؤات، تم تقدير أن يرتفع حجم العمالة في

جدول رقم (١ ـ ١٠)
توزيع مجموع العمالة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا
والعمالة الوافدة الى البلدان السبعة الرئيسية المستقبلة
للعمالة طبقاً للمستوى المهني (١٩٧٥)

التركيب المهني والمهاري لقوة العمل	احتياجات القوى العاملة	النسبة المئوية	العمالة الوافدة	النسبة المئوية
حرف مهنية وفنية (أ ـ ١)	٤١٢٠٠٠	١,ـ	٤٣٥٠٠	٢,٧
حرف مهنية أخرى (أ ـ ٢)	٩٤٣٠٠٠	٢,٢	٩٥٤٠٠	٦,ـ
حرف دون مهنية وفنية (ب ـ ١)	٩٥٦٠٠٠	٢,٣	٥٤٣٠٠	٣,٤
حرف دون مهنية أخرى (ب ـ ٢)	١٢٩٠٠٠٠	٣,١	٦٦٦٠٠	٤,٢
حرف مكتبية ويدوية ماهرة (ج ـ ١)	٣٥٩٥٠٠٠	٨,٦	٢٧١٩٠٠	١٧,١
حرف مكتبية ويدوية شبه ماهرة (ج ـ ٢)	٨٣٧٩٠٠٠	١٩,٩	٣١٣٣٠٠	١٩,٦
حرف غير ماهرة (د)	٢٦٤٢١٠٠٠	٦٢,٩	٧٥٥٨٠٠	٤٧,١
المجموع	٤١٩٩٣٠٠٠	١٠٠	١٦٠٠٨٠٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه، الجدولان رقم (٣ ـ ٤) و (٤ ـ ٧).

الشرق الأوسط والشمال الافريقي من نحو ٤٢ مليون عامل في عام ١٩٧٥ الى نحو ٥٦ مليون عامل في عام ١٩٨٥ في حالة النمو السريع، أو الى نحو ٥٠ مليون عامل اذا اتخذ النمو الاقتصادي مساراً أكثر بطأً. وباستبعاد العمالة في ايران من مجموع العمالة في الإقليم، فإن العمالة في الأقطار العربية موضع الدراسة سوف ترتفع من نحو ٣٣ مليون عامل في عام ١٩٧٥ الى نحو ٤٥ مليوناً، و ٤١ مليون عامل في عام ١٩٨٥ في حالتي النمو السريع والبطيء على التوالي. أي أن معدل النمو الاجمالي للعمالة في السنوات العشر يتراوح ما بين ٣٢ بالمئة و٢٠ بالمئة للإقليم في مجموعه. أما بالنسبة الى الأقطار العربية، فإن معدل النمو يصل الى ٣٦ بالمئة و ٢٤ بالمئة في حالتي النمو السريع والبطيء على الترتيب. ويبلغ المعدل السنوي المركب لنمو العمالة في كلا الحالين ٣,١ بالمئة، ٢,١ بالمئة بالنسبة الى الأقطار العربية. ويزيد معدل زيادة القوى العاملة في حالة النمو السريع قليلاً على معدل نمو السكان، بينما ينخفض معدل نمو العمالة في حالة تباطؤ النمو عن معدل نمو السكان.

وقد تم تلخيص نتائج تنبؤات الدراسة حول احتياجات العمالة في الأقطار العربية في حالتي النمو السريع والبطيء بين عامي ١٩٧٥، ١٩٨٥، في الجدول رقم (١ ـ ١١).

ويبدو بوضوح من الجدول رقم (١ ـ ١١) أن معدلات نمو الاحتياجات من القوى العاملة هي أعلى في الأقطار المصدرة للنفط في مجموعها من الأقطار العربية الأخرى. وسوف

جدول رقم (١ ـ ١١)

إسقاطات احتياجات القوى العاملة في بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا العربية، ومعدّلات النمو في حالتي النمو السريع والبطيء للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥

السنة / البلـد	١٩٧٥		١٩٨٥							
			حالة النمو السريع				حالة النمو البطيء			
	حجم القوة العاملة	النسبة المئوية	حجم القوة العاملة	النسبة المئوية	معدل الزيادة السنوي	معدل الزيادة الكلي	حجم القوة العاملة	النسبة المئوية	معدل الزيادة السنوي	معدل الزيادة الكلي
الأردن	٣٧٤٠٠٠	١,١	٤٣٩٠٠٠	١,٠	١,٦	١٧,٤	٤٢٥٠٠٠	١,ـ	٠,٨	١٣,٦
الامارات العربية المتحدة	٢٩٧٠٠٠	٠,٩	٦٣٢٠٠٠	١,٤	٨,ـ	١١٦,٤	٥٧٠٠٠٠	١,٤	٦,٩	٩٥,٢
البحرين	٧٩٠٠٠	٠,٢	١٥٠٠٠٠	٠,٣	٦,٧	٨٩,٩	١٢٩٠٠٠	٠,٣	٥,ـ	٦٣,٣
تونس	١٥٩٩٠٠٠	٤,٨	٢٢٤٢٠٠٠	٥,ـ	٣,٥	٤٠,٢	١٩٧٨٠٠٠	٤,٨	٢,٢	٢٣,٧
الجزائر	٣٠٨٣٠٠٠	٩,٣	٤٥١١٠٠٠	١٠	٣,٩	٤٦,٣	٣٩٥٤٠٠٠	٩,٦	٢,٥	٢٨,٣
السعودية	١٩٤٨٠٠٠	٥,٩	٣٢٤٥٠٠٠	٧,٢	٥,١	٦٤,٩	٣٠٥٥٠٠٠	٧,٤	٤,٥	٥٥,٢
السودان	٣٧٠٠٠٠٠	١١,١	٣٨٩٨٠٠٠	٨,٦	٠,٥	٥,٤	٣٥٠٢٠٠٠	٨,٥	٠,٦ـ	٥,٤ـ
سوريا	١٧٩٤٠٠٠	٥,٤	٢٦٠٥٠٠٠	٥,٨	٣,٨	٤٥,٢	٢١٦٢٠٠٠	٥,٣	١,٩	٢٠,٥
العراق	٣٠٠٨٠٠٠	٩,١	٤٥٦٦٠٠٠	١٠	٤,٣	٤٠,٢	٤٣٠٢٠٠٠	٩,٧	٣,٦	٣٢,٢
عمّان	١٩٢٠٠٠	٠,٦	٢٥٧٠٠٠	٠,٦	٣,ـ	٣٣,٩	٢٥٧٠٠٠	٠,٦	٣,٠	٣٣,٩
قطر	٧٤٠٠٠	٠,٢	١٣٦٠٠٠	٠,٢	٦,٣	٨٣,٨	١٣٣٠٠٠	٠,٢	٦,١	٧٩,٧
الكويت	٢٩٧٠٠٠	٠,٩	٤١٤٠٠٠	٠,٩	٣,٤	٣٩,٤	٣٩٣٠٠٠	٠,٩	٢,٨	٣٢,٣
لبنان	٥٥٠٠٠٠	١,٦	٥٩٩٠٠٠	١,٣	٠,٨	٨,٩	٥٩٩٠٠٠	١,٥	٠,٨	٨,٩
ليبيا	٧٣٥٠٠٠	٢,٢	١٤١٤٠٠٠	٣,١	٦,٧	٩٢,٤	١٢٦٠٠٠٠	٣,١	٥,٥	٧١,٤
مصر	٩٤٨٨٠٠٠	٢٨,٦	١٣٥٠٦٠٠٠	٣٠,٢	٣,٣	٣٧,٩	١١٨٣٦٠٠٠	٢٨,٧	٢,٣	٢٥,٥
المغرب	٤٣٠٨٠٠٠	١٣,ـ	٥١٤٥٠٠٠	١١,٤	١,٨	١٩,٤	٤٩٣٢٠٠٠	١٢,ـ	١,٤	١٤,٥
اليمن الديمقراطية	٣٥٧٠٠٠	١,١	٥١٠٠٠٠	١,١	٣,٥	٤٢,٩	٤٠٧٠٠٠	١,ـ	١,٢	١٤,ـ
اليمن العربية	١٣٦١٠٠٠	٤,١	١٣١٢٠٠٠	٢,٩	٠,٤ـ	٣,٦ـ	١٢٢٠٠٠٠	٣,ـ	١,١ـ	١٠,٤ـ
المجموع	٣٣٢٠٩٠٠٠	١٠٠	٤٥٠٨١٠٠٠	١٠٠	٣,١	٣٦	٤١١١٤٠٠٠	١٠٠	٢,١	٢٤

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٣ ـ ١)، بعد استبعاد ايران.

يترتب على ذلك ارتفاع نصيب الأقطار النفطية التسعة (متضمنة الجزائر والعراق) من العمالة من نحو ٩,٧ مليون عامل (يمثلون ٢٩ بالمئة من مجموع العمالة في عام ١٩٧٥) الى ١٥,٣ مليون عامل (يمثلون ٣٤ بالمئة من مجموع العمالة في عام ١٩٨٥) في حالة التنمية السريعة. أما في حالة التنمية بمعدل أبطأ، فإن حجم العمالة في الأقطار التسعة سيكون في حدود ١٣,٧ مليون عامل، يمثلون ٣٣,٤ بالمئة من مجموع العمالة في عام ١٩٨٥ أيضاً. وتمتص الأقطار النفطية ٤٧ بالمئة من الزيادة في العمالة في المنطقة في حالة التنمية السريعة، و٥٠,٦ بالمئة من الزيادة الكلية في حالة التنمية الابطأ.

وتوقعت الدراسة أن تتم هذه الزيادة السريعة في العمالة كنتيجة لزيادة حجم الهجرة، إذ تم تقدير أن يرتفع حجم العمال الوافدين من ١,٦ مليون في عام ١٩٧٥ الى نحو ٤,٢٥ مليون في حالة النمو السريع، و ٣,٥ مليون في حالة حدوث نمو ابطأ. وسوف ترتفع لذلك نسبة قوة العمالة الوافدة الى مجموع العمالة في الأقطار المستقبلة التسعة من ١٧ بالمئة الى ٢٥ بالمئة على الأقل خلال العقد موضع الدراسة.

ووفقاً لهذه الاسقاطات، تختلف معدلات النمو بين قطر وآخر، فيبلغ معدل النمو أقصى ارتفاعه بالنسبة الى الامارات العربية المتحدة، حيث قدِّر معدل النمو في حالة النمو السريع بنحو ٨ بالمئة وفي حالة تباطؤ معدلات النمو بنحو ٦,٩ بالمئة سنوياً. ويرتفع معدل نمو العمالة عن معدل نمو السكان في كل البلدان العربية باستثناء الاردن ولبنان والسودان واليمن العربية في حالة النمو السريع. ويعود انخفاض معدل نمو العمالة في لبنان، طبقاً للدراسة، نتيجة حالة عدم الاستقرار والهجرة إلى الخارج واستهلاك رأس المال. أما بالنسبة الى السودان، فإن النمو المنخفض للعمالة يرجع الى مشاكل النقد الأجنبي التي يواجهها الاقتصاد السوداني وركود الزراعة، وأما في اليمن والاردن فيعود الى الانخفاض في حجم العمالة في الزراعة نتيجة تحديثها، وعدم امكان امتصاص القطاع الحديث للعمالة التي تم تحريرها من العمل الزراعي. وقد قدرت الدراسة لذلك أن ينخفض الحجم الكلي للطلب على العمالة في اليمن خلال السنوات العشر ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ في حالتي النمو السريع والبطيء، وأن يحقق الأردن معدلات نمو منخفضة للعمالة في كلا الحالين.

وقدرت الدراسة أن معدلات نمو العمالة ستكون أقل من معدلات نمو السكان في أحد عشر قطراً في حالة تباطؤ معدلات النمو. وتشمل هذه الأقطار كل الأقطار غير النفطية بالاضافة الى الجزائر. وسوف يؤدي تباطؤ التنمية الى بروز ظاهرة البطالة خاصة في مصر وتونس والمغرب.

أ ـ التركيب القطاعي

تنبأت الدراسة بتغير التركيب القطاعي للعمالة بدرجة ملحوظة في خلال السنوات العشر ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥. فبينما كانت العمالة الزراعية تكوّن نحو ٤٥ بالمئة من العمالة في الاقليم في عام ١٩٧٥، فإن مشاركة الزراعة في العمالة ستنخفض الى نحو ٣٥ بالمئة في عام

١٩٨٥، سواء في حالتي النمو السريع أو البطيء، نتيجة للنمو الأسرع في الحالتين في القطاع الحديث. وأشارت الإسقاطات إلى أن **قطاع المرافق** سوف يحقق أعلى نسبة نمو (٨٦ بالمئة، ٦٠ بالمئة في حالتي النمو السريع والبطيء على التوالي) ويليه **قطاع الانشاءات** (٧٢ بالمئة، ٥٥ بالمئة) كذلك تحقق الخدمات معدلات نمو مرتفعة في العمالة (٥٢ بالمئة، ٣٦ بالمئة).

ويبرز من خلال توزيع الزيادة في العمالة بين القطاعات، أن **قطاع الخدمات** هو المسؤول عن الجزء الأكبر من زيادة الاستخدام في كلتا حالتي النمو السريع والبطيء (٣٢ بالمئة، ٣٥ بالمئة) يليه **قطاع التشييد** (١٨,٢ بالمئة، ٢١,٨ بالمئة) **فالصناعة التحويلية** (١٦,٨ بالمئة، ١٢,٥ بالمئة) **فقطاع التجارة والمال** (١٤,٤ بالمئة، ١٩,٥ بالمئة).

وتختلف صورة النمو القطاعي بعض الشيء في الاقطار الأساسية المستوردة للعمالة، حيث يزيد الطلب على العمالة بما يزيد على الضعف في قطاعات الصناعة التحويلية والمرافق والانشاءات في حالة النمو السريع، إذ تبلغ معدلات النمو ١٠٩ بالمئة، ١٣٠ بالمئة، ١٤٠ بالمئة على التوالي، بينما تزداد العمالة في قطاعي التجارة والمال والخدمات بمعدل يبلغ نحو ٦٦

جدول رقم (١ ـ ١٢)
إسقاطات العمالة الوافدة إلى البلدان الرئيسية السبعة المستقبلة للعمال في الوطن العربي طبقاً للقطاع الاقتصادي، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥

السنة / القطـاع	١٩٧٥		١٩٨٥					
			حالة النمو السريع			حالة النمو البطيء		
	عدد الوافدين	النسبة المئوية	عدد الوافدين	النسبة المئوية	نسبة الزيادة	عدد الوافدين	النسبة المئوية	نسبة الزيادة
الزراعة	٩٤٩٠٠	٥,٩	٥٢١٥٠٠	١٤,٧	٤٤٩,٩	٢٨٨٥٠٠	٩,٣	٢٠٤,ـ
المناجم والمحاجر	٢٤٢٠٠	١,٥	٥٦٨٠٠	١,٦	١٣٤,٧	٥٤٨٠٠	١,٨	١٢٦,٤
الصناعات التحويلية	٩٧٨٠٠	٦,١	٢٢٨٤٠٠	٦,٤	١٣٣,٩	١٧٧٤٠٠	٥,٧	٨١,٤
المرافق العامة	١٤٦٠٠	١,٥	٦٤٠٠٠	١,٨	١٦٠,٢	٥٨٧٠٠	١,٩	١٣٨,٦
التشييد	٥٦٣٩٠٠	٣٥,٢	٨٦٥٣٠٠	٢٤,٤	٥٣,٤	٨٥٣١٠٠	٢٧,٤	٥١,٢
التجارة والمال	٢٢١٦٠٠	١٣,٨	٤٣٥٧٠٠	١٢,٣	٩٦,٦	٤٠١٨٠٠	١٢,٩	٨١,٣
النقل والمواصلات	١١٦٨٠٠	٧,٤	٢٦١٧٠٠	٧,٤	١٢٤,٥	٢٣٣٩٠٠	٧,٥	١٠٠,٢
الخدمات	٤٥٧٠٠٠	٢٨,٦	١١١٥٧٠٠	٣١,٤	١٤٤,١	١٠٤٦٠٠٠	٣٣,٥	١٣٢,٨
المجموع	١٦٠٠٨٠٠	١٠٠	٣٥٤٨٣٠٠	١٠٠	١٢١,٦	٥١١٣٨٠٠	١٠٠	٩٤,٥

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٤ ـ ٥)، مع تصحيح نسب الزيادة.

بالمئة. وعلى الرغم من أن معدلات نمو الطلب على العمالة في كل القطاعات سوف تنخفض في حالة النمو البطيء، فإن الطلب على العمالة في عام ١٩٨٥ في قطاعي المرافق والانشاءات يظل أكثر من ضعف مستوى الطلب في عام ١٩٧٥.

وكما هو الحال بالنسبة الى الأقليم في عمومه، فإن قطاع الخدمات في الأقطار المستقبلة للعمالة يقدَّر أن يكون هو أكثر القطاعات استخداماً للزيادة في العمالة حيث سيمتص نحو ٣٠ بالمئة من العمالة الإضافية، يليه قطاع الانشاءات الذي يقدر أن يستوعب ٢٩ بالمئة من العمالة الاضافية. ورغم معدلات الزيادة المرتفعة في قطاعي الصناعة التحويلية والمرافق، فإن نصيب قطاع الصناعة التحويلية في العمالة الجديدة لن يتجاوز ١٢ ـ ١٣ بالمئة بينما تستخدم المرافق نسبة أصغر من الزيادة في العمالة.

وكنتيجة للنمو المتفاوت فيما بين القطاعات المختلفة، تنبأت الدراسة بأن يلحق قدر من التغيير بالتركيب القطاعي لقوة العمل الوافدة. فبينما كان قطاع الانشاءات هو اكثر القطاعات استخداماً لقوة العمل الوافدة في عام ١٩٧٥ (٣٥,٢ بالمئة من مجموع العمالة الوافدة) يليه قطاع الخدمات (٢٨,٦ بالمئة) فقطاع المال والتجارة (١٣,٨بالمئة)، فإن قطاع الخدمات سيصبح هو المستخدم للجزء الأكبر من العمالة الوافدة عام ١٩٨٥ إذ سيرتفع نصيبه من ٢٨,٦ بالمئة، إلى ٣١,٤ بالمئة، بينما ينخفض نصيب قطاع الانشاءات من ٣٥,٢ بالمئة الى ٢٤,٤ بالمئة، وذلك في حالة النمو السريع. أما في حالة تباطؤ النمو، فإن نسبة المشتغلين في قطاع الخدمات من مجموع العمالة الوافدة يقدَّر أن يصل الى ٣٣,٥ بالمئة وينخفض نصيب قطاع الانشاءات أيضاً ولكن بنسبة اقل ليصبح ٢٧,٤ بالمئة. على أن اكبر زيادة نسبية في العمالة الوافدة سوف تكون في قطاع الزراعة الذي قدِّر أن يزداد عدد العمال الوافدين فيه من ٩٥٠٠٠ عام ١٩٧٥ الى نحو ٥٢١٥٠٠ في عام ١٩٨٥. ويعود هذا من ناحية الى نمو القطاع، كما يعود من ناحية أخرى الى تحوّل العناصر المحلية من العمل في القطاع الزراعي الى العمل في قطاعات أكثر اجراً وذات مرتبة اجتماعية أعلى.

كذلك قدرت الدراسة أن يمتص قطاع الخدمات ٣٤ بالمئة من الزيادة في العمالة الوافدة في حالة النمو السريع، وترتفع هذه النسبة الى ٣٨ بالمئة من الزيادة في حالة النمو البطيء. ويقدَّر أن يستوعب قطاع الانشاءات ١٥ بالمئة من الزيادة، أما قطاع الصناعات التحويلية فإن نصيبه سيكون أقل من ٧ بالمئة (تكون النسب هي ١٩ بالمئة، ٥,٢ بالمئة في حالة النمو البطيء).

ب ـ التركيب المهني

عادة ما يصاحب التغير في التركيب القطاعي تغيّر مماثل في التركيب المهني للقوى العاملة المطلوبة. فبينما كان المهنيون والفنيون يمثلون ١ بالمئة فقط من العمالة في مجمل الاقليم في عام ١٩٧٥، فإن نسبتهم سترتفع الى ٢ بالمئة في عام ١٩٨٥، إذ قدِّر لهم أن يزيدوا بنحو ١٥٠ بالمئة خلال الفترة وبمعدل سنوي للزيادة يبلغ ٩,٦ بالمئة. وعلى العكس من ذلك، فإن

جدول رقم (١ - ١٣)
إسقاطات العمالة الوافدة الى البلدان الرئيسية المستقبلة للعمال في الوطن العربي طبقاً لأقسام المهن، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥

السنة / أقسام المهن	١٩٧٥		١٩٨٥					
			حالة النمو السريع			حالة النمو البطيء		
	عدد الوافدين	النسبة المئوية	عدد الوافدين	النسبة المئوية	نسبة الزيادة	عدد الوافدين	النسبة المئوية	نسبة الزيادة
حرف مهنية وفنية	٤٣٥٠٠	٢,٧	١٥٨٨٠٠	٤,٥	٢٥٣,٦	١٤٨١٠٠	٤,٨	٢٤٠,٤
حرف مهنية أخرى	٩٥٤٠٠	٦,-	٣٥٣٤٠٠	٧,١	٦٥,٦	٢٣٤٦٠٠	٧,٥	١٤٥,٩
حرف دون مهنية وفنية	٥٤٣٠٠	٣,٤	١٧٣٧٠٠	٤,٩	٢١٩,٩	١٦٣,٦٠٠	٥,٣	٢٠١,٣
حرف دون مهنية أخرى	٦٦٦٠٠	٤,٢	٢٠٧٧٠٠	٥,٩	٢١١,٩	١٩١١٠٠	٦,١	١٨٦,٩
حرف مكتبية ويدوية ماهرة	٢٧١٩٠٠	١٧,٠	٦٠٩٢٠٠	١٧,٢	١٢٤,-	٥٦٣٧٠٠	١٨,١	١٠٧,٣
حرف مكتبية ويدوية شبه ماهرة	٣١٣٣٠٠	١٩,٦	٦٥٣٧٠٠	١٨,٤	١٠٨,٦	٥٩٠٨٠٠	١٩,٠	٨٨,٦
حرف غير ماهرة	٧٥٥٨٠٠	٤٧,١	١٤٩١٩٠٠	٤٢,-	٩٧,٤	١٢٢٢٠٠٠	٣٩,٢	٦١,٧
المجموع	١٦٠٠٨٠٠	١٠٠	٣٥٤٨٤٠٠	١٠٠	١٢١,٦	٣١١٣٩٠٠	١٠٠	٩٤,٥

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٤ - ٩).

العمالة غير الماهرة قدِّر أن ينخفض نصيبها من ٦٣ بالمئة من مجموع العمالة في عام ١٩٧٥ الى نحو ٥٤ بالمئة في نهاية السنوات العشر. وستكون نسبة الزيادة الكلية في العمالة غير الماهرة هي في حدود ١٤ بالمئة فقط في حالة النمو السريع اي بمعدل زيادة سنوية لا تتجاوز ١,٣ بالمئة، بينما سوف تقتصر الزيادة على ٣,٣ بالمئة فقط في عشر سنوات في حالة النمو البطيء وبمعدل سنوي لا يتجاوز ٠,٣ بالمئة.

وتبرز الظاهرة نفسها (وإن بدرجة أكبر) في الأقطار الأساسية المستقبلة للعمالة، فتنخفض نسبة العمالة غير الماهرة في الأقطار النفطية السبعة من ٥٩ بالمئة في عام ١٩٧٥ الى ٤٦,٥ بالمائة، ٤٥,٥ بالمئة في عام ١٩٨٥ في حالتي النمو السريع والبطيء من جملة العمال، رغم أنه قدِّر أن الزيادة في اعداد العمالة «غير الماهرة» ستكون بنسب تبلغ ٦٩ بالمئة، و٣٥,٦ بالمئة في حالة النمو السريع والبطيء على التوالي. وعلى العكس من الانخفاض في نسبة العمالة غير الماهرة، فإن كل فئات المهن الأخرى سوف ترتفع نسبتها في حالة النمو السريع، فالمهنيون والفنيون قدِّر أن ترتفع نسبتهم من ١,٥ بالمئة الى ٣ بالمئة، وتبلغ نسبة الارتفاع في الاعداد المطلقة لهذه الفئة ٢٥٢ بالمئة في حالة النمو السريع. ونتيجة لذلك، يزداد الطلب على فئة الحرف دون المهنية والفنية خلال السنوات العشر بنحو ١٠٢,٥ بالمئة وترتفع نسبتها من ـ,٣ بالمئة من مجموع العمالة الى ٣,٥ بالمئة. وسوف تزداد نسبة العمال المهرة وشبه المهرة من ٣٠ بالمئة في عام ١٩٧٥ إلى ٣٥ بالمئة في عام ١٩٨٥ في حالة النمو السريع.

وهكذا سوف تؤدي الزيادة السريعة في الفئات ذات المهارات العالية الى زيادة كبيرة في نصيبها من العمالة المهاجرة في عام ١٩٨٥، إذ ترتفع نسبة مجموعة المهنيين من نحو ١٦,٣ بالمئة من مجموع العمالة الوافدة في عام ١٩٧٥ الى نحو ٢٢,٤ بالمئة في عام ١٩٨٥ في حالة النمو السريع. وحتى في حالة النمو البطيء، فإن فئة المهنيين والفنيين والحرف المهنية الأخرى سوف تصل الى ١٢,٣ بالمئة من العمالة الوافدة، مقارنة بـ ٨,٧ بالمئة في عام ١٩٧٥. وسيزداد الطلب على المهنيين والفنيين الوافدين في حالة النمو السريع بنحو أربعة أضعاف ما كان عليه الطلب في عام ١٩٧٥. ويزداد الطلب بدرجة أشد على الحرف دون المهنية، إذ يرتفع نصيبها من العمالة الوافدة من ٤ بالمئة في عام ١٩٧٥ الى ٦ بالمئة في عام ١٩٨٥. وتزداد كل فئات المهارة (باستثناء العمالة غير الماهرة) بأكثر من ١٠٠ بالمئة، في الوقت الذي لا تتجاوز الزيادة في العمالة غير الماهرة ٩٧ بالمئة خلال السنوات العشر (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥). وبصفة عامة، سيميل خليط المهارات (Skill mix) الى الارتفاع خلال فترة الاسقاط، اذ قدِّر أن يؤدي هذا الارتفاع في مستوى المهارات المطلوبة (بالاضافة الى الزيادة الكلية في حجم العمالة) إلى ضغوط على الأقطار المصدرة للعمالة.

ج ـ توزيع العمالة الوافدة بين الجنسيات

توقعت الدراسة ان تتزايد اعداد العمال الوافدين من الدول الآسيوية وأن تتزايد أهميتهم النسبية الى إجمالي حجم العمالة الوافدة. كما قدَّرت أن تنخفض نسبة العمالة العربية

الوافدة الى مجموع العمالة الوافدة، إذ قدِّر أن تنخفض النسبة الكلية للعمالة العربية من نحو ٦٥ بالمئة في عام ١٩٧٥ الى نحو ٥١,٩ بالمئة في عام١٩٨٥. ويستتبع ذلك أن ينخفض نصيب الأقطار العربية الثلاثة المصدرة لأكبر قدر من العمالة وهي مصر واليمن والأردن، فبينما تجاوز نصيب الأقطار الثلاثة من مجموع العمالة الوافدة في عام ١٩٧٥ (٥١ بالمئة)، فإن نصيبها من العمالة الوافدة في عام ١٩٨٥ قدِّر له ألّا يتجاوز ٣٦,٢ بالمئة... هذا بالرغم من زيادة العمالة المرسلة من البلدان الثلاثة بنحو ٧٣,٦ بالمئة خلال الفترة. كذلك أشارت نتائج الدراسة إلى أن العمالة العربية الوافدة في مجموعها لن تساهم الا بنحو ٣٧ بالمئة أو ٣٥ بالمئة على الأكثر، في الزيادة في قوة العمل الوافدة في العقد محل الاستشراف في حالتي النمو السريع والبطيء على التوالي.

أما بالنسبة الى العمالة من خارج المنطقة، فإنه بالرغم من زيادة عدد الوافدين من الباكستان بنحو ١٧٠ بالمئة وزيادة عدد الوافدين من الهند بنحو ١٥٧ بالمئة، فإن نسبة الوافدين من شبه القارة الهندية سيظل ثابتاً تقريباً في عام ١٩٨٥بالنسبة الى ما كان عليه في عام ١٩٧٥. وبعكس ذلك، فإن العمالة الوافدة من جنوب وجنوب شرق آسيا سوف تزيد نسبتها من ١,٣ بالمئة في عام ١٩٧٥ الى ٩,٥ بالمئة في عام ١٩٨٥ في حالة النمو السريع (أو ١٠,٩ بالمئة من جملة العمالة الوافدة) في حالة النمو الأبطأ. ويبين الجدولان رقم (١ ـ ١٤) و(١ ـ ١٥) توزيع العمالة الوافدة الى الأقطار العربية المستوردة مقسمة طبقاً للجنسية ومجموع الجماعات الإثنية، حسب اسقاطات نموذج الدراسة.

د ـ هجرة المعالين المصاحبين للعمالة الوافدة

افترضت الدراسة زيادة الضغط من أجل التحاق المعالين بعائليهم خلال فترة الهجرة «المؤقتة» للاستفادة من ظروف الحياة الأفضل في الأقطار العربية المستقبلة للعمالة، هذا بالإضافة الى تأثير عدم الاستقرار في البلاد التي يتم منها الهجرة كما في حالة لبنان. وقدّرت الدراسة أن الفئات ذات المهارة المهنية الأعلى أكثر ميلاً بصفة عامة الى اصطحاب عائلاتها. كما أن المهاجرين من جنوب آسيا (سواء منهم العمال المهرة أم غير المهرة) يميلون الى اصطحاب عائلاتهم والاستقرار في بلد الاستخدام. وفي تقدير الدراسة ان معدل المشاركة الاجمالي ـ الذي كان سائداً في عام ١٩٧٥ وهو ٥١,٢ بالمئة ـ كان معدلاً مرتفعاً ارتفاعاً غير عادي، وذلك لأن عام ١٩٧٥ كان بدء فترة الهجرة المتسعة الى الاقطار العربية النفطية، إذ اندفع العديد من العاملين الى الهجرة الى الأقطار النفطية دون أن تصحبهم عائلاتهم. الا أن استقرار قوة العمل سوف تدفع العاملين الى محاولة ضم عائلاتهم اليهم في مواطن الاستخدام. كما أن المهاجرين الجدد سيصحبون عائلاتهم منذ البداية. ولذلك توقعت الدراسة أن يحدث ارتفاع سريع في هجرة المعالين، وأن تتم هذه الزيادة في المراحل الأولى لفترة الدراسة. كما قدرت الدراسة أن معدلات المشاركة الاجمالية سوف تنخفض في عام ١٩٨٥ الى نحو ٣٢,٥ بالمئة، وأن يرتفع العدد الكلي للوافدين من العاملين وأسرهم من

جدول رقم (١ ـ ١٤)

إسقاطات حجم العمالة الوافدة في البلدان المستقبلة للعمالة

(الجزائر ـ البحرين ـ العراق ـ الكويت ـ ليبيا ـ عُمان ـ قطر ـ السعودية ـ الامارات العربية المتحدة) طبقاً للجنسية، للسنتين ١٩٧٥ و ١٩٨٥

السنة / الجنسية	١٩٧٥		١٩٨٥							
			حالة النمو السريع				حالة النمو البطيء			
	العدد (بالألف)	النصيب (نسبة مئوية)	العدد (بالألف)	النصيب (نسبة مئوية)	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	النصيب من الزيادة الكلية (نسبة مئوية)	العدد (بالألف)	النصيب من الزيادة الكلية (نسبة مئوية)	معدل النمو السنوي (نسبة مئوية)	النصيب من الزيادة الكلية (نسبة مئوية)
أردنيون	١٣٩,ـ	٨,٦	٢٦٣,٤	٦,٥	٦,٦	٥,١	٢٦٧,ـ	٧,٩	٦,٧	٧,٢
تونسيون	٢٩,٨	١,٨	٩٤,ـ	٢,٢	١٢,٢	٢,٦	٦٢,٢	١,٨	٧,٦	١,٨
سودانيون	٢٦,ـ	١,٦	٨٨,١	٢,٢	١٣,ـ	٢,٥	٨٠,ـ	٢,٤	١١,٩	٣,ـ
سوريون	٣٨,١	٢,٤	١١٣,ـ	٢,٨	١١,٥	٣,١	٩١,٨	٢,٧	٩,٢	٣,ـ
عراقيون	١٨,٧	١,٢	١٢,٤	٠,٣	٤,٠ـ	٠,٣ـ	١١,٦	٠,٣	٤,٧ـ	٠,٤ـ
عمانيون	٣٠,٨	١,٩	٤٦,ـ	١,١	٤,١	٠,٦	٤٤,٦	١,٣	٣,٨	٠,٨
لبنانيون	٢٨,٥	١,٨	٨٦,١	٢,١	١١,٧	٢,٤	٧١,٧	٢,١	٩,٧	٢,٤
مصريون	٣٥٣,٧	٢٢,ـ	٧٦١,٧	١٨,٨	٨	١٦,٧	٦١٦,٩	١٨,٢	٥,٧	١٤,٧
مغاربة	٢,٢	٠,١	١٢,٥	٠,٣	١٩,ـ	٠,٤	٩,٨	٠,٣	١٦,١	٠,٤
يمنيون جنوبيون	٤٥,٨	٢,٨	٨٤,٧	٢,١	٦,٣	١,٦	٨٠,٩	٢,٤	٥,٩	٢,ـ
يمنيون شماليون	٣٢٨,٥	٢٠,٤	٤٠٠,٨	٩,٩	٢,ـ	٣,ـ	٢٨١,ـ	١١,٢	١,٥	٢,٩
ايرانيون	٧٠,ـ	٤,٣	١١٥,٦	٢,٨	٥,١	١,٩	٩٨,١	٢,٩	٣,٤	١,٦
باكستانيون	٢٠٥,٧	١٢,٨	٥٥٥,١	١٣,٧	١٠,٤	١٤,٣	٤٤٦,ـ	١٣,١	٨,ـ	١٣,٥
جنوب شرق آسيويين	٢٠,٥	١,٣	٣٨٣,٩	٩,٥	٣٤,ـ	١٤,٨	٣٦٩,٩	١٠,٩	٣٣,٥	١٩,٦
هنود	١٤١,٩	٨,٨	٣٦٤,٤	٩,ـ	١٠,ـ	٩,١	٢٩١,٢	٨,٦	٧,٥	٨,٤
باقي العالم	١٣٠,٨	٨,٢	٦٧٧,٩	١٦,٦	١٧,٩	٢٢,٢	٤٧٢,٨	١٣,٩	١٣,٧	١٩,١
المجموع	١٦١٠,٠٠٠	١٠٠	٤٠٥٩,٦	١٠٠	٩,٧	١٠٠	٣٣٩٥,٥	١٠٠	٧,٧	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٤ ـ ١٤).

جدول رقم (١ ـ ١٥)
إسقاطات توزيع العمالة الوافدة في البلدان العربية الرئيسية المستقبلة للعمالة طبقاً للجماعات الإثنية الرئيسية، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥

السنة / الجماعات الاثنية الرئيسية	١٩٧٥		١٩٨٥		
	عدد الوافدين	النسبة المئوية	حالة النمو السريع		
			عدد الوافدين	النسبة المئوية	النسبة المئوية للزيادة
عرب	١٠٤١١٠٠	٦٥,ـ	١٨٤٢٨٠٠	٥١,٩	٧٧,ـ
جنوب آسيويين	٣٤٧٦٠٠	٢١,٦	١٩٠٢٠٠٠	٢٥,٤	١٥٩,٥
جنوب شرق آسيويين	٢٠٥٠٠	١,٣	٣٧٥٥٠٠	١٠,٥	١٧٠٧,ـ
آخرون	١٩٢٢٠٠	١٢,١	٤٣٢٩٠٠	١٢,٢	١٢٥,٢
المجموع	١٦٠٠٨٠٠	١٠٠	٣٥٤٨٣٠٠	١٠٠	١٢١,٧

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٤ ـ ١٥).

٣,١ مليون نسمة عام ١٩٧٥ الى نحو ١٠,٩ مليون نسمة أو حتى ٩,٥ مليون نسمة في حالتي النمو السريع والبطيء.

وهكذا خلصت الدراسة إلى أن السكان العرب الوافدين سوف يتضاعفون نحو أربع مرات خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٥)، بينما سيزداد عدد السكان من الهنود والباكستانيين بنحو خمس مرات، رغم أن العمالة الوافدة من هذين القطرين ستزيد بمقدار الضعف فقط خلال الفترة، وذلك على عكس حال الوافدين من جنوب شرق وشرق آسيا الذين ستظل نسبة مشاركتهم المرتفعة على ما هي عليه.

٤ ـ ملاحظات حول دراسة البنك الدولي عن «قوة العمل والهجرة الدولية للعمل في الشرق الأوسط وشمال افريقيا»

أ ـ لا شك أن هذه الدراسة قد اتيح لها قدر مهم من البيانات مكنت فريق البحث من اصدار احدى أفضل الدراسات حتى الآن عن الظواهر موضع البحث. وبالرغم من ذلك، فإن الدراسة تظل جزئية بالنسبة الى موضوعها، اذ اقتصرت بصفة أساسية على دراسة الهجرة الدولية الى الاقطار العربية النفطية وبصفة خاصة الأقطار النفطية في الخليج وليبيا. وتتضمن المنطقة الجغرافية التي غطتها الدراسة حركات أخرى لهجرة القوى العاملة لم تكن موضع

اهتمام الدراسة أو عنايتها رغم أهميتها كمياً وكيفياً، ورغم التأثير الهام لها في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في اقطار المنطقة. ونشير بوجه خاص الى الهجرات التالية التي تعتبر ضمن حركة الهجرة الدولية للعمل في المنطقة التي كانت موضع الدراسة.

(١) هجرة الكفاءات العربية للعمل خارج الوطن العربي، خاصة الهجرة الى دول غرب أوروبا وكندا والولايات المتحدة واستراليا.

(٢) الهجرة الواسعة للعمالة من الشمال الافريقي، خاصة من المغرب والجزائر وتونس، للعمل في فرنسا ودول السوق الأوروبية المشتركة.

(٣) الهجرات الافريقية للعمل في بعض البلدان العربية، خاصة الهجرة الى السودان من نيجيريا وتشاد وغيرهما.

وعلى الرغم من أن حجم هجرة الكفاءات العربية قد يكون محدوداً نسبياً اذا ما قورن بالأعداد الكلية للعمالة العربية التي تعمل خارج أقطارها، فإنها تبقى ظاهرة مهمة تستحق العناية كنتيجة لتأثير هذه الهجرة في مدى توافر الكفاءات العربية المهنية والفنية الماهرة والتي تشتد حاجة البلدان العربية اليها في هذه المرحلة من مراحل نموها وتقدمها.

أما بالنسبة إلى الهجرة من الشمال الافريقي الى السوق الأوروبية المشتركة، فإن اعدادهم في عام ١٩٧٩ في بلاد السوق (عدا انكلترا) كانت تناهز ١,٦ مليون مهاجر، نصفهم تقريباً من الجزائريين. والجزء الأكبر من الباقين من المغرب الأقصى وتونس. والهجرة من بلاد المغرب الى السوق الأوروبية المشتركة ظاهرة لها خصوصيتها، إلا أنها تكوّن جزءاً من ظاهرة الهجرة الدولية من الشمال الافريقي، التي يهدف مشروع البحث الى دراستها.

وعلى الرغم من أن الهجرة الافريقية للعمل في السودان قد تمت بصفة أساسية قبل الحرب العالمية الثانية، ورغم أن المهاجرين الجدد هم أعداد محدودة إذا قورنوا بحجم الهجرات السابقة، إلا أن العمالة الوافدة في السودان، خاصة في شمال السودان وغربه، والتي انتقلت الى السودان من أجل العمل، هي ظاهرة تستحق الدراسة أيضاً. وقد قدِّر اعداد النيجيريين في السودان في منتصف السبعينيات بما يناهز المليون نسمة تقريباً[٢٨].

ب ـ شمل تحديد الحجم الكلي للقوى العاملة في المنطقة في سنة الأساس وتوقعات احتياجات القوى العاملة في عام ١٩٨٥ القوى العاملة في ايران. كما أن البيانات المتعلقة بتوزيع العمالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا طبقاً للقطاع الاقتصادي أو لأقسام المهن تتضمن العمالة الايرانية أيضاً. ولا يبدو السبب الذي أورده البحث لضم ايران للمنطقة مقنعاً، فقد جاء في مقدمة البحث أن ايران قد ضمت ضمن الاقليم «بسبب المشاركة الايرانية في

(٢٨) مارك ردوفيل، «ملاحظات حول ديموغرافية ومستوطنات النيجيريين في شمال السودان،» في: **الهجرة الوافدة الى والهجرة الداخلية في السودان**، إعداد وإسهام محمد العوض جلال الدين ومحمد يوسف احمد المصطفى (السودان: مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المجلس القومي للبحوث، ١٩٧٩).

جدول رقم (١ ـ ١٦)

إسقاطات حجم السكان الوافدين في البلدان العربية حسب الجنسية، للسنتين ١٩٧٥ و١٩٨٥

الجنسية / السنة	١٩٧٥		١٩٨٥					
			حالة النمو السريع			حالة النمو البطيء		
	عدد الوافدين	النسبة المئوية	عدد الوافدين	النسبة المئوية	النسبة المئوية للزيادة	عدد الوافدين	النسبة المئوية	النسبة المئوية للزيادة
اردنيون	٥٠٣٠٠٠	١٥,٩	١١٣٨٩٠٠	١٠,٦	١٦٦,١	١٣٠٥٠٠٠	١٢,٦	١٦٠,٥
تونسيون	٥٢٤٠٠	١,٧	٣٣٢٠٠٠	٢,٧	٥١٤,٨	٢٢٨٠٠٠	٢,١	٣٢٢,٢
سودانيون	٦٤٥٠٠	٢,١	٣٦٥٠٠٠	٢,٩	٤٦١,٥	٣٤٦٠٠٠	٣,٢	٤٣٢,٨
سوريون	١٠٤٦٠٠	٣,٣	٤٤٠٠٠٠	٣,٥	٣١٩,ـ	٣٩٨٠٠٠	٣,٧	٢٧٩,١
عراقيون	٤٧٠٠٠	١,٥	٥٧٢٠٠	٠,٥	٢٣,٤	٥٦٠٠٠	٠,٥	١٩,١
عمانيون	٥٦٩٠٠	١,٧	١٤٥٠٠٠	١,٢	١٥٤,٤	١٤٣٠٠٠	١,٣	١٥٠,٨
لبنانيون	٥٢٦٠٠	١,٧	٢٨٩٠٠٠	٢,٣	٤٤٥,٣	٢٧٢٠٠٠	٢,٥	٤١٣,٧
مصريون	٦٢٠٣٠٠	١٩,٧	٢٣٩٨٦٠٠	٢٠,ـ	٣٠٢,١	٢١٠١٠٠٠	١٩,٣	٢٣٨,٨
مغاربة	٤٧٠٠	٠,٢	٥٧٠٠٠	٠,٥	٧١٤,٣	٤٣٠٠٠	٠,٤	٥١٤,٣
يمنيون جنوبيون	١٢٣٣٠٠	٣,٩	٣٧٤٠٠٠	٣,ـ	٢٠٤,١	٣٦٢٠٠٠	٣,٤	١٩٥,١
يمنيون شماليون	٦٠٧٦٠٠	١٩,٣	٨٨٩٠٠٠	٧,١	٤٦,٢	٧٦٩٠٠٠	٧,ـ	٢٦,٤
ايرانيون	١٤٢٤٠٠	٤,٥	٤٢٥٠٠٠	٣,٤	١٩٩,٢	٣٧٥٠٠٠	٣,٥	١٦٤,١
باكستانيون	٣٥٣٨٠٠	١١,٢	١٨٥٦٠٠٠	١٤,٩	٤٢٥,٨	١٦٢٨٠٠٠	١٥,ـ	٣٦١,٢
جنوب شرق آسيويين	٢١٦٠٠	٠,٦	٣٧٤٠٠٠	٣,ـ	١٧٧٠,ـ	٣٧٢٠٠٠	٣,٤	١٧٦٠,ـ
هنود	٢٠٥٧٠٠	٦,٥	١٠٠٢٠٠٠	٨,ـ	٣٨٦,٤	٨٤٣٠٠٠	٧,٨	٣٠٥,٢
جنسيات أخرى	١٦٦٩٠٠	٦,١	٢٠٣٥٠٠٠	١٦,٤	٩٤٣,٦	١٥٦٥٠٠٠	١٤,٣	٦٠٧,٦
المجموع	٣١٢٧٤٠٠	١٠٠,ـ	١٢٤٧١٠٠٠	١٠٠	٢٩٥,ـ	١٠٨٠٧٠٠٠	١٠٠	٢٤١,٢

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٤ ـ ١٦).

سوق العمل بالاقليم»[٢٩]. والمشاركة الايرانية هل هي أقل من مشاركات دول أخرى كثيرة مثل الهند والباكستان؟ ورغم أهمية ارقام الهجرة من الدولتين الأخيرتين، فإن معالجة الهجرة منهما الى الاقليم لم تتطلب ضمها ضمن حدوده. والشيء نفسه ينطبق على ايران. ولعل ما تجدر الاشارة اليه أنه على الرغم من ورود أرقام العمالة الايرانية ضمن الأرقام الخاصة بسنة الأساس واحتياجات العمالة والتقسيم المهني والقطاعي لها، فإن العمالة وحركة الهجرة من أو الى ايران لم تكن موضوعاً لأي اهتمام خاص. وفي تقديرنا ان ضم البيانات الخاصة بايران مع بيانات الأقطار العربية يؤدي الى تشويه حقيقة الأوضاع في منطقة الوطن العربي دون أية فائدة تجنيها الدراسة من هذا الضم. وقد حاولنا لذلك عند توافر البيانات استبعاد الأرقام الخاصة بإيران من ضمن الجداول موضع العرض هنا. وبقيت بعض البيانات الأخرى متأثرة بهذا التشويه.

ج ـ المعالجة المبتسرة لعدد من الأقطار العربية وخاصة الجزائر والعراق. والجزائر هي أحد الأقطار المرسلة الأساسية للعمالة الى دول السوق الأوروبية المشتركة، وقد أهملت هذه الهجرة بالكامل كما سبق الاشارة. وعولجت الجزائر باعتبارها أحد الأقطار العربية المصدرة للنفط، وبالتالي المستقبلة للعمالة. وبالنظر لمحدودية الهجرة اليها في عام ١٩٧٥، إذ قدّرت العمالة الوافدة بنحو ٠,٢ بالمئة من مجموع القوى العاملة، وبالنظر لمحدودية الهجرة المحتملة في المستقبل أيضاً، واحتمال أن تستمر العمالة الوافدة بنسبة ضئيلة من العمالة الكلية، فقد أهمل معالجة الجزائر. وينطبق الأمر نفسه على العراق. وقد يعود اهمال القطرين السالفين الى الأسباب المتعلقة بمحدودية الهجرة وبالتالي محدودية تأثيرها. كما قد تعود أيضاً الى ندرة البيانات عن كلا القطرين إذ إن كلاً من العراق والجزائر من أكثر الأقطار العربية احتفاظاً بسرية بياناتها. على أن ذلك لا يبرر الاهمال شبه الكامل لمعالجة القوى العاملة والهجرة في البلدين، إذ إن أوضاع سوق العمل المختلفة في العراق عن باقي الأقطار المستوردة للعمالة في الخليج وليبيا كانت تتطلب اهتماماً خاصاً لبيان تأثير هذا الاختلاف في علاج المشاكل التي تسببها الهجرة في أسواق أخرى أو في طرح وابراز مشاكل أخرى مختلفة.

د ـ على الرغم من أن فريق البحث الخاص بالبنك الدولي قد اتيح له الاطلاع على كل البيانات المتاحة في بعض الأقطار وبخاصة البلدان المستخدمة للعمالة في الخليج والجزيرة العربية، فإن بعض الأرقام الخاصة بتقدير حجم العمالة في سنة الأساس تبقى محل شك في ضوء ما هو متوافر من بيانات أخرى بخاصة بيانات الأقطار المصدرة للعمالة. ونشير بهذا الصدد بوجه خاص الى تقديرات الأيدي العاملة المصرية التي تعمل خارج مصر وحجم العمالة الأردنية والسودانية في الوطن العربي. لقد قدرت الدراسة العمالة المصرية المستخدمة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا خارج وطنها في عام ١٩٧٥ بنحو ٣٦٢ الف عامل. يعمل منهم في البلدان السبعة الرئيسية للعمالة ٣٥٣ الف عامل. وعلى الرغم من أن هذه الأرقام تفوق تقديرات بحث جامعة درهام لحجم العمالة المصرية المهاجرة في العام نفسه، فإنها لا

(٢٩) World Bank, «Country Reports,» p. 2.

تتمشى مع التقديرات التي يمكن الوصول اليها بالاستناد الى بيانات تعداد السكان في عام ١٩٧٦. إذ تشير نتائج التعداد الى أن نحو ١,٤ مليون مصري كانوا خارج الوطن ليلة التعداد. ورغم أن جزءا من هؤلاء قد يكون خارج الوطن لأسباب مؤقتة ولفترة قصيرة، كما أن عدداً منهم قد انتقل الى دول غير عربية للعمل أو للدراسة أو غير ذلك، فإن الجزء الأكبر من هؤلاء يقدر أنه كان موجوداً في البلدان العربية. وبافتراض صحة هذه البيانات، يمكن استنتاج أن أعداد المصريين العاملين بالخارج كانت في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦ أكثر من ضعف العدد المقدر للعمالة المصرية خارج مصر في تقرير البنك الدولي. فتبين أن نسبة المشاركة الخام بالنسبة إلى المصريين في الكويت والإمارات العربية في عام ١٩٧٥ كانت ٦٢ بالمئة، ٦٤ بالمئة على التوالي. أما في السعودية فإنها كانت نحو ٤٨,٢ بالمئة في عام ١٩٧٤[٣٠]. وبافتراض حد أدنى للمعدل لمتوسط المشاركة للعاملين المصريين في البلدان العربية يبلغ ٥٠ بالمئة، فإن عدد المصريين العاملين خارج بلادهم في الشرق الأوسط والشمال الافريقي لا بد من أنه تجاوز رقم ٦٠٠٠٠٠ عامل على الأقل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٦. وهو ما يلقي شكاً كبيراً على الأرقام الخاصة بالعمالة المصرية في دراسة البنك الدولي.

أما بالنسبة إلى **العمالة الأردنية** فالقضية تبدو مختلفة بعض الشيء، إذ يعتقد أن دراسة البنك الدولي قد استبعدت العمالة الفلسطينية التي لا تحمل الجنسية الأردنية من ضمن العمالة الأردنية الفلسطينية دون أن تضيفها في أية خلية أخرى من خلايا العمالة العربية. فقد قدرت العمالة الأردنية في الأقطار الرئيسية المستوردة للعمالة في عام ١٩٧٥ طبقاً لدراسة البنك الدولي بنحو ١٣٩ ألف عامل. بينما كانت تقديرات العمالة الأردنية والفلسطينية في دراسة منظمة العمل الدولية عن العام نفسه نحو ٢٦٥ ألف عامل، قدر أن ٥٧ بالمئة منهم هم من الأردنيين، أو أن جملة العمالة الأردنية آنئذٍ كانت في حدود ١٥٠ ألفاً. وهو رقم لا يبعد كثيراً عن تقديرات البنك الدولي خاصة اذا علم أن تقديرات منظمة العمل الدولية تتضمن العاملين في عدد من الأقطار غير مشمولة بالدراسة بواسطة البنك الدولي. وإذا كان فصل العمالة الأردنية وحدها قد يكون ضرورياً في اطار النموذج المستخدم لاستشراف التطورات المحتملة في هجرة العمالة العربية في الثمانينيات، فإن الاستبعاد الكلي للعمالة الفلسطينية ـ غير الأردنية ـ من أرقام العمالة العربية الوافدة قد يؤدي الى عدم اكتمال الصورة أو تشويهها.

أما بالنسبة الى **العمالة السودانية** فيلاحظ أولاً أن الأرقام الخاصة بالعمال السودانيين خارج بلادهم في عام ١٩٧٥ قد استبعدت السودانيين العاملين في مصر رغم أن بيانات التعداد المصري عام ١٩٧٦ تبرز أن نحو ٨٧٠٠ من العاملين السودانيين كانوا يعملون في مصر عند التعداد. ومن ناحية أخرى، فإن الأرقام الخاصة بحجم العمالة السودانية في

---

(٣٠) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، قسم السكان، «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الدوليين في دول الخليج،» ورقة قدمت الى: الاسكوا، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي، نيقوسيا، ١١ ـ ١٦ أيار/ مايو ١٩٨١، ص ٦٥، الجدول رقم (١٤).

الأقطار الرئيسية المستقبلة للعمالة في عام ١٩٧٥ تبدو ضئيلة بالمقارنة بنتائج بحوث وتقديرات الباحثين السودانيين ووزارة العمل السودانية، إذ يقدر د. محمد العوض جلال الدين عدد العمال في الأقطار العربية المختلفة، باستثناء مصر، في عام ١٩٧٨ بنحو ١٨٢ ألفاً، بلغت نسبة مشاركتهم في قوة العمل ٨٠ بالمئة أي أن مجموع العاملين يقدر بنحو ١٤٦ ألف عامل، قدر أن نحو نصفهم قد هاجروا في سنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧. وبمعنى آخر فإن عدد العاملين في البلدان العربية كان في هذا التقدير نحو ٧٠ ألف عامل على الأقل في عام ١٩٧٥.

ورغم ما يمكن أن يكون هناك من مبالغة في بعض التقديرات لدى د. جلال الدين، إلا أنه يبقى أن حجم العمالة السودانية في البلدان العربية في عام ١٩٧٥ كما أوردتها بيانات بحث البنك الدولي هي موضع شك[٣١].

٥ ـ اختبار صحة بعض الفروض

أ ـ التوسع في استخدام العمالة غير العربية

تؤكد البيانات المتاحة حول العمالة وعن الهجرة وتصاريح العمل وتصاريح الدخول الى الأقطار العربية الأساسية المستوردة الاتجاه الى زيادة الاعتماد على العمالة غير العربية وبخاصة من جنوب شرق آسيا.

وعلى الرغم من أن الأقطار العربية المستقبلة قد اتجهت مؤخراً الى عدم نشر أي بيانات عن توزيع الوافدين حسب الجنسية، بل إن تلك التي كانت تنشر مثل هذه البيانات في الماضي، قد امتنعت أيضاً عن نشرها ضمن بيانات تعداداتها الأخيرة، فإن بعض البيانات المتاحة بخاصة عن طريق تحليل ما هو منشور من بيانات حول تصاريح العمل الممنوحة للعاملين من الجنسيات المختلفة، يمكن أن تعطي فكرة تقريبية ونسبية عن حجم الهجرة من المجموعات البشرية المختلفة.

وتبرز البيانات المتوافرة عن الكويت أن نسبة العمال الوافدين من الأقطار العربية الى الكويت قد انخفضت من ٦٩,٦ بالمئة من مجموع الوافدين في عام ١٩٧٥ الى نحو ٦٠,٤ بالمئة في عام ١٩٨٠. وقد بلغت الزيادة الكلية في العمالة الوافدة الى الكويت خلال السنوات الخمس ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ نحو ١٦٨ ألف عامل، نحو ٩٥ ألفاً منهم من العمال العرب، أي أن نسبة العمال العرب من الوافدين الجدد كانت نحو ٥٦,٥ بالمئة. على أنه يبدو أن السنوات الأخيرة من السبعينيات والسنة الأولى من الثمانينيات تبين اتجاه نسبة العمالة غير العربية للزيادة، إذ زادت التصريحات الممنوحة للعمال غير العرب على مجموع تصريحات العمل الممنوحة للعمال العرب في السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥، ويبدو ذلك مما يلي:

---

(٣١) محمد العوض جلال الدين، هجرة السودانيين الى الخارج، دراسة مقدّمة لمجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم، ١٩٧٩)، ص ١٩.

جدول رقم (١ ـ ١٧)

ـ أ ـ

تصاريح العمل في الكويت
حسب الجنسية، للسنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٠

الجنسية / السنة	١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عربية	٣٧١٥٧	٦٣,٦٧	٢٢٢١٩	٣٩,٦٦	١٨٠٩٦	٣٦,٤	٢٥٦١٤	٣٨,٣
آسيوية غير عربية	١٩٩٩٠	٣٤,٢٥	٣٠٦١١	٥٤,٦٥	٢٨٩٥٢	٥٨,٣	٣٨٣٨٩	٥٧,٥
أخرى	١٢١٠	١,٩٨	٣١٨٧	٥,٦٩	٢٦٥٧	٥,٣	٢٧٩٢	٤,٢
المجموع	٥٨٣٥٧	١٠٠	٥٦٠١٧	١٠٠	٤٩٧٠٥	١٠٠	٦٦٧٩٥	١٠٠

المصدر: الكويت، وزارة الشؤون الاجتماعية، «التقرير السنوي لنشاط الاستخدام والسمات الأساسية للعمالة الوافدة، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠،» الجدول رقم (٤) في التقريرين.

جدول رقم (١ ـ ١٧)

ـ ب ـ

تصاريح الإقامة للوافدين الى الكويت حسب مجموعات الدول
للسنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٦

الجنسية / السنة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦
عربية	٥١٩٣٥	٥٢٩١٢	٢٤٧٨١	٣٠٧٨٢	٤٨٢٨٨
آسيوية غير عربية	٧٨٠٨٧	١٠٠٤٦٤	٩٩٦٠٤	٦٧٢٦٠	٧١٤٥٤
أخرى	١٥٨١٩	٣٠٨٦٢	٢٩٤٠٣	١٢٩٥٠	١٥١٩٣
الإجمالي	١٤٥٨٤١	١٨٤٢٣٨	١٥٣٧٨٨	١١٠٩٩٢	١٣٤٩٣٥
نسبة العربية للإجمالي (بالمئة)	٣٥,٦	٢٨,٧	١٦,١	٢٧,٧	٣٥,٨
نسبة الآسيوية للإجمالي (بالمئة)	٥٣,٥	٥٤,٥	٦٤,٨	٦٠,٦	٥٣

المصدر: منظمة العمل العربية، «بيانات العمل والاحصاءات الاجتماعية في البلدان العربية،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر العمل العربي، الدورة ١٨، القاهرة، ٦ ـ ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٠.

جدول رقم (١ ـ ١٨)
قوة العمل غير الكويتية (١٥ سنة فأكثر) حسب مجموعات الدول والنوع
(تعداد ١٩٨٥)

مجموعات الدول والنوع	١٩٨٥			
	الذكور	الإناث	الجملة	النسبة المئوية
عربية	٢١٩٨٩٩	٣٢٩٨٩	٢٥٢٨٨٨	٤٦,٥
آسيوية غير عربية	٢١٠٣٣٨	٧٢٥٠٥	٢٨٢٨٤٣	٥٢
أخرى	٦٤١٣	١٨٣١	٨٢٤٤	١,٥
الجملة	٤٣٦٦٥٠	١٠٧٣٢٥	٥٤٣٩٧٥	١٠٠

المصدر: منظمة العمل العربية، المصدر نفسه.

وتبرز البيانات السابقة انه وإن كانت تصاريح الدخول للعمال العرب أكبر بشكل ملحوظ في عام ١٩٧٧، فإنها انخفضت بعد ذلك لتصبح أقل من ٤٠ بالمئة ابتداء من عام ١٩٧٨. أما تصاريح العمل لأول مرة بالنسبة الى العرب، فقد كانت اقرب الى المساواة مع تصاريح العمل لأول مرة بالنسبة الى الآسيويين في عام ١٩٧٧، ولكنها اصبحت أقل من تصاريح العمل لأول مرة للآسيويين في السنوات التالية، وبقيت أيضاً في حدود ٤٠ بالمئة من مجموع تصاريح العمل الجديدة الممنوحة.

وتبرز الظاهرة نفسها من متابعة الاقامات الممنوحة من مصلحة الجوازات في العربية السعودية للوافدين. ورغم أن بياناتنا قاصرة، اذ تقف عند حدود عام (١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م)، فإن هذه البيانات تبرز تزايد الآسيويين وارتفاع نسبتهم من ٥,١ بالمئة من مجموع الذين منحوا اقامات في عام (١٣٩٣ هـ ١٩٧٣ م) ليصلوا الى ٢٧,٦ بالمئة في عام (١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ م). ومن المعروف أن نسبتهم قد توالت في الارتفاع بعد ذلك.

وانخفضت نسبة العرب أيضاً ضمن العمالة الليبية كما يتبيّن ذلك من التوزيع التفصيلي للعمالة بين الجنسيات المختلفة والخاص بولاية طرابلس عن عام ١٩٨٠ والذي يبين أن نسبة العرب الى جملة العمالة الوافدة لا تزيد على ٥٧ بالمئة حسبما هو مبين في الجدول رقم (١ ـ ٢٠).

ويبدو أن نسبة الآسيويين قد ارتفعت في عام ١٩٨٠ حتى عن النسب التي كان مقدراً أن تصل اليها في عام ١٩٨٥ سواء في حالة النمو السريع أو النمو الأبطأ. حتى وإن كانت ارقام العمالة الآسيوية في عام ١٩٨٠ لم تزل أقل من العدد الكلي المقدر لعام ١٩٨٥. وفي

جدول رقم (١ ـ ١٩)

الإقامات الممنوحة في السعودية حسب الجنسية، للسنوات ١٣٩٣ ـ ١٣٩٧ هـ

الجنسية / السنة	١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م)		١٣٩٤ هـ (١٩٧٤ م)		١٣٩٥ هـ (١٩٧٥ م)		١٣٩٦ هـ (١٩٧٦ م)		١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م)	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عربية	١٤٧٧٢٣	٨٨,٥	١٣٠٥٥٩	٨٢,١	١٩١٦٤٩	٨٤,٥	٣٩٤٥٠٨	٨٠,٨	٣٣٨١٢٠	٦٥,ـ
آسيوية غير عربية	٨٤٨١	٥,١	١٢٨٢٦	٨,٦	١٧٤٥٢	٧,٧	٥٨٩١٨	١٢,١	١٤٣٤٠٨	٢٧,٦
جنسيات أخرى	١٠٦٣٤	٦,٤	١٤٦٥٩	٩,٣	١٧٧٨٢	٧,٨	٣٤٥٥٠	٧,١	٣٨٤٦٧	٧,٤
المجموع	١٦٦٨٣٨	١٠٠	١٥٨٠٤٤	١٠٠	٢٢٦٨٨٣	١٠٠	٤٨٧٩٧٦	١٠٠	٥١٩٩٩٥	١٠٠

المصدر: السعودية، المجموعة الاحصائية للمملكة العربية السعودية عام ١٩٧٩، الجدول رقم (٤ ـ ٥٥).

جدول رقم (١ ـ ٢٠)
توزيع القوى العاملة ببلدية طرابلس في ليبيا (١٩٨٠)

الجنسيــة	جملة القوى العاملة		نسبة الأجانب
	العدد	النسبة المئوية	
ليبيون	٧٧٩٢٩	٦٥,٣	
غير ليبيين			
عرب	٢٣٤٣٤	١٩,٦	٥٦,٦
مصريون	٧٩٠٢	٦,٦	١٩,١
تونسيون	٧٣٠٧	٦,١	١٧,٧
سودانيون	٣٤٩٥	٢,٩	٨,٤
فلسطينيون	١٦٣٢	١,٤	٣,٩
مغاربة	١٢٢٣	١,٠	٣,٠
غيرها	١٨٧٥	١,٦	٤,٥
افريقيون	١١٠٣	٠,٩	٢,٧
آسيويون	٨٥٧٩	٧,٢	٢٠,٧
باكستانيون	٣٤٤٧	٢,٩	٨,٣
اتراك	٢٢٤٨	١,٩	٥,٤
هنود	١٤٨٢	١,٢	٣,٦
غيرها	١٤٠٢	١,٢	٣,٤
أوروبيون غربيون	٣٨١٣	٣,٢	٩,٢
ايطاليون	١٨٧٦	١,٦	٤,٥
غيرها	١٩٢٧	١,٦	٤,٧
أوروبيون شرقيون	٣٩٦٥	٣,٣	٩,٦
رومانيون	١٥٩٠	١,٣	٣,٨
بلغار	١٣١٩	١,١	٣,٢
غيرها	١٠٥٦	٠,٩	٢,٦
أمريكيون	٤٠٧	٠,٤	١,٠
جنسيات أخرى	٤١	٠٠٠	٠,١
غير مبين	٦١	٠,١	٠,١
مجموع غير الليبيين	٤١٤٠٣	٣٤,٧	١٠٠,٠
مجموع القوى العاملة	١١٩٣٣٢	١٠٠,٠	

المصدر: ليبيا، مصلحة الاحصاء والتعداد، أمانة التخطيط، النتائج النهائية لحصر القوى العاملة ببلدية طرابلس لعام ١٩٨٠.

الجدول رقم (١ ـ ٢١) مقارنة بين تقديرات العمالة الوافدة موزعة طبقاً للجنسيات في عام ١٩٨٠، طبقاً لتقديرات بيركس وسنكلير مقارنة بتقديرات العمالة الوافدة في عام ١٩٨٥، طبقاً لتقديرات البنك الدولي في كل من حالتي النمو السريع والنمو البطيء نسبياً.

ويلاحظ أن مجموع العمالة العربية الوافدة في عام ١٩٨٠ كانت تزيد على مجموع العمالة العربية المقدرة لعام ١٩٨٥ وذلك على أساس من سيناريو النمو البطيء. ويلاحظ بشكل عام أن الانخفاض في نسبة العمالة العربية الى مجموع العمالة الوافدة حتى عام ١٩٨٠ لم يكن كبيراً، اذ انخفضت نسبة العمالة العربية من نحو ٦٩,٩ بالمئة عام ١٩٧٥ الى نحو ٦٢,٦ بالمئة عام ١٩٨٠، بينما تقل عن ٥٠ بالمئة من مجموع العمالة الوافدة في عام ١٩٨٥ طبقاً لتقديرات البنك الدولي. ويعود احتفاظ العرب بنصيب كبير في العمالة الوافدة الى الزيادة الكبيرة في هجرة المصريين الذين احتفظوا بمعدل مشاركتهم في مجمل قوة العمل الوافدة، والذي وصل الى ٢٤,٥ بالمئة منها، بينما انخفض نصيب العمال العرب الوافدين من باقي الوطن العربي من ٤٥,٤ بالمئة من إجمالي العمالة الوافدة في عام ١٩٧٥ الى نحو ٣٨,١ بالمئة في عام ١٩٨٠. وقد ارتفعت نسبة مشاركة العمالة الآسيوية غير العربية من ٢٦,١ بالمئة من مجموع العمالة الوافدة عام ١٩٧٥ الى ٣٤,٢ بالمئة عام ١٩٨٠، وكان أشد الارتفاع هو الخاص بالأعداد المطلقة والنسبية للآسيويين الآخرين الذين يضمون المهاجرين من شرق وجنوب شرق آسيا حيث ازداد العدد الكلي من نحو ١٥ الف عامل عام ١٩٧٥ إلى ١٦٨,٥ الف عامل عام ١٩٨٠، وبالتالي ارتفعت نسبتهم في العمالة الوافدة من ٠,٨ بالمئة إلى ٨,٩ بالمئة.

ب ـ الاتجاه إلى استخدام عمالة ذات مهارة أعلى

توضح إسقاطات القوى العاملة في الأقطار المستوردة عام ١٩٨٥ أن تنويع الأنشطة الاقتصادية الذي ينتظر أن يتعمق، سيؤدي الى تزايد الطلب على العمالة ذات المهارة الفنية الأعلى، وقد قدر أن المهن الفنية والعلمية سيزداد الطلب على العاملين فيها خلال الفترة بنحو ١٥٠ بالمئة، وإن ذلك سيؤدي الى ارتفاع الطلب على العمالة الوافدة من أصحاب المهن الفنية والعلمية بنحو ١٨٠ بالمئة. وتبين أرقام تعداد الكويت في عام ١٩٨٠ أن زيادة طفيفة قد حدثت في نسبة المشتغلين بالمهن الفنية والعلمية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠، وأن الزيادة الأكبر قد تمت في نسبة الكويتيين انفسهم في هذا المجال، كما يتبين ذلك من الجدول رقم (١ ـ ٢٢).

وقد ازدادت نسبة عدد أصحاب المهن العلمية والفنية ومن اليهم من الكويتيين من ١٠,٦ بالمئة في عام ١٩٧٥ الى ١٦ بالمئة عام ١٩٨٠ ثم إلى ٢٠,٥ بالمئة من مجموع قوة العمل الكويتية (أنظر الجدول رقم ١ ـ ٢٢)، أي كانت نسبة الزيادة في المهنين الكويتيين هي في حدود ٦٩,٢ بالمئة مقارنة بنسبة زيادة في غير الكويتيين تبلغ ٩٤,٤ بالمئة إذ ازداد عددهم من ٣٢٠٩٧ في عام ١٩٧٥ الى ٦٢٤٣٧ في عام ١٩٨٠. على أنه يلاحظ انه بينما تمثل الزيادة في

جدول رقم (١ - ٢١)
العمالة الوافدة لسنة ١٩٨٠، وتقديرات العمالة الوافدة لسنة ١٩٨٥ طبقاً للجنسية

السنة / البلد المصدر	١٩٨٠		١٩٨٥			
	العدد	النسبة المئوية	النمو السريع		النمو البطيء	
			العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الأردن وفلسطين	٢٥٠٣٥٠	٩,١	٢٦٣٤٠٠	٦,٥	٢٦٧٠٠٠	٧,٩
تونس			٩٤٠٠٠	٢,٣	٦٢٢٠٠	١,٨
السودان	٨٩٢٢٠	٣,٢	٨٨١٠٠	٢,٢	٨٠٠٠٠	٢,٤
سوريا	٨٣١٥٠	٢,٩	١١٣٠٠٠	٢,٨	٩١٨٠٠	٢,٧
الصومال	١٩٧٠٠	٠,٦	—	—	—	—
العراق	٤٤٧٦٠	١,٦	١٢٤٠٠	٠,٣	١١٦٠٠	٠,٣
عُمان	٣٣٤٥٠	١,٢	٤٦٠٠٠	١,١	٤٤٦٠٠	١,٣
مصر	٦٩٥٦٥٠	٢٤,٥	٧٦١٧٠٠	١٨,٨	٦١٦٩٠٠	١٨,٢
المغرب	٦٦٥٢٠	٢,٤	١٢٥٠٠	٠,٣	٩٨٠٠	٠,٣
لبنان	٦١٠٥٠	٢,٢	٨٦١٠٠	٢,٢	٧١٧٠٠	٢,١
اليمن الديمقراطية	٨٣٨٤٥	٣,١	٨٤٧٠٠	٢,١	٨٠٩٠٠	٢,٤
اليمن العربية	٣٢٦١٤٥	١٢,٣	٤٠٠٨٠٠	١٩,٩	٣٨١٠٠٠	١١,٢
المجموع	٧٦٣٨٤٠	٦٢,٦١	١٩٦٢٧٠٠	٤٨,٤	١٧١٧٥٠٠	٥٠,٦
ايران	١١٧١٠٠	٤,٣	١١٥٦٠٠	٢,٨	٩٨١٠٠	٢,٩
الباكستان	٣٧١٦٣٠	١٣,ـ	٥٥٥١٠٠	١٣,٧	٤٤٦٠٠٠	١٣,١
تركيا	٣٠٧٥٠	١,٢	—	—	—	—
الهند	٢٨٠٤٥٠	٩,٧	٣٦٤٤٠٠	٩,ـ	٢٩١٢٠٠	٨,٦
آسيويون آخرون	١٦٨٥٠٠	٦,ـ	٣٨٣٠٠٠	٩,٥	٣٦٩٩٠٠	١٠,٩
المجموع	٩٦٨٦٣٠	٣٤,٢	١٤٩٨١٠٠	٣٥,ـ	١٢٠٥٢٠٠	٣٥,٥
غرب وشرق أوروبا	٧٨٢٥٠	٢,٨	٦٦٧٩٠٠	١٦,٦	٤٧٢٨١١	١٣,٩
افريقيا وأخريات	١١٢٠٠	٠,٤				
المجموع العام	٢٨٢١٧٢٠	١٠٠	٤٠٥٩٦٠٠	١٠٠	٣٣٩٥٥٠٠	١٠٠

المصدر: بالنسبة إلى سنة ١٩٨٠، انظر: World Bank, «Country Reports».

- بالنسبة الى سنة ١٩٨٥، انظر: J.S. Birks and C.A. Sinclair, «The Socio Economic Determinants of Inter-Regional Migration,» paper presented at: ESCWA, Conference on International Migration, Nicosia, 11-16 May 1981.

جدول رقم (١ ـ ٢٢)
التوزيع النسبي لقوة العمل الكويتية وغير الكويتية حسب اقسام المهن،
للسنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠ و١٩٨٥
(نسب مئوية)

السنة / أقسام المهن	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	كويتي	غير كويتي	المجموع	كويتي	غير كويتي	المجموع	كويتي	غير كويتي	المجموع
المشتغلون بالمهن العلمية والفنية	١٠,٦	١٥,١	١٣,٧	١٦	١٦,٥	١٦,٤	٢٠,٥٤	١٥,٢٥	١٦,٢٥
المديرون الإداريون ومديرو الأعمال	١,١	٠,٩	٠,٩	١,٩	١,ـ	١,٢	٣,١٧	١,٢٢	١,٥٩
المشتغلون بالأعمال الكتابية	١٩,٤	٩,٥	١٢,٥	٢٣,٦	٩,٣	١٢,٤	٢٦,٩٤	٨,٩٥	١٢,٣٤
المشتغلون بأعمال البيع	٦,٧	٨,٤	٧,٩	٥,٣	٦,٩	٦,٥	٤,٦٨	٥,٨٢	٥,٦١
المشتغلون بأعمال الخدمات	٣٥,٨	٢١,٣	٢٥,٧	٣٦,٢	٢٠,١	٢٣,٦	٣٢,١٣	٢٧,٢٩	٢٨,٢
المشتغلون بالزراعة والصيد	٤,٢	١,٨	٢,٥	٣,٦	١,٦	٢	٢,١	١,٩١	١,٩٥
عمّال الانتاج والنقل والعمال العاديون	١٦,٧	٤٢,٤	٣٤,٧	١٣,٤	٤٤,٦	٣٧,٩	٨,١٨	٣٨,٦٥	٣٢,٩١
غير مبين	٥,٣	٠,٦	٢	—	—	—	٢,٢٥	,٩١	١,١٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تعدادات السكان للأعوام ١٩٧٥، ١٩٨٠ و١٩٨٥.

عدد أصحاب المهن الفنية والعلمية ٥٩,٦ بالمئة من إجمالي الزيادة في قوة العمل الكويتية، فإن الزيادة في عدد أصحاب المهن الفنية والعلمية من بين الوافدين لا تتجاوز ١٧ بالمئة من إجمالي زيادة قوة العمل الوافدة. وهي نسبة تزيد قليلاً فقط على نسبة هذا القسم من أقسام المهن بين الوافدين في عام ١٩٧٥ (١٥,١ بالمئة). على أنه يجب الملاحظة أنه يصعب التعميم انطلاقاً من حالة الكويت. فقدم التعليم في الكويت وقدرته على توفير قدر من العمالة الفنية والمهنية قد يمكّن الكويت من الحد من الاعتماد على الخارج بدرجة أو بأخرى في هذا المجال، وإن كان ذلك لم يمنع من مضاعفة الطلب على هذه العناصر خلال خمس سنوات فقط.

ج ـ زيادة نسبة المعالين وانخفاض معدل المشاركة بين الوافدين

قدرت دراسة البنك الدولي ان الفترة بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ ستتميز باستقرار المجتمعات المهاجرة وبزيادة التحاق المعالين بعائليهم. وعلى هذا الأساس قدر أن تنخفض معدلات المشاركة الخام من نحو ٥٠ بالمئة عام ١٩٧٥ إلى نحو ٣٢ بالمئة فقط في عام ١٩٨٥، وقدر بالتالي أن يكون حجم المعالين أكثر من ضعف حجم قوة العمل الوافدة، وأن يرتفع حجم المعالين خلال السنوات العشر من نحو ١,٥٥ مليون نسمة الى نحو ٨,٤ مليون نسمة أي نحو خمس مرات ونصف. وقد قدرت الدراسة أن تميل كل جنسيات الوافدين الى الاستقرار بدرجة أو بأخرى في الأقطار المستقبلة باستثناء المهاجرين من شرق وجنوب شرق آسيا.

ويبدو من البيانات المتوافرة بخاصة من التعدادات الأخيرة أن الاستقرار المرتقب لم يتحقق، وبقيت الهجرة بصفة أساسية هي هجرة ذكور، حتى أن نسبة المشاركة الخام في قوة العمل من بين السكان غير المحليين قد مالت الى الارتفاع بدلاً من الانخفاض. ويبدو ذلك بشكل خاص من مراجعة البيانات الخاصة بالسكان والقوى العاملة في الكويت والبحرين كما جاء في تعدادي عام ١٩٨٠ في الكويت وتعداد ١٩٨١ في البحرين. وتبرز هذه البيانات ازدياد معدل المشاركة بالنسبة الى غير الكويتيين من ٤٠,٧ بالمئة عام ١٩٧٥ الى ٤٧,٨ بالمئة عام ١٩٨٠. وتبدو الظاهرة نفسها في البحرين حيث وصلت معدلات المشاركة لغير البحرانيين عام ١٩٨١ إلى ٧٢,٥ بالمئة بعد أن كانت في حدود ٥٠ بالمئة عام ١٩٧٥.

ويبيّن الجدولان رقم (١ ـ ٢٣) و(١ ـ ٢٤) تطور نسب المشاركة الخام في الكويت عام ١٩٨٥ مقارناً بعام ١٩٧٥ ونسب المشاركة الخام في البحرين طبقاً لتعداد ١٩٨١ على التوالي.

ويلاحظ في حالتي الكويت والبحرين ارتفاع نسبة المشاركة بين النساء من الوافدات اذ ارتفعت في الكويت الى نحو ٢٧,٥ بالمئة عام ١٩٨٥، ووصلت في البحرين الى ٢٦ بالمئة عام ١٩٨١.

وفي رأينا أن محدودية هجرة المعالين تعود الى عدة عوامل. فهناك **أولاً** العوامل الادارية المتعلقة بمنع هجرة المعالين الا لمن تجاوز دخلهم حداً معيناً يزيد في الغالب على متوسط الاجور السائد بين الوافدين في البلد المستقبل. وهناك **ثانياً** تأثير التسارع الشديد في الهجرة بعد عام ١٩٧٥ بما لم يسمح للجزء الأكبر من المهاجرين الجدد باصطحاب عائلاتهم. وهناك

جدول رقم (١ ـ ٢٣)
نسب المشاركة الخام للكويتيين وغير الكويتيين حسب الجنس،
للسنوات ١٩٧٥، ١٩٨٠ و١٩٨٥
(نسب مئوية)

السنة / الجنسية	١٩٧٥			١٩٨٠			١٩٨٥		
	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	المجموع	نساء	رجال	المجموع
كويتيون	٣,٢	٣٥,٧	١٩,٥	٤,٩	٣٢	١٨,٣	٧,٢٤	٢٩,٩٩	١٨,٥٥
غير كويتيين	١٣,٩	٦٠,٢	٤٠,٧	١٦,٢	٦٦,٦	٤٧,٨	٢٧,٥٥	٦٩,٧٠	٥٣,٥٤
المجموع	٧,٨	٥٠,٤	٣٠,٦	١٠,٧	٥٤,٢	٣٦,٢	١٨,٠٥	٥٥,٧٦	٣٩,٤٩

المصدر: تعدادات ١٩٧٥، ١٩٨٠ و١٩٨٥.

جدول رقم (١ ـ ٢٤)
نسب مشاركة البحرانيين وغير البحرانيين
حسب الجنس (نسب مئوية)

السنة / الجنسية	١٩٨١		
	نساء	رجال	المجموع
بحرانيون	١٠,٣	٤٣,٧	٢٧,١
غير بحرانيين	٢٦,ـ	٨٧,٦	٧٢,٥
المجموع	١٣,٢	٦١,٩	٤١,٧

المصدر: البحرين، «تعداد السكان والاسكان، ١٩٨١».

ثالثاً الارتفاع المستمر في ايجارات السكن والتي لا تسمح باصطحاب العائلة، حتى ولو تم السماح بذلك كما في حالة العراق أو الأردن مثلاً. وأخيراً هناك التغير في التركيب القطاعي للقوى العاملة ذاتها، إذ تزايدت وبشكل كبير نسبة العاملين في قطاعات التشييدو البناء وعمال الانتاج ومن اليهم، وهم أقل ميلاً الى اصطحاب عائلاتهم من المهنيين والعاملين في خدمات المجتمع. ويبين الجدول رقم (١ ـ ٢٥) الزيادة في اعداد العمال الوافدين مقسمة طبقاً للقطاعات الاقتصادية ومشاركة كل قطاع في الزيادة الكلية في العمالة الوافدة بالكويت بين عامي ١٩٧٥، ١٩٨٥.

جدول رقم (١ - ٢٥)
الزيادة في قوة العمل الوافدة إلى الكويت طبقاً للقطاعات الاقتصادية ونسبة مشاركة كل قطاع في الزيادة الكلية (١٩٧٥ - ١٩٨٥)

القطاع الاقتصادي	عدد العمال الوافدين (١٩٧٥)	عدد العمال الوافدين (١٩٨٠)	الزيادة	مشاركة القطاع في الزيادة الكلية (نسبة مئوية)	عدد العمال الوافدين (١٩٨٥)	الزيادة	مشاركة القطاع في الزيادة الكلية (نسبة مئوية)
الزراعة والصيد	٣٥٣١	٥١٩٥	١٦٤٤	١	٩٨٥١	٤٦٥٦	٢,٩
المناجم والمحاجر	٣٠٨٠	٤٤٠٠	١٣٢٠	٠,٨	٤٥٢٢	١٢٢	—
الصناعات التحويلية	٢٢٢٠٩	٣٧٩٨٦	١٥٧٧٧	٩,٥	٤٦٣٩٧	٨٤١١	٥,٣
الكهرباء والغاز والمياه	٥٢٣٧	٦٠٩٤	٨٥١	٠,٥	٥٩٠٢	١٩٢ـ	—
التشييد والبناء	٣٠٥٠٠	٩٥٦٣٩	٦٥١٣٩	٣٩,١	١٢٢٦٩٤	٢٧٠٥٥	١٦,٩
التجارة والمطاعم والفنادق	٣٢٢٣٢	٥٣٦٩٥	٢٠٤٦٣	١٢,٣	٦٩٨٥٥	١٦١٦٠	١٠,١
النقل والتخزين والمواصلات	١١١١٨	٢٢٢٤٩	١١١٣١	٦,٧	٢٩٥٤٤	٧٢٩٥	٤,٦
التمويل والتأمين	٥١٤٦	٩٨٧١	٤٧٢٥	٢,٨	١٦٤٧٩	٦٦٠٨	٤,١
خدمات المجتمع	٩٧٣٩١	١٤٤٠٩٦	٤٦٧٠٥	٢٨	٢٣٣٧٨٤	٨٩٦٨٨	٥٦,١
الأنشطة غير الواضحة	١٢٩٤	٦٦	١٢٢٨ـ	٠,٧ـ	—	٦٦	—
المجموع	٢١٢٧٣٨	٣٧٩٢٩١	١٦٦٥٥٣	١٠٠		١٥٩٧٣٧	١٠٠

المصدر : بيانات تعدادات ١٩٧٥، ١٩٨٠ و١٩٨٥.

والأغلب أن الصورة التي أبرزتها بيانات الكويت والبحرين هي نفسها التي تسود في بلدان الاستقبال الأخرى، نتيجة لوحدة السياسات من العمالة الوافدة في أغلب الأقطار المستقبلة، ونتيجة لسيادة النمط نفسه في التنمية في أغلب هذه الأقطار.

رابعاً: معالم الصورة الكلية لتحركات الأيدي العاملة في الوطن العربي خلال الثمانينيات

سنحاول هنا تركيب صورة كلية لتحركات الأيدي العاملة في الوطن العربي كما تبدو في مطلع الثمانينيات (عام ١٩٨٠) وذلك بالاستناد، قدر الامكان، الى البيانات الفعلية المستمدة من التعدادات والاحصاءات الرسمية. ويمكن تلخيص الموقف بالنسبة إلى أحدث أنواع البيانات المتاحة حول الهجرة وتحركات الأيدي العاملة من واقع تعدادات السكان في البلدان العربية على النحو المبين في الجدول التلخيصي رقم (١ - ٢٦).

جدول رقم (١ - ٢٦)
ملخص لأحدث البيانات المتوافرة حول الهجرة وتحركات الأيدي العاملة من واقع تعدادات السكان في بعض البلدان العربية

البلد	سنة	بيانات المهاجرون الوافدون							بيانات المواطنين في الخارج		
	التعداد	الجنسية	مكان الولادة	مكان الاقامة السابقة	مكان الاقامة في تاريخ	هدف الهجرة	مدة الاقامة	بلد الاقامة المعتادة	البلد	المهنة	الهدف
الأردن	١٩٧٩	x	x	x		x	x				
الامارات العربية المتحدة	١٩٨٠	x	x			x	x		x		
البحرين	١٩٨١	x	x			x	x		x		x
السعودية	١٩٧٤	x	x								
سوريا	١٩٨١	x						x			
العراق	١٩٨٧	x					x	x			
قطر	١٩٨٦	x									
الكويت	١٩٨٥	x	x			x	x				
مصر	١٩٨٦	x	x	x	x	x			x	x	
اليمن الديمقراطية	١٩٧٣	x	x	x							
اليمن العربية	١٩٨٦	x	x								

المصدر: ESCWA, *Labour Force Data Base* (Baghdad : ESCWA Social Development and Population Division, 1990).

وكما يوضح الجدول التلخيصي رقم (١ ـ ٢٦)، فإن البيانات المتاحة غير كافية لـتركيب صورة دقيقة لخريطة تدفقات الهجرة وانتقال الأيـدي العاملة فيـما بين البلدان العـربية خـلال حقبة الثمانينيات.

ولعل أهم نواحي القصور في البيانات الاحصائية المتاحة تتمثل فيما يلي:

١ ـ عدم توافر بيانات دقيقة عن التوزيع الجغرافي **للعمالة المصرية المهاجرة** هجرة مؤقتة الى البلدان العـربية، من واقـع بيانـات تعداد السكـان لعـام ١٩٨٦، إذ إن مصر هي أكـبر بعد مصدّر للعمالة في الوطن العربي.

٢ ـ رغم وجود تعداد حـديث للسكان في **العـراق** (١٩٨٧)، فلم تشمل بيـانات التعـداد المتاحة أي تقسيمات خاصة بخصائص «العمالة الوافدة».

٣ ـ بـالنسبة الى **الجمهـورية العـربية اليمنيـة**: لم تتضمن النتائـج الأولية لتعـداد المساكن والسكان لعام ١٩٧٥ (وهي الوحيدة المتاحة لدينا) أي معطيات حول القوى العاملة المهاجـرة من الجمهورية العربية اليمنية، وهي البلد الثاني في مجال تصدير العمالة على الصعيد العربي.

وما زالت بيانات التعداد الأخير للسكان (١٩٨٦) في صورتها الأوليـة المبتسرة، التي لا تسمح بالتحليل على النحو التفصيلي الذي نرجوه.

٥ ـ بـالنسبة الى **الجـماهيريـة الليبية**، والتي تعتـبر أهم ثاني بلد مستقبـل للعـمالـة العـربيـة المهاجرة، لا توجد أي بيـانات تفصيليـة عن اعداد وتـوزيع افـراد قوة العمـل الوافـدة خلال الثمانينيات.

وهكذا باستثناء حالة الأردن والكويت والبحرين والعراق حيث تـوجد بعض البيـانات الحـديثة المـوثوق بهـا لم نجد مفـراً من الاعتماد عـلى تقديـرات بـيركس وسنكلير لعـام ١٩٨٠ لتدفقات العمالة فيـما بين البلدان العـربية بـالنسبة الى السعـودية والجـماهيريـة الليبية، ودولـة الامـارات وقطر واليمن العـربيـة بعـد تصحيـح هـذه الأرقـام الى اعـلى أو الى أدنى في ضـوء المؤشرات المحـدودة المتاحـة لنـا، والتي تلقي قليـلاً من الضـوء عـلى مـدى مصـداقيـة بعض التقديرات. وفي ضوء كل هذه البيانات، فقد قمنا بتركيب مصفوفة لتقديرات تدفقات العمالة العربية حسب بلدان الارسـال والاستقبال لعـام ١٩٨٠، كما هـو مبين في الجـدول رقم (١ ـ ٢٧).

وقد لاحظنا ان تقديـرات بيركس وسنكلير لحجم العـمالة المصريـة واليمنية الـوافدة الى العربية السعودية تميل الى الانخفاض بـدرجة كبـيرة (١٥٥ ألفاً من المصريـين و ٣٢٥ الفاً من اليمنيين). وبالقاء نظرة على بيانـات منح الاقـامات لليمنيـين والمصريين في السعـودية خـلال الفـترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ يمكن استنتـاج تحيـز هـذه الأرقـام الى ادنى. فلقـد بلغ معــدل منح

جدول رقم (١ ـ ٢٧)

مصفوفة تدفقات العمالة العربية حسب بلدان الارسال والاستقبال لسنة ١٩٨٠

بلدان الاستقبال / بلدان الارسال	السعودية	ليبيا	الامارات العربية المتحدة	الكويت	قطر	البحرين	الاردن	عُمان	اليمن العربية	العراق	المجموع
مصر	٢٥٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	٢٢١٠٠	١٠٥٠٠٠	٥٧٥٠	١٣٥٠	٧٠٠٠٠	٦٣٠٠	٤٠٠٠	٣٤٢٠٠٠	١٠٥٦٥٠٠
اليمن العربية	٥٠٠٠٠٠	—	٥٤٠٠	٢٦٥٠	١٥٠٠	٣٨٠	—	١٢٠	—	—	٥١٠٠٥٠
الأردن وفلسطين	١٤٠٠٠٠	٦٥٠٠	١٩٠٠٠	٥٥٠٠٠	٧٢٥٠	٢٧٠	—	٦٥٠٠	٢٠٠٠		٢٦١٥٠٠
اليمن الديمقراطية	٦٥٠٠٠	—	٦٦٠٠	٧٠٠٠	١٥٠٠	—	—	١٢٠	—		٨٠٢٢٠
سوريا	٢٤٦٠٠	١٥٠٠٠	٥٨٠٠	٢١٠٠٠	١٠٠٠	—	٣٦٠٠	٦٠٠	١٠٠٠		٧٢٦٠٠
لبنان	٣٣٢٠٠	٥٧٠٠	٦٦٠٠	١٢٠٠٠	٧٥٠	٤٠٠	١٢٠٠	١٥٠٠	٥٠٠		٦١٨٥٠
السودان	٥٥٦٠٠	٢١٠٠٠	٢١٠٠	٢١٠٠	٧٥٠	٥٠		٦٢٠	٢٢٥٠	٢٧٠٠٠	٨٤٤٧٠
المغرب العربي	٥٠٠	٦٥٦٠٠	—	٤٥٠	—	—		١٢٠	—		٧٧٠٠٠
عُمان	١٠٠٠٠	—	١٩٤٠٠	١١٠٠	١١٥٠	١٥٠٠	١٦٠٠	—	—		٣٣١٥٠
العراق	٣٢٥٠	—	١٢٠٠	١٧٠٠٠	—	٤٠		—	—	٢١٥٠٠	
الصومال وغيرها	٨٣٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٤٦٠٠	—	١٠٠		٤٠٠	١٠٦٧٠		٢٣٩٠٠
مجموع العمالة العربية الوافدة	١٠٩٠٤٥٠	٣٦٨٨٠٠	٩٣٢٠٠	٢٢٩٠٠٠	١٩٦٥٠	٣٧٩٠	٧٦٤٠٠	١٢٠٣٠	٢٠٤٢٠	٣٦٩٠٠٠	٢٢٨٢٧٤٠
مجموع العمالة الأسيوية الوافدة	١٥٣٠٠٠	١٢٤٠٠٠	٣٨٥١٠٨	١١٥٥٠٠	٣٧١٢٠	٦٩٩٥٠	١٤٣٠٠	٨٠١٠٠	٥٣٠٠	٨٤٧٠٠	١٠٦٩٠٧٨

المصادر: ـ بالنسبة الى تدفقات الأيدي العاملة الى السعودية وليبيا وقطر واليمن العربية، تم الاعتماد بصفة أساسية على تقديرات بيركس وسنكلير لعام ١٩٨٠، بعد تعديل ارقام تدفقات الأيدي العاملة من الأردن وفقاً لتقديرات وزارة العمل الأردنية. كذلك تم رفع تقديرات العمالة المصرية والعمالة اليمنية الوافدة الى السعودية نظراً لتحيزها الشديد الى الأدنى في تقديرات بيركس وسنكلير لعام ١٩٨٠.

ـ بالنسبة الى الكويت: تم الاستناد الى النتائج الأولية غير المنشورة لتعداد السكان في دولة الكويت لعام ١٩٨٠.

ـ بالنسبة الى البحرين: العدد الكلي للعمالة الوافدة احتسبت من: البحرين، «تعداد السكان والاسكان، ١٩٨١،»، ثم على أساس التوزيع في: البحرين، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، **إحصاءات القوى العاملة: المسح الثالث للقوى العاملة ١٩٧٩**، والذي شمل ٥٠ ألف عامل.

ـ بالنسبة الى شرق الأردن: عُدّل بيان المصريين على أساس بيانات وزارة العمل بعد اضافة ١٥٠٠٠ لمقابلة المشتغلين في المزارع وخدم البيوت وغيرهم ممن لا يوردهم حصر الوزارة وباقي الأرقام تستند الى بيانات وزارة العمل.

ـ بالنسبة الى العراق: من بحث غير منشور بوزارة التخطيط وتقدير العمالة في القطاع الخاص على أساس نسبة القطاع الخاص للعام في بيانات ١٩٧٩. وقد صرّح وزير الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج أن عدد المصريين في العراق استناداً الى المعلومات التي توافرت عن حصرهم عن طريق وزارة الخارجية، بلغ مليوناً و٢٥٠ ألفاً وانهم يمثلون ٤٢ بالمئة من عدد المصريين الذين يعملون في الخارج. **الأهرام**، ١٩/٣/١٩٨٣، ص ٨.

ـ بالنسبة الى اليمن العربية: اعتماداً على البيانات الواردة في تقرير البنك الدولي عن تعبئة العمالة في اليمن:

World Bank, *Manpower Development in the Yemen Arab Republic*, Report no. 3181a-YAR (Washington, D.C.: The Bank, 1981).

والذي يستند الى بيانات لجنة الاطلاع الوظيفي. ويلاحظ أن أعداد الوافدين قد ازدادت كثيراً بعد ذلك حيث صرّح وزير الخدمة المدنية أن عدد الوافدين العاملين في القطاع العام والحكومة بلغ ٢١٠٠٠ في عام ١٩٨٢ مقارناً بنحو ١٠٠٠٠ عام ١٩٨٠. وقد ارتفع أيضاً عدد العاملين في القطاع الخاص إلا أنّ البيانات غير متاحة. ولهذا تمّ رفع أعداد الوافدين الى اليمن العربية من بلدان عربية أخرى بنحو عشرة آلاف شخص. انظر: World Bank, Ibid.

ـ بالنسبة الى الامارات العربية المتحدة: بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٠، بعد استخدام نسب مشاركة في قوة العمل (٥٠ بالمئة) بالنسبة الى السكان المصريين الذين تم حصرهم بواسطة تعداد السكان في دولة الامارات. انظر: الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، **بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٠: النتائج الأولية** ([د. م.: د. ن.]، ١٩٨١).

الاقامات للعمل في السعودية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ : ١٤٣٣٠٠ إقامة لمواطني اليمن العربية و٧٠٦٠٠ اقامة للمواطنين المصريين[٣٢].

وفي المقابل، نلاحظ أن عدد الاقامات الممنوحة للآسيويين للعمل في السعودية خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ قد بلغ ٣٤٢٠٠ اقامة للباكستانيين و ١٣٦٠٠ للهنود. أما كوريو الجنوب فلقد بلغ عدد الاقامات الممنوحة لهم عام ١٩٧٧ (٨٩٠٠) إقامة، علماً بأن عدد هذه الإقامات لم يتعدَّ ٣٥٠ إقامة عام ١٩٧٤[٣٣].

وبشكل عام يلاحظ أن أحد تيارات الهجرة التقليدية في منطقة الخليج قد أخذ يتراجع منذ منتصف السبعينيات، وهو **تيار الهجرة القادمة من سلطنة عُمان**، والذي أخذ ينقلب الى تيار هجرة عائدة، بل ووافدة الى عُمان. ومن جهة أخرى، فبينما شهدت العراق هي الأخرى تيار هجرة عائدة، فالأهم من ذلك أن العراق قد أصبح من أهم الأقطار المستقبلة للعمالة العربية الوافدة مع نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات.

وغني عن القول إن العراق قد أصبح أحد البلدان الرئيسية لجذب المهاجرين اليه خلال الثمانينيات، من خلال مشاركته الأقطار العربية النفطية الأخرى في المنطقة باستقطاب المهاجرين من الأقطار العربية غير النفطية. بل لعله أخذ ينافس السعودية في هذا المجال؛ ذلك أن الأرقام توضح أن كلا البلدين قد واجه عجزاً في القوى العاملة في الثمانينيات. واذا علمنا أن السعودية اعتمدت على اليمن العربية في تزويدها بالقوة العاملة، بحكم عامل المسافة، فإن العراق قد جذب أعداداً كبيرة من القوة العاملة من الأردن ومصر. (راجع الجدول رقم (١ ـ ٢٨).

ويبدو أن حكومات بلدان الاستقبال مشغولة اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالحد من أمد الاقامة للايدي العاملة والكفاءات الوافدة الى المدة اللازمة بالضبط لانجاز مهام الوظيفة. ذلك أن ميل المهاجرين الوافدين الى الاستقرار بأسرهم، جعلت عدداً من الأقطار المستقبلة تواجه على أراضيها جاليات من الوافدين أصبحت تكلفها أعباء مالية كبيرة لتوفر لها الخدمات الاجتماعية، رغم المستوى المحدود لهذه الخدمات التي يتمتع بها الوافدون.

وبشكل عام، فإنه طالما ظلت الأوضاع الاقتصادية على ما هي عليه، سيظل سوق العمل في بلدان الاستقبال منقسماً الى شريحتين من المشتغلين: احداهما تُصرف لها الأجور مقابل العمل ومقابل إنتاجيتها، والأخرى يُصرف لها «ريع» نظير امتلاكها للجنسية فحسب. وقد ترتب على هذه الأوضاع أن أصبحت صياغة وتنفيذ استراتيجية متكاملة للقوى العاملة يستهدفان تنمية قوة العمل المحلية، مهمة صعبة في الوقت الحاضر. وبهذا الصدد، فقد أشار

(٣٢) انظر: الاسكوا، قسم السكان، «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الدوليين في دول الخليج،» ص ٩.

(٣٣) المصدر نفسه.

جدول رقم (١ ـ ٢٨)

مصفوفة تدفقات العمالة العربية حسب بلدان الارسال والاستقبال لسنة ١٩٨٥

بلدان الاستقبال / بلدان الارسال	السعودية	ليبيا	الامارات العربية المتحدة	الكويت	قطر	البحرين	الاردن	عُمان	اليمن العربية	العراق	بلدان عربية أخرى	المجموع
مصر	٣٦١٠٠٠	٣٣٠٠٠		١٤٥٠٠٠			٩٠٠٠٠			٤٢٤٠٠٠	١٥٧٠٠٠	١٢١٠٠٠٠
اليمن العربية												
الأردن وفلسطين	١٦٠٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٥٠٠	٨١٥٠٠	٨٠٠٠	٣٠٠٠		٦٠٠٠			٤٠٠٠	٢٧٦٠٠٠
اليمن الديمقراطية												
سوريا												
لبنان												
السودان	١٥٠٠٠٠	٣٨٠٠٠	١٣٠٠٠	٧٠٠٠					٧٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠٠
المغرب العربي												
عُمان												
العراق												
الصومال وغيرها												
مجموع العمالة العربية الوافدة	١٧٣٦٠٠٠											
مجموع العمالة الأسيوية الوافدة				٢٨٢٨٤٣								

المصادر :

ـ بالنسبة الى مصر : التقدير يعود للدراسة الميدانية التي أجراها المجلس القومي للسكان لتقدير عدد المصريين العاملين في الخارج في عام ١٩٨٥ .

ـ بالنسبة الى الأردن : التقديرات لعام ١٩٨٥ طبقاً للتقارير السنوية لوزارة العمل، نقلاً عن : العكل، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية» .

ـ بالنسبة الى السودان : التقديرات هي لعام ١٩٨٤ كما وردت في : جلال الدين، «تحويلات السودانيين العاملين بالدول النفطية» .

بعض الاقتصاديين الخليجيين الى أن الرأسمال البشري المحلي والمهارات المحلية في الأقطار النفطية الغنية، آخذة في الاندثار والتآكل الفعلي، رغم ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي. وما دام المواطنون في الأقطار النفطية أصبحوا أكثر تعوداً على العيش من دخل يشبه «ريع الوقف»، فإن مساهمتهم في الاقتصاد الانتاجي ستكون هامشية[٣٤].

ففي الوقت الذي أخذ القلق ينتاب الاقطار النفطية الغنية من فرط اعتمادها على العمالة المستوردة، نجدها تبعثر مواردها البشرية المحلية، ولا تبدي اهتماماً بتعبئتها بفاعلية للمستقبل القريب أو البعيد. وسوف نحاول في الفصل الخامس مناقشة بعض السياسات القطرية التي تساعد على تنمية الموارد البشرية ورفع مستوى كفاءتها وفعاليتها في البلدان المستقبلة للعمالة (لا سيما بلدان الخليج العربي).

---

(٣٤) للاطلاع على رؤية خليجية لهذه المشكلة، انظر: علي خليفة الكواري، «حقيقة التنمية النفطية: حالة اقطار الجزيرة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٢٧ (أيار/ مايو ١٩٨١)، ص ٣٤ ـ ٤٥.

الفصل الثاني

الآثار الاقتصادية لهجرة الأيدي العاملة
وانتقالها فيما بين الأقطار العربية

أولاً: الآثار الاقتصادية المباشرة

أدت هجرة الأيدي العاملة من البلدان العربية «غير النفطية» الى البلدان العربية «النفطية»، على نطاق واسع خلال السبعينيات، الى إحداث انقلاب صامت في هيكل الأوضاع الاقتصادية لدى مجموعة البلدان المصدرة للعمالة، كمصر والأردن واليمن بشطريها، والسودان. . . الخ. إذ غدت تحويلات دخول العاملين في البلدان العربية النفطية من أهم المكونات الرئيسية للدخل القومي القابل للتصرف في الاقتصاد المصدّر للعمالة. كما أخذت حصيلة النقد الأجنبي المتولدة من تحويلات دخول العاملين بالخارج تتصاعد تدريجياً منذ عام ١٩٧٣ حتى أصبحت تفوق في معظم الأحوال حصيلة الصادرات من السلع التصديرية التقليدية. وبالتالي أصبحت المصدر الأساسي لتغذية حصيلة تلك البلدان من النقد الأجنبي[1].

ويكفي أن نلقي نظرة على البيانات التي يتضمنها الجدول رقم (٢ ـ ١) ليتضح لنا مدى التطور الهائل ـ بل الانفجاري ـ الذي طرأ على الحجم المطلق لـ «تحويلات العاملين بالخارج» منذ عام ١٩٧٣. وتتضح الأهمية الاستراتيجية لهذه التحويلات بصفة خاصة في حالة بعض البلدان العربية المرسلة للعمالة على نطاق واسع كما هو الحال بالنسبة الى الأردن ومصر واليمن العربية، حيث تلعب هذه التحويلات دوراً حاسماً في تكوين المدخرات القومية، وفي تمويل تيارات الانفاق الاستهلاكي الخاص والتكوين الرأسمالي والواردات بأنواعها.

---

(١) بدأت هذه الظاهرة تأخذ شكلاً واضحاً منذ عام ١٩٧٨، إذ بلغت قيمة التحويلات المسجلة للعاملين في الخارج عام ١٩٧٨ نحو ٩٠ بالمئة من جملة حصيلة الصادرات السلعية في مصر و ١٧٥ بالمئة من جملة حصيلة الصادرات السلعية في الأردن. انظر:

World Bank, *World Development Report* (Washington, D.C.: The Bank, 1981), p. 51.

جدول رقم (٢ - ١)

- أ -

تطور تحويلات العاملين، خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٠ (مليون دولار)

السنة / البلـد	١٩٧٣	١٩٧٤		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠	
	القيمة	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)
المجموعة الأولى[أ]															
الأردن	٤٥	٧٥	٦٧	١٧٢	١٢٩	٣٨٨	١٢٦	٤٠٨	٥	٤٣٨	٧	٥١٠	١٦	٦٣٠	٢٣
السودان	٤,٢	٢,٥	(٤٠,٥)	١٤٠	٥٥٠٠	١٦٠	١٤	١٣٠	(١٩)	٢٤٠	٨٥	٢٧٠	١٢	-	-
سوريا	٥١	٦٢	١٢	٩٩	٦٠	١٤٠	٤١	٢٤٣	٧٤	٢٣١	(٥)	٢٩٠	٢٥	-	-
مصر	٨٥	١٨٩	١٢٢	٣٦٦	٩٤	٧٥٥	١٠٦	٨٩٦	١٩	١٧٦١	٩٧	٢٢٨٢	٣٠	٢٦٢٥	١٥
اليمن الديمقراطية	٣٣	٤١	١٤	٥٨	٤١	١١٩	١٠٥	١٨٨	٥٨	٢٥٧	٣٧	٣١٤	٢٢	٣٤٢	١٠
اليمن العربية	١٣٥	-	-	٢٧٠	-	٦٧٦	١٥٠	٩٨٧	٤٦	٩٤٦	(-٤,٢)	١٠٢٥	٨	-	-
المجموع	٣٥٣,٢	-	-	١١٠٥	-	٢٢٣٨	١٠٢	٢٨٥٢	٢٧	٣٨٧٣	٣٦	٤٦٩١	٢١	-	-
المجموعة الثانية[ب]															
تونس	٩٨	١١٨	٢٠	١٦١	٣٦	٣٦٤	١٢٦	٥١١	٤٠	٥٣٨	٥	٥٨٩	٩	-	-
الجزائر	٣٧١	٣٩٠	٥	٤٢٣	٨	٤٥٦	٨	٣٨٨	(١٥)	٤٣٦	١٢	٤٥٣	٤	-	-
المغرب	٢٤٩	٣٥٦	٤٣	٤٨٩	٣٧	٤٩٩	٢	٥٧٤	١٥	٦٥٧	١٤	٩٤٤	٤٤		
المجموع	٧١٨	٨٦٤	٢٠	١٠٧٣	٢٤	١٣١٩	٢٣	١٤٧٣	١٢	١٦٣١	١١	١٩٨٦	٢٢	-	-

(أ) مجموعة البلدان المصدرة للعمالة في اتجاه البلدان النفطية العربية بصفة أساسية.

(ب) مجموعة بلدان الشمال الأفريقي المصدرة للعمالة في اتجاه اوروبا بصفة رئيسية، باستثناء تونس حيث يتوجه جانب مهم من الأيدي العاملة الى ليبيا.

المصادر : النشرة الاحصائية الشهرية (البنك المركزي الأردني)، اعداد مختلفة؛

International Financial Statistics (International Monetary Fund (IMF)), various issues, and World Bank, «Country Reports».

جدول رقم (٢ - ١)

- ب -

تطور تحويلات العاملين، خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٨ (مليون دولار)

السنة / البلـد	١٩٨١		١٩٨٢		١٩٨٣		١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨	
	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)	القيمة	نسبة التغير (بالمئة)
المجموعة الأولى(أ)																
الأردن	٩٢١,١	٤٦,٢	٩٣٢,٩	١,٣	٩٢٣,٩	(١-)	١٠٢٨,١	١١,٣	٨٤٦,٢	(١٧,٧-)	٩٨٤,٤	١٦,٣	٧٤٢,٩	(١٤,٥-)	–	–
السـودان	٣٢٢,٧	–	١٠٧,١	(٦٦,٨-)	٢٤٥,٨	٢٩,٥	٢٧٦,٨	١٢,٦	٢٤٨,٦	(١٠,٢-)	٨٩,٣	(٦٤,١-)	٨٣٣,٧	٤٩,٧	٢١٦,٣	٦١,٨
سوريا	٤٣٦	–	٤١١	(٥,٧-)	٣٨٧	(٥,٨-)	٣٢١	(١٧,١-)	٣١٤	(٢,٢-)	٢٥١	(٢٠,١-)	٢٤٥	(٢,٤-)	–	–
مصر	٢٢٣٠	(١٥-)	٢٤٨١	١١,٣	٣٦٨٨	٤٨,٦	٣٩٨١	٧,٩	٣٢١٦	(١٩,٢-)	٢٥١٥	(٢١,٨-)	٣٦٠٤	٤٣,٣	٣٧٧٠	٤,٦
اليمن الديمقراطية	٤٠٤,٥	١٨,٣	٤٦٩,٩	١٦,٢	٤٨٦,٤	٣,٥	٤٩٩,٤	٢,٦	٤٢٥,٦	(١٤,٨-)	٢٩٢,٤	(٣١,٣)	٣٠٢,٦	٣,٥	٢٥٢,٨	(١٦,٥-)
اليمن العربية	٧٧٧,٤	–	٩١١,٤	١٧,٢	١٠٨٤,٣	١٩	٩٩٥,٥	(٨,٢-)	٧٦٣,٢	(٢٣,٩-)	٥٢٧,٤	(٣٠,٨-)	٧٠٧,٧	٣٤,٢	–	–
المجموع	٥٠٩١,٧	–	٥٣١٣,٣	٤	٦٨١٥,٤	٢٨	٧١٠١,٨	٤	٥٨١٣,٦	١٨-	٤٦٥٩,٥	٢٠--	٥٧٣٥,٩	٢٣	–	–
المجموعة الثانية(ب)																
تونس	٣٣١	–	٣٦١	٩,١	٣٤٦	(٤,٢-)	٣٠٤	(١٢,١-)	٢٥٩	(١٤,٨-)	٣٥٤	٣٦,٦	٤٨١	٣٥,٩	٥٧٤	١٩,٣
الجزائر	٣٠٤	–	٣٤٧	١٤,١	٢٣٧	(٣١,٧-)	١٨٦	(٢١,٥-)	٣٦٧	٩٧,٣	٧٦٥	١٠٨,٤	٥٢٢	(٣١,٨-)	–	–
المغرب	٩٨٨	–	٨٤٠	(١٥-)	٨٨٨	٥,٧	٨٤٧	(٤,٦-)	٩٦٥	١٣,٩	١٣٩٤	٤٤,٥	١٥٧٩	١٣,٣	١٣٠٣	(١٧,٤-)
المجموع	١٦٢٣	–	١٥٤٨	٥-	١٤٧١	٥-	١٣٣٧	٩-	١٥٩١	١٩	٢٥١٣	٥٨	٢٥٨٢	٣	–	–

المصدر : *International Financial Statistics* (IMF), (December 1988), and (December 1989).

ولعل حالة **اليمن العربية** تعتبر حالة نموذجية بهذا الصدد، إذ شكلت تحويلات العاملين في الخارج ١٣١ بالمئة عام ١٩٧٧ من دخول عوامل الانتاج المحلي، كما شكلت المصدر الرئيسي لتكوين المدخرات القومية ولتمويل عمليات الاستيراد والتكوين الرأسمالي في الاقتصاد اليمني. وهكذا، وفي ظل التدفق الهائل لتحويلات العاملين من المواطنين اليمنيين في السعودية وبلدان الخليج النفطية، غدت اليمن العربية: **دولة ريعية** من الدرجة الثانية أو ما يمكن تسميته «دولة نفطية بالوكالة»[٢]، إذ إن مقومات البنيان الاقتصادي لديها أصبح يعتمد بشكل يكاد يكون رئيسياً على التحويلات والمعونات والمنح التي ترد اليها من العاملين في البلدان النفطية المجاورة.

كذلك تلعب تحويلات العاملين دوراً مهماً في **حالة الاقتصاد الأردني**، إذ بلغت نسبة تحويلات العاملين في البلدان النفطية الى الناتج القومي الاجمالي ٢٥ بالمئة عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧ و٣٦ بالمئة الى جملة عرض النقود (M_2) عام ١٩٧٦[٣].

والملاحظ بصفة عامة أن معدل نمو حجم التحويلات قد أخذ في الانخفاض في معظم البلدان المصدرة للعمالة بعد عام ١٩٧٦، بالرغم من أن القيم المطلقة للتحويلات حافظت على مستواها المرتفع كما يتضح ذلك بشكل واضح في حالة كل من الأردن واليمن العربية. ورغم أن ذلك يعد مؤشراً لاتجاه حركة تحويلات العاملين في البلدان النفطية بعد القفزة الهائلة التي تحققت عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦، إلا أن المقارنة بين حجم التحويلات من عام الى آخر تنطوي باستمرار على الخلط بين مفهومين للتدفقات: **مفهوم التدفق (Flow)** ومفهوم الرصيد (Stock)، إذ إن الميل المتوسط للتحويل من واقع دخول العاملين بالخارج (The Pro-pensity to remit) تتأثر بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والنفسية، وبالتالي فهي عرضة للتقلب من عام الى آخر، مما يجعل التحويلات السنوية للعاملين في الخارج خليطاً من مفهومي التدفق والرصيد معاً. ولذا فإننا نفضّل، من الناحية المنهجية، للحكم على الاتجاه الحقيقي لحركة التحويلات خلال فترة طويلة نسبياً استخدام **المتوسطات المتحركة** لثلاث سنوات لمعالجة المشكلات الاحصائية الناجمة عن اختلاط الرصيد بالتدفق في التحويلات السنوية.

وعلى الرغم من كل ذلك، فلا بد لنا من تسجيل تحفّظ مهم بخصوص الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين بالخارج، إذ إن التحويلات التي يتم تسجيل حركتها ضمن احصاءات موازين المدفوعات تمثل ذلك الجزء من التحويلات من دخول العاملين بالخارج الذي يجري تحويله من خلال القنوات المصرفية الرسمية، ووفقاً للقوانين والتعليمات المنظمة لتحويل النقد الأجنبي، وكذا وفقاً لأسعار الصرف الرسمية والتشجيعية، دون أن تشمل هذه

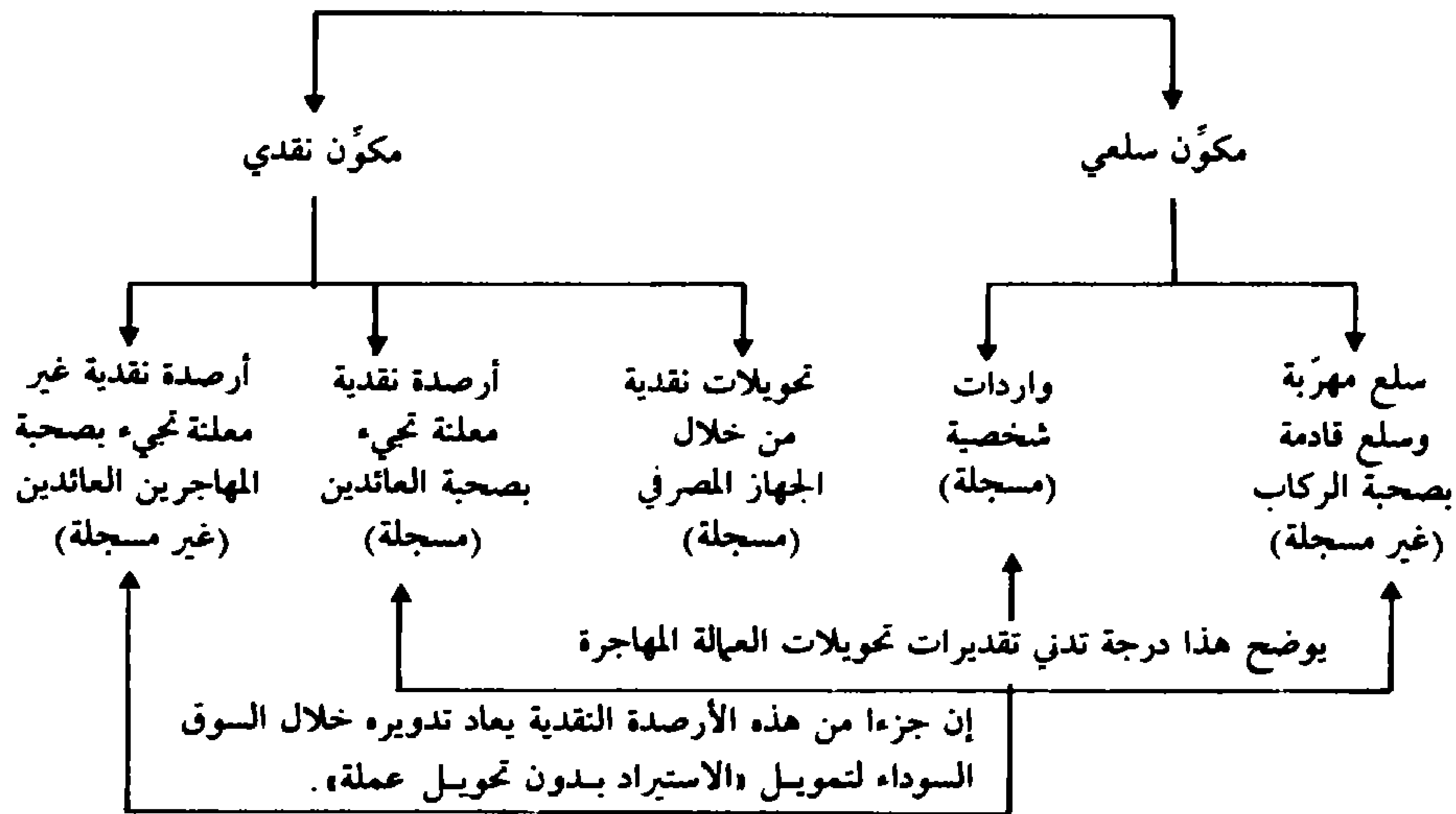
---

(٢) حول مفهوم «الدول النفطية الريعية» انظر: محمود عبدالفضيل، «مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية،» **النفط والتعاون العربي**، السنة ٥، العدد ٣ (١٩٧٩)، ص ٣٣ ـ ٦٣.

(٣) انظر: بسام الساكت، «تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها: حالة الأردن،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ١١١.

البيانات جميع مكونات تحويلات دخول العاملين بالخارج، التي تأخذ أشكالاً متعددة مثل البنكنوت الأجنبي الذي يجري تحويله عن طريق «السوق السوداء للصرف الأجنبي»، بهدف الحصول على سعر صرف أعلى، أو عن طريق الورود العيني للسلع بصحبة المسافرين أو عن طريق التهريب أو مسالك أخرى (انظر شكل رقم (٢ ـ ١)).

شكل رقم (٢ ـ ١)
القنوات والسبل التي تسلكها تحويلات
العمالة المهاجرة الى البلدان النفطية



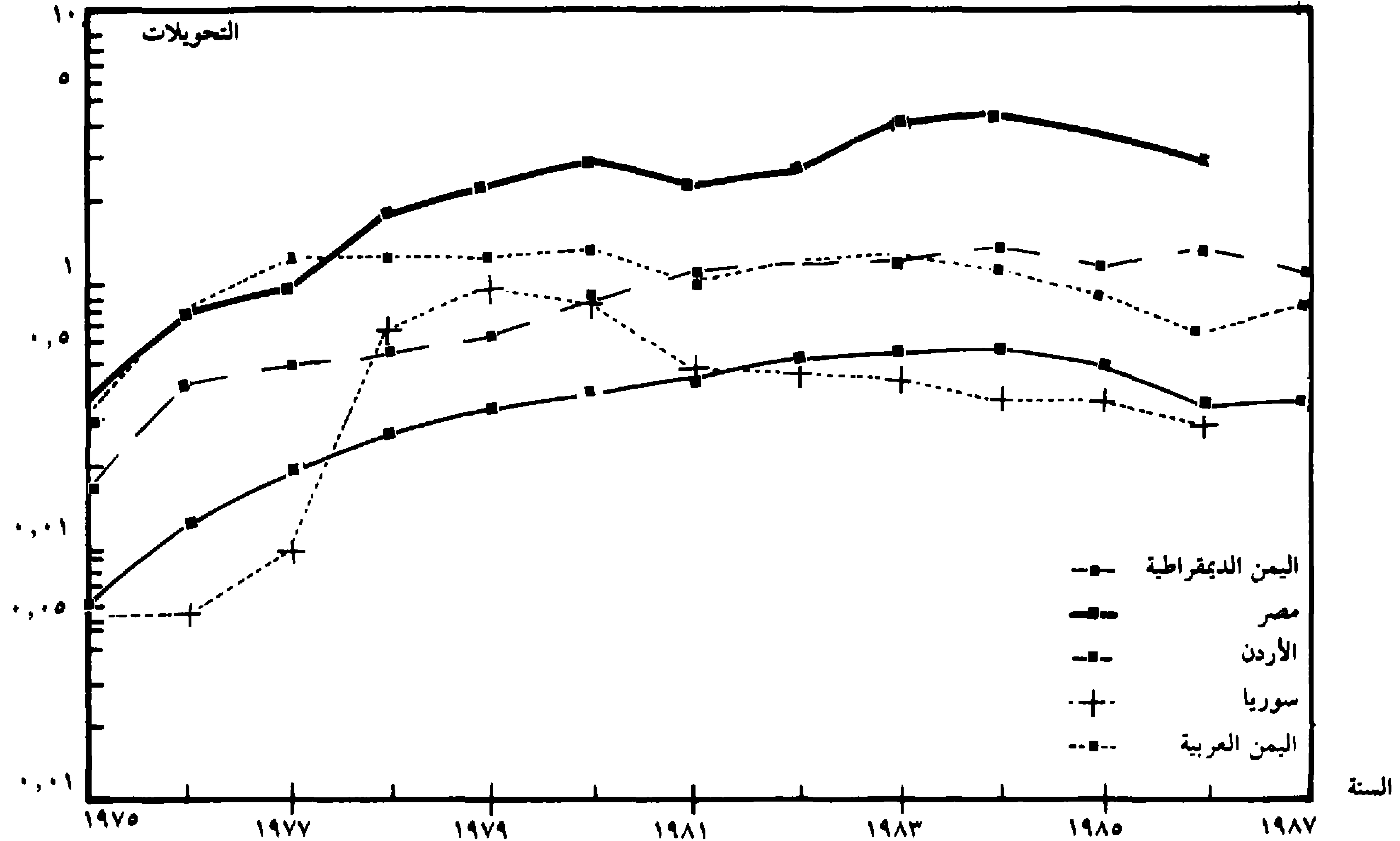
ويتضح ـ في ضوء هذا الشكل ـ أن الاحصاءات الرسمية تقتصر على تسجيل تحويلات المهاجرين «المعلنة» في صورتها النقدية والعينية. غير أنه جدير بالذكر أن جزءاً مهماً من الأرصدة النقدية «غير المعلنة» التي توفرها تحويلات المهاجرين عند عودتهم السنوية (أو النهائية)، قد تستخدم في تمويل عمليات الاستيراد دون تحويل عملة من خلال عمليات «إعادة التدوير» لهذه الأرصدة داخل الاقتصاد المحلي.

ولإيضاح هذه الصورة المركبة في حالة الاقتصاد المصري، يبين الجدول رقم (٢ ـ ٢) تطور حجم التحويلات الاجمالية المسجلة بشقيها النقدي والعيني. ويتضح من ذلك أهمية «المكون السلعي» المتمثل في الواردات الممولة بواسطة نظام الاستيراد «دون تحويل عملة» حتى عام ١٩٨٧.

وعلى الرغم من وجود اتفاق عام بين المحللين الاقتصاديين بأن حجم تحويلات العاملين المسجلة لا يعبّر عن الحجم الحقيقي لهذه التحويلات، نظراً لتعدد الطرق والأوجه

شكل رقم (٢ ـ ٢)

تطور تحويلات العاملين عبر الأجهزة المصرفية في بعض الأقطار المرسلة للعمالة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٧)



المصدر: جورج القصيفي، «إنتقال العمالة العربية بين الواقع والممكن،» ورقة قدّمت إلى: ندوة حول الآثار الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، عمّان، ٤ ـ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

جدول رقم (٢ ـ ٢)
تطور مكونات التحويلات المسجلة للعمالة المصرية المهاجرة في البلدان العربية
(١٩٧٤ ـ ١٩٨٨)
(مليون جنيه مصري)

البيان	جملة التحويلات الاجمالية المسجلة		واردات ممّولة من خلال نظام «الاستيراد بدون تحويل عملة»		تحويلات نقدية رسمية	
السنة	المبلغ	رقم قياسي	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
١٩٧٤	١٤٠	١٠٠	١٦	١١,٤	١٢٤	٨٨,٦
١٩٧٥	٢٥٦,٧	١٨٣	٩٢,٧	٣٦,١	١٦٤	٦٣,٩
١٩٧٦	٥٣١,٥	٣٨٠	١٦٧,٥	٣١,٥	٣٦٤	٦٨,٥
١٩٧٧	٥٩٩,٤	٤٢٨	٢٦٥,٢	٤٤,٢	٣٤٤,٢	٥٥,٧
١٩٧٨	١٢٠٥,٢	٨٦١	٥٨٧,٢	٤٨,٧	٦١٨	٥١,٣
١٩٧٩	١٤٥٥,٨	١٠٤٠	٨٨٣,٧	٦٠,٧	٥٧٢,١	٣٩,٣
١٩٨٠	١٨٠١,٤	١٢٨٧	١٠٧٠	٥٩,٤	٧٣١,٤	٤٠,٦
١٩٨١/١٩٨٠	٢١٠٥,٢	١٥٠٤	١٢٥٠,٨	٥٩,٤	٨٥٤,٤	٤٠,٦
١٩٨٢/١٩٨١	١٨٠٦,٧	١٢٩١	٨٧٥,٦	٤٨,٥	٩٣١,١	٥١,٥
١٩٨٣/١٩٨٢	٢٣٢٧,٥	١٦٦٣	١٣٩٦,٥	٦٠	٩٣١	٤٠
١٩٨٤/١٩٨٣	٢٩٥٦,٢	٢١١٢	١٨٩٩,٢	٦٤,٢	١٠٥٧	٣٥,٨
١٩٨٥/١٩٨٤	٢٦٢١,٦	١٨٧٣	١٨٩٨,٤	٧٢,٤	٧٢٣,٢	٢٧,٦
١٩٨٦/١٩٨٥	٢٣٢٣,٣	١٦٦٠	١٨٢٥,٢	٧٨,٦	٤٩٨,١	٢١,٤
١٩٨٧/١٩٨٦	٦٧١٣,٤	٤٧٩٥	٥٦٧٧,٨	٨٤,٦	١٠٣٥,٦	١٥,٤
١٩٨٨/١٩٨٧	٧٥٤٦,٦	٥٣٩٠	٤٣٢٢,٨	٥٧,٣	٣٢٢٣,٨	٤٢,٧

المصدر: للسنوات ١٩٨٠/١٩٨١ ـ ١٩٨٧/١٩٨٨: **المجلة الاقتصادية** (البنك الأهلي المصري)، أعداد مختلفة.

والقنوات التي تنساب من خلالها هذه التحويلات الى الاقتصاد المصدّر للعمالة، فإن القضية المحورية ـ من وجهة نظر رسم السياسات ـ هي تلك المتعلقة بالسيطرة على مسارات هذه التحويلات والمدخرات داخل الاقتصاد الوطني.

فمن الواضح، في ضوء استقراء المؤشرات والأدلة المتاحة، أن التحويلات التي ترد عن طريق الجهاز المصرفي والقنوات الرسمية المعتمدة لا تزيد على ٥٠ بالمئة من جملة التحويلات التي تنساب الى الاقتصاد المصدّر للعمالة. ففي حالة **الأردن**، يقدّر بعض الباحثين أن الحوالات الواردة عن طريق الجهاز المصرفي والصرافين المعتمدين، لا تشكل سوى ٤٠ بالمئة ـ

٥٠ بالمئة من مجمل التحويلات الفعلية الواردة للاقتصاد الأردني[٤]. كذلك تشير نتائج المسح بالعينة عن تحويلات العاملين الاردنيين بالخارج، الذي قامت باجرائه الدائرة الاقتصادية بالجمعية العلمية الملكية بالأردن، الى أن ٦٠ بالمئة من التحويلات كان يجري إرسالها عن غير طريق المصارف بواسطة المهاجرين العائدين، كما أن ٦٠ بالمئة من النقود التي يقوم بتبديلها المهاجرون الحاليون تتم بواسطة وسائل أخرى غير المصارف، وأن ٤٧ بالمئة من هذه النقود المحوّلة يجري تبديلها بواسطة صرافين محليين[٥].

ونجد الظاهرة نفسها تتكرر على نطاق واسع في حالة اليمن العربية، إذ بسبب تخلّف الجهاز المصرفي، تتم معظم تحويلات العاملين في الخارج عن طريق أنظمة الوكلاء غير الرسميين الذين يقومون بعمليات الوساطة بين العاملين في الخارج وبين ذويهم في داخل اليمن، ولا سيما في القرى والمراكز الحضرية الصغيرة. وتشير بعض الدراسات الى أن البنك اليمني للانشاء والتعمير وفروع البنوك الأجنبية تقدم خدمات مصرفية لحوالى ٨ بالمئة من السكان اليمنيين فقط، أما بقية السكان فتعتمد في مجال الخدمة المصرفية على وكلاء المغتربين[٦].

وفي حالة كل من مصر والسودان، كان يجري تحويل أكثر من ٥٠ بالمئة من تحويلات العاملين بالبلدان النفطية عن طريق الصيارفة غير الرسميين وتجار العملة في الداخل والخارج، ويشهد على ذلك ازدهار ارتفاع حجم عمليات السوق السوداء لشراء مدخرات المصريين والسودانيين العاملين بالخارج، والتي تذهب أساساً لتمويل عمليات «الاستيراد دون

---

(٤) انظر: حربي النبوي وسليم أبو الشعر، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين الى الخارج (عمّان: البنك المركزي الأردني، ١٩٨٢)، ص ٢٦.

(٥) انظر: بسام الساكت، «تطور انتاجية تحويلات العاملين الأردنيين بالخارج،» ورقة قدّمت الى: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي، نيقوسيا، ١١ - ١٦ أيار/ مايو ١٩٨١، مجموعة الملاحق.

(٦) يوجد وكلاء المغتربين في جميع أنحاء البلاد. ففي القرى الصغيرة يقومون بتقديم خدماتهم الى مناطق لم تصلها الأجهزة المصرفية الرسمية، وفي المدن الكبرى يقومون بمنافسة البنوك. ومعظم وكلاء المغتربين لديهم مكتب واحد يقدم خدماته للمنطقة الريفية التي يعيشون فيها، ولكن هناك فئة قليلة من وكلاء المغتربين لديها مكاتب عديدة في المدن الرئيسية الثلاث وهي صنعاء وتعز والحديدة.

وتختلف عملية إرسال التحويلات من السعودية - أكبر البلدان النفطية المستقبلة للعمالة اليمنية المهاجرة - الى أسرة المغترب في اليمن من حيث تعقيدها باختلاف الأقاليم. وتعد أكثر الطرق تعقيداً تلك التي تجمع بين وكيل الجملة ووكيل التجزئة اللذين يعملان سوياً لاكمال الصفقة. ويعرف وكيل الجملة بالوكيل الكبير الذي يمتلك مكاتب في اليمن والسعودية. ومن بين كبار الوكلاء من يمتلك ٢٢ مكتباً في السعودية ومكتباً في الكويت، بينما اتضح أن وكيلاً آخر كبيراً يمتلك سبعة مكاتب تمثيل في صنعاء وفي المدن اليمنية الكبرى الأخرى مثل تعز والحديدة، ولكنهم لا يريدون مكاتب في المناطق الريفية التي يتركونها لوكلاء التجزئة الصغار. انظر: لي آن روس، «نظام تحويلات المغتربين باليمن العربية،» هيئة المعونة الأمريكية AID باليمن، ترجمة البنك المركزي اليمني، ادارة البحوث، أيار/ مايو ١٩٧٩.

تحويل عملة» في كلا البلدين. إذ جاء في أحد التقارير الاقتصادية أن حجم عمليات الاتجار بالعملات الأجنبية في السوق السوداء في السودان يصل الى نحو ١,٢٥ مليون دولار يومياً[٧]، وأنه قلما يجري تبديل العملات الأجنبية من خلال القنوات المصرفية الرسمية[٨].

وهكذا فإن الآليات والقنوات التي يجري من خلالها تحويل مدّخرات العاملين بالخارج المقومة بالعملات الحرة، طرحت تحديات هامة أمام راسمي السياسات في البلدان العربية المصدرة للعمالة. فليس هناك من ينكر المكاسب الجمة التي تعود على الاقتصاد المصدِّر للعمالة نتيجة تدفق تحويلات العاملين بالخارج بهذا الحجم الكبير، ولكن القضية المحورية ـ من وجهة النظر التنموية ـ لا تتعلق بأهمية حجم هذه التحويلات، وإنما بدرجة سيطرة المخطط أو راسم السياسة الاقتصادية على قنوات تحويل هذه المدخرات، وعلى أنماط استخداماتها في الداخل.

ولذا فإن الجدل الدائر في العديد من الدوائر الاقتصادية والسياسية في البلدان المصدرة للعمالة حول مكاسب ومغارم هجرة العمالة الى البلدان النفطية، يدور بصفة أساسية حول آليات تدفق وأنماط استخدام واستيعاب تحويلات العاملين في البلدان النفطية. إذ إن الحجم المطلق لتحويلات العاملين بالخارج لا يمثل بالضرورة رصيداً إيجابياً لمجهودات وبرامج التنمية في البلدان المصدرة للعمالة في ظل الآليات والأنماط السائدة لاستخدام هذه التحويلات. فهناك العديد من الظواهر السلبية والتشويهات التي لحقت **بأنماط الاستهلاك والاستيراد والاستثمار** في البلدان المصدرة للعمالة، مما يؤثر تأثيراً بالغاً على أولويات برامج التنمية ونمط تخصيص الموارد في البلدان المصدرة للعمالة.

وسوف نتناول بالعرض والتحليل في ما يلي الآثار المباشرة لعمليات هجرة العمالة الى البلدان النفطية على أنماط الاستهلاك والاستيراد والاستثمار في الاقتصادات المصدرة للعمالة، بهدف الكشف عن الاختلالات والاضطرابات الجديدة التي لحقت بتلك الأنماط. وليس هناك من شك في أن تحليل تلك التشويهات والاختلالات سوف يساعد على اقتراح سياسات جديدة تسمح بضبط أنماط استخدام تحويلات العاملين بالخارج وترشيدها، بهدف تعظيم المنافع الاجتماعية والآثار الانمائية لتلك التحويلات على النحو الذي ستتناوله بالمناقشة التفصيلية في الجزء الخاص بالسياسات من هذه الدراسة (انظر الفصل الرابع).

---

(٧) انظر: *Economist* (20 February 1982), p. 55.

(٨) بينما كان النقد المحوّل عن طريق البنوك في سنة ١٩٧٥/ ١٩٧٦ لا يزيد عن نصف مليون جنيه سوداني، فإن قيمة التراخيص الصادرة في تلك السنة «بدون تحويل عملة» بلغت نحو ١٤,٥ مليون جنيه أي حوالى ثلاثين مرة قيمة التحويل المباشر. وفي عام ١٩٧٦/ ١٩٧٧ بلغت قيمة التراخيص ٣٥,٨ مليون جنيه مقارنة بحوالى ٤ ملايين حوّلت بواسطة الجهاز المصرفي في السودان. انظر: محمد العوض جلال الدين، **هجرة السودانيين الى الخارج**، دراسة مقدّمة لمجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم، ١٩٧٩).

١ ـ تأثيرات هجرة العمالة في الأنماط الاستهلاكية والاستيرادية في البلدان المرسلة للعمالة

أدَّت هجرة الأيدي العاملة وانتقالها الى البلدان النفطية على نطاق واسع في السبعينيات الى ظهور أنماط جديدة من الاستهلاك، والى انتشار ظاهرة الافراط في الاستهلاك في المجتمعات العربية المرسلة للعمالة بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث لتلك المجتمعات. وقد ساعد على ذلك ارتفاع معدلات دوران العمالة المهاجرة خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي أدى بدوره الى شيوع وانتشار الأنماط والعادات الاستهلاكية الجديدة وتغلغلها، قبل الأوان، في الأقطار العربية المرسلة للعمالة.

وقد كان انتشار «نموذج المحاكاة والتقليد» في غاية السهولة والسرعة، إذ يخضع المهاجر، بعد وصوله بقليل، لأثر المشاهدة والمحاكاة لنمط الاستهلاك السائد في البلد النفطي المضيف، حيث يجري عرض أحدث ما وصل اليه العالم الغربي المتقدم من فنون وسلع الاستهلاك الحديث. ولم يسلم من أثر المحاكاة أي فئة من فئات العمالة المهاجرة. فبالنسبة الى المهاجرين الذين لم يتسنَّ لهم من قبل أن يمتلكوا سلعاً معمرة (كالثلاجات والغسالات الكهربائية ومواقد الغاز والتليفزيون وغيرها) فقد كانت تلك الأجهزة هي أول ما يعمد المهاجرون إلى الحصول عليه، إما من البلدان النفطية الغنية التي يعملون فيها وشحنها الى بلد المنشأ، أو شرائها من «الأسواق الحرة» القائمة في بلدان المنشأ نفسها (التي لا تبيع الا بالعملة الصعبة). أما المهاجرون الذين يكونون قد امتلكوا مثل هذه السلع المعمرة قبل خروجهم للعمل في البلدان النفطية، فإن اختيارهم يتجه عادة الى السيارات وأجهزة التليفزيون الملوَّن ومكيفات الهواء. . . الخ. أما الحائزون على كل هذه الأجهزة والمعدات قبل الرحيل، فإن نمط استهلاكهم عادة ما يرتفع الى مستوى اعلى، سواء بالحصول على مجموعة ثانية من كل تلك الأجهزة (كشراء سيارتين مثلاً) أو بمحاولة الحصول على أجهزة أكثر تعقيداً كأجهزة الفيديو أو الستيريو أو السجاد الثمين أو الملابس المستوردة الباهظة الثمن[٩].

وهذه الملاحظات حول ملامح النمط الاستهلاكي الجديد المتأثر بظاهرة الهجرة الى البلدان النفطية، تؤيدها بشكل واضح الأدلة الاحصائية التي افصحت عنها المسوح بالعينة التي أجريت حول نمط استخدام التحويلات لفئات مختارة من العمالة المهاجرة في عدد من البلدان المرسلة للعمالة.

فنتائج المسح بالعينة الذي قامت به الجمعية الملكية في الأردن خلال صيف عام ١٩٨٠ يشير الى أن الانفاق الاستهلاكي لأسر المهاجرين الحاليين على بنود الاسكان والغذاء والكساء والطبابة والتعليم يفوق بشكل ملحوظ انفاق اسر المهاجرين العائدين وأسر الأفراد الذين لم

(٩) انظر: سعد الدين ابراهيم، «أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ٧٨ ـ ٧٩.

يسبق لهم أن هاجروا[10]. بيد أن أهم ما أفصحت عنه نتائج المسح بالعينة هو تغلغل عناصر النمط الاستهلاكي الجديد بين «الذين لم يسبق لهم أن هاجروا» من خلال اقتناء السلع الكهربائية المعمرة، مما يشير الى قوة «أثر المشاهدة» (Demonstration effect) كما يتضح من الجدول رقم (٢ ـ ٣).

جدول رقم (٢ ـ ٣)
مقارنة نمط اقتناء السلع المعمرة الكهربائية المتوافرة
لدى الاسرة الاردنية، لسنة ١٩٨٠
(نسب مئوية)

الأدوات	المهاجرون العائدون	المهاجرون الحاليون	الذين لم يسبق ان هاجروا
جهاز تليفزيون	٩٣,٩	٩١,٧	٩٢,٤
ثلاجة	٨٤,٤	٧٨,٢	٧٨,٨
غسالة	٨٩,٨	٧٤,٨	٧٤,٤
مكيف هواء	٤,١	١,١	٠,٩
مروحة	٥٤,١	٥٣,٦	٥٢,٥
مكنسة كهربائية	٢٤,٣	١٧,٤	١٧,٦
أدوات منزلية كهربائية	٥٠	٤١,٧	٣٥,٥

المصدر: بسام الساكت، «تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها: حالة الأردن،» المستقبل العربي، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ١١٨.

وفي حالة مصر تشير نتائج بحث بالعينة تم إجراؤه على عمال التشييد والبناء عام ١٩٧٨[11] الى أن نسبة ٧٢ بالمئة من مجموعة عمال التشييد تمتلك مواقد الغاز قبل الهجرة، لذا فقد احتل الراديو والمسجل والتليفزيون الملون مكانة عالية جداً في سلّم تفضيلهم لدى العودة. إن مثل هذا النمط من التفضيل يمكن أخذه مؤشراً لأنماط الاستهلاك المعمر المنتشر بدرجة أكبر بين المهاجرين من العمال المهرة ونصف المهرة في مصر.

كما وجدت سوزان مسيحة في بحثها الذي أجرته على عيّنة من المدرسين المصريين المعارين الى العربية السعودية، أن نمط استخدام مدخرات هؤلاء المدرسين تتوزع لدى

(١٠) انظر: الساكت، «تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها: حالة الأردن،» ص ١١٤ و١١٥.

(١١) تستند هذه البيانات الى عيّنة صغيرة من ٥٠ عامل تشييد تضمّنها بحث الأهرام عن العمالة المهاجرة للبلدان النفطية، وعندما سُئلوا عن تفضيلهم لأنواع السلع المعمرة عند عودتهم كانت إجابة ٨٢ بالمئة منهم تفضل الراديو والمسجّل و٥٤ بالمئة التليفزيون العادي بينما ١٢ بالمئة منهم فضّل الثلاجات.

عودتهم في المتوسط على النحو التالي: ٢٨ بالمئة للتجهيزات المنزلية والسلع المعمرة، ١٣ بالمئة للملابس، و١٢ بالمئة هدايا للأقارب والأصدقاء، و١١ بالمئة لسلع أخرى، و ٣٠ بالمئة حسابات في البنوك، و ١٦ بالمئة تتجه الى مجالات الاستثمار المباشر[١٢].

وبمعنى آخر، فإن المدرس العادي المعار إلى أحد الأقطار النفطية ـ وهو يمثل فئة واسعة الانتشار بين فئات العمالة المصرية المهاجرة ـ ينتهي به الأمر الى انفاق ٦٤ بالمئة على السلع والأغراض الاستهلاكية، مع تخصيص حوالى ٣٦ بالمئة للمدخرات والاستثمارات. وقد حسبت سوزان مسيحة متوسط ما ينفق على جميع السلع الاستهلاكية على يد أفراد عينتها وخرجت بنتيجة أن المدرس الذي يحمل درجة جامعية، وله خمس سنوات خبرة، ينفق على السلع الاستهلاكية في ختام سنوات إعارته الأربع، ما يعادل مجموع رواتبه في مصر طوال خمسة عشر عاماً تقريباً. ومن هذا الانفاق تبلغ حصة الأجهزة والآلات المعمرة ما يعادل مرتب ثماني سنوات تقريباً. أما نصيب السلع غير المعمرة فهو يعادل مجموع رواتب هذا المدرس طوال سنوات سبع[١٣].

ومن ناحية أخرى. وجد د. عمرو محيي الدين ود. أحمد عمر في دراستهما التي اجرياها على عينة من أساتذة الجامعات في مصر أن السلع الاستهلاكية التي يحوزها أفراد العينة تتمثل أساساً في ثياب مستوردة وملابس جاهزة، وتشمل أيضاً سيارة ثانية وجهاز تليفزيون ملوناً وأدوات منزلية وسجاجيد وغسالات وثلاجات وغيرها من المعدات والأجهزة الالكترونية. وقد كشف البحث عن أن أكثر من نصف أفراد العينة (٥٥ بالمئة) يعمدون الى شراء فيلا أو شقة جديدة[١٤].

وعلى الرغم من أن نتائج المسح بالعينة لأساتذة الجامعات في مصر قد أوضحت أن أكثر من ٩٠ بالمئة منهم كان يمتلك معظم السلع الكهربائية المعمرة قبل الهجرة (تليفزيونات بأنواعها ـ مسجلات ـ غسالات ـ ثلاجات... الخ)، فإن تأثير عملية الهجرة في هذه الحالة ينعكس في شكل تغذية نمط استهلاكي جديد من خلال عملية تعميق لسوق السلع المعمرة (Process of market deepening)، حيث يجري إحلال السلع المعمرة الحديثة المستوردة ـ والتي تتضمن تقانة استهلاك جديد ـ محل السلع المعمرة المصنّعة محلياً.

ورغم تضافر عوامل كثيرة في تغذية نمط استهلاكي جديد في مصر في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي منذ عام ١٩٧٤، فليس هناك من شك في أن تحويلات المهاجرين في

---

(١٢) انظر بهذا الخصوص: Suzanne Messeiha, «Export of Egyptian School Teachers,» *Cairo Papers in Social Sciences*, Monograph 4 (1980), pp. 33-39.

(١٣) ابراهيم، «أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر».

(١٤) انظر: Amr Mohie El-Din and Ahmed Omar, «The Emigration of Egyptian University Academic Staff,» (Cairo: Cairo University and MIT, Technology Adaptation Program, 1979), pp. 48-54.

البلدان النفطية قد لعبت دوراً حاسماً وأساسياً في تغذية حالة الانتعاش الهائل في مجال اقتناء السلع الاستهلاكية المعمرة خلال حقبة السبعينيات، كما يفصح عن ذلك الجدول رقم (٢ - ٤) لتطور الكميات المستهلكة من السلع الكهربائية المعمرة في مصر خلال حقبة السبعينيات. وتشير بيانات هذا الجدول الى أن استهلاك سلع معمرة مثل الغسالات وأجهزة التليفزيون والثلاجات الكهربائية وسيارات السياحة الخاصة قد شهدت معدلات نمو سنوية استثنائية تتراوح ما بين ٥٦ بالمئة و٢٦ بالمئة خلال الفترة ١٩٧١ - ١٩٧٩.

ومن ناحية أخرى، يصعب الحديث عن آثار هجرة العمالة في **تطور النمط الاستهلاكي** دون التطرق الى **تطور النمط الاستيرادي**، إذ إن العمليتين تمثلان وجهين لعملة واحدة في حالة اقتصادات البلدان المصدرة للعمالة. فالدخول «شبه الريعية» التي تولدت عن تحويلات العاملين في الخارج قد أدت في جميع البلدان العربية المرسلة للعمالة دون استثناء الى خلق طلب اضافي ومتزايد على صنوف عديدة من السلع الكمالية والمعمرة المستوردة، والتي لم تعد قاصرة - كما كان الحال من قبل - على أصحاب الدخول المرتفعة من سكان الريف والمدينة.

فكل الدلائل الاحصائية تشير الى أن النمط الاستهلاكي الجديد - الناجم عن عمليات هجرة العمالة - هو نمط استهلاكي ذو كثافة استيرادية واضحة، أي يتسم بارتفاع المكوِّن الاستيرادي (Import component) لعناصر الانفاق على سلع الاستهلاك الخاص. وقد لعب **نظام «الاستيراد دون تحويل عملة»** في حالة مصر والسودان (أو ما يقابله في حالة كل من الأردن واليمن العربية) دوراً هاماً كحلقة وصل بين النمط الاستهلاكي الجديد والانفجار الاستيرادي الذي لم يسبق له مثيل على النحو الذي شهدته البلدان المرسلة للعمالة في النصف الثاني من السبعينيات وخلال معظم الثمانينيات.

وتتضح هذه الصلة الوثيقة في حالة الأردن بشكل صارخ، ذلك أن الأردن بلد يعتمد في تلبية الطلب المحلي من هذه السلع على الاستيراد بصورة أساسية، فقد ساهمت حوالات العاملين في الخارج بزيادة الميل الحدي لاستيراد السلع الاستهلاكية منذ بداية السبعينيات وبشكل خاص منذ عام ١٩٧٣، كما يتضح من الجدول رقم (٢ - ٥)، حيث نلاحظ اتجاه الانفاق الاستهلاكي الخاص ومستوردات السلع الاستهلاكية للزيادة، مع ازدياد تدفق الحوالات من الخارج.

وقد وُجد، بالاستناد الى هذه البيانات، أن معامل الارتباط البسيط بين حوالات الاردنيين العاملين في الخارج وبين كل من الانفاق على الاستهلاك الخاص ومستوردات السلع الاستهلاكية، يدل على ارتباط وثيق. اذ كانت قيم هذا المعامل ٠,٩٥٢ و٠,٩٥٦ بين حوالات الأردنيين وكل من المتغيرين المذكورين على التوالي[١٥].

---

(١٥) انظر: النبوي وأبو الشعر، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين الى الخارج، ص ٥٩.

جدول رقم (٢ ـ ٤)

ـ أ ـ

تطور الكميات المستهلكة لمجموعة مختارة من السلع المعمرة في مصر، للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٧٩

البيان / السنة	ثلاجات كهربائية (بالعدد)	غسالات (بالعدد)	مواقد بوتاغاز كهرباء (بالعدد)	اجهزة تليفزيون (بالعدد)	راديوهات (بالعدد)	ادوات طهي معدنية (بالطن)	دراجات (بالعدد)	سيارات ركوب (بالعدد)	سخانات (بالعدد)	ماكينات خياطة (بالعدد)	اثاث معدني (بالألف جنيه مصري)
١٩٧١	٣٩٠٩٧	٨٣٠٠	٧٤٩٠٢	٤١٨٠٠	١٢٦٨٠٠	٧٧٣٧	٦٢٧٠٠	١٠٦٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٤٠٠	—
١٩٧٢	٦١٩٦٣	٢٧٠٦٨	١١٥١٢٠	١٦٢٩٦٠	١٧٨٨٠٠	٢٦٩٢	٦٠٥٠٠	٢٨٩٩٣	١٣٤٠٠	١٥٥٠٠	٢٦٥٤
١٩٧٣	٥٢١٦٨	٣٤٩١١	١٧٧٩٤٠	١٤٣٣٦٠	٢٢٣٥٠٠	٣١٧٨	٥٤٠٠	١١٦٣٩	١٢٦٠٠	١٦٢٠٠	٣١١٤
١٩٧٤	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٧٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٧٦	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
١٩٧٧	١٥٠٠٠٠	١٣٨٢١٤	١٥١٤٨٤	٤٩٠٤٧٨	٣٩٣١٠٠	١١١٦٧	١٤٠٨٧٣	٦٤٠٤١	٢٤٧٩٢	١١٢٩٣٢	١٤٨٧٧
١٩٧٨	١٥٨٧٠١	٢٤١٣٧٣	١٦٣١٧٣	٥٢٤٧٩١	٤٨٠٣٠٠	١١٩٣٦	١١٤٥٩١	٥٧٥٩٢	٢٤٣٠٠	١١٩٧٨٦	١٢٢١٢
١٩٧٩	٢١١٨٩٣	٢٨٩٤٥٢	١٧٥٦٠٢	٥١٧٦١١	٣١٢٨٥٠	١١٢٤٥	١٥٥٨٦٩	٦٥٧٤٥	٢٤٧٨٠	١٢١٠٠٠	١١٨٩٦
معدل النمو السنوي المركب (نسبة مئوية)	٢٦	٢٥	١١	٣٧	١٢	٥	١٢	٢٦	٣	٢٥	٢٤

المصدر: بيانات غير منشورة لوزارة التخطيط المصرية.

جدول رقم (٢ - ٤)

- ب -

تطور الكميات المعدّة للإستهلاك سنوياً من سلع الاستهلاك المنزلي (بالألف وحدة)، عن الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٣/١٩٨٤

نوع السلعة المعمرة / السنوات	١٩٧٩	١٩٨١/١٩٨٠	١٩٨٢/١٩٨١	١٩٨٣/١٩٨٢	١٩٨٤/١٩٨٣
الثلاجات بأنواعها	٢١٥	٢٤٣	٣٧٥	٤٧٥	٤٩٤
الدفايات بأنواعها	٨٩	١٦١	٢٣٨	٢٨٨	٣١٥
السخانات بأنواعها	٤٥	٦٥	١١٤	١٩٩	٣٢٣
الغسالات بأنواعها	٢٨٥	٢٧٤	٢٧٩	٣٢١	٣٤٩
البوتاغازات بأنواعها	١٥٦	١٤٢	١٥١	١٤٥	٥٥
أجهزة التكييف بأنواعها	١٨	٢٣	٣٣	٢٧	٣٣
المراوح بأنواعها	٤٤٥	٢٨١	٥٥٧	٣٩٧	٦٦٨
الراديو والكاسيت	٦٠٩	٧٤٨	٧٠٩	٨٩٦	٣٩٢
أجهزة التليفزيون	٤٣٥	٥٥٦	٨٦٤	١٠١١	٩٧٨
المكانس الكهربائية	—	٢٧	٣٤	٢٣	٤٦

المصدر: مصر، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، إستهلاك السلع في جمهورية مصر العربية، ٨٣/١٩٨٤، مرجع رقم ٧١ - ١٢٥٢٤/٨٨ (القاهرة: الجهاز، ١٩٨٨)، ص ٨٥.

جدول رقم (٢ ـ ٥)

تطور تحويلات العاملين والإنفاق على الإستهلاك الخاص ومستوردات السلع الاستهلاكية في الأردن، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٨

(مليون دينار أردني)

السنة	تحويلات الاردنيين العاملين في الخارج	الإنفاق على الاستهلاك الخاص	مستوردات الاردن من السلع الاستهلاكية
١٩٧٠	٥,٥٤	١٥٢,٨٠	٣٣,٠٢
١٩٧١	٤,٩٧	١٦١,٧٠	٣٣,٤٤
١٩٧٢	٧,٤١	١٧٧,٤٠	٤٦,٢٩
١٩٧٣	١٤,٧٠	١٨٣,١٠	٥٠,٦٠
١٩٧٤	٢٤,١٣	١٩٩,٨٠	٦٠,٦٣
١٩٧٥	٥٣,٢٥	٢٦١,٩٠	٩٠,٥١
١٩٧٦	١٣٦,٤١	٣٣٨,٩٠	١٣٣,٣٤
١٩٧٧	١٥٤,٧٥	٤١٦,٨٠	١٤٧,١٩
١٩٧٨	١٥٩,٣٨	٤٩٧,٦٠	١٧٥,٦٧
١٩٧٩	١٨٠,٤٢	٥٢٠,٥٠	٢١٥,٢١
١٩٨٠	٢٣٦,٦٨	٧٥٢,٤	—
١٩٨١	٣٤٠,٨٩	١٠٥٤,٧	٣٢٥,٢
١٩٨٢	٣٨١,٨٧	١٢٢٦,٦	٣٦٨,٣
١٩٨٣	٤٠٢,٩	١٤٤٤,٦	٣٦٥,٠٦
١٩٨٤	٤٧٥	١٣٧٣,٩	٣٨٣,٢
١٩٨٥	٤٠٢,٩	١٤٠١,٧	٣٦٩,٣
١٩٨٦	٤١٤,٥	١٢٣٨,٤	٣٢٩,٢
١٩٨٧	٣١٧,٧	١٢٨١,٧	٣٣٣,٥
١٩٨٨	٣٣٥,٧	١٢٩٢,٣	٣٣٢,٧

المصادر:

ـ بالنسبة إلى الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩، انظر: **النشرة الإحصائية الشهرية** (البنك المركزي الأردني)، أعداد مختلفة.

ـ بالنسبة إلى تحويلات العاملين للفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤، انظر: علي قنديل شحادة، «تحويلات العاملين الأردنيين في الخارج،» ورقة قدّمت إلى: **تحويلات العاملين العرب بالخارج: آثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها**، بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد في الفترة ٥ ـ ٧ نيسان/ ابريل ١٩٨٦، تحرير رمزي زكي (قبرص: دار الشباب للترجمة والتوزيع، ١٩٨٧).

وللفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٨، انظر: محمد عبد الهادي العكل، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية،» ورقة قدّمت إلى: ندوة حول الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، عمّان، ٤ ـ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

ـ بالنسبة إلى الإنفاق على الاستهلاك الخاص لسنة ١٩٨٠، انظر:

International Financial Statistics (IMF), (December 1988).

= وللسنتين ١٩٨١ و١٩٨٢، انظر: Central Bank of Jordan, 22 *Annual Report, 1985.*
ولسنة ١٩٨٣، انظر: International Monetary Fund (IMF), *Jordan: Recent Economic Developments* (Washington, D.C.: IMF, 22 June 1989).
وللسنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٨، انظر: البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي الخامس والعشرون**، ١٩٨٨.
ـ بالنسبة إلى الواردات من السلع الاستهلاكية للسنوات ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، انظر:
Central Bank of Jordan, Ibid.
وللسنوات ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، انظر: البنك المركزي الأردني، المصدر نفسه.

ومن ناحية أخرى، تطور حجم استيراد سلع الاستهلاك الجاري في الأردن (من غير المواد الغذائية) من حوالى ٢٧ مليون دينار أردني عام ١٩٧٥ الى ٦٣ مليون دينار عام ١٩٧٩، أي بزيادة نسبية قدرها ١٣٣ بالمئة. كذلك قفزت قيمة واردات السلع الاستهلاكية المعمرة (معظمها ترفيهية وكمالية) من ١٤,٣ مليون دينار أردني عام ١٩٧٥ الى حوالى ٥٢ مليون دينار عام ١٩٧٩، أي بزيادة نسبية مقدارها ٢٦٤ بالمئة[١٦]. وليس هناك من شك في أن تحويلات العاملين في البلدان النفطية قد لعبت أكبر دور في تمويل الجانب الأعظم من هذه الواردات، لا سيما واردات السلع الاستهلاكية المعمرة.

وفي السودان، تم انشاء «سوق موازية» في ايلول/ سبتمبر ١٩٧٩ على غرار «نظام الاستيراد دون تحويل عملة» في مصر، حيث يجري تمويل واردات القطاع الخاص بواسطة حسابات النقد الأجنبي الموجود بالخارج[١٧].

---

(١٦) انظر: **النشرة الاحصائية الشهرية**، السنة ١٧، العدد ٣ (آذار/ مارس ١٩٨١)، الجدول رقم (٢٧).

(١٧) لجأت الحكومة السودانية الى تشجيع المغتربين لاستيراد سلع معينة بدون تحويل عملة وذلك بقصد التجارة، وقد استحدث هذا النظام تحت تأثير الموقف المتردي للأرصدة الأجنبية والاختناقات الحادة في عرض بعض السلع المستوردة، ولذلك فإن هدف هذا النظام هو تخفيف الضغط على ميزان المدفوعات، من ناحية، وسد حاجة السوق من السلع المسموح باستيرادها. وقد ادخل هذا النظام في عام ١٩٧٢ وكان يسمح بالاستيراد لأي شخص دون التحري عن مصدر التمويل. وبعد استمرار هذا النظام لأكثر من عامين أوقف العمل به نظراً للشكوك التي أثيرت حول مصادر التمويل. وبعد وضع بعض الضوابط أعيد نظام الاستيراد بدون تحويل عملة للاغراض التجارية للمغتربين السودانيين فقط. وعرِّف المغترب بأنه الشخص السوداني الذي يعمل بصفة دائمة بالخارج، ويكسب رزقه من مصادر غير سودانية. فيتعين على المغترب إبراز شهادة اغتراب موثقة من السفارة السودانية من القطر الذي يعمل فيه. وتصدر التراخيص باسم المغترب وليس باسم مورد أو وكيل. ومن الأسس التي وضعت لكي يتم على أساسها الاستيراد بدون تحويل عملة هي:
ـ أن تكون السلع من تلك التي يمكن مقارنة أسعارها من المستورد بقيمة.
ـ أهمية السلعة ووضعها في سلم الأسبقيات ومدى تغطية المرصود لها في ميزانية النقد الأجنبي لاحتياجات البلاد.
ـ أن تكون السلعة ذات عائد جمركي كبير.

وقد تعدلت قائمة السلع المسموح باستيرادها دون تحويل حسب منشور وزارة التجارة السودانية الصادر في ١٦/٣/١٩٧٧ لتشمل في ما تشمل مجموعات السلع الآتية:

- التليفزيونات بما فيها التليفزيونات الملونة، أجهزة الراديو والمسجلات.

- المراوح والأدوات الكهربائية.

- الثياب النسائية الفاخرة والمرتفعة القيمة بحيث لا يقل سعر الثوب الواحد عن ٥ جنيهات (سعر ميناء الدخول).

- الملابس النسائية الداخلية وملابس الأطفال «وفرك القرمصيص» والباروكات.

- العربات التجارية وعربات القلاب، الاطارات وقطع غيار العربات.

- الصندل والمحلب والزيوت العطرية.

- الروائح ومستحضرات التجميل.

- الحلي الشعبية.

- الأقمشة الراقية بحيث لا يقل سعر الياردة عن ٤٠ قرشاً سودانياً (سعر ميناء الدخول).

وكما هو واضح فإن أكثرها سلع استهلاكية، وكثير منها لا تعتبر سلعاً استهلاكية أساسية تشبع الرغبات الملحة لجمهرة المواطنين. ففي مجال الملبوسات مثلاً اشترط أن تكون الثياب النسائية من الأنواع الراقية الباهظة الثمن وأن تكون الأقمشة من النوع الذي لا يقل فيه ثمن الياردة عن ٤٠ قرشاً «سيف» ميناء الدخول ولا شك أن أسعارها ستكون عدة اضعاف حينما تصل الى يد المستهلك. ورغم أن كثيراً من السلع تعتبر كمالية وترفيهية لا تفيد الا قطاعاً صغيراً من الطبقات الميسورة، ولا تمس حياة الجماهير العريضة التي لا تستطيع تلبية احتياجاتها الأساسية، إلا أننا يجب أن نذكر أن الطبقات المستفيدة من هذه السلع هي طبقات ضاغطة، عادة ما تقوم باستيراد هذه السلع عن طريق التسهيلات الائتمانية أو عن طريق المقايضة[١٨].

وقد مال تركيب السلع المستوردة عن هذا الطريق، والممولة أساساً بواسطة تحويلات العاملين في الخارج، الى مجموعة السلع المعمرة والترفية ذات هوامش الربحية العالية. وقد تمثّل واقع الحال في أن المواطنين السودانيين العاملين في الخارج كانوا يسلمون تحويلاتهم الى تجار يقومون بدورهم بتمويل الواردات السلعية الى البلد الأم، ثم يقدمون مستندات المبيعات الى عائلات العاملين الموجودة بالداخل[١٩].

---

(١٨) انظر: جلال الدين، هجرة السودانيين الى الخارج، ص ٣٥ - ٣٧.

(١٩) كريم نشاشيبي، «نظم التجارة والصرف وممارسة السياسة النقدية في البلدان العربية،» ورقة=

وفي ضوء البيانات الاحصائية المتوافرة يقدم الجدول رقم (٢ ـ ٦) بياناً بأهم السلع المستوردة بواسطة المغتربين في السودان خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤.

جدول رقم (٢ ـ ٦)
قيمة المستوردات بواسطة المغتربين في السودان خلال الفترة
من كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢ حتى نيسان/ أبريل ١٩٨٤
(مليون جنيه سوداني)

السنة / أنواع المستوردات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	المجموع	النسبة المئوية
عربة صالون	٣١,١	١٤,٨	٦,٩	٥٢,٨	٢٩,١
بيك أب	١٦	١,٢	٤,٤	٢٢,٨	١٢,٥
لواري	٢٧,٧	٣٦	٢,٥	٦٦,٢	٣٦,٤
باصات	٣,٨	٤,١	٤,٥	١٢,٤	٦,٩
تراكتورات	١٢,١	٨	١,٩	٢٢,١	١٢,٢
ثلاجات	٠,٣٤	٠,٣٥٤	٠,١١٩	٠,٨٢١	٠,٥
تليفزيونات	٠,٠٨٢	٠,٠٥٨	٠,٠١٥	٠,١٥٥	٠,١
بوتاغازات	٠,٠٥٣	٠,٠٣٢	٠,٠١٩	٠,١٠٤	٠,١
مأكولات	٠,٠١	٠,٠١٣	—	٠,٠٢٣	—
خلاطات	—	٠,٠٠١	٠,٠٠٢	٠,٠٠٣	—
غسالات	٦٢٩	٠,٠١٤	٠,٠٠٢	٠,٠١٧	—
إسبيرات	٠,٢٣٧	٠,٣٨٦	٠,٠٠٧	٠,٠٦٣	٠,٣
مسجلات	٠,٠٥٣	٠,٠٤٣	٠,٠٠٦	٠,١٠٢	٠,١
أشياء أخرى	١,٢	١,٢	٠,٩	٣,٣	١,٨
المجموع	٩٣,١	٦٧,١	٢١,٣	١٨١,٥	١٠٠

المصدر: محمد العوض جلال الدين، «تحويلات السودانيين العاملين بالدول النفطية،» ورقة قدّمت إلى: تحويلات العاملين العرب بالخارج: آثارها ووسائل تنظيم الافادة منها.

كذلك يمكن إدراك العلاقة الوثيقة بين تطور استهلاك السلع المعمرة والكمالية وتطور الكميات والنوعيات المستوردة من هذه السلع، بمقارنة بيانات الجدول (٢ ـ ٤) ببيانات الجدول (٢ ـ ٧) لتطور الكميات المستوردة للمجموعات نفسها من السلع المعمرة في مصر خلال النصف الثاني من السبعينيات والنصف الأول من الثمانينيات.

= قدّمت الى: التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨١)، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

جدول رقم (٢ - ٧)
تطور قيمة الواردات الإستهلاكية الكمالية والمعمرة في مصر وفقاً لنظام «الإستيراد بدون تحويل عملة»، للسنوات ١٩٧٩/ ١٩٨٠ - ١٩٨٥/١٩٨٦
(مليون جنيه مصري)

البيان / السنة	١٩٧٩/١٩٨٠	١٩٨٠/١٩٨١(*)	١٩٨١/١٩٨٢(**)	١٩٨٢/١٩٨٣(**)	١٩٨٣/١٩٨٤(***)	١٩٨٤/١٩٨٥(***)	١٩٨٥/١٩٨٦(***)
ياميش	-	١١,٦	١١,٥	٢٠,٣	٢١,٣	٥,٤	٣,١
فواكه طازجة (عدا الموز)	٧,١	١٣	١٥,٧	١١,٢	١,١	-	-
أدوات كتابية ومكتبية	-	٣	١,٩	٤,٣	٧,٤	٣,٩	٥,٩
سيارات الركوب	٦٨,٦	٤٠,٨	٢٨	٤٩,٩	٣٢,٦	٤٤,٥	١٢
أجهزة كهربائية منزلية	-	١٥,٤	٨	١٥,٤	٣٦	٢٧,١	٣٠,٥
كاميرات وأدوات تصوير	٢,٦	٤	٢,٤	٣	٧,٨	٥,٨	٥,٥
سلع استهلاكية معمرة أخرى	١٣,٢	٧	٤,١	٤,٢	٣٨,٣	١٠,٦	١٤

(*) على أساس الدولار = ٨٣,٢ قرشاً.

(**) على أساس الدولار = ٨٤ قرشاً.

(***) على أساس أسعار الصرف المعلنة من البنك المركزي اعتباراً من أول آب/ أغسطس ١٩٨١.

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات متعددة.

وفي حالة **اليمن العربية**، تشير كل الدلائل والقرائن الاحصائية الى حالة «انفجار استيرادي» خلال النصف الثاني من السبعينيات، مما أدى الى ارتفاع عجز الميزان التجاري اليمني عام ١٩٧٩/ ١٩٨٠ الى **ثلاثة عشر** مثلاً مقارنة بالسنة المالية ١٩٧٢/ ١٩٧٣[٢٠]. إذ نتج عن المستويات المرتفعة للاستهلاك الخاص ومتطلبات عناصر النمط الاستهلاكي الجديد، الذي ساد في المجتمع اليمني في النصف الثاني من السبعينيات، عمليات استيرادية واسعة النطاق تجاوزت طاقة تحويلات العاملين بالخارج على تمويلها.

فالواردات في حالة اليمن العربية، «لم تزد بمعدلات فلكية فقط، وإنما اتسع نطاقها أيضاً لتشمل كل المدى السلعي من المواد الأولية والغذائية الى الآلات ووسائط النقل. وقد مثلت ثلاث فئات من السلع حوالى ثلثي قيمة الواردات قرب نهاية السبعينيات: الأغذية والحيوانات الحية، والمصنوعات، والآلات ووسائط النقل. وقد نمت الفئة الأخيرة اسرع من الباقيات، وسادتها وسائط النقل، كما قفزت قيمة الواردات بشكل جوهري خلال ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ من المواد الغذائية»[٢١].

ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ٨) تطور مجموعات مختارة من السلع الاستهلاكية المستوردة خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥ في جمهورية اليمن العربية، حيث يتضح الاعتماد الشديد على الاستيراد لتغطية الحاجات الاستهلاكية الأساسية والترفية.

وكان نتيجة ذلك أن شهدت اليمن «حالة رواج مفتعل وامتلات المدن والقرى بالسيارات والدراجات النارية، وتضاعفت اعداد «موتورات» الكهرباء الخاصة. . وانتشرت المتاجر التي تبيع من أحدث العطور وربطات العنق الفرنسية الى علب حليب «نيدو» وزجاجات السفن أب»[٢٢].

وبإيجاز، فإن تحويلات العاملين في البلدان النفطية كان لها دور كبير ومحرك في تشكيل معالم النمط الاستهلاكي الجديد في الاقتصادات المرسلة للعمالة، والذي أصبح متحيزاً بدرجة أكبر نحو عناصر الاستهلاك الترفي. وعلى نحو موازٍ، أصبحت تيارات الانفاق الاستهلاكي الخاص أكثر **كثافة استيرادية**، مما أدى الى تحوّل تدريجي عن السلع المنتجة محلياً باتجاه السلع المستوردة أو التي تحوي مكوِّناً استيرادياً عالياً.

وقد ساعد على هذه الموجة من الافراط الاستهلاكي والاستيرادي والتوسع في استهلاك السلع والخدمات الترفية والكمالية ما جرت عليه ممارسات السلطات الاقتصادية في البلدان المصدرة للعمالة والتي عملت، من خلال سياساتها، على تعزيز التوجهات الاستهلاكية الجديدة وتبديد جانب مهم من الموارد المالية والادخارية التي أتيحت من خلال تدفقات تحويلات العاملين بالبلدان النفطية.

---

(٢٠) نادر فرجاني، «تصدير قوة العمل والتنمية: حالة الجمهورية العربية اليمنية،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ٩٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٢٢) فهمي هويدي، «نقوش عصرية على جدران صنعاء،» **العربي** (الكويت)، العدد ٢٤٥ (نيسان/ ابريل ١٩٧٩)، ص ١١٣.

جدول رقم (٢ ـ ٨)

تطور أهم المجموعات السلعية المستوردة في اليمن العربية، للسنوات ١٩٧٦ ـ ١٩٨٥

(مليون ريال يمني)

المجموعة السلعية / السنة	١٩٧٧/١٩٧٦	١٩٧٨/١٩٧٧	١٩٧٩/١٩٧٨	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٥
الإجمالي الكلي	٣٠٣٥	٣٩٣٩	٥٠٨٠	٨٤٥٤	٨٠٢٢	٦٩٤٠	٧٢٩٣	٩٥٠١
أغذية ومواش	٨٦٨	٩٨٢	١٣٠٥	٢٢١	٢٨٦	٢٠٣٣	١٦٧٣	٢٧٠٨
حيوانات حية	١٤	١٧	٢٤	٦١	٨٩	١٠٢	١٦٣	٣١٠
لحوم ولحوم محضرة	٣٠	١٢٣	١٧٧	٢٠٨	٣٥١	٢٦٠	٧٧	٩٥
منتجات الألبان والبيض	٦٩	١٢٣	١٩٦	٤٧٤	٢٨٩	٢٥٤	٣٣٦	٤٠٢
أسماك وأسماك مجهزة	١٧	١٣	٢٥	٣٦	٢١	٢٧	٢٣	١٧
حبوب ومنتجاتها	٢٩٧	٢٣٥	٢٢٠	٣٩٦	٥٦٧	٥٧٠	٤٩٥	٨٧١
خضروات وفواكه	١٨٠	٢٢١	٣٠٧	٥٣٨	٤٨٢	٤٥٢	٢٠٥	٢٧١
سكر ومنتجاته وعسل	١٦٦	١٣٢	٢٤٥	٣٦٣	٩٢٠	٢٢٩	١٦٧	٢٥٧
بن وشاي وتوابل	٣٠	٧٨	٥٦	٦٠	٦٤	٥٩	٦٧	١٣٩
مواد لتغذية الحيوانات	١	١	٥	٣٦	٣٩	٤٦	٧٣	٢٦٩
مواد غذائية أخرى	٦٣	٣٨	٤٨	٤١	٤١	٣٤	٦٨	٧٦
المشروبات والتبغ	٤٩	٨٥	١١٠	١٠٤	١٠٤	١٢١	٢٣٧	٢٢٣
مشروبات	٣	١٠	٢١	٧	١٣	٩	١١	٤
التبغ ومصنوعاته	٤٦	٧٥	٨٠	٩٧	٩١	١١٢	٢٢٦	٢١٩
ملابس جاهزة	٩٤	١١٩	٧٦	١١٠	٨٤	١٧٤	١٦١	١١٥
آلات وأجهزة كهربائية معمرة	٩٢	١١١	١٦٨	٣٦٠	٢٦٥	٢٢٦	٢٨٦	٣٤٢

المصادر: ـ بالنسبة إلى الفترة ١٩٧٦/ ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨/ ١٩٧٩، انظر: البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي التاسع، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، ص ١٥٧.
ـ بالنسبة الى الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، انظر: البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي الخامس عشر، ١٩٨٦، ص ١٥٧ ـ ١٦٠.

فعندما تسمح الدولة بإطلاق حرية «الاستيراد دون تحويل عملة» دون ضوابط، وتعمم الاستيراد لجميع أنواع السلع الكمالية وتسمح باغراق أسواق القاهرة وعمّان وصنعاء والخرطوم بتشكيلات واسعة لهذه السلع والمنتجات، فإن الحصيلة الطبيعية لذلك هي ارتفاع مستويات الاستهلاك الخاص والاستيراد للسلع الكمالية والترفية الى مستويات عالية، غير متناسبة مع منظور الإنماء في الأجل الطويل.

وهكذا ففي الوقت الذي يحقق فيه العاملون في البلدان النفطية وذووهم مستويات معيشية عالية تقع خارج «السياق التاريخي» لعملية النمو في تلك البلدان، فإن انعكاسات هذه الظاهرة على الآخرين الذين لم يلتحقوا بقوافل المهاجرين تكاد تكون مدمرة.

وتشير بيانات المسح الموسع عن ظاهرة هجرة العمالة من مصر خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٤، الذي تم تحت إشراف الدكتور نادر فرجاني[٢٣]، إلى طبيعة التغيرات التي طرأت على نمط اقتناء السلع المعمرة في صفوف أسر المهاجرين مقارنة بأسر غير المهاجرين في مصر خلال الفترة المرجعية للبحث، كما هو مبين في الجدول رقم (٢ ـ ٩).

ومن الواضح، أن عمليات الهجرة الى البلدان النفطية قد أدت إلى التعود على سلع مستحدثة (وخاصة في مجال السلع المعمرة الكهربائية). ويرى د. نادر فرجاني أن: «محصلة التغير في نمط الإستهلاك قد لا تختلف عبر الفترة المرجعية بين المهاجرين وغيرهم كثيراً»[٢٤]. و «أن السلوك الإقتصادي للمهاجرين العائدين لم يكن متميزاً عن غير المهاجرين بالدرجة التي ترددت في الكتابات الانطباعية عن الهجرة»[٢٥]. ويسترسل د. فرجاني فيشير إلى أن «قد يكون النمط (الاستهلاكي) المشاهَد غير قاصر على المهاجرين، بل هو نمط ساد المجتمع المصري عامة، **وليس ثمة علاقة مباشرة تربطه بالهجرة**»[٢٦].

وفي تقديرنا، أن الأسر التي لم تتعرض للهجرة مباشرة، قد تأثرت هي الأخرى ـ بشكل غير مباشر ـ بظاهرة هجرة العمالة إلى البلدان النفطية من خلال ما يسمى بـ «أثر المشاهدة» (Demonstration effect)، من خلال الاحتكاك بأسر الأقارب والمعارف من المهاجرين. وهي ظاهرة يعترف بها د. نادر فرجاني في موقع آخر من مؤلفه[٢٧]. ولذا فإن القول بأن «النمط الاستهلاكي» المشاهد خلال الحقبة النفطية هو «نمط ساد المجتمع المصري عامة، وليس ثمة علاقة مباشرة تربطه بالهجرة»، هو قول يجانبه الصواب لأنه يغفل «آثار

---

(٢٣) انظر: نادر فرجاني، سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨).

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٥٩. (التشديد من عندنا).

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٦٠.

جدول رقم (٢ - ٩)
مصر: زيادة اقتناء الأسر للسلع المعمرة خلال الفترة المرجعية
حسب حالة الهجرة (١٩٧٤ - ١٩٨٤)

السلعة	متوسط عدد الوحدات التي اقتنتها الأسرة × ١٠٠	
	أسر المهاجرين	الأسر بدون مهاجرين
راديو	٩٢	٧٢
مسجل	٦٩	٤٦
تليفزيون عادي	٦٠	٥٦
تليفزيون ملون	٢٢	١٥
جهاز فيديو	٤	٢
بوتاغاز	٣٣	٣٠
ثلاجة كهربائية	٣٣	٢٨
غسالة كهربائية	٥٤	٤٨
سخان مياه	١٤	١٠
مروحة كهربائية	٤٠	٣١
جهاز تكييف	٢	١
تليفون	٣	٣
موتوسيكل	١	٢
سيارة مستعملة	٤	٢
سيارة جديدة	٥	٢

المصدر: نادر فرجاني، سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ١٦٣.

التغذية العكسية» (Feedback effects) التي تولّدها عمليات الهجرة وآثار المشاهدة والمحاكاة وتترك آثارها وبصماتها على مجتمع الأسر «غير المهاجرة».

وينطبق المنطق نفسه على ما أفصحت عنه نتائج مسح الهجرة المذكور حول أوجه تحسين الأسر للمسكن لدى أسر المهاجرين مقارنة بأسر غير المهاجرين (انظر الجدول رقم (٢ - ١٠)):

جدول رقم (٢ ـ ١٠)
مصر: التكرار النسبي لأوجه تحسين الأسر للمسكن
خلال الفترة المرجعية[١] (١٩٧٤ ـ ١٩٨٤)
حسب حالة الهجرة

وجه التحسين	نسبة الأسر التي قامت بتحسين مسكنها (نسبة مئوية)	
	أسر المهاجرين	الأسر بدون مهاجرين
الطلاء	٥٩,٥	٥٢,٥
مصدر مياه أفضل	٢٩,٠	٢٢,١
منافع صحية أفضل	٣٠,٤	٢٤,٦
زيادة توافر الكهرباء	٥٠,٧	٤٨,٦
مواد بناء أفضل	٢٨,١	٢١,٤
زيادة عدد الغرف	١٣,٦	٨,٣
الانتقال لموقع أفضل	١٥,٨	١٤,٥
بناء منزل جديد	٢١,٧	١٢,٣

(١) كان متاحاً ذكر أكثر من وجه للتحسين خلال الفترة المرجعية.
المصدر: المصدر نفسه، ص ١١٦.

إذ إن القول بأن «النمط النسبي للأوجه المختلفة لتحسين المسكن كان واحداً تقريباً في أسر المهاجرين وباقي الأسر (مع الاستثناء المحدود الخاص ببناء منزل جديد)»[٢٨]، هو قول لا يدخل في اعتباره آثار المضاعف والمعجل (Multiplier & accelerator effects) المرتبطة بدورة انتقال عمليات البناء والتشييد وأنشطة التجارة المرتبطة بتحويلات العاملين في الخارج، والتي عمت آثارها الانتشارية (Spillover effects) على أسر غير المهاجرين.

فالذين يبقون داخل الوطن، ولا يحظون بمستوى الدخل نفسه أو الادخار الناجمين عن العمل في الخارج، يتولد لديهم شعور التوق الشديد الى أن يحظوا بأنماط استهلاك مماثلة لزملائهم... والذين لا يستطيعون أن يستهلكوا بالمستوى نفسه، ولكنهم ينتمون الى الفئة المهنية نفسها، سوف يتولد لديهم على الفور حافز، لا سبيل الى مقاومته لكي يهاجروا الى أحد البلدان النفطية الغنية اسوة بأقرانهم[٢٩].

وهكذا يصبح بريق السلع الكمالية والترفية يداعب مخيلة كافة المواطنين في البلدان

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦٧.
(٢٩) انظر: سعد الدين ابراهيم، «أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٥ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢)، ص ٨٠.

العربية المرسلة للعمالة دون الاعتداد بتحقيق التراكم وبناء القاعدة الانتاجية التي تسمح بمساندة عناصر نمط استهلاكي متقدم تتمتع به الكثرة الطامحة، في الأجل الطويل، ولا تستأثر به فقط القلة الميسورة في الأجل القصير.

والأخطر من كل ذلك أن الأنماط والعادات الاستهلاكية الجديدة التي وجدت طريقها الى «المستهلك العربي»، في ظل الحقبة النفطية الجديدة، غالباً ما سيجري تقنينها في شكل «دوالّ استهلاكية» (Consumption Functions) جديدة، تبتعد كثيراً عن «الصيغة الكينزية» التي تربط تقلبات حجم الاستهلاك الخاص خلال فترة زمنية معينة (فيما يتجاوز الحد الأدنى للاستهلاك الفردي الذي لا يمكن النزول عنه) بالتغيرات التي تطرأ على حجم الدخل الجاري القابل للتصرف خلال الفترة نفسها[٣٠].

وبعبارة أخرى، في تقديرنا أن «دوالّ الاستهلاك» الجديدة، التي هي في طور التكوين في ظل الحقبة النفطية، أقرب الى صياغة فريدمان لـ «دالة الاستهلاك»، حيث يصبح حجم الاستهلاك الخاص خلال فترة زمنية معينة دالة لمستويات الدخل السابق، وفقاً لما يسميه فريدمان «مقولة الدخل الدائم» (Permanent Income Hypothesis). ومعنى ذلك أن كل مستهلك، ضمن الفئات الاجتماعية والاقتصادية المعنية، يتصرف على أساس أنه يتمتع بدخل «افتراضي» دائم مع ما قد يستدعيه ذلك من عدم ضغط إنفاقه الاستهلاكي للتمشي مع انخفاض مستوى الدخل الجاري القابل للتصرف، ومحاولة الحفاظ على النمط الاستهلاكي السائد والمترسخ عن طريق السحب من المدخرات السابقة، بل وعن طريق الاقتراض عند الضرورة[٣١].

وتكمن خطورة تبلور هذا النوع من «دوالّ الاستهلاك» في أن المستويات والمكونات الاستهلاكية الحالية لهذه الدوال هي وليدة ظروف استثنائية لا يوجد أي ضمان لاستمرارها في المستقبل، نظراً لعناصر عدم التأكد العديدة التي تحيط بمستوى العوائد النفطية وبسياسات تصدير واستيراد العمالة العربية. ولذا فإن ظاهرة الانغماس في دوامة الاستهلاك لدى الفئات المختلفة لقوة العمل في المجتمعات المصدرة للعمالة، وتبديد جانب مهم من الأموال القابلة للاستثمار، تؤدي في حد ذاتها الى التقويض التدريجي للشروط الموضوعية لبناء قاعدة انتاجية صلبة للاقتصادات المصدرة للعمالة تساعد بدورها على توليد مستويات أعلى من الدخل القومي، على أسس أكثر رسوخاً وثباتاً في المستقبل. أضف الى ذلك سلسلة «الآثار التخريبية» المتولدة عن الاندماج المفرط بمجتمع الاستهلاك (Consumerism) التي تؤدي بدورها الى مزيد

---

(٣٠) انظر: محمود عبد الفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٧٠.

(٣١) انظر في هذا الخصوص: Milton Friedman, *A Theory of the Consumption Function: A Study by the National Bureau of Economic Research* (New York: Princeton University Press for NBER, 1957), p. 221.

من «التغريب» للمواطن العربي وعزله المستمر عن وسطه الانتاجي والاستهلاكي الطبيعي[٣٢].

٢ ـ آثار هجرة العمالة في قنوات وأنماط الاستثمار في البلدان المرسلة للعمالة

كما تلعب تحويلات العاملين في البلدان النفطية دوراً مهماً في تشكيل أنماط الاستهلاك وفي التأثير على حجم وتركيب الطلب الفعّال على السلع والخدمات في أسواق الاستهلاك، فإن الجزء المدخر من هذه التحويلات يلعب دوراً مهماً في تحديد أنماط الاستثمار وتوجهاته في البلدان المصدرة للعمالة.

وللحصول على صورة تقريبية لمجالات الاستثمار وأوعية الادخار التي تتجه نحوها تحويلات العاملين في الخارج لا نملك سوى بعض القرائن والأدلة الاحصائية المستمدة من المسوح بالعينة التي تم اجراؤها على نطاق محدود في عدد من البلدان العربية المصدرة للعمالة.

ففي حالة الأردن شمل المسح الذي قامت باجرائه الجمعية الملكية الأردنية في صيف عام ١٩٨٠ سؤالاً للمهاجرين الحاليين والعائدين حول نوع الاستثمارات المقطوعة من التحويلات التي استخدمت في الأردن. ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١١) تلخيصاً لنتائج هذا المسح حول الخيارات الأساسية للمهاجرين الأردنيين العائدين والحاليين في مجالات الاستثمار في بلد المنشأ. ويتضح من هذا الجدول أن ٢٢ بالمئة من الأسر أجابت أن استثماراتها اتجهت نحو مجال العقارات والمباني السكنية (الشقق الصغيرة). كما اتضح أيضاً من هذا الاستقصاء أن ٥٢ بالمئة من الأسر لم تقم بأي نوع من الاستثمار[٣٣].

أما في ما يتعلق ببقية انواع الاستثمارات الانتاجية المباشرة التي عمل الأردنيون «بصفة مؤقتة» على تغذيتها عن طريق تحويلاتهم، فقد بلغت نسبتها الى الاستثمارات المباشرة الكلية ١١,٩ بالمئة خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٨ حسب احصائية قام بها البنك المركزي الأردني خلال عام ١٩٧٩[٣٤].

وقد كانت الاستثمارات المباشرة لهؤلاء تتركز أساساً في حقل الفنادق والبنوك، إذ بلغت قيمة الاستثمارات في قطاع الفنادق خلال الفترة المذكورة مليوني دينار أردني، وبلغت قيمة الاستثمارات في قطاع البنوك ١,٢ مليون دينار أردني، تليها الاستثمارات المباشرة في الانشاءات والتعهدات والتي بلغت ٢٧٨ ألف دينار طوال الفترة المذكورة، ومن ثم

---

(٣٢) عبد الفضيل، النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية، ص ٧٠.

(٣٣) انظر: الساكت، «تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها: حالة الأردن،» ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٣٤) انظر: النبوي وأبو الشعر، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين الى الخارج، ص ٦٢.

جدول رقم (٢ ـ ١١)
أنماط استثمار المهاجرين الاردنيين العائدين والحاليين
للتحويلات، لسنة ١٩٨٠ (نسب مئوية)

الفئة الاجتماعية / مجال الاستثمار	فئة الدخل المرتفع	فئة الدخل اقل من المرتفع	مخيمات		القرى	المجموع
			١٩٤٨	١٩٦٧		
المهاجرون العائدون						
شراء أراضٍ غير زراعية	١,٥	٠,٢	—	٠,٣	٠,٥	٢,٥
شراء بناء غير زراعي أو غير صناعي	٣,٤	٤,٦	٢,٣	٣,٦	٦	١٩,٩
استثمار في مشاريع زراعية	—	٠,٢	—	—	٠,٢	٠,٤
استثمار في مشاريع صناعية	١	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٣	٢
استثمار في سندات حكومية	—	٠,٢	٠,٢	—	—	٠,٤
استثمار الأسهم	٠,٥	٠,٢	—	—	—	٠,٧
أخرى	٨,٨	١٥,٥	٨,٧	١٢,٩	٦,٥	٥٢,٤
المشاهدات المفقودة	٤,٢	٥,٦	٣,٣	٤,٩	٣,٧	٢١,٧
المهاجرون الحاليون						
شراء أراضٍ غير زراعية	٣,٢	١,٢	٠,٥	٠,٨	٢,١	٧,٨
شراء بناء غير زراعي أو غير صناعي	٤,٢	٢,٣	٢,٨	٤,٩	٥,٤	١٩,٦
استثمار في مشاريع زراعية	٠,٩	٠,٤	—	٠,٥	٠,٩	٢,٧
استثمار في مشاريع صناعية	١,٤	٠,٢	—	٠,٩	٠,٧	٣,٢
استثمار في سندات حكومية	١,١	٠,٢	—	٠,٥	٠,٥	٢,٣
استثمار في الأسهم	١,٩	٠,٩	—	٠,٥	٠,٧	٤
اخرى	٢,٤	٤	١,٩	٤,٢	٣,٧	١٦,٢
المشاهدات المفقودة	٩,٥	١٧,٢	٩,٧	٣	٤,٧	٤٤,٢

المصدر: الساكت، «تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها: حالة الاردن،» ص ١١٦.

الاستثمارات في قطاع التجارة التي بلغت ١٣٤ ألف دينار. وكان للاستثمار المباشر في المؤسسات المالية خلال تلك الفترة حصة بلغت نحو ٦٠٠ ألف دينار، وبالاضافة الى ذلك فقد كانت هنالك استثمارات مباشرة ضئيلة القيمة في القطاعات الأخرى[٣٥].

(٣٥) المصدر نفسه.

وبناء على المعلومات التي تضمّنها المسح الذي قام به البنك المركزي، لم تتجاوز قيمة الاستثمارات المباشرة للاردنيين غير المقيمين خلال الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٨ ما قيمته ٤,٣ مليون دينار، مما يعزز القول بأن جل اهتمام المهاجرين لم يكن في هذا النوع من الاستثمارات، وأن قطاع الخدمات والمضاربة على الأراضي والعقارات قد استحوذ على الكثير من أموالهم التي توجهت بكثافة نحو هذه المجالات(٣٦).

وبالنسبة الى حالة مصر تشير نتائج العينات الثلاث التي لدينا ـ والتي اشير اليها عند دراسة النمط الاستهلاكي ـ إلى أن الجانب الأعظم من الفائض القابل للاستثمار، من واقع مدخرات العاملين المصريين بالبلدان النفطية، يتجه الى الاستثمارات العقارية والباقي يأخذ شكل ودائع في البنوك في حالة **مدرسي المدارس وأساتذة الجامعات**. أما بالنسبة الى **عمال البناء والتشييد** فإن الجانب الأكبر من مدخراتهم يتجه لبدء أعمال حرة خاصة بهم (مثل شراء تاكسي أو المشاركة على فتح محال تجارية... إلخ).

وتشير بيانات المسح الحديث لهجرة العمالة المصرية ـ الذي تم تحت إشراف د. نادر فرجاني ـ إلى نمط متميز لهيكل استخدام المدخرات الفردية بين المهاجرين العائدين وغير المهاجرين على النحو المبين في الجدول رقم (٢ ـ ١٢).

وهكذا يظهر وجود تفضيل قوي لدى المهاجرين العائدين إلى الاحتفاظ بمدخراتهم في شكل نقد سائل وودائع لدى البنوك، أو إنفاقها لشراء أراضي بناء وتشييدات سكنية(٣٧). وكنا نود لو أمكن التمييز بين أوجه استغلال المدخرات لدى المهاجرين العائدين، حسب المجموعات المهنية لفئات المهاجرين، إذ سوف تختلف بلا شك أنماط الاستخدام والاستغلال ولا سيما في مجال الاستثمارات المنتجة ونمط ملكية وحيازة الأصول.

وتستمر المشكلة نفسها في مجال **تحليل التوزيع النسبي للزيادة في ملكية الأصول للأسر** المعيشية خلال الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة (أنظر الجدول رقم (٢ ـ ١٣)).

ويتضح من هذا الجدول **أن الاستثمارات العقارية** (أراضي بناء، مبانٍ سكنية، أراضٍ زراعية) شكلت نحو ٧١ بالمئة من الزيادة في ملكية الأصول بالنسبة إلى أسر المهاجرين، يليها الاستثمارات في **أصول مالية ونقدية** (٢٠ بالمئة)، ثم جاءت الاستثمارات التجارية والصناعية في أسفل القائمة لتشكل نحو ١٠ بالمئة فقط من جملة الزيادة في ملكية الأصول الجديدة. ولكن تظل هذه الصورة ـ كما سبق أن ذكرنا ـ صورة إجمالية تطمس التمايزات النسبية للفئات *المهنية والمهارية المختلفة لأسر المهاجرين*، من حيث *نمط الاستثمارات وتملّك الأنواع المختلفة من الأصول*.

---

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) فرجاني، سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية، ص ١٥٧.

جدول رقم (٢ ـ ١٢)
هيكل استغلال المدخرات، العائدون وغير المهاجرين

وجه الاستغلال	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)	
	العائدون	غير المهاجرين
١ ـ سداد الديون	٣,٤	٢,٠
٢ ـ الحج والعمرة	٣,٤	١,٩
٣ ـ الزواج (الفرد والأبناء)	١٠,٧	٢٢,٧
٤ ـ أجهزة كهربائية	٩,٦	١٠,٨
٥ ـ أثاث	٣,٥	٢,٢
٦ ـ تحسين مسكن	٦,٥	٤,٣
٧ ـ وسائل انتقال خاصة	٦,٠	٤,٩
٨ ـ نقد سائل وودائع	١٨,٩	٣,٥
٩ ـ ذهب	٤,٤	٤,٩
١٠ ـ أوراق مالية	١,٧	١,٢
١١ ـ أرض بناء	٣,٤	٥,٢
١٢ ـ بناء سكني	١٩,٢	١٦,٤
١٣ ـ أرض زراعية	١,٦	٤,٣
١٤ ـ مواش	١,٣	٣,٧
١٥ ـ محال تجارية	٢,١	٦,٥
١٦ ـ وسائل نقل عام	١,٨	١,٢
١٧ ـ آلات ومعدات زراعية	٠,٢	٠,٣
١٨ ـ آلات ومعدات صناعية	٠,٢	١,٤
١٩ ـ أخرى	٢,١	٢,٦

المصدر: فرجاني، المصدر نفسه، ص ١٥٧.

جدول رقم (٢ ـ ١٣)
التوزيع النسبي للزيادة في ملكية الأصول للأسر المعيشية خلال
الفترة المرجعية حسب حالة الهجرة

الأصل	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)	
	أسر المهاجرين	الأسر بدون مهاجرين
نقود	١٠,٩	٧,٠
ذهب	٦,٦	٦,٨
أوراق مالية	٢,٢	١,٠
أرض بناء	١١,٢	٧,٧
مبانٍ سكنية	٤٧,٦	٥٠,١
أرض زراعية	١٢,٠	١٢,٠
مواش	٣,٣	٥,١
محال تجارية	٣,١	٥,٨
وسائل نقل عام	٢,٤	٢,٨
آلات ومعدات زراعية	٠,٣	٠,٨
آلات ومعدات صناعية	٠,٤	١,٠

المصدر: المصدر نفسه، ص ١٦٩.

فإذا ما انتقلنا الى السودان، نجد أن نتائج البحث بالعينة الذي اشرف عليه د. محمد العوض جلال الدين تشير الى أن الجانب الأعظم من مدخرات العاملين في البلدان النفطية اتجه الى المجالات التالية[٣٨]:

ـ شراء المساكن الجاهزة والأراضي السكنية في المدن الكبرى، وعلى وجه الخصوص في العاصمة المثلثة. وقد ساهم هذا الاتجاه في الارتفاع الجنوني في أسعار الأراضي والمساكن، إذ إن السيولة النقدية التي اكتسبها المهاجرون أدت إلى ضغط هائل على سوق الأراضي السكنية، الأمر الذي أدى الى مضاعفة الأسعار مرات عدة، وخاصة خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٨.

ـ تشييد وتحسين المساكن. وقد بالغ بعض المهاجرين في بناء مساكن كبيرة ومكلفة تفوق حاجتهم الفعلية. وبعضهم لجأ الى تشييد مساكن كبيرة وباهظة التكاليف في قرى نائية

(٣٨) انظر: جلال الدين، هجرة السودانيين الى الخارج، ٤٢ ـ ٤٣.

لا تجد حتى مجرد الخدمات الأساسية، وهذا النوع من المساكن قصد به التفاخر وكسب مظاهر اجتماعية أكثر من الاستفادة منه في السكن. ذلك أن معظم المهاجرين يتجهون الى الاستقرار في المدن الكبرى، إذ قد انفق افراد العينة التي تم بحثها في آب/ أغسطس ١٩٧٧ حوالى ٢٥ بالمئة من فوائضهم الادخارية في شراء أو تشييد مساكن غالبيتها بمدن الخرطوم الثلاث.

ـ الاستثمار في عربات التاكسي وسيارات الركوب ووسائل النقل الأخرى، وكذلك في فتح المطاعم الصغيرة ومحلات الساندويتشات والمرطبات والمطاعم... الخ. وقد أنفق حوالى ٢٣ بالمئة من أفراد العينة معظم مدخراتهم في هذه المجالات.

جدول رقم (٢ ـ ١٤)

المجالات التي أنفق فيها المهاجرون الجزء الأكبر من مدخراتهم في السودان (١٩٧٧)

المجال الاستثماري	عدد المهاجرين الذين انفقوا معظم مدخراتهم	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)
الاستثمار الزراعي	١٨	٣,٦
السلع الصناعية والمعدات	٢٩	٥,٨
الزيجات والحفلات الأخرى	٨٣	١٦,٦
التاكسيات ووسائل النقل التجارية والمطاعم الصغيرة والمرطبات	١١٣	٢٢,٦
السلع الاستهلاكية المعمرة	٨٩	١٧,٨
السلع الاستهلاكية غير المعمرة	٢٣	٤,٦
تشييد وشراء المساكن والأراضي	١٢٥	٢٥,٠
مجالات أخرى	٢٠	٤,٠

المصدر: جلال الدين، هجرة السودانيين الى الخارج، ص ٤٥.

وفي مجال الاستثمار الزراعي، تشير بعض الأدلة المتفرقة هنا وهناك الى قيام بعض المهاجرين من اصل ريفي في مصر والأردن واليمن بشراء بعض الجرارات والماكينات الزراعية وكذا مولّدات الكهرباء[٣٩]. وبهذا الصدد تشير دراسة حول الأردن الى أن تحويلات العاملين في الخارج لم تلعب دوراً مهماً في دفع عملية الميكنة الزراعية في الأردن، وعلى العكس من ذلك ساعدت مدخرات العاملين في البلدان النفطية على تحسين طرق ووسائل الري في

(٣٩) بالنسبة الى مصر، انظر: Fatma Khafagy, «Socio-Economic Impact of Emigration from El-Quebabat Village,» (Cairo, 1981).

وبالنسبة الى اليمن العربية، انظر: World Bank, *Manpower Development in the Yemen Arab Republic,* Report no. 3181 a-YAR (Washington, D.C.: The Bank, 1981), p. 54.

الأردن مما أدى الى ارتفاع نسبة الأراضي المروية الى جملة الأراضي القابلة للزراعة(٤٠).

ويمكن القول بصفة عامة إن نسبة الفوائض الادخارية، من واقع تحويلات العاملين في البلدان النفطية، التي توجهت الى مجالات الاستثمارات المنتجة المباشرة (في مجالات الصناعة والزراعة) كانت جد متواضعة في حالة كل البلدان المصدرة للعمالة، وإن جانباً مهماً من هذه المدخرات قد ساهم بدرجة كبيرة في تغذية موجة المضاربة على العقارات والتشييدات السكنية.

وعلى الرغم من أن أصحاب المداخيل المرتفعة وأصحاب الأعمال قد نافسوا المهاجرين المغتربين على شراء الأراضي والعقارات، إلا أن حصة الأسد منها كانت للعاملين في الخارج الذين استثمروا معظم مدخراتهم آنئذٍ في المضاربة بالأراضي. ويستدل من الجدول رقم (٢ - ١٥) ازدياد قيمة ايرادات دائرة الأراضي والمساحة في الأردن (والتي تشكل ١٠ بالمئة من قيمة

جدول رقم (٢ - ١٥)

عائدات دائرة تسجيل الأراضي(أ) وعدد صفقات البيع والشراء في الأردن، للسنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٩

السنة	العائدات (بالمليون دينار)	عدد عمليات البيع والشراء للصفقات التجارية (بالألف)	التحويلات (بالمليون دينار)
١٩٧٢	١,١	٥٦,٩	٧,٤
١٩٧٣	٢,٢	٧٧,٣	١٤,٧
١٩٧٤	٢	٦٤,٧	٢٤,١
١٩٧٥	٥,٤	٩٣,٢	٥٣,٥
١٩٧٦	٩,٣	١٠٨,٥	١٣٦,٤
١٩٧٧	٦,١	٧٤,١	١٥٤,٨
١٩٧٨	٩,٨	٨٦,٨	١٥٩,٤
١٩٧٩	١٤,٤	١٠١,٨	١٨٠,٤

(أ) تشكل العائدات نسبة ١٠ بالمئة تقريباً من قيمة الأرض. بيد أنه يجدر ملاحظة أن العائدات لا تمثل حقيقة نسبة العشرة بالمئة من قيمة الأراضي المباعة والمشتراة، بسبب عدم صحة المعلومات المقدمة للدائرة في الغالب حول صحة ثمن الأرض أو العقار تهرباً من دفع رسوم مرتفعة على صفقات البيع والشراء.

المصادر: الأردن، دائرة الأراضي والمساحة، التقرير السنوي، ١٩٧٨ (عمّان: مطبعة التوفيق، [١٩٧٨])، والأردن، قسم الاقتصاد المحلي، دائرة الابحاث والدراسات (عمّان: البنك المركزي الاردني، ١٩٨٠).

(٤٠) انظر بهذا الخصوص:

Dar Al-Handasah Consultants, «The Labour Market in Jordan,» (Amman, May 1981), pp. 39-40.

البيوعات التي تمت) بشكل متزايد وسريع خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩، وكذلك ارتفاع عدد معاملات البيع والشراء التي تمت خلال الفترة نفسها.

وباستخراج معامل الارتباط البسيط بين حوالات العاملين الأردنيين في الخارج وكل من عائدات دائرة الأراضي (كمؤشر على قيمة الأراضي المباعة أو المشتراة) وعدد معاملات البيع أو الشراء نجد أنه كان على التوالي ٠,٩٥ و٠,٩٦ للمتغيرين خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩. أما إذا أخذنا الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦، فإن معامل الارتباط فيها يكاد يكون تاماً بين حوالات الاردنيين العاملين في الخارج والمتغيرين المذكورين على التوالي[41].

ومن ناحية أخرى، أخذ جانب مهم من الفوائض الادخارية للعاملين في البلدان النفطية شكل الودائع المصرفية بالعملات المحلية والعملات الحرة. ويشهد بذلك النمو الهائل في حجم الودائع المصرفية في مصر خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٩ (راجع جدول رقم ٢ ـ ١٦)، وكذلك الارتفاع الكبير في حسابات غير المقيمين في الأردن، إذ يوضح الجدول رقم (٢ ـ ١٧) أن نصيب حسابات غير المقيمين الى المجموع الكلي لودائع البنوك قد ارتفع من نسبة ٥,٤ بالمئة عام ١٩٧٥ الى نسبة ١٤,٧ بالمئة عام ١٩٨١ ثم إلى ١٦,٨ بالمئة عام ١٩٨٥.

ثانياً: الآثار الاقتصادية غير المباشرة

١ ـ الاختناقات في أسواق عمل البلدان المرسلة للعمالة

ساد الاعتقاد، في بدء عمليات انتقال العمالة وهجرتها إلى البلدان النفطية، بأن نظام انتقال الأيدي العاملة من خلال نظام الهجرة المؤقتة يحقق مكاسب خالصة للطرفين. إذ إن انتقال الأيدي العاملة من البلدان المصدرة للعمالة «ذات الفائض التقليدي في الأيدي العاملة» مثل مصر والأردن واليمن سوف يساعد بلا شك على التخفيف من حدة البطالة بأشكالها المفتوحة والمقنعة في تلك البلدان، دون أن يؤدي ذلك الى المساس بمستويات الانتاج وبرامج التنمية في القطاعات المختلفة.

بيد أن سجل الخمس عشرة سنة الأخيرة أشار بوضوح الى عدم صحة هذا الاعتقاد نظراً لأن عمليات الهجرة وانتقال الأيدي العاملة عادة ما تأخذ طابعاً انتقائياً يمس فئات مهنية ومهارات محددة. ولذا فقد ظهر نقص واضح في المعروض من القوى العاملة الماهرة والمدربة في جميع البلدان المرسلة للعمالة، كما برزت أوجه النقص القطاعي في العمالة وآثارها المضاعفة على اختلالات سوق العمل في تلك البلدان.

---

(٤١) انظر: النبوي وأبو الشعر، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين الى الخارج، ص ٦١.

جدول رقم (٢ - ١٦)

النمو في حجم الودائع الخاصة بالقطاع العائلي لدى البنوك التجارية في مصر، للفترة ١٩٨١ - ١٩٨٩

(الأرصدة في نهاية حزيران/ يونيو من كل عام)

(بالمليون جنيه مصري)

نوع الودائع / السنة	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥(*)	١٩٨٦(*)	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩
أ - الودائع بالعملة المحلية									
الودائع الجارية	٧٢٨,٦	٨٨١,٧	١٠٨٧,٨	١١٨٠,٩	١٣٨١,٥	١٥٦٩	١٧٧٨,٨	١٨٩١	٢٠٧٤,٩
الودائع الآجلة	١٥٩٢,١	٢٤٥٠,٨	٣٥٩٢,٧	٤٨٢٨,٤	٦١١٢,٥	٧٥٠٨,٣	٨٩٩٠,٥	١٠٥٢٣,١	١٢٢٢٣
الجملة	٢٣٢٠,٧	٣٣٣٢,٥	٤٦٨٠,٥	٦٠٠٩,٣	٧٤٩٤	٩٠٧٧,٣	١٠٧٦٩,٣	١٢٤١٤,١	١٤٢٩٧,٩
ب - الودائع بالعملة الأجنبية									
الودائع الجارية		٣٢٦,٨	٣٦٦,٤	٣٥٩,٧	٣٩٠,٣	٦٧٢,٣	٧١٨,٧	١٤٥٦	١٦٩٥,١
الودائع الآجلة		١٦٣٥,٤	٢١٧٠,٤	٢٥١٠,٢	٢٨١٨	٥١٣٠,٢	٥٨٤٨,٣	١٢٤٢٢,١	١٦٢٣١,٣
الجملة	١١٦١,٩	١٩٦٢,٢	٢٥٣٦,٨	٢٨٦٩,٩	٣٢٠٨,٣	٥٨٠٢,٢	١٥٦٧	١٣٨٧٨,١	١٧٩٢٦,٤

(*) يرتفع الرقم الخاص بالودائع بالعملات الأجنبية في عام ١٩٨٥/ ١٩٨٦ نتيجة لعملية إعادة تقييم.

المصدر: تقارير نشرات مختلفة للبنك المركزي المصري.

جدول رقم (٢ - ١٧)
تطور العلاقة بين حجم الودائع في البنوك التجارية
وتحويلات العاملين في الخارج في الأردن للفترة
١٩٧٥ - ١٩٨٨
(مليون دينار أردني)

السنة	التحويلات	مجمل الودائع في البنوك	ودائع غير المقيمين	نسبة مجموع ودائع غير المقيمين (نسبة مئوية)
١٩٧٥	٥٣,٥	١٥٨	٨,٦	٥,٤
١٩٧٦	١٣٦,٤	٢٢٧,٢	١٧,٧	٧,٨
١٩٧٧	١٥٤,٨	٢٨٣,٨	١٧,١	٦
١٩٧٨	١٥٩,٤	٤٤٨,٥	٤٧,٥	١٠,٦
١٩٧٩	١٨٠,٤	٥٩٣,١	٦٧,١	١١,٣
١٩٨١	٣٤٠,٩	٩٧٧,٧	١٤٣,٦	١٤,٧
١٩٨٢	٣٨١,٩	١١٦٩,٥	١٧١,٦	١٤,٧
١٩٨٣	٤٠٢,٩	١٣٩٧,٨	٢١٦,٧	١٥,٥
١٩٨٤	٤٧٥	١٦٠٣,١	٢٧٦,٩	١٧,٣
١٩٨٥	٤٠٢,٩	١٧٤٧,٢	٢٩٤,٣	١٦,٨
١٩٨٦	٤١٤,٥	١٩٤٦,٣	٣٠٥,٥	١٥,٧
١٩٨٧	٣١٧,٧	٢١٤٢,٤	٣٠٠,٨	١٤
١٩٨٨	٣٣٥,٧	٢٣٤٦,١	٤٢٢,٥	١٨

المصادر: - بالنسبة الى الفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩، انظر: **التقرير الشهري** (البنك المركزي الأردني)، السنة ١٦، العدد ١١ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠)، والساكت، «تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها: حالة الأردن،» ص ١١٩.

- بالنسبة الى الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥، انظر: Central Bank of Jordan, *22 Annual Report, 1985.*

- بالنسبة الى الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨، انظر: البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي الخامس والعشرون**، ١٩٨٨.

فإذا أخذنا حالة الأردن نجد أن عمليات هجرة الأيدي العاملة على نطاق واسع في النصف الثاني من السبعينيات أدت الى ظهور نقص واضح في الأيدي العاملة الماهرة والفنية المطلوبة بشدة لتنفيذ برامج التنمية. وقد ظهر هذا النقص بشكل واضح في مجال إقامة المشاريع الصناعية الرئيسية وتوسيع ميناء العقبة ومشاريع الري في وادي نهر الأردن وبناء المطار الدولي الجديد وغيرها من مشاريع خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠)[٤٢].

(٤٢) انظر: جواد العناني وتيسير عبد الجابر، **تجربة الأردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة** (عمّان: وزارة العمل، ١٩٨١)، ص ١٠٨.

وكـان من نتيجة الضغـوط على سـوق العمل الأردني منـذ عام ١٩٧٤ ظهـور «فـائض طلب» مهم على الأيدي العاملة في قطاع البنـاء والتشييد وفي قـطاع الزراعـة[٤٣]. وأدى ذلك بدوره الى لجوء الأردن الى استقدام الأيدي العاملة من الخارج لاحلالها محـل الأيدي العـاملة المهاجرة، مما أدى الى تبلور ظاهرة «العمالة الاحلالية» (Replacement migration) على نـطاق ملموس في حالة الأردن. ونتيجة لذلك، فلقد بلغت قوة العمـل الوافـدة في الأردن حتى عام ١٩٨٠ حوالى ٨٠ ألف فرد (انظر جدول رقم ٢ ـ ١٨)، ويعتقد أن تكون أعداد قوة العمـل الوافدة قد تجاوزت رقم المئة ألف شخص بدءاً من عام ١٩٨١.

ومعـظم هؤلاء العمال الـوافدين لـلأردن (نسبة ٧٨ بـالمئـة منهم) هم من أبنـاء البلدان

جدول رقم (٢ ـ ١٨)

عدد تصاريح العمل الصادرة عن وزارة العمل للوافدين في الأردن، للسنوات: ١٩٧٣ ـ ١٩٨٠، ١٩٨٤، ١٩٨٧، و ١٩٨٨

السنة	عدد التصاريح التراكمي
١٩٧٣	٣٧٦
١٩٧٤	٥١٩
١٩٧٥	٨٠٣
١٩٧٦	٤٧٩٠
١٩٧٧	٧٧٧٨
١٩٧٨	١٨٧٨٥
١٩٧٩	٢٦٤١٥
١٩٨٠	٧٩٥٦٦
١٩٨٤	٥١٣٥١٩
١٩٨٧	٧٩٨٠٠
١٩٨٨	٦٣٠٥٠

المصادر: بالنسبة الى سنة ١٩٨٨، انظر: بيانـات العمل والاحصـاءات الاجتماعيـة في البلدان العربيـة، منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي، الدورة ١٨، القاهـرة، ٦ ـ ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٠، ج ٢.

ـ بالنسبة الى سنة ١٩٨٧، انظر: العكل، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية».

ـ بالنسبة الى سنة ١٩٨٤، انظر: أحمد ظاهر فهمي الغزوي، «الآثار الإجتماعية للأيـدي العاملة الـوافدة الى الأردن،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٥ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧).

---

(٤٣) يشير أحد التقارير الى أن المساحة المزروعة بالمحاصيـل الحقلية قـد انخفضت من ٣,٦ مليون دونم عام ١٩٧٤ الى ١,٩ مليون دونم عام ١٩٧٥ وظلّت المساحة لا تتجاوز مستوى مليوني دونم حتى عـام ١٩٧٨. انظر: Dar Al-Handasah Consultants. «The Labour Market in Jordan,» p. 39.

العربية وبـالأخص جمهوريـة مصر العربيـة (٥٥ ألف شخص) وسوريـا (٣,٦ ألف شخص) والبقية من عمال الدول غير العـربية ومعـظمهم من الهند والبـاكستان وكـوريا. وفي مـا يتعلق بالمهن التي يزاولونها، فأغلبيتهم يمارسون بـالدرجـة الأولى أعمالاً يـدوية عـادية لا تحتـاج الى خبرة وتقدر نسبتهم مـا بين (٣٥ ـ ٤٥ بـالمئة)، وبـالدرجـة الثانيـة يعمل قسم منهم كفنيـين وصناع مهرة. والسمـة البارزة هي انخفـاض أصحاب التخصصـات والكفاءات العـالية من بينهم، لكـون معظم العـمال العرب القـادمين هم من غـير ذوي الخـبرة ويعملون في مجـالات الطرق والبناء والتشييد والخدمات والزراعة(٤٤).

وكان نتيجة ذلك أن ارتفعت قيمة التحويلات المعـاكسة الخـاصة بـالعمالـة الوافـدة الى الأردن من مبلغ متـواضع مقـداره ٦,٨ مليون دينـار أردني عام ١٩٧٦ الى ٤٦ مليـون دينـار اردني عام ١٩٨٠، مما يؤثر بلا شك في تقويم الآثار الصافية الناجمة عن هجرة العمالة الأردنية للبلدان النفطية(٤٥).

وفي حالة اليمن، «تسبب رواج الهجرة منذ منتصف السبعينيـات الى خلق عجز شـديد في قوة العمل بـالاضافـة الى القصور الـذي كان سـائداً في مستـوى المهارة، وكـان لهذا آثـار واسعة المدى على البنيان الاجتماعي ـ الاقتصادي في اليمن العربية»(٤٦).

فقد وصل العجز في قوة العمـل الى حد أن قـام الأطفال بـأعمال البـالغين، «وقـد كان الأطفال عادة يشاركون في النشاط الاقتصادي في قطاع الخدمات بالمنـاطق الحضرية وفي بعض الأعمال الزراعية في الريف. ولكن أواخر السبعينيات شهدت إضافة لذلك، عمل الأطفال في بعض المهن الشاقة. فقد لوحظ، مثلاً، أن عدداً كبيـراً من العمال في مؤسسـة الطرق هم من الأطفال من فئة العمل ١١ ـ ١٥ عاماً»(٤٧).

وكنتيجة لعمليات الهجرة الواسعة للأيدي العاملة اليمنية الى البلدان النفطيـة المجاورة تشير الاحصاءات الى أن المساحة المزروعة الكلية قد انخفضت من حوالى ١,٥ مليون هكتار في السنة المالية ١٩٧٤/ ١٩٧٥ الى ١,١ مليون هكتار في السنة المـالية ١٩٧٨/ ١٩٧٩، أي تقلصت المساحة المزروعة بحوالى الربع في غضون أربع سنوات فقط(٤٨).

وقد ترتب على ذلك انخفاض المساحة المزروعـة بالحبـوب من ١٣٨٨ الف هكتار عـام ١٩٧٤/ ١٩٧٥ الى ٩٧٧ الف هكتار فقط عام ١٩٧٨/ ١٩٧٩. وفي مناطق عديـدة باليمن يزرع الفلاحون المحاصيل ولا يجدون من يقـوم بحصادهـا أو جني ثمارهـا، وينتهي الأمر بهم

---

(٤٤) انظر: العناني وعبد الجابر، المصدر نفسه، ص ١٢٢، والنبوي وأبو الشعر، **حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين للخارج**، ص ١٧.

(٤٥) العناني وعبد الجابر، المصدر نفسه، ص ١١٤.

(٤٦) فرجاني، «تصدير قوة العمل والتنمية: حالة الجمهورية العربية اليمنية،» ص ٩١.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٩٦.

الى حصـاد المساحـة التي تغطي احتيـاجـات كـل منهم فقط، وتـترك بقيـة المـزروعـات بغـير حصاد[49].

وكما شهدنا في حالة الأردن، بدأت جمهورية اليمن العربية تستورد الأيدي العـاملة من الخارج لسد العجز الحرج في بعض المجالات. وقد قدرت وزارة الشؤون الاجتماعيـة والعمل في جمهورية اليمن العربية عدد العمال الوافدين بحـوالى ٥٠ ألف شخص عام ١٩٧٩[50]، من بينهم حـوالى ١٠ آلاف عامـل سوداني وعـدد يماثلهم من المصريـين. كما جـاء في وثيقة خـطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) قصور العرض المحلي من قوة العمل عن حاجـات برامـج التنمية بنحو ٣٨ بالمئة من جملة الطلب الكلي على الأيدي العـاملة، ولا سيما في مجـال العمالـة الماهرة والفنية[51].

وفي حالة مصر، بعد مرور بضع سنوات عـلى بدء عمليـات الهجرة الـواسعة لـلأيدي العاملة في عام ١٩٧٤، أصبح واضحاً للجميـع أن عمليات الهجـرة شملت أعلى الكفـاءات المهنية والعلمية في مصر وأكثرها تدريباً، بـالاضافـة الى النزيف الـواسع للمهـارات المتوسـطة والحرفية.

إن آثـار هذا «النـزيف» للخـبرات والمهـارات بـات يـدركهـا الآن معـظم الـدارسـين والمراقبين، ولكن من الصعب تقدير كلفتهـا الفعلية من النـاحيتين الاقتصـادية والاجتـماعية. وقد قام فريق جامعة القاهرة (MIT) البحثي بدراسة حالة فئتين مهمتـين من الفئات المهـاجرة (عمال البناء والتشييد وأساتذة الجامعات). ففي قطاع البنـاء تقول الـدراسة إن عـمال التشييد المصريـين، هم من أهم الفئات المـطلوبة في كـل أنحاء المـنطقة. وهـذا أمر مفهـوم في ضـوء حاجات البنية الأساسية التي تتطلبها أي عملية تنمية.

فمع الزيادة الهائلة في العوائد النفطية في البلدان العـربية المصـدرة للنفط عام ١٩٧٣، تزايد الطلب بشدة على عمال البنـاء والتشييد المصريـين في البلدان العربيـة المجاورة. وكـانت الاستجابة الطبيعية لهذا الطلب المتزايد سبباً في خلق نقص في السوق المحلية أدت بدورها الى زيـادة كبيرة في الأجـور الفعلية لعـمال البناء والتشييـد. وفي إطار النقص في الأيـدي العـاملة المتاحة في قطاع البناء والتشييد في السـوق المصرية المحلية، الـراجع الى عمليـات الهجرة، تم اجتذاب اعداد متزايدة من العمال الزراعيين سعياً وراء الأجور المرتفعة... وهو الأمـر الذي أدى بالتبعية الى خلق أوجه نقص ملموسة في العمالة الزراعية في الريف المصري[52].

---

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٥٠) انظر: هويدي، «نقوش عصرية على جدران صنعاء،» ص ١١٠.

(٥١) انظر: اليمن العربية، **وثيقة الخطة الخمسية اليمنية (٧٦/ ١٩٧٧ ـ ٨٠/ ١٩٨١)** (صنعاء: رئاسة مجلس الوزراء، ١٩٧٦).

(٥٢) لمناقشة تفصيلية لهذه النقطة، انظر:

Nazli Choucri, R.S. Eckaus and A. Mohie El-Din, *Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development* (Cairo: Cairo University and MIT, Technology Adaptation Program, 1978).

وقد نتج عن كل ذلك انخفاض في انتاجية العمل في كل من قطاعي الزراعة والبناء والتشييد بسبب احلال عمال غير مدربين محل الأيدي العاملة المدربة التي هجرت العمل في القطاع المعني. ومما ساعد على استفحال تلك الآثار والمضاعفات السلبية ما اتسم به سوق العمل في مصر من عدم سيولة وضعف «الحراك المهني» (Occupational mobility) بين الأقسام المختلفة لسوق العمل المحلي (انظر الشكل رقم (٢ - ٣)).

وفي هذا السياق يصف بيركس وسنكلير سوق العمل المصرية بأنها تتسم بحواجز شديدة بين القطاعات. وهو الأمر الذي يؤدي الى عدم السيولة والحراك المهني الأفقي والرأسي بين هذه القطاعات[٥٣]. وعلى أساس البيانات المتاحة يخلص الباحثان الى أن «سوق العمل المصرية تتسم بدرجة غير عادية من الجمود حتى بين المهن المتقاربة نسبياً. إذ إن هناك في المحل الأول حواجز واضحة جلية تحول دون الحراك المهني كما هو الحال مثلاً بين الفئات ١ و٢ و٣ (العاملون المؤهلون مهنياً وفنياً) والفئة (٤) التي تقع تحت الفئات السابقة (الحرفيون المهرة والمؤهلون). والى جانب هذا الحاجز السوقي الذي يحول دون الحراك المهني، تلوح أيضاً ضآلة فرصة الانتقال الرأسي في مجال الحرف بين الفئات الأكثر تشابهاً من فئات العمالة»[٥٤].

وإذا كان النقص في عمال البناء قد سبب ضغطه التضخمي على صناعة البناء، فإن أوجه النقص التي حدثت في القطاعات الأخرى تسببت في تدهور ينذر بالخطر على مستوى الخدمات ونوعيتها. ونورد هنا حالة الأساتذة الجامعيين. ففي ضوء نتائج البحث الذي قام به د. عمرو محيي الدين وزملاؤه، يتضح أنه في حين أن معدل نمو مجموع الهيئات التدريسية الأكاديمية كان ٦,٣ بالمئة سنوياً بين ١٩٧٠ و١٩٧٥، فقد ازداد معدل الهجرة الى البلدان العربية ليفوق ١٢ بالمئة[٥٥]. كما يتبين من المعلومات المتوافرة حول متوسط معدل اعارة الأساتذة حسب ميدان التخصص بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٥، أن بعض الميادين شهدت غياب حوالى ٣٠ بالمئة من مجموع اعضاء هيئة التدريس بعيداً عن المؤسسات التي ينتمون اليها، إذ كانوا يدرّسون في أماكن أخرى بالمنطقة العربية[٥٦].

وعلى الرغم من أهمية مشاكل العجز والقصور في الأيدي العاملة الناجمة عن عمليات الهجرة وما نجم عنها من مظاهر النقص القطاعي في العمالة وآثارها المضاعفة، فلعل أهم مظاهر الأزمة في البلدان المرسلة للعمالة يقاس بمقدار الخلل والاضطراب اللذين اصابا أسواق العمل في تلك البلدان.

---

(٥٣) J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: International Labor Organization (ILO), 1980), p. 94.

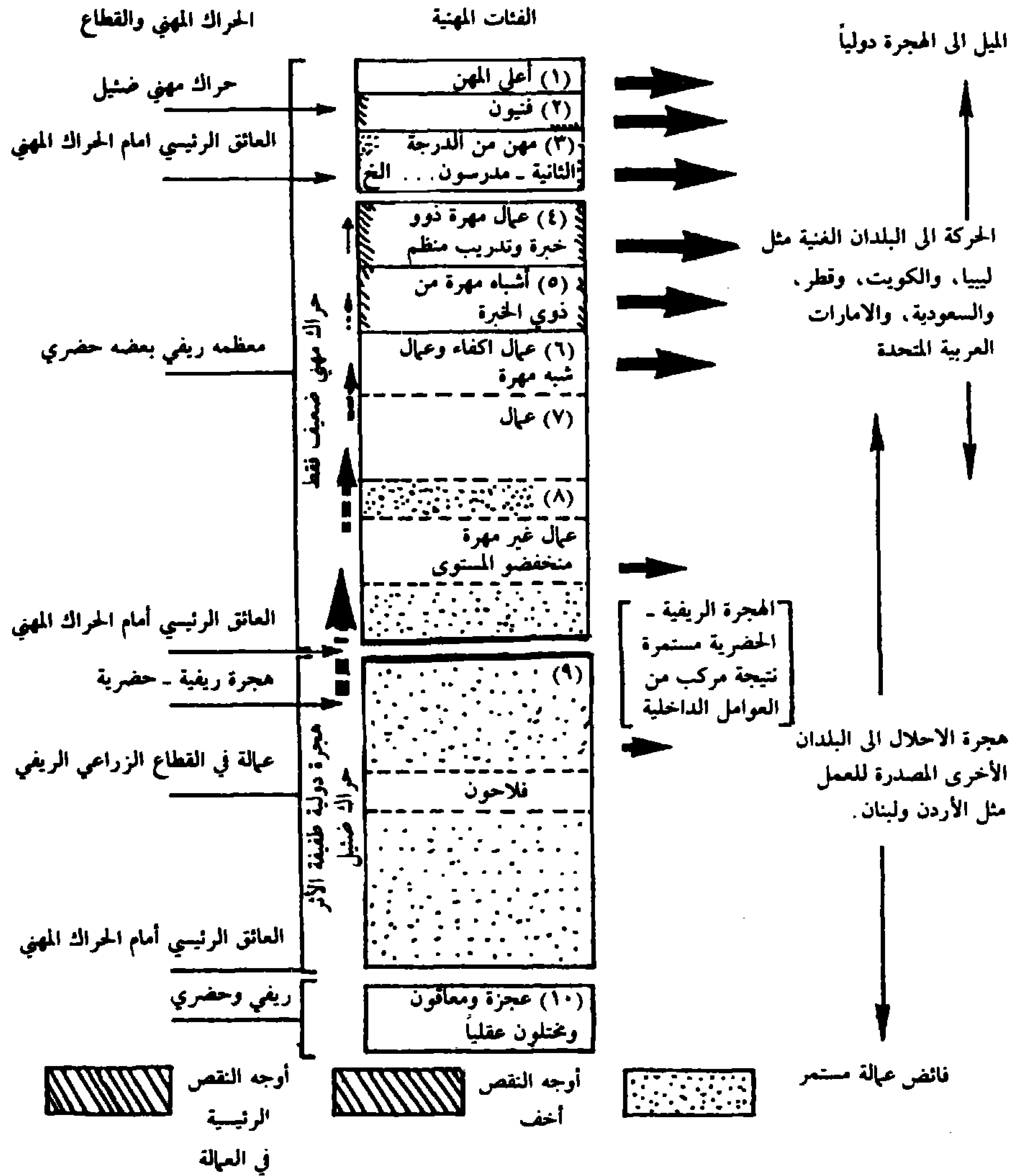
(٥٤) المصدر نفسه.

(٥٥) سعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٣٠.

(٥٦) انظر بهذا الخصوص:

Amr Mohie El-Din, *The Emigration of Egyptian University Academic Staff* (Cairo: Cairo University and MIT, Technology Adaptation Program, 1980).

شكل رقم (٢ - ٣)
الاتجاه الى الهجرة دولياً ودرجة الحراك الداخلي لسوق العمل في مصر لسنة ١٩٧٥



المصـــادر: J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration Development in the Arab Region* (Geneva: ILO, 1980), and

سعد الدين ابراهيم، النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ١٢٨.

فالارتفاع الكبير في الأجور النقدية ونقص المعروض من الأيدي العاملة لبعض فئات العمالة أدّيا الى سرعة دوران العمالة في المنشآت (الخاصة والعامة) وارتفاع معدلات الغياب وعدم الانتظام في العمل، نتيجة القيام بأعمال أضافية في أوقات العمل الرسمي. بل شهدنا في بعض الأحوال أفراداً ينتقلون من وظائف مهنية وتخصصية للقيام بأعمال يدوية سعياً وراء الأجر والدخل الأعلى.

وبهذا الصدد يشير أحد المراقبين الى أن متوسط أجر عامل البناء في اليمن العربية وصل في بعض الأحوال، الى مستوى ٥٠ دولاراً في اليوم الواحد عام ١٩٧٩. «وأمام هذا الاغراء، لم يكن غريباً أن ألتقي في تعز بأحد اليمنيين، يحمل شهادة الماجستير في التاريخ، ولكنه يعمل في قطاع البناء، ومتخصص في تثبيت البلاط»[٥٧].

وفي الأردن وصل معدل دوران العمل السنوي في بعض المؤسسات الكبيرة الى حوالى ٦٢ بالمئة من العاملين فيها. وفي دراسة قامت بها وزارة العمل الأردنية عن «دوران العمل»[٥٨] في ٥٧ قطاعاً فرعياً في مجال الخدمات والانتاج، تبين أن سرعة دوران العمل قد زادت من نسبة ٢٥,٣ بالمئة عام ١٩٧٢ الى نسبة ٣٩ بالمئة عام ١٩٧٦. وقد ازداد دوران العمل بالنسبة الى الإناث بمعدل يزيد بنسبة ٦٠ بالمئة على معدل دوران العمل بالنسبة إلى العمال الذكور[٥٩].

وقد أدت سرعة دوران العمل العالية هذه الى انخفاض انتاجية العمل وأخلّت بكفاءة ومستوى الأداء. كما نجم عن عدم انتظام عمال المياومة في الدوام على النحو المطلوب عدم قدرة بعض المنشآت على إنجاز برامج الانتاج والالتزام بمواعيد التسليم المحددة[٦٠].

وتطرح المشكلة نفسها بحدة بالنسبة إلى العمالة المهاجرة والعائدة. فثمة مشاكل تصادفهم لدى عودتهم من الهجرة، وهي مشاكل التكيف مع أوضاع ما قبل الهجرة من ناحية العمل، الذي كانوا يزاولونه، والمرتبات التي كانوا يحصلون عليها، والنمط الاستهلاكي الذي كانوا يتبعونه. وإذا كان الانسان يستطيع التكيف بسرعة مع مستوى معيشة أعلى، فليس في طوقه أبداً أن يتكيف مع الوضع العكسي. من هنا فمن الصعب في غالب الأحيان على المهاجر العائد أن يعود ليعيش على مرتبه «المتواضع» في بلد المنشأ بعد فترة الهجرة، التي تعوّد فيها على نمط إنفاق مسرف الى حد كبير. والذي يحدث عادة هو أنه يبدأ في الاقتطاع من مدخراته الى أن توشك على النفاد. وعند هذه النقطة، إن لم يكن قبلها، يتعين عليه هو وعائلته الدخول في خوض نضال شاق سعياً وراء هجرة ثانية مؤقتة الى احد الأقطار النفطية.

---

(٥٧) هويدي، «نقوش عصرية على جدران صنعاء،» ص ١١٠.

(٥٨) يعرف دوران العمل بأنه النسبة ما بين الموظفين الجدد وعدد المستقيلين في سنة ما ومتوسط عدد العمال في السنة نفسها.

(٥٩) انظر: **مجلة العمل** (وزارة العمل)، السنة ١، العدد ٢ (١٩٧٨)، ص ٥١ ـ ٥٤.

(٦٠) انظر: العناني وعبد الجابر، **تجربة الأردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة**، ص ١١٦ ـ ١١٧.

وطوال مدة الترقب والنضال هذه يصبح العمل والانتاجية امرين هامشيين أو ثانويين في حياة العائد[٦١].

وعلى الرغم من كل هذه المشاكل والسلبيات التي أحاطت بآليات وطريقة أداء سوق العمل في مجموعة البلدان المرسلة للعمالة، فإن هذه الاضطرابات والسلبيات والاختناقات لا يمكن النظر اليها على أنها نتائج ضرورية لا بد من حدوثها كنتيجة لعمليات هجرة الأيدي العاملة ومضاعفاتها الحتمية. ففي تقديرنا، أن جانباً كبيراً من هذه الاختناقات والاضطرابات التي شهدتها أسواق العمل في البلدان المرسلة للعمالة إنما كانت نتيجة طبيعية لعشوائية عمليات هجرة الأيدي العاملة وانتقالها دون تخطيط أو تنسيق مسبق بين مجموعتي البلدان المرسلة والمستقبلة للعمالة.

فاحتياطي الأيدي العاملة على الصعيد العربي قادر على الوفاء وتغطية احتياجات البلدان المستقبلة للعمالة، اذا ما تم في ظل برنامج رشيد لتخطيط وتنمية الموارد البشرية وتوحيد طاقة التدريب العربية وتنظيم آليات تداول العمالة العربية عبر الحدود القطرية، على النحو الذي سوف نشرحه تفصيلاً في الجزء الخاص بالسياسات في (الفصل الرابع).

٢ ـ آثار هجرة العمالة في العملية التضخمية في البلدان المرسلة للعمالة[٦٢]

وعلى الرغم من المساهمة الايجابية والمهمة لتحويلات العاملين في الخارج، التي لعبت وما زالت تلعب دوراً متنامياً في مجال تخفيف حدة العجز في الحساب الجاري لموازين المدفوعات في بعض البلدان العربية المصدرة للعمالة والتي تشكو من «عجز مزمن» في موازين مدفوعاتها، يجب ألا يغيب عن الأذهان ان تحويلات العاملين في البلدان النفطية قد أضافت بعداً جديداً للعملية التضخمية في البلدان العربية المرسلة للعمالة... إذ إنها أدت الى تزايد قوى دفع الطلب الاستهلاكي وبالتالي تزايد حجم «فائض الطلب الكلي» في الاقتصاد المصدِّر للعمالة.

فقد أدت تحويلات العاملين بالأقطار العربية النفطية المجاورة الى اختلال هائل بين هيكل الدخول وهيكل الاثمان في البلدان المرسلة للعمالة (مثل مصر والأردن واليمن)، إذ إن **هيكل الأثمان النسبية** أصبح يتحدد بمستويات إنفاق وقوى شرائية تتولد خارج النطاق العادي للنشاطات الاقتصادية الانتاجية والخدمية للاقتصاد المحلي، وبالتالي تزايدت «الفجوة

---

(٦١) ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ص ١٣٩.

(٦٢) يستند هذا القسم في بعض عناصره الى: محمود عبد الفضيل، **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي: الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢)، ص ٥٠ ـ ٦٢.

التضخمية»، بين العرض الكلي للسلع والخدمات، التي يقدمها الجهاز الانتاجي والخدمي للاقتصاد المحلي ومقدار الطلب الكلي الذي يتحدد جانب مهم منه بمستويات الدخول والأجور السائدة في البلدان العربية النفطية.

وبالاستناد الى المنطلقات الكينزية في التحليل الاقتصادي، يلاحظ أنه اذا لم يترتب على الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال زيادة مناظرة في حجم الانتاج المحلي الاجمالي، فإن «فائض الطلب» ينعكس لا محالة في شكل ارتفاع اسعار السلع والخدمات التي يشتد الطلب عليها، وكذا في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار(٦٣).

كذلك كان للتزايد المطرد في حجم تحويلات العاملين في الخارج أكبر الأثر في زيادة عرض النقود والتوسع في السيولة المحلية في معظم البلدان العربية المرسلة للعمالة، وبالتالي توليد العديد من الضغوط التضخمية نتيجة **فائض السيولة** الناجم عن تعاظم حجم هذه التحويلات. وحسبنا، للتدليل على ذلك، الاستشهاد بحالة كل من اليمن العربية والأردن (الضفة الشرقية) حيث توجد علاقة وثيقة بين تزايد حجم العاملين في الخارج والزيادة في عرض النقود.

ففي حالة **اليمن العربية**، يتضح الدور الحاسم الذي لعبته «الأصول الأجنبية» ـ تحويلات العاملين بصفة خاصة ـ في تفسير التغير الهائل الذي طرأ على عرض النقود في الاقتصاد اليمني كما هو موضح في الجدول رقم (٢ ـ ١٩).

وتتضح هذه العلاقة بشكل أكثر شفافية من خلال الشكل البياني رقم (٢ ـ ٤)، إذ يفصح هذا الشكل عن درجة الاقتران الوثيق بين زيادة عرض النقود بشكل انفجاري والزيادة المتنامية في تحويلات العاملين في الخارج خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩.

كذلك تشير البيانات الاحصائية المتاحة الى أن نسبة «تحويلات العاملين» الى إجمالي عرض النقود (M_2) في الأردن قد قفزت من ٥,١ بالمئة عام ١٩٧٢ الى ٢٢,٣ بالمئة عام ١٩٧٥، ووصلت الى الذروة عامي ١٩٧٦ و١٩٧٧: (٣٥,٧ بالمئة) و(٣٢,٥ بالمئة) على التوالي، ثم عادت لتنخفض خلال الفترة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٠، ثم عادت الى الارتفاع مرة أخرى خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٤، لتأخذ في الانخفاض بعد ذلك، على النحو الموضح في الجدول رقم (٢ ـ ٢٠).

وهكذا لعبت تحويلات العاملين بالبلدان العربية النفطية دوراً أساسياً في تغذية «العملية التضخمية» في الاقتصاد العربي من خلال حركة «جذب الطلب» (Demand Pull). إذ إن حجم الطلب الاضافي على السلع والخدمات، والمدعوم بالقوة الشرائية المتولدة من الدخول التي يجتنيها العاملون بالبلدان العربية النفطية، لا يقابلها عرض موازٍ من السلع

---

(٦٣) انظر: John Maynard Keynes, *The General Theory of Employment, Interest and Money* (London: Macmillan, 1936), p. 303.

جدول رقم (٢ ـ ١٩)
تحويلات العاملين والعوامل المؤثرة على تطور عرض النقود
في اليمن العربية، للسنوات ١٩٧١ ـ ١٩٨٦ (مليون ريال يمني)

الفتــرة	مكونات العرض النقدي		اجمالي	التغير في عرض	الأصول الأجنبية
	نقود وودائع جارية	شبه النقود	العرض M_2	النقود ΔM_2	كعامل مؤثر على عرض النقود
١٩٧٢/١٩٧١	٣٤٩,٨	٥٧,٥	٤٠٦,٥	—	٥٤٦,٣
١٩٧٣/١٩٧٢	٤٧٤,٣	١١٠,٣	٥٨٤,٦	١٧٨,١	٦٠٨,٩
١٩٧٤/١٩٧٣	٦١١,٥	١١٦,٨	٧٢٨,٣	١٣٩,١	٦٩٣,٠
١٩٧٥/١٩٧٤	٩٦٤,٠	١٧٧,٩	١١٤١,٩	٤١٣,٦	١١٨٥,٠
١٩٧٦/١٩٧٥	٢٠٢٨,٤	٤٨٠,٧	٢٥٠٩,١	٣٦٧,٢	٢٦٠٧,٣
١٩٧٧/١٩٧٦	٣٥١٦,٠	٨٥٤,٤	٤٣٧٠,٤	١٨٦١,٣	٤١٠٦,٤
١٩٧٨/١٩٧٧	٥٢٤٨,٣	٩٥٦,٨	٦٢٠٥,١	١٨٣٤,٧	٦١١٨,٨
١٩٧٩	٦٣١١,٢	١٢٧١,٩	٧٥٨٣,١	—	٦٨٨٣
١٩٨٠	٧٥٦٨,٥	١٦١١,١	٩١٧٩,٦	٣٥٧	٦٢٦٣,١
١٩٨١	٧٨٦٧,٧	٢٠٣٧,٥	٩٩٠٥,٢	٧٢٥,٦	٤٧٦٧,٩
١٩٨٢	١٠٢٧٣	٢٢٤٦,٤	١٢٥١٩,٤	٢٦١٤,٢	٣١٧٦,٤
١٩٨٣	١٣١٣٤,٨	٢٨٣٢,٢	١٥٩٦٧	٣٤٤٧,٦	٢٢٣٧,٤
١٩٨٤	١٦٣١١,٩	٤٠٥٢,٧	٢٠٣٦٤,٦	٤٣٩٧,٦	٢١٥٨
١٩٨٥	١٨٨٥٥,٣	٥٥٧٥	٢٤٤٣٠,٣	٤٠٦٥,٧	١٤٦١,٢
١٩٨٦	٢٢٩٧٧,٦	٧٦٧٣,٤	٣٠٦٥١	٦٢٢٠,٧	٤١٤٦,٨

المصادر: بالنسبة الى الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٨، انظر: اليمن العربية، الجهاز المركزي للتخطيط، **كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٧/ ١٩٧٨**.

ـ بالنسبة الى الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦، انظر: البنك المركزي اليمني، **التقرير السنوي الخامس عشر**، ١٩٨٦.

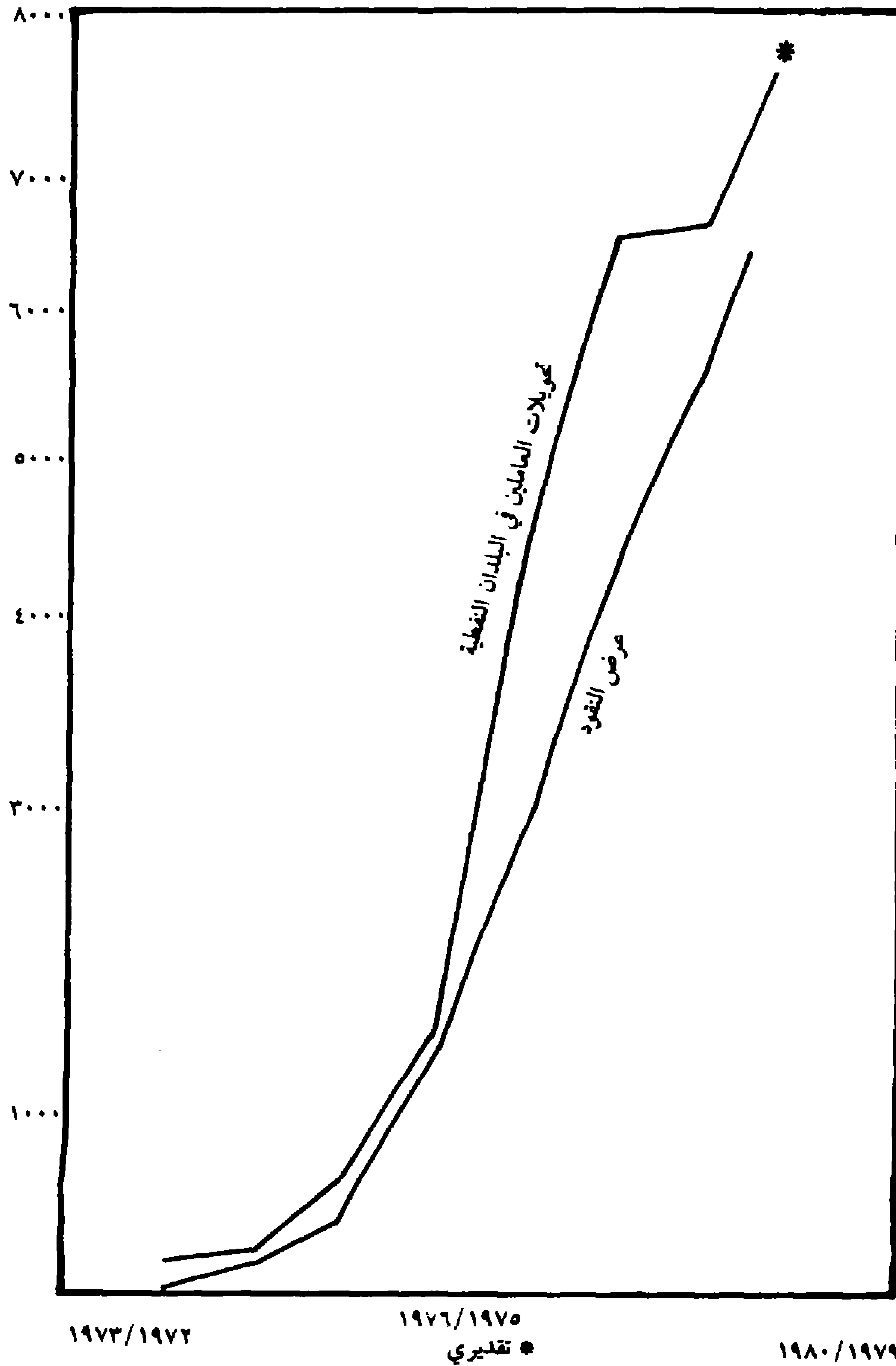
والخدمات في الاقتصاد الوطني، نظراً لأنها دخول متولدة خارج نطاق النشاطات الانتاجية للاقتصاد الوطني.

ولقد انعكس ذلك الوضع في شكل موجات من ارتفاع الأسعار، فلقد «ازداد الرقم العام لاسعار المستهلك في صنعاء من سنة الأساس ١٩٧٢/ ١٩٧٣ (١٠٠) ليبلغ ٤٢٥ في ١٩٧٨/ ١٩٧٩ بمعدل سنوي قدره ٢٧ بالمئة. بينما ارتفعت كلفة السكن، (تتضمن الأثاث، والسلع المعمرة، ايجار المسكن وكلفة المياه والوقود والاضاءة) بمعدلات أعلى»[٦٤]. كما ارتفعت

(٦٤) فرجاني، «تصدير قوة العمل والتنمية: حالة الجمهورية العربية اليمنية،» ص ٩٩.

شكل رقم (٢ - ٤)
العلاقة بين تطور تحويلات العاملين والزيادة
في عرض النقود في الاقتصاد اليمني، للفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٩

(ملايين الريالات)



المصدر: Nader Fergany, «The Affluent Years Are Over: Emigration and Development in the Yemen Arab Republic,» (WEP Working Paper, Geneva, ILO, September 1980).

جدول رقم (٢ ـ ٢٠)
تطور حجم التحويلات والزيادة في عرض النقود في الأردن، للسنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٨٨

السنة	حجم التحويلات (مليون دينار) (١)	الناتج القومي الاجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار) (٢)	نسبة التحويلات الى الناتج القومي الإجمالي (نسبة مئوية) (أ)	اجمالي عرض النقد (M_2) (مليون دينار) (٣)	نسبة التحويلات الى اجمالي عرض النقد (M_2) (نسبة مئوية) (ب)
١٩٧٢	٧,٤١	٢٢١,٠	٣,٤	١٤٦,٥	٥,١
١٩٧٣	١٤,٧٠	٢٤١,٥	٦,١	١٧٦,١	٨,٣
١٩٧٤	٢٤,١٣	٢٧٩,٣	٨,٦	٢١٩,٩	١١,٠
١٩٧٥	٥٣,٢٥	٣٤٢,٥	١٥,٥	٢٣٨,٤	٢٢,٣
١٩٧٦	١٣٦,٤١	٥٤٢,٥	٢٥,١	٣٨١,٨	٣٥,٧
١٩٧٧	١٥٤,٧٥	٦٢٣,٥	٢٤,٨	٤٧٥,٧	٣٢,٥
١٩٧٨	١٥٩,٣٨	٧١٤,١	٢٢,٣	٥٩٧,٤	٢٦,٧
١٩٧٩	١٨٠,٤٣	٨٥٣,٢	٢١,١	٧٦٣,٩	٢٣,٦
١٩٨٠	٢٣٦,٧	١١٩٩,٣	١٩,٧	٩٨٠,٣	٢٤,١
١٩٨١	٣٤٠,٩	١٤٨٤,٢	٢٣	١١٧٩,٩	٢٨,٩
١٩٨٢	٣٨١,٩	١٦٧٥,٤	٢٢,٨	١٤٠٣,٤	٢٧,٢
١٩٨٣	٤٠٢,٩	١٧٦٩,٤	٢٢,٨	١٦١٥,٢	٢٥
١٩٨٤	٤٧٥	١٨٥٣,٦	٢٥,٦	١٧٥٧,٧	٢٧
١٩٨٥	٤٠٢,٩	١٨٨١,٦	٢١,٤	١٨٧٤,٨	٢١,٥
١٩٨٦	٤١٤,٥	١٩١٩,٤	٢١,٦	٢٠٧٢,٤	٢٠
١٩٨٧	٣١٧,٧	١٨٦٧,٩	١٧	٢٣٧٢,٢	١٣,٤
١٩٨٨	٣٣٥,٧	١٨٦٥,٧	١٨	٢٦٢٦,٤	١٢,٨

المصادر: ـ بالنسبة إلى السنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩، انظر: بسام الساكت، **التحويلات واستعمالاتها: تجربة الأردن** (عمّان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨١)، الجدول رقم (٣).

ـ بالنسبة الى حجم التحويلات والناتج القومي الاجمالي لسنة ١٩٨٠، انظر: العكل، «الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة العمالية».

ـ *بالنسبة الى اجمالي عرض النقود لسنة ١٩٨٠، انظر:*

International Financial Statistics (IMF), (August 1983).

ـ بالنسبة إلى الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥، انظر: Central Bank of Jordan, *22 Annual Report, 1985*.

ـ بالنسبة إلى الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨، انظر: البنك المركزي الأردني، **التقرير السنوي الخامس والعشرون**، ١٩٨٨.

ـ بالنسبة الى بيانات الناتج القومي الاجمالي للفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٨، انظر: البنك المركزي الأردني، المصدر نفسه.

اسعار أراضي البناء بأكثر من عشرة أضعاف في صنعاء وغيرها من المدن اليمنية، حتى وصل ثمن أرض البناء في بعض مناطق صنعاء الى ٢٠٠ ـ ٥٠٠ ريال يمني للمتر المربع[٦٥].

وفي الأردن ارتفع الرقم القياسي لايجارات المساكن وتوابعها بنسبة ٧٥ بالمئة خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ وتكاليف الملابس والأحذية بنسبة ٩١ بالمئة خلال الفترة نفسها[٦٦].

وقد رافق هذه الزيادات في أثمان السلع والخدمات زيادة غير متماثلة في مستويات الأجور حسب فئات المهارة. ففي الوقت الذي قدّر فيه فريق للبنك الدولي أن مستوى الأجور النقدية للعمال غير المهرة في اليمن العربية قد ارتفع من ٥ ريالات في اليوم في مطلع السبعينيات الى ما بين ٦٠ الى ٨٠ ريالاً في اليوم عام ١٩٨٠ حسب المنطقة[٦٧]، فإن أجور عمال البناء والتشييد قد ازدادت بمعدلات كبيرة. إذ يقدم سوانسون تقديرات لتطور اجور عمال التشييد في تعز، مؤداها «أن معدل الأجر اليومي للعامل غير الماهر قد ازداد اثني عشر مثلاً، خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ وارتفع اجر البناء الى عشرة أمثال في الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧»[٦٨].

وفي دراسة عن مستويات الأجور في القطاع الخاص في الأردن، أشارت الاحصاءات إلى أن أجور عمال المياومة في قطاع الانشاءات قد زادت بحوالى ٢٠٠ بالمئة خلال النصف الثاني من السبعينيات[٦٩].

وهكذا أضاف التضخم الأجري بعداً جديداً للعملية التضخمية في معظم البلدان العربية المصدرة للعمالة من خلال تضخم التكاليف (Cost-push inflation)، مما أثّر بلا شك في هيكل التكاليف وبالتالي في المقدرة التنافسية في الأسواق التصديرية.

كذلك فإن حدة «الفروق الأجرية» بين من يحصلون على زيادات أجرية ملموسة في الاقتصاد الوطني وبين من لا يحصلون على زيادات أجرية تواكب حركة ارتفاع تكاليف المعيشة ومعدلات التضخم في الأسعار، تؤدي الى سيطرة شعور متزايد بالاحباط لدى العاملين في القطاعات والوظائف «ذات الأجر المنخفض». ويتلخص هذا الشعور في أن الرغبة الأساسية لهؤلاء الأفراد تتمثل في أن أمل التقدم والرقي أصبح يرتبط في أذهانهم بترك العمل في الاقتصاد الوطني والالتحاق بركب قوة العمل المهاجرة الى البلدان النفطية مما يؤدي إلى «تعدد الهجرات» حسب تقدم الانسان ـ المهاجر في دورة حياته (life-cycle)، كما تفصح عنه بيانات الجدول (٢ ـ ٢١)، عن دوافع الهجرة للأشخاص «متعددي الهجرات». ويؤدي

---

(٦٥) انظر: World Bank, *Manpower Development in the Yemen Arab Republic*, p. 56.

(٦٦) انظر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، **التقرير السنوي السابع عشر** (عمّان: الدائرة، ١٩٨٠)، الجدول رقم (٢٥)، ص ٤٣.

(٦٧) World Bank, Ibid., p. 56.

(٦٨) فرجاني، «تصدير قوة العمل والتنمية: حالة الجمهورية العربية اليمنية،» ص ٩٣.

(٦٩) العناني وعبد الجابر، **تجربة الأردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة**، ص ١٠٩.

ذلك بدوره الى فقدان الحافز على التقدم وزيادة الانتاجية، مما يؤثر سلباً في تطور انتاجية العمل في الاقتصاد الوطني (المصدِّر للعمالة).

جدول رقم (٢ - ٢١)
مقارنة دوافع الهجرة الأولى والأخيرة للعائدين متعددي الهجرات:
حالة مصر

الدافع	نسبة من ذكروا الدافع[1] (نسبة مئوية)	
	الهجرة الأولى	الهجرة الأخيرة
عدم وجود عمل في مصر	٧,١	٤,٤
سداد ديون	٥,٥	٤,٤
عدم كفاية الدخل في مصر	٦,٣	٥٢,٤
الضيق من ظروف العمل في مصر	٥,٩	١٥,٠
الضيق من ظروف المعيشة في مصر	٢٢,٥	٢٥,٦
توفير للزواج	٦٨,٠	٢٣,٨
توفير للحصول على سكن	٢٨,١	١٧,٩
توفير لزواج الأولاد	٥,٥	٨,١
توفير لتعليم الأولاد	٧,٩	١١,٠
توفير لشراء أرض أو عقار	٣,٢	٥,٥
توفير لشراء سلع معمرة	٣,٦	٢,٩
توفير للقيام بمشروع	٧,٥	٨,٨
توفير لتأمين الشيخوخة	٠,٤	٠,٧
لمرافقة الأسرة	١,٢	٠,٤
أخرى	١٣,٤	١٤,٣

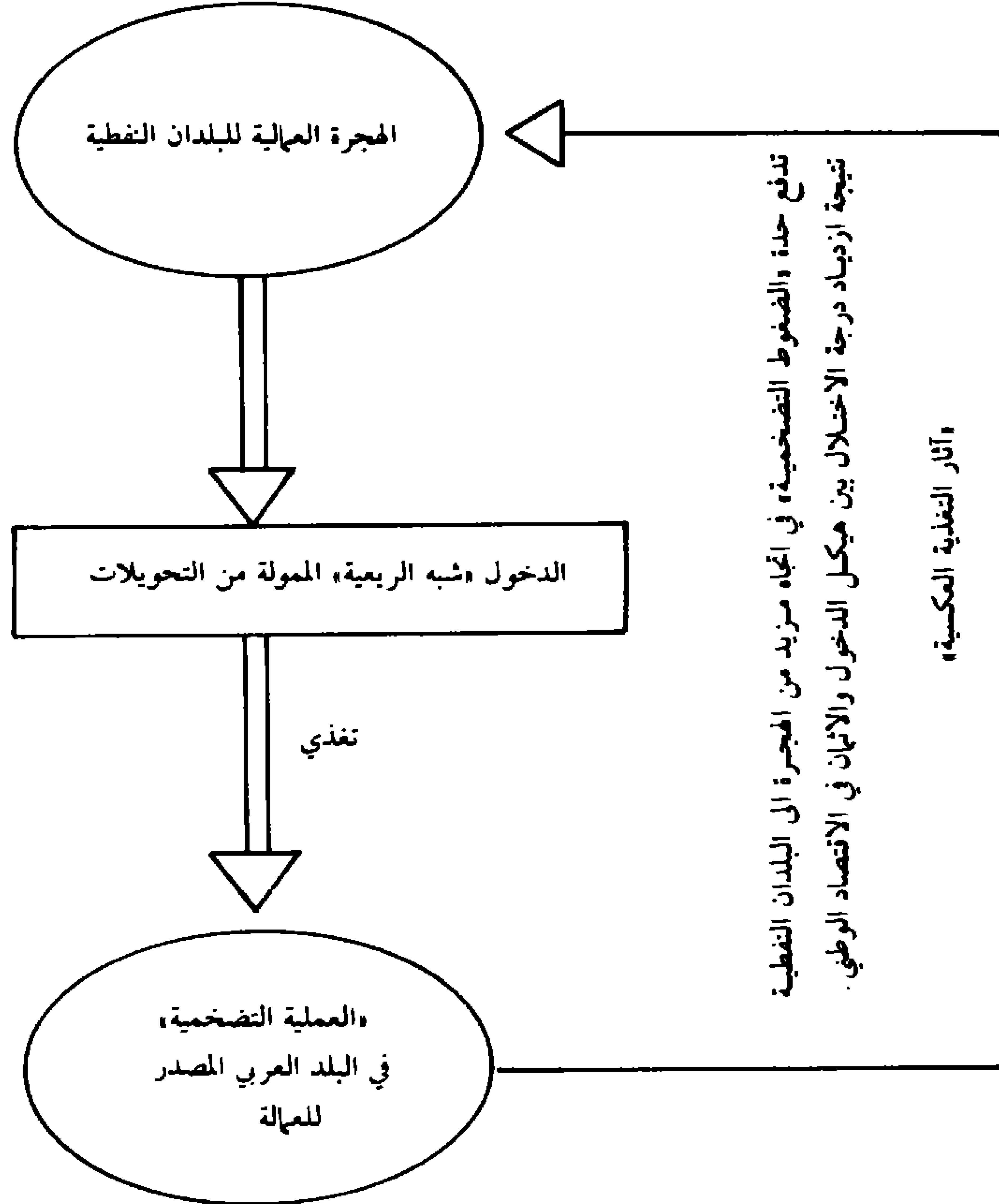
(١) كان متاحاً للمستجيب أن يذكر أكثر من دافع على الهجرة.
المصدر: فرجاني، سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية، ص ١٠٩.

وبشكل عام يمكن تصوير الآثار التراكمية (Cumulative effects) للعلاقة بين العملية التضخمية وعملية تصدير العمالة إلى البلدان النفطية كما هو مبيّن في الشكل رقم (٢ - ٥)[٧٠].

(٧٠) انظر: محمود عبدالفضيل، «اثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الأفراد وأنماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة،» النفط والتعاون العربي، السنة ٦، العدد ١ (١٩٨٠)، ص ٩٨.

شكل رقم (٢ ـ ٥)

العلاقة بين العملية التضخمية وعملية تصدير العمالة
الى البلدان النفطية



وبقدر بسيط من التأمل نجد أن دخول العاملين في البلدان النفطية والمحولة لبلد المنشأ تتجه بصفة أساسية إلى أربعة أنواع من الأسواق[71].

ـ أسواق السلع الاستهلاكية الأساسية (السلع الغذائية والكسائية).
ـ اسواق السلع المعمرة (الأدوات الكهربائية، الاثاث، والسيارات الخاصة).
ـ أسواق خدمات الأعمال والخدمات الشخصية والترفيهية.
ـ اسواق الأراضي والعقارات.

(٧١) لمزيد من الشرح والتحليل لهذه النقطة، انظر: المصدر نفسه، ص ٩٨ ـ ٩٩.

وبشكل أكثر تحديداً يمكن القول إن الجانب الأعظم من تحويلات العمالة المهاجرة «ذات الدخول المنخفضة» يتجه بصفة أساسية الى **أسواق السلع الاستهلاكية** (ولا سيما سلع الاستهلاك الضروري) وكذلك الى أسواق السلع المعمرة (ولا سيما المنتجة محلياً). بينما يتجه الجانب الأعظم من تحويلات العمالة المهاجرة «ذات الدخول المرتفعة» الى **أسواق الخدمات الشخصية والترفيهية وأسواق الأراضي والعقارات والسلع المعمرة المستوردة**(٧٢).

وليس هناك من شك في أن حدة «العملية التضخمية» في الأجزاء المختلفة للاقتصاد العربي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة «عدم مرونة العرض» في الأسواق الأربعة المذكورة آنفاً.

جدول رقم (٢ ـ ٢٢)
مقارنة للدخول الاسمية قبل الهجرة وبعدها لبعض الفئات المهنية
في مصر، للفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨

المجموعة المهنية	بلد الاستقبال	متوسط الدخل الشهري قبل الهجرة (١)(أ) (جنيه مصري)	متوسط الدخل الشهري بعد الهجرة (٢)(ب) (جنيه مصري)	مؤشر فارق الدخل (٢)/(١)
عمال البناء والتشييد	السعودية	٣٠	٢٦٠(ب)	٨,٧
	قطر	٣٠	٨٠	٢,٧
	ليبيا	٣٠	٢١٥	٧,٢
أساتذة الجامعات	السعودية	١٢٥	١٠٠٠	٨,ـ
	العراق	١٢٥	٧١٤	٥,٧
	الكويت	١٢٥	١١٠٠	٨,٨
	ليبيا	١٢٥	١٠٢٥	٨,٢

(أ) لا يتضمن ذلك المكاسب الهامشية المقدمة بواسطة المستخدمين للمهاجرين المتضمنة حالات معينة.

(ب) بلغ الدخل المتوسط في السعودية ١٣٠٠ ريال شهرياً عام ١٩٧٧، أي ما يعادل ٢٦٠ جنيهاً مصرياً في الشهر عند سعر صرف ٢٠ قرشاً للريال الواحد.

المصدر: بحث **الأهرام** عن العمالة المصرية المهاجرة عام ١٩٧٧. ولمعرفة مزيد من البيانات التفصيلية وطرق الحساب، انظر:

Amr Mohie El-Din, «External Migration of Egyptian Labor,» (ILO, Strategic Employment Mission to Egypt, September, 1980).

---

(٧٢) المصدر نفسه.

٣ ـ الآثار التوزيعية لهجرة العمالة

من المتفق عليه بين معظم المحللين والمراقبين أن غالبية المهاجرين كانوا يسلكون سبيل الهجرة سعياً وراء تحسين مستوى معيشتهم وزيادة دخولهم. ويمكن البرهنة على ذلك بالرجوع الى الاختلافات الدخلية لعينات نموذجية من المهاجرين كما هو مبين في الجداول اللاحقة.

ففي حالة عمال التشييد في مصر نجد أن مستوى الدخل المكتسب في بلد الهجرة يتراوح بين ٧ و٩ أمثال الدخل المكتسب في بلد المنشأ، ويتراوح هذا المعدل ما بين سبعة وعشرة أمثال بالنسبة لمدرّسي الجامعات. وعلى ذلك فإن حجم المدخرات الاسمية المتحققة نتيجة عمليات الهجرة تزداد بنحو أربعة أو خمسة أمثال بالنسبة الى أساتذة الجامعات، وتصل الى ضعف متوسط حجم المدخرات الاسمية التي كان يحققها عامل التشييد قبل هجرته(٧٣).

وتتكرر الصورة نفسها تقريباً بالنسبة الى المهاجرين السودانيين، إذ يلاحظ من الجدول رقم (٢ ـ ٢٣) أن ثلثي المهاجرين كانت تقل دخولهم عن ٧٢٠ جنيهاً في السنة حينما كانوا في السودان، بينما استطاع ثلثا المهاجرين أن يحققوا دخولاً تزيد على ٢٥٠٠ جنيه بعد الهجرة. وإذا أضفنا الى أجور العاملين بالخارج الاعفاءات الجمركية وأراضي المغتربين لزاد التفاوت أكثر مما هو وارد في الجدول رقم (٢ ـ ٢٣). فالمهاجر يمكنه أن يضاعف دخله من خلال

جدول رقم (٢ ـ ٢٣)
مقارنة للدخول السنوية للمهاجرين السودانيين
قبل الهجرة وفي البلدان النفطية المستقبلة

الدخول في السودان قبل الهجرة			الدخول في مناطق الهجرة		
فئات الدخول (بالجنيه السوداني)	العدد	النسبة المئوية	فئات الدخول (بالجنيه السوداني)	العدد	النسبة المئوية
١٨٠ ـ ٣٥٩	١٦٤	٣٢,٨	أقل من ألف جنيه	٨	١,٦
٣٦٠ ـ ٥٣٩	١٤٢	٢٨,٤	١٠٠٠ ـ ١٤٩٩	٢٤	٤,٨
٥٤٠ ـ ٧١٩	٧٢	١٤,٤	١٥٠٠ ـ ١٩٩٩	١٠٢	٢٠,٤
٧٢٠ ـ ٨٩٩	٦٢	١٢,٤	٢٠٠٠ ـ ٢٤٩٩	٨٦	٢٧,٢
٩٠٠ ـ ١٠٧٩	٢٥	٥,٠	٢٥٠٠ ـ ٢٩٩٩	٦٠	١٢,٠
١٠٨٠ فأكثر	٣٥	٧,٠	٣٠٠٠ فأكثر	٢٢٠	٤٤,٠
المجموع	٥٠٠(أ)	١٠٠		٥٠٠(أ)	١٠٠

(أ) يمثل الحجم الكلي للعينة.

المصدر: جلال الدين، هجرة السودانيين الى الخارج، الجدول رقم (١٥)، ص ٤٩.

(٧٣) انظر: Amr Mohie El-Din, «External Migration of Egyptian Labor,» (ILO, Strategic Employment Mission to Egypt, September 1980).

الهجرة حوالى ٥ ـ ١٠ مرات دخوله بالسودان. ومن دراسة بالعيّنة، يتضح أن متوسط دخل المهاجر كان أقل من ٥٠٠ جنيه بينما زاد على ٢٥٠٠ جنيه بعد الهجرة[٧٤].

وقد حاولنا هنا ـ رغم محدودية البيانات المتاحة ـ أن نحصل على صورة تقريبية لتوزيع دخل العاملين المصريين في الخارج لعام ١٩٨٠، باعتباره دالة في المتغيرات التالية:

ـ المتوسط الشهري لدخول مختلف المجموعات الوظيفية في البلدان النفطية المستقبلة للعمالة المهاجرة.

ـ الميل المتوسط للتحويل لدى كل فئة مهنية/ أو دخلية.
ـ الهيكل الوظيفي لقوة العمل المهاجرة.
ـ الاعداد المطلقة للمهاجرين المؤقتين لكل فئة مهنية.

وتحاشياً لأخطاء التقدير الذي يتضمنه مثل هذا الأسلوب ـ والتي ترجع عادة الى عمليات اجراء المتوسطات المختلفة ـ فإن تقدير هامش الخطأ في التقدير تتطلب اخضاع حجم توزيع التحويلات الى اختبار حساسية (Sensitivity test) للتغيرات التي تطرأ على:

ـ الميل الى التحويل لكل مجموعة وظيفية.
ـ الهيكل الوظائفي لقوة العمل المهاجرة.
ـ الاعداد المطلقة للمهاجرين المؤقتين.

ويتضح هنا وفي ضوء هذه الصورة التقديرية المبينة في الجدول رقم (٢ ـ ٢٤)، أن تحويلات المهاجرين تتمركز بدرجة كبرى في العشيرات العليا (Top deciles) والعشيرات الوسطى (Middle deciles) من التوزيع وبدرجة أكبر في العشيرات الدنيا (Bottom deciles). ويمكن أن نفترض، بشكل تحكمي، أن مجموع التحويلات لمجموعة الوظائف الفنية والعملية تمثل العشيرين الأعلى (Top 20%) من هذا التوزيع، وأن تحويلات حملة الشهادات المتوسطة والوظائف الكتابية تحتل العشيرات الثلاث الوسطى (Middle 30%)، بينما تمثل تحويلات عمال الانتاج والنقل والعمال غير المهرة ما يخص العشيرات الخمس الدنيا (Bottom 50%) من التوزيع.

وقد تمت محاولة مماثلة لتقدير التوزيع النسبي لدخول العاملين الاردنيين في الخارج حسب الشرائح الدخلية. وقد تم تصنيف العاملين الأردنيين في الخارج الى فئات دخل ثلاث تعكس الى حد ما التصنيف المهني لتركيب قوة العمل الأردنية المهاجرة بصفة مؤقتة بالخارج. ويشتمل الجدول رقم (٢ ـ ٢٥) على الصورة التقديرية الكلية لتوزيع دخول العاملين الأردنيين في الخارج عند نهاية السبعينيات.

وفي ضوء هذه التقديرات يمكن القول إنه على الرغم من أن تحويلات العاملين بالخارج

---

(٧٤) جلال الدين، هجرة السودانيين الى الخارج، ص ٥٠.

جدول رقم (٢ - ٢٤)

تقدير صورة تركيبية للتوزيع النسبي لتحويلات العاملين المصريين في الخارج حسب الشرائح الدخلية، لسنة ١٩٨٠

المجموعة الوظيفية(أ)	متوسط الدخل الشهري المحقق في بلد المهجر(أ) (بالجنيه المصري)	الميل المتوسط للتحويل(ب) (نسبة مئوية)	الدخل المحوّل سنوياً(ج) (بالجنيه المصري)	عدد المهاجرين(د)	اجمالي الدخول المحولة سنوياً (بالمليون جنيه مصري)	التوزيع النسبي للتحويلات (نسبة مئوية)
مجموعة الوظائف الفنية والعلمية	٧٩٢	٤٠	٣٨٠٢	٢٤٠٠٠٠	٩١٢	٤٠.٨
حملة الشهادات المتوسطة والكتابية وأفراد البيع	٥٧٠	٣٠	٢٠٥٢	٣٦٠٠٠٠	٧٣٩	٣٣.-
الحرفيون وعمال الانتاج	٥٧٧	٢٠	١٣٨٥	٣٠٠٠٠٠	٤١٥	١٨.٦
عمال النقل والسائقون	٤١٩	٢٠	١٠٠٦	٦٠٠٠٠	٦٠	٢.٧
عمال غير مهرة	٢٥٢	١٥	٤٥٤	٢٤٠٠٠٠	١٠٩	٤.٩
الإجمالي				١٢٠٠٠٠٠	٢٢٣٥	١٠٠

(أ) يستند تقدير متوسط الدخل الشهري الى «نقاط تقدير متوسطة» لكل مجموعة وظيفية بناء على مستويات الدخول في خمسة بلدان (الكويت، السعودية، الامارات العربية المتحدة، ليبيا، والعراق)، وقد احتسبت التقديرات المتوسطة بالعملة المحلية بعد تحويلها للدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف المتوسط عام ١٩٨٠ الوارد في تقرير صندوق النقد الدولي *International Financial Statistics*. وقد تم الحصول على متوسط الدخل الشهري بالجنيه المصري على أساس سعر الصرف بين الدولار والجنيه المصري وهو ٨٠ قرشاً لكل دولار كسعر صرف ظلي وذلك للربط بين التحويلات المتدفقة الى النظام المصرفي وتلك المتدفقة الى السوق السوداء.

(ب) لوحظ أن التباين بالنسبة «للدخل المتوسط» يميل للارتفاع بصفة خاصة بالنسبة لمجموعة الوظائف الفنية والعلمية.

(ج) تستند متوسطات «الميل الى التحويل» الى التقديرات التي أمكن اجراؤها عن طريق عينات محدودة تم بحثها من هذه المجموعات المهاجرة.

(د) إن التوزيع النسبي للمهاجرين على مختلف المجموعات الوظيفية والواردة هنا يمكن بيانها كالتالي: ٢٠ بالمئة، ٣٠ بالمئة، ٢٥ بالمئة، ٥ بالمئة، ٢٠ بالمئة تقريباً. ويرتكز هذا على التوزيع الوظيفي للتدفقات غير الرسمية من المهاجرين والتي تتحيز للفئات ذات المهارات الدنيا.

قد ساعدت بلا شك على رفع مستوى الدخول النقدية المتوسطة بدرجات متفاوتة للفئات والشرائح الدنيا والمتوسطة والعليا على السواء، ولا سيما من خلال مخصصات «الإعاشة»

جدول رقم (٢ ـ ٢٥)
صورة تقديرية للتوزيع النسبي لدخول الأردنيين العاملين في الخارج حسب الشرائح الدخلية (عند نهاية السبعينيات)

شريحة الدخل الشهري (بالدينار الأردني)	أعداد المهاجرين (بالألف)	الدخل السنوي المتوسط (بالدينار الأردني)	جملة الدخول السنوية (بالمليون دينار)	التوزيع النسبي (نسبة مئوية)
أقل من ٢٥٠ ديناراً	٨٠	٢٤٠٠	١٩٢	١٣,٦
٢٥٠ ـ ٥٠٠ دينار	١٥٠	٤٢٠٠	٦٣٠	٤٤,٨
٥٠٠ دينار فأكثر	٧٥	٧٨٠٠	٥٨٥	٤١,٦
المجموع	٣٠٥		١٤٠٧	١٠٠

المصدر: جواد العناني وتيسير عبد الجابر، **تجربة الأردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة** (عمّان: وزارة العمل، ١٩٨١)، ص ١١٨ ـ ١١٩.

و «الإعالة» (Subsistence allowance)[٧٥]، إلا أن تأثير التحويلات في التوزيع النسبي للدخول الشخصية في الاقتصادات المصدرة للعمالة قد مال الى مزيد من التمركز لصالح العشيرات الأعلى والمتوسطة.

ولعل أهم الآثار التوزيعية لتحويلات العمالة المهاجرة ينعكس في شكل النصيب المتزايد من الدخول التي تذهب الى العشيرات الوسطى من التوزيع، والتي يمثلها أولئك الذين يحملون مؤهلات علمية معينة أو مهارات محددة.

وفي اعتقادنا أن معدل النمو المرتفع لتدفق تحويلات المهاجرين بشكل مطلق قد ساعد في إحداث زيادة ملموسة في دخول الفقراء وذوي الدخول المنخفضة، غير أن قدراً يعتد به من هذه الزيادة يعود بدرجة كبيرة الى ارتفاع معدل دوران الهجرة للفئات ذات المهارات الدنيا. فعندما تكون معدلات دوران الهجرة اكثر ارتفاعاً، سيصبح لهذه التحويلات أثر أكبر في تحسين توزيع الدخل بالنسبة إلى الفقراء ومحدودي الدخل.

---

(٧٥) تشتمل تحويلات المهاجرين الى البلدان النفطية الغنية ـ خلال فترة إقامتهم بها ـ على مكونين مهمين:

(أ) **مخصص الاعاشة والاعالة** لأسر المهاجرين وذويهم.

(ب) **مخصص الادخار** والذي يخصص لاغراض استثمارية. ورغم غياب الدليل الا أن المشاهد ان هذه المبالغ المرسلة لأسر المهاجرين بغرض تدعيمها تعتبر منتشرة في كافة المناطق الريفية والحضرية.

وقد أوضح بحث منظمة العمل الدولية (ILO) في المناطق الريفية عام ١٩٧٧ أن التحويلات قد بلغت نسبتها ٥,٢ بالمئة من دخل الأسر التي تقطن المناطق الريفية.

وفي حالة بطء معدلات دوران العمالة المهاجرة من الفئات «ذات المهارات الدنيا»، فإن المهاجر يمكث في الخارج فترات أطول مما يؤدي بلا شك الى بطء عملية تجديد رصيد المهاجرين، مما يقلل بدوره من الآثار الانتشارية لتحويلات العاملين وما تحدثه من انتعاش اقتصادي محدود في أوساط قطاعات عريضة من الفقراء ومحدودي الدخل في الريف والمدينة.

وتشير الدراسات التي أجريت حول آثار الهجرة في الاقتصاد اليمني (اليمن العربية) الى النتائج نفسها تقريباً. فقد نتج عن عمليات الهجرة الواسعة زيادة في متوسطات الدخل النقدي المطلق للفئات كافة، إذ مثلت التحويلات ما بين ٣٠ بالمئة ـ ٥٠ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي حسب السنة، من ناحية، والى تزايد درجة عدم عدالة التوزيع النسبي للدخول الشخصية بين الأفراد والأسر اليمنية لصالح العشيرات الأعلى وتلك التي تقع في وسط التوزيع، من ناحية أخرى[٧٦].

بيد أن نتائج المسح الأخير الذي أجري في اليمن لأوضاع ملكية الأرض وتوزيع الحيازات الزراعية تشير الى تعامل نشيط في سوق الأراضي الزراعية مما أدى الى نمط توزيع أكثر عدالة للملكيات والحيازات الزراعية[٧٧].

والملاحظ بشكل عام في حالة كل البلدان المرسلة للعمالة، أنه بينما نجحت تحويلات المهاجرين، الى حد ما، في رفع مستوى الدخل النقدي والاسمي للمجموعات الدخلية المنخفضة إلا أنه ليس بالضرورة أن يكون لهذا الرذاذ المتساقط من التحويلات أثر واضح في مشكلة الفقر بوجه عام. لأن المكاسب المتحققة في شكل زيادات في مستويات الدخول النقدية عادة ما تواكبها ضغوط تضخمية خطيرة تؤدي الى انخفاض مستويات المعيشة الحقيقية واشباع الحاجات الأساسية.

ويبدو من المشاهدات العديدة أن المبالغ المرسلة من المهاجرين الى اقاربهم لأغراض «الإعاشة» و«الاعالة» أقل حساسية واستجابة للسياسات والاجراءات الاقتصادية للحكومة عن تلك المبالغ المخصصة لأغراض الاستثمار في بلد المنشأ.

ويمكننا القول بصفة عامة إن ذلك الجزء الذي يجري تحويله من الدخل لأغراض تعضيد الأسرة واعالتها انما هو دالة متزايدة لأعداد التابعين والمعالين الذين لم يهاجروا، كما هو دالة متناقصة للظروف الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين قبل الهجرة. وهكذا يقوم المهاجرون من ذوي الدخل المنخفض في بلد المنشأ بتحويل نسب عالية من دخولهم المكتسبة في الخارج لتدعيم أسرهم الممتدة ودفع ديونهم السابقة المتراكمة قبل الهجرة.

وينعكس الأثر التوزيعي لهذه المبالغ المرسلة لأغراض تدعيم الأسر في نمط استهلاك هذه الأسر للسلع والخدمات، إذ تتجه قوتهم الشرائية الجديدة الى اشباع حاجات أساسية لهم

---

(٧٦) انظر: World Bank, *Manpower Development in the Yemen Arab Republic*, p. 60.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٥٥.

(غذاء... كساء... الخ) وكذلك لاشباع بعض عناصر الطلب المؤجل من السلع الاستهلاكية المعمرة (تليفزيونات، ثلاجات... الخ).

وبشكل تلخيصي يمكن القول: إن مجموعة المهاجرين من العمال غير المهرة وذوي الوظائف الكتابية والدنيا يميلون الى تخصيص نسبة عالية من دخولهم المحوَّلة لأغراض دعم وتمويل الحاجات الاستهلاكية العاجلة والملحة لأسرهم ولذويهم، كما يخصصون جانباً من هذه التحويلات لشراء السلع الكهربائية المعمرة التي يتطلعون الى استهلاكها منذ مدة، والتي تكون غالباً محليَّة الصنع. ولذا فإن **الميل المتوسط والحدي للاستيراد** يكون عادة منخفضاً لدى هذه الفئات.

وفي الطرف الآخر، نجد أن المهاجرين من ذوي المهارات العالية ومن «أصحاب الوظائف المهنية والعلمية والفنية» يميلون الى تخصيص نسبة كبيرة من دخولهم المحولة لأغراض الاستثمار، كما يتجه **الميل المتوسط والحدي للاستيراد** لديهم الى الارتفاع مقارنة ببقية فئات المجتمع.

ويمكننا تصوير الموقف الكلي **لآثار المضاعف** لتحويلات العاملين في الخارج على الانفاق الكلي في بلد المنشأ، وذلك بالرجوع الى الجدول رقم (٢ - ٢٦). ولتقدير أثر المضاعف لإجمالي تحويلات المصريين العاملين بالخارج نقوم بحساب كل من الميل الى الاستهلاك والميل الى الاستيراد - من واقع الانفاق الاستهلاكي - ودرجة الاحلال بين الدخل المحلي «المضاع» (Forgone domestic income) وبين التحويلات التي يحصل عليها المهاجرون في الخارج.

حيث:

c = الميل الحدي للاستهلاك

m = الميل الحدي للاستيراد (لأغراض استهلاكية).

t = نسبة التحويلات التي يقوم المهاجرون باحلالها (بدلاً من الدخل المحلي).

وبناء على ذلك يأخذ **مضاعف الانفاق الكلّي** الصيغة التالية:

$$\frac{1 - t}{1 - c + cm}$$

وبالرجوع الى بيانات هذا الجدول التقريبية، نلاحظ أن قيمة المضاعف الكلي للانفاق تتراوح ما بين ٢,٥ - ٣ في حالة المهاجرين من عمال **البناء والتشييد**، بينما تتراوح ما بين ١,٣ - ١,٤ في حالة المهاجرين من **أساتذة الجامعات**، كما تصل الى حوالى ٢ في حالة **المعلمين وأساتذة المدارس**. وبافتراض أن معدل الاحلال بين التحويلات والدخل المحلي

المضاع (ولتكن نسبة الاحلال ٢٠ بالمئة مثلاً)[٧٨]، فإن قيم المضاعف تنخفض ليصبح ١,٩٧ - ٢,٥، ١,٠٦ - ١,٤، ١,٦ تقريباً على الترتيب.

جدول رقم (٢ - ٢٦)
الحساب التقريبي لمضاعف الانفاق[أ] لتحويلات المهاجرين المصريين حسب المجموعات الوظيفية والمهنية

الفئات المهنية	تقدير تقريبي للميل للإدخار من واقع التحويلات (نسبة مئوية)	تقدير افتراضي للميل المتوسط للاستيراد للاغراض الاستهلاكية[هـ] (نسبة مئوية)	حجم مضاعف الانفاق	
			ت = صفر	ت: ٢٠ (نسبة مئوية)
عمال البناء والتشييد	٢٠ - ٣٠[ب]	١٥	٢,٥ - ٣,١	٢,ـ - ٢,٥
اساتذة الجامعات	٤٠ - ٥٠[ج]	٥٠	١,٠٦ - ١,٣	١,٠٦ - ١,١٤
المعلمون ومدرسو المدارس	٢٨[د]	٣٠	٢	١,٦

(أ) تلخص عناصر صيغة المضاعف علاقات التصرف وظروف الطلب على سلع بعينها والتي يمكن أن تتغير من فترة لأخرى.

(ب) أوضحت عينة عمال البناء والتشييد أنهم يخصصون ٧٨ بالمئة من تحويلاتهم لمقابلة انفاقهم الجاري.

(ج) بيّنت عينة أساتذة الجامعات أنهم يخصصون ٥١ بالمئة من تحويلاتهم لمقابلة متطلبات انفاقهم الجاري.

(د) انظر: Messeiha, «Export of Egyptian School Teachers,» p. 34. بالاشارة الى النمط السلوكي لعينة من المدرسين العاملين بالسعودية.

(هـ) تم الأخذ في الحسبان - عند حساب الميول الاستيرادية - ما يقوم بشرائه المهاجرون العائدون من الأسواق الحرة والـ Tax free shops في بلد المنشأ.

ملاحظة عامة: تمثل (ت) معامل الاحلال بين التحويلات والدخل المحلي المضاع.

وفي دراسة حديثة للبنك المركزي الاردني تم تقدير قيمة مضاعف الانفاق في ضوء تحويلات المهاجرين في حالة الاقتصاد الاردني باستخدام الصيغة نفسها لحساب مضاعف الانفاق الكلي. وقد أسفرت هذه الحسابات عن قيمة متوسطة قدرها ١,١ للمضاعف في حالة أصحاب المهن العلمية والفنّية والمكتبية، وعن قيمة متوسطة قدرها ١,٧ في حالة عمال الانتاج والخدمات والعمال غير المهرة (راجع الجدول رقم ٢ - ٢٧).

---

(٧٨) انظر حول هذه النقطة:

B. Van Arkadie, *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies since 1967* (New York: [n. pb.], 1977), appendix (1).

جدول رقم (٢ - ٢٧)

حساب مضاعف الانفاق الكلي حسب الفئات المهنية: حالة الاردن

فئات العمالة المهاجرة	طبيعة الجزء المحول للأغراض الاستهلاكية للأسرة	طبيعة الجزء المحول لأغراض الادخار والاستثمار	نسبتهم الى مجموع الأردنيين العاملين في الخارج (نسبة مئوية)	الميل الحدي للادخار	الميل الحدي للاستيراد	قيمة مضاعف الانفاق في الاقتصاد القومي
اصحاب المهن العلمية والفنية والمكتبية	ثانوي	أساسي	٤٣.٨	٠.٣	٠.٨٦	١.١
عمال الانتاج والخدمات والعمال غير المهرة	أساسي	ثانوي	٥٦.٢	٠.١	٠.٥٥	١.٧

المصدر: حربي النبوي وسليم أبو الشعر، **حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين الى الخارج** (عمّان: البنك المركزي الأردني، ١٩٨٢)، ص ٣٧.

وهكذا نلاحظ عموماً ارتفاع **الميول الحدية للادخار** وكذا **الميول الحدية** للاستيراد من واقع التحويلات لأصحاب الدخول والمهارات العالية، مما يؤدي الى تواضع وضعف قيمة مضاعف الانفاق الكلي في بلد المنشأ. بينما يحدث العكس تماماً بالنسبة إلى أصحاب المهارات الدنيا والدخول المنخفضة في الخارج، مما يؤدي الى رفع قيمة مضاعف الانفاق الكلي من واقع تحويلاتهم.

ومن ناحية أخرى، تؤثر علميات الهجرة في **هيكل ملكية الأصول** في المجتمعات المرسلة للعمالة اذ يستأثر المهاجرون من ذوي المهارات والدخول العالية بنصيب أكبر من حركة ملكية الأصول الجديدة. أما بالنسبة الى فئات محدودي الدخل، من ذوي المهارات البسيطة والوظائف الدنيا، فإن عودة هؤلاء إلى الوطن لا يعني بأي حال توقف الهجرة أو عدم تكرارها. فطالما بقيت مجالات الاستثمار محدودة وبقيت التفاوتات الدخلية كبيرة فلربما ادى ذلك الى أن تتسم عملية الهجرة بالتكرار اكثر من مرة في حياة الفرد، لفترات قد تطول وقد تقصر. أما الذين سيستقرون نهائياً في الظروف الاقتصادية والفرص المتاحة في بلد المنشأ فسيكونون أولئك الذين نجحوا بطريق أو بآخر في تذويب «الفروق الدخلية» فيما يمكن كسبه في الداخل مقارنة بالدخل المتوقع في البلدان النفطية الأخرى.

٤ ـ بعض الآثار الكلية للهجرة في نمط تخصيص الموارد

لعله من المناسب، في ختام هذا الفصل، ان نتطرق بالمناقشة والتحليل إلى بعض

الآثار المترتبة على هجرة العمالة على نطاق واسع فيما بين البلدان العربية في نمط تخصيص الموارد في الاقتصادات المرسلة للعمالة.

وكما أشرنا سابقاً فإن عمليات هجرة العمالة، على اختلاف مستويات مهاراتها، الى البلدان النفطية قد أدت الى اتساع هوة «الفروق الدخلية» في البلد المرسل للعمالة، والى حدوث «تشوهات جوهرية» في هيكل الأثمان النسبية للسلع والخدمات. بل يمكننا الزعم أن عمليات هجرة العمالة واتساع حدة التفاوت في توزيع الدخول قد أدت الى نشوء نوع من «الازدواجية» الواضحة في «آليات» الحياة الاقتصادية في البلدان المرسلة للعمالة، إذ إننا لم نعد نجد أنفسنا بصدد «اقتصاد واحد» بل في مواجهة «اقتصادين» يتعايشان جنباً الى جنب ولكل منهما قوانينه والقواعد التي تحكم سلوكه.

ويمكننا تصوير تلك «الازدواجية» الجديدة التي أخذت تطبع تدريجياً آليات العملية الاقتصادية في البلدان المرسلة للعمالة من خلال تقسيم الاقتصاد الوطني الى قطاعين:

أ ـ **القطاع الداخلي أو (المحلي)**[٧٩]: والذي يشمل المعاملات الاقتصادية والتدفقات السلعية والخدمية لذوي الدخول التي تتولد داخل الاقتصاد المحلي دون مؤثرات خارجية. ولذا فإن هيكل **الأجور السائد** للمتعاملين ضمن هذا القطاع إنما يعكس «قدرة الاقتصاد الوطني على الدفع»، وهي قدرة محدودة بمستويات الانتاجية المحلية السائدة. وكذلك فإن **هيكل الأثمان النسبي السائد** في هذا القطاع إنما يعكس القدرات الشرائية المحدودة للمتكسبين الذين يسعون إلى إشباع حاجاتهم الأساسية، ولذا فإن تشكيلة السلع والخدمات (Product Mix) التي يجري التعامل فيها ضمن نطاق هذا القطاع تتألف من سلع الاستهلاك الضروري وخدمات المواصلات والصحة والتعليم العامة.

ب ـ **القطاع الانفتاحي**: أي (المنفتح على العالم الخارجي) والذي يشمل المعاملات الاقتصادية والتدفقات السلعية والخدمية لذوي الدخول التي تتولد أساساً خارج نطاق النشاطات الانتاجية للاقتصاد الوطني. ويعكس **هيكل الدخول** السائدة للمتعاملين ضمن هذا القطاع قدرة الاقتصادات النفطية على الدفع، إذ إن هذه الدخول تتولد أساساً في شكل تحويلات من «الريع النفطي» الذي تحصل عليه تلك الاقتصادات. يضاف الى ذلك الدخول العالية التي تقوم بدفعها الشركات الأجنبية والعاملة على أرض الاقتصاد الوطني. ويترتب على ذلك تبلور **هيكل موازٍ للاثمان النسبية** للسلع والخدمات المتداولة ضمن هذا القطاع، والتي يمكن تسميتها تجاوزاً «الأسعار السياحية» لأنها تعكس أساساً قدرات شرائية عالية لا يتمتع بها سوى العاملين في الخارج أو العاملين في الشركات الأجنبية في الداخل وكبار التجار والمهنيين والذين يحصلون على دخول عالية متهربة من الضرائب[٨٠].

---

(٧٩) يغطي هذا القطاع العاملين في الصناعات والخدمات المحلية (بما في ذلك موظفي قطاع الخدمات الحكومية) وكذلك صغار التجار.

(٨٠) لا بد من الاشارة هنا الى أن دخول العاملين في البلدان النفطية لا تمثل سوى احد العناصر=

وتتكوّن تشكيلة السلع والخدمات في هذا القطاع من سلع الاستهلاك الترفي والسلع المعمرة المستوردة والخدمات الشخصية والترفيهية. ورغم ارتفاع مستويات أسعار السلع والخدمات في هذا القطاع، فإنه من الملاحظ أيضاً انخفاض المرونة السعرية للطلب على هذه السلع والخدمات. وهكذا فإن هجرة العمالة الى البلدان النفطية أدت الى اتساع الفوارق الدخلية وتعميق ظاهرة «ثنائية» هيكل الدخول والأثمان في الاقتصاد المرسل للعمالة.

ومع مرور الزمن تزداد «الفجوة» و «المسافة» التي تفصل بين هذين القطاعين في مجال الدخول والاثمان ونوعية السلع والخدمات التي يجري تداولها واستهلاكها، مما يعمّق من عناصر «الانفصامية» في الحياة الاقتصادية في تلك البلدان.

بيد أن وجود تلك «الانفصامية» لا يعني أن حركة الأثمان وعرض السلع والخدمات في «القطاع الداخلي» تبقى بمعزل عن حركة المتغيرات الاقتصادية في «القطاع الانفتاحي». فمن ناحية، يتأثر عرض السلع والخدمات في «القطاع الداخلي» بمستويات الربحية السائدة في «القطاع الانفتاحي»، إذ إن ارتفاع «هوامش الربح» المتضمنة في أسعار السلع والخدمات المتداولة في «القطاع الانفتاحي» يدفع بعدد كبير من المنظمين الى توجيه جانب مهم من أموالهم وطاقاتهم الانتاجية نحو اشباع حاجات المتعاملين في «القطاع الانفتاحي» على حساب اشباع الحاجات الأساسية للمستهلكين الذين يظلون أسرى معاملات «القطاع الداخلي».

ويمكننا أن نورد بعض الأمثلة بهذا الصدد، مثل التوسع في حركة تشييد المساكن الفاخرة وفوق المتوسطة على حساب بناء المساكن الشعبية، والتوسع في انتاج الأقمشة والملابس الراقية على حساب المنسوجات والأقمشة الشعبية... الخ. وعادة ما يترتب على ذلك قصور في عرض السلع والخدمات التي تستهلكها الفئات الشعبية مما يؤدي إلى رفع أسعارها واختفائها من الأسواق في الوقت الذي يوجد فيه «فائض عرض» (Excess supply) للسلع والخدمات المتداولة ضمن «القطاع الانفتاحي». وهكذا تزداد حدة التناقض بين اشباع الحاجات للفئات محدودة الدخل واشباع الرغبات للفئات القادرة على الدفع في الاقتصاد المصدِّر للعمالة، وذلك في غياب سياسة حازمة من جانب الدولة لضبط وتهذيب الأوضاع التوزيعية الجديدة.

ومن ناحية أخرى، يلعب تأثير «المشاهدة» أو «المحاكاة» (Demonstration effect) دوراً حاسماً في انتشار وتغلغل عناصر «النمط الاستهلاكي الجديد» السائد في القطاع الانفتاحي لدى فئات شعبية محدودة الدخل تنتمي تقليدياً إلى «القطاع الداخلي». وهذا الانتشار التلقائي لعناصر النمط الاستهلاكي الجديد بفعل «أثر المشاهدة» يؤدي بدوره الى ارتفاع الميل الحدي للهجرة الى الخارج من جانب العاملين في القطاع المحلي، وذلك حتى يتسنى لهم

=الأساسية التي تغذي عملية نمو وازدهار ما سميناه «القطاع الانفتاحي». وليس هناك من شك أن دور قطاع الشركات الأجنبية والشركات المحلية التي يشترك فيها رأس المال الأجنبي تلعب دوراً مهماً في تشكيل معالم هذا القطاع، ولكنها تظل تعكس ظواهر لا علاقة لها بقدرة الاقتصاد المحلي على الدفع.

التمتع بخيرات النمط الاستهلاكي الجديد، وبالتالي الفكاك من «مصيدة الفقر». وقد ينعكس ذلك أيضاً في شكل هروب جماعي من الأعمال الانتاجية التي تدر دخلاً محدوداً في الاقتصاد المحلي الى النشاطات الطفيلية[81] التي تدر دخولاً عالية، وذلك في حالة فشل محاولات الهجرة إلى الخارج.

ولعل من أهم علاقات التأثير المتبادل التي تنشأ بين القطاعين «الداخلي» و «الانفتاحي» عملية اعادة تخصيص الموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني لصالح مجموعة السلع والخدمات التي تهدف الى اشباع حاجات الفئات ذات الدخول العالية، مما يؤدي إلى نقص المعروض من سلع الاستهلاك الضروري وبالتالي ارتفاع اسعارها، وهذا يؤثر بدوره في مستويات رفاه الفئات الشعبية ومحدودة الدخل.

وهكذا، فإن ازدياد «درجة اللامساواة» في توزيع الدخول وازدواجية هيكل الاثمان النسبية، نتيجة عمليات هجرة العمالة الى البلدان النفطية، له آثار غير متماثلة بالنسبة الى مستويات رفاه الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة مما يؤدي بدوره الى تعميق التناقضات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المرسلة للعمالة. ولا شك أن أخطر الآثار السياسية والاجتماعية للأوضاع الاقتصادية الجديدة هو التآكل المطرد لمستويات معيشة ورفاه «الفئات المتوسطة» في المدن والمناطق الحضرية، بعد أن تمتعت هذه الفئات بفترة من الازدهار والرخاء النسبي خلال الستينيات وحتى منتصف الثمانينيات. إذ أصبح محكوماً على هذه الفئات إما الانحدار الى مستويات معيشة «الفئات الشعبية» وإما الهروب المنظم من خلال عمليات الهجرة حتى لا تتعرض لتخفيض ملموس في مستويات معيشتها ورفاهها. بيد أن هذا الحل لم يعد متاحاً في التسعينيات بالمرونة والسهولة نفسها اللتين كانتا متوافرتين خلال حقبتي السبعينيات والثمانينيات، وهنا تكمن الأزمة، كل الأزمة.

---

(٨١) أدى نمو وانتعاش معاملات «القطاع الانفتاحي» في الاقتصادات المصدرة للعمالة الى تطور بعض النشاطات الطفيلية المرتبطة بعمليات الوساطة بين هذا القطاع وبقية أجزاء الاقتصاد الوطني مثل عمليات السمسرة والرشوة والمضاربة.

الفصل الثالث

الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة والسكان فيما بين الأقطار العربية

مقدمة

١ ـ كان للحركة الواسعة لهجرة وانتقال القوى العاملة والسكان من وإلى البلدان العربية خاصة خلال الفترة التي أعقبت اعادة سيطرة البلدان العربية على النفط وارتفاع اسعاره بدءاً من عام ١٩٧٣، آثار متشعبة ومتعددة في مجمل الوطن العربي وبصفة خاصة في البلدان الأساسية المرسلة والمستقبلة للعمل. وتواجه محاولة حصر هذه الآثار وتحليلها عديداً من الصعوبات تجعل الالمام الكامل بالموضوع شبه مستحيل. فهناك **أولاً** الصعوبات التي تنشأ عن تحديد ما هو مقصود بالآثار الاجتماعية ومضمون هذا التعبير، وما الذي يستبعده من التغيرات المهمة والكثيرة التي حدثت بالفعل في المجتمع العربي، والتي قد تكون صاحبت بروز ظاهرة الهجرة وانتشارها، أو قد تكون حدثت نتيجة لها. ويعود النوع **الثاني** من الصعوبات الى عدم إمكان الفصل في العديد من الحالات بين آثار الهجرة وانتقال العمالة من ناحية، وبين تأثيرات بعض العوامل الأخرى التي يمكن أن تكون قد حدثت في الفترة الزمنية نفسها. ومن ذلك مثلاً صعوبة التفرقة بين آثار زيادة الدخل من النفط، وآثار تدفّق العمالة الوافدة في البلدان المستقبلة للعمالة. كما يواجه الباحث صعوبات أيضاً نتيجة حداثة الظاهرة موضع الدراسة وندرة الدراسات التطبيقية الموضوعية عنها، وانتشار الانطباعات في الأدبيات المنشورة حول الموضوع، ومن ثم صعوبة استخلاص نتائج علمية دقيقة، ليس فقط حول ماهية التأثيرات الحادثة وحجمها، بل أيضاً حول الكيفية التي يتم بها التأثير.

وأخيراً فإن الآثار الاجتماعية لظاهرة هجرة العمالة وانتقالها في ما بين الأقطار العربية تختلف من قطر الى آخر كنتيجة أولى لاختلاف حجم الهجرة النسبي من بعض الأقطار أو اليها، وباختلاف التركيب والبنيان الاجتماعي للبلد عند الهجرة، وكنتيجة أيضاً لاختلاف مستوى التعليم والمهارات والثقافة السائدة، كما تتأثر أيضاً باختلاف تركيبة القوى العاملة

الـوافدة أو المـرسلة سواء من النـاحية المهنيـة أو التعليمية، ونـوعية النشـاط الذي تمـارسه أو التركيب الإثني لها.

٢ ـ إن الآثـار الاجتماعيـة للهجرة وانتقـال القوى العـاملة والسكـان تشمـل العـديـد من التغيرات التي قد تطرأ على العلاقات الاجتماعية بمـا في ذلك العـلاقات الـطبقية، والعـلاقات الأسرية، والعلاقات بين الأجيـال، والعلاقـات بين الجـماعات الاثنيـة المختلفة، وغـيرها من أنواع العلاقات المتعددة والكثيرة. كما تتضمن أيضاً التغيرات في المؤسسات والنظم الاجتماعية بمـا في ذلك المؤسسـات والنظم التعليميـة ونظم التـدريب، ونـظام الأسرة، ونـظم التـوزيـع والخدمات الاجتماعية وغيرها. وهي بالإضافة الى ذلك تحوي التغير في القيمة الاجتماعية سواء في ذلك القيم الفردية أو الشخصية أو القيم الجماعية أو المجتمعية، كما تشمـل أيضاً التغـير في الهيكـل الاجتماعي الكـلي الناتـج من مجموع هـذه التغيرات الجـزئية وعـلاقاتهـا مـع بعضهـا البعض. ومن الواضح أن مجرد حصر أنواع التغيرات المحتملة في هذه المجالات جميعاً يتطلب جهداً ضخماً. كما أن الدراسة التفصيلية لهذه الآثار تتطلب العديـد من البحوث والـدراسات بالنسبة الى كل مجتمع من المجتمعات التي تأثرت بالهجرة وانتقال العمالة والسكان سواء منه أو اليه.

ومن ثم كان من الضروري أن يتم في البدايـة تحديـد ما يعتقـد أنه جـوهري وأسـاسي ليكون هو وحده موضع البحث والدراسة، مع الاقتصار حتى في هذا الاطار على القضايا التي يتوفر بشأنها قدر من البيانات تساعد الباحث في الوصول الى نتائج ذات معنى.

٣ ـ إن الهجرة وانتقال الأيدي العاملة والسكان تؤثر تأثيراً مبـاشراً في الـتركيب الديمغـرافي للسكان في كل من البلدان التي يتم منها وإليها الانتقال. فالانتقال والهجرة يؤثـران مباشرة في معـدلات النمو السكـاني، وكذلـك في معدلات نمـو القوى العـاملة والتركيب المهني والعلمي للعاملين، كما يؤثران في التوزيع العمري وفي نسبة الذكـور في المجتمعات العـربية المختلفـة، وكذلك في معـدلات الخصوبـة ومعدلات المشـاركة الخـام للسكان في قـوة العمل وخـاصة في معدلات مشاركة المرأة.

ويرتبط بالتأثير في التركيب الديمغرافي تغيرات أخرى في وظائف الأسرة ودورهـا،ترتبط في العديد من الحالات بالانفصال بين العائل والمعالين لمـدد طويلة مـع ما يـترتب على ذلـك من تغير في الدور الاجتماعي للمرأة ونشاطها في مجتمعـات الارسال، ومن تـأثير في تـربية وتنشئـة الأطفال واتجاهاتهم وقيمهم. وكما تتأثر الأسر في مجتمعات الارسال بهجرة عائليها، فإن الأسر في بلدان الاستقبال تتأثر أيضاً بالاستخدام الواسع لعناصر ذات ثقافة مغايـرة لتنشئة الأطفـال وتربيتهم.

إن الهجرة وانتقال الأيـدي العاملة مـع تعدد مصادرهما في بلدان الاستقبـال يؤديان الى تعايش بين جماعات بشرية مختلفة قطرياً، أو ثقـافياً وإثنيـاً، لكل منهـا طموحـاتها واتجـاهاتهـا ودورها في اطار المجتمع الجديد. ويسود في اطار ذلك التعايش أنواع مختلفـة من العلاقـات،

بعضها علاقات تنافس وصراع وبعضهـا علاقـات سيطرة واستغـلال وخضـوع. ويـترتب على تلك العلاقات نشوء توترات داخل المجتمع وفي العلاقات بين الجماعات المختلفة التي تكوّنه. وتؤدي هذه التوترات إلى إعادة النـظر والتغير في الاتجـاهات بـالنسبة الى بعض القضـايا ذات الأهميـة بالنسبـة الى الوطن العـربي في مجموعـه وعلى رأسهـا النظرة إلى الـوحدة العـربية وإلى العديد من القضايا ذات الطابع الوطني أو القومي.

إن الهجرة وانتقال العـمالة والسكـان في البلدان العربيـة يتمان من البلدان الأقـل دخلاً بالنسبة الى الفرد الواحد من السكان الى البلدان الأعـلى دخلاً، والتي ارتفـع الدخـل فيها لا كنتيجة لزيادة الانتاج والانتاجية، وإنما بسبب ارتفاع اسعار النفط خاصـة بعد عـام ١٩٧٣، ويستخدم جزء مهم من هذا الدخل النفطي في تحقيق درجة عاليـة من الخدمـات للمواطنـين بصفة خاصة وللسكان بصفة عامة. كما يستخدم أيضاً في تحقيق درجـة عاليـة من الاستهلاك الترفي الذي يعتمد بصفة تكاد تكون كاملة على الاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة.

فالزيادة السريعة في الطلب على أنواع معينة من العمالة في البلدان المستخدمة لهـا وعدم القدرة على الزيادة السريعة في عرض هذه الفئات، قد أدّيا في العـديد من الحـالات الى تغير في هيـاكل الأجـور السائـدة في بلدان الارسال، مـع ما يـترتب على ذلـك من تغيير نسبي في أوضـاع الفئات الاجتـماعية المختلفـة وتغير في تـوزيع الـدخول. كـما أن العديـد من العناصر المهاجرة أو التي تنتقل للعمل في البلدان الأشد غنى والأعلى أجـراً قد استـطاعت أن تحقق في خلال فترة عملها في الخارج قدراً من الادخار يساعد في نقل العديـد منهم، من فئة أو طبقـة معينة الى فئة أو طبقة اجتماعية أخرى، مع ما يـترتب على ذلـك من تغير في التشكيـل الطبقي في العديد من البلدان المرسلة للعمالة.

وتؤثر الرغبة الشديدة في الهجرة وانتقال العمالة في خلق مواقف جديدة وتغيير في النظرة الى أهمية تحقيق تقدم من خلال العمل في المجتمـع الذي يتم منـه الهجرة أو الانتقـال مع مـا يترتب على ذلك من تأثير على الانضباط في العمل وعلى الانتاج والانتـاجية. كـما تؤثر كـذلك عـلى النظرة الى أهميـة التضـامن الـطبقي من أجـل الصراع لتحسـين ظـروف العمـل وتغيـير الأوضاع الداخلية.

وتساعد هجـرة وانتقال العمـل الرخيص الى البلدان المستقبلة أيضـاً على تـدعيم نظرة التميز والتمييز ضد العمل اليدوي، كما تساعد أيضاً على استمرار الاتجاهـات المضادة لعمـل المرأة ومشاركتها في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إن القضايا السـابق الاشارة اليهـا هي بعض من أهم الآثار الاجتـماعية لهجـرة وانتقال القوى العاملة والسكان بين البلدان العـربية سـواء بالنسبـة إلى بلدان الارسال أو الاستقبـال والتي سيتم معالجتها في هذا الفصل. ولا شك أن عدداً من القضايا الرئيسية يمكن أن تكـون قـد سقطت سهواً أو استبعدت في اطار الاشارات السـابقة الى بعض الآثـار المهمـة للهجـرة وانتقـال العمالـة والسكان، التي لا نـدّعي أن حصراً شـاملاً ولا دقيقـاً قد تمّ لجميـع آثارهـا

الاجتماعية المحتملة ولا أن اختيار ما اعتبر انه أهم الآثار قد تمّ بطريقة منظمة أو على أساس قاعدة واضحة باستثناء المعرفة العلمية للباحثين وتقديراتهم الشخصية.

٤ ـ وقد سبقت الاشارة الى صعوبة إمكان الفصل بين آثار الهجرة وانتقال العمالة والسكان من ناحية، وبين تأثيرات بعض العوامل الأخرى التي يمكن أن تكون قد حدثت في الفترة الزمنية نفسها من ناحية اخرى. فمتغير الهجرة وانتقال العمالة والسكان ليس هو المتغير الوحيد لما حدث ويحدث من تغيرات اجتماعية مهمة في البلدان العربية، بل إن الهجرة وانتقال العمالة في البلدان العربية ليست متغيرات مستقلة تنبع منها وتتبعها التغيرات الأخرى سواء في البنيان الاجتماعي أو الأنماط الحضارية أو في القيم. فإن حجم الهجرة ذاتها من وإلى المجتمعات العربية المختلفة هو نتيجة عوامل دفع أو جذب ترتبط بالفروق الدخلية بين مجتمعات الارسال والاستقبال من ناحية، وبالظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة، وخاصة في بلاد الارسال من ناحية أخرى. كما أن توجهات الهجرة ترتبط بدرجة أو بأخرى بمدى القرب أو البعد المكاني بين البلدان المختلفة التي يتم منها أو اليها انتقال العاملين والسكان، وبمدى توافر المعلومات عن الفرص المتاحة، وبسياسات السكان والهجرة التي تتبعها الأقطار المختلفة بما في ذلك مدى حرية الدخول والخروج من والى أسواق العمل المختلفة، ونوعية التنظيمات والمؤسسات التي يتم من خلالها انتقال العمالة والسكان وغير ذلك من المتغيرات.

ومن ناحية أخرى، فإن الهجرة وانتقال العمالة والسكان لا يحدثان في فراغ، بل يتمان من وإلى مجتمعات لها أنماطها الحياتية والثقافية وعاداتها وقيمها الاجتماعية، وتركيبها الطبقي وتنظيماتها السياسية المختلفة، وقد تتصف البنى الاجتماعية والسياسية فيها بدرجة عالية من المحافظة أو حتى الجمود، أو قد تتمتع بدرجة عالية من المرونة والقدرة على استيعاب التغيرات المستحدثة وخلق توافق جديد بين العلاقات التي استجدّت والبنى التي كانت قائمة.

ويصعب في هذا الإطار الحديث عن نتائج أو آثار لهجرة وانتقال العمالة والسكان ترتبط برابطة السببية بها. ويفضل الاقتصار على محاولة دراسة أهم التغيرات التي صاحبت أو تصاحب الهجرة وانتقال العمالة والسكان وتحليلها، والتي يعتقد انها ترتبط بدرجة أو بأخرى من درجات الارتباط ذات المغزى بالظاهرة موضع البحث[1]. ونود الاشارة هنا الى أن القول بافتراض الارتباط أو الاعتقاد بوجود ارتباط ذي مغزى يعود إلى ما أشرنا اليه سابقاً من أن أغلب الأدبيات الخاصة بالموضوع لم تزل تعتمد بدرجة كبيرة على ملاحظات الباحثين

---

(١) يفضّل بعض الدارسين الاجتماعيين استخدام مصطلح «مصاحبات» بدل نتائج أو آثار. قارن في ذلك: عبد الباسط عبد المعطي: «في اطار عمل لحلقة حوار مفتوح حول بعض قضايا التوظيف الاجتماعي للبترول ووسائل التغيير الاجتماعي في الوطن العربي،» ورقة قدّمت الى: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمعهد العربي للتخطيط (الكويت)، ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، أبو ظبي، ١١ ـ ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١، و«في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج،» **المستقبل العربي**، السنة ٤، العدد ٣٧ (آذار/ مارس ١٩٨٢)، وسعد الدين ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

واستنتاجاتهم المنطقية، ويندر في هذا المجال البحوث الأمبريقية التي قاست أو تقيس العلاقة بين الظواهر موضع البحث والدراسة.

٥ ـ على الرغم من الاختلافات المحتملة لمصاحبات الهجرة وانتقال العمالة بين مجتمع عربي وآخر كنتيجة لاختلاف حجم الهجرة مقارناً بالحجم الكلي للسكان أو العمالة في الأقطار المرسلة أو المستقبلة ولاختلاف التركيب والبنيان الاجتماعي لها، واختلاف مستويات التعليم والتدريب والثقافة السائدة وغير ذلك من العوامل التي سبقت الاشارة اليها، فسيكون من المستحيل عملياً اتمام دراسة تفصيلية لمصاحبات الهجرة وانتقال العمالة بالنسبة الى كل من الأقطار الرئيسية التي تجري منها أو اليها الهجرة. ولذلك تتجه معالجتنا الى تجميع البلدان العربية في مجموعات طبقا لدورها في الهجرة وانتقال الأيدي العاملة مع إفراد معالجات خاصة لبعض الأقطار بالنسبة الى قضايا محددة حيث يتطلب الأمر مثل هذا الإفراد. وسوف ندرس أولاً مصاحبات الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في البلدان العربية المستقبلة للعمالة، والتي سنميز في ما بينها حالة العراق عن حالات الأقطار العربية الأخرى بالنظر الى الطبيعة الخاصة لسوق العمل في العراق، وعلى الأخص في ما يتعلق بانتقال قوة العمل والسكان العرب. ونعود بعد ذلك الى دراسة مصاحبات الهجرة وانتقال الأيدي العاملة والسكان من الأقطار الرئيسية المصدرة للعمالة خاصة مصر والأردن واليمن لكي نعالج القضايا المشتركة أولاً ونفرد بعد ذلك معالجات خاصة لبعض القضايا التي تنطبق على قطر دون آخر.

أولاً: المصاحبات الاجتماعية للهجرة وانتقال العمال والسكان في البلدان المستقبلة

١ ـ التركيب الديمغرافي لسكان بلدان الاستقبال ومصاحباته

باستثناء العراق تتميز الأقطار الرئيسية المستقبلة للعمالة في الوطن العربي بالمحدودية النسبية لعدد سكانها، مقارنة بمواردها المالية الضخمة التي ترتبت على زيادة انتاج النفط فيها وزيادة اسعاره خاصة بعد عام ١٩٧٣. وقد كان هذا الحجم الضئيل من السكان الى جانب تأخرهم العلمي والثقافي والمهني، والنسبة المنخفضة للمشاركة الخام في قوة العمل، هي الأسباب الأساسية التي استدعت استخدام أعداد متزايدة من الوافدين عندما رغبت هذه الأقطار في تحديث هياكلها، وتطوير الخدمات فيها، وتحقيق مستوى مرتفع من الرفاهية والاستهلاك، وتنويع مصادر الدخل فيها. وقد ارتفعت الهجرة إلى البلدان الخليجية والى ليبيا لتصل طبقاً لتقديرات البنك الدولي الى نحو ١,٦ مليون عامل ونحو ٣,١ مليون ساكن في عام ١٩٧٥. وقد تسارعت الهجرة بعد ذلك طبقاً لما أبرزته بيانات تعدادات الكويت وأبو ظبي في عام ١٩٨٠، أو بيانات تعداد البحرين عام ١٩٨١. وكما يبرز ايضاً من تقديرات بيركس وسنكلير عن حجم العمالة الوافدة في عام ١٩٨٠ والتي استعرضناها في الفصل الأول من هذه الدراسة.

ولسنا في حاجة هنا الى استعراض الأعداد الكلية للوافدين الى بلدان الاستقبال، ونسبة العمالة الوافدة الى مجموع قوة العمل، والتركيب المهني والقطاعي والعلمي للعناصر الوافدة، فهذه عوامل يحددها في الأساس سرعة النمو الاقتصادي ونمطه ومساره في كل قطر من الأقطار المستقبلة للعمالة والسكان. وهي بالاضافة الى ذلك عوامل تصف في مجموعها طبيعة الهجرة وحجمها ومميزاتها الأساسية، وليست متغيرات تتأثر أو تصاحب الهجرة أو انتقال الأيدي العاملة. وهو ما نحاول أن نعالجه في هذا المجال. ولذلك فسنقتصر في هذا الجزء على بعض القضايا المتعلقة بالتركيب الديمغرافي للسكان الناتج عن الهجرة وذات التأثير على مجتمعات الاستقبال. ونشير بوجه خاص الى ما يصاحب الهجرة من زيادة نسبة الذكورة في المجتمعات المستقبلة وتأثير هذه الزيادة في الأوضاع الاجتماعية في مجتمعات الاستقبال، وتأثير تسارع الهجرة على التعايش بين جماعات بشرية مختلفة ثقافياً وإثنياً، وتأثير تغيير التركيب الإثني للسكان، الناتج من الزيادة الكبيرة في أعداد السكان والعمال «غير العرب» في بعض اقطار الخليج الصغرى، على الأمن العربي وعروبة المنطقة وخلق توترات اجتماعية حادة في المنطقة. ونشير أخيراً الى تأثير الهجرة، وانتقال الأيدي العاملة في سرعة عملية التحضر في المنطقة. ورغم أن الهجرة قد يكون لها تأثيرها كذلك على معدلات الخصوبة، فسنرجىء معالجة تأثير الهجرة في الخصوبة الى حين دراسة تأثير الهجرة في البلاد المرسلة للعمالة.

أ ـ ارتفاع معدلات الذكور وآثارها

الانتقال للعمل في البلدان العربية، يتم أساساً وخاصة في المراحل الأولى بواسطة الرجال في سن العمل الذين لا يصاحبون أسرهم إمّا للطبيعة المؤقتة لهجرتهم وإمّا للرغبة في تحقيق أقصى ادخار من الأجور التي يحصلون عليها، رغم ضغوط التضخم واستمرار ارتفاع تكاليف المعيشة خاصة كلفة السكن. وحتى حين يرغب العاملون في مراحل متأخرة في جمع شمل أسرهم واحضار المعالين بواسطتهم للاقامة في البلد نفسه الذي يعملون فيه، فإن العديد من البلدان المستقبلة قد تمنع انتقال العديد من الأسر والمعالين اليها باشتراطها تحقيق العامل لحد أدنى من الدخل الشهري يزيد في الكثير من الأحيان على متوسط الأجر الذي يحصل عليه الجزء الأكبر من العاملين باستثناء فئات المهنيين والعلميين. وترتفع نسبة الذكورة (وهي تعني عدد الذكور لكل مئة انثى) في كل البلدان العربية المستوردة للعمالة. وقد كانت هذه النسبة في الامارات العربية والبحرين والكويت والعربية السعودية ٢٠٥,٥ في عام ١٩٧٥[٢] وكانت تصل الى أعلى حد لها في الامارات العربية المتحدة حيث وصلت في عام ١٩٧٥ الى ٣٧٥,٤ بالنسبة الى مجموع الوافدين. وتنخفض هذه النسب لتصل إلى حوالى ١٤٣ ـ ١٤٤ في كل من السعودية والكويت في العام نفسه.

---

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، قسم السكان، «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الدوليين في دول الخليج،» ورقة قدّمت الى: الاسكوا، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي، نيقوسيا، ١١ ـ ١٦ أيار/ مايو ١٩٨١، الملحق، ص ٥٠ ـ ٥١، الجدول رقم (٥).

وتمكّننا البيانات الخاصة بالكويت بشكل خاص من متابعة الظاهرة بشكل أفضل كنتيجة لقدم ظاهرة الهجرة الى الكويت نسبياً وتوافر بيانات احصائية عن السكان فيها لفترة زمنية تمتد من تعداد عام ١٩٥٧ حتى التعداد الأخير في عام ١٩٨٥. وفي الجدول رقم (٣ - ١) بيان بأعداد السكان «غير الكويتيين» والأعداد الاجمالية للسكان مقسمة حسب الجنس في سنوات التعداد ونسبة الذكورة بالنسبة إلى المجتمع في عمومه وبالنسبة الى غير الكويتيين.

جدول رقم (٣ - ١)
الأعداد الاجمالية للسكان ولغير الكويتيين حسب الجنس
ومعدل الذكورة في سنوات التعداد

السنة	إجمالي السكان			السكان غير الكويتيين		
	عددالذكور	عدد الإناث	معدل الذكورة	عدد الذكور	عدد الاناث	معدل الذكورة
١٩٥٧	١٣٢٠٥٨	٧٤٤١٥	١٧٧	٧٢٩٠٤	١٩٩١٢٧	٣٦٦
١٩٦١	٢٠٠٧٠٧	١٢٠٩١٤	١٦٦	١١٦٢٤٦	٤٣٤٦٦	٢٦٧
١٩٦٥	٢٨٦٣١٢	١٨١٠٢٧	١٥٨	١٧٣٧٤٣	٧٣٥٣٧	٢٣٦
١٩٧٠	٤١٩٨٨١	٣١٨٧٨١	١٣٢	٢٤٤٣٦٨	١٤٦٨٩٨	١٦٦
١٩٧٥	٥٤٣٧٦٨	٤٥١٠٦٩	١٢١	٣٢٠٢٢١	٢٢٢١٦٠	١٤٤
(*)١٩٨٠	٧٧٦٦٣٩	٥٨١٣١٣	١٣٤	٤٩٥٩٩٠	٢٩٦٣٤٩	١٦٧
١٩٨٥	٩٦٥٢٩٧	٧٣٢٠٠٤	١٣٢	٦٢٦٥٠١	٣٨٩٥١٢	١٦١

(*) عدّلت البيانات عن المذكورة في الطبعة الأولى من هذا الكتاب، طبقاً لبيانات تعداد عام ١٩٨٠.
المصدر: بالنسبة الى سنة ١٩٨٥، انظر: **بيانات التعداد العام لسكان الكويت، ١٩٨٥**.

وتبرز البيانات السابقة الانخفاض المتوالي في معدلات الذكورة كنتيجة لتزايد استقرار الوافدين في البلاد، حيث فاقت معدلات النمو السنوي للاناث غير الكويتيين معدلات النمو السنوي للذكور في كل الفترة، باستثناء السنوات الخمس الأخيرة بين عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠، الذي ارتفع فيه معدل نمو الذكور عن معدل نمو الاناث بشكل ملحوظ. وقد كانت معدلات نمو الذكور والاناث خلال الفترة كما هي مبينة في الجدول رقم (٣ - ٢).

ويعود تغيير اتجاه نمو معدل الذكورة في المرحلة الأخيرة الى أمرين في الوقت نفسه هما: تسارع معدلات الهجرة للعمل، كما يعبر عنها ارتفاع معدل نمو الذكور في المجتمع، والسياسة التي اعتمدتها الحكومة الكويتية لتحديد عدد الأفراد الذين يسمح لهم باصطحاب اسرهم برفع الحد الأدنى للأجر الشهري لمن يسمح لهم باحضار عائليهم، الى ٤٠٠ دينار كويتي.

وتبرز البيانات المتوافرة عن **الإمارات العربية المتحدة** أيضاً ميل معدل الذكورة الى

الانخفاض في عام ١٩٨٠ عنه في عام ١٩٧٥، وإن بقي مرتفعاً كثيراً عن المعدل نفسه في الكويت. فقد انخفض معدل الذكورة من ٣٧٥,٤ بالنسبة الى الوافدين، و٢٢٥,٤ بالنسبة الى المجتمع في مجموعه عام ١٩٧٥ إلى ٣١٣,٤، و ٢٢٣,١ في عام ١٩٨٠. ويبدو أن الاتجاه كان عكسياً في البحرين، فقد ارتفع معدل الذكورة من ٢٣٤ في عام ١٩٧١ الى ٣٠٨,٥ في عام ١٩٨١ بالنسبة الى الوافدين الى البحرين، ويبدو أن ذلك يعود بصفة خاصة الى تسارع الهجرة في النصف الثاني من السبعينيات، إذ ارتفع عدد العمال الوافدين من ٢٩,١٠٠ عامل في عام ١٩٧٥ الى ٨١,٥٠٠ عامل تقريباً في عام ١٩٨١.

جدول رقم (٣ - ٢)
معدلات النمو السنوي لغير الكويتيين
حسب الجنس، للفترة ١٩٥٧ - ١٩٨٥

الفتـرة	معدل نمو الذكور	معدل نمو الإناث
١٩٥٧ - ١٩٦١	١٢,٤	٢١,٥
١٩٦١ - ١٩٧٠	١٠,٦	١٤
١٩٦٥ - ١٩٧٠	٧,١	١٤,٨
١٩٧٠ - ١٩٧٥	٥,٦	٨,٦
١٩٧٥ - ١٩٨٠(*)	٩,١	٥,٦
١٩٨٠ - ١٩٨٥	٤,٤	٥,٢

(*) عدِّلت طبقاً لبيانات تعداد عام ١٩٨٠.

المصدر: بالنسبة الى الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥، انظر: بيانات تعدادي عام ١٩٨٠ و ١٩٨٥.

ومن المحتمل أن تكون الزيادة في «نسبة الذكورة» في كل من الكويت والبحرين ترتبط بزيادة الوافدين من الدول الآسيوية وخاصة من شرق وجنوب شرق آسيا، والذين يشتغلون أساساً في أعمال البناء والتشييد ويقيمون في معسكرات عمل منفصلة لاداء ما يوكل لهم من أعمال الانشاءات.

وتثير قضية ارتفاع «نسبة الذكورة» في المجتمع عدداً من القضايا، يتعلق بعض منها بقضايا السكن وانتشار المعيشة الجماعية بين مجموعة من الشباب من جنس واحد مع ما قد يترتب على ذلك من انحرافات. وتبرز أهمية ظاهرة السكن في المساكن الجماعية من أن نحو ٢٢ بالمئة من مجموع الوافدين في الكويت كانوا يقيمون في مساكن جماعية عام ١٩٨٠[٣]. كما

(٣) الكويت، وزارة التخطيط، «قضية سكن العزاب،» (دراسة غير منشورة).

أن أكثر من ٣٩ بالمئة من مجموع أسر غير المواطنين في الامارات العربية المتحدة كانوا أيضاً يقيمون في مساكن جماعية في عام ١٩٨٠[٤].

ويبرز تحليل لسكان المساكن الجماعية في الكويت في عام ١٩٨٠ أن الجزء الأكبر منهم كان من العمال المشتغلين بأعمال البناء والتشييد والانتاج، ويليهم في الأهمية المشتغلون بأعمال الانتاج فأعمال البيع. ويلاحظ ارتفاع نسبة ساكني المساكن الجماعية من بين عمال التشييد والانتاج وغيرهم عن نسبة هؤلاء بين العمال الوافدين في الفترة نفسها. ولا يتوافر تحليل عن جنسية الساكنين، ولكن من المحتمل، كما سبقت الاشارة، ان تكون نسبة العمالة الآسيوية مرتفعة بين مجموع ساكني المساكن الجماعية.

ويشير بعض الباحثين الاجتماعيين الى أن زيادة نسبة الذكور بالنسبة الى الاناث من شأنه أن يولّد ميلاً الى العنف والانحراف الأخلاقي وزيادة الشعور بالحرمان وقساوة

جدول رقم (٣ ـ ٣)
توزيع غير الكويتيين في المساكن الجماعية
حسب المهنة، للسنة ١٩٨٠

المهنة	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية للمهنة في مجموع العمال الوافدين
المهن العلمية والفنية	١١٤٠٩	٦.٨	١٦.٤
تقرير الأعمال	٨٤	—	٠.١
المشتغلون بالأعمال الكتابية	٨٠٣٨	٤.٨	٩.٣
المشتغلون بأعمال البيع	١٠٢٦٠	٦.١	٦.٩
المشتغلون بالخدمات	٢٣٠٣٦	١٣.٦	٢٠.٣
المشتغلون بالزراعة	١١٢٧	٠.٧	١.٦
عمال الانشاءات	٥٠٢٢٥	٢٩.٧	٢١.٢
عمال آخرون	٦٤٦٤٩	٣٨.٣	٢٣.٣
المجموع	١٦٨٨٧٣	١٠٠	١٠٠

المصدر: «بيانات اعداد الكويتيين بالمساكن الجماعية،» في: الكويت، وزارة التخطيط، «قضية سكن العزاب،» (دراسة غير منشورة)، وبالنسبة الى المهن في مجموع العمال الوافدين، انظر: «بيانات التعداد عن قوة العمل غير الكويتية ١٥ سنة فأكثر حسب أقسام النشاط الاقتصادي وأقسام المهن،» (دراسة غير منشورة).

---

(٤) محسوبة من: الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، الادارة المركزية للاحصاء، **بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٠: النتائج الأولية** (الامارات العربية المتحدة: الادارة، ١٩٨١)، الجدول رقم (١).

الحياة[٥]. ويرتبط بهذه الظاهرة أحياناً ما يقال عن ارتفاع نسبة الجريمة بين الوافدين خاصة من غير العرب[٦]، على أن هذه قضية أخرى تحتاج الى معالجة خاصة نرجئها الى ما بعد.

ولا تتوافر بيانات عن معدلات الذكورة بالنسبة إلى الجنسيات المختلفة من الوافدين في عام ١٩٨٠. ولكن بيانات تعدادات عام ١٩٧٥ في الكويت والامارات، وعام ١٩٧٤ في العربية السعودية تبرز اختلافاً كبيراً في نسبة الذكورة بين الوافدين من الأقطار المصدرة المختلفة. وكذلك اختلاف أكبر في نسبة الذكورة بالنسبة الى الجنسية نفسها في البلاد المستوردة المتباينة، وفي الجدول رقم (٣ - ٤) بيان نسبة الذكورة الى الوافدين الى الكويت والامارات عام ١٩٧٥ والى السعودية عام ١٩٧٤ طبقاً لأهم الجنسيات.

جدول رقم (٣ - ٤)
نسب الذكورة الى الوافدين في الجنسيات المختلفة
في الكويت والامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧٥، وفي السعودية لسنة ١٩٧٤

البلدان المستوردة / البلدان المصدرة	الامارات العربية المتحدة	السعودية	الكويت
الأردن وفلسطين	١٦٤,٥	١١٩,٧	١١١,٨
سوريا	٢٨٢,٢	١٣٠,-	١٥١,-
لبنان	٢٠٦,٣	١٩٨,٧	١١٤,٢
مصر	١٦٣	١٢١,٣	١٤٤,٧
اليمن الديمقراطية	٤٤٣,٥	١٧٧,٤	٥١٠,-
اليمن العربية	١٠١١	٣٢٨,٥	٣٤٩,-
ايران	٣٩٥,٢	—	٤٤٥,٨
باكستان	٥٧٦,٨	١٣٦,٨	١٨٦,٩
بريطانيا	١٤١,١	—	١١٤,٤
الهند	٦٧٢,١	١٣٤,١	١٠٩,٤
الولايات المتحدة الأمريكية	١٢٨,٣	١٣١,٢	١٠٢,٣

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، قسم السكان، «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين الدوليين في دول الخليج،» ورقة قدّمت الى: الاسكوا، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي، نيقوسيا، ١١ - ١٦ أيار/ مايو ١٩٨١، ص ٤٣ - ٤٧، الجدول رقم (٣).

---

(٥) منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي، الدورة العادية ١٠، بغداد، ٦ - ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٢، **الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الأقطار العربية**، ص ١٢.

(٦) عبدالمعطي، «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج،» ص ٤٨ - ٤٩.

ويلاحظ من الجدول ميل نسب الذكورة الى الانخفاض النسبي لأغلب الجنسيات في السعودية وارتفاع هذه النسب بشكل خاص في الامارات. كما يلاحظ بين العرب أن نسبة الذكورة تبلغ أقصى ارتفاعها بالنسبة الى المهاجرين من جمهورية اليمن العربية، وهي تنخفض لتصل الى معدلات تقرب من المعدلات الطبيعية لدى الأردنيين والفلسطينيين واللبنانيين خاصة في السعودية والكويت. كما يلاحظ الفرق الواضح في نمط الهجرة للهنود والباكستانيين في الكويت والسعودية عنه في الامارات العربية المتحدة.

ب ـ تعايش جماعات بشرية منفصلة وآثارها

تبرز البيانات الخاصة بهجرة انتقال السكان والعمالة الى الأقطار العربية الرئيسية المستقبلة تعدداً في مصادر العمالة والسكان الوافدين في كل قطر واختلاف في التركيب الإثني والقطري للوافدين. وقد كان العرب يكوّنون أغلبية الوافدين الى الكويت والسعودية وليبيا في عام ١٩٧٥. وبالرغم من زيادة الهجرة من جنوب وجنوب شرق وشرق آسيا خلال السنوات الخمس الأخيرة، فقد استمرت اغلبية العمالة الوافدة والسكان الوافدين عربية. وعلى العكس من الأقطار الثلاثة السابقة كان الآسيويون، خاصة من شبه القارة الهندية يكوّنون أغلبية المهاجرين في عام ١٩٧٥ في الامارات وقطر والبحرين وعُمان. واستمر هذا الاتجاه وازداد حدة خلال السنوات الخمس التالية.

ويختلف توزيع الوافدين العرب وغير العرب في الأقطار العربية المختلفة، فالأردنيون والفلسطينيون يليهم المصريون كانوا يكوّنون الجزء الأكبر من العرب الوافدين إلى الكويت في عام ١٩٧٥. وقد أدّت الزيادة الكبيرة في العمالة المصرية في السنوات الخمس التالية الى تغير المواقع لصالح المصريين وإن استمروا هم والفلسطينيون والأردنيون يكوّنون الجزء الأكبر من العمالة العربية. وكان المصريون يكوّنون الجزء الأكبر من العمالة العربية في ليبيا. وكانت مشاركة الأقطار العربية الأخرى محدودة نسبياً في عام ١٩٧٥. ورغم تناقص الحجم النسبي للعمالة المصرية فقد ظلت تكوّن الجزء الأكبر من العمالة الوافدة الى ليبيا، وبالتالي من العمالة العربية الوافدة اليها. أما في السعودية، فقد كان اليمنيون يليهم المصريون فالفلسطينيون والأردنيون يكوّنون الجزء الأكبر من المهاجرين، وقد استمر الترتيب نفسه للمهاجرين. ويجيء بعد العناصر السابقة السودانيون الذين ازداد عددهم زيادة كبيرة في السعودية خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠. أما بالنسبة الى باقي الأقطار العربية المستقبلة للعمالة فقد ازداد تدعيم موقف الآسيويين خاصة المهاجرين من شبه القارة الهندية.

وقد كان السكان والعمالة المحلية أقلية من بين مجموع السكان والعاملين في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت في عام ١٩٧٥، بينما كانوا يكوّنون أغلبية السكان والعاملين في الأقطار العربية المستوردة الأخرى. وبسبب تزايد سرعة الهجرة فقد بقي المحليون يكوّنون أقلية ازدادت تضاؤلاً بالنسبة الى الأقطار الثلاثة الأولى، بينما تآكلت أيضاً الأغلبية المحلية في الأقطار العربية الأخرى.

وتختلف العناصر المهاجرة المختلفة من ناحية مدى استقرارها في الأقطار التي هاجرت اليها. ويبدو من البيانات المتاحة أن الفلسطينيين والأردنيين واللبنانيين في الكويت والسعودية، وكذلك اليمنيين في السعودية، هم من أكثر العناصر الوافدة استقراراً. ويبين الجدول رقم (٣ ـ ٥) متوسط مدة الاقامة لغير المواطنين في الامارات العربية والكويت عام ١٩٧٥، وفي السعودية عام ١٩٧٤. ورغم أن البيانات المذكورة قد تختلف عن مثيلاتها لعام ١٩٨٠ بالنظر الى الزيادة الكبيرة في الهجرة خلال السنوات الخمس الأخيرة، الا أنها تظل صالحة لبيان مدى الاستقرار النسبي للجنسيات المختلفة من العناصر الوافدة.

وتتميّز المجتمعات العربية المستقبلة للعمالة بأن الوافدين اليها من مختلف الأقطار يميلون الى تكوين مجتمعات منفصلة عن المجتمع المحلي أو عن مجتمعات الوافدين من اقطار أو دول اخرى عربية أو غير عربية. وينطبق هذا الاتجاه على الجماعات البشرية التي استقرت لمدد

جدول رقم (٣ ـ ٥)

ـ أ ـ

متوسط مدة الاقامة لغير المواطنين في الامارات العربية المتحدة
والكويت لسنة ١٩٧٥، والسعودية لسنة ١٩٧٤

(حسب الجنسية)

البلد / الجنسية	الامارات العربية المتحدة	الكويت	السعودية
اردنيون وفلسطينيون	٣,٦٣	٦,٦٦	٨,٠٧
سوريون	٢,٣٣	غ.م	٦,٦٠
لبنانيون	٢,٩١	غ.م	٩,٣٤
مصريون	٢,٢٦	٣,٣٥	٤,٧٥
يمنيون جنوبيون	٣,٣٢	٧,٣٨	٦,٧٤
يمنيون شماليون	٢,٨٥	٥,ـ	٦,٦٢
أمريكيون	١,٩٢	ـ	٣,٢٧
ايرانيون	٦,٠٣	ـ	٦,٨٤
باكستانيون	٣,٧٨	٥,٥٤	٧,٠٧
بريطانيون	٢,٢٦		٤,٧٢
هنود	٣,٣١	ـ	٦,٤٠
مجموع غير المواطنين	٣,٨	٧,٣٥	٥,٦٦

المصدر: المصدر نفسه، الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٣ ـ ٥)

ـ ب ـ

السكان الوافدون في الكويت حسب مدة الاقامة عام ١٩٨٥

(نسب مئوية)

مدة الإقامة / الجنسية	مدة الإقامة بالسنوات				
	صفر ـ ٤	٥ ـ ٩	١٠ ـ ١٤	١٥ ـ ١٩	٢٠ فأكثر
عرب	٢٧,٦	٢٦,٦	١٧,٥	١٤,٣	١٤
جنوب وشرق آسيا	٥٩,٦	٢٢,٤	٩,١	٤,٢	٤,٧
أوروبا وأمريكا الشمالية	٧٨,٧	١٥	٣	١,٧	١,٥
الجنسيات الأخرى	٦٧,١	٢٥,٤	٥,٨	٠,٨	١
الإجمالي	٣٩,٧	٢٥	١٤,٣	١٠,٦	١٠,٤

المصدر: J.S. Birks and C.A. Sinclair, Ibid.

أطول في البلد المستقبل كالفلسطينيين والاردنيين واليمنيين، كما ينطبق من باب أولى على الوافدين الجدد. وهو ينطبق على الأفراد والجماعات التي تستهدف الاستقرار في المنطقة ومن باب أولى على المهاجرين المؤقتين. ويلاحظ أحد الباحثين أن التفاعل الاجتماعي في المجتمعات الحضرية في أقطار الخليج العربي الحديثة لا يؤدي إلى تمازج حقيقي للمهاجرين حيث يبقى التفاعل الاجتماعي في مستوى رسمي فقط، ولا يمتد الى المستويات غير الرسمية «فالعمال المحليون والعمال الوافدون يتفاعلون في المؤسسات الرسمية مثل المنظمات الحكومية، والمشروعات الصناعية والتجارية حيث يتم التفاعل في مجال الأعمال، كذلك يتم التفاعل في الجامعات، والمؤسسات التعليمية الأخرى حيث يجلسون في الصف الدراسي نفسه، ويستخدمون المكتبات والملاعب نفسها، وبالإضافة الى ذلك فإنهم يتقابلون وجهاً لوجه في التعاونيات الاستهلاكية، أو في الأسواق في وسط المدينة، أو في المناطق التجارية أو في البنوك، ولكن ما إن تنقضي ساعات العمل، فإنه يندر إن لم ينعدم حدوث أي تفاعل اجتماعي»[٧].

ويشير د. الرميحي الى بعض أسباب الانفصال بين المجتمعات العربية في أقطار الخليج، بل والشعور المعادي بين بعضها والبعض الآخر، موضحاً أن ردة الفعل الأولى المحلية للوافد العربي لم تكن معادية في البداية وإن كانت حذرة. . . «إلا أنها بمرور الوقت أصبحت غير ودية» ويعود ذلك في رأيه الى أنه «بعد أن تعلمت قطاعات من أبناء المحليين وجدوا أن الكثير من الوظائف الادارية خاصة في الحكومة والتي هي مصدر التوظف الرئيسي مشغولة بالوافدين العرب الذين

(٧) Ishaq Qutub, «Assimilation of Migrants,» paper presented at: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Conference on International Migration, Nicosia, 11-16 May 1981.

كانت خبرتهم تؤهلهم لذلك، ومن هنا بدأ الصراع الخفي وأصبح الخلاف حتمياً بين الوافد العربي وبين المحلي»[٨]. وعقّد هذا الخلاف التناقضات الناجمة عن تعدد مكان الهجرة الأصلي «فالقادمون من مصر بتراثهم البيروقراطي الراسخ كانوا محط «مقاومة» من المحليين والعرب القادمين من سوريا الكبرى. . وقد أثرت أيضاً الاختلافات السياسية في هذه الأقطار على العلاقات الاجتماعية. ومن جهة أخرى أصبح الصراع بين الجاليات العربية نفسها من أجل الحصول على الوظائف واحتكار جهات وظيفية معينة واضحاً للعيان»[٩].

ويشير الرميحي الى الدور الذي لعبته السياسات الرسمية في تأكيد الفصل بين العناصر المحلية والوافدين العرب، خاصة كنتيجة للسياسة السكنية التي خصصت مناطق معينة لسكنى العناصر المحلية تختلف عن أماكن سكنى الوافدين العرب، وكذلك نتيجة لسياسات الهجرة والتجنس والتعليم واختلاف الأجور بين المحليين والوافدين. ويصف سعد الدين ابراهيم تأثير المقارنة بين الأجور العالية للمحليين والأجور الأقل للوافدين في حالة السعودية قائلاً: «إن كل وافد يأتي مشوقاً للغاية الى بلد نفطي غني في الوطن العربي، وهو يشعر بأنه سعيد الحظ إذ يحقق هذه الأمنية. فهناك الأجور العالية التي تعتبر مبرراً لهذه المشاعر على الأقل في البداية، عندما تكون النقطة المرجعية في المقارنة هي الوطن الذي جاء منه الوافد، ولكن بمرور الوقت فإن هذه النقطة تتحول بالتدريج لتتركز على النظير السعودي لهذا الوافد. ومن هنا يتغير موقف الوافد من الرضاء والقناعة، الى موقف سخط تجاه البلد المضيف، إذ يتزايد في اعماقه الاحساس بالتفرقة في المعاملة، بل والتمييز السائد الصريح في بعض الأحيان»[١٠].

وفي رأينا أن هناك أسباباً متعددة وكثيرة لاستمرار الانفصال بين المجتمع المحلي من ناحية والوافدين من العرب من ناحية اخرى، وكذلك لاستمرار الانفصال بين المجتمعات العربية الوافدة ذاتها. فهناك **أولاً** بداوة المجتمعات التي تتم اليها الهجرة. والتنظيم الاجتماعي الرئيسي للبدو هو القبيلة وتقسيماتها الفرعية، ويشدد نظام القيم البدوي على الولاء للقبيلة ولذوي القربى، كذلك يتصف البدوي في العادة بالحذر من الغرباء.

وهناك **ثانياً** حقيقة أن الهجرة تتم من بلاد تنظر الى نفسها باعتبارها أرقى حضارياً وثقافياً إلى بلاد أقل تحضراً وإن كانت أكثر غنىً. إن ذلك يحد من رغبة الوافدين في التوحد مع البلدان والشعوب التي تتم الهجرة اليها. والرغبة في التوحد هي الخطوة الأولى في سبيل اندماج حقيقي في اطار البلدان التي تتم اليها الهجرة. كما أن التغير الثقافي في اتجاه قبول ثقافة البلد المستقبل هو شرط للاندماج الكامل في اطار المجتمع الجديد[١١].

---

(٨) محمد الرميحي، «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، ص ٦٨ - ٧٩.

(٩) المصدر نفسه، ص ٧٣.

(١٠) ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ص ١٧٩.

(١١) Qutub, «Assimilation of Migrants,» p. 4, and Mitton Myron Gordon, *Assimilations in American Life: The Role of Race, Religion and National Origins* (New York: Oxford University Press, 1964).

وهناك **ثالثاً** المحدودية العددية للمجتمعات التي تتم اليها الهجرة والسرعة التي تتم بها الهجرة أو انتقال الأيدي العاملة. فمحدودية القاعدة السكانية لها أثرها في الشعور بعدم الأمن لدى العناصر المحلية التي تتحول إلى أقلية في بلادها ويؤدي هذا بها الى محاولة فرض سيادتها على الطريق الاداري وخاصة القوانين التي تحكم تدفق الأيدي العاملة والمهاجرين، وقوانين الاقامة والتوطن والجنسية، وباستخدام **سلاح الطرد الاداري** للوافدين لأقل مخالفة ولأتفه الأسباب، وبالتمييز بين المحليين والوافدين في الأجور والخدمات الاجتماعية والصحية والتعليم وغير ذلك. ومن ناحية أخرى فإن محدودية القاعدة السكانية تجعل احتمال الاندماج في المجتمع المستقبل احتمالاً ضعيفاً بالنسبة الى الوافدين الذين قد يفوق عددهم كثيراً أعداد العناصر المحلية. فمن الصعب أن نتصور مثلاً اندماج الوافدين الذين يزيد عددهم على ثلاثة أرباع السكان وأكثر من ٨٥ بالمئة من القوى العاملة في بعض الأقطار العربية في الأقلية الصغيرة من المحليين.

وهناك **رابعاً** طبيعة النظم وطبيعة السلطة السياسية في البلدان المستقبلة، فالنظام الأوتوقراطي ـ والثيوقراطي السائد في أغلب الأقطار المستقبلة ـ يخشى وبشدة من عدوى انتشار افكار يراها مناقضة لمصالحه يحملها الوافدون، بما في ذلك أفكار الديمقراطية، ومشاركة الشعب في السلطة، وحق التنظيم الجماهيري والمهني، وحق الحركة السياسية المستقلة، والتوجه القومي، والوحدة العربية، وغير ذلك من التوجهات. ولوقف احتمالات هذه العدوى الى المواطنين المحليين تلجأ النظم الحاكمة إلى أمرين؛ **الأول هو** تحقيق تمايز واضح بين المواطنين المحليين وبين الوافدين ليطعِّم ذلك المواطنين المحليين ضد «الأفكار المستوردة» وليخلق لهم مصالح ذاتية في الدفاع عن التمايز، وبالتالي عن النظام الذي يخلقه ويحميه، **وثانياً** يمنع كل اشكال التنظيمات التي يمكن أن تجمع المواطنين والوافدين في اطار واحد على أساس مهني أو على أساس مصالح مشتركة. ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يكون التكتل الوحيد الذي يحتمل حدوثه ـ وإن كان غير رسمي ـ هو التكتل على أساس قطري أو إثني، ولو كان ذلك لمجرد تقديم بعض الخدمات الى الوافدين الجدد، أو لتوفير فرص لتعليم ابنائهم أو غير ذلك من الخدمات الضرورية.

الأسباب السابقة جميعاً ترتبط بطبيعة المجتمعات التي تتم اليها الهجرة أو الانتقال. وهناك بالإضافة الى ذلك أسباب أخرى تتعلق بصفة أساسية بطبيعة الهجرة ذاتها وتأثير الفروق الداخلية بين الموطن الأصلي للوافدين وبلاد الاستقبال في سلوكهم وتصرفاتهم، وطبيعة الشعوب التي تتم منها الهجرة.

فمن ناحية نجد أن الجزء الأكبر من الوافدين الى بلدان الاستقبال خاصة بعد عام ١٩٧٣، هم مهاجرون مؤقتون، يستهدفون تحقيق أقصى ادّخار ممكن في أقصر فترة ثم العودة الى بلادهم لاستثمار مدخراتهم، أو للعيش فيها لفترة معينة ثم معاودة الهجرة مرة أخرى عندما تنخفض مدخراتهم. ويبرز ذلك بوضوح في سرعة دوران الوافدين خاصة بعد عام ١٩٧٣، كما يبرز ايضاً في انتقال العمال الوافدين من قطر الى آخر من أقطار الاستقبال إذا ما

برزت لهم فرصة افضل. ومن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يكون توحد الوافد مع القطر أو مع الدولة التي هاجر أو انتقل منها، وأن يكون اندماجه محدوداً بالمجتمع الجديد الـذي يتم الانتقال اليه أو بالفئات الأخرى الوافدة الى المجتمع نفسه.

ويرتبط بهذا السبب سبب خامس يدعِّم من الانفصال بين جماعات الوافدين المختلفة، ويؤدي الى نشوء موقف تنافسي عدائي في ما بينها. فالفروق الكبـيرة في الدخـول بين المـوطن الأصلي للعامل الوافد وبلاد الاستقبال تؤدي الى حرص شـديد من العـامل الـوافد في البقـاء والاستمرار الى أن يحقق الهدف الذي ادى به الى الانتقال للعمل في البلد المستقبل. وبالنـظر الى زيادة العرض على الطلب بالنسبة الى العديـد من الأعمال، خـاصة الأعـمال التي لا تحتاج الى خبرة متميزة، تزداد حدة المنافسة بين الساعـين الى الحصول عـلى عمل، ويستعـين كل في هـذه المنافسـة بالعصبيـات القطريـة والمحلية (المقصـود المحلية من القـطر المصدّر) والقـرابيـة للحصـول على العمـل المطلوب وتحقيق الاستمـرار في مجتمع يتميـز بدرجـة عـاليـة من عـدم الاستقرار وعدم الأمان الوظيفي. ومن ثم فإن المنافسة بين الأفراد الساعـين الى العمل كثيـرا ما تنتقل لتصبح منافسة حادة بين المنتمين الى مجتمعات عربيـة مختلفة. ويـبرز في هذا الاطـار بصفة خاصة المنافسة الحادة بين المصريين والفلسطينيين في العديد من أقطار الخليج العربي.

ومما يدعم استمرار انفصال الجماعات البشريـة التي يتكوَّن منهـا الوافـدون سيادة اتجـاه التمركز حول الذات بالنسبة الى كـل المجموعـات القطريـة التي يتكوَّن منهـا الوافـدون. وقد برزت تلك الخاصية بشكل واضح في الدراسة الميدانية عن اتجاهات الرأي العام العربي نحـو مسألة الوحدة إذ اختارت النسبة الكـبرى من المبحوثـين في كلٍ المجمـوعات القـطرية شعبهـا باعتباره افضل شعب عربي[١٢].

إن الأسباب السابقة مجتمعة أدّت إلى نشوء علاقات غير صحية بين المواطنين العرب في بلاد الاستقبال. فهي إما علاقـة تعالٍ وتسلط وتسيُّـد من جانب، وعـلاقة خضـوع، وعدم احترام وسخط من الجانب الآخر، أو هي علاقـة منافسـة حادة تستخـدم فيها كـل الوسـائل المشروع منها وغير المشروع والأخـلاقي منها والـلاأخلاقي، من أجـل المحافـظة على المصـالح الذاتية للجماعات القطرية، وأحياناً للأفراد داخل هذه الجماعات.

وإذا كانت هذه هي الصورة في ما يتعلق بالعرب الذين تجمعهم في النهاية ثقافـة عامـة مشتركة ويستندون الى وحدة في التاريخ واللغة، فإن الصورة تتكرر أيضـاً، وإن بدرجـة أشد حـدة، في مـا يتعلق بـالـوافـدين من غـير العـرب. عـلى أن الاختـلاف الأعمق في الثقـافـة والاختلاف في اللغة والدين بين الوافدين من غير العرب وبين المواطنين والدور المتزايد الـذي أصبح لبعض جالياتهم في العديد من المجتمعات العربية ودورهم في مجـال الخدمـات والانتاج يخلق أنواعاً إضافية من المشاكل سنتطرق اليها في التالي.

---

(١٢) سعد الدين ابراهيم، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحـدة: دراسة ميـدانية** (بـيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٢٧١ ـ ٢٧٥.

ج - تزايد نسبة السكان والعمال غير العرب وخاصة الآسيويين وآثاره

إن الدور المتزايد للعمالة الآسيوية في أسواق عمل البلدان المستقبلة في الوطن العربي قد أصبح أحد أهم الظواهر التي تشد انتباه الباحثين، وتحولت القضية في العديد من الحالات من مجرد ظاهرة جديرة بالعناية والبحث الى قضية سياسية حادة، بالنظر لما يُحتمل أن يكون لها من آثار اجتماعية وسياسية على المنطقة في مجموعها.

وقد تم دخول العمالة من الهند والباكستان إلى المنطقة في أول الأمر عن طريق الحكم الاستعماري، ولكن العمالة الهندية والباكستانية ظلت محدودة الى أن نمت نمواً كبيراً بعد اكتشاف النفط وزيادة اسعاره خاصة بعد عام ١٩٧٣، عندما بدأت وكالات متخصصة في شبه القارة الهندية في تنظيم عرض العمالة من شبه القارة الهندية على العملاء الذين يرغبون في استخدامهم في أقطار الخليج وشبه الجزيرة العربية. وقد استطاعت هذه الوكالات بالفعل أن توظف أعداداً متزايدة من العمال في البلدان المستقبلة كنتيجة لقدرتها على التعرف إلى احتياجات الأسواق المستخدمة من جانب، وقدرتها على توفير العمالة المناسبة من شبه القارة الهندية بالكفاءة المناسبة وبأجور منخفضة في الوقت نفسه. ومع زيادة حجم الطلب على العمالة وما تميز به العرض العربي للعمل من عدم مرونة وارتفاع في التكاليف من ناحية أخرى، استطاع العمال من شبه القارة الهندية أن يحصلوا على نصيب كبير من العمالة في العديد من الأسواق العربية خاصة في الامارات العربية وقطر والبحرين وعُمان، وهي الأقطار الأكثر مجاورة للهند، والتي بقيت خاضعة للنفوذ الاستعماري المباشر حتى نهاية الستينيات. وقد قدِّر نصيب العمال من شبه القارة الهندية في الأقطار الستة المستقبلة الرئيسية للعمالة في الخليج العربي بنحو ٢١,٥ بالمئة من مجمل العمالة الوافدة عام ١٩٧٥. وقد تدعّم هذا الوجود خلال السنوات الخمس التالية ليصل في عام ١٩٨٠ الى نحو ٢٣ بالمئة من مجموع العمالة الوافدة[١٣]، وأصبحت العمالة من شبه القارة الهندية «عاملاً دائماً في الهجرة الى شبه الجزيرة العربية» ويُعتقد أنه «سيصبح من المستحيل تغيير اتجاه تيار الهجرة من الهند والباكستان.. فهذه حقيقة من حقائق الحياة التي لا يبدو انه حتى الحكومات المضيفة قد استوعبتها تماماً»[١٤].

والى جانب الوافدين من شبه القارة الهندية بدأت الأقطار العربية، عقب الارتفاع في أسعار النفط في عام ١٩٧٣، والتوسع الشديد في خططها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، في اللجوء الى العمالة من شرق آسيا وجنوبها الشرقي وخاصة في مجالات التشييد والانشاء والخدمة الفندقية والتمريض وغيرها، مما ادّى الى «غزو بواسطة العمالة من الشرق الأقصى»[١٥].

---

(١٣) J.S. Birks and C.A. Sinclair, «The Socio Economic Determinants of Inter-Regional Migration,» paper presented at: ESCWA, Conference on International Migration in the Arab World, Nicosia, 11-16 May 1981.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠.

(١٥) استخدم بيركس وسنكلير عنوان: «الغزو من الشرق الأقصى،» للدلالة على الظاهرة في: المصدر نفسه.

وكان الجزء الأكبر من هذه العمالة هو ذلك الـذي اتخذ شكـل «معسكرات العمـل» التي تتولى عمليات الانشاءات الكبرى. وقد استخدم هذا الأسلوب عند بناء البحـرين الحوض الجـاف فيهـا الذي بنـاه الكوريـون الجنوبيـون بعد أن فـازوا بعقد بمبلغ ٣٠ مليـون دولار. وفي أثناء البناء كان العمال الكوريون الذين يتكونون من رجـال فقط يعملون في نوبـات عمل كـل منها ١٢ ساعة يومياً، مما مكّنهم من الانتهاء من المشروع في الـوقت المحدد. وقـد كان العـاملون مكتفين ذاتياً من ناحية المسكن والـطعام وغـيره من التسهيلات. وقـد غادروا البحـرين جميعاً بعد انتهاء عملهم. وقد تدافعت الأقطار العربية بعد ذلك لاستخدام الأسلوب نفسـه في بناء مشروعاتها الكبرى، فاستخدم الأسلوب نفسه في تنميـة منطقـة جبل عـلي في دبي، وجبيل في السعودية، وغيرهما من المناطق. وقد أدى هذا التوسع في استخدام العمالة من الشرق الأقصى وجنوب شرق آسيا الى زيادة نسبة الوافدين من هذه الدول لترتفع من نحو ١ بالمئة من مجموع الوافدين في عام ١٩٧٥ لتصل الى نحو ٦ بالمئة من مجموع الوافدين في عام ١٩٨٠[١٦].

وقد أصبح موضوع استيراد العمالة الآسيوية ودورها احد الموضوعات التي يـدور حولهـا نقـاش جاد في المجتمعـات الخليجية. وعـلى الأخص كنتيجة لـما يبدو من فـوارق ضخمـة في تقويم فوائد التجربة وسلبياتها من وجهتي النظر الاقتصادية والاجتماعية. فالتقويم الاقتصادي المحض عادة ما يؤدي الى تدعيم الاتجاه الى الاعتماد أكثر فأكثر عـلى استيراد العـمالة الآسيـوية والاستفادة من الرخص النسبي لأجورها وما تتمتع بـه من كفاءات. وعـلى العكس من ذلك فإن أخذ الكلفة الاجتماعية في الحسبان يؤدي بالكثيرين الى التحذير من الاعتـماد المتزايـد على هذا النوع من العمالة، إذ إن كلفتها بالنسبـة الى المجتمع في عمـومه تفـوق كثيراً مـا يمكن أن يكون هناك من فوائد اقتصادية[١٧].

وفي تقديرنا أنه قـد يكون من الضروري عنـد مناقشـة دور العمالـة الآسيويـة في أقطار الخليج العربي التفـريق بين نـوعين من العـمالة: العـمالة الآسيوية التي تسعى الى الاستقـرار وتكوين مجتمعات آسيوية في منطقة الخليج، والعمالة المؤقتة التي تستخـدم كجزء من عمليـات عقود المقاولات وخاصة في أعمال البناء والتشييد، على الأخص في المشروعـات الكبرى لتنميـة بعض المناطق الصناعية أو انشاء بعض مشروعات البناء الهيكلي المهمة أو غيرها.

إن العمالة الوافدة لتنفيذ بعض عقود المقاولات هي «عمالة مؤقتة» مهما تكرر استخدامها في البلد الـواحد، أو في بلدان عـربية مختلفـة. وتحرص الأقـطار العربيـة المستوردة عـلى عدم استمرار هذه العمالة من خـلال اشتراط تسفـير كل العـاملين في تنفيذ أي عقـد مباشرة عقب انتهاء التنفيذ حتى لو كانت الشركة نفسها تقوم بتنفيذ عقود أخرى في القطر نفسـه. كما تحاول بعض الحكومات أن تـوزع عقود المقـاولات الممنوحـة بين أكـثر من بلد لضمان عـدم استمرار

---

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) انظر في هذا الشأن: عبد المعطي، «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليـج،» ص ٣٥ - ٤٠.

العـاملين أنفسهم لمدد طـويلة في بلاد الاستخـدام. ورغم ما قـد يكون لهـذه الاجراءات من أهمية جزئية فهي في رأينا احتياطات عقيمة. إن ما يجعل هذه العمالة مؤقتة في هذه الحـالة هـو ارتباط هجرة العمالة ارتباطاً كاملاً بعقود مقاولات يجري طرحها دولياً ويمكن لأكـثر من بلد أو قطر التقدم للحصول عليها. وعند منح هـذه العقود فـإنها تكون لمشروعـات معينة بـالذات ينتهي العمـل بتسليمها. ورغم أن عقـوداً أخـرى يحتمـل أن تـطرح في المستقبـل وأن حجم الأعـمال من هذا النـوع قد يـزداد مستقبلاً، فليس من الضروري في كـل الأحوال أن تُـرسى العقود الجديدة على الشركات أو البلاد نفسها. وتستطيع بلاد أخرى جديـدة بما فيهـا البلدان العربية أن تنافس في هذا السوق اذا احسنت تنظيم وحدات الأعمال فيهـا واحسنت استخدام عمالتها وتدريبها. وينـدر أن يختلط هذا النـوع من العمالـة بباقي المجتمـع أو يتعامـل معه الا معاملات محدودة.

ويوجه الى هـذا النوع من العـمالة، في الأغلب، ثـلاثة أنـواع من الانتقادات، يـرتبط **الأول** منها باحتمال أن تخفي العمالة المنظمة، والتي هي في سن الشباب والوافدة بصفة أساسية من بعض حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، نوعاً من القوة العسكرية التي يمكن استخدامها في احتلال الخليج عند أي طارىء(١٨).

أما **النقد الثاني** فهو يتعلق بما يحتمل أن يحدث داخل هذه المعسكرات ذاتها من نزاعات عمالية مع أرباب العمل من مواطنيهم وامكان انتقال عـدوى الاضراب والتنظيم العـمالي منهم الى غيرهم من المواطنين المحليين أو من العناصر الوافدة الأخرى(١٩).

ويتعلق **الثالث** بأن الاكتفاء الذاتي لهذا النوع من المعسكرات واعتماده شبه الكامـل على الوفاء باحتياجـاته من السلع المستـوردة من بلد المنشأ أو المستـوردة عن طريق بلد المنشـأ يعني حرمان السوق المحلي من الاستفـادة من الأجور المـدفوعـة لهؤلاء العاملين. ومن الـواضح أن النقد الأول يصدر في الأساس عن العناصر السيـاسية الـوطنية التي تثـور لديهـا شكوك حـول السياسة الأمريكية وسياسات حلفائها، خاصة في شرق آسيا. بينما يصدر النقد الثاني والثالث من الدوائر الأمنيـة والدوائـر التجاريـة في بلاد الاستخـدام. وفي اعتقادنـا أن شكوك القـوى الوطنية حول طبيعة هذه القوى العاملة مبالغ فيها، ولا تحتاج الولايـات المتحدة أو غـيرها الى هذا النوع من العـاملين لاعادة احتـلال الخليج مع وجـود قوات الانتشـار السريع والقـواعد الأمـريكية المنتشرة في المحيط الهنـدي وفي جنوب شبـه الجزيـرة العربيـة، ومـع وجـود اداتهـا الضـاربـة اسرائيـل. ولا يمكن اعتبـار احتـمالات نقـل عـدوى الاضراب من ضمن الكلفـة الاجتماعية لهذا النوع من العـمالة الا في اطـار فكري معـين، ومن أجل الـدفاع عن مصـالح بعض الفئات والطبقات التي ليس هناك مـا يبرر أن يعتـبر صالحهـا مناظـراً للصالـح العام في المجتمع. أما في ما يتعلق بعدم الاستفادة من الأجور المدفوعة بالنسبـة إلى الأسواق الـداخلية

(١٨) تكرّر ورود هذا المعنى في العديد من المقالات الصحفية والدراسات.

(١٩) ورد هذا الرأي في المقابلة مع السيد عبدالله غلوم وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية بالكويت.

فهو وإن يكن صحيحاً إلا أن ذلك أمر يمكن تقديره ضمن الحساب الاقتصادي والمقارنة بين الفوائد المباشرة وغير المباشرة من استخدام أنواع معينة من العمالة في مقابل استخدام انواع أو تنظيمات أخرى.

إن المشكلة الحقيقية التي تواجهها البلدان العربية المستوردة للعمالة في ما يتعلق بالعمالة الآسيوية ترتبط أساساً بالنوع الثاني من العمالة، أي تلك التي تسعى الى الاستقرار والاستمرار، وتضم في هذا الاطار كل أنواع العمالة الآسيوية التي تستجلب للأقطار العربية أو التي تفد اليها للعمل في أنشطة ذات طبيعة دائمة وفي خدمة مؤسسات تتوطن في البلدان العربية، سواء كانت هذه المؤسسات عربية أو ذات أصول أجنبية. وتشمل هذه العمالة المشتغلين في مؤسسات الخدمات بما فيها المؤسسات الفندقية والخدمات الحكومية وغيرها، وفي أعمال التجارة والبيع، وفي المصارف والمؤسسات المالية وفي أعمال البناء والتشييد في إطار وحدات المقاولات المحلية، وفي الزراعة والانتاج الصناعي والنقل والمواصلات وغيرها، كما تشمل أيضاً الذين «يستجلبون» من أجل الخدمات الشخصية كخدم المنازل والمربيات والسائقين الخصوصيين وغيرهم.

وإن التجربة التاريخية للهجرة من شبه القارة الهندية تبين أن المهاجرين من شبه القارة قد كوّنوا بالفعل مجتمعات مهاجرة مستقرة في عدد من البلدان كشرق افريقيا وجنوب شرق آسيا وكذلك في بريطانيا. كما أن حالة الفقر الشديد في شبه القارة الهندية مقارنة بحالة الرخاء والغنى في البلدان العربية القريبة، **والازدحام السكاني** في شبه القارة الهندية مقارناً **بالفراغ السكاني** في منطقة الخليج خاصة في بلدان الخليج الدنيا، هي كلها عوامل دافعة ومغرية للاستقرار وتكوين مجتمعات من سكان جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا ومن إيران، أيضاً، في منطقة الخليج العربي.

وقد يكون من المفيد قبل مناقشة النتائج التي يمكن أن تترتب على هذه الهجرة الآسيوية الواسعة، أن نشير أولاً الى الأسباب التي أدت الى التزايد السريع لقوة العمل غير العربية في الأقطار المستقبلة للعمالة. يمكننا في هذا الاطار أن نفرق بين نوعين من الأسباب: الأسباب المؤدية إلى تفضيل العمالة الآسيوية على العمالة العربية حتى إن توافرت الأخيرة، أما مجموعة الأسباب الثانية فتتعلق بصفة رئيسية بجمود العرض من العمالة العربية أو على الأقل عدم توافر المعلومات عن وجود العمالة العربية بالشروط والمهارة المطلوبة. إن أهم ما يؤدي الى تفضيل العمالة الآسيوية هو انخفاض أجورهم وقبولهم بشروط عمل أدنى من الشروط التي تطالب بها العمالة العربية. ففي تحقيق قامت به جريدة الاتحاد الظبيانية عن أسباب تفضيل العمالة الآسيوية نشرته في عددها الأسبوعي الصادر في ٢ تموز/ يوليو ١٩٨١، ذكرت مجموعة من رجال الأعمال والمسؤولين عن تنفيذ المشروعات ما يلي بالحرف الواحد «العامل الآسيوي وخاصة الهندي والباكستاني والبنغلاديشي راتبه أقل. ليس هذا فقط، بل الأهم من ذلك أن العامل الآسيوي لا يبدي أي ملاحظات عن ظروف العمل أو مكان الاعاشة أو نوعية الطعام الذي يقدم له بعكس العامل العربي الذي يدقق في كل شيء ولا يسكت على أي وضع غير ملائم»، وأضافوا «العامل العربي طموح بدرجة كبيرة فبمجرد أن يحضر ويظهر خبرته وكفاءته يطالب بتحسين راتبه، وفي الواقع هو محق في ذلك لأن العامل العربي

أكثر خبرة ومهارة من العامل الآسيوي، وإذا لم يُستجب فإنه سرعان ما يبحث عن عمل آخر أو حتى يغادر العمل وقد يغادر البلاد اذا اكتشف أن الأجر لا يتناسب مع كفاءته».

وفي استعراض للرواتب الشهرية للعرب والآسيويين في العدد نفسه من الجريدة ورد أن أجر العامل العربي الماهر يبلغ نحو ٢٥٠٠ درهم شهرياً ونحو ١٦٠٠ درهم للعامل غير الماهر. أما بالنسبة الى العامل الماهر القادم من الهند فإن أجره يبلغ نحو ١٠٥٠ درهماً شهرياً وغير الماهر ٧٠٠ درهم. أما العامل الباكستاني الماهر فيبلغ اجره نحو ١٢٠٠ درهم شهرياً أما غير الماهر فيبلغ أجره ٧٠٠ درهم شهرياً، وبالنسبة الى البنغلاديشي فإن الأجر يصل الى ١٠٠٠ درهم، والى ٧٠٠ درهم شهرياً للعامل الماهر وغير الماهر على التوالي.

ويلاحظ في هذا الاطار أن «اسواق العمل» في أقطار الخليج لا تسمح بتساوي الأجور بالنسبة الى العمل الواحد، إذ لا يجوز انتقال العامل من منشأة الى أخرى أو من رب عمل إلى رب عمل آخر لتحسين أجره، وبالتالي فإن الفروق الأجرية بين الوافدين من مختلف الجنسيات لا ينتظر لها أن تختفي على الأقل في الأجل القصير، لأنها تتأثر في الواقع بحالة العرض في البلد المصدّر للعمالة بأكثر مما تتأثر بحالة الطلب في البلد المستورد.

ويشير وزير العمل في دولة الامارات العربية المتحدة في مقابلة معه الى سبب اضافي لتفضيل رجال الأعمال للعمالة الآسيوية، خاصة من شبه القارة الهندية وهو الاتجار في تصاريح العمل بواسطة بعض رجال الأعمال المحليين ووكالات التشغيل القائمة والموجودة في شبه القارة الهندية: فإن العمال من شبه القارة الهندية يكونون على استعداد لدفع مبلغ كبير من المال يبلغ نحو ١٠,٠٠٠ درهم مقابل حصولهم على تصريح بالدخول للعمل في الامارات العربية المتحدة، ويقتسم المبلغ عادة بين وكالة التشغيل المحلية في شبه القارة الهندية وبين مستصدري الأذون المحليين. والسبب الثاني لتفضيل العمالة الآسيوية يتعلق بالطاعة والخضوع، ويؤدي هذا الى تفضيلهم بصورة واسعة خاصة في الأعمال المنزلية والخدمات الشخصية.

السبب الثالث الذي يذكر عادة يتعلق بتوافر العديد من المهارات بين العمال في شبه القارة الهندية ووجود قاعدة عريضة من العمالة التي يمكن السحب منها. ويلاحظ في هذا الاطار أن طبيعة الأنشطة التي تسود في أقطار الخليج تؤدي الى تميز العمالة الآسيوية خاصة من شبه القارة الهندية من الناحية المهارية. ونشير بوجه خاص إلى أن جزءاً مهماً من نشاط دوائر الأعمال في بلدان الخليج هو في مجالات التجارة الخارجية، والأعمال المالية والمصرفية التي ترتبط بالأنشطة المالية الدولية، وفي أعمال الخدمات الفندقية وما ماثلها. وتحتاج هذه الأعمال بصفة خاصة الى اتقان اللغات الأجنبية خاصة الانكليزية، واتقان الطباعة والتلكس واستخدام الآلات الحاسبة وغيرها. ومن الواضح أن هناك قاعدة أوسع من الملمين بالانكليزية والعاملين بأعمال الطباعة والأعمال الحسابية وما شابهها من بين مواطني شبه القارة الهندية الذين تعتبر اللغة الانكليزية بالنسبة اليهم لغة شبه أصلية.

ونشير هنا أيضاً الى سبب رابع للاستخدام الواسع للعمالة غير العربية في الأقطار

الخليجية، ذلك هو الطبيعة الدولية لادارة العديد من وحدات الأعمال في بلدان الخليج، حيث ينتشر استخدام الادارة الدولية في المؤسسات الفندقية التي هي امتداد لسلسلات الفنادق العالمية، وفي المؤسسات الصناعية حتى تلك المملوكة للدولة أو المملوكة ملكية مشتركة، وكذلك في الأعمال المصرفية وغيرها من أنواع الأنشطة. إن «دولية الادارة» تؤدي الى «دولية الاستخدام» ما لم تنص العقود مع الادارة الدولية على غير ذلك، وبمعنى آخر ما لم تنص العقود على ضرورة تفضيل العمالة العربية، أو الالزام بتدريب عمالة عربية سواء محلية أو من البلدان العربية الأخرى. ويندر أن يوجد مثل هذا الشرط في عقود الادارة الحالية التي تعقدها أغلب الأقطار العربية في الخليج.

الأمر الخامس الذي نشير اليه هنا هو توفير المعلومات الكافية لمؤسسات الأعمال عن أنواع المهارات الآسيوية المتوافرة والمرشحين للوفاء بالطلب المحلي ومؤهلاتهم وتاريخهم العلمي والعملي، والاستعداد لاجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من درجة المهارة بالنيابة عن المستخدم. وهو ما تقوم به وكالات التشغيل المنظمة الموجودة في عدد من الدول الآسيوية، والتي لها اتصال منتظم بمكاتب تشغيل في عدد من الأقطار العربية المستخدمة للعمالة الآسيوية، واستعداد وكالات التشغيل الى اعادة العامل الوافد الى بلد المنشأ في حالة عدم رضاء المستخدم، واستبداله بعامل آخر على تكلفة الوكالة.

ويضاف الى الأسباب السابقة الخاصة بتفضيل استخدام العمالة الآسيوية، الصعوبات التي يمكن أن يواجهها توفير العمالة العربية كبديل. وترتبط هذه بمسألتين في الوقت نفسه: ضيق القاعدة من العمال المهرة الذين يزداد الطلب عليهم، مع انتقال المجتمعات العربية المستقبلة من مرحلة بناء الهياكل الأساسية الى مرحلة انشاء الصناعات الحديثة ومنشآت الأعمال الكبيرة وتشغيلها. وتشير الدراسة التي قام بها البنك الدولي الى جانب البيانات المتوافرة عن بعض الأقطار العربية (الكويت) عن عام ١٩٨٠ الى زيادة الطلب على العمالة الماهرة والعمالة الفنية والماهرة التي تعاني الأقطار العربية من نقص فيها، والتي لم يزل التدريب عليها محدوداً حتى الآن، رغم زيادة حدة الطلب زيادة كبيرة. أما المسألة الثانية فتتعلق بصفة أساسية بعدم توافر المعلومات عن أنواع المهارات المتوافرة وعدم وجود منظمات عربية للتشغيل سواء قطرية أو اقليمية، توفر المعلومات المطلوبة للمستخدمين وتقوم باجراء الاختيارات المطلوبة أو التأكد من توافر المهارات اللازمة. ويذكر احد الاقتصاديين القطريين البارزين في هذا الاطار، أن مجموعة من الشباب القطري التي قررت مختارة، بالنظر لايمانها العربي، أن تقتصر على استخدام العمالة العربية في أحد مشروعاتها التجارية قد وجدت صعوبة في الحصول على المعلومات اللازمة أثناء وجودهم في قطر، واضطر بعضهم الى السفر لاجراء مقابلات وفحص مؤهلات العناصر العربية التي يمكن استخدامها، ولم تتمكن المجموعة رغم ذلك من الوفاء باحتياجاتها[٢٠].

---

(٢٠) مقابلة مع علي خليفة الكواري.

إن الأسباب السابقة مجتمعة تؤكد احتمال استمرار التوسع في استخدام العمالة الآسيوية ما لم تعالج الأسباب المؤدية لذلك، أي ما لم يتم ادراك أن بعض الميزات الاقتصادية من استخدام العمالة غير العربية على مستوى المشروع أو المنشأة يقابلها تكلفة اجتماعية عالية يدفعها المجتمع في عمومه. ويعود ذلك بنا الى معالجة الآثار المترتبة على هذه الزيادة في العمالة الآسيوية وتكلفتها الاجتماعية.

ويشار الى ثلاث قضايا رئيسية عند الحديث عن **الآثار السلبية أو التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية**؛ آثارها بالنسبة الى الثقافة القومية؛ آثارها بالنسبة الى الأمن القومي والسياسي العربي؛ آثارها بالنسبة الى انتشار الجريمة والانحرافات الفردية[٢١].

تختلف الثقافة السائدة بين العمالة الآسيوية الوافدة اختلافاً كبيراً عن الثقافة السائدة في المجتمعات العربية المستقبلة للعمالة والمرسلة لها. فهناك **أولاً** اختلاف العادات والتقاليد، **وثانياً** اختلاف اللغة، **وثالثاً** اختلاف الدين وذلك باستثناء مسلمي باكستان وبنغلاديش وايران. ويؤدي ازدياد الاعتماد على العمالة الآسيوية وباعداد كبيرة نسبياً في مجتمعات محدودة سكانياً، الى احتمال تأثير ما تحمله هذه العمالة من قيم وثقافات فرعية في الثقافة القومية[٢٢]. ويتم ذلك بالرغم من استمرار الانفصال بين العناصر الاثنية والقطرية المختلفة الذي سبق الاشارة اليه. ويتم التأثير خلال عدة مسالك. فقد لوحظ في أقطار الخليج أن الانتشار الواسع للعمالة الوافدة من الهند والباكستان وشبه القارة الهندية في الأعمال التجارية والمصرفية وغيرها قد أدى الى التأثير في اللغة العربية الدارجة المستخدمة، حيث تستخدم في الأسواق لغة ركيكة مركبة من كلمات عربية وأرديّة يجري نطقها بطريقة بعيدة عن العربية. إن الاستخدام الدائم والمستمر لهذه اللغة المركبة كفيل بافساد اللغة العربية في الاقليم، وادخال الفاظ جديدة لا تمت إلى العربية بصلة. ويذكر د. عبد الباسط عبد المعطي في هذا المجال

«انه حتى وان كان باللغة العربية خصائص تجعلها تقاوم، فإن تماس القيم والثقافات الفرعية يصحبه تباين في بنود الثقافة السائدة في مجتمع معين في فترة معينة، وهذا التباين يتيح فرص حدوث صراع ثقافي وصراع قيمي بين الأجيال، وأحياناً على مستوى قيم الشخص الواحد، مما قد يفضي إلى فوضى قيمية ويشيع أنماط الخواء الخلقي واختلال المعايير»[٢٣].

والطريق الثاني والأشد خطورة في التأثير في الثقافة القومية في المستقبل هو الاستخدام الواسع للمربيات الآسيويات في المنازل ودورهن الأساسي في تربية الأطفال وتنشئتهم، مما يسمح بالتأثير في الصفات الشخصية للأجيال المقبلة. وبالرغم مما قد تتصف به الآسيويات من خضوع ورغبة في ارضاء مخدوميهم ومن حرص على اتّباع أوامرهم بدقة، فإن ذلك لا يمكن أن يستبعد تأثير التكوين النفسي والثقافي والقيمي للمربيات في تنشئة الأطفال العرب.

---

(٢١) عبد المعطي، «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج،» والرميحي، «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة».

(٢٢) عبدالمعطي، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥١.

ولا يقتصر التأثير في اللغة ومفرداتها على هذه الحالة، بل يتعداه الى اكساب النشء قيماً وعادات غريبة عن القيم والعادات العربية.

إن أهم المشاكل المستقبلية هي تلك التي يمكن أن تنشأ كنتيجة لتكوين مجتمعات متعددة القوميات في أقطار الخليج العربي الصغيرة. إن استقرار جاليات آسيوية كبيرة الحجم يمكن أن يؤدي الى نشوء مثل هذه الظاهرة. وقد سبق الإشارة الى أن الجاليات الهندية قد كونت بالفعل مجتمعات مستقرة في شرق افريقيا وجنوب شرق آسيا وحتى في بريطانيا. على أن هذه الجاليات قد بقيت دائماً كأقليات في اطار سكاني أكبر من العناصر المحلية. أما في إطار التفتت الحالي للأقطار العربية والمجتمعات المدينية الصغيرة المنتشرة في منطقة الخليج، فليس من المستبعد أن تصبح هذه الجاليات من الكبر، وأن يكون حجم السكان المحليين والعرب من غير المواطنين من الصغر، بحيث تنقلب هذه المجتمعات بالفعل الى مجتمعات متعددة القوميات. ومن المحتمل أن يؤدي هذا الى صراعات حادة يمكن أن تؤدي الى تدخل خارجي وضغوط خارجية من الدولة الأم في شبه القارة الهندية. ومن المنتظر عندما تنضج الظروف أن يطالب أعضاء «القوميات» الأخرى بحقوق متساوية مع العناصر المحلية العربية. وأن يطالبوا أيضاً بمشاركة في السلطة وتحقيق اصلاحات ديمقراطية تمنع أي تمييز ضدهم. وقد يؤدي ذلك في الأمد الطويل وتحت ظل «التوازنات» غير المتوازنة للقوى إلى تأثير ذلك في مدى عروبة الأقطار الخليجية، ومدى قدرتها في المحافظة على استقلالها.

أما بالنسبة الى تأثير الهجرة الواسعة للآسيويين في الجريمة والسلوك الاجرامي في بلاد الاستقبال، فينتشر حكم بين مواطني بلدان الاستقبال، وحتى لدى بعض علماء الاجتماع، أن الوافدين، خاصة الآسيويين، يصحبون معهم زيادة في عدد الجرائم والجنح. ويفترض د. عبد الباسط أن الظروف التي يعيش فيها الآسيويون في بلدان الاستقبال تساعد في إيجاد ظروف مؤاتية لارتكاب الجريمة والسلوك الانحرافي من قبل المهاجر. كما أن ذلك يؤدي إلى محاكاة لهم من بعض أعضاء المجتمع المستقبل للعمالة، خصوصاً ممن لهم ظروف طبقية وأسرية ونفسية تهيء فرص المحاكاة وتكوين العصابات الجانحة واتباع السلوك الانحرافي[٢٤]. ويشير د. عبدالباسط إلى طبيعة الوافدين من الدول الآسيوية موضحا أن عدداً كبيراً منهم من الذكور متوسطي العمر، من غير المتزوجين أو المطلقين، أتوا من مجتمعات متخلفة اقتصادياً وثقافياً. وأغلب المهاجرين هم من بين الناس الأكثر فقراً والذين يأتون من مناطق فقيرة ومتخلفة في مجتمعاتهم. ويستنتج من ذلك «وجود احتمالات مستقبلية حيث يسلكون سلوكاً إنحرافياً أكثر من أقرانهم العرب الوافدين»[٢٥]. ويؤيد استنتاجه هذا بالاستناد الى الاحصاءات الرسمية حول مسائل العدل والأمن في دولة الامارات العربية المتحدة. مشيراً الى ان مجموع من ارتكب جرائم من غير المواطنين كان في عام ١٩٧٧، ٤٩٤٨ شخصاً كان منهم ٣٨٥٨ آسيوياً. بنسبة حوالى ٧٨ بالمئة من مجموع جرائم الوافدين. وتثير دراسة أكثر تفصيلاً عن دور

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٨.

الوافدين في زيادة نسبة الجريمة وردت ضمن دراسة الآثار الاجتماعية لهجرة القوى العاملة وانتقالها في الأقطار العربية، انه باستثناء حالة البحرين، فإن الوافدين أكثر حذراً في ارتكاب الجرائم والجنح من الوطنيين[٢٦]. وإنه ليس هناك فروق ذات مغزى بين سلوك الوافدين العرب وغير العرب في هذا الشأن. وتبرز الجداول (٣ ـ ٦) و (٣ ـ ٧) و (٣ ـ ٨) معدلات الجرائم للوافدين والمواطنين في الامارات العربية والسعودية والكويت لكل ألف من السكان.

جدول رقم (٣ ـ ٦)
الجرائم والمخالفات في الامارات العربية المتحدة، لسنة ١٩٧٨

جنسية المقترفين	عدد الجرائم والمخالفات	النسبة المئوية	معدل ارتكاب الجريمة لكل ألف من القوة العاملة
مواطنون	٣٣٧	٥٤,٢	٧,٤٨
وافدون عرب	١٢٨	٢٠,٨	٢,٠٦
وافدون آسيويون	١٥٤	٢٥	٠,٨٣
المجموع	٦١٩	١٠٠	٢,١٢

المصدر: منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، **الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الأقطار العربية**، ص ١٩.

جدول رقم (٣ ـ ٧)
نصيب كل ١٠٠٠ من القوة العاملة من الجريمة
في السعودية، للفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧

نوع الجريمة	القوة العاملة السعودية	القوة العاملة الوافدة
قتل	٠,١	٠,٠٣
اعتداء على اموال	١,٢٩	١,٣٠
اخلاقية	٠,٧٥	٠,٤٣
احتيال وتزوير	٠,٠٢	٠,٠٥
متنوعة	٠,٠٢	٠,٠١
المجموع	٢,٢٢	١,٨٣

المصدر: السعودية، **الكتاب الاحصائي السنوي**، العدد الرابع عشر ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م، الاحصاء الجنائي، الجدول رقم (٢٨)، ص ١٧٣، وقد نشر في: المصدر نفسه، ص ١٨.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٤٩.

جدول رقم (٣ ـ ٨)

ـ أ ـ

قضايا الجنايات والجنح المرتكبة من الوافدين العرب
والأجانب في الكويت، للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠

حجم الوافدين عام ١٩٧٥		قضايا الجنايات والجنح ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠		نسبة ارتكاب الجنايات والجنح من الوافدين	
		جنايات	جنح	جنايات	جنح
وافدون عرب	٤١٩٢٣٢	١٧٣٣٤	٤٨٥٦٠	٤,١	١١,٦
وافدون من غير العرب	١٠٣٥٦٢	٤٩٠٩	٦٤٤٠	٤,٧	٦,٢

المصدر: الكويت، وزارة الداخلية، ادارة التحقيقات، وثيقة ضمن رد الكويت على استبيان لمنظمة العمل العربي، في: منظمة العمل العربية، مكتبة العمل العربي، **الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الأقطار العربية**، ص ٢٠.

جدول رقم (٣ ـ ٨)

ـ ب ـ

أعداد مرتكبي جرائم الجنايات والجنح في الكويت حسب الجنسية
(١٩٨٤ ـ ١٩٨٦)

السنة	الجنايات				الجنح			
	كويتي	غير كويتي	الجملة	غير الكويتيين (نسبة مئوية)	كويتي	غير كويتي	الجملة	غير الكويتيين (نسبة مئوية)
١٩٨٤	١٢٧٠	٢٧٠٢	٣٩٧٢	٦٨	٢٠٠٤	٢٨٧٦	٤٨٨٠	٥٨,٩
١٩٨٥	١٦٨٧	٣٠٣٥	٤٧٢٢	٦٤,٣	٢١٦٦	٢٩٧٦	٥١٤٢	٥٧,٩
١٩٨٦	٢١١٣	٣٢٥٢	٥٣٦٥	٦٠,٦	٢٢٣٧	٣٢٧٧	٥٥١٤	٥٩,٤

المصدر: منظمة العمل العربية، بيانات العمل والإحصاءات الإجتماعية في البلدان العربية.

د ـ تأثير الهجرة في سرعة التحضر في المنطقة

يقصد بالتحضر في المعنى الديمغرافي المستخدم هنا التغير في نسبة السكان المقيمين في المناطق الحضرية الى مجموع السكان في مجتمع معين. ويقاس مدى التحضر أو مستواه بالنسبة

المئوية للسكان المقيمين في مدن ذات حجم محدد في نقطة معينة من الزمن[٢٧]. بينما يقاس معدل التحضر بالتغيير في مستوى التحضر خلال فترة معينة من الزمن. ويتم الاتجاه إلى التحضر كنتيجة لزيادة معدل نمو المدن أو الحضر عن معدل نمو الريف كنتيجة إما للهجرة الداخلية من الريف الى المدينة أو نتيجة للهجرة الدولية، وبصفة خاصة الى الحضر في دول الاستقبال بحيث تؤدي الهجرة الى نمو نسبة السكان المقيمين في الحضر الى مجمل السكان. فلا يكفي النمو الكبير والسريع للمدن أو ما يمكن أن يطلق عليه النمو الحضري للتعبير عن عملية التحضر في مجتمع معين.

وتبرز البيانات المتوافرة عن التحضر في الوطن العربي وصول «مستويات التحضر» الى أعلاها في اقطاره المختلفة بنسب تراوحت بين ٨ بالمئة و٣٧ بالمئة خلال العقدين بين عامي ١٩٦٠ و١٩٨٠، كما يتبين من الجدول رقم (٣ - ٩).

ويلاحظ من الجدول ارتفاع مستوى التحضر في أغلب البلدان المستقبلة للعمالة باستثناء عُمان. فقد تراوح مستوى التحضر في عام ١٩٨٥ بين حد أدنى بلغ ٦٠ بالمئة في ليبيا الى ٩٢ بالمئة في الكويت، كما يلاحظ أيضا أن التغير في مستويات التحضر قد بلغ حده الأقصى في الأقطار النفطية بشكل عام وفي البلدان المستقبلة للعمالة والهجرة بشكل خاص، وكان أكبر تغير في مستوى التحضر هو في السعودية الذي بلغ فيها التغير ٤٢ بالمئة. وقد تلتها الامارات العربية ٣٨,٧ بالمئة فالجماهيرية العربية الليبية ٣٧,٢ بالمئة فالعراق ٢٧ بالمئة. واذا كان التغير في قطر والكويت وكذلك في البحرين هو محدود نسبياً فلأن هذه البلدان بدأت في عام ١٩٦٠ من مستوى مرتفع للتحضر فعلياً. ومع ذلك فقد كان الارتفاع في مستوى التحضر في الكويت أعلى منه في كل البلدان الأخرى غير النفطية.

وتحتاج دراسة تأثير الهجرة الدولية في التحضر في الوطن العربي إلى مزيد من التدقيق، وذلك للفصل بين أسباب ارتفاع مستوى التحضر في البلدان المختلفة ومدى ارتباط ذلك بالهجرة الداخلية من الريف المحلي من ناحية، وبالهجرة الدولية من جانب آخر، ودور الهجرة الدولية في إحلال قوى عمل وافدة محل قوى العمل المحلية في الأرياف. ومن ناحية ثانية، يتطلب الأمر دراسة تأثير الهجرة الدولية وانتقال العمالة عبر الحدود في ارتفاع مستوى التحضر حتى في الدول المرسلة للعمالة. فقد لوحظ في حالة اليمن، مثلاً، أن العمالة اليمنية التي تخرج من الريف اليمني للعمل في بلدان الاستقبال، لا ترغب في العديد من الأحيان عند عودتها ان تعود الى قراها وممارسة الزراعة، بل إنها عند العودة تفضل الانتقال الى المدن وممارسة نوع الحياة الذي مارسته بالفعل في دول الاستقبال[٢٨].

---

(٢٧) احمد حمودة، «آثار الهجرة الدولية على التحضر في بعض الدول العربية المختارة،» ورقة قدّمت الى: الاسكوا، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي، نيقوسيا، ١١ - ١٦ أيار/ مايو ١٩٨١، ص ٤.

(٢٨) حاول د. حمودة في بحثه عن: «آثار الهجرة الدولية على التحضر في بعض الدول العربية المختارة،» فصل تأثير الهجرة من الريف عن تأثير الهجرة الدولية وذلك تحت عدة فروض استخدمها، ولكن النتائج كانت غريبة مما منعنا من اعتمادها. من ذلك مثلاً أن نسبة النمو الحضري عبر الهجرة كانت في اليمن العربية والسودان واليمن الديمقراطية أعلى من النسب المقابلة في السعودية وقطر والعراق.

جدول رقم (٣ ـ ٩)
تطور مستوى التحضر في البلدان العربية
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥
(نسب مئوية)

البلـد	مستوى التحضر				التغير في مستوى التحضر (١٩٦٠ ـ ١٩٨٠)	التغير في مستوى التحضر (١٩٦٠ ـ ١٩٨٥)
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥		
الأردن	٤٢,٧١	٤٩,٦١	٥٦,٢٨	٦٩	١٣,٥٧	٢٦,٢٩
الامارات العربية المتحدة	٤٠,٣٤	٥٧,٣٧	٧١,٩٢	٧٩	٣١,٥٨	٣٨,٦٦
البحرين	٧٨,٤	٧٨,١٤	٧٧,٨٩	—	,٥١	—
تونس	٣٦,٠٣	٤٣,٤٩	٥١,٧٣	٥٦	١٥,٧	١٩,٩٧
الجزائر	٣٥,٤٤	٤٥,٥٦	٦٠,٨٥	٤٣	٣٠,٤١	٧,٥٦
السعودية	٢٩,٧٢	٤٨,٦٧	٦٦,٨٤	٧٢	٣٧,١٢	٤٢,٢٨
السودان	١٠,٣	١٦,٣٨	٢٤,٧٧	٢١	١٤,٤٧	١٠,٧
سوريا	٣٦,٧٧	٤٣,٣٥	٥٠,٢٦	٤٩	١٣,٤٩	١٢,٢٣
العراق	٤٢,٨٩	٥٨,٣٧	٧١,٦٢	٧٠	٢٨,٧٣	٢٧,١١
عُمان	٣,٤٤	٥,٠٢	٧,٣٥	٩	٣,٩١	٥,٥٦
قطر	٧٢,٨٨	٧٩,٧٥	٨٦,١١	—	١٣,٢٣	—
الكويت	٧٢,٣٠	٧٦,٤٥	٨٨,٣٣	٩٢	١٦,٠٣	١٩,٧
لبنان	٤٤,٣٧	٦١,٨٥	٧٥,٨٦	—	٣١,٤٩	—
ليبيا	٢٢,٧٦	٣٤,٢٦	٥٢,٣٩	٦٠	٢٩,٦٣	٣٧,٢٤
مصر	٣٧,٨٦	٤٢,٢٥	٤٥,٣٧	٤٦	٧,٥١	٨,١٤
المغرب	٢٩,٣١	٣٤,٦٢	٤٠,٥٥	٤٤	١١,٢٤	١٤,٦٩
اليمن الديمقراطية	٢٧,٩٥	٣٢,١	٣٦,٩٣	٣٧	٨,٩٨	٩,٠٥
اليمن العربية	٣,٤١	٦,٠٢	١٠,٢٤	١٩	٦,٨٣	١٥,٥٩

المصدر: بالنسبة الى أرقام عام ١٩٨٥، انظر: البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، ١٩٨٨ (واشنطن، دي. سي: البنك، ١٩٨٨).

٢ ـ تدهور اخلاقيات العمل والتحيز ضد العمل اليدوي والمنتج

صاحب التوسع في استيراد العمالة، وتزايد استخدام العمالة الوافدة في جميع الأنشطة والمجالات وعلى كل المستويات ازدياد تركز العاملين المحليين في مجال الخدمات الحكومية والابتعاد شيئاً فشيئاً عن كل نشاط إنتاجي، باستثناء القيام بأعمال الادارة والاشراف. وتنظر العناصر المحلية الى الوظيفة الحكومية باعتبارها حقاً يتيح لها المشاركة وتوزيع الثروة النفطية، جدول رقم (٣ ـ ١٠)، ولكن ذلك الحق لا يقابله واجب أداء الأعمال الموكولة إليها. فالعديد

جدول رقم (٣ ـ ١٠)
توزيع المواطنين وغير المواطنين حسب النشاط الاقتصادي ونصيب المواطنين وغير المواطنين في الكويت لسنة ١٩٨٥، وفي ليبيا والسعودية لسنة ١٩٧٥ والامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٨٦، وقطر لسنة ١٩٨٦ (نسب مئوية)

النشاط الاقتصادي	الكويت (١٩٨٥)			ليبيا (١٩٧٥)			السعودية (١٩٧٥)			الامارات العربية المتحدة (١٩٨٦)			قطر (١٩٨٦)		
	المواطنون	غير المواطنين	نصيب غير المواطنين	المواطنون	غير المواطنين	نصيب غير المواطنين	المواطنون	غير المواطنين	نصيب غير المواطنين	المواطنون	غير المواطنين	نصيب غير المواطنين	المواطنون	غير المواطنين	نصيب غير المواطنين
الزراعة والصيد	٢,٢٥	١,٨٣	٧٨	٢٥	٧,٩	١٣,٢	٥١,٥	-	-	٥,٨	٤,٩	٨٩,٦	,١	,٢	٩٥,٤
التعدين والمناجم	٢,٠٣	,٨٤	٦٤,٣	٣	٢,٥	٣٠,-	١,٨	٤,٦	٧١,٠	١,٧	٢,١	٩٢,٥	٤,٩	٣,١	٨٤,٨
الصناعات التحويلية	٣,٨	٨,٦١	٩٠,٨	٤	٦,٢	٤١,٩	٠,٤	٥,٦	٩٤,٠	١,١	٦,٩	٩٨,٤	٢,٤	١٥,٢	٩٨,٢
التشييد	١,١٨	٢٢,٧٦	٩٨,٨	٨	٥٣,-	٧٧,٦	-	٤٠,٧	١٠٠,٠	١,٦	٢٧	٩٩,٤	١	٢٠,١	٩٩,٥
الكهرباء والغاز والمياه	١,٢٧	١,٠٩	٧٩,١	٢	١,٦	٢٧,٧	٠,٦	١,٧	٧٣,-	٢,٧	١,٩	٨٧,٧	١٩,٩	٢,٨	٥٥,٣
التجارة والمطاعم والفنادق	٤,٩٢	١٢,٩٦	٩٢	١١	٤,٢	١٧,٠	٩,٢	١٦,٩	٦٣,-	٧	١٤,٢	٩٥,٥	٨,١	١٦,٣	٩٤,٦
النقل والتخزين والمواصلات	٦,٢	٥,٤٨	٧٩,٤	١٠	٢,٨	١١,٦	٣,٦	٩,٥	٧٢,-	٣,٩	٧,٧	٩٥,٣	,٥	٣,٤	٩٨,٤
التحويل وخدمات الأعمال	٣,١٣	٣,٠٦	٨١	٢٩	١٣,٣	١٤,-	٣٢,٩	٢١,٠	٢٨,٠	٢	٣,٢	٩٤,٣	,٩	٤,٣	٩٧,٧
الخدمات الشخصية والاجتماعية	٧٥,٢٢	٤٣,٣٧	٧١,٦	١٠	٨,٠	-	-	-	-	٧٤	٣٢	٨١,٨	٦٢,٣	٣٤,٧	٨٢,٩
المجموع	١٠٠	١٠٠	٨١,٤	١٠٠	١٠٠	٢٧,٧	١٠٠	١٠٠	٤٦,٩	١٠٠	١٠٠	٩١,٢	١٠٠	١٠٠	٨٩,٧

المصادر: ـ النسبة الى ليبيا والسعودية، انظر: هنري عزام، «نتائج واحتمالات انتقال الأيدي العاملة في الأقطار المستوردة والأقطار المصدرة،» المستقبل العربي، السنة ٣، العدد ٢٣ (كانون الثاني/ يناير ١٩٨١)، الجدول رقم (٦)، ص ٤٦.

ـ بالنسبة الى الكويت، انظر: بيانات تعداد عام ١٩٨٥.

ـ بالنسبة الى الامارات العربية المتحدة وقطر، انظر: أمل يوسف العزي الصباح، «الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الأقطار العربية المستقبلة للعمالة: حالة دول مجلس التعاون الخليجي،» ورقة قدّمت الى: ندوة حول الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، عمّان، ٤ ـ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.

من الموظفين يكتفـون بـ «الدوام»، أو حتى يحضرون في السـاعات الأولى للدوام ثم يخـرجون لأداء أعمالهم الخاصـة تاركـين أغلب الأعمال لتؤدى بـواسطة العنـاصر الوافـدة. ويعود هـذا السلوك، ضمن أشياء أخرى، الى مـا يفرضـه التسابق من أجـل الغنى من اهتمامـات وسلوك بمتابعة المضـاربات والمشـاركة فيهـا، حيث يتاح للجميـع الحصول عـلى دخل ضخم دون أن يسمح بخسارة إلاّ للخزانة العامة. ورغم أن هـذه الظواهـر قد صـاحبت التوسـع في استيراد العمالة، فإنه يصعب القول إن استيراد العـمالة كـان هو البـاعث أو السبب الدافـع لمثل هـذا السلوك. ولكن مما لا شك فيه أن قدرة المجتمعات الغنية في الوطن العربي على الحصول عـلى احتياجاتها من القوى العـاملة بأجـور تعتبر زهيـدة بالمقـارنة بـالدخـل المحلي، يسمـح بموقف التسامح من الحكومات إزاء ما يحدث من إهمال للعمل بواسطة القوى المحلية، ويشجـع على احلال العمالة الوافدة محلها. وهكـذا تؤدي سهولـة «الهجرة» إلى مـزيد من «الهجـرة» ويصبح استئجار الوافدين لأداء الأعمال موقفاً عـاماً تمـارسه كـل قوى المجتمـع بدءاً بـالدولـة وانتهاء بالأفراد، وسواء بهدف القيام بأنشطة إنتاجية أو القيام بـالخدمـات الشخصية في المنـازل أو في مجال الأعمال، وذلك حتى لو كان المواطنـون أنفسهم قادرين عـلى إداء الأعمال المـطلوبة. وفي تعبير أحد البـاحثين الاجتـماعيين، ليست بنـادرة تلك الصورة التي يمكن أن نصـادفها لعـائلة سعودية (خليجية) نمطيـة من الطبقـة المتوسـطة تعيش في المدينـة ولها خـادمة هنـدية، ومـربية أطفـال حبشية وتستخـدم عمالاً يمنيـين أو باكستـانيين لبنـاء دارتهـا الجـديـدة، ولبنـانيـين أو فلسطينيين يديرون لها العمل الخاص، بينما يستخـدم رب الأسرة مساعـداً مصرياً يؤدي عنـه العمل الحكومي الموكل إليه(٢٩).

ويمكن القول إنه بالرغم من القيم الاسلامية التي تحث على العمل والسعي الى الـرزق فـإن العمل اليـدوي لم يكن قط مـوضـع احـترام السـادة أو الاشراف العـرب. وإن العمـل اليدوي كان يُترك في العادة للفقراء والصعاليك أو للعبيد في القبائل العربية، وذلـك باستثنـاء الرعي والصيد والقنص وغـيرها من الأعـمال التي يفخر بهـا العرب عـادة. والواقـع أن الثروة النفـطية أتـاحت للمحليين في المجتمعـات المستقبلة للعمالـة أن ينتقلوا جميعاً بشكـل أو بآخـر ليكوّنوا طبقة من السادة التي تكتفي بالعمل الإشرافي، تاركة تأدية الأعمال الذهنيـة واليدويـة لـ «البروليتاريا» الوافدة من مختلف أقطار العالم. إن الثروة وسهولة استجلاب العمالة الرخيصة من الدول الفقيرة المجاورة قد دعمتا القيم السلبية ـ قبل العمل والانتـاج ـ التي كانت سـائدة من قبـل، وأدتا الى مـزيد من التـدهور في أخـلاقيات العمـل ومزيـد من التحيز ضـد العمل الانتاجي واليدوي بصفة خاصة. كما أدتا الى انتشار البطالة المقنّعـة في مجتمعات تتميـز اصلاً بندرة الأيدي العاملة فيها، وتشكو من تدفق العـمالة الخـارجية بـدرجة جعلت معهـا العناصر المحلية في العديد من الحالات أقلية صغيرة.

ويشكـو بعض البـاحثين الاجتـماعيـين في بلدان الاستقبـال من سبب آخـر لتـدهــور

---

(٢٩) ابـراهيم، **النظام الاجتـماعي العـربي الجـديـد: دراسـة عن الآثـار الاجتـماعيـة للثروة النفـطيـة**، ص ١٧٧.

أخلاقيات العمل وسلوكياته، يرتبط ارتباطاً مباشراً بسلوكيات العمال الوافدين ورغبتهم في البقاء والاستمرار بأي ثمن ولو كان على حساب مصالح بعض الوافدين أيضاً، أو على حساب مصالح العمالة المحلية في بعض الأحيان. ويشير د. الرميحي إلى أن العديد من التعقيدات القانونية في نظم التوظف أو الاختلاف في المعاملات، قد تم بمساهمة مباشرة من الوافدين خاصة الوافدين العرب(٣٠). كما أن الوافدين الراغبين في البقاء والاستمرار قد يحجمون عن أي مناصرة للعناصر المحلية في أي صراع لتحسين ظروف العمل أو شروطه أو تحقيق مزيد من الديمقراطية فيه(٣١).

٣ ـ استمرار التحيز ضد عمل المرأة ومشاركتها

يؤدي التطور الانتاجي وتحديث الخدمات إلى زيادة الطلب على العمالة. وتلجأ الكثرة من الدول بعد فترة معينة من فترات التطور فيها إلى تشجيع زيادة مشاركة النساء في قوة العمل، للوفاء بالاحتياجات المطلوبة. وبالرغم من النقص الشديد في قوة العمل المحلية واضطرار أغلب الأقطار المستقبلة إلى استيراد أنواع العمالة كافة من الخارج بما في ذلك العمالة من النساء، فإن البلدان النفطية العربية قد ظلت تنظر إلى عمل المرأة كأمر غير مرغوب فيه، ويبدو ذلك بوضوح من تحليل أرقام العمالة المحلية والوافدة في البلدان المستقبلة ومدى مشاركة المرأة في القوة العاملة. وتظهر بيانات التعداد في الكويت عام ١٩٨٠ انه بينما كانت نسبة مشاركة الرجال الكويتيين في قوة العمل ٣١,٨ بالمئة فإن نسبة مشاركة المرأة الكويتية بقيت في حدود ٤,٨ بالمئة فقط، مقارنة بنسبة مشاركة بلغت ١٦ بالمئة لغير الكويتيات. والأمر نفسه ينطبق بالنسبة إلى البحرين حيث توضح بيانات تعداد السكان والمساكن في عام ١٩٨١ أن مشاركة الذكور من البحرانيين كانت ٤٣,٧ بالمئة بينما لم تتعدَّ نسبة مشاركة البحرانيات ١٠,٣ بالمئة مقارنة بنسبة مشاركة تبلغ ٢٦ بالمئة لغير البحرانيات. ومن الملاحظ أن الكويت والبحرين هما من أكثر بلدان الاستقبال تطوراً في ما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بصفة عامة وبتعليم المرأة بصفة خاصة. وبالرغم من ذلك استمرت نسبة مشاركة المرأة في الكويت في الحدود التقليدية لمشاركة المرأة العربية التي تتراوح بين ٣ ـ ٥ بالمئة. واذا كانت هذه الظاهرة تعود أصلاً إلى الموقف الفكري التقليدي في المجتمعات العربية وتحيزها ضد اشتغال المرأة، فإن سهولة استجلاب الأيدي العاملة الرخيصة هي في هذه الحالة أيضاً تدعم النظرة التقليدية وتساعد على استمرار التوجه السابق دون تعديل. بل يمكن القول إن المرأة العربية قد أخليت في العديد من الحالات أيضاً من العمل المنزلي والتربوي لأطفالها كنتيجة للاستيراد الواسع للمربيات والخدم، خاصة من شبه القارة الهندية ومن شرق آسيا، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية في تربية النشء سبق الاشارة اليها.

---

(٣٠) الرميحي، «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة،» ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٣١) في صراع خاصه أساتذة جامعة الكويت من الكويتيين ضد الادارة وقفت العناصر الوافدة بعيدة كلية عن الصراع وكأنه لا يهمها، وأدى ذلك الى اتهامات متبادلة على صفحات الجرائد الكويتية بين الأساتذة من الكويتيين وغيرهم من الوافدين.

٤ ـ العراق حالة خاصة

انتقل العراق خلال حقبة الثمانينيات ليصبح أحد الأقطار الرئيسية المستقبلة للعمالة الوافدة، وبخاصة العمالة العربية وأهمها بلا جدال العمالة من مصر. لقد كان حجم العمالة والسكان الوافدين إلى العراق محدوداً للغاية وذلك حتى تعداد عام ١٩٧٦، إذ تبرز أرقامه أن مجموع العمالة «غير العراقية» لم يتجاوز سبعين ألف عامل، منهم ٤٢٥٥٠ عاملاً عربياً.

على أن بدء تنفيذ خطط طموحة بعد ارتفاع اسعار النفط وزيادة إنتاجه قد أجبر العراق على اللجوء الى العمالة الوافدة وخاصة المصرية. ورغم عدم نشر أية أرقام رسمية عن العمالة الوافدة الى العراق وعن تكوينها الإثني أو تركيبها المهني، فإن التقديرات المتولدة عن حجم العمالة الوافدة إلى العراق هي أنها وصلت في عام ١٩٨٠ الى أكثر من مليون عامل. وتشير بعض البيانات غير المنشورة الى أن حجم العمالة الوافدة في القطاعين الحكومي والاشتراكي قد وصل إلى ٢٤ ألف عامل في عام ١٩٧٩، ونحو ٦٦ ألف عامل في عام ١٩٨٠. وقد كانت نسبة العرب من هؤلاء هي في حدود ٧٣,٣ بالمئة، ٧٩,٩ بالمئة على التوالي، بينما بلغت نسبة الآسيويين ٢٢,٤ بالمئة، ١٨,٣ بالمئة، أما الوافدون من الدول الصناعية المتقدمة سواء الرأسمالية أو الاشتراكية فقد كانت نسبتهم هي ٤,٣ بالمئة، ١,٨ بالمئة من مجموع العمالة الوافدة في القطاعين المذكورين.

وتشير بعض التقديرات(٣٢) أن العاملين في القطاع الحكومي والاشتراكي يكوّنون ٢٠,٦ بالمئة فقط من مجمل العمال العرب الذين يشتغل معظمهم في القطاع الخاص أو يقومون بمزاولة أنشطة لحسابهم الخاص. كما يقدَّر أن غير العرب في القطاع الحكومي والاشتراكي يكوّنون ١٨ بالمئة من مجموع العمالة غير العربية. ولو صحت هذه التقديرات فإن ذلك يعني أن حجم العمالة الوافدة الى العراق كان في عام ١٩٨٠، ٢٦٢ ألفاً من العرب، ٢٤٢ ألفا منهم من المصريين(٣٣)، و ٧٥ ألفاً من غير العرب.

وعلى الرغم من الزيادة الكبيرة في حجم العمالة الوافدة، خلال حقبة الثمانينيات، فإنها تبقى تكوّن أقل من نحو ١٠ بالمئة من مجموع العمالة في العراق.

على أن ما يميز الهجرة إلى العراق ليس حجم العمالة الوافدة ولا نسبتها الى مجموع العمالة، ولا أن الجزء الأكبر منها هو من العرب وبصفة خاصة من المصريين. إن ما يميز العراق بصفة خاصة هو حرية انتقال العمالة العربية إلى العراق وحرية انتقال السكان العرب بصفة عامة. فبينما ترتبط هجرة غير العرب إلى العراق بأذون خاصة تمنح للعناصر التي

---

(٣٢) «العمالة الوافدة في القطاع الحكومي والاشتراكي في العراق،» (دراسة غير منشورة).

(٣٣) تشير تصريحات وزير الدولة لشؤون الهجرة والمصريين في الخارج بأن عدد المصريين في العراق، استناداً الى حصر المصريين في الخارج الذي تمّ عن طريق وزارة الخارجية، قد بلغ مليوناً و ٢٥٠ الفاً وأنهم يمثلون ٤٢ بالمئة من عدد المصريين في الخارج. انظر: الأهرام، ١٩/ ٣/ ١٩٨٣، ص ٨.

يتطلب تنفيذ خطة التنمية وجودها، سواء في إطار عمليات الانشاء الموكلة إلى شركات مقاولات خارجية أو بواسطة الشركات العراقية ذاتها أو التي تطلبها الحكومة أو القطاع الاشتراكي لتلبية الاحتياجات لأنواع معينة من العمالة الماهرة اللازمة لعمليات الانتاج أو الانشاء، فإن حق العرب في الدخول إلى العراق مكفول بموجب القانون دون قيود، اللهم إلا تلك المتعلقة بتسجيل الوافدين العرب في مكاتب المواطنين العرب والمنتشرة في أنحاء مختلفة من العراق. ورغم أن حرية الدخول والعمل مكفولة، فإن حرية الخروج تنظمها مكاتب المواطنين العرب المذكورة، التي تتأكد من وفاء العمال العرب بالتزاماتهم التعاقدية، ومن قانونية المغادرة وشرعية تحويل ادخارات العاملين في أطر القوانين السارية[٣٤].

وقد أدت هذه الحرية المتاحة للانتقال إلى تدفق أعداد كبيرة من المصريين من مختلف المهارات والمؤهلات إلى السوق العراقي، حضر بعضهم عن طريق التعاقد المباشر مع بعض الدوائر الحكومية أو مع بعض شركات القطاع الاشتراكي أو الخاص، وحضر جزء آخر مع شركات مصرية في إطار نشاطها في السوق العراقي. وحضر الجزء الأكبر ليجرب حظه دون تعاقدات سابقة ولا حتى معرفة دقيقة بالسوق العراقي ولا بأنواع العمالة المطلوبة أو المهارات الضرورية. ويلتحق بعض من هؤلاء بوحدات القطاع الخاص المختلفة في مختلف أرجاء العراق، أو يتنافسون يومياً في سوق العمل للالتحاق بعمل مؤقت أو آخر، أو يمارسون في معظم الأحوال أعمالاً هامشية كثيرة للارتزاق إلى حين وجود العمل المناسب. والعديد من هؤلاء يضطرون إلى قبول أعمال أدنى من مهاراتهم ومؤهلاتهم. بل إن البعض منهم يخفي مؤهلاته ليتم تعيينه في بعض الوظائف التي تحتاج الى مؤهلات أدنى[٣٥].

وكما سبقت الاشارة فإن العناصر الوافدة إلى العراق تتضمن كل أنواع المهارات، ولكن الجزء الأكبر من العمالة أو السكان الوافدين هم من العمال غير المهرة، ويضمون في كثير من الأحيان فلاحين من أنحاء مصر المختلفة، يغادرون مصر لأول مرة حيث ينتقلون إلى العراق لتجربة حظهم لعلهم يستطيعون الحصول على عمل يؤهلهم لتحقيق قدر من الادخار يسمح لهم بشراء بعض السلع المعمرة يعودون بها الى قراهم، بعد أن أصبحت هذه السلع رمزاً للرفاه والتقدم والسفر الى خارج البلاد.

وبالرغم من أن التشريع العراقي لا يمنع أو يحد من هجرة العائلات العربية للالتحاق بعائليهم، فإن الهجرة الى العراق تبقى بصفة أساسية هجرة رجال، ويندر أن ينضم المعالون لعائليهم إلا في حالات العاملين في القطاع الحكومي والاشتراكي من العناصر المهنية والفنية

---

(٣٤) يعامل العراق العرب المعينين في الدوائر الحكومية معاملة العراقيين. وفي هذا الاطار يجوز للحكومة العراقية بالنسبة الى بعض الوظائف أن تمتنع عن قبول استقالة بعض العاملين أو تمتنع عن اعطاء استغناء لبعض افراد القوى العاملة. وبحكم حرية تحويل المدخرات هناك بعض القواعد الاجرائية التي تتعلق بمضي مدة معينة في العراق وأن يكون التحويل في حدود نسبة معينة من دخول العاملين.

(٣٥) ذكرت هذه الحقيقة بواسطة المسؤولين العراقيين الذين تمت مقابلتهم بواسطة الباحثين، كما ذكرت بواسطة الملحق العمالي المصري في بغداد.

ذات المهارة العالية، والتي تساعد القطاعات المستخدمة نفسها على توفير السكن الملائم لهم ولعائلاتهم. أما فيما عدا هؤلاء، فإن العديد من العرب الوافدين خاصة المصريين يسكنون في مساكن جماعية، والعديد منهم يقتصر على إيجاد مكان مؤقت لنومه في بعض المقاهي أو غيرها في أطراف العاصمة أو المدن العراقية.

ولا يواجه العرب الوافدون أي شكل من أشكال التمييز ضدهم، وهم يتعايشون مع الشعب العراقي كأخوة دون حساسية. وبالرغم من ذلك فإن الأعداد الضخمة للوافدين، خاصة من المصريين، وحقيقة أن عدداً كبيراً منهم يقوم بأعمال غير منتجة ويعملون في أنشطة هامشية، قد بدأ يؤدي الى ردود أفعال عكسية سواء لدى المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي وتخطيط القوى العاملة أو لدى عناصر الشعب العراقي المختلفة.

إن المسؤولين عن التخطيط يشكون من أن العراق لا يحصل خلال سياسته هذه بشأن العمالة وحرية دخول المواطنين العرب على نوعية العمالة التي يرغب فيها واللازمة لتنفيذ خططه الاقتصادية والاجتماعية، بل ينتقل اليه أعداد كبيرة إمّا من غير ذوي المؤهلات من العمالة غير الماهرة وإمّا من المتخرجين الجدد الذين لم يكتسبوا بعد مهارة كافية. ورغم أن هذه العناصر لا تشارك مشاركة أساسية في زيادة الانتاج، خاصة الانتاج الزراعي أو الصناعي فإنها تضغط بحجمها الكبير على ميزان المدفوعات العراقي من خلال استهلاكها لحجم مهم من السلع، خاصة السلع المعمرة التي قد يكون بعضها مدعوماً، أو من خلال تحويلها لجزء من ادخاراتها الى البلد الأم[٣٦]. ويرون أن هذا الضغط على ميزان المدفوعات العراقي أصبح ذا أهمية خاصة بعد تجميد أسعار النفط وانخفاض إنتاجه من الموارد العراقية. ويشير هؤلاء أيضاً إلى أن أغلب الوافدين العرب يحضرون الى العراق كعمال مؤقتين يحاولون تحقيق أقصى قدر من الادخار في أقل فترة ممكنة. ويؤثر ذلك في سلوكهم العملي في سوق العمل، فهم يتحولون من عمل إلى آخر بسرعة اذا كان ذلك سيؤدي الى زيادة دخولهم ولو زيادة محدودة. ويؤدي ذلك إلى حالة من عدم الاستقرار في كثير من الأعمال التي تعتمد عليهم. كما أنهم قلّ أن يستثمروا أي جزء ولو محدود من دخولهم في القطر العراقي. وينطبق ذلك على العاملين بأجر كما ينطبق على أولئك الذين يعملون لحسابهم الشخصي والذين قد يشاركون في بعض أنواع تجارة المفرق، أو في شكل من أشكال الانتاج السلعي الصغير وغير ذلك من أنواع الأعمال.

وبالرغم مما سبقت الاشارة اليه من غياب التحيز الاجتماعي ضد العمال العرب في العراق مقارناً بما هو سائد في البلدان المستقبلة الأخرى، فإن الهجرة الواسعة وغير المحكومة ـ سواء من جانب البلد المرسل للعمالة أو المستقبل لها ـ كفيلة بأن تؤدي الى نشوء حالات من التوتر الاجتماعي بين الوافدين والمواطنين الأصليين، تعود الى اختلاف المزاج الاجتماعي واختلاف في العادات والتقاليد والسلوك، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى الاحتكاك بين

---

(٣٦) بلغ حجم التحويلات الخاصة بالعمالة المصرية الوافدة من العراق نحو ٤٥ ـ ٥٠ مليون دولار شهرياً (أي حوالى ٥٤٠ ـ ٦٠٠ مليون دولار سنوياً)، وذلك عند نهاية الثمانينيات.

العناصر المحلية والوافدة. ويؤدي في أحيان أخرى إلى سيادة شعور مبالغ فيه بأن الوافدين هم سبب في عدد من المشاكل، خاصة تلك التي تتعلق بالازدحام، وغياب السلع أو نقصها من الأسواق، أو انتشار بعض أنواع الجرائم أو غير ذلك. وكما هي العادة فإن الحوادث الفردية تعمم لتصف سلوك الجماعات البشرية الوافدة. وهكذا تنشىء الحرية المطلقة للانتقال بعضاً من نوع المشاكل نفسها، الذي يترتب عليها التقييد الشديد للهجرة، وبقاء الانفصال بين الجماعات البشرية المختلفة الذي سبقت الاشارة اليه. إلا أن ذلك يبقى في نطاق محدود.

ثانياً: المصاحبات الاجتماعية لانتقال الايدي العاملة في بلدان الارسال

على عكس الحماس الذي ساد في البداية لانتقال القوى العاملة من بلاد المنشأ للعمل في البلدان العربية المستقبلة والنظر الى هذا الانتقال كنوع من التبادل المرغوب فيه بين عوامل الانتاج في البلدان ذات الفائض المالي والأقطار ذات الفائض العمالي، يساعد كلاً منهما على توفير الظروف اللازمة لتنفيذ خطط التنمية الطموحة التي تبنتها أغلب الأقطار العربية بعد ارتفاع اسعار النفط، فقد انتشر في أغلب البلدان العربية المرسلة للعمالة مؤخراً إدراك بأن «الخروج» الواسع لقوى العمل من بلاد المنشأ ليس خيراً كله، وان هناك آثاراً اقتصادية واجتماعية ذات طابع سلبي لهذا التوجه بالاضافة إلى الآثار الايجابية التي كانت موضع التركيز في المراحل الأولى. كما سرت شكوك بشأن ما اذا كانت المحصلة النهائية للهجرة هي محصلة إيجابية أم سلبية من وجهة النظر «المجتمعية». ويصعب إصدار حكم عام بهذا الشأن، إذ يختلف حجم وحدود الآثار السلبية أو الايجابية من قطر الى آخر، أولاً باختلاف الحجم النسبي للقوى العاملة التي تنتقل للعمل في الخارج والمصدر القطاعي للقوى العاملة التي تذهب إلى الخارج وتركيبها المهني، مقارناً بالتركيب المهني والقطاعي لقوة العمل في القطر مصدّر العمالة. كما تتأثر الآثار السلبية والايجابية بمتوسط مدة المكوث في الخارج، ونسبة من يستقرون للعمل في الأسواق الخارجية، وسلوك العاملين الادخاري والاستهلاكي خارج أقطارهم، وكيفية استخدام العوائد من العمل التي تحوّل الى البلاد المصدرة، وتوزيع هذه العوائد بين الاستثمار الانتاجي والاستثمار غير المنتج والاستهلاك، وهكذا.

وقد تمت مناقشة أهم الآثار الاقتصادية لانتقال الأيدي العاملة للعمل في البلدان العربية في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وسنركز هنا على أهم الآثار والمصاحبات الاجتماعية للهجرة وانتقال الأيدي العاملة والسكان، وسنركز بصفة أساسية على تأثير انتقال الأيدي العاملة في الخصوبة في مجتمعات الارسال، وتأثيرها أيضاً في الأسرة وتنشئة وتربية الأطفال. وتأثير الهجرة في الانتاجية وأخلاقيات العمل، وفي الفروق الدخلية والاجتماعية بين الأقطار العربية وفي داخل بلدان الارسال. وكيفية تأثير ذلك في تطور التكوين الطبقي في مجتمعات الارسال. ورغم أن هذه الآثار قد تختلف من قطر الى آخر باختلاف العوامل السابق الاشارة اليها، فإن تكرار الظواهر نفسها في أكثر من قطر يؤدي الى تفضيل المعالجة

للظواهر المختلفة بصفة عامة، مع الاشـارة إلى ما يمكن أن يـبرز من حالات خـاصة في هـذا القطر أو ذاك.

١ ـ تأثير انتقال الأيدي العاملة في الخصوبة

سبق أن عالجنا بعض الآثار ذات الطابع الديمغرافي لانتقال الأيدي العاملة والسكـان بين البلدان العـربية، وقـد أرجأنـا اذ ذاك معالجـة تـأثـير الهجـرة في الخصـوبـة الى حـين دراسـة المصاحبات الاجتماعية لانتقال الأيدي العاملة العربيـة في بلاد الارسـال. ويعود ذلـك إلى أن أهم التأثيرات المحتملة لانتقال الأيدي العاملة بين البلدان العربية في الخصوبة، يرتبط أساساً بذلك التفكك الذي يحدث في الأسر في البلاد المرسلة كنتيجة لتركز الهجـرة بين الـذكور فقط دون الاناث بالنسبـة الى الجزء الأكـبر من العمالـة، ولأن أغلب العمال الـذين ينتقلون للعمل خارج أقطارهم هم في فئات السن بين ٢٤ ـ ٤٠ سنة وهي أكثر السنوات خصوبة.

وعلى الرغم من أن بعض الدراسات قد تمت على المستوى الدولي عن تـأثير الهجـرة في الخصـوبة، فـإن قياس ذلـك التأثـير بالنسبـة إلى الـوطن العـربي لم يـزل يحتـاج الى دراسـات موضوعية وبيانات تفصيلية لا تتـوافر الآن(٣٧). عـلى أن النقص في البيانـات لا يمنع قـدراً من التحليل لأهم العوامل التي يمكن أن تؤثر في الخصوبة في كـل من بلاد الارسـال والاستقبال، كنتيجة لانتقال الأيدي العاملة.

تتأثر معدلات الخصوبة بالنسبة الى البلاد المرسلة كنتيجة لتأثير الهجرة في العائلات التي يتم انفصالها، نتيجة لانتقال رب الأسرة وبقاء النساء والأطفال في البلد الأم، وكذلـك لتأثـير الهجـرة في العائـلات التي يتم انتقالهـا إلى بلاد الاستقبـال، وأخيراً كنتيجـة لتأثـير الهجـرة في الخصوبة بالنسبة الى الأسر التي تبقى دون هجرة في الوطن الأم.

إن تـأثير الانفصـال بين أربـاب الأسر وأسرهم فـي معـدلات الخصوبـة يرتبط بـأمرين رئيسيين؛ مدى تردد الرجال على أسرهم في فـترة العمل والانتقـال للخارج، ومـدى استعداد رب الأسرة وربتها للقبول بمسؤولية انجاب اطفال جدد وتـربيتهم أثناء فـترة وجود العـائل في الخارج.

أما بالنسبـة الى الأسر المهاجرة فإن احتمالات تأثر معدلات الخصوبة بـالنسبة إليهـا تعود الى تأثير الانتقال للعمل في الخـارج في دخول هـذه الأسر وقدرتهـا على الـوفاء بـالاحتياجـات الأساسية لها، وتأثير التغير في هـذا المجـال فـي الإمكانـات والرغبـة في الانجاب. من نـاحية ثـانية، قـد يتأثـر مدى الـرغبة في الإنجـاب بمدى تـوافر أو عـدم توافـر الخـدمات الصحيـة

---

(٣٧) Robert H. Weller, «International Migration and Fertility: With Special Reference to Arab Committees,» paper presented at: ESCWA, Conference on International Migration in the Arab World, Nicosia, 11-16 May 1981.

والاجتماعية المناسبة، وبمدى إحساس الأسر المهاجرة بالاستقرار أو عدم الاستقرار في البلد المستقبل.

أما تأثير انتقال الأيدي العاملة في معدلات الخصوبة في الأسر التي تبقى في الوطن الأم دون هجرة فيتم ـ إذا كان هناك ثمة تأثير على الاطلاق ـ عن طريق غير مباشر، يرتبط بصفة أساسية بتأثير الهجرة وانتقال الأيدي العاملة في الأوضاع الاقتصادية العامة في القطر، وتأثيرها بالتالي في العناصر التي لم يتح لها السفر إلى الخارج للعمل. فحيث تؤدي الهجرة إلى تحسن عام في الأوضاع المعيشية وتحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي ذي معنى، فإن ذلك يحتمل أن يؤثر في الخصوبة حتى بالنسبة الى الأسر التي بقيت في الوطن الأصلي دون سفر إلى الخارج للعمل. وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض مستوى معيشة العناصر التي بقيت في المجتمع الأم نتيجة ازدياد الفروق الاجتماعية، وازدياد حدة التضخم وغير ذلك من الأسباب، قد تؤدي إلى تأثير مخالف.

وإذا كنا قد استطعنا في ما سبق أن نشير الى بعض العوامل التي يحتمل أن تؤثر في معدلات الخصوبة في بلدان الارسال، فإن مثل هذا التحليل لا يكفي حتى لمجرد طرح بعض الفروض عن اتجاهات تأثير انتقال الأيدي العاملة في معدلات الخصوبة الكلية. أولاً لأن بعض تأثيرات الهجرة في فئات معينة قد تلغيها تأثيرات أخرى في فئات مختلفة. فقد يؤدي الغياب الطويل للعائل واستمراره لمدد طويلة في بلاد الاستقبال الى الحد من معدلات الخصوبة لدى العائلات التي انتقل عائلوها للعمل في الخارج، بينما قد تؤدي الظاهرة نفسها الى تحسين عام في مستوى المعيشة في القطر يؤثر بالزيادة في معدلات الخصوبة لدى العائلات الباقية، بما يؤدي الى الغاء أثر الانخفاض الأول أو حتى تحقيق ما هو أكثر من الالغاء. ومن ناحية ثانية، فإن التأثير في الخصوبة يتوقف على عدة عوامل شرطية يجهل الاتجاه الذي يمكن أن تتخذه، كما يجهل في الوقت نفسه الارتباط المحتمل بينها وبين معدلات الخصوبة.

إن ذلك لا يعني غياب تأثير انتقال الأيدي العاملة في معدلات الخصوبة في الأقطار المرسلة، وإنما يعني فقط جهلنا بماهية هذا التأثير وضرورة القياس العلمي الموضوعي للظاهرة بالاستناد الى بيانات لا تتوافر حتى الآن، ويتطلب الأمر توفيرها على مستوى التقسيمات السابق الاشارة اليها. وقد جرت محاولة بواسطة روبرت ويلر من قسم السكان باللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، لقياس الفرق في معدلات الخصوبة بين الأسر التي تتم هجرتها والأسر التي تبقى دون هجرة في عدد من الأقطار العربية، وذلك عن طريق مقارنة معدل الأطفال ـ للنساء لدى كل من المهاجرين والسكان في بلد الأصل، بالنسبة الى عدد من البلدان المختارة في منطقة غرب آسيا. ويستنتج مما أورده من بيانات أن معدلات الخصوبة لدى الأسر المهاجرة كانت في الأغلب أقل من معدلات الخصوبة في البلد الأم. إن هذه النتيجة لا يمكن الاستناد اليها أولاً في تقدير الاتجاه العام، وثانياً حتى في التأكد من أن الهجرة تؤدي الى تخفيض معدلات الخصوبة لدى المهاجرين، بالنظر الى أن المهاجرين الذين يصحبون أسرهم يغلب أن يكونوا من فئات اجتماعية معينة هي أصلاً ذات خصوبة منخفضة، إذا ما قورنت بالخصوبة في المجتمع بصفة عامة.

ويلاحظ أن البلدين الوحيدين اللذين كان معدل الأطفال ـ للنساء في المهجر أعلى منه في البلد الأم هما اليمن العربية واليمن الديمقراطية. وقد يعود ذلك ضمن أسباب أخرى إلى توافر خدمات صحية أفضل في بلدان الاستقبال منها في بلد الارسال.

وكما في حالة بلدان الارسال، لا يمكن الجزم بتأثير هجرة القوى العاملة إلى بلدان الاستقبال في معدلات الخصوبة في هذه الأخيرة. ويقال أحياناً إن الهجرة الواسعة للقوى العاملة الخارجية وتحوّل السكان الأصليين إلى أقليات يؤدي إلى اتجاه لدى السكان المحليين لزيادة إنجابهم للحد على الأقل من الانخفاض المتسارع في نسبتهم إلى مجموع السكان. ومع أن بيانات كل من البحرين والكويت تؤكد أن معدل المواليد لدى الكويتيين والبحرانيين هو أعلى من معدلات المواليد في السنوات نفسها لدى المهاجرين إلى كل من القطرين[٣٨]، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أن معدل الخصوبة قد ارتفع في أي من البلدين نتيجة الهجرة. ويلاحظ في هذا الاطار أيضاً الطبيعة الانتقائية للمهاجرين الذين يصحبون عائلاتهم مقارنة بالسكان في الكويت بصفة عامة.

٢ ـ تأثير انتقال العمالة في الأسرة وتنشئة الأطفال

حقيقة أن الجزء الأكبر من العمال العرب الذين ينتقلون للعمل في الخارج هم من بين الذكور في فئات العمر من ٢٠ ـ ٤٠ سنة، يعني أن عدداً كبيراً من العائلات العربية تنفصل عن عائليها لفترات قد تطول أو تقصر، وأن النساء يضطررن الى القيام بدور أساسي في الانتاج وفي الاشراف على شئوون الأسرة وتصريف أمورها، بما في ذلك بطبيعة الحال تربية الأطفال وتنشئتهم في غياب الوالد وغياب اشرافه. وقد دعا ذلك عدداً من الباحثين في الأقطار العربية المختلفة الى الاشارة بشكل أو بآخر الى تأنيث العائلات العربية في البلاد المرسلة للعمالة باعتبار ذلك من أهم الآثار التي تترتب على نزوح العمال للعمل في الخارج[٣٩]. وبينما يتردد البعض في اعطاء رأي محدد حول ما إذا كان غياب الوالد له أثر سلبي أو ايجابي، اذ إن هذا الغياب قد يتيح للمرأة مزيداً من السلطة ومن اثبات الذات، كما أنه قد يكون مجرد تطور أو استطراد لما يحدث عادة حتى مع وجود الآباء في أسرهم حيث تتولى المرأة بالفعل عملية التنشئة والتطبيع الاجتماعي في المجتمع المعاصر[٤٠]، تشير احدى الأوراق المقدمة الى المؤتمر التداولي للمغتربين في الخرطوم (١٠ ـ ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨١) الى أن بحوثاً قد

---

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

(٣٩) انظر: ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ص ١٤٥؛ منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، **الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الأقطار العربية**، والاتحاد الاشتراكي السوداني، البيان الختامي والتوصيات وأوراق العمل والدراسات للندوة القومية حول الهجرة، ٢٧ ـ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨: **الآثار المترتبة على الهجرة النازحة**، ص ١١.

(٤٠) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ١٤٥، ومنظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، المصدر نفسه، ص ٣٧.

جدول رقم (٣ ـ ١١)
معدل الأطفال للنساء المهاجرات والسكان في البلدان المرسلة لعدد من البلدان المختارة في غرب آسيا

بيانات السكان	السنة المرجعية	السكان في سن صفر ـ ٤ سنوات	النساء في سن ٢٠ ـ ٣٩	كل الأعمار	معدل الأطفال[أ]
الاردنيون بالسعودية	١٩٧٤	٩٤١٦	٦٧٨٩	٣٩٥٨٣	١٣٨٧
الأردنيون	١٩٧٥	٤٦٤٠٠٠	٣١٣٠٠٠	٢٣٨٣٠٠٠	١٤٨٢
البحرانيون بالكويت	١٩٦٥	١٣١	٩٩	٧٤٧	١٣٢٣
البحرانيون	١٩٦٥	٢٥٨٠٣	١٨٨٩٤	١٤٣٨١٤	١٣٦٦
البحرانيون بالكويت	١٩٧٠	١٢٨	١٣٧	٩٦٦	٩٣٤
البحرانيون	١٩٧١	٢٧٧٥٥	١٥٥٣٨	١٧٨١٤٣	١٧٨٦
السوريون بالكويت	١٩٦٥	٢٢٠٢	١٨١٠	١٦٨٤٩	١٢١٧
السوريون	١٩٦٥	٩٩٤٨٨٥	٦٢٤٣٢١	٥٢٨٣٨٤٢	١٥٩٤
السوريون بالكويت	١٩٧٠	٤٧٨٥	٣٦٥٢	٢٧٣٢٦	١٣١٠
السوريون	١٩٧٠	١١٨٩٥٣٩	٧٣٠٦٣٥	٦٣٠٤٦٨٥	١٦٣٨
العراقيون بالكويت	١٩٦٥	٣٦٠١	٢٩٤٩	٢٥٨٩٧	١٢٢١
العراقيون	١٩٦٥	١٥٨٩٢٢٣	١٠٠٠٤٦٧	٨٠٤٧٤١٥	١٥٨٨
العراقيون بالكويت	١٩٧٠	٥٢٨٧	٤٤٠٨	٣٩٠٦٦	١١٩٩
العراقيون	١٩٧٣	٢٠٠٥٧٦٥	١٢٠٢٠٣٢	١٠٤٧٢٥٨٠	١٦٦٩
المصريون بالكويت	١٩٦٥	١٦٧٧	٢٧٤٦	١١٠١٦	٦١١
المصريون	١٩٦٥	٤٧٢٥٠٠٠	٤٠٣٤٠٠٠	٣٠٠٧٦٠٠٠	١١٢٢
المصريون بالكويت	١٩٧٠	٣٠٧٢	٦٨٠٥	٣٠٤٢١	٨٠٧
المصريون	١٩٧٠	٤٧٦١١٦٨	٤٤٩٤٣٩٩	٣٣٠٥٣٣٢٩	١٠٥٩
المصريون بالسعودية	١٩٧٤	٥١٧٢	١٠٣٠٣	٤٤٤٢٢	٥٠٢
المصريون	١٩٧٦	٥٠٤٢١٧٠	٥٠٤٦٨٧٧	٣٦٦٢٦٢٠٤	١٠٠٠
المصريون بسوريا	١٩٦٠	٨٤٩	١١٠٤	٦٢٧٩	٨١٠
المصريون	١٩٦٠	٤١٢١٤٢١	٣٦٣١٤٣٧	٢٥٨٤٠١٧٢	١١٣٥
اليمنيون الجنوبيون بالكويت	١٩٧٥	٤٤٤	٢٩٧	٨٦٠٤	١٤٩٥
اليمنيون الجنوبيون بالسعودية	١٩٧٤	١١٨١٩	٧٣٤٧	٧٣٩٢٧	١٦٠٩
اليمنيون الجنوبيون	١٩٧٣	٢٩٠٢٤٥	٢٠٩٨٨٢	١٥٩٠٢٧٥	١٣٨٣
اليمنيون الشماليون بالكويت	١٩٧٠	١٩٢		٢٣٦٣	١٧٥٠
اليمنيون الشماليون بالسعودية	١٩٧٤	٣٥٨٩٩	٢٦١١٨	٣٩٦٥٣٦	١٣٧٤
اليمنيون الشماليون	١٩٧٥	٨٦٤٢٤٤	٦٧٣٦١٤	٥٠٣٦٩٨٢	١٢٨٣

(أ) عدد الأطفال من صفر ـ ٤ سنوات لكل ألف انثى في سن ٢٠ ـ ٣٩.

المصـدر: Robert H. Weller, «International Migration and Fertility: With Special Reference to Arab Committees,» paper presented at: ESCWA, Conference on International Migration in the Arab World, Nicosia, 11-16 May 1981, table 18, pp. 18 and 19.

تمت في الاقليم الشمالي بالسودان في عامي ١٩٧٣ و١٩٧٤، تبين أن هناك تأثيراً سلبياً واضحاً في العائلة السودانية من غياب عائلها. ففي الدراسة التي تمت عام ١٩٧٣، إشارة إلى ارتفاع نسبة الطلاق في الأقليم الشمالي بسبب اتساع حجم الهجرة منه، وقد ظهر من بين ٥٠٠ حالة طلاق وصلت الى المحاكم الشرعية أن ٤٠ بالمئة قد تم الطلاق فيها «خوف الفتنة» وهو سبب يشير الى أن الطلاق قد حدث بعد أن استمرت الزوجة في انتظار زوجها الغائب عدة سنوات وخشيت أو خشي أهلها عليها فطلبت الطلاق «خوف الفتنة».

كما يبين بحث اجتماعي جرى في المديرية الشمالية عام ١٩٧٤ وتمت خلاله مقابلات شخصية مع عدد من مديري المدارس الابتدائية والمتوسطة بنين وبنات، أن هناك فرقاً كبيراً في التحصيل المعرفي والسلوك العام للتلاميذ والتلميذات في المرحلتين المذكورتين بين الذين يعيشون في أسر يهيمن عليها الأب وبين أولئك الذين يعيشون في أسر فقدت هيمنة الأب عليها: «فبينما نجد في النوع الأول تضافر جهود المعلمين مع جهود رب الأسرة في صياغة النشء اجتماعياً وثقافياً وعلمياً ونفسياً، نجد في النوع الثاني ما تعانيه الناشئة من اضطراب في السلوك وضعف ظاهر في التحصيل واتجاه مضاد للعادات والقيم الاجتماعية»[٤١]. وفي ضوء الدراسات والتقارير السابقة يستخلص مؤتمر المغتربين أن غياب المغتربين عن أسرهم يترتب عليه نوع من التفكك الأسري.

ويؤكد على الموقف السابق نفسه الباحثون الاجتماعيون اليمنيون الذين يركزون على أن العديد من الأطفال في المناطق الريفية التي غاب عنها عائل الأسرة، لم يعد من الممكن اخضاعهم لسلطة الأم وأن العديد من الأطفال الذين يضطرون للعمل كبديل عن الرجال في سن مبكرة يميلون أيضاً الى تقليد الرجال في تناول القات والسجائر وغيرها من العادات، وذلك حتى قبل سن البلوغ[٤٢].

وعلى الرغم من القول إن هجرة الرجال قد تعطي النساء فرصة لاثبات ذواتهن، فإن بحثاً بالعينة أجري في لبنان على عائلات العمال اللبنانيين الذين انتقلوا للعمل في البلدان النفطية العربية تبين أن الزوجات لا يشاركن هذا الرأي. وتشير نتائج البحث الى أن ٤ بالمئة فقط من الزوجات هن اللاتي اقترحن على ازواجهن الهجرة، وأن الفكرة كانت فكرة الزوج في ٦٣ بالمئة من الحالات، وأن الهجرة قد تمت رغم معارضة الزوجة في ٣٤ بالمئة من الحالات؛ وأن ٧٥ بالمئة من الزوجات يفضلن عملاً لأزواجهن في لبنان حتى ولو قل الدخل بقيمة الربع عما يتقاضاه في بلدان الاستقبال، وأن كل الزوجات يفضلن الالتحاق بأزواجهن وأن ١٥ بالمئة من الزوجات اعترفن بأن روابطهن بأزواجهن قد ضعفت، واشتكت المبحوثات

(٤١) الاتحاد الاشتراكي السوداني، أمانة العلاقات الخارجية، المؤتمر التداولي للمغتربين، ١٠ ـ ١٥ آب/ اغسطس ١٩٨١، **الاقليم الشمالي ومجالات الاستثمار للمغتربين**، ص ٥.

(٤٢) ذكر ذلك بعض أساتذة الاجتماع اليمنيين في مناقشاتهم مع الباحثين اثناء زيارة لليمن في نيسان/ ابريل ١٩٨٢.

من افرادهن من تربية الأطفال واضطرارهن لاتخاذ قرارات صعبة بالنسبة الى الأسرة ومحدودية الحياة الاجتماعية في غياب الزوج(٤٣).

وبالاضافة الى تأثير غياب الزوج قد تعاني الأسرة ولو في حالات أقل من غياب الأم أو الزوجة. فقد تتعاقد الزوجة للعمل كمدرسة أو طبيبة أو سكرتيرة أو ممرضة أو كمربية أو خادمة بالمنازل. وقد تضطر الزوجة في بعض الحالات الى ترك الأسرة بما فيها الزوج والأولاد، أو قد يصاحبها الزوج الذي لا يستطيع الحصول على عمل في البلد المضيف ويبقى دون عمل، بينما تكون الزوجة التي قد تتمتع بمهارة يشتد الطلب عليها هي المعيلة للأسرة. إن ذلك قد يؤدي الى أوضاع نفسية مؤلمة للرجل الذي لم يتعود على البقاء بالمنزل دون عمل، كنتيجة للشعور بالملل أو الاحساس بالروتين(٤٤)، كما أن ترك الزوجة أو الأم لأولادها والعمل في الخارج لا يقل أثراً في الأسرة العربية عن ترك الأب للأسرة. بل إن ترك الأم قد يكون له آثار سلبية أشد.

٣ ـ تأثير انتقال العمالة في الانتاجية وأخلاقيات العمل

يسود رأي بين عدد من الباحثين الاجتماعيين أن الانتقال الواسع للعمالة العربية من البلاد الأقل دخلاً الى تلك الأكثر غنىً يؤدي الى تدهور كفاءة قوة العمل في البلاد المصدرة، لأن حدة الفروق الأجرية بين من ينتقلون للعمل في الخارج ومن يستمرون في العمل في البلد الأم يؤدي الى سيادة اتجاه لدى العاملين، بأن املهم الأساسي لا يكمن في زيادة انتاجيتهم وخدمة مؤسساتهم وتحقيق الترقي والتقدم داخل المؤسسة، بل إن التقدم يتم في هذه الحالة بترك المؤسسة والانتقال منها الى خارج البلاد، وأن هذا الاتجاه قد يخلق في عديد من الحالات سلوكاً يتصف بعدم المبالاة، واتخاذ موقف الاهمال المتعمد بهدف الحصول على استغناء المؤسسة عن العاملين فيها بما يتيح لهم فرصة أكبر للهجرة الى الخارج(٤٥).

إلى جانب هذا الانخفاض المحتمل في إنتاجية العمالة في البلد المصدِّر، يعتقد أيضاً أن العمالة التي تنتقل للعمل في البلاد العربية يحتمل أن تفقد جزءاً من مهاراتها وقدراتها الانتاجية، خاصة عندما يقبل الوافدون اعمالاً أدنى بكثير من مستوى المهارات التي كانوا قد اكتسبوها في الوطن الأم. ويؤدي ذلك الى فقد هؤلاء العمال مهاراتهم المكتسبة أو على الأقل

---

(٤٣) Henry T. Azzam and Diana Sharib, «The Women Left Behind: A Study of the Wives of Lebanese Migrant Workers in Oil Rich Countries of the Region,» (ILO, Beirut, September 1980), cited in:

منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، **الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الأقطار العربية**، ص ٣٨.

(٤٤) ابراهيم، **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية**، ص ٤٦.

(٤٥) ابراهيم سعد الدين، **الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً: حالة مصر** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، [د. ت.])، ص ٩ ـ ١٠.

توقفهم عن التعلم واكتساب مهارات جديدة أو تحسين مستوى أدائهم[٤٦]. حتى في الحالات التي يتفق فيها وصف العمل الموكل للفرد بصفة رسمية مع مستوى مهارات ومؤهلات الوافد، فإن الوافد لا يطالب إلا بالقليل مما يؤدي الى تدهور مستوى انتاجيته. ويشير د. سعد الدين ابراهيم الى حالة اساتذة الجامعات الذين لا يطلب منهم في بلاد الاستقبال الا القيام بتدريس ما بين ٦ الى ٩ ساعات أسبوعياً مقابل عشرة أضعاف الأجر الذي كانوا يتقاضونه في بلادهم. وأثر ذلك على ندرة الانتاج العلمي لهم بعد أن كانوا غزيري الانتاج في البلد الأم[٤٧].

ويعترض د. عبد الفتاح ناصف على هذه الاستنتاجات مشيراً الى الطبيعة المؤقتة للهجرة العربية، وبالتالي فإن أثر انتقال العمال المهاجرين في العمالة يغلب أن يكون مؤقتاً، ومؤكداً أن درجة التأثير على الانتاجية تعتمد الى حد كبير على معدل دوران عملية الهجرة بالنسبة الى الفئات المهنية والمهارية المختلفة. ويشير د. ناصف الى أن القول إن العناصر الباقية في البلد المصدّر تلحّ عليهم الرغبة في الهجرة بدرجة تؤدي بهم الى عدم الاهتمام بالتقدم والترقي في مؤسساتهم، هو افتراض يحتاج الى ما يؤكد وجوده ويلقي الضوء على مدى انتشاره. وإن كانت الطبيعة المؤقتة للهجرة في رأيه تعني منطقياً أن مستقبل العاملين وأملهم يرتبط بمؤسساتهم التي ينتمون اليها[٤٨].

إن عدداً من البيانات في أقطار عربية من بين البلدان المرسلة للعمالة يمكن أن تلقي مزيداً من الضوء على الآثار السلبية للهجرة على الانتاجية واخلاقيات العمل في هذه البلاد. إن البحث الذي أتمه د. عمرو محيي الدين عن هجرة الهيئة العلمية في الجامعات المصرية، يبرز كيف أدت الهجرة الواسعة لأساتذة الجامعات الى زيادة حدة أزمة التعليم الجامعي، خاصة كنتيجة لارتفاع نسبة الطلاب الى الأساتذة في الجامعات المصرية[٤٩]. فيشير البحث الى ارتفاع نسبة الطلاب لكل عضو هيئة تدريس في جامعات مصر الرئيسية الثلاث نتيجة الهجرة، حيث ارتفعت هذه النسبة في حالة العلوم الانسانية من ١٠٠ قبل الهجرة الى ١٢٣ بعدها في عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ ومن ١١١ الى ١٤٤ في عام ١٩٧١/ ١٩٧٢، أما بالنسبة الى العلوم الطبيعية فقد ارتفعت النسبة في السنتين نفسيهما من ٢٥ إلى ٢٨، كنتيجة للهجرة.

---

(٤٦) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ١٣٦، استناداً الى: محمود عبدالفضيل، **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩)، ص ٥٨.

(٤٧) ابراهيم، المصدر نفسه، ص ١٣٦، نقلاً عن: عالم الاجتماع المصري د. محمد الجوهري الذي كان في اعارة في السعودية، للسنوات ١٩٧٥ - ١٩٧٩.

(٤٨) عبد الفتاح ناصف، «هجرة المصريين للخارج،» ايدكاس ٢٠٠٠، حزيران/ يونيو ١٩٨١ (ورقة عمل رقم ١٥).

(٤٩) Amr Mohie El-Din, *The Emigration of Egyptian University Academic Staff* (Cairo: Cairo University and MIT, Technology Adaptation Program, 1980).

وفي **الأردن**، تشير دراسة عن دوران العمل في ٥٧ قطاعاً فرعياً في مجال الانتاج والخدمات بواسطة وزارة العمل الأردنية، أن سرعة دوران العمل في الأردن قد ازدادت من نسبة ٢٥,٣ بالمئة عام ١٩٧٢ الى ٣٩ بالمئة عام ١٩٧٦. ويشير د. العناني و د. عبد الجابر الى تأثير الهجرة في الادارة والانتاجية، فيذكران أن ادارة شؤون الأفراد أصبحت شيئاً مزعجاً بالنسبة الى أصحاب العمل لكونها تتطلب تخصيص جزء كبير من وقتهم اليومي لاتخاذ قرارات تتعلق بالتوظيف والاستخدام، خاصة أن معدل دوران العمل السنوي وصل الى حوالى ٦٢ بالمئة. كما يبيّنان أن عدم انتظام عمال المياومة على الدوام في الوقت المطلوب يؤدي الى عدم قدرة المؤسسات على اتمام عملية الانتاج والتسليم في الوقت المحدد، مما أعاق انجاز بعض المشروعات التنموية. كما أن سرعة دوران العمل العالية أدت الى تخفيض إنتاجية العامل وكفاءته، كما أخلّت بنوعية العمل الذي يتولى اداءه[٥٠].

أما في ما يتعلق بـ **السودان**، فقد أورد د. محمد العوض جلال الدين في دراسته عن الهجرة من السودان[٥١] عدداً من الأمثلة عن مصالح حكومية سودانية أصبحت غير قادرة على أداء دورها نتيجة لنقص كادرها الأساسي، ومن ذلك مصلحة المساحة التي فقدت خير مسّاحيها من الشباب الذي تلقى تدريباً مكثفاً في الخارج أو خبرة عملية في الداخل. ويشير الى أن اكثر من نصف المهندسين المساحين قد تركوا السودان للعمل في السعودية أو أقطار الخليج وذلك بعد فترة قصيرة من عودتهم من بعثاتهم التدريبية، كما أن جامعة الخرطوم فقدت ٣٠ بالمئة من أساتذتها وأصبحت تعاني من نقص في هيئة التدريس وازدياد نسبة الطلاب لكل عضو هيئة تدريس زيادة كبيرة. أما مصلحة النقل الميكانيكي فقد فقدت ٣٥ بالمئة من مستخدميها من فنيين وأمناء مخازن وكتبة ومحاسبين، وكذلك وزارة الأشغال التي فقدت حوالى مئة مهندس خلال عام ١٩٧٦/١٩٧٧ كما تركها ٢٧٥ عاملاً ماهراً. هذا بالاضافة الى الهيئة العامة للسكك الحديد ووزارة الري وغيرها من المصالح ذات الأهمية الاستراتيجية في السودان.

وفي دراسة عن المتغيبين عن العمل دون إخطار رسمي في الفترة من تموز/ يوليو ١٩٧٨ حتى آذار/ مارس ١٩٨١، تبيّن وزارة العمل أن نحو ٩,٩ بالمئة من العدد الكلي للعاملين، أو ٨٣٤٤ شخصاً، قد تركوا الخدمة وهاجروا للخارج دون استئذان. وتشير الدراسة الى التأثير السالب لهذا الترك على كفاءة الادارات الحكومية وعدم الاستقرار فيها. وتبين الدراسة أن عدد من تركوا الخدمة في المؤسسات التعليمية بلغ ٢٧,٩ بالمئة من عدد العاملين في تلك المؤسسة مما ادى الى تدهور سريع فيها[٥٢]. وتشير الى النتائج المترتبة على

(٥٠) جواد العناني وتيسير عبد الجابر، **تجربة الأردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة** (عمّان: وزارة العمل، ١٩٨١)، ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٥١) محمد العوض جلال الدين، **هجرة السودانيين الى الخارج**، دراسة مقدمة لمجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (الخرطوم: دار جامعة الخرطوم، ١٩٧٩)، ص ١٣ ـ ١٧.

(٥٢) السودان، مصلحة العمل، ادارة العمل والاستخدام، قسم احصاءات العمل، «دراسة عن =

احتمال استمرار هذه الظاهرة موضحة ان هذا الاستمرار يؤدي الى احد أمرين:

أ ـ نقص كمي متزايد في القوى العاملة بالقطاع العام لا يمكّنها من الوفاء بالتزاماتها.

ب ـ أن يغطى النقص جزئياً بالداخلين حديثاً لسوق العمل، وغالباً ما يكون ذلك مصحوباً بنقص نوعي في الكفاءات العاملة يحول بين القطاع العام والوفاء بالتزاماته كاملة، بالاضافة الى تدني الانتاج وارتفاع تكلفته نتيجة لقلة الخبرة والحاجة المستمرة لتدريب الداخلين الجدد في مجال العمل(٥٣).

أما بالنسبة الى اليمن، حيث يتركز الانتقال للعمل في الخارج بين العمال غير المهرة من القطاع الزراعي، فإن التأثير على الانتاجية وعلى اخلاقيات العمل يرتبط بشكل مباشر بما يحدث في هذا القطاع، ويبدو أن الأمر في ما يتعلق بتأثير الهجرة في الانتاجية في القطاع الزراعي في اليمن هو موضع اختلاف بين العديد من الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين اليمنيين أو الدارسين لاقتصاد اليمن. فيشير تقرير البنك الدولي الى أنه بينما كان من المعتقد أن خروج العمالة الفائضة من الزراعة اليمنية والعمانية سوف يؤدي الى تحسين نسبة رأس المال للعمل ويزيد بالتالي الانتاجية، مما يؤدي بالتالي الى زيادة الاستثمارات والتشغيل مرة أخرى، يبدو أن الزيادة الكبيرة في الهجرة من المناطق الريفية قد أدت الى نقص الانتاج الزراعي وأن الخطر لا يهدد الانتاج الحالي فحسب بل يهدد أيضاً الزراعة في المستقبل، لأن خروج العمالة قد أدى الى تناقص رأس المال وانهيار انظمة الزراعة في المصاطب الجبلية في اليمن وأنظمة الري في عُمان(٥٤). ويؤكد على الظاهرة نفسها سوانسون في دراسته عن ثلاث قرى يمنية(٥٥). كما يؤيدها ويؤكدها د. السقّاف(٥٦)، والسيد علي عبدالله علي المستشار الاقتصادي العام السابق للبعثة الفنية للصندوق الكويتي باليمن(٥٧)، الذي يشير بشكل خاص الى تدهور انتاجية الحبوب والقطن. وعلى عكس هذه النظرة تبرز العديد من التحليلات الرسمية وتحليلات بعض الاقتصاديين اليمنيين أن الهجرة قد أدت الى زيادة الانتاجية في الزراعة نتيجة لما وفرته من استثمارات في القوى، خاصة الاستثمارات في الآبار وفي المضخات لرفع المياه التي

= المتغيبين عن العمل دون اخطار رسمي (الحكومة المركزية ـ الحكم الشعبي المحلي ـ القطاع العام) للفترة من يوليو ١٩٧٨ ـ مارس ١٩٨١،» (آذار/ مارس ١٩٨٢)، (دراسة غير منشورة).

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧.

(٥٤) Ismail Serageldine [et al.], *Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa* (Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981), final report, pp. 155.

(٥٥) Jan C. Swanson, *Emigration and Economic Development: The Case of the Yemen Arab Republic* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1979).

(٥٦) أبو بكر السقاف، «مشكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية،» **دراسات بحثية**، العدد ٤ (تموز/ يوليو ١٩٨٠)، ص ٥٨ ـ ٥٩.

(٥٧) في مقابلة مع السيد علي عبدالله علي، الوكيل السابق لوزارة المالية في السودان والمستشار السابق لبعثة الصندوق الكويتي، ركز بشدة على التأثير السلبي للهجرة على الزراعة.

يقوم بها المهاجرون اليمنيون، إما كأفراد وإمّا خلال التعاونيات التي نشأت في العديد من القرى، وقد ساعدت على التوجه لزراعة الأعناب والفواكه والخضروات وغيرها، بحيث أصبحت المدن اليمنية تجد حاجتها من هذه المنتجات الى جانب التصدير الى السعودية الذي يتم من سهل تهامة الآن. أما في ما يتعلق بالمصاطب الجبلية فقد ازدادت ايرادات الفلاحين منها زيادة كبيرة نتيجة انتشار زراعة القات الذي ارتفعت اسعاره ارتفاعاً كبيراً(٥٨)، بما مكّن الفلاح حتى الزارع لرقعة زراعية صغيرة أن يحصل على ايراد يزيد على ايراد العاملين في المدينة.

ومن الواضح من المناقشات والأرقام المتاحة حول الانتاج الزراعي أن الانتاجية في الزراعة مقيسة بالقيمة المضافة للعامل الواحد لم تنخفض، وإن كان الانتاج الفعلي للحبوب والقطن قد تناقص. كما أن المحافظة على المصاطب التي شادها الشعب اليمني خلال قرون من العمل الشاق قد أصبحت مهددة نتيجة هجرة العمالة اليمنية الى الخارج، هذا بالإضافة الى مزيد من الاتجاه إلى الاعتماد على العالم الخارجي للوفاء باحتياجات اليمن من المنتجات الزراعية(٥٩).

٤ ـ تأثير الهجرة في عدالة التوزيع وفي التكوين الطبقي

ندرس في هذا المبحث كيف يؤثر أو يحتمل أن يؤثر انتقال الأيدي العاملة بين البلدان العربية في توزيع الدخول بين البلدان العربية المستقبلة والمرسلة من ناحية، وفي توزيع الدخول داخل البلدان العربية المرسلة للعمالة، من الجانب الآخر.

وبادىء ذي بدء، فإن الخلاف الكبير في متوسط الدخل للفرد الواحد من السكان بين البلدان العربية، وما ترتب على ذلك من اختلاف كبير في المستوى الحقيقي للأجور هو أحد الدوافع الأساسية لانتقال الأيدي العاملة من الأقطار المرسلة الى المستقبلة. ذلك لأن أحد الأهداف الأساسية للمهاجر المؤقت هو تحقيق قدر من الادخار يمكّنه بعد فترة، طالت أو قصرت، من العودة الى البلد الأم واستثمار جزء من مدخراته بهدف تحسين مستوى حياته ومستوى حياة أسرته. وما لم يضمن الأجر في بلد الاستقبال تحقيق مثل هذا الادخار فالأرجح أن يتردد كثير من العاملين في مخاطرة الخروج من أوطانهم مع كل ما يرتبط بذلك من أنواع الضيق النفسي والانفصال الأسري وغير ذلك من العوامل التي سبق الاشارة اليها. وقد مكن الريع المرتفع من النفط البلاد المستقبلة أن ترفع الأجور فيها وتضمّنها قدراً من هذا الريع بغض النظر عما إذا كانت العمالة الوافدة ستكون أكثر أو أقل انتاجية مما كانت في البلد المصدّر.

---

(٥٨) عارض فكرة انخفاض الانتاجية في الزراعة كل من وزير الشؤون الاجتماعية ووزير الاقتصاد ووكيل وزارة التخطيط ومدير معهد الادارة اليمني في مقابلات معهم.

(٥٩) نتيجة لنقص الانتاج من الحبوب من جانب وتحوّل أذواق المستهلكين اليمنيين من جانب آخر.

وليست قضيتنا هنا أن نحدد مدى الفروق الدخلية بين البلدان العربية المختلفة، ولا تقسيم هذه البلدان طبقاً لمقدار الغنى أو الفقر فيها، وإنما سؤالنا الأساسي الذي نحاول أن نجيب عنه هو ما إذا كان انتقال العمالة بين البلدان العربية من الأقطار الأشد فقراً الى الأقطار الأغنى له أي تأثير في الفروق في الدخول بين هذه الأقطار؟ وكيف يحدث مثل هذا التأثير ان وجد؟

وتجدر الاشارة هنا الى أن «الفروق الدخلية» بين مجموعات الأقطار العربية تتأثر بعوامل متعددة وكثيرة، وليس أهمها بأي حال انتقال العمالة وهجرتها. إن ارتفاع الأسعار الحقيقية للنفط مثلاً، أو زيادة انتاجه، أو الحد من هذا الانتاج، قد يكون له آثار أهم بكثير حتى من الآثار التي يمكن أن تكون لمعدلات النمو المحققة في القطاعات غير النفطية التي تتطلب لإحداثها جلب أيدٍ عاملة خارجية على درجة من المهارة والكفاية لا تتوافر بين العمال المحليين، أو لا تتوافر بالقدر الكافي بينهم. إن عزل آثار مختلف العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي والاجتماعي ـ عدا الهجرة ـ في مجموعات البلدان المختلفة لقياس الأثر الصافي لانتقال وهجرة القوى العاملة في الفروق الدخلية بين الأقطار المستقبلة والأقطار المرسلة للعمالة هو عملية شاقة للغاية إن لم تكن مستحيلة، خاصة في ضوء البيانات المتوافرة. ولذلك نكتفي هنا بأمرين؛ **الأول** هو دراسة تأثير الهجرة في معدلات النمو الاقتصادي في البلاد المرسلة أو الموفدة للعمالة، أما **الثاني** فهو تأثير الهجرة في الفروق بين الأجور في البلاد المرسلة والبلاد المستقبلة.

إن تأثير الهجرة أو انتقال الأيدي العاملة في معدلات النمو في البلدان المرسلة هو حصيلة كل هذه المجموعة من العوامل الإيجابية والسلبية التي أشرنا اليها في الفصل السابق وفي هذا الفصل أيضاً، كما أنها محصلة أيضاً لمجموع السياسات التي تتبعها الحكومات المختلفة للحد من الآثار السلبية للهجرة أو لتعظيم ايجابياتها. ويصعب الجزم مطلقاً بما اذا كانت الحصيلة الصافية للهجرة ايجابية أو سلبية لهذا البلد أو ذاك، خاصة أن أنواعاً مختلفة من التكلفة الاجتماعية يصعب قياسها كمياً. كما أن بعض التأثيرات السلبية قد لا تظهر بوضوح إلا في الأجل الطويل. ومن ناحية أخرى، فإن بعض الآثار السلبية تحدث فقط عندما تتجاوز الهجرة من بلد ما حدوداً معينة، أو عندما تصيب الهجرة أنشطة ذات أهمية استراتيجية بالنسبة الى البلد الموفد. ومن ثم، فإن الاشكالية لا بد من أن تختلف، فبدلاً من إثارة السؤال حول ما اذا كانت الهجرة ـ أي انتقال العمالة ـ هي ذات أثر سلبي أو ايجابي، يجب التساؤل عما هي حدود الهجرة التي يمكن أن تعظم الفوائد بالنسبة إلى البلد المرسل، وما هي السياسات التي يجب أن تتبع لتحقيق الحجم الأمثل، والتركيب الأمثل للقوى العاملة الموفدة من وجهة النظر المجتمعية.

ورغم ما ذكرناه سابقاً من عدم إمكان الجزم بتأثير الهجرة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، ورغم ما يقال احياناً حول ما أدت اليه الحقبة النفطية من تأثير سلبي في المسار العربي في مجموعه، فإننا أميل الى الاعتقاد بأن انتقال القوى العاملة العربية عبر الحدود هو

الـذي مكّن البلاد المـرسلة للعمالـة من المشاركـة بدرجـة أو بأخـرى في الريـع النفطي الـذي استطاعت الأقطار العربية النفطية أن تجنيه بعد ارتفاع اسعار النفط في عام ١٩٧٣ وما تـلاه. ورغم كل نواحي سوء التخصيص للموارد والهـدر الذي حـدث كنتيجة للسيـاسات الخـاطئة

جدول رقم (٣ ـ ١٢)
متوسط الأجر اليومي للحرف المختلفة في قطاع التشييد في مصر
(بالجنيه المصري يومياً)

الحرفة	متوسط معدل الأجر اليومي				النسبة المئوية للتغيير
	١٩٧٦	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	(١٩٧٦ ـ ١٩٨٦)
نحات	١,٥	٤,٥	٥,٥	٩	٥٠٠
نفر	,٨٥	٣	٣,٥	٦	٦٠٦
حداد مسلح	٢,١	٤,٥	٦	٩	٣٢٩
صبي حداد مسلح	١,١	٢,٥	٤	٥,٥	٤٠٠
نجار مسلح	٣	٦	٨	١١	٢٦٧
صبي نجار	١,١	٣	٤	٤,٥	٣٠٩
خشاب	١,٥	٤	٤	١٢	٧٠٠
فورمجي	٢	٥	٥	٩	٣٥٠
قروان	١,٣	٣,٥	٧	٥,٥	٣٢٣
نفرناشف	١	٢	٤	٦	٥٠٠
نحات خرسانة	١,٥	٣	٦	٩	٥٠٠
حراث وحبال وحراك	١,٦	٤,٥	٥	٩	٤٦٣
بناء ممتاز	٤	٧,٥	١١	١١	١٧٥
بناء عادي	٣,٥	٥,٥	٦,٥	٧	١٠٠
نفر دباس	١,٧	٣	٥	٦	٢٥٣
نفر موان	١,٣	٣	٤	٥,٥	٣٢٣
مبيض ممتاز	٣,٥	٥,٥	٧	١٠,٥	٢٠٠
مبيض عادي	٣	٤	٥	٧	١٣٣
نفر عجان	١,٥	٣	٤	٥,٥	٢٦٧
نفر موان	١,٥	٣	٤	٥,٥	٢٦٧
نفر هز	١,٥	٢,٥	٣,٥	٥,٥	٢٦٧
حداد	٣	٤,٥	٨	١٢	٣٠٠
صبي حداد	١,٥	٢,٥	٤	٦,٥	٣٣٣
نقر	١	٣	٤	٦,٥	٥٥٠

المصدر: حامد شافعي وحسام شافعي، معدلات الأداء في أعمال المقاولات: مواصفات، أجور، أسعار مواد (القاهرة: عالم الكتب، [د. ت.]).

للحكومات العربية، فإن أغلب البلدان المصدرة للعمالة في الوطن العربي قد استطاعت أن تحقق معدلات للنمو كان يصعب عليها تحقيقها في غياب ظاهرة انتقال الأيدي العاملة غياباً كلياً.

حقاً أن هذه المعدلات للنمو تخفي العديد من أمراض الاقتصاد في هذه البلاد، كما أنها تحققت في اطار من التبعية المتزايدة للاقتصاد العالمي عن طريق مباشر وغير مباشر من خلال العلاقات الجديدة بين الأقطار المصدرة للنفط والأقطار المصدرة للعمالة. لكن أمراض الاقتصاد والتبعية المتزايدة لا تعود إلى الهجرة في حد ذاتها بل الى توجهات السلطة المسؤولة وأهدافها، والسياسات التي تتبعها لتحقيق غاياتها.

وإذا كان تأثير الهجرة في معدلات النمو قد يثير بعض الجدل، فإن تأثير الهجرة في الفروق الأجرية بين الأقطار الموفدة للعمالة والأقطار المستقبلة هو أكثر وضوحاً، وإن لم يتم قياسه موضوعياً قياساً دقيقاً. إن تدفق الهجرة عبر الحدود يؤدي الى ارتفاع الأجور في البلاد المرسلة للعمالة خاصة بالنسبة الى المهن والأنشطة التي يشتد الطلب على العاملين فيها. وتشير البيانات الخاصة بالأجور في مصر أن متوسط الأجر اليومي للحرف الممثلة في قطاع التشييد في مصر ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً بين أعوام ١٩٧٦ و١٩٨٦، وأن ارتفاع الأجور في قطاع التشييد كان أشد من الارتفاع في كل القطاعات الأخرى.

وتُبرز دراسة للجنة الاقتصادية لغرب آسيا عن مستويات وهيكل الأجور في عدد من البلدان المختارة في المنطقة، أن الفروق الأجرية على مستوى الاقليم تميل الى الانخفاض كنتيجة للزيادة الحادة والمتعددة في الأجور في الأقطار المصدرة للعمالة في منطقة غرب آسيا، ونتيجة استيراد قوى العمل الآسيوية الرخيصة في أقطار الاستقبال. ويظهر هذا الاتجاه بشكل خاص في صناعة التشييد والبناء، حيث أصبحت الأجور الحقيقية لعمال البناء في الأردن ولبنان وسوريا قريبة من الأجور السائدة في الكويت والسعودية[٦٠].

ويؤثر انتقال العمالة بين البلدان العربية في توزيع الدخول في البلاد المرسلة عبر طرق عدة، فهناك **أولاً** تأثير ما يتحقق من زيادة في دخول العاملين في الخارج ودخول أسرهم التي تتضاعف في العادة مرات عدة. وهناك **ثانياً** تأثير الهجرة في هيكل الأجور الداخلي، الذي أشرنا اليه فيما قبل. فتدفق أنواع معينة من العمالة الى الخارج والقدرة المحدودة على احلال عناصر أخرى محلها، يؤديان الى زيادة الأجور في المهن والأنشطة التي يشتد الطلب على العاملين فيها. وقد ارتفعت أجور عمال التشييد والبناء في مصر مرات عدة نتيجة الهجرة، كما بيّنا سابقاً. ولا يتوقف تأثير الهجرة في زيادة أجور المهن التي يشتد الطلب عليها فحسب، بل

---

(٦٠) ESCWA, Development Planning Division, *Levels and Structures of Wage in Selected ECWA Countries and Their Effect on Employment and Labor Mobility at the National and Regional Levels* (Beirut: ESCWA, 1980), p. 122.

إنها تؤدي أيضاً الى زيادة الأجور في القطاعات الأخرى التي قد يزداد الطلب على العاملين فيها لملء الفراغات التي نشأت بالهجرة الواسعة في فئات معينة أكثر مهارة أو في قطاعات اقتصادية أخرى. إن زيادة الطلب على العاملين في قطاع التشييد والبناء وارتفاع الأجور في هذا القطاع يؤدي الى انتقال أعداد متزايدة من العمال الزراعيين الى قطاع التشييد، مما يؤدي أيضاً الى زيادة في أجور العمال الزراعيين وزيادة في دخولهم. ويبدو ذلك واضحاً في حالة مصر مثلاً، فإنه بالرغم من مساهمة مصر بنصيب جوهري في تلبية احتياجات الأقطار العربية من العاملين في البناء والتشييد، فقد ارتفع عدد العاملين في هذا القطاع بين تعدادي عامي ١٩٦٠ و١٩٧٦ من ١٥٨ الف عامل الى ٤٢٥ الف عامل، جاء أغلبهم من القطاع الزراعي. وتتكرر الظاهرة نفسها في الأردن، حيث يزداد السحب على العمالة في القطاع الزراعي نتيجة هجرة العاملين من القطاع الحضري في الأردن. إن مراجعة البيانات الخاصة بالأجور في مصر توضح أن أكبر معدلات لزيادة الأجور قد تحققت في قطاعي التشييد والبناء والزراعة كما يتبين من الجدول رقم (٣ ـ ١٣). ويؤدي الارتفاع النسبي لأنواع معينة من

جدول رقم (٣ ـ ١٣)
تطور متوسط الأجر السنوي «النقدي»
في قطاعات إقتصادية مختلفة في مصر، خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨/ ١٩٨٩
(جنيه مصري)

القطاع / السنة	التشييد	الزراعة	الخدمات		الصناعة التحويلية(*)
			الإنتاجية	الإجتماعية	
١٩٧٩	٣٨٨,٤	١٤١,٢	٣٩١,٨	٥٠٤,٩	٤٦٥
١٩٨٠	٤٢٠,٥	١٥٢,٥	٤٢٦,٦	٦٠٩,٤	٥٥٢
١٩٨١/١٩٨٠	٥١٥	١٦٦,٨	٨٧١,٤	٦٠٠,٨	٧٤٠,٦
١٩٨٢/١٩٨١	٥٧٤,٥	١٨٥,٢	١٠٢٢,٣	٧٤٥,٢	٩١٦,٥
١٩٨٣/١٩٨٢	٦٢٣,٣	١٩٠,٥	١٠٦٠	٧٦٤,٥	٩٦٢,٣
١٩٨٧/١٩٨٦(**)	١٠٥٧,٧	٥١٥,٧	١٩٣٦,٥	١٤٨١,٩	١٥٤٥,١
١٩٨٨ /١٩٨٧	١٠٧٩	٥٢٢,٣	١٩٥٢,٦	١٥٠٧,٤	١٥٦٥,٩
١٩٨٩ /١٩٨٨	٢٧٦٦,٨	٥٨٠,٩	٢٣١٣,٢	٢٠١٩,٣	١٩١٧,٦
الزيادة (نسبة مئوية)	٦١٢,٤	٣١١,٤	٤٩٠,٤	٢٩٩,٩	٣١٢,٤

(*) تشمل الصناعة التحويلية والتعدين في السنوات ١٩٧٩، ١٩٨٠ والفترة ١٩٨٦/ ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨/ ١٩٨٩ والصناعة التحويلية فقط في بقية السنوات.

(**) لم ترد البيانات بالمصدر الأساسي خلال الفترة ١٩٨٣/ ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥/ ١٩٨٦

المصدر: مصر، وزارة التخطيط، نقلاً عن: **النشرة الاقتصادية (البنك الأهلي المصري)**، المجلد ٤٢، العددان ١ ـ ٢ (١٩٨٩).

الأجور الى تغيّر في الهيكل الأجري وهيكل الدخول على حساب أصحاب الدخول الثابتة أو شبه الثابتة خاصة في القطاع الحكومي أو العام.

والى جانب تأثير الهجرة في أجور العاملين في الخارج ومعدلات وهيكل الأجور الداخلية في البلاد المرسلة، فإن توزيع الدخول يتأثر أيضاً بالاستثمارات التي يتمكن العاملون في الخارج أو العائدون من القيام بها نتيجة التراكم الادخاري الذي يحققونه. وقد قدرت معدلات الادخار بين العاملين في الخارج بأنها نحو ٣٠ ـ ٥٠ بالمئة من جملة دخولهم، وعادة ما تمنح لهؤلاء فرص عديدة واعفاءات متعددة لتشجيعهم على تحويل مدخراتهم الى البلد الأم. ففي السودان مثلاً، منح المغتربون حق شراء أراض بأسعار أقل من أسعار السوق في منطقة الخرطوم[٦١]، وفي مصر والسودان أيضاً تعفى كل الودائع بالعملات الأجنبية من أية ضرائب، بما يتيح للذين انتقلوا الى الخارج فرصاً أكبر لزيادة ثروتهم مما يغير من الهيكل القائم لتوزيع الدخول.

كل ما سبق يشير الى حدوث تغيير نسبي في دخول بعض الفئات الاجتماعية في الأقطار المرسلة للعمالة. ولكن هل يعني ذلك بالضرورة أن توزيع الدخل قد أصبح أقرب الى المساواة مما كان قبل الهجرة، أو أنه يصبح أكثر أو أقل مساواة بدونه؟ يصعب الجزم بالتأثير التوزيعي للهجرة خاصة أن لانتقال الأيدي العاملة والسياسات التي صاحبتها عديداً من الآثار المباشرة وغير المباشرة التي تؤثر بشكل أو بآخر في الفروق الدخلية في بلدان الارسال. إن أحد أهم الوسائل التي يمكن أن تؤثر بها العمالة في الخارج في توزيع الدخل في قطر معين هو مدى تأثير تحويلات العاملين في الخارج في توزيع الدخل. إن العاملين في الخارج يضمون فئات كثيرة بدءاً من المهنيين والفنيين ذوي الكفاءات العالية الى العمال غير المهرة من خدم المنازل وغيرهم. وتعمل كل الفئات تقريباً على تحقيق قدر مهم من الادخار تقوم بتحويله أو تحويل جزء منه الى الوطن الأم. إن مقدار التمركز في توزيع التحويلات لصالح الفئات المهنية والفنية العالية يؤدي الى تدعيم الفروق الاجتماعية القائمة أو التي كانت قائمة بالفعل في المجتمع. وعلى العكس من ذلك، كلما كان توزيع التحويلات أقل تمركزاً فإن ذلك يعني أن التأثير السلبي في توزيع الدخول في المجتمع سيكون أقل[٦٢].

وتشير دراسة حديثة لاقتصاديَين اردنيَين عن تحويلات العاملين الى دراسة د. عبد الفضيل المشار اليها سابقاً ويستنتجان أيضاً أن هجرة العمالة الأردنية قد خلقت فروقات أجرية ودخلية ساهمت جنباً الى جنب مع تحويلات اولئك العمال في تغذية الضغوط التضخمية المحلية التي بدورها كانت عاملاً حافزا في تسرب المزيد من الكفاءات نتيجة ازدياد درجة الاختلال بين الدخول والاسعار في الاقتصاد الأردني[٦٣].

---

(٦١) جلال الدين، **هجرة السودانيين الى الخارج**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٦٢) انظر الآثار التوزيعية لهجرة العمالة في الفصل الثاني من هذا الكتاب (ثانياً ـ ٣).

(٦٣) حربي النبوي وسليم أبو الشعر، **حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين الى الخارج** (عمّان: البنك المركزي الأردني، ١٩٨٢).

إلا أنه يمكن القول في الوقت نفسه إن النتائج المشار اليها سابقاً ليست نتيجة هجرة القوى العاملة وحدها بل نتيجة أيضاً وبدرجة أكبر لمجموعة السياسات الاقتصادية المصاحبة التي اتبعت في بلاد الارسال. إن إعادة توزيع الدخول، سواء نحو مزيد من المساواة أو اللامساواة، تؤثر في الوضع النسبي لمختلف الطبقات في المجتمع. الا أن تطور التكوين الطبقي في مجتمع ما يرتبط بدرجة أكبر بتطور قوى الانتاج في المجتمع وخاصة تطور قوى الانتاج الزراعي والصناعي. وتتأثر هذه ولا شك بمسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في البلاد المتخلفة.

ولكن نود أن نشير هنا بوجه خاص الى دور هجرة القوى العاملة في توسع صفوف «البرجوازية الصغيرة» في الريف والمدينة في الأقطار العربية المصدرة للعمالة. وتأثير ذلك في تحويل عديد من المعدمين الى صغار ملّاك واصحاب مشروعات صغيرة. إن المشاهدات في الريف والمدن المصرية، وفي الريف والمدن الأردنية، وفي الريف والمدن اليمنية تؤكد هذه الظاهرة. إن العديد من المهاجرين من الحرفيين في المدينة، أو من العمال الزراعيين المعدمين في الأرياف، ينتقلون للعمل في الأقطار النفطية حيث يعيشون في مجمعات سكنية ويحرصون على بقاء استهلاكهم عند حدوده الدنيا، ويقبلون العمل لأكثر من نوبة أو يعملون أكثر من عمل واحد ليتمكنوا من تحقيق اكبر ادخار ممكن في اقل فترة زمنية. وعند العودة أو حتى قبلها أحياناً، يستثمرون ما تراكم من مدخراتهم إما في قراهم أو في المدينة ويحققون بذلك أملاً مهماً من آمالهم، ألا وهو الانتقال من العمل المأجور الى العمل لحسابهم الخاص في منشآتهم الخاصة.

وقد يختلف شكل الاستثمار طبقاً للخبرة والظروف المحيطة بكل مستثمر، ولكنه يشمل في الأغلب والأعم إما بناء مسكن جديد أو إعادة تجديد مسكن قائم وتوجيه ما تبقى إلى إنشاء مشروع خاص صغير، قد يكون لتربية الماشية أو الدواجن في الأرياف، أو شراء مضخات للري أو جرارات زراعية أو آلات حصاد ودراس لتأجيرها واستغلالها، أو شراء سيارة نصف نقل لتسهيل نقل السلع والأفراد بين الريف والمدينة. أما في المدينة، فتشمل في العادة فتح محلات تجارية صغيرة لبيع السلع المستوردة بدءاً من قطع الغيار المختلفة الى المواد الغذائية في «السوبر ماركت»، الى امتلاك سيارة تاكسي، الى غير ذلك من أنواع الاستثمار.

وإلى جانب الاستثمارات الفردية، يشترك بعض أهالي القرى في السودان واليمن في القيام باستثمارات مشتركة لمد القرى بالكهرباء أو بالري أو غير ذلك من الخدمات(٦٤).

وبغضّ النظر عن القائمة التفصيلية للأنشطة الاستثمارية التي لا نملك حصراً أو تحليلاً كاملاً لها، فإن ما هو مهم ورئيسي، هو أن عملية النمو الاقتصادي والاجتماعي في هذه البلاد

(٦٤) Ali Abdalla Ali, *Foreign Labor in the Yemen Arab Republic: A Case Study of Sudanese Migrants* (Khartoum: Economic and Social Research Council, 1980), pp. 38-39.

تُصَاحب باتساع قاعدة «البرجوازية الصغيرة» بدلاً من اضمحلالها. وإن تدفق ادخارات على السوق المحلي من العمل الخارجي يمنع ليس فقط، ما يحدث تقليدياً كنتيجة لعمليات التصنيع والنمو الاقتصادي من سحق «البرجوازية الصغيرة» وتحوّل الجزء الأكبر منها الى عاملين بأجر، بل إن هذه المدخرات تؤدي الى تيار عكسي ينقل عدداً من المعدمين والأجراء من عاملين بأجر الى «رأسماليين صغار» لهم آمالهم في النمو والازدهار والانضمام بعد ذلك الى صفوف الرأسمالية المتوسطة فالكبيرة. **وفي اعتقادنا أن لهذه الظواهر تأثيرها المهم من زوايا سياسية واجتماعية واقتصادية، إذ ينتقل العديد من هذه الفئات ليصبح أكثر تقبلاً لممارسات الرأسمالية الوطنية أو حتى الطفيلية بعد أن كانت البرجوازية الصغيرة التي تعاني من ضغوط الرأسمالية الكبيرة الاحتكارية تتبنى نوعاً أو آخر من الاصلاح الاجتماعي أو الاشتراكية. ويؤدي ذلك الى تأثير في التوجهات السياسية العامة في المجتمع على الأقل في الأمد القصير.**

إن التوجه إلى توسيع حجم «البرجوازية الصغيرة» ومراتبها لا يعني وضع حدود بالضرورة على نمو الطبقة العاملة. فمهما كان انتشار الظاهرة المشار اليها سابقاً فإن مئات الألوف ينضمون سنوياً الى دائرة «العاملين بأجر» كنتيجة لدخول عناصر جديدة سوق العمل، ولو كمجرد نتيجة للزيادة الكبيرة في السكان. إن النتيجة المحتملة للاتجاه السابق الاشارة اليه هو استمرار تعايش أكثر من نظام من نظم الانتاج خلال فترة زمنية قد تطول في البلدان العربية، وبغض النظر عن معدلات التنمية التي يحتمل تحقيقها.

الفصل الرابع

سياسات ترشيد انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية: الإطار العام وبعض القضايا الرئيسية

أولاً: الاطار العام

استعرضنا في الفصلين السابقين ـ الثاني والثالث ـ بعضاً من أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة وانتقال الأيدي العاملة والسكان فيما بين البلدان العربية، خاصة في الفترة التي تلت ارتفاع اسعار النفط في خريف عام ١٩٧٣. وقد بينّ ذلك الاستعراض اختلاط الآثار الايجابية بالآثار السلبية لظاهرة الهجرة سواء بالنسبة الى البلدان المستقبلة أو المرسلة أو الوطن العربي في مجموعه. وبالتالي صعوبة تقدير المحصلة النهائية للظاهرة على أساس من حساب التكلفة والعائد الاقتصادي والاجتماعي على كل من المستوى القطري والاقليمي.

إن هذه الصعوبات لا تمنعنا من أن نؤكد، أنه مهما كان لظاهرة الهجرة من آثار سلبية، ومهما كانت حدّة الانتقادات التي توجّه أحياناً الى «الحقبة النفطية» وتأثيرها في الوطن العربي، ومهما كانت حدة الاختلالات التي تؤدي إليها أو تصاحب بها الهجرة وانتقال الأيدي العاملة من هذا القطر أو الى هذا القطر أو ذاك، أو على مستوى الوطن العربي في مجموعه، فإن أياً من السلبيات المشار إليها لن يمكن علاجها بالقضاء على الظاهرة ذاتها، أي بإيقاف تيار الهجرة. فالأسباب المؤدية الى التدفق الواسع لتيار الأيدي العاملة والسكان هي من القوة والاستمرار بحيث يصعب إن لم يستحل منعها. والأغلب أن يستمر هذا التدفق معنا لفترة طويلة نسبياً في المستقبل.

وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن القضية الأساسية التي تفرض نفسها ويتوجب مواجهتها، هي محاولة تحديد ماهية مجموعة السياسات التي يمكن اتباعها على المستويين العربي والقطري لتعظيم الجانب الايجابي من آثار الهجرة، وللحد قدر الامكان من الآثار السلبية لها. وهذا ما سيكون موضع تركيزنا في هذا الفصل والفصل التالي.

ويتطلب تحديد هذه السياسات أن نحدد أولاً ما هي الغايات التي لا بد من أن

تستهدفها مجموعة السياسات المقترحة أو المختارة، مستندين في ذلك إلى التحليل السابق للآثار الايجابية والسلبية وإلى ما يتبناه الباحثان من منطلق قومي يحرص على تعظيم الفوائد للمجتمع العربي في مجموعه دون الاضرار بالمصالح الذاتية لأي قطر من أقطاره.

١ ـ إن إحدى الغايات الرئيسية لأي مجموعة من السياسات الخاصة بانتقال العمالة والسكان الى البلدان العربية وفي ما بينها، هو السعي لتحقيق أقصى تنمية اقتصادية اجتماعية ممكنة للوطن العربي في مجموعه، مع الحرص بشكل خاص على الحد من الفروق الدخلية بين الأقطار العربية، أو على الأقل الحد من زيادة حدة هذه الفروق. ويعني ذلك السعي لأن يتم تخصيص الموارد البشرية العربية وتوزيعها بين الأقطار والأنشطة المختلفة على أساس من مدى مساهمتها في زيادة الانتاج والانتاجية على المستوى العربي في مجموعه، والحرص على ألّا تؤدي الهجرة أو انتقال الأيدي العاملة الى الحد من نمو القدرات الانتاجية العربية بشكل عام، أو تعطيل تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية في الأقطار المرسلة للعمالة بشكل خاص. ويرتبط بهذا الهدف الحرص على حسن استخدام الموارد المتاحة سواء في ذلك الموارد البشرية في كل من أقطار الاستقبال أو الارسال أو الموارد المالية التي تتيحها الهجرة للبلدان المرسلة للعمالة، والحد من تبديدها في استهلاك ترفي أو في أنشطة غير منتجة، وتعبئة هذه الموارد من أجل الاستثمار الانتاجي وزيادة القدرة الانتاجية في البلاد المرسلة للعمالة. كما يرتبط بهذا الهدف أيضاً تأمين استقرار نسبي في الموارد المتاحة عن طريق الهجرة، والحد من التقلبات الحادة المحتملة في حصيلة التحويلات الناجمة عن تصدير الأيدي العاملة.

٢ ـ ويرتبط بالهدف السابق السعي الى تنمية الموارد البشرية العربية ذاتها بما يتيح الوفاء باحتياجات كل من الأقطار المرسلة والمستقبلة للعمالة، مع ما يتضمنه ذلك من السعي لتعديل التركيب المهاري والمهني للقوى العاملة العربية لتصبح القوى العاملة العربية أقدر على الاستجابة لمتطلبات التنمية على كل من المستوى القطري والقومي. إن المقارنة بين العرض من العمالة والطلب عليها في المستويات المختلفة للمهن والمهارات تبين أن الأقطار المستقبلة لن تستطيع الوفاء الا بقدر محدود من احتياجاتها للعمالة، وخاصة من ذوي المهارات العالية في المستقبل، وأن الأقطار العربية المرسلة للعمالة ستعاني من تسرب العمالة الماهرة منها حيث سيتوافر لهذه الأقطار، وبافتراض استمرار الهجرة الى بلدان الاستقبال، فائض كبير من العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة، بينما ستعاني من عجز صافٍ في كل المهن الأخرى. وقد قدّر الفائض في العمالة في دراسة البنك الدولي بنحو ٥,٥ مليون عامل في عام ١٩٨٥ كلهم من العمال غير المهرة أو شبه المهرة. بينما قدر العجز الصافي في المهن الأخرى بنحو ١,٤ مليون عامل. إن كل الأقطار العربية، باستثناء مصر، ستعاني طبقاً لهذه التقديرات من عجز في العناصر الفنية والمهنية وستعاني، حتى مصر، من عجز في العمال الذين يشتغلون بالأعمال المكتبية واليدوية الماهرة. ويعكس ذلك تزايد الطلب في البلدان المرسلة ذاتها، الى جانب انتقال جزء مهم من الأيدي العاملة الى البلدان المستقبلة. وسيتوافر لجميع البلدان المرسلة فائض كبير من العمالة شبه الماهرة باستثناء قطري اليمن، وفائض كبير أيضاً من العمالة غير الماهرة باستثناء الأردن. وذلك كما يتبين من الجدول رقم (٤ ـ ١).

جدول رقم (٤ ـ ١)

تقديرات العجز والفائض المتوقع من مختلف المهن والتخصصات في عدة بلدان عربية، لسنة ١٩٨٥ (بالآلاف)

المهنة / البلـد	فنية ومهنية ١/١	فنية ومهنية اخرى ٢/١	شبه مهنية وفنية ١/٢	أخرى ٢/٢	مكتبية وبدوية ماهرة ١/٣	شبه ماهرة ٢/٣	غير ماهرة ٤	اجمالي المهن: العجز	اجمالي المهن: الفائض	اجمالي المهن: صافي العجز أو الفائض
الأردن	٥. -	١٥.٤-	٩.١-	١٦.٧-	١٣.٨-	٤٤.٧	٣٧.٤-	٩٧.٤-	٤٤.٧	٥٢.٧
تونس	٢٢.٠-	٢٢.٣-	١٤.١-	٦٢.٦-	٢٤.٢-	١٩٨.٩	١٠٤٠.٠	١٤٥.٢-	٣٠٢.٩	١٥٧.٧-
السودان	٢٨.٨-	٢٦.٠-	٣٨.٤-	٧٧.٣-	٢٣.٨-	٦٣٤.٨	٢١٤.٣	١٩٤.٣-	٨٤٩.١	٦٥٤.٨-
سوريا	٢.١-	١١.٨-	١٨.١	٣٨.٠-	٧٧.١-	٤٣٨.٨	١٧٨.٢	١٢٩.٠-	٦٣٥.١	٥٠٦.١-
لبنان	٤.٤-	٨. -	١.٦	١.٦	١٠.٢	٧٠.٥	٤١.١	١٢.٤-	١٢٥.٠	١١٢.٦-
مصر	٥٤.٠-	٢.٨	٢٩٨.٨	٥٨.١-	٨١٨.٩-	١٢٨٩.٢	١٩٨٣.٣	٨٧٧.٠-	٣.٦٢٨.١	٢.٧٥١.١-
اليمن الديمقراطية	٦.٩-	٩.٠-	٧.٢-	١٢.٥-	٣٤.٦-	٦٧.٠-	١٧١.٩	١٣٧.٢-	١٧١.٩	٣٤.٧-
اليمن العربية	٨.٥-	٤.٧-	١٠.٣-	١٥.٤-	٤٦.٦-	٢٢.١-	٨٠.٠	١٠٧.٦-	٨٠.٠	٢٧.٦-
اجمالي البلدان										
عجز	٧٧.٧-	٩٧.٢-	٧٩.١-	٢٨٠.٦-	١٠٣.٩-	٨٩.١-	٣٧.٤-			
فائض	٥٤.٠	٢.٨	٣١٨.٥	١.٦	١٠.٢	٢٦٧٦.٩	٢٧٧٢.٨			
صافي العجز أو الفائض	٢٣.٤-	٩٤.٤-	٢٣٩.٤-	٢٧٩.٠-	١٠٢٨.٨-	٢٥٨٧.٨	٢٧٣٥.٤			٤.١٣٧

المصدر: World Bank. *World Development Report, 1981* (Washington, D.C.: The Bank, 1981), table (5-5), p. 177.

إن تعديل التركيب المهاري للقوى العاملة العربية هو وحده الذي يسمح بالوفاء باحتياجات كل من الأقطار المستقبلة والمرسلة للعمالة العربية الماهرة على السواء، وهو الذي يسمح بالتالي بأقصى اعتماد على العمالة العربية في إطار الوطن العربي في مجموعه.

٣ ـ إن إحدى الغايات الرئيسية كذلك هي أن يؤدي انتقال الأيدي العاملة والسكان العرب فيما بين البلدان العربية الى زيادة التواصل بين الشعوب العربية وتنمية الشعور بالتكامل العربي والوحدة القومية. ويستلزم ذلك السعي الحثيث للحد من كل التوترات والصراعات التي تنشأ عن الهجرة، سواء في ذلك التوترات بين مواطني البلدان المستقبلة والعرب الوافدين والناتجة عن الاحساس بالتهديد المستمر للاستقرار والوجود والرزق في ما بين الوافدين، أو الاحساس بوجود تمييز شديد في ما يتمتع به المواطن وغير المواطن من العرب من حقوق، أو الشعور بالتهديد لدى مواطني البلدان المستقبلة من أن يصبحوا مجرد «أقلية» في أوطانهم، ومن فقد سيطرتهم على ما منحهم الله من «نعم» أو «ثروات»، وكذلك الصراعات بين المهاجرين أنفسهم من أجل البقاء والاستمرار.

٤ ـ كذلك فإن إحدى الغايات التي لا تقل أهمية من الناحية القومية هي المحافظة على الطابع العربي لكل أجزاء الوطن العربي الكبير، خاصة في الأقطار العربية الصغيرة في الأطراف. وبمعنى آخر عدم السماح بتطور أوضاع تنتقل فيها بعض أقطار الخليج تدريجياً

جدول رقم (٤ ـ ٢)
العجز والفائض من مختلف المهن في سوق العمل
لعدة بلدان عربية مصدّرة للعمالة

المهنة / البلـد	فنية ومهنية (١/١)	فنية ومهنية أخرى (١/٢)	شبه مهنية وفنية (٢/١)	شبه فنية ومهنية أخرى (٢/٢)	مكتبية ويدوية ماهرة	شبه ماهرة	غير ماهرة
الأردن	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	فائض	عجز
تونس	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	فائض	فائض
السودان	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	فائض	فائض
سوريا	عجز	عجز	فائض	عجز	عجز	فائض	فائض
لبنان	عجز	عجز	فائض	فائض	فائض	فائض	فائض
مصر	فائض-	فائض	فائض	عجز	عجز	فائض	فائض
اليمن الديمقراطية	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	فائض
اليمن العربية	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	عجز	فائض

المصدر: حربي النبوي، معدّ، الاجراءات المتبعة ازاء هجرة العاملين ومستقبل سوق العمل في المنطقة العربية مع اشارة خاصة الى الأردن (عمّان: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٨١)، ص ٢٦.

لتصبح أقطاراً تستقر فيها وتسكنها عناصر قومية مختلفة تتنازع في ما بينها حول الطابع العربي للقطر، وتتصارع من أجل تحقيق مساواة في الحقوق السياسية للقوميات المختلفة، مع ما قد يترتب على ذلك من أخطار على هذه الأقطار وعلى الوطن العربي في مجموعه.

لقد أصبحت هذه القضية إحدى أهم القضايا التي تشغل بال العديد من المسؤولين والباحثين الاجتماعيين والمهتمين بالقضايا العامة من العرب. وقد بات من الواضح أن علاجها لم يعد ممكناً أن يعتمد على إمكان استمرار الأساليب الحالية للسلطة والنظم الحالية للحكم التي تحرم الوافدين من جميع الحقوق السياسية، وتمنعهم من تكوين أي شكل من أشكال التنظيمات النقابية والمهنية للدفاع عن حقوقهم، والتي تستخدم سلاح التهديد بالطرد الفردي أو الجماعي لإخضاع العناصر الوافدة. وإنما يرتبط الحل بصفة أساسية بالسياسات المتعلقة بالتنمية ذاتها ومعدلات النمو التي يمكن أو يجب السماح بها، ونوعية الفن الانتاجي المستخدم ومدى كفاءة إدارة المشروعات والوحدات الخدمية والانتاجية، وكذلك السياسات المتعلقة بتطوير قوة العمل المحلية وزيادة مشاركة المرأة في العمل والسياسات المتعلقة بالهجرة والسكان والتوطين، والمنطلق الذي تنبع منه هذه السياسات ومدى استنادها إلى نظرة تكاملية قومية أو ارتباطها بمصالح قطرية وفئوية مؤقتة وضيقة.

ثانياً: بعض القضايا الرئيسية

في اطار الغايات والأهداف السابق الاشارة إليها ستتم مناقشة مجموعة من السياسات المقترحة، التي يعتقد أنها تساعد في الوصول إلى الغايات المرجوة. إلا أننا نستعرض في البداية بعضاً من القضايا الرئيسية والاتجاهات التي كشفت عنها المقابلات التي أجراها الباحثان مع عدد من المسؤولين والباحثين الاجتماعيين في عدد من بلاد الاستقبال والارسال. لعل هذا الاستعراض يلقي مزيداً من الضوء على الجوانب المختلفة لهذه القضايا، ويساعد في اختبار مدى إمكانية السياسات الصحيحة.

١ ـ حجم العمالة الوافدة وعملية التنمية في بلدان الاستقبال

ارتبط تعاظم تيار الهجرة إلى البلدان المستقبلة بالزيادة الكبيرة في حجم الانفاق العام الذي تبع زيادة أسعار النفط، وبالخطط الطموحة لتحديث الأقطار النفطية بأقصى سرعة رغم عدم توافر الكفاءات الوطنية لتحقيق هذه الغاية. وقد استطاعت الأقطار المستقبلة بالفعل أن تحقق قدراً مهماً من تطوير البنى التحتية فيها، ونشر الخدمات وتطويرها، كما تمكنت من تحقيق قدر من التنويع في النشاط الانتاجي فيها، كان يستحيل تحقيقه بالسرعة التي يتم بها دون الاعتماد على الهجرة الوافدة.

إلا أن الزيادة الكبيرة في حجم الهجرة في العديد من الأقطار العربية، خاصة تلك المحدودة السكان، قد أدى إلى إثارة العديد من القضايا التي أصبحت موضع النقاش بين

Bibliotheca Alexandrina Library (GOAL

مثقفيها وعناصرها القيادية. فقد أثيرت في العديد من الأحيان شكوك حول مدى جدوى الإسراع بالتنمية والتحديث ومدى الفائدة التي تعود على العناصر المحلية من النمو الاقتصادي والاجتماعي السريع، ومقدار الكلفة التي تتحملها المجتمعات المستقبلة للعمالة كنتيجة لهذا الاسراع، إذ أشير في هذا الإطار إلى أن جزءاً مهماً من الخدمات يتمّ لخدمة العمالة الوافدة ذاتها.

وطبقاً لتقديرات أحد أعضاء مجلس الأمة الكويتي، فإن المجتمعات الوافدة في أقطار الخليج، والمقدرة بنحو ٣,٥ مليون مهاجر، تحتاج لخدمتها إلى نحو ٢٨٤[1] ألف وظيفة من العمالة الوافدة وذلك في مجالات كالتعليم والصحة والأمن والخدمات وغيرها. فكأن زيادة الاعتماد على العمالة الوافدة يؤدي في حد ذاته إلى مزيد من ضرورة الاعتماد على هذه العناصر.

وقد أثيرت أيضاً تساؤلات عن مدى الحاجة الى حجم العمالة الوافدة بالفعل لتحقيق القدر من النمو الذي تحقق. وبمعنى آخر أثيرت تساؤلات عما إذا كان هناك قدر كبير من الهدر في استخدام القوى البشرية، سواء المحلية أو الوافدة، في البلاد المستقبلة، وعما إذا كان من الممكن أن يتحقق نمو أسرع بمعدلات أقل من هجرة العمالة الوافدة. وقد أبدي العديد من الملاحظات في هذا المجال حول أساليب التنمية التي تتبعها الأقطار المستقبلة ونوع الفن الإنتاجي المستخدم فيها، واستخدام هذه البلدان طرق انتاج تشابه تلك التي تتبعها الدول التي تعاني فائضاً في مواردها البشرية وعجزاً في مواردها المالية[2].

وقد لوحظ في هذا المجال أن نسبة عالية من عمال قطاع التشييد، وهو من أكثر القطاعات استخداماً للعمالة الوافدة، يمكن الاستغناء عنها باستخدام الميكنة الحديثة. كما أشير إلى ارتفاع عدد العاملين في قطاع التجارة بشكل ملحوظ كنتيجة مباشرة لانتشار آلاف المنشآت التجارية الصغيرة التي يمكن الاستغناء عنها باستخدام وسائل التسويق الحديثة، هذا إلى جانب التكدس الوظيفي في المصالح الحكومية وكثرة استخدام الفراشين والحراس، هذا بالإضافة إلى المربيات في البيوت وما شابه ذلك.

وقدّرت إحدى الدراسات أن التضخم في العمالة في جهاز الخدمة المدنية في دولة الامارات يبلغ ٢٠ بالمئة على الأقل، وأن العمالة الزائدة لا تقل عن ١٢ بالمئة في القطاع الخاص، وذلك حتى مع افتراض استمرار التقانة المستخدمة بالفعل[3]. وتقدّر الدراسة نفسها

---

(١) منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي، الدورة ١٠، بغداد، ٦ ـ ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٢، **الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الأقطار العربية**، ص ٢٢.

(٢) الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، «أفكار أولية حول الموارد البشرية لدول الخليج،» ص ١١. (دراسة غير منشورة).

(٣) أشير الى الدراسة في: المصدر نفسه، ص ١٢ دون تحديد لها، وقد ترددت الأقوال نفسها في مقابلات مع العديد من العناصر المسؤولة والباحثين الاجتماعيين في قطر والكويت والامارات العربية المتحدة.

انه في حالة استخدام التقانة المناسبة وزيادة الاعتماد على الميكنة مع ما يتصل بها من تحسينات في التشكيل الوظيفي لمجموعة المهارات المستخدمة وبدرجة أمثل من الكفاءة، فإنه بالامكان الحصول على الناتج نفسه عن طريق قوة عمل تقل بمقدار ٢٥ بالمئة عن قوة العمل الموجودة بالفعل.

وبغضّ النظر عن مدى الدقة في التقديرات الخاصة بمقدار التضخم في القوى العاملة الوافدة، فإن الموضوع المثار جدير بالعناية والاهتمام. ليس فقط لتأثيره في البلدان المستقبلة، بل لما له من آثار في الحجم الكلي للهجرة، مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة الى كل من البلدان المرسلة والمستقبلة في الوقت نفسه. إن حجم الطلب على العمالة في بلاد الاستخدام وطبيعته هو الذي يحدد حجم تيار الهجرة والتركيب المهني والمهاري له. وزيادة الحجم الناتج عن هدر الموارد البشرية هو الذي يؤدي إلى زيادة الضغوط على البلدان العربية المرسلة للعمالة من ناحية، والى زيادة حجم الهجرة غير العربية من الناحية الأخرى.

وفي هذا الاطار يجري طرح عدد من المسائل المهمة التي تحتاج الى مزيد من القاء الضوء عليها. إن **التساؤل الأول** يدور حول الأسباب المؤدية إلى انتشار هذه الظاهرة، رغم السياسات المتشددة للهجرة التي تطبقها البلدان المستقبلة خاصة الأقطار الخليجية. ويرتبط بذلك تحديد ما هي أنجح الوسائل للحد من هدر الموارد البشرية في هذه الأقطار، ومدى ضرورة الاعتماد على التقانة كثيفة رأس المال للحد من العمالة الوافدة.

وعلى الرغم من تعدد أسباب تضخم العمالة، وصعوبة تحديد مدى مساهمة أي منها نظراً لتشابكها فإننا نشير الى ثلاثة أسباب رئيسية: **الأول** منها يتعلق بالفارق الضخم بين تكلفة العمالة بالنسبة إلى المشروع المستخدم والكلفة الاجتماعية للعمالة الوافدة، أما **الثاني** فيتعلق بطبيعة سوق العمل في البلدان المستوردة للعمالة، أمّا **الأخير** فيتعلق بتخلف القدرات الادارية وسيادة البيروقراطية خاصة في الادارات الحكومية.

إن المشروع الفردي في أي من المجتمعات تُتخذ قراراته على أساس من التكاليف الفعلية التي يتحملها والعائد الفعلي الذي يحصل عليه. وإقبال العديد من المشروعات على استخدام العمل كبديل عن رأس المال، يعني في الواقع أن أصحاب هذه المشروعات يقدِّرون ان استخدام العمالة الكثيفة هو أقل كلفة من استخدام وسائل وفنون إنتاج أكثر كثافة بالنسبة الى رأس المال، وأقل كثافة في ما يختص بالعمل. ويصعب علينا أن نفترض أو نقبل أن المنظمين بشكل عام في الأقطار المستوردة للعمالة لا يتمتعون بالرشادة الاقتصادية وأنهم يخطئون في حساب الكلفة والعائد بالنسبة الى الأنواع المختلفة من فنون الانتاج. والأقرب الى الصواب هو أنهم في سعيهم لتحقيق أقصى الأرباح إنما يتخذون القرار الصحيح من وجهة نظر مشروعاتهم. ولعل أحد العوامل الرئيسية المحددة لاختيارهم هي الانخفاض النسبي لأجور العمالة غير الماهرة وتوافرها، والارتفاع النسبي في أجور العمال المتخصصين اللازمين لإدارة المعدات الثقيلة وصيانتها وصعوبة توفير قطع الغيار لها في الوقت المناسب، وصعوبة توفير هذا النوع من العمالة المتخصصة أيضاً. لذلك يميل المنظمون إلى استخدام كثيف للعمالة

واستخدام الأيدي العاملة منخفضة الأجر كبديل أضمن وأقل تكلفة. حقيقة، إن كل زيادة في العمالة لها كلفتها الاجتماعية الكبيرة لا تدخل في حسابات المشروعات الفردية، طالما تحملت الحكومة بالكامل هذه الكلفة الاجتماعية، وطالما لا تساهم المشروعات أو الأفراد بأي شكل في تمويل الإنفاق العام.

وتساهم الأوضاع السائدة في أسواق العمالة في العديد من الأقطار المستقبلة للعمالة في زيادة تضخم القوى العاملة. والواقع أنه يصعب القول بوجود «سوق للعمل» في أي من أقطار المنطقة. إن مفهوم السوق يتضمن حرية الدخول والخروج وحرية الانتقال بين عمل وآخر طبقاً للأجر المعروض، ومن ثم فإن إحدى صفات السوق الرئيسية هي وحدة الثمن بالنسبة إلى السلع المتشابهة. والواقع أن الأمر يختلف عن ذلك كثيراً في العديد من الأقطار المستقبلة للعمالة. إن أصحاب الأعمال يحصلون على عمالتهم من الخارج بصورة مستقلة ودون تعاون أو تنسيق بينهم.

وبمجرد حضور العامل للعمل في مؤسسة ما، فإن القوانين السائدة في العديد من أقطار الاستقبال تحرم عليه الانتقال من مؤسسة إلى أخرى دون رضاء المؤسسة الأولى. بل وتجرّم مثل هذا الانتقال وتعاقب المؤسسة التي تقوم بتشغيل عاملين جلبهم غيرها من المؤسسات دون إذن. ويعني ذلك أن كل مؤسسة داخل أي بلد تطبق مثل هذه النظم هي بمنزلة سوق عمل قائم بذاته... لا يتأثر مباشرة بوحدات التوظيف الأخرى داخل البلد نفسه. وتنعكس هذه الظروف على مستويات الأجور، إذ يمكن أن تختلف مستويات الأجور بين الجنسيات المختلفة حتى داخل المهنة الواحدة. فالأجور تحدد في الغالب على أساس من حالة العرض في البلد الموفد. حيث يقارن العامل الأجر المعروض عليه في البلد الموفد، بالأجر الذي يمكن أن يحصل عليه في البلد الذي يفد منه، ويبني قراره بقبول العمل بأجر معين على مدى ما يتوقع أن يدّخره من هذا الأجر وفرص الترقي التي يتيحها له هذا الادخار في بلده الأصلي.

على أن ما هو أهم من ناحية تضخم حجم العمالة هو أن المؤسسات التي لا تستطيع أن تلجأ الى السوق المحلي للحصول على احتياجاتها من العمالة عندما ينشأ طلبها أو عندما تحتاج فعلاً الى تشغيل العاملين، تلجأ الى الاحتفاظ باحتياطي عمالة خاص بها ليسعفها إذا ما اشتدت الحاجة، حتى وإن بقيت هذه العمالة غير مستغلة إستغلالاً كاملاً فيما عدا ذلك من أوقات. إن الخسارة التي يمكن أن تتعرض لها مؤسسات الأعمال نتيجة النقص في الأيدي العاملة لديها في وقت تشتد فيه الحاجة، هي أعلى من الكلفة التي سيكون عليها أن تدفعها للاحتفاظ باحتياطي من العمالة لديها. وتزداد حاجة المؤسسات الى الاحتفاظ باحتياطي من العمالة خاص بها كلما ازدادت حدة القيود على استيراد العمالة من الخارج وشددت الاجراءات البيروقراطية التي لا بد منها للحصول على الإذن باستيراد العمالة الضرورية. وهكذا يمكن القول إن القيود التي تضعها البلاد المستقبلة في سبيل الحد من الهجرة قد تؤدي هي نفسها إلى تضخم في العمالة التي تحتفظ بها المؤسسات، ومن ثم تؤدي إلى زيادة حجم الهجرة.

وإلى جانب الأسباب السابقة لزيادة حجم العمالة الوافدة نشير الى أمرين: **الأول هو**

انتشار الوحدات الانتاجية الصغيرة في هذه البلاد مع ما يترتب على ذلك من انخفاض الانتاجية من ناحية وزيادة في حجم العمالة الوافدة من ناحية ثانية. وتشير بيانات خاصة بالامارات العربية المتحدة أنه في حين ازدادت العمالة في القطاع الخاص في الامارات بحوالى ١٠٠ ألف شخص بين أعوام ١٩٧٧ و ١٩٨٠، فإن عدد العمال في المؤسسات التي تستخدم عشرة أشخاص فأكثر قد انخفض في الفترة نفسها، مما يبين تركز الزيادة في المؤسسات الصغيرة الأقل كفاءة خاصة في قطاع التجارة(٤). والأمر الثاني هو انخفاض الكفاية الادارية وانتشار النظم البيروقراطية خاصة في أجهزة الدولة ووضع العديد من الأشخاص (خصوصاً المواطنين الذين يعملون في القطاع الحكومي) في مناصب لا يؤهلهم تدريبهم لاحتلالها، مما يؤدي إلى وجود نوع من البطالة المقنعة لا بين المواطنين فحسب، بل بين العناصر الوافدة أيضاً. وقد سبق لنا أن أشرنا الى أن بعض الدراسات في الامارات تعتقد بإمكان توفير ٢٠ بالمئة من الموظفين الحكوميين دون أي تأثير في الخدمات التي تؤديها الإدارة الحكومية، بل قد يؤدي ذلك بالعكس، إلى تحسين هذه الخدمات. وقد ذهب بعض الاخصائيين في أقطار الخليج الأخرى إلى ذكر إمكان استخدام ما لا يزيد عن ٢٥ بالمئة - ٣٠ بالمئة من العمالة القائمة بالفعل لأداء النشاط الحالي لتلك العمالة(٥).

إذا كانت الأسباب السابقة مجتمعة قد ساهمت بدرجة أو بأخرى في تضخم العمالة في الأقطار المستقبلة، فإن علاجها هو السبيل للحد من الترهل الذي أصبحت تتصف به هذه المجتمعات. وبينما يبدو أن هناك اتفاقاً بين جميع المهتمين بشؤون الهجرة وبين العمالة الوافدة بضرورة تطوير الادارة والنظم الادارية في الأقطار المستقبلة لتحقيق استخدام أفضل للعمالة الموجودة بالفعل، وللحد من استيراد عمالة جديدة، فإن بعض التوجهات الأخرى قد لا يحظى بالإجماع نفسه.

إن الحد من الاتجاه إلى استيراد المزيد من العمالة، والاتجاه الى استخدام فن انتاجي «كثيف العمل»، سوف يستمر في رأي البعض ما لم تتحمل مؤسسات الأعمال الكلفة الحقيقية أو على الأقل جزءاً من الكلفة الحقيقية لاستخدام العمالة الوافدة. ويقترح البعض في هذا الاطار ضرورة فرض حد أدنى من الأجور ومن شروط العمل في الأقطار المستقبلة لإجبار رجال الأعمال على تعديل اختياراتهم لصالح فن انتاجي أكثر تقدماً وأقل استخداماً للعمالة، بينما يرى آخرون صعوبة مثل هذا الحل وإمكان التهرب من الحد الأدنى للأجور، طالما بقي الضغط الحالي للعمالة الرخيصة المتوافرة في البلدان المحيطة بمنطقة الخليج العربي. وقد اقترح كبديل أن تُحمّل مؤسسات الأعمال بعض أنواع النفقات التي تتحملها الحكومات حالياً نتيجة زيادة حجم العمالة الوافدة، ومن ذلك مثلاً أن تتحمل وحدات الأعمال تكلفة التأمين

(٤) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٥) علي خليفة الكواري من قطر في مقابلة خاصة مع احد الباحثين. ويؤيد هذا الاستنتاج علي الموسى، وسليمان المطوع من الكويت وسعيد الغباش وزير التخطيط في الامارات العربية المتحدة.

الصحي على العاملين لديها وكلفة توفير مساكن مناسبة للعاملين فيها وبعض أنواع التكلفة الأخرى التي تتعلق بتعليم أبناء الوافدين وغير ذلك.

وإن مثل هذا العبء الاضافي سيؤدي إلى إعادة النظر في مسلك مؤسسات الأعمال واختياراتها بين وسائل وأساليب الانتاج المختلفة. ومن المنتظر أن يكون قرارها أكثر اتساقاً مع ما تفرضه الكلفة الحقيقية والعوائد الحقيقية على المجتمع في مجموعه. ويشكك آخرون في جدوى أي من هذه الوسائل، مشيرين إلى طبيعة أسواق المنتجات من السلع والخدمات في هذه البلاد، ومبينين أن الحكومات هي في الغالب المشتري الرئيسي للمنتجات المحلية، أو المستخدم الرئيسي لها، وأنه في مثل هذه الظروف فالأغلب أن يستطيع البائع نقل أي زيادة في التكلفة إلى المشتري دون أن يكون لزيادة التكاليف المشار اليها سابقاً أي أثر يذكر في قرارات واختيارات الادارة. والعلاج الرئيسي بالنسبة الى هؤلاء إذاً هو الوعي الاداري الذي يجب أن يُكتسب بالتدريب الواسع على أحدث.أساليب الادارة وطرقها، والاستخدام الواسع للتقانة المتقدمة التي يمكن أن تؤدي إلى تقليص الطلب على العمالة الوافدة بدرجة كبيرة. وفي هذا الإطار أقترح أيضاً المزيد من التدريب للعناصر المحلية واستخدامها بدرجة عالية من الكفاية. هذا بالإضافة إلى الاعتماد بدرجة أكبر على العناصر التي استقرت لفترة طويلة في مجتمعات الاستقبال، ومنحهم، هم وأبناءهم، الفرص الكافية للتقدم خلال التدريب، حيث يتميز هؤلاء بدرجة من الاستقرار والاستمرار يمكن الاستفادة منهما عن طريق تدريبهم وإعطائهم الحق في الإقامة الدائمة والترقي والتقدم في المجتمعات المضيفة، دون تعرّض لأي تهديد.

ولا يوجد في رأينا تعارض بين تطوير الإدارة وزيادة الوعي الإداري والاستفادة من قوى العمل المحلية والوافدة بدرجة أفضل، وتدريب العناصر الأكثر استقراراً من بينها، وبين تحميل مؤسسات الأعمال قدراً من التكاليف الاجتماعية الحقيقية للعمالة كما اقترح سابقاً. ولا عبرة بالقول إن كل زيادة في الكلفة سوف يمكن نقلها مباشرة إلى المشتري النهائي خاصة إذا توافر قدر من المنافسة بين الوحدات المنتجة أو البائعة، إذ يمكن لبعض هذه الوحدات أن تخفض من تكاليفها وتزيد من أرباحها إذا ما عدّلت سلوكها واختياراتها التقانية وسوف يضغط ذلك على الوحدات المشابهة الأخرى على اتباع السبيل نفسه، إما للاحتفاظ بنصيبها في الأسواق أو لتتمكن هي أيضاً من زيادة أرباحها.

على أنه قد يكون من المفيد أن نتوقف قليلاً عند الدعوة إلى الاستخدام الواسع للتقانة المتقدمة التي تؤدي إلى الاستغناء عن أعداد كبيرة من العاملين بالفعل أو تقليص الطلب على العمالة الوافدة بدرجة كبيرة. وفي رأينا أن الاختيار التقاني يجب ألّا يحكمه مدى توافر العمالة المحلية فقط، بل يجب أن تحكمه العلاقة بين رأس المال والعمل على مستوى الوطن العربي في مجموعه. إن الاستخدام الواسع للتقانة المتقدمة، التي يمكن أن تؤدي إلى تقليص الطلب على العمالة العربية وانتشار البطالة في عدد من البلدان العربية المرسلة للعمالة، يعني أن المجتمع العربي في مجموعه يتخذ مساراً يزيد فيه الاعتماد بدرجة كبيرة على الاستيراد من العالم الخارجي

ويقل فيه تبادل الموارد بين الأقطار العربية، مما يؤدي إلى هدر الموارد العربية لتحلّ محلها التقانة الحديثة التي تستورد من دول العالم المتقدمة، والتي سيتبعها أيضاً طلب مزيد من العمالة من هذه البلاد لادارتها وصيانتها حيث لا تتوافر نوعية العمالة المطلوبة والضرورية في الوطن العربي. ولا يعني هذا بطبيعة الحال دعوة الى نبذ التقانة المتقدمة أو عدم الاستفادة منها، ولكنه يعني فقط ضرورة اختيار التقانة المناسبة من وجهة النظر القومية، آخذين في الاعتبار مدى وفرة أو ندرة عوامل الانتاج المختلفة على المستوى القومي لا على الصعيد المحلي فحسب، في كل مرحلة من مراحل التطور.

٢ ـ التوازن السكاني وتوازن القوى العاملة

إن التدفق السريع للعمالة والسكان على بعض بلدان الاستقبال، خاصة بعد عام ١٩٧٥، أثار لدى بعض المسؤولين ولدى بعض القيادات الفكرية والسياسية الفزع من تحوّل المواطنين المحليين الى أقلية متضائلة على وجه الاستمرار. وقد بات واضحاً ان ما حدث بالفعل في بعض بلدان الخليج كالامارات وقطر يمكن أن يمتد إلى أقطار خليجية أخرى، وإن على مدى زمني أبعد. فتبين دراسة عن استراتيجية طويلة الأجل للتنمية، أتمتها بعثة للبنك الدولي في الكويت، أن الكويتيين يمكن أن يصلوا إلى ٣٠ بالمئة فقط من سكان الكويت في عام ٢٠٠٠ إذا استمرت الاتجاهات الحالية للتنمية والاستخدام(٦). كما أبرزت إحدى الدراسات أنه بافتراض أن الوافدين يشكلون ثلثي القوى العاملة ونصف السكان في منطقة الخليج في عام ١٩٨١، فإنه إذا استمر النمو الاقتصادي على معدلات تتراوح بين ٨ ـ ١٢ بالمئة سنوياً كما هو الحال الآن، فإنه بافتراض معدل نمو للانتاجية يساوي ٢ بالمئة سنوياً وبافتراض نسبة مشاركة الوافدين في قوة العمل عند حدود ٥٠ بالمئة، وأن نسبة مشاركة المواطنين هي ٢٥ بالمئة، فإن نسبة الوافدين إلى السكان ستبلغ بعد خمسة عشر عاماً ما بين ٥٧ بالمئة و٧٦ بالمئة حسب معدلات النمو المحققة. أما العمالة الوافدة فسوف تبلغ ما بين ٧٧ ـ ٧٨ بالمئة من مجموع العمالة في منطقة الخليج(٧). وذلك كما يتبين من الجدول رقم (٤ ـ ٣).

وقد أبرزت هذه الدراسات وغيرها حقيقة أن النمو السكاني في منطقة الخليج العربي لا يتم نتيجة عوامل ديمغرافية، بقدر ما هو نتيجة معدلات النمو السائدة من ناحية، ونمط النمو وأساليب الانتاج المستخدمة من ناحية أخرى. ويبين الجدول رقم (٤ ـ ٣) أن ارتفاع معدل النمو بمقدار ١ بالمئة سنوياً سيؤدي إلى انخفاض في نسبة المواطنين إلى مجموع السكان في منطقة الخليج بمقدار ٤ بالمئة بعد عشر سنوات.

---

(٦) World Bank, «Core Planning Team Report on Long Term Developing Strategy,» *Kuwait,* vol. 1 (29 July 1981).

(٧) الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، «أفكار أولية حول الموارد البشرية لدول الخليج،» ص ١٦.

جدول رقم (٤ - ٣)
سيناريوهات تطور العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي ونسب الوافدين
الى السكان والعمالة بعد فترات زمنية متباعدة
في منطقة الخليج العربي

معدلات النمو الاقتصادي المحتملة (نسبة مئوية)	نسب العمالة والسكان الوافدين بعد خمس سنوات		نسب العمالة والسكان الوافدين بعد ١٠ سنوات		نسب العمالة والسكان الوافدين بعد خمس عشرة سنة	
	العمالة	السكان	العمالة	السكان	العمالة	السكان
٨	٧٠	٤٣	٧٥	٥١	٧٧	٥٧
٩	٧٢	٤٥	٧٦	٥٥	٨٠	٦٣
١٠	٧٣	٤٨	٧٨	٥٩	٨٣	٦٨
١١	٧٤	٥٠	٨٠	٦٣	٨٥	٧٠
١٢	٧٥	٥٣	٨٢	٦٦	٨٧	٧٦

المصدر: الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، «أفكار أولية حول الموارد البشرية لدول الخليج،» الجدول ص ١٦. (دراسة غير منشورة).

وقد أدّى هذا الطرح إلى التفكير في ضرورة وضع استراتيجية طويلة الأمد للتنمية تبدأ من تخطيط السياسات السكانية. وفي هذا الاطار يطرح بواسطة عدد من المسؤولين في المنطقة أهمية الاحتفاظ بتوازن سكاني بين السكان المحليين والوافدين من ناحية، وبين مختلف الجنسيات من الوافدين من ناحية أخرى. ويبدو هذا الاتجاه واضحاً بصفة خاصة لدى وزارة التخطيط في الامارات العربية المتحدة التي اقترحت سياسة سكانية تستند إلى العمل على المحافظة على الحجم السكاني الذي بلغته الامارات العربية المتحدة في عام ١٩٨٠ وهو مليون ونحو أربعين ألف نسمة، وذلك خلال الفترة الأولى من الثمانينيات، على أن تحاول دولة الامارات بعد الانتهاء من مرحلة إنشاء البنية الأساسية الحد من العدد الكلي للسكان ليصل إلى نحو ٨٠٠٠٠٠ نسمة في عام ١٩٩٠، حيث تحقق الامارات نوعاً من التوازن بين السكان المحليين والوافدين بحيث يكون كل منهم نحو ٥٠ بالمئة من السكان تقريباً[٨].

ومن الواضح أن تطبيق مثل هذه السياسة يعني البدء بالحد من أعداد الوافدين مباشرة، لأن المحافظة على العدد الكلي للسكان رغم تحقق زيادة طبيعية في السكان المحليين، تبلغ ما بين ٣ ـ ٤ بالمئة سنوياً تتطلب إنقاص حجم الوافدين بنحو ٢ ـ ٣ بالمئة سنوياً. أما

(٨) مقابلة مع وزير التخطيط سعيد غباش بتاريخ ٣ نيسان/ أبريل ١٩٨٢، أجراها أحد الباحثين في أبو ظبي.

تخفيض العدد الكلي للسكان بأكثر من ٢٠ بالمئة خلال السنوات التالية، فيعني الاستغناء والاخراج لأعداد متزايدة منهم للوصول إلى التوازن السكاني المطلوب. كما أن هذا التوازن الجديد يتطلب لتحقيقه ـ بفرض تثبيت حجم الانتاج في القطاعات غير النفطية ـ زيادة في معدلات الانتاجية يتناسب مع معدلات التخفيض في العمالة، أي زيادة الانتاجية بمعدلات لا تقل عن ٤ ـ ٥ بالمئة سنوياً. ويتطلب ذلك بالضرورة تغييراً في الوسائل المستخدمة للعمل والانتاج، وزيادة كثافة رأس المال، واستخداماً أكبر للأتمتة في مجال الانتاج والخدمات، مما سيتطلب تغييراً في تركيب العمالة الوافدة لتصبح الأغلبية فيها من العناصر ذات المهارات العالية وذات الدراية والمعرفة بأدوات ووسائل الانتاج الحديثة.

ويبدو من التوجه السابق أن هدف **التوازن السكاني** يلعب دوراً حاسما في رسم السياسة السكانية واختيار استراتيجية التنمية في الأجل الطويل. والتوازن المقصود هنا هو التوازن بين مجموع قوى العمل الوافدة عربية وغير عربية، وبين السكان والعاملين المحليين. وينطلق هذا من حرص على استمرار سيطرة العناصر المحلية التي تنظر نظرة متساوية الى الوافدين سواء أكانوا عرباً أم غير عرب، والتي قد ترى أخطاراً في الوافدين العرب قد لا تقل عن الأخطار الناجمة عن العمالة غير العربية. وتصحب هذه النظرة في العادة بتوجه إلى إحداث توازنات أخرى داخل هيكل العمالة الوافدة ذاتها بين العمالة العربية، من جانب، والعمالة غير العربية، من جانب آخر، أو بين الوافدين من الأقطار العربية المرسلة، أو بين المنتمين الى جنسيات مختلفة من الوافدين.

وبالرغم مما قد يكون هناك من إغراءات للسعي لتحقيق مثل هذا التوازن بين العناصر المحلية والعناصر الوافدة سواء في السكان أو في قوة العمل، فإن تحقيق هذا الهدف في العديد من أقطار الخليج الصغيرة هو عملية صعبة ومعقدة إن لم تكن مستحيلة في الأجل القصير. إن أهم ما يتطلبه هذا الأمر هو تحقيق مشاركة فعلية وفعالة من العناصر المحلية في العمل الانتاجي خارج قطاع النشاط الحكومي، والارتفاع بالمستوى المهاري لهذه العناصر المحلية لتلعب دوراً رئيسياً في قيادة الأنشطة المختلفة، إلى جانب مساهمتها المتزايدة في العمل الانتاجي الذي يتطلب مهارات متقدمة. ومهما كانت قدرة النظام التعليمي والتدريبي على الاستجابة عالية، فإن تحقيق تحوّل كبير في المهارات في العمالة المحلية في بلد كالامارات في مدى لا يتجاوز عشر سنوات، مثلاً، هو أمر شبه مستحيل. ويلاحظ في هذا المجال أن نسبة العاملين المحليين في الامارات حالياً لا تزيد على ١١ بالمئة من مجموع العاملين، وأن نسبة العاملين في القطاع الخاص من العناصر المحلية لا يتجاوز ٤ بالمئة[٩].

ويبدو الأمر معقداً حتى بالنسبة الى بلد كالكويت. لقد أبرزت الدراسة المقدمة من فريق التخطيط التابع للبنك الدولي حول استراتيجية التنمية طويلة الأجل... **أهمية الارتفاع**

---

(٩) بيانات أولية غير منشورة من تعداد عام ١٩٨٠ ذكرت شفوياً للباحثين أثناء مقابلات مع أجهزة وزارة التخطيط بالامارات.

بـالكفايـة الانتاجيـة كوسيلة أسـاسية للحـد من نمو العـمالة في القـطاعات غـير النفطيـة ونمـو الـسكان. وأوضح التقرير أن الارتفاع بالكفـاية الانتـاجية عـلى مستوى الاقتصـاد الكويتي في مجموعه سيعني ضرورة تحقيق نمو أسرع في قطاع الانتـاج الـسلعي خاصـة في الصناعـات التي تتمتع فيها الكويت بميزة نسبية، عن النمو في قطاعات الادارة الحكومية والخدمات الاجتماعية والشخصية وعن قطاع التجارة. وقدّر التقرير أن مثل هذا التحول لا بد من أن يستغـرق وقتاً طويلاً، إذا ما أريد تجنب الهزات والاحتكاكات في المجتمع الكـويتي، وبين المجتمـع الكويتي والعديد من الأقطار المصدرة للعمالة. فقد يستحيل التخلص من بعض العنـاصر الوافـدة التي لا حاجة للكـويت اليها بشكـل مباشر، وإنمـا قد يكـون من الأفضل أن يتم ذلـك من خلال عدم الإحلال محل العناصر التي سوف تتقاعد أو تخرج تلقـائياً من الكـويت لسبب أو لآخر. وكذلك فإن تحوّل العمالة إلى القطاعات ذات الانتاجية العالية لن يتم بشكل مباشر، وإنما من خلال تغيير بطيء في تركيب العمالة الوافدة(١٠)، وأن مثل هذا التحـول في العمالـة والزيـادة في الانتاجية سوف يتطلب تغيراً أساسياً في المناخ السائد والسياسات الخـاصة بـالاستخدام وعـلى رأسها سياسات الأجور وتكاليف العمالة التي يجب أن تعكس التكلفة الاجتماعية الحقيقية لها، لتحث المنظمين على السعي الى تحقيق ارتفاع في الكفاية، كما سبقت الاشارة.

وبغضّ النظر عن الصعوبات العملية التي تواجه فكرة تحقيق التوازن الـسكـاني فلا بـد من الاشـارة إلى أنها تستند إلى منـطلق محلي خـالص، حيث يُنظر الى الـوافدين العـرب، بمن فيهم العناصر التي استقرت لوقت طويل، كعناصر «أجنبية» تهدد السيطرة المحلية. وفي سبيل التخلص ودفع هذا «التهديد» تلجأ الأقطار العربية المستقبلة المحدودة السكان، أو تُنصح بأن تلجأ، إلى ما قد يكون تهـديداً حقيقيـاً وأشد فعـالية، ألا وهـو تزايـد التبعية التقـانية للدول المتقدمة، وتزايد الاعتماد على العمالة الوافدة من الأقطار المتقدمة أيضاً.

وقد يكون من المفيد هنا أن نؤكد على أننا لا نتخذ موقفاً ضد الحد من معـدلات النمو للحد من التدفق الكبير للعمالـة والسكان إلى بلدان الاستقبـال. ولكننا فقط نـرى أن معالجـة هـذه القضية تتم بشكـل أفضل في إطـار نظرة تنمـوية عـربية شـاملة، قد تـتطلب هي ذاتها انخفاض معدلات النمـو في بعض مناطق الاستقبـال الحاليـة لصالـح دفع معـدلات النمو في مناطق عربيـة أخرى. وقـد تتطلب شكـلاً مختلفاً ونمـوذجاً مختلفـاً للتوزيـع القطاعي لـلانتاج والاستثمارات في كل من بلدان الاستقبال والارسال. ولكن ذلك كله ينطلق مما هو أفيد عربياً مع أخذ المصالح المحلية في الاعتبار، بدلاً من أن تحدد السيـاسات من منـطلق المحافـظة على توازنات يقصد بها في النهاية حمـاية مصـالح فئـات محدودة داخـل الأنظمـة الحاكمـة في بعض الأقطار العربية المستقبلة ولفترات محدودة من الزمن.

---

(١٠) World Bank, «Core planning Team Report on Long Term Developing Strategy,» pp. 107-109.

٣ ـ انتقال الأيدي العاملة العربية بين التضييق والحرية والتنظيم

يتعايش في الوطن العربي حالياً نوعان رئيسيان من الأسواق بالنسبة الى العمالة العربية التي تعمل خارج أقطارها الأصلية. فهناك أولاً الأقطار التي تفرض قيوداً شديدة على الانتقال اليها والتوطن فيها، وتعامل المواطن العربي الوافد معاملة الوافدين من أقطار غير عربية، والتي قد تتخذ أحياناً مواقف أكثر تشدداً في مواجهة الوافدين العرب مما تتخذه من مواقف بالنسبة الى العمالة الوافدة من أقطار غير عربية، خاصة تلك الوافدة من الدول الصناعية المتقدمة.

وتتضمن القيود في العادة عدم السماح بالانتقال إلى البلد المضيف إلاّ بإذن يمنح لأصحاب الأعمال من المؤسسات المحلية أو المؤسسات الأجنبية المكلفة بتنفيذ عقود أو ارتباطات معينة في البلد المضيف، وعدم السماح للعاملين بالإقامة بعد انتهاء الأعمال التي حضروا لتأديتها، وفي كل الأحوال عدم السماح باستمرار بقاء المواطن العربي في البلد المضيف إذا فقد عمله وبقي عاطلاً عن العمل لمدة معينة. وتشمل القيود كذلك عدم السماح للعاملين العرب، مثلهم مثل غيرهم من العمالة الوافدة بإحضار عائلاتهم ولم شمل الأسر، ما لم يكن الوافد العربي يحصل على حد أدنى من الدخول، هو في الأغلب أعلى من متوسط الدخول الذي يحصل عليه العاملون في البلد المضيف. والاقتصار على منح إذون عمل وإقامات سنوية (باستثناء بعض الحالات) تجدد فقط إذا استمرت الحاجة الى العمالة الوافدة بواسطة رب العمل الأصلي أو أي رب عمل آخر انتقلت العمالة إليه بإذن وموافقة رب العمل السابق والسلطات المسؤولة.

ويحرَّم على العرب ملكية العقارات أو الأسهم في البلد المضيف أو ممارسة الأعمال ممارسة مستقلة دون كفيل محلي حتى بالنسبة الى العناصر العربية التي استقرت في البلدان المضيفة لمدد طويلة كنتيجة لظروف تاريخية معينة وتمتعت لذلك ببعض الميزات كمنحها إقامة دائمة أو درجة ما من درجات التجنس؛ فإن المزايا التي منحت لهم لا تنتقل إلى أبنائهم الذين تستمر معاملتهم كمواطنين لدول أجنبية.

وعلى الرغم من أن الوافدين يمثِّلون الجزء الأكبر من القوى العاملة، وأن رفع الكفاية الإنتاجية سيتوقف أساساً على حسن تدريبهم وقدراتهم، فإن السياسات التدريبية في الأقطار المضيفة لا تُعنى بتدريب الوافدين من العمال العرب أو غيرهم، باعتبار أن الإنفاق على عناصر هي في النهاية مؤقتة يتضمن هدراً للموارد. هذا بالإضافة إلى افتراض إمكان لجوء المستخدِم إلى أسواق العرض للحصول على بغيته من العناصر الأكثر قدرة والأعلى كفاءة والحائزة على التدريب الضروري بالفعل.

وتحرم أغلب الأقطار المستقبلة للعمالة كل القوى العاملة فيها، بما في ذلك قوى العمل المحلية، من أي حقوق تتعلق بإقامة تنظيمات نقابية ومهنية للدفاع عن العاملين أو تمثيلهم. لكن حتى في الحالات القليلة التي يسمح فيها بوجود التنظيمات المحلية، فإن التنظيم يقتصر

في هذه الحالة على العمالة المحلية دون غيرها ويُحرم منه الوافدون عرباً أو غير عرب. ولا تشمل مظلة التأمينات الاجتماعية العناصر الوافدة ولا تغطي سوى العاملين من العناصر المحلية دون غيرهم.

وباختصار شديد، فإن العمال العرب الوافدين إلى أقطار الخليج العربي يعاملون كأي عمال أجانب، وهم يخضعون مثلهم مثل غيرهم إلى العديد من القيود ويُحرمون من حقوق مختلفة طالبت منظمة الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بضرورة توافرها للعمالة المهاجرة[11].

إن القيود الشديدة على الهجرة وحرمان الوافدين من العديد من الحقوق، لا يحمي المجتمع من تحوّل السكان المحليين ليصبحوا أقلية في بلادهم كما هو حادث بالفعل في العديد من بلدان الخليج العربي. ولا هو مؤدٍ الى الاستقرار والأمن كما يعتقد أحياناً، بل إن العكس قد يكون صحيحاً.

لقد أوضحنا في ما سبق التأثير السلبي لطبيعة سوق العمل في الأقطار المستقبلة على الحجم الكلي للهجرة. وبيّنا تأثير تمزق وانفصال السوق في ضرورة الاحتفاظ بقدر كبير من احتياطي العمالة لدى مؤسسات الأعمال. ومن ناحية ثانية، فإن القدرة على الكسب دون عمل كنتيجة لانتشار نظم «كالكفالة» وغيرها يؤدي إلى ضغوط بواسطة العناصر المحلية من أجل استجلاب مزيد من العمالة، ويدفع بعناصر محلية مختلفة إلى الابتعاد عن أي عمل منتج.

وقد أبرزنا من ناحية ثانية، تأثير التمييز في المعاملة ضد الوافدين وحرمانهم من العديد من الحقوق في خلق صراعات وتوترات اجتماعية داخل المجتمعات العربية بين الوافدين والعناصر المحلية من جهة، وبين مختلف جنسيات الوافدين من جهة أخرى.

وإلى جانب هذا النموذج لأسواق العمالة تتوافر في عدد محدود من البلدان العربية حرية دخول العرب، وتوطنهم وانتقالهم وعملهم دون قيود. وأهم هذه البلدان هما العراق والأردن في ما يختص بهجرة العمالة المصرية. فقد نص القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٨، الخاص بتنظيم دخول الأجانب وخروجهم من الجمهورية العراقية، في مادته الثانية على استثناء المواطنين العرب من أحكام ذلك القانون.

وقد سبق لنا أن أوضحنا كيف أدت الحرية المطلقة في الانتقال والعمل في السوق العراقي إلى بعض الآثار السلبية، خاصة نتيجة هجرة العديد من العناصر غير الماهرة التي قد لا يحتاج اليها المجتمع العراقي، مع ما يرتبط بذلك من وجود نوع من البطالة بين العمال

---

(١١) انظر: ج. س. عوردين، «جيل المواثيق والاتفاقات الدولية التي تحكم الهجرة الدولية،» ورقة قدّمت الى: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي، نيقوسيا، ١١ ـ ١٦ أيار/ مايو ١٩٨١.

المصريين هناك، وزيادة حجم الاستخدام في أعمال هامشية متعددة، وانتقال العديدين الى أعمال لا تتناسب مع كفاءتهم، وغير ذلك مما سبق لنا توضيحه في الفصل السابق. ومن المنتظر أن تستمر هذه الآثار السلبية لحرية الدخول والانتقال والعمل طالما بقيت الفروق الدخلية والفروق في الأجور بين البلدان العربية. ويبدو أنه في الظروف السائدة الآن في الوطن العربي، فإن حرية الانتقال إلى البلدان المستقبلة يمكن أن تؤدي إلى آثار سلبية وإهدار في القوى العاملة، لا يقل عن الإهدار الحادث بالفعل الآن في الأسواق التي تتصف بفرض قيود شديدة على انتقال العمالة العربية، والتي تمارس تمييزاً واضحاً في المعاملة بين الوافدين والمحليين.

وفي تقديرنا أن الحد من الآثار السلبية للأوضاع الحالية لسوق العمل العربي يتطلب أن تعالج القضايا الخاصة بانتقال العمالة ضمن مفهوم واضح للعمل من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. لقد بينت التجربة حتى الآن صعوبة السعي الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من خلال آليات السوق وبالاعتماد على حرية التجارة والتبادل السلعي. كما يواجه السعي الى تحقيق التكامل من خلال «تخطيط عربي» للأنشطة الانتاجية صعوبات متعددة، كصعوبة القفز على العديد من الأوضاع الحالية وكنتيجة لضغوط المصالح القطرية التي لا بد من الاعتراف بوجودها كحقيقة واقعة. وقد بات واضحاً أن تحقيق التكامل يتطلب عملاً منظماً ومتصلاً يحافظ على مصالح جميع الأطراف العربية في الوقت نفسه الذي يسعى بصفة مستمرة الى زيادة رقعة وحجم ما هو مشترك بينها. وإن التعاون المحدود في بعض المجالات في البداية قد يكون هو البداية الصحيحة من أجل تحقيق تطور إيجابي في المستقبل. وإن تحقيق التكامل يتطلب تطوير مؤسسات عربية مشتركة ذات قدرة وكفاية في العديد من مجالات النشاط.

ويُبرز تحليل الواقع العربي الحالي أن حجم تبادل عوامل الانتاج بين الأقطار العربية هو أكبر بكثير من حجم التبادل التجاري في ما بينها، وأنه أيضاً أكبر كثيراً من حجم الأنشطة المشتركة في مجالات الانتاج والخدمات. ويتم بالفعل في المرحلة الحالية قدر من انتقال رؤوس الأموال من الأقطار العربية ذات الفائض المالي إلى الأقطارالعربية ذات العجز. كما يتم في الوقت نفسه انتقال ضخم للعمالة العربية من البلدان «ذات الفائض السكاني» الى البلدان ذات العجز في العمالة والسكان. إلا أنه يبدو رغم ذلك أن هذا التبادل يتم على أسس غير متساوية. فبينما يتم انتقال رأس المال من خلال مجموعة من المؤسسات الكبرى، المنظمة العربية أو القطرية، ويحظى بكل أشكال الحماية والضمانات التي تسبغها عليه اتفاقات عربية جماعية أو ثنائية، والتي تحرص حكومات البلدان المصدرة لرأس المال والعديد من المؤسسات الدولية على مراقبة دقة تنفيذها واحترامها بواسطة جميع الأطراف، فإن العنصر الآخر في التبادل (العمل) لا تشمله تنظيمات تسعى لتعظيم عائده وتوفير أفضل الظروف لاستخدامه، ولا تنظمه ـ إلاّ في حالات نادرة ـ أو تحميه اتفاقات عربية أو ثنائية. وحتى الحكومات العربية في البلدان المرسلة للعمالة، فإنها كثيراً ما تتخذ موقف التردد والخشية من أي خطوات لحماية قواها العاملة المستخدمة خارج أقطارها خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى التأثير السلبي على

موازين مدفوعاتها، أو يعرّضها لعدم رضاء الأطراف الأخرى في التبادل في سوق يتصف بالمنافسة الشديدة بين عارضي العمل من داخل الأمة العربية وخارجها، وبغياب أي نوع من التنسيق بين البلدان المرسلة للعمالة وعلى الأخص بين الأقطار العربية.

إن السعي المشترك المنظم والمتصل **أولاً**: لتنمية القوى البشرية العربية وإعدادها وتدريبها وتطوير مهاراتها لتصبح أكثر قدرة على الوفاء باحتياجات التنمية، **وثانياً**: لنشر البيانات والمعلومات عن الفرص المتاحة للعمل والشروط والظروف التي يتم فيها، وكذلك عن المهارات المتوافرة ومستوى هذه المهارات، **وثالثاً**: لتنظيم عملية انتقال الأيدي العاملة العربية بما يضمن أقصى تلبية لاحتياجات الأقطار المستقبلة دون إضرار بتنمية الأقطار المرسلة للعمالة، **ورابعاً**: لحماية الأيدي العاملة العربية في الأقطار العربية من أي تمييز وضمان حقوقها طبقاً لنصوص قرارات منظمة الأمم المتحدة وقرارات منظمة العمل الدولية. إن مثل هذا السعي هو السبيل لتحقيق تبادل عادل بين رأس المال والعمل من جانب، وتحقيق تنمية عربية لمصلحة كل شعوب المنطقة من الجانب الآخر. وسوف نتناول في ما بعد بعض المقترحات لتحقيق مثل هذا التنظيم.

٤ ـ تفضيل العمالة العربية والتمييز العنصري

المساواة بين الوافدين العرب وبين المواطنين المحليين في كل الحقوق والمزايا، والواجبات المترتبة على العمل والإقامة، وإعطاء الأولوية في الاستخدام لمواطني البلدان العربية كانت موضع الاهتمام المستمر للمنظمات والمؤسسات العربية، وكانت أيضاً موضع اتفاقات عربية، وكانت أخيراً موضع إقرار من مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ ضمن ميثاق العمل القومي الاقتصادي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

«وإذا كانت الاتفاقية العربية لتنقُّل الأيدي العاملة العربية التي نصت على ضمان حرية تنقل الأيدي العاملة في الوطن العربي لم تحظَ بتصديق أكثر من ستة بلدان عربية من بين البلدان الأربعة عشر التي حضرت اجتماع وزراء العمل العربي الذي وافق على الاتفاقية في عام ١٩٥٧، وإذا كانت الاتفاقية المعدلة في عام ١٩٧٥ والتي أكدت على العمل تدريجياً على تعويض القوى العاملة الأجنبية في الأقطار العربية بقوى عاملة عربية لم تحظَ إلاّ بتصديق خمسة أقطار فقط من واحد وعشرين قطراً عربياً، لم يكن بينها من البلدان المستقبلة للعمالة سوى العراق، فإن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، بحضور كل الأقطار المستقبلة باستثناء ليبيا، قد أقر ميثاق العمل الاقتصادي القومي الذي تضمَّن العناصر التالية في ما يتعلق بالتبادل البشري بين الأقطار العربية.

أ ـ التعامل التفضيلي المتبادل وفيه تتكفل البلدان العربية بمبدأ التعامل التفضيلي لعناصر الانتاج العربية بما في ذلك عنصر العمل.

ب ـ الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية، شاملاً معاملة العامل العربي بما لا يقل عن معاملة مثيله من أصل وطني في كل قطر عربي، وبما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة له، وتحرير تنقل الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها وإعطائها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها»[١٢].

كما تضمنت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ضمن أولوياتها تنمية القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وتطويرها، وضمان حريتها في الحركة، وفقاً لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الأقطار العربية، والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الأجنبية. ويترتب على هذا القرار السياسي الأعلى، ضرورة العمل على تجاوز الفرق الشاسع بين هذه التوجهات، والواقع القانوني والإجرائي في مجال تبادل القوى البشرية بين بلدان الوطن العربي، والتي أشرنا إليها إشارات عابرة في ما سبق. إلا أنه يبدو أن هذا التوجه السياسي في أعلى مستويات القرار العربي، لا يجد استجابة له بين المسؤولين عن السياسات التنفيذية في بلدان الاستقبال، كما أنه لا يؤخذ مأخذ الجد في أغلب البلدان المرسلة للعمالة. ففي دراسة ميدانية للوضع العام للعمالة في أقطار الخليج العربي، بَيَّنَ القائمون بالدراسة أن هناك اجماعاً بين المواطنين في الأقطار موضع الدراسة على رفض معاملة الوافدين كما يعامل المواطنون في ما يتعلق بالحقوق والواجبات. ويشتد هذا الرفض بصفة عامة لدى أصحاب الدخول المرتفعة[١٣].

وكما يرفض المواطنون المساواة يرفضها أيضاً المسؤولون الذين يرون ضرورة الفصل بين المواطن والوافد في ما يختص بالخدمات الاجتماعية بحيث يقدم للمواطن كل ما يحتاجه بطريقة أفضل مما تقدم للوافد، كما يؤكدون على ضرورة الفصل بين المواطن والوافد اقتصادياً بحيث يقدم للمواطن ويتسع له المجال الاقتصادي أفضل مما يقدم للوافد[١٤]. وقد تأكد هذا الموقف أيضاً في المقابلات التي أجراها الباحثان مع عدد من المسؤولين في البلدان المستقبلة في الخليج العربي، حيث تتم معارضة فكرة المساواة بين العمالة العربية الوافدة والمواطنين على اساسين: يتعلق **الأول** منهما بأن ما يتمتع به المواطنون من ميزات يتضمن توزيعاً للريع النفطي الذي تحصل عليه هذه البلدان بين مواطنيها الملاّك الأصليين لمواردها، وأن الحضور للعمل بواسطة العرب أو غير العرب لا يرتب للوافدين حقاً في المشاركة في هذا الريع النفطي، وأنه لا محل لشكوى الوافدين طالما يحصلون على أجور عادلة للعمل، وطالما تؤدى لهم خدمات اجتماعية

---

(١٢) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، «ورقة عمل حول تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية،» قدّمت الى: المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، تونس، آب/ اغسطس ١٩٨١، ص ٣٤.

(١٣) احمد جمال ظاهر وفيصل السالم، **العمالة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية للوضع العام** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٢)، ص ٤٧ ـ ٦٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٣ ـ ٢٤.

واقتصادية مناسبة، وطالما أن الأجر الحقيقي الذي يحصلون عليه في بلدان الاستقبال يفوق كثيراً الأجر الذي يمكن أن يحصلوا عليه في بلدانهم الأصلية.

أما **الأمر الثاني** فهو أن مساواة العرب الوافدين بالمواطنين في الحقوق والواجبات والمزايا، مع عدم تطبيق القواعد نفسها على العمالة الوافدة غير العربية، سوف يؤدي إلى اتهام الأقطار المستقبلة بالتمييز العنصري ضد العمالة الوافدة غير العربية، وتعاني الأقطار المستقبلة من مثل هذه الاتهامات حالياً في الاجتماعات الدولية خاصة لمنظمة العمل الدولية. وإذا كان من الممكن للاقطار المستقبلة أن تردّ على هذه الحملة طالما أن التمييز قاصر على مواطنيها، فإنها ستكون غير قادرة على مواجهة حملة مماثلة إذا أقرّت المساواة بين المواطنين والوافدين العرب بينما بقيت حالة عدم المساواة بالنسبة الى العمالة غير العربية. من ناحية أخرى يشير بعض المسؤولين إلى أن تحقيق المساواة مع المواطنين بالنسبة الى العمالة العربية فقط، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الفروق في الكلفة بين العمالة العربية وغير العربية مما يؤدي إلى مزيد من إقبال رجال الأعمال على الاستعانة بالعمالة غير العربية على حساب العمالة العربية.

ويبدو أن الرأي الأخير هو رأي سائد أيضاً بين المسؤولين في البلدان المرسلة للعمالة في الوطن العربي، حيث يخشى هؤلاء أن تؤدي المطالبة بوضع القرارات العربية الخاصة بالمساواة موضع التنفيذ إلى ابتعاد الأقطار العربية المستقبلة عن استخدام مواطنيهم وإبدالهم بعمالة غير عربية خاصة من جنوب وجنوب شرق آسيا.

ويبدو لنا أن هناك خلطاً في هذه الأمور بين عدة قضايا يجب التمييز بينها. فهناك **أولاً** قضية تمتع العمال الوافدين عرباً أو غير عرب بالحد الأدنى من الحقوق التي تتضمنها القرارات والتوصيات الدولية بشأن العمال الذين يعملون خارج اقطارهم. وهناك **ثانياً** قضية تفضيل العرب عند الاستخدام في أسواق العمل العربية. وهناك **أخيراً** الميزات الاضافية التي قد يتمتع بها المواطنون لا بصفتهم عمالاً، وإنما بصفتهم مواطنين.

ومن أمثلة النوع الأول من الحقوق، حق المهاجرين جميعاً في التمتع بحقوق متساوية مع المواطنين في ما يختص بظروف العمل، بما في ذلك الحصول على أجر متساوٍ للعمل المتساوي، وحقهم في أن تغطيهم مظلة التأمينات الاجتماعية نفسها التي تغطي المواطنين، وحقهم في الحماية القانونية والخضوع للاجراءات نفسها، وتمتعهم بالحقوق نفسها في ما يتعلق بالتنظيمات النقابية والعمالية، وحمايتهم من الطرد التعسفي من العمل أو من البلاد إلا بقرار من محكمة مختصة، أو منحهم حق استئناف القرارات الادارية أمام المحاكم، وحقهم في جمع شمل أسرهم أو في السماح لهم بزيارتهم أو ما يماثل ذلك[١٥].

---

(١٥) انظر بالنسبة الى هذه الأمور: توصيات وقرارات منظمة العمل الدولية بخاصة معاهدة الهجرة للاستخدام رقم (٩٧) لعام ١٩٤٩، وتوصيات الهجرة للاستخدام رقم (١٥١) لعام ١٩٤٩، ومعاهدة العمال المهاجرين رقم (١٤٣) لعام ١٩٧٥، وتوصيات العمال المهاجرين رقم (١٥١) لعام ١٩٧٥.

إن عدم التمييز ضد أي من المهاجرين لا يمنع تمتع المواطنين الأصليين ببعض حقوق خاصة سواء في ما يتعلق بملكية الأموال أو العقار، أو قصر وظائف وأعمال معينة عليهم، أو تفضيلهم في الاستخدام. وليس هناك ما يمنع أيضاً أن تمتد هذه الأفضلية إلى من هم أعضاء في اتفاق إقليمي معين أو في سوق مشتركة أو من هم في حكم المواطنين. إن الميثاق الأمريكي عن حقوق الانسان مثلاً يمنح كل مواطن من مواطني الدول الموقعة على هذا الميثاق الحق في الإقامة الدائمة في أراضي أي دولة أخرى من دول الميثاق، ويحمي كل مواطني الدول الموقعة من الطرد دون قرار من المحكمة. وتعطي معاهدة روما، التي أنشىء بمقتضاها السوق الأوروبية المشتركة في عام ١٩٥٧، حقوقاً خاصة لمواطني دول السوق في الدخول الحر إلى الدول الأخرى الأعضاء، وفي العمل بأجر في أي من هذه الدول وفي التحرك بحرية بين دول السوق، وحق البقاء للعمل، وحق البقاء بعد انتهاء العمل. وحق ضم العائلات إلى العاملين، وتمنح العاملين من الدول الأخرى حقوقاً متساوية في ما يتعلق بظروف العمل بما في ذلك الحق في السكن والمشاركة في العمل الثقافي... إلخ، ولا يُنظر إلى منح هذه الحقوق لأعضاء السوق كتمييز ضد العمال من خارج السوق[١٦]. ومن السهل قانونياً أن تتم المعاملة المتساوية للعرب المحليين والوافدين إذا ما نظر قانون الجنسية إلى المواطنين العرب جميعاً كمواطنين لا كأجانب، ومن ذلك مثلاً القانون السوري للجنسية الذي نص على أن يعتبر أجنبياً بالنسبة الى هذا التشريع كل من لا يتمتع بجنسية الجمهورية العربية السورية أو جنسية أي بلد عربي آخر[١٧]. وقد أعفى القانون العراقي أيضاً المواطنين العرب من جميع شروط الدخول والإقامة والخروج إلا إذا كان ملزماً بعقود عمل أو التزامات أخرى، فلا يجوز له مغادرة العراق إلا بعد الحصول على سمة المغادرة من السلطات المختصة. وباختصار، فإن اتّباع ما جاء في قرارات مؤتمر القمة العربي الحادي عشر بخصوص المعاملة المتماثلة بين المواطنين والوافدين العرب لا يكوّن في حد ذاته أي أساس لتهمة التمييز العنصري التي يلوّح بها.

إن هذا التساوي في ظروف وأوضاع العمل وإعطاء أولوية للعامل العربي بالنسبة إلى غير العربي، لا يتعارض مع تمتع العناصر المحلية بقدر من الميزات التي ترتبط أساساً بمشاركتهم دون غيرهم في ملكية ثروة بلادهم، وبالتالي بأحقيتهم دون غيرهم في توزيع قدر من هذه الثروة عليهم في أشكال مختلفة من أشكال التوزيع كما هو حادث الآن بالفعل. وقد يكون من الضروري هنا أن نؤكد على أن مصلحة الأقطار المستقبلة للعمالة ذاتها هو في أن تفصل بين ما يحصل عليه المواطن من ميزات **مقابل المواطنة**، وبين ما يحصل عليه **مقابل العمل** الذي يجب أن يرتبط بما يؤديه فعلياً من أعمال، ومدى كفايته، وأن يخضع لقاعدة الأجر المتساوي للعمل المتساوي.

---

(١٦) عوردين، «دليل المواثيق والاتفاقات الدولية التي تحكم الهجرة الدولية،» ص ١٣ ـ ١٧.

(١٧) جورج ديب، «القوانين والتطبيقات المؤثرة على الهجرة في العالم العربي: نحو ميثاق اقليمي،» ورقة قدّمت الى: الاسكوا، مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي، نيقوسيا، ١١ ـ ١٦ أيار/ مايو ١٩٨١، ص ٢١.

إن تفضيـل العمالـة العربيـة في الاستخدام لا يؤدي بـالضرورة الى ارتفاع كلفـة هذه العمالـة مقارناً بالعمالة غير العربية. وقد سبق أن أشرنا إلى أن كل المهاجرين يجب أن يحصلوا على شروط متساوية في ما يختص بشروط العمل والأجر والتأمينات الاجتماعية... الخ، على أن السياسة المناسبة للتشغيل يجب أن تفضل استخدام العمال المحليين، فالعمال العرب ما زالت تتوافر فيهم الكفاية والقدرة المطلوبة قبل الالتجاء الى العمالة غير العربية. كما أن أي سياسة عربية للعمالة والهجرة يجب أن تسعى دائماً إلى زيادة عرض القوى العاملة العربية بإدخال عناصر جديدة ذات كفاية الى سوق العمل.

٥ ـ مصادر إضافية لمواجهة احتياجات سوق العمل العربية

إن أحد الأسباب الرئيسية التي تقدم لتزايد الاعتماد على العمالة غير العربية وخاصة العمالة الآسيوية، هو عدم توافر العمالة العربية المناسبة، وعدم مرونة عرض قوى العمل العربية مما أدى إلى عجز ونواقص خطيرة في السوق العربية، خاصة في البلدان المصدرة للعمالة. وقد شملت هذه النواقص في العديد من البلدان العمالة غير الماهرة في الزراعة الى جانب العمالة الماهرة. وقد برز هذا النقص في عمال الزراعة بوضوح في حالة الأردن واليمن وعُمان، كما أصبح مؤثراً حتى في حالة مصر.

إن عدم مرونة العرض هي ظاهرة مؤقتة، إذ تتوافر مصادر إضافية لزيادة العرض من العمل العربي في الأجلين المتوسط والطويل. ويشار في هذا الأطار إلى ثلاثة مجالات رئيسية:

أ ـ الاستفادة من العمالة العربية المهاجرة الى اوروبا وخارج الوطن العربي وتوجيهها للعمل في البلدان العربية، خاصة في بلدان العجز العمالي.

ب ـ زيادة معدل مشاركة النساء في قوة العمل العربية.

ج ـ تحوّل مزيد من عمال الزراعة الى العمل في القطاع الحديث عن طريق ميكنة الزراعة العربية.

أ ـ الاستفادة من العمالة العربية المهاجرة الى خارج الوطن العربي

تشمل هجرة العمالة العربية الى خارج الوطن العربي العديد من العناصر والجماعات، فهناك أولاً ما يعرف بهجرة الكفاءات العربية خاصة الى دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا. وهناك الهجرة الواسعة للعمال من شمال أفريقيا وخاصة من أقطار المغرب العربي الكبير الى اوروبا الغربية وخاصة فرنسا.

وعلى الرغم من عدم وجود حصر كامل بالكفاءات العربية في الخارج، تُبرز بعض الأبحاث أن الوطن العربي يساهم مساهمة كبيرة في هجرة الكفاءات من البلدان النامية الى

الخارج. وقد قدَّر د. انطوان زحلان النسبة المئوية لهجرة الأطباء والمهندسين والعلماء العرب الى اوروبا الغربية والولايات المتحدة حتى عام ١٩٧٦ بأنها تبلغ ٥٠، ٢٣، ١٥ بالمئة على التوالي من مجموع الكفاءات العربية، وقدَّرت الأعداد الكلية آنئذٍ بـ: ٢٤٠٠٠ طبيب، ١٧٠٠٠ مهندس، ٧٥٠٠ من المشتغلين بالعلوم الطبيعية[١٨]. وتقدّر دراسة لمكتب العمل العربي التابع لمنظمة العمل العربية أن الوطن العربي يساهم بما يقرب من ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية، وأن العدد الكلي للكفاءات العربية المهاجرة يبلغ ١٢٠ ألفاً بينهم ٥٢ ألفاً في أوروبا الغربية[١٩].

وقد كانت قضية هجرة العقول أو الكفاءات العربية الى الخارج موضعاً لدراسة عدد من المؤتمرات والندوات العلمية منذ بداية السبعينيات. وقد ابرز العديد من البحوث المقدمة في هذه الندوات والمؤتمرات مدى تزايد اعتماد الأقطار العربية على الخبرات الخارجية، في وقت تزداد فيه هجرة العقول العربية، وضرورة السعي الجاد الى معالجة الأسباب التي تحول دون الاستفادة بما للكفاءات العربية من طاقة إنتاجية مبدعة، والسعي أيضاً إلى الاستفادة من القوى العلمية الضخمة التي تركت البلدان العربية فعلاً.

وفي هذا قُدمت العديد من الاقتراحات كحلول بدءاً من انشاء بنك للمعلومات حول الكفاءات العربية المهاجرة، الى منح حوافز مادية للكفاءات المهاجرة مقارنة في مستواها للأوضاع التي تتمتع بها في الخارج، الى توفير مؤسسات وأجواء مهيأة للبحث العلمي، أو تسهم في مشروعات التنمية وتكليف العائدين بمسؤوليات تتكافأ مع قابلياتهم وطموحهم، الى تيسير اجراءات الاستفادة من العلماء العرب الذين لا تمكّنهم ظروفهم من العودة بخدمة التنمية العربية لمدد قصيرة أو طويلة طبقاً لامكاناتهم، الى انشاء سوق عربي مشترك يسمح بحرية انتقال العمالة العربية، ومساواة الخبراء العرب بالخبراء الأجانب من حيث المكافآت والتوظف... الخ[٢٠].

وقد حاولت بعض البلدان العربية تقديم اغراءات معينة وحوافز لعودة الكفاءات العلمية من خلال سن القوانين التي تمنح العائدين عدداً من المزايا المالية، وأهم هذه القوانين اصدار العراق قانون عودة ذوي الكفاءات العلمية الى الوطن رقم ١٨٩ لعام ١٩٧٢ ثم قرار

---

(١٨) انطوان زحلان، «مشكلة هجرة الكفاءات العربية،» ورقة قدِّمت الى: **هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١)، ص ٢٣.

(١٩) منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، مؤتمر العمل العربي، الدورة ٨، بغداد، ٦ - ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٠، **هجرة الأدمغة العربية**، ص ٩.

(٢٠) حول قضية هجرة الكفاءات، انظر: المصدرين نفسيهما؛ **قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، [د. ت.])؛ وندوة **السكان والعمالة والهجرة في الخليج العربي، الكويت، ١٦ - ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، منظمة العمل الدولية، ١٩٧٩).

مجلس قيادة الثورة رقم ٩ في ١٩٧٢/١١/٣٠ الذي أعقبه القانون الشامل رقم ١٥٤ لعام ١٩٧٤ لرعاية اصحاب الكفاءات. وقد منح هذا القانون والروافد التشريعية الأخرى المكملة له العرب حق التمتع بالجنسية العراقية وحرية الاقامة والعمل في العراق، ومنح العائدين من ذوي الكفاءات العلمية منحاً وقروضاً وأراضي بناء واعفاءات جمركية على الأثاث والسيارة.

وحاولت كل من ليبيا والكويت توفير مراكز بحوث علمية لجذب عدد من العلماء العرب بالخارج، كما أدت جهود الكويت الى انشاء معهد للبحوث العلمية الذي استقطب عدداً محدوداً من الكفاءات العلمية المهاجرة. أما في ليبيا فقد ظهرت مقترحات بانشاء مدينة علمية للعلماء العرب المهاجرين ولكن الأمر اقتصر في النهاية على انشاء معهد الانماء العربي في طرابلس وبيروت، استقطب عدداً من الباحثين العرب بينهم عدد محدود من المهاجرين.

ويمكن القول إن الجهود لاستقطاب الكفاءات العربية المهاجرة كانت محدودة الأثر للغاية، ويعود ذلك أساساً الى أن جذور مشكلة هجرة الكفاءات تكمن بصفة أساسية في البنية السياسية والاجتماعية والعلمية القائمة في الوطن العربي التي تؤدي تأثيراتها السلبية إلى مزيد من هجرة الكفاءات بدلاً من العكس. ولا يصلح لعلاج هذا الخلل مجرد اعطاء حوافز مادية للعودة أو خلق بعض المراكز العلمية هنا أو هناك[٢١].

وإذا كانت عودة الكفاءات العربية المهاجرة يواجهها العديد من الصعوبات، فإن الأمر لا يقل تعقيداً بالنسبة الى العمالة العربية المهاجرة من بلاد المغرب العربي إلى أوروبا. وقد قدِّر حجم الجاليات المغربية المهاجرة الى أوروبا، باستثناء انكلترا، بنحو ١,٦ مليون في عام ١٩٧٩ اغلبيتهم (٨٥ بالمئة) في فرنسا أما البقية فتتوزع بين ألمانيا الغربية وهولندا وبلجيكا. ويشكل الجزائريون نحو نصف مجموع المهاجرين، بينما يمثل المغاربة أكثر من الثلث قليلاً، والباقي من التونسيين، ويمثل العمال نحو ٤٥ بالمئة من مجموع المهاجرين.

وتميل العمالة المغربية المهاجرة بصفة عامة الى صغر السن. ففي **بلجيكا** بلغ من لم يتجاوز سنهم ١٤ سنة من مجموع المهاجرين عام ١٩٧٧، ٤٨ بالمئة بينما بلغ من لم يتجاوز سنهم ١٧ عاماً في **فرنسا** ٣٣ بالمئة من مجموع المهاجرين، ومن هم بين سن ١٧ - ٢٤ سنة ١١,٣ بالمئة من المهاجرين. أي أن من هم دون الخامسة والعشرين عاماً كانوا ٤٥ بالمئة من المهاجرين. ويختلف الوضع في **المانيا** حيث كان من لم يزد سنهم عن ١٦ عاماً في سنة ١٩٧٩ في حدود ٢٣ بالمئة فقط. كذلك ترتفع نسبة الذكور في المانيا وفرنسا عنها في بلجيكا، فكانت نسبة الرجال الى النساء في المانيا ٣ : ١؛ أما في فرنسا فكانت ٣,٣٥ : ١، أما في بلجيكا فلم تتجاوز ١,٢٧ : ١[٢٢].

---

(٢١) لدراسة الأسباب السكانية لهجرة الكفاءات، انظر: فاطمة زهرة [وآخرون]، «عوامل هجرة الكفاءات ومناقشات مؤتمر العمل العربي في دورته الثامنة عام ١٩٨٠،» ورقة قدّمت الى: **قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي**.

(٢٢) تستند كل الأرقام الى: حافظ شقير، «حول الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للعمال=

وتشير البيانات الخاصة بالعمالة المغربية أن نسبة عالية منها هي من العمال غير المهرة، فقد بلغت نسبة العمال غير المهرة في بلجيكا عام ١٩٧٧، ٣٥ بالمئة من مجموع العمال المغاربة. وتبين البيانات الفرنسية عن عام ١٩٧٥ أن ٦٧,٢ بالمئة من العمال الجزائريين، ٥٦,١ بالمئة من عمال المغرب الأقصى، ٥١,٩ بالمئة من العمال التونسيين هم عمال غير مهرة.

وقد تأثرت الهجرة من المغرب العربي الى أوروبا بحالة الركود الاقتصادي في أوروبا الغربية، فما إن لاحت بوادر الأزمة حتى اتخذت الدول الأوروبية اجراءات لوقف الهجرة المغربية اليها أولاً (المانيا سنة ١٩٧٣ وفرنسا ١٩٧٤) ثم بدأت في تنظيم ترحيل المهاجرين. الا أنه على الرغم من تشجيع عودة المهاجرين بواسطة الحكومات المغربية ووجود بطالة واسعة نسبياً بين العمال المغاربة في أوروبا، إلا أن تيار العودة الى بلادهم الأصلية لم يكن كبيراً. فالعائدون الى تونس خلال الفترة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٠ لم يتجاوزوا ثمانية آلاف شخص طبقاً لتقديرات ديوان العمال التونسيين بالخارج والتشغيل والتكوين المهني والديوان الفرنسي للهجرة[٢٣].

ويواجه العمال المغاربة في فرنسا وأوروبا العديد من المشاكل التي تتعلق باندماجهم في المجتمعات الأوروبية، وعدم توافر المؤسسات اللازمة لتعليم أبنائهم وخاصة تعليمهم لغتهم الأصلية، وتعرّضهم لأنواع مختلفة من التمييز والاضطهاد الاداري. وتجد بلدانهم الأصلية التي تعاني بالفعل من قدر من البطالة بين عمالها صعوبة في استيعاب حتى الأعداد القليلة منهم التي عادت إلى بلادها الأصلية.

وقد أدى هذا الى طرح فكرة الاستفادة بهذه العمالة العربية في مد السوق العربي باحتياجاته وتحويل أجزاء متزايدة من هذه العمالة الفائضة للعمل في الأقطار العربية المستقبلة للعمالة خاصة في منطقة الخليج العربي وذلك من خلال تطوير شكل من أشكال التعاون بين الدول الأوروبية المضيفة من جهة، والأقطار العربية المرسلة من ناحية، والأقطار العربية المستقبلة للعمالة من جهة ثالثة[٢٤]. إلا أن المحاولات التي تمت في هذا الاتجاه واجهت العديد من الصعوبات. فالعمال العرب في أوروبا، وإن تعرضوا لقدر من الاضطهاد وعدم المساواة، إلا أنهم يتمتعون بقدر من الحقوق والحريات لا يتمتع بها العامل العربي المحلي أو الوافد في العديد من الأقطار العربية المستقبلة. كما أنه قد تعوّد العيش في اطار ثقافي واجتماعي يتميز بدرجة كبيرة من الحرية والسماح، يخالف الجو المحافظ والتزمّت القائم في عديد من الأقطار العربية.

ومن أجل هذا كان نجاح محاولة استقطاب العمالة العربية في أوروبا للعمل في البلدان

= العرب المهاجرين الى أوروبا،» ورقة قدّمت الى: منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون العمال العرب المهاجرين، تونس، ٢٧ ـ ٢٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨١.

(٢٣) علي لبيب، «ملامح عودة العمال التونسيين المهاجرين،» ورقة قدّمت الى: المصدر نفسه.

(٢٤) عبدالله بوعدين، «اندماج العمال المغاربة العائدين من أوروبا،» ورقة قدّمت الى: المصدر نفسه.

العربية المستقبلة للعمالة محدوداً. وحتى في الحالات التي قبل فيها البعض الانتقال للعمل في البلدان العربية فقد فضلوا أن يتم ذلك من خلال تعاقدهم على العمل مع مؤسسات أوروبية تقوم بتنفيذ بعض العقود أو الأنشطة في البلدان العربية. وقد برر ذلك بأنه يحافظ على حق العامل العربي المهاجر الى أوروبا في العودة الى البلد الأوروبي المضيف. وهو حق يحرص المهاجر العربي الى أوروبا في الاحتفاظ به الا اذا اضطر الى سواه. ويشكو بعض العمال الذين انتقلوا للعمل في البلدان العربية من أوروبا بالفعل من جمود الاطار الثقافي والاجتماعي والترفيهي في هذه البلاد.

وقد كان هذا محط شكوى العمال المغاربة الذين يعملون في العراق، رغم أن العراق هو أقل محافظة من عدد من الأقطار العربية الأخرى المستوردة للعمالة[٢٥]. ويبدو مما سبق ان احتمالات الاستفادة المباشرة من قوة العمل العربية في أوروبا للوفاء باحتياجات الأقطار العربية المستوردة للعمالة سيكون محدوداً في المستقبل القريب. إلا أن هذا لا يمنع إمكان تنظيم عودة العمال المغاربة في أوروبا الى بلادهم الأصلية حيث يحتمل أن تتم اعادة ادماجهم دون مواجهة توترات شديدة، وتنظيم هجرة مقابلة للعمال من بلدان المغرب العربي ذات الفائض الى البلدان العربية المستوردة. على أن ذلك يتطلب قدراً من التنظيم والعمل المشترك في مجالات التدريب وانتقال العمالة، وهو ما سنتطرق اليه فيما بعد بصدد الحديث عن الآليات.

ب ـ احتمالات زيادة مشاركة المرأة العربية في العمل

وعلى الرغم من الزيادة في مشاركة المرأة العربية في العمل خاصة في القطاع غير الزراعي، ورغم الزيادة المستمرة في نسبة المتعلمات من النساء في البلدان العربية، فإن مشاركة النساء في قوة العمل العربية لم تزل محدودة. وتبرز البيانات المتاحة عن سبعة عشر بلداً عربياً أن نسبة النساء في القوى العاملة تقل عن ١٠ بالمئة في ستة أقطار هي: الجزائر، وليبيا، وموريتانيا، والسعودية، والامارات العربية المتحدة، واليمن الديمقراطية، وأنها تتراوح بين ١٠ ـ ٢٠ بالمئة في حالة عشرة أقطار عربية هي: البحرين ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان والمغرب وسوريا وتونس وجمهورية اليمن العربية، وأنها تزيد على ٢٠ بالمئة في حالة واحدة فقط هي حالة الصومال (٢٩,٤ بالمئة).

ويبدو أن قطاعي الزراعة والخدمات هما القطاعان اللذان يجذبان الجزء الأكبر من العاملات من النساء. وتوضح البيانات الخاصة باثني عشر قطراً عربياً أن أكثر من ثلثي القوى العاملة من النساء يعملن في القطاع الزراعي في خمسة أقطار منها، وهذه الأقطار هي: سوريا والسعودية واليمن الديمقراطية وجمهورية اليمن العربية والسودان. ويعمل ما بين ٤٠ ـ ٩٠ بالمئة من النساء العاملات في قطاع الخدمات في ٦ أقطار من الأقطار الاثني عشر، وهذه

---

(٢٥) ذكرت هذه الشكوى للعمال المغاربة في خلال المقابلات مع المسؤولين العراقيين والمناقشة التي أجراها الباحثان حول مشاكل هجرة وانتقال القوى العاملة.

الأقطار هي: المغرب وتونس وليبيا ومصر والعراق ولبنان. ويزيد عدد العاملين في الخدمات على ٩٠ بالمئة في الكويت. أما باقي الأقطار العربية، فإن العاملات في الخدمات يكوّنّ ما بين ١٠ - ٢٠ بالمئة من القوى العاملة فيها. أما بالنسبة الى قطاع الصناعة التحويلية، فإن نسبة العاملات المشتغلات فيه تتجاوز ٢٠ بالمئة من المشتغلات من النساء في حالة أربعة أقطار فقط هي: العراق ولبنان وليبيا وتونس. وتتراوح هذه النسبة بين ١٠ - ٢٠ بالمئة في حالة أربعة أقطار عربية أخرى هي: مصر والمغرب وسوريا والسودان. وتقل نسبة المشتغلات في الصناعة عن ١٠ بالمئة من جملة المشتغلات في الأقطار العربية الأخرى.

وتضغط الهجرة في بعض الحالات على المرأة للحلول محل الرجل في بعض الأنشطة الاقتصادية خاصة الزراعة. وقد أشرنا الى هذا الاتجاه في حالة اليمن، الا أن البيانات المتاحة لا تمكّن من قياس مدى انتشار هذه الظاهرة ولا تأثيرها على حجم العمالة الكلية للنساء ومعدل زيادتها. على أن أحد المؤشرات الذي قد يكون له أهميته هو الارتفاع النسبي في معدل استخدام النساء في اليمن العربية بالمقارنة بالبلدين المجاورين وهما اليمن الديمقراطية والسعودية. فبينما كانت نسبة النساء في قوة العمل الكلية في اليمن العربية هي نحو ١٢,١ بالمئة في عام ١٩٧٥ فإن النسبة المقابلة في اليمن الديمقراطية كانت في حدود ٥ بالمئة. أما في السعودية فكانت نحو ٦,٥ بالمئة في عام ١٩٧٧.

وإلى جانب الحلول محل الرجل، يجري مزيد من دخول المرأة الى سوق العمل في المدينة تحت ضغط التضخم والأنماط الاستهلاكية الجديدة التي تتبناها الأسر العربية. ويساعدها في ذلك زيادة انتشار التعليم، ونمو قطاع الخدمات وخاصة الخدمات الحكومية في ميادين التعليم والصحة وغيرها. ويبدو الاتجاه نحو زيادة استخدام المرأة من خلال مقارنة نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في معظم البلدان العربية.

ويلاحظ ارتفاع نسبة مشاركة النساء في عدد من الأقطار العربية: لبنان، العراق، الأردن، مصر، عُمان، الكويت، قطر، اليمن العربية.

وتشير البيانات السابقة الى أن المرأة يُحتمل أن تلعب دوراً متزايداً في قوة العمل خلال المرحلة القادمة، وإن كان يصعب تحديد النمو المحتمل لمشاركتها خلال الفترة في نهاية هذا القرن تحديداً دقيقاً.

ج - دور العمالة الزراعية العربية في مواجهة احتياجات العمالة في الوطن العربي

لم تزل الزراعة في الوطن العربي تستخدم الجزء الأكبر من القوى العاملة العربية. وقد قدّرت دراسة البنك الدولي عن الهجرة الدولية والقوة العاملة في الشرق الأوسط وشمال افريقيا حجم قوة العمل المستخدمة في الزراعة بما يناهز ١٨,٧ مليون عامل، يشكلون ٤٤,٥ بالمئة من القوة العاملة في عام ١٩٧٥. وقد قدّر أن ترتفع العمالة الزراعية في حالة

النمو السريع إلى نحو ١٩,٥ مليون عامل، أي ما يوازي نحو ٣٥,٢ بالمئة من مجموع العمالة العربية. وبالرغم من نقص النصيب النسبي للعمالة الزراعية، فإن الزراعة تبقى رغم ذلك أكثر القطاعات استخداماً للعمالة.

وقد كانت ولم تزل العمالة الزراعية أحد المصادر الأساسية لهجرة القوى العاملة سواء الهجرة الداخلية أو الخارجية. وقد أدى تعاظم حجم انتقال الأيدي العاملة بين البلدان العربية في السنوات التي تلت ارتفاع اسعار النفط في عام ١٩٧٣، الى حركة نزوح واسعة للعمالة من الزراعة العربية، مما أثر في حجم الانتاج الزراعي في بعض البلدان خاصة في

جدول رقم (٤ - ٤)

مجموع قوة العمل(*) وقوة العمل من النساء ونسبة مشاركتهن في قوة العمل في بعض البلدان العربية

البلد	السنة	حجم قوة العمل	حجم قوة العمل من النساء	نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل
الأردن	١٩٨٢	٤٨٢٦٢٤	٥٧٦٣٠	١٣,٦
الامارات العربية المتحدة	١٩٨٢	٥٩٦٣٤	٢٢٦٨	٣,٨
البحرين	١٩٨٢	٧٦٦٦٩	١٥٢٩٨	٢٠
الجزائر	١٩٨٥	٣٨٨٤٠٠٠	٣٢٦٠٠٠	٨,٤
السعودية	١٩٨٢	١٣٤٩٤٥٨	٦٧٢٠٣	٥
سوريا	١٩٨٤	٢٣٨١٧٨٥	٢٥٢١١٧	١٠,٦
العراق	١٩٨٤	٣٧٧٩٩٩٨	٦٠٠٢٤٦	١٥,٩
عُمان	١٩٨٢	١٤٢٨٩٧٣	٢٠٤١٠٠	١٤,٣
قطر	١٩٨٢	٢٣٨٢٥	٢٧٩٢	١١,٧
الكويت	١٩٨٥	١٢٣٥٦٠	٢٤٤٥٧	١٩,٨
لبنان	١٩٨٤	٧٠١٧٨٣	١٧٩٨٤٧	٢٥,٦
ليبيا	١٩٨٤	٥٤١١٧٦	٣٦٩١٠	٦,٨
مصر	١٩٨٦	١٢٧٩٩١٩١	١٤٨٣١٤٤	١١,٦
المغرب	١٩٨٢	٥٩٩٩٢٦٠	١١٨١٢٨٠	١٩,٧
اليمن الديمقراطية	١٩٨٤	٤٥٠١٨٣	٣٠٨٠٠	٦,٨
اليمن العربية	١٩٨٤	١٤٧٢٤١٧	١٨٣٨٩٥	١٢,٥

(*) قوة العمل المواطنة فقط.

المصادر: حسبت لكافة البلدان فيما عدا مصر والكويت والجزائر وليبيا والمغرب من: هدى زريق، «دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية،» المستقبل العربي، السنة ١٠، العدد ١٠٩ (آذار/ مارس ١٩٨٨)، وبالنسبة الى مصر والكويت فمن بيانات التعداد. أما الجزائر وليبيا والمغرب فمن: منظمة العمل العربية، بيانات العمل والاحصاءات الإجتماعية في البلدان العربية.

اليمن والأردن وعُمان . وقد أشرنـا من قبل الى بعض آثـار انتقال العـمالة الـزراعية خـاصة في اليمن. وبالرغم من أن الحجم النسبي للعمالة الزراعية المهاجرة من مصر لم يزل محدوداً نسبياً مقارنةً بالأقطار العـربية الأخـرى خاصـة الأردن واليمن، فقد عـانت الزراعـة المصرية آثـاراً سلبية نتيجة هجرة القوى العاملة، خاصة في بعض مواسم الزراعة التي تحتاج الى حجم كبير من العمالة كشتل الأرز وجمع القطن وحصاد القمح . . . الخ .

وعلى الرغم من الارتفـاع المحتمل في الـتركيب المهاري لـلأيدي العـاملة المهاجـرة في المستقبـل، فمن المنتظر أن يستمـر السحب من العـمالـة الـزراعيـة في بلدان الارسـال للوفـاء باحتياجات النمو في القطاع الزراعي من جـانب، وقطاع التشييـد من الجانب الآخـر، ولكن بمعدلات أبطأ مما سبق .

ويحتمـل أن يؤثر ذلـك في قدرة القـطاع الزراعي في البلدان العـربية عـلى تحقيق تقـدم زراعي مناسب وزيادة انتاج المواد الغـذائية والحـد من الاعتماد عـلى العالم الخـارجي في امداد الـوطن العربي بـالغذاء وتحقيق قـدر أعلى من الأمن الغـذائي، كـما تستهـدف ذلـك الأقـطار العربية[٢٦]. وسيتطلب تحقيق هذه الأهداف مع استمـرار الزراعـة في مد القـطاعات الأخـرى باحتياجاتها من القوى العاملة ميكنة الزراعة العربية، خاصـة ميكنة العمليـات الزراعيـة التي تحتاج الى حجم ضخم من الأيدي العاملة موسمياً .

إن تحقيق ميكنة سريعة للزراعة سوف يتطلب ضمن أشياء أخرى زيادة حجم الاستثمار في القطاع الزراعي بشروط سهلة وميسرة . وهو أمر يصعب مواجهته بواسطة الأقـطار المرسلة للعمالة وحدها التـي يعـاني أغلبها بـالفعل من ضـآلة المـوارد الاستثماريـة . ودون عمل عـربي مشترك في هذا الاتجاه فإن استمرار الاتجاهات الحاليـة إما أن يؤدي الى مـزيد من التـدهور في الانتاج الزراعي، أو الى اتباع سياسات تحد من نزوح العمال من الزراعة العربية . . . مـع ما قد يترتب على ذلك من زيادة الاعتماد على العمالة غير العربية في القطاع الزراعي .

---

(٢٦) اعتبر تحقيق الأمن الغذائي العربي أحد الأهداف الاستراتيجية للتنمية العربية كما عبّر عنها في البيان الصادر عن: مؤتمر الخبراء الحكوميين لدراسة مشروع استراتيجيـة العمل الاقتصـادي العربي المشـترك، الحبانيـة (العراق)، ١٩ ـ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠، الـذي تبنته الوثائق المقدمة لمؤتمر القمة العـربي، ١١، عمّان، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ .

جدول رقم (٤ ـ ٥)
التوزيع النسبي لقوة العمل من النساء بين القطاعات الإقتصادية في عدد مختار من البلدان العربية (في الثمانينيات)

البلـد	الزراعة	المناجم والمحاجر	الصناعات التحويلية	الكهرباء والمياه والغاز	التشييد والبناء	التجارة والمطاعم والفنادق	النقل	الخدمات والمال والتأمين	أخرى	المجموع
تونس (١٩٨٠)	٣١,١٤	٠,٤٦	٤٠,١٩	—	٠,٤١	٢,٣٩	١,٠١	١٥,٦٨	٨,٦٩	١٠٠
سوريا (١٩٨٣)	٥٨,٩		٧,٢٨	٠,٣٤	١,٣٢	١,٨١	١,٥٣	٢٨,٧٨	—	١٠٠
الجزائر (١٩٨٥)	٣,٦٨		١١,٩٦		٢,٧٦	١,٢٣	٣,١	٧٥,٧٧		١٠٠
المغرب (١٩٨٢)	٣٠,٦٨	٠,١٩	٢٨,٥٢	٠,١١	٠,٢٩	٢	٠,٣٥	٢٣,٧٩	١٤,٠٧	١٠٠
قطر (١٩٨٦)	٠,٠٢	٠,٩٠	٠,٦٣	٠,٠١	٠,٥٩	١,٦٣	١,٤٥	٩٤,٧١	٠,٠٧	١٠٠
الكويت (١٩٨٥)	٠,٢٧	٠,١٨	٠,١٧	٠,٢٢	٠,١١	٠,٥٩	٣,٤٧	٩٤,٥٩	—	١٠٠
مصر (١٩٨٦)	١٠,٥٩	٠,٣٣	٩,٥	٠,٦٨	١,٣	٥,٤٥	٢,٩	٥٩,٥٧	٩,٦٨	١٠٠

المصدر: حسبت لكافة البلدان فيما عدا مصر والكويت من: منظمة العمل العربية، بيانات العمل والإحصاءات الإجتماعية في البلدان العربية، وبالنسبة الى مصر والكويت فقد حسبت من بيانات التعداد العام للسكان.

الفصل الخامس

سياسات ترشيد انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية: الآليات والسياسات المقترحة

مقدمـــة

أشرنا فيما سبق إلى أنه بالرغم من كل المشـاكل والسلبيـات التي تحيط بعمليات انتقـال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية بفعل عامل الجذب النفـطي، فإن هـذه السلبيات لن يمكن علاجها بالقضاء على الظاهرة ذاتها، خـاصة وأن الأسبـاب المؤدية لهـذا الانتقال ستـظل فترة طويلة نسبياً في المستقبل. هذا فضلاً عن أن المحصلة الكلية لحركة انتقال الأيدي العاملة تبقى ذات مضمـون ايجابي، مما يعني أن محاولات الـترشيد يجب ألّا تتجـه إلى إضعاف هـذه الحـركة، وان استهـدفت تخطيـطها وتنـظيمها لتعـظيم الايجابيـات، والحد بقـدر الإمكان من السلبيات التي نتجت من حركة الانتقال حتى الآن.

وقد بينت مناقشتنـا لبعض القضايـا الرئيسيـة في الفصل السـابق أن القضايـا المرتبـطة بهجرة القوى العاملة إلى البلدان العربية وانتقالهـا فيما بينهـا هي قضايـا معقدة، وأن عـلاجها يتطلب مواجهة متعددة الجـوانب وعلى مستـويات مختلفـة من العمل. كـما أبرزت أن عـلاجاً ناجعاً شاملاً سوف يتطلب تغيـيرات أساسية في العديد من التوجهات الاقتصاديـة والاجتماعيـة وفي نمط الحياة في بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال وعلى النطاق العربي ليتم في اطـارها اتخـاذ خطوات منسقة ومترابطة، يستند ويغذي بعضها بعضاً وصولاً إلى الأهداف التي حددناهـا في بداية الفصل السابق والتي تتضمن:

١ ـ السعي إلى تحقيق أقصى تنمية اقتصـاديـة ـ اجتماعيـة ممكنة للوطن العـربي في مجموعه، مع الحرص على الحد من الفروق الدخليـة بين البلدان العـربية أو عـلى الأقل الحـد من زيادة هذه الفروق.

٢ ـ تنمية الموارد البشريـة في كل الـوطن العربي بمـا يتيح الـوفاء بـاحتياجـات كل من الأقطار الموفدة والمستقبلة للعمالة.

٣ ـ زيادة التواصل بين الشعوب العربية وتنمية الشعور بالتكامل والوحدة القومية.

٤ ـ المحافظة على الطابع العربي لكل أجزاء الوطن الكبير.

ونشير هنا إلى أن تحقيق هذه الغايات يرتبط بالتوجه العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي ولا يتوقف على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مجال انتقال القوى العاملة فحسب. كما نشير إلى أن صلاحية أي مجموعة من السياسات التي تتعلق بانتقال الأيدي العاملة تتوقف على النظر إلى هذه السياسات باعتبارها جزءاً من اطار عام أشمل لتنمية عربية أكثر رشداً.

وعلى الرغم من رؤيتنا هذه، فلن يكون من المستطاع في اطار هذا العمل أن نتطرق إلى سياسات التنمية العربية بشكل عام، ولا إلى تحديد الشروط الضرورية لتحقيق تنمية عربية حقيقية ومتوازنة على النطاق العربي. وسنكتفي بالتطرق إلى مجموعة السياسات والآليات التي ترتبط بسوق العمل في الوطن العربي وبترشيد استخدام العمالة العربية. وسنتناول في هذا المجال مجموعة من الآليات والسياسات المقترحة لترشيد انتقال العمالة بين أقطار الوطن العربي وترشيد استخدام العائد من هذا الانتقال في كل من بلدان الارسال وبلاد الاستقبال، وعلى نطاق الوطن العربي في مجموعه. وفي رأينا أن مجموع السياسات التي سنقترحها في التالي تترابط فيما بينها لإحداث التأثير الايجابي المطلوب وللحد من الآثار السلبية، بمعنى أنها مكملة لبعضها البعض حتى ولو طبقت في بلاد عربية مختلفة وعلى مستويات مختلفة من العمل القطري والقومي.

أولاً: آليات وسياسات ترشيد انتقال الأيدي العاملة العربية في بلدان الارسال

في ضوء ما ذكرناه سابقاً حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة وانتقال الأيدي العاملة في الوطن العربي، وفي ضوء القضايا الرئيسية التي نوقشت في الفصل السابق، فإن مجموعة السياسات التي يقترح تطبيقها في بلدان الارسال يجب أن تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

ـ زيادة العرض الكلي من الأيدي العاملة العربية وتغيير تركيبها المهاري والمهني بما يساعد على الوفاء بطلب مجموع الأقطار العربية إلى العمالة الوافدة دون الإضرار بانطلاق التنمية واستمرارها في بلدان الإرسال.

ـ تنظيم عملية خروج وانتقال الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة منها إلى الأقطار العربية بما يحمي متطلبات التنمية في بلدان الإرسال، ويمنع تكدساً غير مرغوب فيه في بلدان الاستقبال.

ـ توفير المعلومات اللازمة عن العجز والفائض من الأيدي العاملة ودرجة ونوعية

مهاراتها وشروط عملها والمساعدة في تداول هذه المعلومات وتوصيلها إلى المستخدمين المحتملين في بلاد الاستقبال.

- حماية البلد للقوى العاملة من كل من استغلال الوسطاء وشروط العمل المجحفة في بلاد الاستقبال، والتأكد من تمتع العاملين العرب بالحد الأدنى من الشروط التي توفرها الاتفاقيات الدولية الخاصة بهجرة وانتقال الأيدي العاملة، وبالاتفاقات العربية التي تعقد بهذا الشأن.

- ترشيد استخدام تحويلات العاملين وتوجيهها إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية رشيدة في بلاد الإرسال.

وسوف نحاول فيما يلي أن نبين مجموع السياسات والآليات التي نقترحها لتحقيق هذه الأهداف.

١ - زيادة العرض الكلي من الأيدي العاملة وتطوير تركيبها المهاري والمهني

تنبع ضرورة العمل على زيادة العرض الكلي من العمالة العربية في بلدان الإرسال من ضرورة السعي للحد من هجرة العمالة الأجنبية إلى الأقطار العربية، التي أصبحت تشكل نسبة متزايدة من حجم العمالة الوافدة إلى الأقطار الرئيسية المستوردة للعمالة في شبه الجزيرة العربية خاصة بعد عام ١٩٧٥. إن من الأسباب التي أدت إلى زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية عدم مرونة عرض العمالة العربية ومحدودية الموارد البشرية العربية وعدم توافر العمالة العربية التي تتمتع بالمهارات المطلوبة في بعض الأحيان. وبغض النظر عما يمكن أن تؤدي إليه هذه الهجرة الأجنبية من أخطار على عروبة بعض أقطار الخليج الصغيرة، فإن الحد من هذه الهجرة لن يكون ممكناً ما لم يتوافر بديل عربي لها.

من ناحية أخرى، تبين الخبرة السابقة والتنبؤات الخاصة بالمستقبل أن هجرة المهارات النادرة من الأقطار العربية المرسلة للعمالة قد أثر وسيظل يؤثر تأثيراً سلبياً في انطلاق التنمية في هذه الأقطار مستقبلاً، ما لم تتمكن من تطوير التركيب المهاري والمهني في قواها العاملة، بحيث يمكن الوفاء بكل من احتياجات الأقطار المرسلة والمستقبلة من هذه الأنواع من العمالة في الوقت نفسه، أو على الأقل بالعمل على الوفاء بالطلب في كل من بلاد الارسال والاستقبال إلى أقصى حد ممكن. وقد سبق لنا في نهاية الفصل السابق أن ناقشنا المصادر الأساسية لزيادة العرض من قوى العمل العربية وبيّنا أن هناك مصادر ثلاثة لهذه الزيادة:

أ - إعادة توجيه القوى العاملة المهاجرة إلى الخارج للوفاء باحتياجات السوق العربية.

ب - رفع معدل المشاركة الخام في بلدان الإرسال خاصة عن طريق زيادة معدل مشاركة المرأة في قوة العمل.

ج ـ تحرير جزء من العمالة العربية وتوجيهها إلى أنشطة اقتصادية أخرى عن طريق زيادة معدل ميكنة الزراعة وإعادة تنظيمها وإعادة تدريب الأيدي العاملة الزراعية.

وقد ناقشنا بقدر من الاستفاضة القضايا المتعلقة بالاستفادة من هذه المصادر في الفصل السابق، ونود هنا أن نركز فقط على بعض الخطوات التي يمكن عن طريقها الاستفادة من هذه المصادر استناداً إلى مناقشتنا السابقة.

ـ الجزء الأكبر من القوى العربية المهاجرة إلى الخارج هي القوى العاملة المهاجرة من الشمال الافريقي إلى أوروبا، وهي تمثل مصدراً مهماً لزيادة عرض العمالة في السوق العربي، حيث تعاني العمالة العربية في أوروبا حالياً مشاكل تزداد تفاقماً مع ازدياد حدة البطالة والأزمة الاقتصادية. والطريق الأساسي للاستفادة من قوة العمل المذكورة هو إعادة استيعابها في أوطانها التي تمت الهجرة منها، مع العمل على تسهيل انتقال عمالة مقابلة من أقطار الشمال الافريقي إلى الأقطار العربية في الجزيرة العربية والخليج. إن نمط الحياة الذي تعودته العمالة المهاجرة في الدول الأوروبية يصعب انتقالها للعمل في بيئة مخالفة تماماً في الأقطار العربية المستوردة للعمالة. وسيكون من الضروري للاستفادة من هذا المصدر تنظيم برامج لإعادة توطين العمالة المهاجرة في بلادها الأصلية، وتدريب العمالة في بلدان الشمال الافريقي لاكسابها المهارات المطلوبة للعمل في الأقطار العربية المستوردة، إلى جانب توفير الحد الأدنى من الشروط في بلدان الاستقبال التي تسهل انتقال واستمرار قبول العمالة العربية من شمال افريقيا للعمل في الأقطار العربية المستوردة. ويتطلب تنظيم مثل هذه البرامج لإعادة التوطين والتدريب أن تتم في إطار اتفاقات عربية ثنائية بين بلدان الشمال الافريقي والبلدان العربية المستقبلة، وذلك في إطار تخطيط عربي شامل للاستفادة من كل القوى العربية المتاحة، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد.

ـ بيّنا فيما سبق تزايد مشاركة المرأة في الأقطار العربية بصفة عامة، نتيجة لازدياد التعليم من ناحية، ولحلول المرأة محل الرجل في بعض الأقطار العربية في عدد من الأنشطة، نتيجة لهجرة الرجال للعمل في بلاد الاستقبال. والمطلوب في هذا المجال هو تسريع ذلك الاتجاه الذي بدأ بالفعل لزيادة مشاركة المرأة. إن هذا قد يتطلب في بعض البلدان توعية بأهمية دور المرأة في النشاط الاقتصادي ومواجهة العقبات ذات الطابع الاجتماعي أو التي ترتبط بالقيم الاجتماعية التي تحد من عمل المرأة، كما يتطلب في حالات أخرى التغلب على بعض الصعوبات التي تحد من انخراط المرأة في العمل خاصة ما يتعلق بتنظيم وتوفير دور الحضانة للأطفال في سنواتهم المبكرة.

ولا بد هنا من التحذير من أن ترتبط ظاهرة ازدياد اشتغال النساء بالحلول محل الذكور الذين ينتقلون للعمل في بلاد الاستقبال، مع ما يترتب على ذلك من ذكورة العمالة الوافدة في البلاد المستقبلة وتأنيث الأسر في بلدان الإرسال. إن سياسة رشيدة لانتقال الأيدي العاملة لا بد من أن تسمح بانتقال العائلات لمصاحبة مُعيليها في بلدان الاستقبال خاصة لمن يعملون في أعمال شبه دائمة، مع السعي في الوقت نفسه لزيادة العمالة بين النساء الوافدات في بلدان

الاستقبال وذلك للحد من العدد الكلي لانتقال العمالة والسكان، كما سنشير فيما بعد عند مناقشة ترشيد استخدام العمالة في بلدان الاستقبال.

ـ وعلى الرغم من احتمالات ارتفاع التركيب المهاري للأيدي العاملة العربية التي ستنتقل مستقبلاً للعمل في بلاد الاستقبال، فسيظل قطاع الزراعة الذي يعمل فيه أكثر من ثلث مجموع العمالة العربية مصدراً أساسياً للعمالة الوافدة، إما مباشرة بالانتقال للعمل في بلدان الاستقبال أو بطريق غير مباشر بالانتقال للعمل من الريف إلى المدينة للحلول محل عمالة أخرى تنتقل هي للعمل في الخارج. وقد بيّنا في نهاية الفصل السابق أن استمرار نزوح العمالة إلى خارج الريف العربي قد أصبحت تؤثر تأثيراً سلبياً في الإنتاج الزراعي، وأن مثل هذا التأثير السلبي سيستمر ما لم يتم تطور في تنظيم الزراعة العربية وما لم يتم مزيد من ميكنة بعض العمليات الزراعية.

ونشير هنا إلى أن توفير العمالة من قطاع الزراعة قد يتطلب في بعض البلدان (بصفة خاصة مصر) إعادة تنظيم الزراعة في اتجاه تجميع الزراعات الصغيرة التي تستوعب أعداداً كبيرة نسبياً من قوة العمل الزراعية. والوسيلة المثلى لذلك هي نشر التعاونيات وتنشيطها في مجال الإنتاج. من ناحية أخرى نؤكد ما سبقت الإشارة إليه من أن ميكنة العمليات الزراعية في الريف العربي سوف تحتاج إلى تسهيلات ائتمانية يصعب توفيرها في العديد من بلدان الارسال دون تعاون عربي وعمل عربي مشترك. ونضيف أنه من الضروري عند وضع أي برنامج للميكنة الزراعية أن يأخذ مثل هذا البرنامج في الاعتبار متطلبات الأجل القصير والمتوسط والطويل. ان النقص في الأيدي العاملة العربية في مجال الزراعة الناتجة عن النزوح الكبير للعمالة هي ظاهرة مؤقتة مهما طالت. ان الزيادة المستمرة والسريعة في السكان من ناحية، واحتمال عودة النازحين (خاصة في مرحلة ما بعد النفط، كما سنشير إلى ذلك فيما بعد) من ناحية أخرى، قد تؤدي إلى عودة البطالة المقنعة أو السافرة إلى الريف العربي بعد فترة زمنية.

ومن ثم، فإن أي برنامج لتسريع الهجرة من الريف لا بد من أن يرتبط ببرنامج لاستيعاب العائدين في أنشطة جديدة في الريف خارج الزراعة ذاتها، وتشجيع العناصر الريفية المهاجرة على استثمار عوائدها في هذه الأنشطة خلال تنظيم تعاونيات أو شركات خاصة بالصناعات الزراعية والأنشطة المساعدة للزراعة (نقل الحاصلات وغيرها)، يشارك فيها العائدون برأس المال والعمل.

ـ إن زيادة العرض الكلي من العمالة العربية لا يمكّن وحده من الوفاء باحتياجات الوطن العربي من أنواع العمالة المختلفة التي تحتاجها التنمية، ما لم يتم تطوير شامل للتعليم والتدريب المهنيين في مختلف الأقطار العربية (خاصة في بلدان الإرسال) يكفل إكساب القوى العاملة العربية المهارات والكفاءات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية في مختلف أرجاء الوطن العربي. إن تدفق الكفاءات والخبرات الفنية من البلدان العربية غير النفطية إلى البلدان النفطية الذي حدث في السنوات الأخيرة والذي ينتظر أن يستمر وأن يزيد في

المستقبـل، يؤكد تشـابك العـوامل المؤثـرة فـي عـرض وطلب الكفاءات والخـبرات في الوطن العربي في مجموعه. ولم يعد من المستطاع بالنسبة إلى الأقطار العـربية المرسلة إلا أن تأخـذ في الحسبان عند التخطيط لبرامج التدريب فيها حجم وطبيعة الطلب على قواها العاملة في بلدان الاستقبـال أيضاً. ويـلاحظ في هذا الشـأن أن الاستجابـة للطلب في الأقطار المستقبلة سـوف يتطلب إكساب العـاملين مهارات أعـلى من تلك السائـدة في سوق العمـل في عدد من بلدان الإرسـال. ذلك لأن وسـائـل الانتـاج المستخـدمـة والسـلع الاستهـلاكيـة السـائـدة في بلدان الاستقبـال هي أكثر تـطوراً من الناحيـة التكنولـوجية كـما أن مستوى الخـدمات بهـا هو أشـد ارتفاعاً.

وقـد سبق أن أشرنا في الفصـل السابق إلى أن أغلب بلدان الإرسـال تعـاني عجـزاً في العمالة الفنيـة وشبه الفنيـة بها (راجع الجدول ٤ ـ ٢). وقـد أبرزت نـدوة عن التدريب المهني عقدت في طرابلس، ان الامكـانيات التـدريبية المتـاحة لا تلبي احتيـاجات عـدد من الأقطار العربية المصدرة للعمالة لا من حيث الكم أو الكيف(١). ومن ثم، فإن هناك حاجـة ماسـة إلى رفـع القدرات التـدريبية فيهـا في إطار جهـد عربي مشـترك ـ كما سنشـير إلى ذلك فيـما بعد ـ وتطوير برامج تدريبية في الأقطار المرسلة تستفيد من كل إمكـانيات التـدريب العربيـة المتاحـة التي يجري تعبئتها في إطار عربي، بحيث تكون برامـج التدريب القـطرية هي جـزء من جهد عربي شامل. وينطبق هذا بشكل خاص على حالة الأقطار العربية الأقل نمواً، والتي تعاني هي نفسها من نقص الكفاءات التدريبية فيها ونقص الإمكانات المادية اللازمـة لتوفـير احتياجـات التدريب.

إن برنامجاً شامـلاً للتدريب يجب أن يضم، إلى جـانب الجهود الحكـومية عـلى المستوى القطري في بلدان الإرسال والجهود القومية على المستوى العربي، وسائل لحث القطاع الخاص المنظم أو اجباره على المساهمة في الجهود التدريبية. ويمكن في هذا الإطار الاستفـادة من تجربـة بعض الدول الآسيوية المرسلة للعمالة، حيث تفرض الحكومة الكورية على شركـات المقاولات العاملة في الخارج التي تستخدم العمالة الكورية أن تدرّب سنوياً ما يعادل ١٠ بالمئة على الأقل من القوى العاملة الكورية التي تستخدمها في الخارج(٢).

وإذا كان تطوير برامج مكثفة للتدريب المهني، خاصة في بلاد الإرسال، هو ضرورة في الأجل القصير والمتوسط للاستجابة لزيادة الطلب على العمالة الفنيـة والمهنية في كـل من بلدان الإرسـال والاستقبال، فـإن إصلاحـاً أساسيـاً في النظام التعليمي في اتجاه الربط بينـه وبـين احتياجات التنمية العربية هو السبيـل الأساسي لتجنب الاختنـاقات الهيكليـة في مجال عـرض

(١) انـظر: منظمـة العمل العـربية، «التـدريب المهني: أهدافـه، مستويـاته، بـرامجه والتعـاون الثـلاثي بشأنه،» ورقة قدّمت إلى: مؤتمر العمل العربي، الدورة ١٠، بغداد، ٦ ـ ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٢، ص ٣٠.

(٢) انـظر: Sooyong Kim, «Contract Migration in the Republic of Korea,» International Labor Organization (ILO), Migration World Project, April 1982 (Mig. W.P.4).

الخبرات الفنية والمهنية والادارية. وفي هذا المجال أيضاً فإن النظام التعليمي في بلدان الإرسال لا بد من أن يأخذ في اعتباره الطلب على العمالة ومتطلبات التنمية على النطاق العربي في مجموعه، وأن يتم اعداد الخبرات العربية اللازمة في إطار النظام التعليمي نفسه. كما يهيء النظام التعليمي خريجيه الجدد للحياة والعمل المنتج في الخارج والداخل على السواء.

وبالنظر إلى ضرورة الجهد العربي المشترك في هذا المجال، سنعود إلى تناول قضية التدريب والتعليم عند بحث السياسات والآليات المرتبطة بتوحيد وترشيد طاقات التدريب على المستوى العربي.

٢ ـ سياسات تنظيم انتقال الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة إلى البلدان العربية

أشرنا فيما سبق إلى بعض الآثار السلبية لحركة انتقال العمالة بين الأقطار العربية في أقطار الإرسال، وبيّنا في هذا الإطار كيف أدى جذب العناصر ذات الكفاءات الفنية العالية للعمل في بلاد الاستقبال إلى نقص في بعض المهارات الاستراتيجية الأساسية لديها أدت في أحوال كثيرة إلى عدم انتظام العمل بها وإلى ضعف القدرة على التحفيز الايجابي أو السلبي للقوى العاملة المقيمة، لزيادة إنتاجها أو إنتاجيتها فضلاً عن عدم إمكان دفع جهود التنمية في البلدان المرسلة للعمالة.

وقد ترتب على هذه الصعوبات فرض عدد من القيود على حرية الحركة للقوى العاملة، خاصة الماهرة في بعض البلدان المرسلة (سوريا كمثال)، وعلى بدء مناقشة واسعة في أقطار عربية أخرى حول ضرورة تنظيم الخروج حماية لجهود التنمية في بلدان الإرسال وحماية القوى العاملة نفسها مما يمكن أن تعانيه نتيجة اضطرارها للعمل بشروط مجحفة في بلدان الاستقبال أو للعمل في أنشطة هامشية أو أنشطة تحتاج لمهارات أقل[٣]. وتبيّن هذه المناقشات أن الاتجاه العام في أغلب الأقطار العربية المرسلة لم يزل هو كفالة حرية انتقال العمالة للعمل في البلدان العربية، مع وضع بعض الضوابط التي تحول دون معاناة الأقطار المرسلة للنقص الشديد في بعض المهارات لديها والتي تحول أيضاً دون هدر القوى العاملة العربية.

وهناك اتجاهات عدة ممكنة لضبط انتقال الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة بين الأقطار العربية، منها: أن يحكم الانتقال باتفاقات ثنائية أو جماعية بين الأقطار العربية تحول دون التشغيل المباشر لبعض العناصر ذات المهارات النادرة دون موافقة البلد المرسل، وحق هذا الأخير بمنع سفر بعض الفئات المهنية لمنع تسرب مهارات معينة يوجد عجز شديد فيها. ومنها

---

(٣) انظر المناقشات في: «ندوة مواجهة صريحة لقضية نقص العمالة المدربة وتسربها للخارج: كيف نحافظ على ثروتنا البشرية؟» الأهرام، ١٩٨١/١٢/٢٥ و٨ ـ ١٩٨٢/١/١٥.

زيادة الاعتماد على عقود عمل جماعية لتنظيم خروج العاملين وعودتهم، خاصة فيما يتعلق بأعمال البناء والتشييد، كبديل عن الانتقال الفردي للعاملين والسعي للحصول على عمل في بلدان الاستقبال. ومنها منع سفر العاملين للبحث عن عمل وأن يكون السفر بتصريح يصدر بناءً على عقود رسمية محددة الأجر والوظيفة، تراجعها وزارات العمل أو ما يقابلها في بلاد الارسال للتحقق من مدى جديتها. ومنها تحديد فترة معينة للعامل لا يحق له تجاوزها للعمل في الخارج أو الزامه بالعمل في الداخل لفترة محددة كحد أدنى لا يحق له السفر إلى الخارج قبلها مثلما يحدث في حالة الإعارات.

على أن أي خطوات لضبط وتنظيم خروج الأيدي العاملة لكي تصبح ذات أثر إيجابي، لا بد من أن تستند إلى بيانات صحيحة ودقيقة عن العمالة والمهارات المتوافرة والعجز والفائض القائم والمحتمل وعن البطالة المقنعة أو السائدة في بلدان الإرسال، وكذلك عن الطلب القائم والمحتمل من بلدان الاستقبال. ويتطلب ذلك إنشاء وتطوير مكاتب للتشغيل في الأقطار العربية، وتطوير احصاءات تسجيلية ومسوحات عن الاستخدام على مستوى المنشأة والمستوى القطري، وتوفير العناصر القادرة على تفسير المؤشرات التي تفرزها هذه المعلومات من أجل فهم أعمق للظواهر وتقدير أدق للفائض أو العجز القائم أو المحتمل، وللمساعدة في وضع استراتيجيات سليمة للاستخدام ولتنظيم خروج العمالة. كما يتطلب تبادل المعلومات بين البلدان العربية المستقبلة والمستخدمة، وهو ما يوفره تنظيم وكالة عربية للتشغيل، كما سنشير فيما بعد.

إن فاعلية القيود والضوابط الادارية ستكون محدودة ما لم تدعم باجراءات ذات طابع اقتصادي تحد من تأثير عوامل الجذب والطرد معاً على حركة العمالة الماهرة ذات الندرة النسبية. ويعني هذا أن اصلاحاً في النظم الأجرية لا بد من أن يتم في بلاد الإرسال من أجل الحد من الفروق الدخلية للعاملين ذوي المهارات النادرة بين بلاد الإرسال والاستقبال. كما لا بد من تكثيف التدريب في هذه المجالات لزيادة العرض والحد من تأثير الندرة الحالية.

كما يمكن أيضاً استخدام أنواع أخرى من الحوافز أو الكوابح لحث أو دفع العاملين على الالتزام بالقواعد المنظمة لخروج العمالة من بلاد الإرسال، كأن يقصر الحصول على مزايا معينة على العاملين الذين يتم تبادلهم في اطار اتفاقات رسمية، ويحرم من هذه المزايا من يتم استخدامهم المباشر دون موافقة حكوماتهم، كما يمكن أيضاً استخدام حوافز وروادع لمنع بلدان الاستقبال من مخالفة أي اتفاقات ثنائية أو جماعية خاصة بانتقال الأيدي العاملة وذلك بتسهيل حصول البلدان التي تلتزم بهذه الاتفاقات على احتياجاتها واعطائها أولوية للوفاء بطلبها حال وجود ندرة، والعكس بالنسبة إلى البلدان التي لا تقبل بالاتفاقات الثنائية أو الجماعية أو لا تلتزم بها وتبادر إلى خرقها.

٣ - توفير المعلومات عن العجز والفائض وعن المهارات المتوافرة ونوعيتها ونشرها في بلدان الاستقبال

أشارت المناقشات الخاصة بزيادة التوجه إلى استخدام العمالة الآسيوية في منطقة الخليج العربي إلى عدم توافر معلومات لدى بلدان الاستقبال عن مدى توافر المهارات اللازمة في الأقطار العربية، وصعوبة الحصول على هذه المعلومات. وعلى عكس الأمر بالنسبة إلى العمالة الآسيوية، حيث تتولى وكالات خاصة بالتشغيل، تعمل في بلاد الاستقبال تزويد المستخدمين المحتملين ببيانات وافية عن العمال الذين يعرضون إحضارهم لخدمة سوق العمل العربية ودرجة مهاراتهم، بل يبدون الاستعداد في كثير من الأحوال إلى تحمل نفقات احضار وإعادة العامل إلى دول الاستقبال في حال عدم صحة المواصفات المعروضة أو في حال عدم رضاء العميل عن مستوى المهارة أو غير ذلك من الأسباب. إن نجاح الأقطار العربية المرسلة في منافسة العمالة الأجنبية في بعض الأقطار العربية يعني ضرورة الاهتمام بقضية توفير وتداول المعلومات عن القوى العاملة القابلة للانتقال للعمل في أسواق دول الاستقبال ونوعية مهاراتها ومستواها المهاري وشروط عملها وأجورها، وغير ذلك من المعلومات.

إن توفير ونشر هذه المعلومات يقتضي توفير قاعدة من البيانات والمعلومات في بلدان الارسال، كما سبقت الاشارة عند الحديث عن تنظيم خروج القوى العاملة، كما يقتضي الاتفاق والتعارف على المستويات المهارية المختلفة بالنسبة إلى المهن المتعددة، وأن تكون هذه المستويات موضع اتفاق عربي عام ليكون لها المعنى الموحد نفسه لدى كل من بلدان الارسال والاستقبال، وهو ما يتطلب تنظيماً عربياً يمكن أن تقوم به وكالة التشغيل العربية، كما سيرد فيما بعد. على أن ما هو أهم هو تنظيم «تسويق» العمالة العربية «الفائضة» في الأسواق التي تحتاجها. ويتطلب ذلك تنظيم وكالات خاصة للتشغيل يكون لها مؤسساتها في كل من بلدان الارسال والاستقبال، تكون قادرة على تجميع البيانات من مصادر العمالة في أقطار الارسال والتأكد من المستويات المهارية للراغبين في العمل، كما تكون قادرة على معرفة مدى الطلب على أنواع العمالة المختلفة في بلدان الاستقبال والمستويات المهارية المطلوبة ليتم عن طريقها التوفيق بين العرض والطلب. لقد كانت هذه الوظيفة التسويقية ولم تزل مجالاً لنشاط القطاع الخاص. وقد أدى ذلك في حالات كثيرة، خاصة حيث لا تتوافر الرقابة الحكومية الجادة، إلى استغلال العمال الساعين إلى الانتقال للعمل، وسقوط بعضهم ضحية عمليات نصب وعقود وهمية. كما أن هذه المكاتب الخاصة قد ساعدت في بعض بلدان الاستقبال على المتاجرة في أذون العمل واستقدام العمالة الوافدة.

إن حماية العمال من الاستغلال وتوفير خدمة أفضل لكل من بلدان الارسال والاستقبال يتطلب أمرين في الوقت نفسه هما: اخضاع المكاتب الخاصة لرقابة حكومية مشددة، وخلق تنظيمات لا تسعى للربح بواسطة أو بمساعدة الحكومات والمنظمات النقابية المهنية والعمالية في بلدان الإرسال، يكون هدفها جمع وتوفير المعلومات عن العرض من العمالة في مجال نشاطها،

وتسهيل تشغيلها في بلدان الاستقبال المختلفة. ويمكن أن يساعدها في ذلك مكاتب العمل التابعة لبلاد الارسال في بلدان الاستقبال الرئيسية.

٤ ـ حماية العمال من استغلال الوسطاء وشروط العمل المجحفة

بالإضافة إلى تعرض العمال إلى استغلال الوسطاء في عمليات انتقال الأيدي العاملة، تعاني العمالة الوافدة في عدد من البلدان العربية من أنواع من التمييز والإجحاف بحقوقها يؤدي في أحوال كثيرة إلى سيادة شعور بعدم الرضا فيما بينها وإلى نمو مشاعر عدائية أو شبه عدائية نحو بلدان الاستقبال، رغم الاستمرار بالعمل فيها. ويعمل عديد من العمال الوافدين في بلدان الاستقبال دون عقود عمل محددة، ويرتبط العاملون في عديد من الحالات بنجهات عمل معينة تكون هي وحدها صاحبة الحق في استخدامهم ويمتنع عليهم الانتقال من عمل إلى آخر دون اذنها، مما يخضع العامل خضوعاً شبه مطلق لصاحب العمل. ويتم في أحوال كثيرة تعرض العاملين للترحيل الفوري دون أن يتمكنوا من التظلم من قرارات الترحيل التي تتم إما لالغاء اقاماتهم بواسطة مستخدِميهم أو بواسطة الدولة لأسباب ادارية أو غيرها. وقد لا يمنح العامل مدة كافية أو مهلة مناسبة لتسوية حقوقه الشخصية والعائلية. كما أن أغلب العمال الوافدين لا يتمتعون بأي نظام للتأمينات الاجتماعية يحميهم عند انتهاء عملهم في بلدان الاستقبال.

وبالإضافة إلى ذلك يواجه العاملون صعوبات في السكن وفي لمِّ شمل أسرهم وفي تعليم أبنائهم، إذا تمكنوا من إلحاق عائلاتهم بهم، في بلدان الاستقبال. ويحرم العاملون في العديد من البلدان من تنظيم أنفسهم للدفاع عن حقوقهم. وبصفة عامة، فإن العمال الوافدين في أغلب الأقطار العربية لا يتمتعون بالحد الأدنى من الحقوق التي تكفلها الاتفاقات والقرارات الدولية الخاصة بهجرة وانتقال الأيدي العاملة ولا بالحد الأدنى المضمون من خلال الاتفاقية المعدلة لانتقال العمالة العربية لسنة ١٩٧٥.

وقد دفع هذا بعض حكومات البلدان العربية المرسلة للعمالة إلى التحرك لسن مزيد من التشريعات وتبني بعض الاجراءات لضمان حماية حقوق العمال المهاجرين هجرة مؤقتة من بين مواطنيها. وفي هذا الاتجاه نسجل المبادرات الجيدة للحكومة المصرية بهدف استصدار تشريع ينظِّم سفر العمال المصريين والفنيين للعمل في الخارج، ووضع الضوابط الكفيلة بعدم وقوعهم في براثن الاستغلال.

وفي إطار هذه الضوابط يكون السفر بتصريح يصدر بناءً على عقود رسمية محددة الأجر والوظيفة تراجعها وزارة القوى العاملة المصرية للتحقق من جديتها. كما طلب مجلس الوزراء المصري إلى وزير القوى العاملة أن يتضمن مشروع القانون عدم السماح لأي مصري بالسفر إلى الخارج للبحث عن عمل، وتنظيم الإشراف على مكاتب سفر العمال وذلك بالتنسيق بين وزارتي القوى العاملة والداخلية، واجراء مسح لها يشمل المكاتب السياحية وإعداد تقرير عن نشاطها لاتخاذ الاجراءات اللازمة ضد من يثبت خروجه عن النشاط المرخص به.

وكـان وزير القـوى العاملة قـد عـرض عـلى مجلس الـوزراء تقـريـراً يكشف أن بعض البلدان العربية والأوروبيـة يستغل العـمال المصريين، وبعضهم وقـع ضحية المكـاتب الوهميـة والسـماسرة، وقد بلغ عـددهـا في مصر نحـو ١٠٠ مكتب ولهـا منـدوبـون منتشرون في أنحـاء الجمهـورية. واقـترح الوزيـر اصدار جـواز سفر لـلأقطار العـربية التي يسمـح بدخـولها دون الحصول على تأشيرة بقصـد السياحـة لمدة شهـرين، ولا يجدد هـذا الجواز من القنصليـات أو يستبدل به آخر إلا إذا حصل المسافر على عقد عمـل مناسب يـوافق عليه المستشـار العمالي أو القنصل العام لمصر[٤].

كذلك اقترح وزير القوى العاملة أن يسدد المسافر للسياحة ضماناً مالياً قدره ٥٠٠ جنيه بشيك مصرفي، وأن تلتزم شركات الطيران بأن تكون تذاكر السفر شـاملة الذهـاب والعودة، مع اتخاذ الاجراءات التي تكفل منع التلاعب وعـدم استبدال التـذاكر. وأن تكـون عقوبـة صاحب مكتب السفر ومديره والمشرف عليه في حالة المخالفة غرامـة لا تقل عن ١٠٠٠ جنيـه ولا تتجاوز ٤٠٠٠ جنيه لمنع أساليب التحايل والاحتيال والخديعة التي تلجأ إليهـا بعض هذه المكاتب[٥].

ومثل هذا التدخل لمراجعة شروط عقـد العمل الفـردي أو الجماعي، وكـذلك مستـوى الأجور المتعاقد عليها، من جانب السلطات الرسمية في البلدان المرسلة للعمالة لا يعتبر بدعـة أو تدخلاً تعسفياً في مجال تنظيم حرية سفر العاملين إلى البلدان النفطيـة، فقد سبقت البلدان الآسيوية (مثل كوريا الجنوبية والفليبين) البلدان العربية في هذا المجال.

فـالمؤكد أن وزارة العمـل في بلد مثل كـوريا الجنـوبية تقـوم بالتحقق من شروط عقـود العمل في الخارج من حيث مستويات الأجر، طول فترة العقد، عدد ساعات العمل، التأمين ضد اصابـات وحوادث العمـل، والجهة التي تتحمـل تكاليف السفـر والإقامـة، وذلك قبـل السماح للمتعاقدين بالمغادرة للعمل في الخارج. والمقصود بهذا الاجراء هو حماية مواطنيهـا من قبـول شروط مجحفة للتـوظف بالبلدان النفـطيـة. كـذلـك يمكن لـوزارة العمـل التحقق من المؤهلات والمهارات المطلوبة لأداء وظائف معينة في بلدان الاستقبال، مما يضمن لتلك البلدان تدفق المهارات المطلوبة على البلد المستقبل دون مخاطر غش أو خداع.

كذلك تتدخل وزارة العمل في جمهورية كوريا الجنوبية لمنع سفر بعض الفئات المهنيـة، لمنع تسرب مهارات معينـة يوجـد عجز شـديد فيهـا، مما يعـوق من حركـة التنمية والنمـو في الاقتصاد الوطني[٦].

ومن ناحية أخرى، استحدثت حكومة كوريا الجنوبية صيغة عقود العمل الجماعية لعمال

---

(٤) انظر: **الأهرام**، ١٩٨٢/١/٢٣.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) لمناقشة تفصيلية لاجراءات وشروط تنظيم هجرة العمالة الكورية للعمل بالبلدان النفطية، انظر: Kim, «Contract Migration in the Republic of Korea».

شركات البناء والتشييد العاملين في بلدان الخليج النفطية. وتعتبر تلك العقود عقوداً نمطية أو نموذجية تلتزم بها كل شركات المقاولات والبناء والتشييد العاملة في بلدان الخليج. ويتضمن هذا العقد النموذجي (والمطبق منذ نيسان/ابريل عام ١٩٧٧) تحديد شروط الحد الأدنى للأجور، ولعدد ساعات العمل، وللإجازات، وحجم التعويض عن إصابات العمل، والجهة التي تتحمل تكاليف السفر والانتقال. وكذا نظام الاقامة في «معسكرات العمل» في البلد المضيف(٧). كما تتبنى حكومة الفليبين صيغة مماثلة لعقود العمل الجماعية، وتتدخل الدولة لتحديد شروط عقد العمل على النحو المطبق في كوريا الجنوبية(٨).

ومن ناحية أخرى، تحركت بعض حكومات البلدان العربية المرسلة للعمالة (في مصر والأردن) لتطبيق **نظام التأمين الاجباري على العاملين بالخارج**. وقد تقدم الاتحاد العام لنقابات العمال في مصر بمذكرة في شباط/ فبراير ١٩٨٢ طالب فيها بضرورة تنمية موارد البلاد من العملات الأجنبية من خلال اشتراكات التأمين الاجتماعي للعاملين المصريين في الخارج، وهو المورد غير التقليدي الذي لم يعطَ العناية الكافية أو اللازمة لتنميته أو استثماره، خاصة بعد أن بلغ عدد العاملين المصريين بعقود عمل شخصية أو لحسابهم في الخارج مليونين منتشرين في الأقطار العربية وبعض البلدان الأوروبية، ومع ذلك لم يتجاوز عدد المؤمن عليهم طبقاً لآخر بيانات احصائية أصدرتها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية في آخر عام ١٩٧٩ الـ ٧ آلاف و١٥٣ مؤمناً عليه، ومتوسط قيمة الاشتراك الشهري بالعملات الصعبة للفرد ١٠٧,٤ جنيه(٩).

وهكذا يمكن من خلال هذا المشروع المقترح لمد مظلة نظام التأمين الاجباري على العاملين بالخارج تحقيق هدفين مهمين في آنٍ واحد:

الأول: تنمية موارد البلد المصدِّر للعمالة من العملات الأجنبية، من خلال اشتراكات التأمين للعاملين في الخارج.

الثاني: تحقيق الحماية التأمينية للعاملين في الخارج ضد احتمالات الاصابة والعجز والوفاة دعماً لحقوقهم وحماية مصالحهم.

وليس هناك من شك في أن المجال ما زال متسعاً لاصدار عدد من القوانين والتشريعات التي تنظم حقوق وواجبات العمالة المهاجرة على نحو أفضل، يحقق مصلحة الأطراف الثلاثة المعنية: العاملين بالخارج، البلدان المستقبلة، البلدان المرسلة.

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٨) انظر بهذا الخصوص:

L.S. Lazo, V.A. Teodosie and P.A. Stoi Tomas, «Contract Migration Policies in the Philippines,» ILO, Migration World Project, March 1982 (Mig. W.P.3).

(٩) انظر: **الأهرام**، ١٩٨٢/٢/٧.

٥ ـ ترشيد استخدام تحويلات العاملين وتوجيهها إلى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية رشيدة

تعتبر تحويلات العاملين في البلدان العربية النفطية أكبر موارد العملة الأجنبية ومصادر تكوين المدخرات القومية في البلدان المرسلة للعمالة. بيد أن توليد الآثار المحمودة لتلك التحويلات يتوقف على نمط استخدامات واستثمار تلك التحويلات. وقد سبق أن أوضحنا ـ في الفصل الثاني ـ أن الآثار الانمائية لاستخدامات تلك التحويلات كان محدوداً في معظم الأحوال.

فقد اقتصر الأثر الانمائي للتحويلات على المساهمة الاستثمارية في انشاء بعض مشروعات انتاجية قليلة... بينما عمد معظم المهاجرين إلى تشييد بعض المباني وشراءالأراضي والعقارات مما ساعد على تغذية موجة المضاربات العقارية. كما اقتصر بقية المهاجرين على شراء شهادات الاستثمار أو الايداع بالبنوك، أو بقاء أموالهم إلى جانبهم بالخارج. «ويرجع ذلك إلى عدم تعودهم الاستثمار بالصناعة وما إليها أو في الشركات عموماً (خاصة شركات المساهمة)، وإلى عدم وضع التنظيمات التي تحوز ثقتهم وتعمل باسمهم ولصالحهم في حقل الاستثمار»[١٠].

ولهذا تكمن المشكلة الرئيسية في مجال ترشيد استخدام تحويلات العاملين وتعظيم آثارها الانمائية في مدى نجاح راسمي السياسات في البلدان المرسلة للعمالة على **خلق الأوعية الادخارية المناسبة**، من ناحية، وتوجيهها إلى **قنوات الاستثمار** التي تخدم أولويات وأهداف عمليات الانماء العربي، من ناحية أخرى.

إذ انه رغم الدور المهم الذي تلعبه التحويلات في رفع الطاقة الادخارية والميل الحدي للادخار في الاقتصادات المرسلة للعمالة، إلا أن غالبية التحويلات لا تذهب، كما رأينا، إلى قنوات الاستثمار الانتاجي بما يتمشى مع متطلبات عملية التنمية الاقتصادية، مما يلقي الضوء على مدى قصور السياسات الاقتصادية حتى منتصف السبعينيات في مجال تعبئة مدخرات العاملين في الخارج من خلال القنوات الرسمية. وأن هذه المدخرات كانت ـ ولا تزال في جزء كبير منها ـ تفتقد الأوعية الادخارية الملائمة التي يمكن أن تحقق المواءمة بين تفضيلات المدخرين من العاملين في الخارج (السيولة، ارتفاع العائد، انخفاض درجة المخاطرة) وبين احتياجات ومتطلبات التنمية الملحة للاقتصاد الوطني.

وهذا يقتضي بدوره خلق وتنويع **الأصول المالية وأدوات الدين** المتاحة في البلدان المرسلة للعمالة بما يسمح بامتصاص مدخرات العاملين في الخارج وتوجيهها نحو القنوات الاستثمارية الانتاجية التي تتفق وأولويات عملية التنمية. كما يرتبط بذلك توفير الضمانات اللازمة لحماية هذه الأصول من مخاطر المصادرة وعدم إمكانية التحويل وإعادة التصدير

---

(١٠) حسين خلاف، «المصريون والهجرة إلى البلاد العربية المنتجة للبترول،» **الأهرام**، ١٩٨٠/١١/١٧، ص ٧.

للخارج، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عائد عالية على هـذه الأصول ممـا يجعلها ذات جـاذبية خاصة للعاملين في الخارج[11].

وقد قطعت الأردن شوطاً مهماً في هذا الاتجاه عن طريق تطوير وتنشيط سوق عمّان المالي بالإضافة إلى اصدار «سندات التنمية» المخصصة للمغتربين والمهاجرين.

كذلك أقرّت حكومة اليمن الديمقراطية (قبل الوحدة) بعض القوانين والاجراءات التي تشجع المهاجرين على الاحتفـاظ بودائـع لدى البنـك الأهلي اليمني. ويمكن لهؤلاء أن يقـوموا بإعادة تحويل أي مبالغ من هذه الحسابات إذا كانت تغذيتها تتم من الخارج. كما أن أصحاب الودائع بالعملات الأجنبية يمكنهم الحصول على فائدة تشجيعية عالية.

وكـذلـك يمكن أن تلعب **سيـاسـة سعـر الصرف الـرسميـة** دوراً مهـماً في استقـطاب مدخرات العـاملين في الخارج بـاتجاه القنـوات المصرفية وغـيرها من القنـوات الرسميـة. وقد قامت الحكومات في البلدان المصدرة للعمالة بسنّ قوانين وتشريعات متعددة قصد بها تشجيـع العـاملين في البلدان النفطيـة عـلى تحـويـل جـانب مهم من مـدخـراتهم من خـلال القنـوات الرسمية، عن طريق تقديم المزيد من الحوافز في مجال سعر الصرف (أو بـالأحرى سعـر شراء هذه المدخرات)، من خلال إدخال **نظام السـوق الموازيـة** لسعر الصرف بـالعملات الأجنبيـة القابلة للتحويل، والرفع المستمر لسعر الصرف التشجيعي[12]. ورغم ذلك يظل الهامش بـين السعر التشجيعي «الرسمي» وسعر «السوق السوداء» للصرف الأجنبي هامشـاً كبيراً نسبيـاً مما يحرف الجانب الأكبر من تحويلات العاملين باتجاه السوق السوداء.

ويمكن لـلأقطار المـرسلة للعمالـة السيطرة عـلى جانب من دخـول ومدخـرات العـاملين بـالبلدان النفطيـة من خلال إلـزام العاملين بـالخارج عـلى تحـويـل نسب محـددة من دخـولهم وايـراداتهم التي يحصلون عليها بـالخارج عن طـريق القنوات الـرسمية وبـالسعر التشجيعي،

---

(١١) انظر بهذا الخصوص:

A. Gerakis and S. Thoyanithy, «Wave of Middle East Migration Raises Questions of Policy in Many Countries.» *IMF Survey* (International Monetary Fund), (4 September 1978), pp. 60-62.

(١٢) تعتبر حالة مصر حالة نموذجيـة في مجال خلق السـوق الموازيـة وتحريـك السعر التشجيعي للصرف. فقد صدر بشأن تنظيم «السوق الموازية» قرار وزير المالية رقم (٤٧٧) لسنة ١٩٧٣ المعدل بقرار وزير الماليـة رقم (٦٤) لسنة ١٩٧٤ الخاص بتطوير هذه السوق. وتعتبر هذه السوق تنظيماً متكاملاً للموارد والاستخـدامات التي تتم بالأسعار التشجيعية. ويتم التعامل في هذه السوق بإحدى العملات الحرة القابلة للتحـويل وبـأسعار صرف تشجيعية على أساس أسعار الصرف الرسمية المعلنة من البنك المركزي مضـافاً إليهـا علاوة قـدرها ٥٠ بـالمئة في حالة الشراء، ٥٥ بالمئة في حالة البيع وذلك عن طريق البنوك التجارية المسجلة لـدى البنك المـركزي. وفي ١٩ شباط/ فبراير ١٩٧٦ تم تعديل العلاوة لتصبح ٦٥ بالمئة في حالـة الشراء، ٧٠ بالمئـة في حالـة البيع. وارتفعت اعتباراً من ٢٠ أيار/ مايو ١٩٧٦ لتصبح ٧٤ بالمئة في حالة الشراء، ٧٩ بالمئة في حالة البيع. وتهـدف كل هـذه التعديلات إلى تشجيع الأفراد العاملين في الخارج على التنازل عن مدخراتهم للبنـوك المعتمدة في مصر في مقـابل الحصول على جنيهات مصرية.

مقابل اصدار وتجديد تصاريح وتراخيص العمل بالخارج. ويمكن لهذه النسب أن تختلف باختلاف الوظائف والمهن والبلدان التي يعمل فيها هؤلاء المهاجرون هجرة مؤقتة.

ويمكننا بهذا الصدد أن نشير إلى قرار لجنة الخطة في مصر الصادر في ١٩٦٥/٨/٢٢ الذي يقضي بأن يلتزم المصريون العاملون في الخارج بتحويل ٢٥ بالمئة من الايراد (مرتب - أجر - مكافأة) للأعزب والمتزوج الذي يترك عائلته و١٠ بالمئة للمتزوج الذي يصطحب عائلته، و٥٠ بالمئة لأصحاب وأرباب المهن الحرة.

كما حاولت بعض الحكومات - مثل حكومة السودان - منح حوافز إضافية للسيطرة على جانب من مدخرات العاملين في الخارج من خلال عدد من الاجراءات أهمها[١٣]:

أ - منح اعفاءات جمركية كاملة على مستوردات المغتربين في حدود ١٥٠٠ جنيه إذا استطاع المهاجر أن يحول إلى السودان مبلغاً مساوياً لهذا القدر من الاعفاء بالسعر الرسمي للدولار. كما أن المهاجر يمكنه أن يستفيد من اعفاءات جمركية اضافية بواقع ٢٠ بالمئة لأي مبلغ يحوّل إلى السودان ويزيد على ١٥٠٠ جنيه.

ب - بيع قطع سكنية للمغتربين بأسعار تقل كثيراً عن الأسعار في سوق الأراضي شريطة أن تدفع قيمة الأرض السكنية بالعملة الصعبة.

ويتفق أغلب الباحثين على أنه بداءةً من سنة ١٩٨٤، بدأت تشهد إبطاء واضحاً لحركة الهجرة الصافية للأيدي العاملة العربية باتجاه البلدان النفطية (حالة الأردن)، بينما شهدت اليمن العربية عودة صافية للعمال اليمنيين المهاجرين[١٤].

وكل هذا يلقي على راسم السياسة الاقتصادية في البلدان المرسلة للعمالة عبء إعداد العدة ووضع السياسات اللازمة لمواجهة مشاكل اعادة استيعاب **العمالة العائدة** خلال النصف الثاني من الثمانينيات. ومما يزيد المشكلة تعقيداً ما سوف يصاحب ذلك من انخفاض ملموس في تحويلات العاملين بالبلدان النفطية نتيجة تفاعل ثلاثة عوامل (أو آثار):

الأثر الأول الناجم عن **الانخفاض التدريجي لحجم العائدات النفطية** (الاسمية والحقيقية) مما يترتب عليه انكماش في حجم الطلب الكلي على الأيدي العاملة الوافدة، باعتبار أن هذه العائدات هي المحرك الأول لحركة الطلب على الأيدي العاملة الوافدة في بلدان الاستقبال النفطية.

---

(١٣) انظر: محمد العوض جلال الدين، **هجرة السودانيين إلى الخارج**، دراسة مقدمة لمجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (الخرطوم: جامعة الخرطوم، ١٩٧٩)، ص ٣٤.

(١٤) انظر بهذا الخصوص:

J.S. Birks and C.A. Sinclair, «The Socio-Economic Determinants of Inter-Regional Migration», paper presented at: Economic and Social Commission of Western Asia (ESCWA), Conference on International Migration in the Arab World, Nicosia, 11-16 May 1981.

الأثر الثاني هو ما يمكن تسميته **أثر التشبع** الناجم عن اقتراب فترة الرواج الشديد للأعمال الانشائية Construction boom من النهاية في البلدان النفطية، مما سوف يترتب عليه انخفاض شديد في حجم الطلب على عمالة البناء والتشييد الوافدة.

الأثر الثالث هو ما يمكن تسميته **أثر الاحلال** نتيجة الاتجاه الملموس إلى احلال الأيدي العاملة الآسيوية محل الأيدي العاملة العربية الذي يشمل كل درجات سلّم المهارات.

ولهذا يجب التحضير دون ابطاء لمواجهة مشاكل العمالة المهاجرة العائدة والتناقص التدريجي لحجم تحويلات العاملين في الخارج، وما سوف يترتب على ذلك من اضطرابات في سوق العمل وفي مقومات توازن ميزان المدفوعات وبالتالي مستويات الاستهلاك الخاص، والواردات، والادخار والاستثمار خلال حقبة التسعينيات.

ولذا فإن مشاكل التكيف Adjustment problems مع الأوضاع الجديدة الناجمة عن العمالة العائدة وتناقص التحويلات، سوف تطرح نفسها بشكل درامي على مجموعة البلدان المرسلة للعمالة، خلال حقبة التسعينيات. ولا بد من رؤية عربية مشتركة لمواجهة هذه المشاكل منذ الآن، لكي يبدأ التحضير ورسم السياسات الكفيلة باستيعاب هذه المشاكل ومواجهتها، بحيث يمكن تجنب حدوث هزّات واضطرابات عنيفة للتركيبة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المرسلة للعمالة.

وتحسباً لمثل هذه المشاكل طرحت الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) مشروعاً لحماية البلدان النامية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على هجرة الأيدي العاملة ضد التقلبات التي يمكن أن تصيب حجم تحويلات العاملين بالخارج، على النحو نفسه الذي يسمح بالتعويض عن التقلبات التي تطرأ على حصيلة صادرات بلدان العالم الثالث من السلع الأولية وفقاً لآليات «التمويل التعويضي» المعتمدة بواسطة صندوق النقد الدولي[١٥].

ومثل هذه الأفكار تطرح بدورها مهام وتبعات جديدة على **صندوق النقد العربي** خلال حقبة التسعينيات لخلق **نوافذ وآليات جديدة** للتعويض عن التقلبات التي تطرأ على حجم تحويلات العاملين في الخارج تفادياً لآثار ذلك على تعميق أزمة موازين المدفوعات في البلدان المرسلة للعمالة. وذلك حتى يمكن معالجة هذه المشاكل من خلال آليات وفي ظل اعتبارات عربية خالصة.

---

(١٥) وفقاً لقرار صادر عن مجلس مديري صندوق النقد الدولي عام ١٩٨٠، تمّ توسيع دائرة نظام «التمويل التعويضي» ليشمل تحويلات العاملين بالخارج على النحو التالي:

«Receipts from travel and from emigrants remittances can, if the recipient country so wishes, be aggregated with earnings from commodity exports in assessing eligibility for assistance under the Compensatory Facility. This option once exercised remains irreversible for a period of five years».

ثانياً: سياسات ترشيد انتقال العمالة واستخدامها في البلدان العربية المستقبلة

أبرزت مناقشاتنا السابقة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لهجرة العمالة إلى الوطن العربي وانتقال العمالة العربية بين بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال، أنه بالرغم مما كان للعمالة الوافدة من تأثير ايجابي في تمكين المجتمعات النفطية في شبه الجزيرة العربية والخليج والشمال الأفريقي من التحديث السريع لمجتمعاتها ومن بناء الهياكل الأساسية اللازمة لمزيد من التطور الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير مستوى مرتفع من الخدمات للسكان المحليين، إلا أنها خلقت عدداً من الآثار السلبية التي يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

١ ـ تشوّه التركيب الديموغرافي للسكان في بلدان الاستقبال نتيجة الهجرة الواسعة للعمال خاصة من بين الذكور، وما يترتب على ذلك من ارتفاع معدلات الذكورة في المجتمعات المستقبلة مع ما يترتب على ذلك من قضايا تتعلق بالسكن والمعيشة الجماعية بين مجموعة من الشباب من جنس واحد وما يرتبط بذلك من انحرافات.

٢ ـ استمرار الاعتماد شبه المطلق على قوة العمل الوافدة، رغم انتشار التعليم، كنتيجة لتدهور قيم العمل والتحيز ضد العمل اليدوي ـ خاصة بواسطة السكان المحليين ـ واستمرار التحيز ضد عمل المرأة وزيادة مشاركتها.

٣ ـ هدر القوى العاملة سواء المحلية أو العربية، الذي يتمثل في انتشار وتزايد البطالة المقنعة في عدد من بلدان الاستقبال رغم محدودية مواردها البشرية وتركز السكان المحليين في قطاع الخدمات الحكومية وأنشطة هامشية أخرى وانصرافهم عن العمل إلى محاولة تضخيم ثرواتهم من خلال المضاربة وغيرها من الأنشطة الطفيلية. هذا بالإضافة إلى سوء استخدام العمالة العربية التي يجذبها ارتفاع الأجر والرغبة في تحقيق معدلات مرتفعة للادخار، حتى إلى ممارسة أنشطة هامشية منخفضة الانتاجية أو أقل إنتاجية من الأنشطة التي كانوا يمارسونها بالفعل في بلاد الإرسال.

٤ ـ ارتفاع نسبة غير العرب، خاصة الآسيويين، في قوة العمل وفي السكان في البلدان المستقبلة للعمالة، خاصة في بلدان الخليج الصغيرة، واستمرار الاتجاه إلى زيادة الاعتماد على قوة العمل الأجنبية بما يهدد عروبة عدد من الأقطار الخليجية ويؤثر سلبياً في القيم الاجتماعية وفي اللغة والثقافة العربية.

٥ ـ عدم استقرار قوة العمل الوافدة، بما فيها قوة العمل العربية، وتعرّضها لضغوط متعددة نتيجة إمكان انهاء عقودها وعدم توفر الحد الأدنى من الحماية القانونية لها، وكنتيجة لتزايد حدة المنافسة من مصادر العرض المختلفة مع ما يترتب على ذلك من انتفاء الشعور بالانتماء، وما ينبني على هذه الظواهر من انخفاض الانتاجية من جانب ومن زيادة حدة

الصراعات داخل المجتمع بين الجماعات الأثنية الوافدة المختلفة وبين العناصر العربية من مختلف الأقطار وبين مجموع الوافدين والسكان المحليين من الجانب الآخر.

وقد أشرنا في تحليلاتنا السابقة إلى بعض أسباب هذه الظواهر السلبية، وأشرنا ضمناً في الفصل السابق إلى بعض وجهات النظر المتعلقة بالسياسات التي تعالج بعض القضايا، وسنحاول فيما يلي أن نطرح اقتراحات حول السياسات اللازم اتباعها من أجل:

- الحد من تزايد الاحتياج للقوى العاملة الوافدة في المستقبل.

- المحافظة على عروبة بلدان الاستقبال العربية بإحلال العمالة العربية محل العمالة الأجنبية كلما أمكن ذلك.

- تحقيق مزيد من الاستقرار والحماية القانونية لقوة العمل الوافدة بما يضمن لها حداً أدنى من شروط المعيشة الملائمة، ويعمل على تحسين العلاقة بين مختلف الجماعات الاثنية والقطرية ويزيل التوتر بين العمال الوافدين والسكان المحليين.

١ ـ الحد من تزايد الاحتياج للقوى العاملة الوافدة في المستقبل

تنبع الحاجة إلى العمل من أجل الحد من تزايد الاحتياج للقوى العاملة الوافدة في المستقبل من اعتبارات أساسية عدة. فهناك أولاً، حقيقة أن التزايد الكبير في حجم العمالة الوافدة قد ارتبط وسيرتبط في المستقبل أيضاً بزيادة حجم العمالة الأجنبية وتزايد الاعتماد عليها. وبالرغم مما أشرنا إليه في الجزء السابق من هذا الفصل بوجود امكانات لزيادة المعروض من قوة العمل العربية وتطوير مهاراتها وقدراتها، فإن درجة مرونة العرض من قوى العمل العربية محدودة في النهاية. وسيؤدي استمرار المعدلات الحالية إلى تزايد العمالة الوافدة في الأقطار العربية المستقبلة إلى مزيد من الاعتماد على العمالة الأجنبية مع ما يترتب على ذلك من آثار. الأمر التالي بهذا الشأن هو أن التزايد الحالي في الاحتياجات من العمالة الوافدة لا ينبع من احتياجات تنموية حقيقية. فالوقائع تشير إلى تفشي هدر في استخدام العمالة العربية الموجودة بالفعل سواء في ذلك العمالة المحلية في بلدان الاستقبال أو العمالة الوافدة. كما تبين أيضاً أن الزيادة في معدلات العمالة الوافدة لها «مضاعفها» فيما يتعلق بالطلب على مزيد من العمالة لتوفير الخدمات الأساسية الضرورية لهذه العمالة دون أن يؤدي ذلك إلى درجة أكبر من اشباع أو زيادة رفاهية المواطنين.

وقد أشرنا فيما سبق إلى أن عدداً من الآراء قد ارتفع في أكثر من بلد عربي من البلدان المستقبلة بضرورة الحد من النمو الكبير في العمالة الوافدة بهدف الحد من الاختلال الحالي في التركيب السكاني. بل ان البعض قد اقترح ضرورة السعي لتقليص مجموع السكان والقوى العاملة خلال فترة تاريخية معينة[١٦].

---

(١٦) انظر بهذا الشأن:

= World Bank, «Core Planning Team Report on Long Term Developing Strategy.» *Kuwait* (29

وقد سبق أن أشرنا أيضاً إلى صعوبة تطبيق سياسة فعالة لتقليص الحجم الحالي من السكان والحجم الحالي من الطلب على الأيدي العاملة الوافدة. ولكن هناك مجالاً، في رأينا، للحد من التزايد في الطلب على العمالة الوافدة باتباع عدد من السياسات.

أ ـ الحد من الاسراف غير المبرر والهدر في الانفاق العام

يبين العديد من الدراسات حول اقتصادات الأقطار النفطية شدة الارتباط بين الحجم الكلي للانفاق العام وتركيبه وبين حجم العمالة الوافدة. ان تدفق العمالة قد ارتبط بمحاولات هذه الأقطار تسريع عملية التحديث فيها بعد الزيادة الكبيرة في عوائد النفط. ويعتبر الانفاق العام في هذه البلدان المحرك الرئيسي لكل الأنشطة الاقتصادية بما في ذلك حجم النشاط في القطاع الخاص ومقدار وطبيعة الاستهلاك الخاص في المجتمع.

وقد أدى التراكم السريع للثروة النفطية إلى تضخم سريع في الانفاق العام، وُجّه بعضه لتطوير البنية الأساسية وتوفير مستوى مرتفع من الخدمات للسكان، ولكن العديد من القرارات مال إلى اهمال أي حساب اقتصادي أو اجتماعي لجدوى الانفاق، وزاد الميل لتبني مشروعات ترفية ضخمة لمجرد التباهي والتفاخر أو لتوفير مستوى من الخدمات يتعدى حاجات البلاد الفعلية. وارتبط هذا الميل إلى الانفاق الكبير بضغوط البلدان المستقبلة من أجل زيادة حجم واردات الأقطار النفطية منها، وبضغوط القطاع الخاص لزيادة حجم السيولة والنشاط الداخلي لما يتيحه ذلك من فرص لزيادة الأرباح وتحقيق نقل جزء من المال العام إلى مال خاص. وترتب على هذا الانفاق الكبير وما تبعه من نشاط اقتصادي وأنماط استهلاكية سادت هذه المجتمعات هذا التدفق الضخم للعمالة الوافدة، الذي نظرت إليه الأقطار النفطية في البداية نظرة ايجابية، للدور الذي تؤديه العمالة الوافدة في سرعة تحديث هذه المجتمعات وفي تقديم الخدمات الضرورية أو الترفية وفي ممارسة العديد من الأنشطة التي لا يستطيع السكان المحليون أو لا يرغبون القيام بها.

إلا أن الخلل السكاني الذي ترتب على تدفق العمالة الوافدة، خاصة العمالة الأجنبية، في عدد من الأقطار النفطية الصغيرة قد طرح ضرورة إعادة النظر في سياسات الانفاق العام وتركيبه ودراسة آثار القرارات المتعلقة بها على خلق الظروف وايجاد الحاجة للعمالة الوافدة. كما أن انخفاض عوائد النفط نتيجة تدهور أسعاره، وتوافر فائض كبير بالأسواق، واحتمال استمرار هذا الفائض لعدد من السنوات في المستقبل يجبر العديد من الأقطار النفطية على إعادة النظر في سياستها الانفاقية في اتجاه الحد من العديد من أوجه الاسراف غير المبرر في

=:(July 1981) الامارات العربية المتحدة، وزارة التخطيط، «أفكار أولية حول الموارد البشرية لدول الخليج،» (دراسة غير منشورة)، وعلي خليفة الكواري، «نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط: دراسة تحليلية للعوامل المحددة لحجم وتركيب ونوعية قوة العمل في قطر،» ورقة أولية قدمت إلى: الحلقة النقاشية لمشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي، ٢، جامعة قطر، ١٩٨٢.

الانفاق العام، وتطبيق معايير أكثر صرامة لتقويم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الاستثمارية، ولأوجه الانفاق المختلفة بما في ذلك تأثيرها في حجم العمالة الوافدة ونوعيتها. وإلى جانب الاتجاه إلى الحد من زيادة الحجم الكلي للانفاق العام أو تثبيته لعدد من السنوات، فإن تغييراً في نمط الانفاق في اتجاه تزايد أوجه الانفاق الاستثماري ذي المردود الاقتصادي على حساب أوجه الانفاق الاستهلاكي، وتأكيد العلاقة بين الجهد والمكافأة بالنسبة إلى الأفراد والمؤسسات بما يؤدي إلى القضاء على مصادر الدخل السهل ويحد بالتالي من الاتجاه إلى الاستهلاك الترفي[17]، قد يكون له من الآثار الايجابية ما يفوق مجرد الحد من تزايد الحجم الكلي للانفاق.

ب ـ تعبئة القوى البشرية المحلية وحسن توزيعها واستخدامها

تعبئة القوى البشرية وحسن توزيعها بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وكفاءة استخدامها ورفع انتاجيتها، هي الوسائل الأساسية لإحداث تنمية حقيقية قابلة للاستمرار في البلاد النفطية في الأجل الطويل. وهي أيضاً خطوة ضرورية من أجل الحد من تزايد الاحتياجات إلى قوى العمل الوافدة. وقد سبق أن أشرنا إلى أن نسبة المشاركة بين القوى البشرية المحلية في بلدان الاستقبال هي نسبة منخفضة بصفة عامة، وهي شديدة الانخفاض بين النساء بصفة خاصة. وأوضحنا أن الجزء الأكبر من القوى العاملة المحلية يتركز في قطاع الخدمات وعلى الأخص في قطاع الخدمات الحكومية. حتى هذه المشاركة في العمل في الدوائر الحكومية هي مشاركة شكلية في العديد من الحالات، حيث ينظر المواطن المحلي إلى الوظيفة العامة كحق يرتب له دخلاً عن طريق الدولة دون أن يلزمه بأداء عمل مقابل. ويعتمد المحليون على العناصر الوافدة في أداء العديد من المهام الموكلة إليهم أصلاً بحكم مناصبهم ومسؤولياتهم. وفي ضوء هذه الملاحظات، فإن تعبئة القوى البشرية وحسن توزيعها واستخدامها سيعني في الوقت نفسه العمل على رفع نسبة مشاركة العناصر المحلية في النشاط الاقتصادي ـ الاجتماعي، بما في ذلك رفع نسبة مشاركة النساء، وجذب القوى العاملة المحلية للمشاركة في النشاط الانتاجي واكتساب خبرات جديدة في هذا المجال تؤهلهم لاستمرار العمل الانتاجي وتطوره حتى في مرحلة ما بعد النفط، وايجاد الحوافز المؤدية إلى حث العناصر المحلية على زيادة كفايتها الانتاجية وقدراتها بصفة مستمرة.

وعلى الرغم من أهمية هذا التوجه إلى حل مشكلات المجتمعات النفطية الآنية والمستقبلية، فإن تحقيق تقدم في هذه الاتجاهات يشكل تحدياً حقيقياً في الأقطار النفطية المستقبلة للعمالة، لأن ذلك يتطلب تغييرات أساسية في نمط الحياة، وفي المناخ الاقتصادي السائد، وفي أنظمة الحوافز والأجور. كما يتطلب إعادة تدريب قوة العمل المحلية وتطويرها المهني المستمر. ويشير د. علي خليفة الكواري في دراسته حول أسباب الخلل السكاني في

---

(١٧) الكواري، المصدر نفسه، ص ٢٧.

أقطار الجزيـرة العربيـة المنتجة للنفط إلى أن أهم السبـل إلى زيادة الاستفـادة من قوة العمـل المواطنة يكون عن طريق(١٨):

ـ الفصل بين ما يجب أن يحصل عليه المواطن من امتيازات بحكم كونـه مواطنـاً، وبين مـا يحصل عليـه من حقوق ومن دخـل بصفته مسـاهمـاً بقـوة عمله. فبينـما قـد تتحـدد تلك الامتيازات ضمن اعتبارات سياسية واجتماعية، فإن عائد العمل بالنسبة إلى المـواطن يجب أن يـرتبط بواجبـات ومسؤوليات ذلـك العمل دون تمييـز بين المـواطن والوافـد من حيث الحقوق والـواجبـات، ودون تهـاون في متـطلبـات شغـل الـوظيفـة، ودون تمييـز من حيث المهـارات والواجبات التي يفترض وجودها والقيام بها.

ـ ألّا تصل تلك الامتيازات التي تقرر الدولـة توفـيرها للفـرد بصفته مـواطناً إلى القـدر الـذي يؤدي إلى انسحابـه من سوق العمـل، أو عدم تـوجهه إلى النشـاطات الانتـاجيـة التي تتلاءم مع مهارته وقدرته.

ـ زيادة عدد العاملين من المواطنين عن طريق مشاركة النسـاء. وذلك عن طـريق إيجاد فرص عمل منـاسبة للمـرأة ولغير العـاملين من القادرين عـلى العمل من الـرجال، وتشجيـع المواطنين وتأهيلهم من أجل الأعـمال التي تناسب مهـاراتهم والعمل عـلى تشجيعهم الفعلي في القطاع الخاص.

ـ النظر في اصلاح نـظام التعليم وإعادة تحـديد استـراتيجيته وأهـدافه وتصميم بـرامجه وتحسـين محتويـاته بمـا يلبي الاحتياجـات الفعلية الحـاضرة والمستقبلة في المجتمـع، والاهتـمام بالتدريب والتطوير المستمر للقوى العاملة المواطنـة من قمة التنـظيم الاداري إلى أدنى مستوى وظيفي فيه لمواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة وتعريف القوى العاملة بكل ما هـو جديـد في مجال عملها، وإتاحة الفرصة لها من أجل استيعابه وانعكاس ذلك على مجال عملها.

ـ ترشيد سياسة تـوظيف المواطـنين بحيث لا يجوز تـوظيف المواطن في مـوقع معـينّ إلا عندما تكون هناك حاجة فعلية لعمله، وعندما تكون مهارته وقدراته واستعداداته متناسبة مـع الاعباء الوظيفية المطلوب أداؤها.

ـ ضرورة وجود سياسة فعّالة من أجل توجيه القوى العاملة المواطنة إلى جميع قطاعـات النشاط. ويتطلب ذلك، ضمن أشياء أخـرى حفز الأنشـطة الاقتصاديـة المختلفة عـلى جذب المواطنين إلى العمل، وذلك عن طريق دعم الأنشطة التي تتمكن من تحقيق نسبـة مقبولـة من مشاركة المواطنين، ووضع قيود على نمو القطاعات والأنشطة التي لا توفر عوامل جذب لعمـل المواطنين فيها.

ونضيف إلى كل هذه العـوامل التي أوردهـا د. الكواري عـاملاً آخـر لا يقل أهميـة في

---

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٢ ـ ٣٥.

رأينا عن العوامل السابقة الإشارة إليها، وهو ألا يسمح المناخ الاقتصادي السائد للمواطنين بتحقيق أرباح ودخول طفيلية عن طريق المضاربة يصرفهم عن النشاط المنتج، وكذلك تحريم وسائل الحصول على الدخل عن طريق الكفالات واستغلال حق المواطنة للحصول على دخل غير مكتسب، من العناصر الوافدة التي تمارس النشاط بالفعل.

ج ـ الحد من الهدر في القوى العاملة الوافدة وزيادة انتاجيتها وكفايتها

على الرغم من ارتفاع التكلفة الاجتماعية للعمالة الوافدة في أغلب الأقطار النفطية المستقبلة للعمالة، ينتشر العديد من المظاهر الدالة على وجود قدر لا يستهان به من البطالة المقنّعة بين الوافدين في هذه الأقطار في عدد من القطاعات. فهناك أولاً الزيادة الكبيرة في حجم العاملين من الوافدين في قطاع الخدمات الحكومية دون زيادة حقيقية في حجم الأعمال أو القدرة على الأداء، وهناك التزايد الضخم في أعداد المنشآت الصغيرة خاصة في مجال تجارة المفرق التي تضم أعداداً متزايدة من العمالة الوافدة وتخفي قدراً مهماً من البطالة المقنّعة بها. وهناك بالإضافة إلى ذلك، ما يحتفظ به القطاع الخاص في العديد من الحالات من احتياطي قوى العمل الوافدة لمواجهة احتمال تزايد حجم النشاط في سوق يتصف بوجود عدد من القيود على الانتقال الداخلي للعمالةالوافدة بين مؤسسة وأخرى، كما يفرض عدداً من القيود البيروقراطية على استيراد العمالة من الخارج. كما أن نمط الاستهلاك الترفي السائد في عدد من بلدان الاستقبال أو الرخص النسبي للأيدي العاملة الوافدة، يدفع إلى زيادة كبيرة في الاعتماد على الوافدين لأداء الخدمات الشخصية في القطاع المنزلي.

وأخيراً، فإن قدراً من الهدر في القوى العاملة الوافدة هو نتيجة انخفاض المستوى الاداري من ناحية، والفروق الكبيرة بين التكلفة المالية للعمالة الوافدة التي تتحملها المشروعات الخاصة وبين التكلفة الاجتماعية للعمالة الوافدة التي تتحملها الدولة دون غيرها، مع ما يترتب على ذلك من اختيار المنظمين لأساليب انتاج تتلاءم مع المعطيات الخاصة بعناصر الانتاج وتوافرها أو ندرتها في بلاد الاستقبال.

إن الحد من الهدر في هذه المجالات المختلفة يتطلب:

ـ رفع مستوى الأداء في الادارات الحكومية عن طريق اصلاح اداري شامل يمنع الازدواج والتكرار في الأنشطة الحكومية، ويحدد التنظيم الأمثل للقيام بالخدمات المطلوبة، ويحدد وظائف الوزارات والادارات المختلفة والمتطلبات الفنية والوظيفية للقيام بمهامها المعقدة. ويستند إلى توصيف علمي للوظائف وتقويمها وتصنيفها ويحدد احتياجات القوى العاملة بموجب معايير موضوعية تحقق إنتاجية مرتفعة للفرد. ويضع النظم الكفيلة بالتطوير المستمر لجميع القوى العاملة في الحكومة من أجل ايجاد قوة عمل مدركة للمتغيرات الجديدة في مجال عملها وقادرة على استيعابها واستنباط ما يتناسب مع ظروف العمل المحلية. ويضع

نظاماً للحوافز يربط بين الأداء والأجر ويدفع إلى زيادة انتاجية وكفاية القوى العاملة بالجهاز الحكومي.

ـ إعادة تنظيم قطاع التجارة للحد من انتشار الوحدات الصغيرة منخفضة الكفاية، والتوسع في إنشاء المجمعات الاستهلاكية والأسواق المركزية الكبيرة، وفرض حدود دنيا للرأسمال التجاري في الأنشطة المختلفة وعدم فتح سجل تجاري لمن لا يتوافر لديه الحجم الأدنى المقرر لرأس المال المدفوع.

ـ إعادة النظر في القواعد المنظمة لانتقال العمالة بين المؤسسات والمشروعات وإعادة تنظيم قواعد استقدام وتشغيل العمالة الوافدة، بما يسمح بتكوين سوق عمل موحدة في كل قطر من الأقطار العربية المستقبلة. ويتطلب ذلك تقديراً مسبقاً للحجم الكلي للعمالة الوافدة التي يسمح باستقدامها ونوعية هذه العمالة ومستوى مهاراتها وجنسياتها، وتسهيل اجراءات استقدام العمالة المطلوبة، ودخول العمالة التي تتوافر فيها الشروط المحددة للبحث عن عمل طالما أن ذلك يتم في إطار الخطة المحددة سلفاً. هذا مع إتاحة حرية الانتقال بين المؤسسات المحلية للعاملين من الوافدين مع الالتزام بشروط التعاقد ومع تعويض المؤسسات التي استقدمت العاملين عن أي خسائر قد تتحملها نتيجة انتقال العامل من مؤسسة إلى أخرى خلافاً لشروط التعاقد معه.

ـ العمل على الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من قوى العمل الوافدة ومن السكان الوافدين الموجودين بالفعل، خاصة من العرب وذلك بإتاحة الفرصة لزيادة تشغيل النساء العربيات وزيادة معدلات مشاركتهن، وإتاحة فرص التدريب لقوى العمل الوافدة لزيادة إنتاجيتها وكفايتها، وفتح المجال لتشغيل أسر وأبناء المواطنين العرب الذين استقروا لمدد طويلة بمجتمعات الاستقبال والاستفادة منهم، للمساعدة في تشكيل قوة عمل عربية مستقرة.

ـ رفع تكلفة العمالة الوافدة التي يتحملها المنظمون وأصحاب الأعمال، وتحميل صاحب العمل مباشرة جزءاً من التكلفة الاجتماعية للعمالة التي يحتاج إليها وذلك بتحميل أصحاب الأعمال دفع رسوم الخدمات الصحية والأبنية الثقافية والتعليمية التي يتطلب الأمر تقديمها للوافد، واشتراط توفير المسكن الملائم للوافدين واشتراط حد أدنى للأجور يتناسب مع معدلات الأسعار والأجور السائدة في بلدان الاستقبال.

فقد سبق لنا في الفصل السابق أن ناقشنا قضية اختيار فنون الانتاج والخدمات في مجتمعات الاستقبال. وأوضحنا أن الاتجاه إلى أساليب الانتاج والخدمات كثيفة رأس المال كبديل عن الأساليب الأكثر استخداماً للعمالة، يجب أن تأخذ في الاعتبار مدى توفر العمالة العربية على مستوى الوطن العربي في مجموعه مع مراعاة الظروف المحلية للأقطار المستقبلة، وحذّرنا من الاندفاع نحو اختيار تكنولوجي يؤدي إلى مزيد من تبعية الأقطار العربية المستقبلة للعمالة إلى الدول الصناعية المتقدمة، ويحرم العمالة العربية فرصاً للاستخدام يمكن أن تتاح في اطار اختيار تكنولوجي آخر أكثر ملاءمة من وجهة النظر العربية. ونؤكد هنا الموقف السابق نفسه، ونشير بوجه خاص إلى أن الوفرة الضخمة لرؤوس الأموال في العديد من الأقطار

النفطية قد بدأت في التقلص وأنها بصفة عامة قد تكون ظاهرة مؤقتة مهما طال الوقت الذي يمكن أن تستمر فيه هذه الظاهرة بالنسبة إلى بعض البلدان.

٢ ـ المحافظة على عروبة بلدان الاستقبال واحلال العمالة العربية محل الأجنبية كلما أمكن ذلك

إن المحافظة على عروبة بلد الاستقبال خاصة البلدان الخليجية الصغيرة هو هدف قومي وهدف قطري في الوقت نفسه. وقد بدأ العديد من حكومات هذه الدول ادراك الأخطار المترتبة على التدفق الواسع للعمالة الأجنبية، خاصة الآسيوية، واتخاذ بعض الخطوات في اتجاه الحد من هذا التدفق دون نجاح يذكر.

وقد سبق أن أشرنا إلى أن بعض البلدان، كدولة الامارات، تشترط عند منح أذون العمل الجماعية أن يكون ٣٠ بالمئة من العمالة الوافدة على الأقل من العرب. كما أن مجلس الوزراء القطري طلب في قرار له أن يكون نصف العاملين في شركات المقاولات من العرب. هذا فضلاً عن أن قوانين العمل في كل البلدان الخليجية، باستثناء عُمان، تتضمن نصوصاً واضحة وصريحة في تفضيل العمالة العربية على العمالة الأجنبية. وبالرغم من القوانين والاجراءات الادارية فقد استمر التدفق السريع للعمالة الآسيوية كما أوضحنا من قبل. ان وقف هذا الاتجاه يتطلب توفر الشروط الموضوعية التي تمكّن من الحد أولاً من تدفق عمالة أجنبية جديدة من الخارج، وثانياً لتطبيق سياسة واضحة لاحلال قوى عاملة محلية وعربية تدريجياً محل القوى العاملة الأجنبية الوافدة. إن انقاذ عروبة بلدان الاستقبال يتطلب تطبيق مجمل السياسات التي أشرنا إليها من قبل، والتي تتعلق بزيادة قدرة البلدان العربية على الوفاء بالاحتياجات التنموية لبلدان الاستقبال من جانب، والحد من الاحتياجات إلى القوى العاملة الوافدة بواسطة بلدان الاستقبال من الجانب الآخر. على أن مجرد توفر عمالة عربية ماهرة، أو تخفيض الاحتياجات من القوى العاملة الوافدة لا يؤدي في حد ذاته إلى الحد من العمالة الأجنبية واحلال العمالة العربية محلها ما لم تتبنَّ الأقطار المستقبلة نفسها سياسات سكانية وعمالية واضحة تنبني على تفضيل العمالة العربية على العمالة الأجنبية، وما لم تلتزم بتخطيط علمي لتطبيق شرط الأفضلية والاحلال على مدى فترة أو فترات زمنية محددة، وما لم تضطر المؤسسات الخاصة العاملة في إطار هذه البلدان إلى استخدام العمالة العربية.

وفي هذا الإطار نشير إلى أهمية أن تجبر المؤسسات غير العربية بصفة خاصة على تدريب عمالة عربية، سواء محلية أو وافدة، للحلول محل العمالة الأجنبية فيها خلال فترة زمنية محددة. وينطبق الأمر نفسه على الهيئات والمؤسسات الأجنبية التي تتولى ادارة مشروعات محلية بموجب عقود للادارة والتشغيل. إن مثل هذه العقود يجب أن تنص على تعريب الادارة والقوى العاملة خلال فترة زمنية معينة، يتم خلالها تدريب القوى العاملة العربية على أداء الأعمال المطلوبة واكسابها المهارات اللازمة.

ولما كان مثل هذه السياسات قد يؤدي إلى الاستغناء عن بعض قوى العمل الوافدة

التي تعمل حالياً في الأقطار العربية المستقبلة، فقد اقترح تبنّي سياسة لتعويض العناصر المتضررة وتشجيع القوى العاملة الوافدة على العودة إلى أوطانها، ما دامت قد أصبحت تكوّن فائضاً عن حاجة الأقطار المستقبلة. وقد اقترح د. الكواري في هذا الشأن تعويض العناصر التي تكوّن فائضاً والتي يستغنى عنها في إطار سياسة احلال راتب سنتين كتعويض أسوة بما اتبعته شركات النفط العاملة في قطر في بداية الستينيات، عندما وجدت أن القوى العاملة لديها تفوق احتياجاتها[19]. ويرى د. الكواري أن دفع مثل هذه التعويضات هو أكثر جدوى من تحمُّل البلاد المستقبلة قوى عاملة غير منتجة فيها. وإننا إن كنا نوافق على اقتراح د. الكواري بصفة عامة، إلا أننا نرى ضرورة التفريق في هذا الشأن بين العمالة التي استقرت فترة طويلة نسبياً في بلاد الاستقبال والتي يقتضي الأمر تعويضها، وبين العمالة المؤقتة ولفترات قصيرة والتي لا تستحق أي تعويض.

٣ ـ تحقيق مزيد من الاستقرار والحماية القانونية لقوة العمل الوافدة

لا تنبع أهمية استقرار القوى العاملة الوافدة وتوفير الحماية القانونية لها من اعتبارات انسانية وحسب، ولا من ضرورة التزام الأقطار العربية بوثيقة حقوق الإنسان أو الاتفاقات الدولية الخاصة بهجرة وانتقال العمالة، بل ان تحقيق استقرار قوة العمل الوافدة وحمايتها هو أحد الشروط الموضوعية الأساسية لتحقيق الكفاية وزيادة الانتاجية. كما أنه أيضاً شرط أساسي لتحقيق السلام الاجتماعي في المجتمعات العربية المستقبلة للعمالة، وللحد من الصراعات بين المواطنين المحليين والوافدين وبين الجماعات البشرية والقطرية المختلفة من الوافدين.

إن غياب أي شعور بالانتماء هو النتيجة الطبيعية لحالة عدم الاستقرار التي تعيشها العمالة الوافدة في الأقطار العربية المستقبلة. ويحدد ذلك سلوكها قِبَلَ العمل، فهي وإن حرصت على أن تقوم بالحد الأدنى من واجبات العمل التي تحميها من انهاء عقودها وإبعادها فإنها تفتقد الحوافز الايجابية من أجل الاجادة والتطوير التي ترتبط أساساً بمساهمة العاملين المجتمعين في بناء مستقبل مشترك.

ويؤثر سلوك العمالة الوافدة في العمالة في مجملها في بلاد الاستقبال، خاصة حيث يكوّن الوافدون أغلبية القوى العاملة ويصبح سلوكهم هو الأصل الذي يصبغ حتى سلوك قوى العمل المواطنة بصفاته.

إن معالجة مثل هذا التدهور في سلوكيات العمل يتطلب تحقيق حد أدنى من الاستقرار لقوى العمل الوافدة وتوفير شروط الحياة الإنسانية الملائمة لها في اطار الظروف الحياتية في بلاد الاستقبال. ويتطلب ذلك:

أ ـ أن يتم استخدام العاملين الوافدين وفق عقود قانونية تحدد حقوقهم وواجباتهم،

---

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٥.

وأجورهم وشروط عملهم، ومدة التعاقد وكيفية انهائه، وضمان حق العاملين الوافدين في اللجوء إلى المحاكم، لطلب الحماية القانونية من أي مخالفة للعقود أو عدم تطبيق شروطها، أو طلب التعويض في حالة الانهاء المبكر للتعاقد دون وجه حق.

ب ـ السماح للعمال الوافدين الذين تنتهي عقودهم، والتي لا تشترط العقود ترحيلهم بمجرد انتهاء خدماتهم، بالاستمرار في بلاد الاستقبال لبحث عن عمل أو لتصفية حقوقهم القانونية ومصالحهم الاقتصادية خلال فترة زمنية معقولة تتناسب مع فترة بقائهم في البلد المضيف مع تحديد حد أدنى وأعلى معين لمدة البقاء دون عمل.

ج ـ حماية العاملين من الطرد الاداري التعسفي، دون أسباب واضحة أو معروفة، وضمان حقهم في الالتجاء إلى المحاكم للتظلم من الأوامر الخاصة بالطرد أو الترحيل الاداري.

د ـ السماح للعمال الوافدين الذين تتجاوز مدة اقامتهم في بلاد الاستقبال فترة زمنية محددة ـ سنة مثلاً ـ باصطحاب عائلاتهم ولمّ شمل أسرهم.

هـ ـ ضمان حد أدنى من الأجور يتلاءم مع الأسعار ومستويات المعيشة السائدة في دول الاستقبال.

و ـ ضمان توفير فرص التعليم والخدمات الصحية الملائمة للعمال الوافدين وعائلاتهم، وخاصة ضمان التعليم المجاني لأبنائهم في سن الالزام.

ز ـ ضمان توفير المساكن الصحية الملائمة بأسعار معقولة حسماً من المرتب أو الأجر بالنسبة إلى العمال الوافدين وعائلاتهم.

ح ـ تطبيق قاعدة الأجر المتساوي للعمل المتساوي وعدم التمييز بين العاملين على أساس من اللون أو الجنس أو المواطنة. ولا يتناقض ذلك مع أولوية المواطنين العرب عند التوظف.

ط ـ اتاحة الفرصة للعمال الوافدين لتكوين تنظيماتهم الديمقراطية للدفاع عن حقوقهم في حدود القوانين والاجراءات المطبَّقة في بلاد الاستقبال.

وبالإضافة إلى هذه الشروط العامة التي تطبّق على جميع الوافدين على اختلاف جنسياتهم وأقطارهم سواء كانوا عرباً أو غير عرب، فإن بعض الخطوات الإضافية ستكون لازمة لضمان إتاحة فرصة أكبر للعمالة العربية للاستقرار والارتباط بالأرض العربية التي يعملون فيها. ونشير على وجه الخصوص إلى اتاحة نوع من حق المواطنة الدائمة للعناصر العربية التي استقرت فترة تاريخية معينة ـ ١٠ سنوات أو أكثر مثلاً ـ في بلاد الاستقبال وتمتع عائلاتهم وأبنائهم بحق الاقامة نفسه الذي يتيح لهم حق العمل في بلاد الاستقبال، وقدراً أكبر من الحقوق القانونية والامتيازات، دون أن يتطلب ذلك بالضرورة حق المساواة الكاملة مع المواطنين المحليين في الحقوق السياسية، والذي لا يحتمل تحقيقه إلا في مرحلة تحقيق وحدة عربية شاملة.

ثالثاً: حول الهجرة العائدة

أخذت قضية «الهجرة العائدة» تشغل حيّزاً هاماً من اهتمام الباحثين والمشتغلين بشؤون هجرة وانتقال العمالة فيما بين البلدان العربية. إذ تشير البيانات الاحصائية والدراسات المتاحة إلى أن بدء تيار الهجرة العائدة يعود إلى منتصف الثمانينيات[20].

ويؤكد هذه الحقيقة النتائج الأوّلية لبحث «الهجرة المصرية العائدة» الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في مصر عن التوزيع النسبي لأعداد المهاجرين منذ بداية السبعينيات وحتى عام ١٩٨٧، إذ بلغت أعلى نسبة للذين سافروا من المناطق الحضرية بحثاً عن عمل في البلدان النفطية، كانت خلال الفترة ٨٠ ـ ١٩٨٣ (٣٦,٣ بالمئة)، وبالنسبة إلى المسافرين من المناطق الريفية بلغت هذه النسبة ذروتها خلال الفترة ٨٢ ـ ١٩٨٥ (٥٩,٦ بالمئة)[21]. وفي المقابل، بلغت هذه النسبة خلال الفترة ٨٦ ـ ١٩٨٧: ٤ بالمئة بالنسبة إلى المسافرين من المناطق الحضرية و١٠,٨ بالمئة بالنسبة إلى المسافرين من المناطق الريفية[22].

وبتحليل «أسباب العودة النهائية»، نجد أن «العودة الاضطرارية» الناجمة عن «استغناء جهة العمل» أو «تخفيض الراتب والمزايا» شكلت ٢٩ بالمئة من أسباب العودة النهائية للمهاجرين في حالة مصر، بينما كان نصيب سبب «انهاء فترة التعاقد» ٢١ بالمئة من جملة العوامل المسببة لـ «العودة النهائية»[23]. وإذا اعتبرنا «انتهاء فترة التعاقد» دون تجديد العقد تعني نوعاً من «الاستغناء عن الخدمة»، فإن أسباب «العودة الاضطرارية» تصل في هذه الحالة إلى ٥٠ بالمئة من جملة مسببات «العودة النهائية».

وتتفاوت أحجام تيارات «الهجرة العائدة» حسب بلدان الاستقبال. ففي حالة **الأردن**، كان نحو ثلثي تيار العمالة العائدة قادماً من العربية السعودية (٦٧ بالمئة)، تليه بفاصل كبير: الكويت (١١,٥ بالمئة)، ودولة الإمارات (١٢,٤)، كما هو مبين في الجدول (٥ ـ ١).

ونظراً لأن تيارات «الهجرة العائدة» لها طبيعة انتقائية، فالملاحظ أن الجانب الأعظم من قوة العمل العائدة يتركز في صفوف «المتخصصون والفنيون»، من ناحية، و«عمال الإنتاج» غير المهرة، من ناحية أخرى (راجع الجدول ٥ ـ ٢). ورغم أن الظاهرة ما زالت في بداياتها،

---

(٢٠) انظر بهذا الخصوص: نادر فرجاني، **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨)، ص ٩٨، والجمعية الملكية الأردنية، مركز البحوث الاقتصادية، **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني** (عمّان: الجمعية، ١٩٨٩)، الباب الثالث، ص ١٢٦ ـ ١٤٨.

(٢١) انظر: حسن علي شكري، **خصائص الهجرة المصرية العائدة** (القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، [د.ت.])، الجدول (١٥).

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.

جدول رقم (٥ ـ ١)
حجم العمالة الأردنية العائدة من بلدان مجلس التعاون الخليجي
وتوزيعها النسبي لعامي ١٩٨٦ و١٩٨٧

البلد / العمالة العائدة	الامارات العربية المتحدة	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت	المجموع
مجموع العمالة الأردنية العائدة	٣٤٠٥	٦٢٧	١٨٤١٣	١٠٦٨	٧٩٥	٣١٦٥	٢٧٤٧٣
التوزيع النسبي (نسبة مئوية)	١٢,٤	٢,٣	٦٧	٣,٩	٢,٩	١١,٥	١٠٠

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، القوى العاملة غير المواطنة في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية واحتمالات العودة (بغداد: الاسكوا، ١٩٨٧)، ص ٦٩، نقلاً عن: الجمعية الملكية الأردنية، مركز البحوث الاقتصادية، دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني (عمّان: الجمعية، ١٩٨٩)، ص ١٣٤.

جدول رقم (٥ ـ ٢)
العمالة العائدة حسب المجموعات المهنية الرئيسية السابقة
خلال النصف الثاني من عام ١٩٨٦

المجموعة المهنية الرئيسية السابقة	العدد	النسبة المئوية
المتخصصون والفنيون	٤٤٠	٣٤,٥
العاملون في الادارة	١٤٤	١١,٣
العاملون في الأعمال الكتابية	١٠٧	٨,٤
العاملون في البيع	٦٩	٥,٤
العاملون في الخدمات	١٠٨	٨,٥
عمال الزراعة	٣٣	٢,٦
عمال الانتاج	٣٦٧	٢٨,٨
غير مبيّن	٧	٠,٥
المجموع	١٢٧٥	١٠٠,٠

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة، التقارير الشهرية عن الأردنيين العائدين من الخارج خلال النصف الأول من عام ١٩٨٦، كما ذكرت في: الجمعية الملكية الأردنية، مركز البحوث الاقتصادية، المصدر نفسه، ص ١٣٨.

والبيانات الاحصائية المتوافرة ما زالت محدودة، فلعلنا لا نجانب الصواب كثيراً إذا قلنا إن ظاهرة «الهجرة العائدة» تمس أكثر ما تمس الفئات الواقعة عند طرفي «السلّم المهاري»: المتخصصون والفنيون المرتبطون بمهام محددة، والعمال «غير المهرة» الذين يسهل الاستغناء عنهم، بينما العاملون في الوظائف الإدارية والكتابية وأعمال البيع والخدمات يكون معامل «الهجرة العائدة» أكثر انخفاضاً عن أقرانهم.

ولعل المشكلة الأولى التي تواجه راسم السياسة الاقتصادية في البلدان المرسلة للعمالة، هي إعداد العدّة لاستيعاب «تيارات العمالة العائدة» في بنية الاقتصاد الوطني وخلق فرص توظف منتجة لها. بيد أن مشكلة «إدماج العمالة العائدة» في سوق العمل المحلي ليست بالأمر السهل، في وقت ترتفع فيه **معدلات البطالة** وتتسم فيه «سوق العمل» **بالتجزئة** (Segmentation) وانقسامه إلى «أسواق فرعية» توجد بينها حواجز وسدود[24]. فمع الاعتراف بارتفاع معدلات «الحراك المهني» عن ذي قبل في البلدان المرسلة للعمالة، ولا سيما في مجال انهيار الحدود الفاصلة والجامدة بين الأعمال اليدوية والأعمال التقليدية لأصحاب الياقات البيضاء[25]، تظل مشاكل تجزئة «سوق العمل» في البلدان المرسلة للعمالة قائمة، ولا تسمح بسهولة الدخول لأعداد كبيرة من العائدين، إذ تتعايش «الندرة» في سوق العمل مع «التخمة» في بعض الأسواق الأخرى.

بيد أن المشكلة لا تكمن فقط في توافر مدى سرعة «استيعاب» العمالة العائدة في أسواق العمل المحلية، بل تكمن ـ وبشكل ملحّ ـ في غياب «هياكل استقبال» مناسبة لتلك العمالة العائدة، سواء في مجال:

أ ـ إعادة التدريب «التحويلي» للمواءمة مع احتياجات الطلب في سوق العمل المحلي.

ب ـ تقديم الخدمات الأساسية (بما في ذلك المسكن).

ج ـ تواجد قنوات وأوعية مناسبة لاستخدام مدخرات العائدين بشكل منتج ومقابل عائد مجزٍ.

ولعل أهم المشاكل التي صادفت قوافل «العمالة العائدة» هي ضعف المقدرة الاستيعابية لأسواق العمل المحلية، والسحب المتزايد من المدخرات (التي تم تكوينها خلال فترة الهجرة) وتآكل قيمتها الفعلية تحت تأثير التضخم، وبالتالي تجد «العمالة العائدة» نفسها واقعة بين

---

(٢٤) أشار بيركس وسنكلير مبكراً إلى تجزئة «سوق العمل» في بلد كمصر وآثار ذلك على ضعف «الحراك المهني». انظر: J.S. Birks and C.A. Sinclair, *International Migration and Development in the Arab Region* (Geneva: ILO, 1980), pp. 94-96.

(٢٥) انظر: جلال أمين واليزابيث عوني، **هجرة العمالة المصرية** (القاهرة: مركز البحوث الدولية، ١٩٨٦)، ص ١٢٧.

«شقي الرحى»: «البطالة المطولة» و«التضخّم الجامح». وجدير بالذكر هنا، أن معظم عناصر العمالة «العائدة» قد هاجرت إلى الخارج، وفق نظام العقود الشخصية.. وبالتالي لا توجد لها وظائف وأعمال ثابتة لدى العودة من الخارج، إذ ان نسبة محدودة من أفراد قوة العمل هم الذين يلتحقون بالعمل في بلدان الإرسال (عن طريق الإعارة أو الإجازة الخاصة) مع الاحتفاظ بوظائفهم الأصلية في بلدان الإرسال(٢٦).

وبايجاز، فإن عبء أوضاع «الركود التضخمي» السائدة في بلدان الإرسال سوف تقع بالدرجة الأولى على كاهل «العمالة العائدة»، لا سيما عند مستويات المهارة الدنيا والمتوسطة، وهي بالتالي تكون ضحية **نمط التنمية «الريعية»** المستند إلى النفط والتجارة والمال والتشييد والبناء في بلدان الاستقبال، من ناحية، **ونمط التنمية المشوهة** الذي يتسم بضعف معدلات التراكم الإنتاجي في بلدان الإرسال، من ناحية أخرى.

وكما حدث عبر التاريخ، فإنه في حالات انهيار الرواج الاقتصادي «المصطنع المؤقت»، يقع عبء الأزمة بالدرجة الأولى على العناصر التي التحقت بقوافل الهجرة بشكل متأخر (Late comers)، إذ تقل «المغانم» وتكثر «المغارم»، ناهيك عن انهيار توقعات العديد من أفراد قوة العمل في بلدان الاستقبال للالتحاق بقوافل الهجرة، في الوقت المناسب، لحل جزء من مشاكلهم الاقتصادية وأزماتهم الاجتماعية في بلدان الإرسال، مما يجعلنا نطلق على هؤلاء «الذين لم يصبهم الدور» للالتحاق بقوافل الهجرة ـ أنهم يمثلون نوعاً من «تيار الهجرة المكبوت» ـ والذي قد يعبر عن نفسه بأشكال عنيفة في المستقبل.

رابعاً: السياسات والآليات القومية لترشيد وتعظيم المنافع من انتقال الأيدي العاملة بين البلدان العربية

الوطن العربي ليس هو مجموع أقطاره المنفصلة في بلاد الإرسال أو الاستقبال، بل هو كل يرتبط بعضه ببعض، برباط القومية والمصلحة المشتركة، ويسعى لتحقيق نهضة عربية شاملة تراعي مصالح جميع الأطراف المعنية وتدعمها وتساعدها.

وقد أصبحت تحركات الأيدي العاملة على الصعيد العربي احدى أهم الظواهر الاقتصادية والاجتماعية في المرحلة المعاصرة، وأحد أهم عوامل الربط بين الأقطار العربية المختلفة. ولهذه الحركة تأثيراتها الايجابية والسلبية أيضاً في كل من بلاد الإرسال والاستقبال وفي الوعي القومي والاتجاه إلى الوحدة العربية أيضاً. ولذلك فقد شغلت هذه الظاهرة صانعي السياسة العرب منذ فترة طويلة، وقد أصبح من الواضح لجميع العاملين في إطار

(٢٦) انظر: «نحو تحقيق التكامل لحركة العمل والمال بين الأقطار العربية،» تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي قدّم إلى: مؤتمر العمل العربي، الدورة ١٦، بغداد، ٧ ـ ١٤ آذار/مارس ١٩٨٨، ص ٧٥.

العمل القومي ولدارسي قضايا انتقال الأيدي العاملة العربية، أن تحقق الصالح القومي العربي والحد من التوترات بين الأقطار العربية والمحافظة على المصالح القطرية، في الوقت نفسه يقتضي اخضاع عملية انتقال الكفاءات والأيدي العاملة العربية إلى تنظيم وتخطيط عربيين شاملين ومتكاملين، لكي يتسنى الأخذ بالأسلوب العلمي في ايجاد حل لجميع المشاكل التي تطرح نفسها من جراء عملية انتقال الأيدي العاملة العربية.

ولقد بدأ التفكير الجدي في تنظيم تداول الأيدي العاملة العربية من خلال مقررات مؤتمر وزراء العمل العرب، الذي انعقد عام ١٩٦٦. فلقد اتخذ المؤتمر قراراً أكد فيه تسهيل مهمة انتقال القوى العاملة العربية، سواء بشكل اتفاقات ثنائية أم بشكل اتفاقية متعددة الأطراف. وأوصى المؤتمر بأن تتضمن تشريعات كل قطر عربي أحكاماً تكفل أفضلية تشغيل الأيدي العاملة العربية على الأيدي العاملة الأجنبية.

كما قرر المؤتمر الثالث لوزراء العمل، الذي عقد في الكويت عام ١٩٦٧، اصدار اتفاقية عربية لتنقل القوى العاملة، عرفت باسم الاتفاقية رقم (٢) بشأن تنقل الأيدي العاملة. وتكاد هذه الاتفاقية أن تخلق سوقاً عربياً مشتركة، وقد جرى تعديلها في عام ١٩٧٥، تحت اسم الاتفاقية العربية رقم (٤) لعام ١٩٧٥ (انظر الملاحق).

كذلك، فإن اقرار مؤتمر القمة العربي الحادي عشر لكل من ميثاق العمل القومي الاقتصادي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠، يمثل نقطة تحول جوهرية تدعو إلى إعادة النظر في الأوضاع القانونية والمؤسسية التي تحكم تنقل القوى العاملة العربية بين بلدان الوطن العربي. فقد تضمن ميثاق العمل القومي الاقتصادي في مجال العلاقات العربية العناصر التالية المتصلة بتنقل القوى العاملة[٢٧]:

ـ **التعامل التفضيلي المتبادل**: تتكفل البلدان العربية بمبدأ التعامل التفضيلي لعناصر الانتاج العربي، بما في ذلك عنصر العمل طبعاً.

ـ **الالتزام بمبدأ المواطنة الاقتصادية العربية شاملاً**: (أ) معاملة الوافد العربي بما لا يقل عن معاملة مثيله من المواطن في كل قطر عربي، وما يحقق الضمانات اللازمة والحوافز المناسبة له؛ (ب) تحرير تنقل الأيدي العاملة العربية وضمان حقوقها وإعطاؤها التسهيلات اللازمة والمساعدات لتطويرها.

ـ **الالتزام بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي**: تتكافل البلدان العربية كل بقدر طاقتها ووفقاً لما يقرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، في تمويل الحاجات العربية المشتركة ويشمل ذلك بشكل خاص احتياجات الأمن القومي وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات البنى الأساسية.

---

(٢٧) انظر: جامعة الدول العربية، ورقة عمل حول تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية، (تونس: الجامعة، الإدارة العامة للشؤون الاقتصادية، ١٩٨١)، ص ٣٣ ـ ٣٤.

ـ تعمل الأقطار العربية على أن يكون الهدف النهائي لأي تعاون وتكامل اقتصادي عربي الوصول باقتصاديات الأقطار العربية إلى وحدة اقتصادية عربية.

بيد أن الأطر القانونية والادارية الحالية والواقع المعاش في مجال تنقل الأيدي العاملة في الوطن العربي تفصلها مسافة واسعة بالمقارنة مع نصوص الميثاق القومي وما جاء باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك. ويترتب على ذلك نتيجتان: **أولاهما**، أنه لا بد من البدء فوراً بالعمل على تجاوز هذا البون الشاسع بين القرار السياسي الأعلى والواقع القانوني والاجرائي في مجال انتقال القوى العاملة العربية في داخل الوطن العربي. **وثانيتهما**، ضرورة وضوح الهدف وتوخي الحكمة في الوقت نفسه. والواقع أن الحكمة تقتضي تصميم طريق يؤدي على مراحل محسوبة إلى تحقيق الأهداف النهائية المرغوب فيها في إطار التوجيهات السياسية المتضمنة في ميثاق العمل الاقتصادي القومي واستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وسوف نناقش فيما يلي أهم السياسات والآليات التي تسمح بمزيد من التنظيم والترشيد لعمليات انتقال وتداول الأيدي العاملة، مما يعود بمزيد من النفع والمكاسب على كل من بلدان الإرسال والاستقبال العربية.

١ ـ السياسات والآليات المرتبطة بترشيد وتنظيم سوق العمل العربية

لقد اتسعت سوق العمل العربي بشكل هائل في السنوات الخمس عشرة الأخيرة، وأصبحت لها آثار بالغة في التطورات الاجتماعية والاقتصادية في كل من بلدان الإرسال والاستقبال حالياً ومستقبلاً. ولكن «سوق العمل العربي» ما زال سوقاً في طور التكوين، ويعاني حالياً من آليات وتشريعات تتسم بالفوضى والتناقض والعشوائية.

ويمكن تلخيص أهم مظاهر الخلل والاضطراب التي يعاني منها سوق العمل العربي في السنوات الأخيرة في النقاط التالية[٢٨]:

أ ـ ان مجال التشغيل العربي يعاني العديد من ظواهر الخلل بين العرض والطلب على القوى العاملة. وتتضاعف مخاطر هذا الخلل في الأقطار العربية المقبلة على تحديث مجتمعاتها وإقامة بنيتها الأساسية، فضلاً عن طموحها إلى تحقيق معدل متسارع من التنمية الصناعية مع تنويع اقتصادها.

ب ـ على الرغم من التوسع السريع في برامج ونظم التعليم والتدريب، فإن القصور في المهارات، خاصة المهارات الحديثة التي يزداد الطلب عليها، لا يزال يشكل اختناقاً ملموساً

---

(٢٨) هذا الجزء مأخوذ نصاً من: منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، **التقرير الختامي بشأن مهام المرحلة الانتقالية للمؤسسة العربية للتشغيل** (بغداد: مكتب العمل العربي، ١٩٨٢)، ص ٦٥ ـ ٦٦.

لدى العديد من الأقطار العربية. بالمقابل، فإن أقطاراً عربية أخرى تعاني فائضاً في بعض المهارات، فضلاً عن العمالة غير الماهرة.

ج ـ إن أقطاراً عربية عديدة، وخاصة ذات الكثافة السكانية العالية، والتي لم تحقق معدلاً كافياً للتنمية وخلق فرص العمل المنتج، تواجه مخاطر نمو القطاع الهامشي في مجال التشغيل بكل ما يحمله هذا القطاع من سمات التدني في الأجور وتوفير الأقنعة الزائفة للبطالة.

د ـ تعثّر التخطيط المسبق في مجال القوى العاملة، وهو الأداة اللازمة لتحقيق التوازن بين العرض والطلب أو الحد من مظاهر الخلل، وذلك بفعل مجموعة من العوامل لعل أهمها:

(١) قصور الاحصاءات وعدم دوريتها، أو سعة الفجوات الزمنية بين ما يصدر منها.

(٢) سوء اختيار منهجيات تخطيط القوى العاملة، أو عدم تكاملها فضلاً عن عدم الدقة في التنبؤات.

(٣) غياب أو قصور برامج معلومات القوى العاملة وحركة التشغيل وتركيزها غالباً على القطاع المنظم والحديث.

(٤) ازدواجية الأجهزة الرسمية المختصة وتكرار الجهد، فضلاً عن التفاوت الشديد في درجة النمو والتقنية بين الأجهزة في الأقطار العربية، وتركيز رؤيتها قطرياً، رغم أهمية التجاوز عبر الحدود، حيث يتوافر العرض، أو يزيد الطلب على القوى العاملة.

(٥) غياب نظام عربي لجمع معلومات القوى العاملة وحركة التشغيل ومقابلة العرض والطلب قومياً.

وليس هناك من شك في أن تشخيص هذه الظواهر والاختناقات في المنطقة العربية أصبح من الأمور الشائعة في أدبيات القوى العاملة وفي دراسات حركة التشغيل وفي أعمال المؤتمرات والندوات، ومشاريع المنظمات الدولية والإقليمية المعنية. وإن كان هناك من الباحثين من يعتقد أن قيام ونمو سوق عربية مشتركة للعمل، في ظل القيود والحواجز التي توضع بشكل متزايد في وجه حركة الأيدي العاملة فيما بين الأقطار العربية، يعتبر ضرباً من الوهم[٢٩]، فإننا نعتقد أن هناك مجالاً كبيراً لتنظيم وترشيد طريقة أداء آليات سوق العمل العربي خلال حقبة الثمانينيات.

«ويمكن تحقيق ذلك من خلال خلق وتطوير أشكال مؤسسية جديدة تقوم على تنظيم وترشيد حركة انتقال وتداول العمالة المتحركة فيما بين البلدان العربية. ولذا أصبح من الضروري أن تتولى مؤسسات عربية أمر تنظيم الهجرة حتى تتمكن من السيطرة «على شبكة الهجرة» في مختلف أطوارها ابتداءً من منطلق المهاجر وانتهاءً بعودته إلى قطره واندماجه فيه من

---

(٢٩) انظر: ج. س. بيركس وس. أ. سنكلير، «أسواق العمل العربية: تقييم عام،» الترجمة العربية كما وردت في: **تراجم ودراسات في معلومات سوق العمل** (بغداد: مكتب العمل العربي، ١٩٨٢)، ص ٨٥.

جديد اندماجاً اقتصادياً واجتماعياً، ومروراً بظروف إقامته ببلد استقباله، وذلك مراعاة لمصالح الأطراف الثلاثة المعنية (المهاجر وقطره والقطر المستقبل)»[30].

«ومزايا مثل هذه السياسة واضحة إلا أن تطبيقها العملي يستوجب تنظيماً فعّالاً وتكاتفاً بين مختلف المؤسسات المختصة سواء على الصعيد العربي (منظمة العمل العربية) أو القطري أو المحلي. وتشمل مهام هذه المؤسسات الدراسات المستمرة للهجرة والتحديد المسبق لأعداد وأصناف العمال الذين يمكن استحضارهم في المدى القريب والمتوسط، وادراج الهجرة في مخططات تمكّن من السيطرة على الهجرة طبقاً لمتطلبات الخطط الانمائية للأقطار المستقبلة»[31].

والملاحظ أن عدداً من البلدان العربية قام بعقد إتفاقات ثنائية تتضمن اجراءات وشروط انتقال قوة العمل فيما بينها. وقد تم إبرام بعض هذه الاتفاقات الثنائية بين واحد من البلدان المرسلة وآخر من البلدان المستقبلة، نذكر على سبيل المثال منها اتفاقات قطر مع كل من مصر والمغرب وتونس، والامارات العربية مع كل من السودان وتونس والمغرب، وليبيا مع كل من السودان وتونس والجزائر والمغرب واليمن الديمقراطية، فضلاً عن العديد من الاتفاقات الأخرى التي هي في مرحلة التصديق النهائي[32].

وتوضح قراءة نصوص الاتفاقات الثنائية أن حكومات البلدان المرسلة لقوة العمل قد استهدفت منها ضمان حد أدنى لحقوق العمال المهاجرين منها إلى بلدان الاستقبال. ولكن هذا الحد الأدنى الذي سعت معظم الاتفاقات الثنائية لتحقيقه كان أقل بكثير من الحد الأدنى الذي حددته الاتفاقية الجماعية لعام ١٩٧٥[33] (انظر الملحق (٢)).

كما أن هذه الاتفاقيات لم تشمل إلا عدداً قليلاً من العلاقات الثنائية التي تقوم بين بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال الأساسية، ولا تمتد لتشمل جميع جوانب تنظيم وتداول حركة الأيدي العاملة في كل أطوارها.

ومن هنا نشأت فكرة قيام **المؤسسة العربية للتشغيل**، في إطار منظمة العمل العربية، لتلعب دوراً رئيسياً في تنظيم وترشيد آليات وطريقة أداء سوق العمل العربي من خلال العمل الدائم للمواءمة بين حركة الطلب على الأيدي العاملة مع المعروض منها على الصعيد العربي. وقد عرض **مشروع المؤسسة العربية للتشغيل**، أول ما عرض، على الدورة الثامنة لمؤتمر العمل العربي في آذار/ مارس ١٩٨٠ ببغداد، وقرر المؤتمر الموافقة على قيامها مبدئياً وحدد فترة انتقالية مدتها سنتان ـ تنتهي في آذار/ مارس ١٩٨٢ ـ يتم خلالها صياغة البنية الأساسية للمؤسسة وتدريب كوادرها ووضع لوائحها الداخلية.

---

(٣٠) علي لبيب، **التعاون العربي في مجال تنقل الأيدي العاملة** (بغداد: مكتب العمل العربي، ١٩٨١).

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) انظر: جامعة الدول العربية، ورقة عمل حول تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية، ص ٣١.

(٣٣) المصدر نفسه.

ويعتبر قرار إنشاء «المؤسسة العربية للتشغيل» بحقّ، أول قرار عربي يحقق المواجهة العلمية والعملية لمجمل هذه الظواهر والاختناقات. فالمؤسسة بحكم انشائها وطبيعة أهدافها ومهامها، يمكن أن تحقق العديد من أشكال المواجهة لهذه الظواهر من خلال ما يلي(٣٤):

ـ توفير معلومات القوى العاملة وحركة التشغيل وجعلها في متناول المسؤولين عن صياغة استراتيجيات وسياسات التشغيل في الأقطار العربية.

ـ رفع مستوى عملية جمع وبثّ وتبادل معلومات القوى العاملة وحركة التشغيل، وتفسير المؤشرات التي تفرزها هذه المعلومات من أجل الوصول إلى تفهم أفضل لأسباب الخلل والوسائل المناسبة لمواجهته.

ـ تحقيق مرونة أكثر في استخدام وسائل وأدوات بحوث التشغيل، مثل الاحصاءات التسجيلية لمكاتب التشغيل ومسوحات الاستخدام على مستوى المنشأة والمستويين القطري والقومي.

ـ اكتشاف وتطوير مصادر اضافية، غير احصائية، لدراسة اتجاهات حركة التشغيل وظواهرها.

ومن خلال استعراض الوثائق التحضيرية لقيام المؤسسة العربية للتشغيل، يمكن تلخيص أهم الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها فيما يلي:

ـ جمع وتنظيم ونشر معلومات سوق العمل العربي، بما في ذلك العرض والطلب على القوى العاملة وحركة التشغيل وانتقال قوة العمل وعوامل تحريكها وتنظيمها، وذلك بغرض المساهمة في تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية والوصول إلى الاستخدام الأمثل للقوى العاملة العربية على المستوى القومي. وذلك لكي تتوافر لواضعي السياسات والخطط القطرية والقومية، ولكل من يتصل عمله بصياغة مشاريع التنمية الصناعية وغيرها، بيانات وتحليلات ومؤشرات حول القوى العاملة والتشغيل تمكنه من رسم السياسات ووضع الخطط الصائبة كما تمكن الوطن العربي ككل من تنظيم سوق العمل بطاقاته وموارده الذاتية بعيداً عن الاهدار أو الاستنزاف لموارده والحد من الاعتماد على الهجرة الأجنبية وما يكمن فيها من مخاطر.

ـ المساهمة في استيعاب الأيدي العاملة العربية والكفاءات المهاجرة في بلدان عربية، بدءاً من «جمع وتوفير المعلومات والبيانات والاحصاءات حول القوى العاملة العربية في الخارج، مصادرها وحجمها وهياكلها في البلدان الأوروبية وغيرها المستقبلة لها، وشروط استخدامها وأوضاعها واتجاهات البلدان المستقبلة إزاء استمرارها أو تصفيتها»(٣٥). والعمل على تنظيم العودة بالأسلوب والشكل الذي يحافظ على هذه القوى العاملة ويوجهها إلى بلدانها الأصلية أو إلى الأقطار العربية بعد ضمان

---

(٣٤) انظر: منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، التقرير الختامي بشأن مهام المرحلة الانتقالية للمؤسسة العربية للتشغيل، ص ٦٧.

(٣٥) جامعة الدول العربية، ورقة عمل حول تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية، ص ٣٢.

حقوقها وتعويضاتها المشروعة، متضمناً في ذلك القوى البشرية العربية عالية التأهيل الموجودة في الخارج.

- العمل على مواءمة الطلب على القوى العاملة مع العرض منها على مستوى القطر الواحد وعلى مستوى فئات المهارة، مما يساعد على إنارة الطريق أمام مجهودات التدريب العربية المشتركة.

- تنفيذ مهام في اطار برامج التعاون الفني لمنظمة العمل العربية في مجال الاستخدام وتحسين معلومات سوق العمل.

وهكذا فإن المؤسسة العربية للتشغيل يمكن أن تكون اضافة مهمة لآليات العمل القومي في مجال تنظيم التشغيل وتداول الأيدي العاملة على اختلاف مستويات مهاراتها على المستوى القومي، إذا ما توافرت لها الإمكانات اللازمة لتحقيق برنامج عملها الطموح ابتداءً من دعم الأقطار العربية لها مالياً ومعنوياً واستعدادها للتعاون مع المؤسسة عن طريق أجهزة قطرية قادرة وكفوءة.

ولذا، فلكي تعمل هذه المؤسسة العربية بكفاءة، فإنها تستلزم انشاء وتدعيم الأجهزة القطرية اللازمة لاستكمال شبكة تنظيم التشغيل، وانتقال الأيدي العاملة على صعيد الوطن العربي، بما يضمن تدفق البيانات عن التشغيل والفرص المتاحة. إذ ان هذا من شأنه دعم جهود المؤسسة العربية للتشغيل في مراحلها الأولى، وهي تتحمل نصيبها من المسؤولية في مجال تطوير معلومات القوى العاملة والتشغيل على الصعيد العربي.

٢ - السياسات والآليات المرتبطة بتوحيد وترشيد طاقات التدريب المهني على الصعيد العربي

هناك مشكلة أساسية ذات قاسم مشترك بين الأقطار العربية وتتمثل في جانبين اثنين:

الأول: العجز الواضح في مدخلات التدريب، وتبرز هذه الظاهرة في مجموعة الأقطار العربية ذات الحجم السكاني المحدود والمقتدرة مالياً.

الثاني: العجز الواضح في الاستثمارات، وتظهر هذه الظاهرة في مجموعة الأقطار العربية ذات الحجم السكاني الكبير، والمتواضعة في مواردها المالية والاستثمارية.

ومن هنا تبدو حتمية التكامل العربي في مجال الإعداد والتدريب المهني، خاصة وأن أقطار المجموعة الأولى تستورد احتياجاتها من القوى العاملة من أقطار المجموعة الثانية. وذلك مع تأكيدنا بأن التكامل العربي يجب ألاّ يتوقف عند هذا الحد فقط، بل ينبغي أن يمتد

ليشمل جميع مجالات التدريب المهني الأخرى، من نظم وبرامج، وتوحيد المستويات والمهن، وغيرها من مجالات التدريب[٣٦].

وعلى الرغم من أن مؤتمر العمل العربي أقر الاتفاقية العربية رقم (٩) والتوصية رقم (٢) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني، إلا أنه إلى اليوم ما زالت الأقطار العربية تعاني هدراً كبيراً في طاقتها التدريبية نتيجة تعدد الجهات والادارات والمؤسسات الوطنية التي تشرف على الاعداد والتدريب المهني. وليس هناك أدنى مبالغة إذا قلنا إن عدد الجهات المسؤولة عن التدريب وصل إلى (٢٥) جهة في أحد الأقطار العربية.

كل ذلك يتطلب بلا شك سرعة العمل على ايجاد اطار عام للإعداد والتدريب المهني، وصياغة أطر ومؤسسات عربية للتدريب، تستطيع الأقطار العربية أن تعمل من داخل هذه الأطر لتخطيط تنمية الموارد البشرية على الصعيد العربي بما يسمح بترشيد وتوحيد طاقات التدريب والتأهيل المهني العربية.

ولذا، فإن التخطيط طويل الأجل لتنمية وتخصيص الموارد البشرية في الوطن العربي هو الضمان الوحيد لكفاءة استخدام الموارد البشرية لتلبية احتياجات عملية التنمية العربية. كما أن مثل هذا التخطيط يتيح امكانيات هائلة للموازنة والتوفيق بين أهداف التنمية القومية ـ على صعيد التنمية العربية ككل ـ وبين المنطلقات القطرية «المرحلية» لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن المجهودات الجارية في مجال عقد الاتفاقات الثنائية والجماعية لتنظيم انتقال وتداول العمالة العربية، على أهميتها، لا ترقى إلى مستوى التحدي التاريخي للتنمية العربية.

ولما كانت سياسات التعليم والتدريب والتأهيل المهني في البلدان العربية من الأهمية بمكان، لتنمية الموارد البشرية والقضاء على الاختناقات الآنية، فإن تحدي المرحلة الراهنة يقتضي صياغة وتنفيذ برنامج قومي للتعليم والتدريب.

فمن الواضح أنه كلما ازداد تدفق الكفاءات والخبرات الفنية من البلاد غير النفطية إلى البلاد النفطية، وهو اتجاه ملحوظ في السنوات الأخيرة، ازداد تشابك العوامل المؤثرة في عرض وطلب الكفاءات والخبرات في الوطن العربي ككل. وهنا يبرز الاعتبار الأساسي في رسم سياسات ووضع خطط تدفق الموارد البشرية، لا سيما المدرّب منها، مما يحتم ألا يترك تنظيم وتوزيع تلك التدفقات كلياً لاعتبارات ميكانيكية الأسواق.

وتفتقر غالبية الأقطار العربية إلى التخطيط المبرمج والصحيح للقوى العاملة حسب المهن والمستويات المختلفة، مما يجعل التكامل بين الإعداد والتدريب المهني، على الصعيد القطري، والحاجات الحقيقية لسوق العمل العربي أمراً صعباً. ويترتب على ذلك هدر كبير في

---

(٣٦) انظر: منظمة العمل العربية، «التدريب المهني: أهدافه، مستوياته، برامجه، والتعاون الثلاثي بشأنه،» ص ٢٨ ـ ٢٩.

الطاقات البشرية علاوة على الهدر في طاقات التدريب، الأمر الذي يحتم على الأقطار العربية ضرورة تبني استراتيجية واضحة ومحددة الأهداف والوسائل للتدريب المهني وتخطيط تنمية الموارد البشرية.

ومن واقع الأوراق القطرية التي تقدمت بها الأقطار العربية إلى ندوة التدريب المهني في طرابلس، ظهر جلياً أن الإمكانيات التدريبية المتاحة لا تلبي ٥٠ بالمئة من احتياجاتها في أحسن الحالات من الأيدي العاملة المدربة لا بالكم ولا بالكيف، ويندرج تحت هذه الأقطار: الأردن، سوريا، الكويت، الجزائر، ليبيا[٣٧].

وكل هذه المعطيات تشير إلى ضرورة **تطوير برنامج عربي شامل للتدريب المهني** يكفل اعطاء القوى العاملة العربية المهارات والكفاءات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية في كل أرجاء الوطن العربي. ويجب أن تستجيب هذه المهارات والكفاءات لحاجة التنمية في بلدان الاستقبال التي تعتمد وسائل انتاج سلع وخدمات متقدمة تكنولوجياً، وفي الوقت نفسه يجب أن لا يؤدي انتقال الأيدي العاملة الماهرة والفنية إلى الإضرار بمتطلبات التنمية في بلدان المنشأ. ويمكن أن يتم ذلك من خلال برامج تعاون ثنائية أو في إطار مشاريع عربية مشتركة.

وتجدر الاشارة بهذا الصدد، «إلى أنه بالإضافة إلى اتفاقيتي تنقل الأيدي العاملة، فهناك اتفاقية عربية (رقم ٩ لعام ١٩٧٧) وتوصية (رقم ٢ لعام ١٩٧٧) بشأن التوجيه والتدريب المهني. ولهاتين أهمية خاصة في مجال تنقل الأيدي العاملة. فالبلدان العربية تعاني في مجملها ندرة القوى العاملة الفنية والماهرة، كما أن أسواق العمل في البلدان العربية النفطية باتت تتطلب نوعيات معينة من العمالة الماهرة والفنية، التي تتناسب مع التكنولوجية المتقدمة، والتي لا تتوافر حالياً في البلدان العربية غير النفطية. ويصعب تفادي وجه النقص هذا في سوق العمل العربية بدون جهد عربي مكثف في مجال التدريب»[٣٨].

«وتركز هذه الاتفاقية على التعاون العربي وتسعى لتحقيق التكامل العربي في مجال التوجيه والتدريب المهني، وتستهدف الاستفادة القصوى لكل قطر من إمكانيات التدريب المتاحة في الأقطار العربية الأخرى، وتشجيع إقامة الدورات التدريبية المشتركة، بالإضافة إلى جمع وتبادل المعلومات اللازمة لزيادة كفاءة التدريب على الصعيد العربي. أما التوصية الملحقة بالاتفاقية فهي تتناول التعاون العربي في مجال التدريب بقدر أكبر من التفصيل»[٣٩].

وعلى الرغم من الفائدة الواضحة لأي بلد ينتمي إلى هذه الاتفاقية، إلا أن حظها من تصديق البلدان العربية عليها كان أقل من سابقاتها، إذ لم يصدّق عليها إلاّ أربعة أقطار عربية فقط هي الأردن وسوريا والعراق وفلسطين.

---

(٣٧) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٣٨) جامعة الدول العربية، ورقة عمل تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية، ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٣٩) المصدر نفسه.

ومن ناحية أخرى، أخذت منظمة العمل العربية على عاتقها **تأسيس المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين** وهو الآن بصدد الانجاز، وقد اتخذت مدينة طرابلس الغرب (ليبيا) مقراً له. إن مثل هذا المركز، إذا ما أدير بكفاءة وبالتنسيق مع المؤسسة العربية للتشغيل، يمكن أن يكون نواة جهد عربي كبير في مجال تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية عن طريق توفير المهارات الفنية المطلوبة للوفاء باحتياجات التنمية في الوطن العربي.

وهذه التطورات تحتم على الأقطار العربية ومنظمة العمل العربية كمنظمة متخصصة، سرعة العمل على تعريب مجالات الإعداد والتدريب المهني، بحيث تصبح جميع برامج ومستويات الإعداد المهني باللغة العربية، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ديناميكية العمالة العربية، وحركة تنقلها بين الأقطار العربية.

وحيث ان الاقتصاد العربي يمر بمرحلة نمو سريع، في محاولته الخروج من حالة التخلف التي يعيشها، فإنه سوف يواجه اختناقات كثيرة في مجالات العمالة الفنية والمهنية والادارية العالية التي يحتاج إنتاجها إلى مدى زمني طويل. ولذا يبدو طرح البرنامج القومي للتعليم والتدريب والتخطيط طويل الأجل لتنمية وتخصيص الموارد البشرية هو الحل الأمثل لتجنب الاختناقات الهيكلية في مجال عرض الخبرات الفنية والمهنية والادارية. ويقتضي ذلك بدوره برمجة السياسات التعليمية والتدريبية على الصعيد القومي وتوزيع وتوطين النشاطات التعليمية والمراكز التدريبية في الأقطار العربية المختلفة حسب المزايا النسبية، وأن يكون تنفيذ هذا البرنامج طويل الأمد بتمويل عربي مشترك.

وفي إطار الاتفاقات المشتركة لتنظيم تداول العمالة العربية يمكن للبلدان المرسلة للعمالة التوسع في تدريب أعداد أكبر من فئات العمالة التي يتوافر عليها طلب شديد في الداخل والخارج. وحيث ان العقبة الرئيسية في هذا السبيل هي «تكلفة التدريب»، فيمكن وضع برنامج مشترك لتنمية القوى البشرية، بحيث يمكن أن تشارك البلدان المستقبلة للعمالة في نفقات واعباء التدريب للفئات العمالية الماهرة والفنية والمهنية. ويمكن أن يتم ذلك عن طريقين: أن تفرض البلدان المرسلة للعمالة على البلدان النفطية المستقبلة للعمالة «رسماً للتعاقد» بالعملة الأجنبية، وأن يختلف تحديد مقدار هذا الرسم في حالة كل فئة من فئات العمالة باختلاف درجات المهارة ونوعية التدريب الضروري[٤٠].

ولكن الحل الأكثر كفاءة وصلاحية يكمن في ضرورة **التمويل العربي المشترك** في نفقات التدريب والتأهيل للأيدي العاملة والمهارات التي يوجد عليها طلب شديد في سوق العمل

---

(٤٠) انتهى السيد سعد محمد أحمد وزير القوى العاملة والتدريب في مصر من إعداد مشروع قانون بإنشاء **الصندوق القومي لتمويل التدريب والتعليم المهني** يهدف إلى رفع الكفاءة الانتاجية للعمالة وإنشاء مراكز متطورة لسد احتياجات سوق العمل. ويقضي المشروع بتحصيل نسبة ١ بالمئة من إجمالي مرتب السنة من كل مواطن يتعاقد للعمل في الخارج ومن إجمالي مرتب السنة الأولى من كل مواطن عند استخراج تصريح للعمل لدى الهيئات الأجنبية في الداخل. انظر: **الأهرام**، ١٩٨٢/٢/٢١، ص ٨.

العربي. إذ ان الشروع بجدية في تنفيذ **البرنامج العربي للتدريب المهني** لن يتأتى سوى في ظل برنامج للتمويل العربي المشترك.

ففي حالة الأردن مثلاً، وبالنظر إلى ارتفاع معدلات التضخم، فإن كلفة إعداد وتدريب القوى العاملة المغادرة للعمل في الخارج تزداد بمعدل سنوي لا يقل عن ١٥ بالمئة ويعتبر هذا المعدل كلفة اضافية على الاقتصاد الأردني[٤١]. وبذا تصبح هناك حاجة ماسة، لأن تشارك الأقطار المستوردة للقوى العاملة في تحمل هذا العبء وتساهم في مساعدة البلدان المرسلة للقوى العاملة التي تتحمل كلفة باهظة في هذا السبيل.

وهذا يقودنا بدوره إلى مناقشة فكرة **صناديق التعويض** كآلية للتمويل المشترك لبرامج التوجيه والتدريب المهني على الصعيد العربي. فحديثاً تم طرح فكرة التعويض، وما يرتبط بها من حلول وآليات لمعالجة مشكلة نزيف العقول والمهارات من بلدان العالم الثالث لصالح البلدان المتقدمة، في العديد من الكتابات الاقتصادية[٤٢]، كما تمت مناقشتها في العديد من المؤتمرات والمحافل الدولية.

وأثناء انعقاد المؤتمر العالمي للاستخدام في جنيف عام ١٩٧٦، طالب مندوبو الدول النامية بإدراج موضوع التعويض عن الهجرة في المؤتمر من خلال إنشاء صندوق دولي لهذا الغرض. ورغم المعارضة الشديدة للدول المتقدمة بهذا الاقتراح فقد ظهر في إحدى فقرات برنامج العمل الصادر عن أعمال المؤتمر التوصية التالية:

«يجب اقرار اتفاقات جماعية وثنائية حول الهجرة تهدف إلى الحد من خسارة دول المنشأ، خاصة الدول النامية منها، التي تصاب بخسارة فادحة نتيجة هذه الهجرة بعد أن وفرت التعليم والتدريب للذين هاجروا».

وفي خلال الدورة الثالثة والستين لمؤتمر العمل الدولي المنعقدة في جنيف في حزيران/ يونيو عام ١٩٧٧ قدّم الأمير حسن بن طلال، ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية، بعض الأفكار حول مبدأ التعويض الدولي عن عمليات الهجرة وانتقال الأيدي العاملة وذوي المهارات.

وقد اقترح الأمير حسن أن تكون «آلية التعويض» في شكل صندوق تساهم في تمويله الدول المستقبلة أساساً، وذلك بروح من التعاون وحسن النية، مع مساهمات من دول

---

(٤١) انظر: جواد العناني وتيسير عبد الجابر، *تجربة الأردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة* (عمّان: وزارة العمل، ١٩٨١)، ص ١٣٧.

(٤٢) من بين الكتّاب الأوائل الذين ربطوا بين مشاكل تخلف البلدان النامية وهجرة الكفاءات منها كان الاقتصادي الهندي البارز جاديش باجواتي الذي طرح فكرة أن يتم تعويض البلدان النامية عن نزيف العقول التي تهاجر منها عن طريق تسلم حصة من الضرائب التي تدفعها الكفاءات المهاجرة في بلدان الاستقبال. انظر بهذا الخصوص: Jadish N. Bhagwati, *The Brain Drain and Taxation: Theory and Empirical Analysis* (Amsterdam: North-Holland Publishing, 1976).

أخرى. ويعاد توزيع محصلة هذا الصندوق على البلدان النامية حسب الضرر الذي يلحق بها من جراء الهجرة.

وقد قام بعض الباحثين الأجانب بمكتب العمل الدولي بتطوير بعض الأفكار حول «مبدأ التعويض» كآلية جديدة لتمويل عمليات الاحلال والتعويض عن الفائض من الأيدي العاملة والمهارات التي تم استنزافها(٤٣).

وليس هناك من شك في أن نظاماً محاسبياً معقداً لا بد من أن يتم ارساء قواعده لكي تتم المحاسبة عن **التكاليف الرأسمالية** الخاصة بتدريب وتأهيل كل فئة من فئات المهارة، بعد أخذ أثر التضخم في الاعتبار. كذلك فإن تغذية «صندوق التعويض» على الصعيد العربي يجب أن يتم على أساس **سنوات المكوث** لكل فئة من فئات المهارة بالاستناد إلى عمر إنتاجي افتراضي لكل فئة من فئات المهارة. ولا شك أن مثل هذا الصندوق كفيل بتوحيد وترشيد طاقات التدريب والتأهيل على الصعيد العربي، كما أنه يضمن حسن المواءمة بين العرض والطلب للأيدي العاملة العربية من خلال منظور ديناميكي يسمح بالتخصيص الأمثل للموارد البشرية العربية.

وهكذا فإن التحرك في عملية تنظيم سوق العمل العربية يجب أن يتم على ثلاثة محاور:

- محور ترشيد التشغيل قطرياً وقومياً.
- محور الهجرة أو تنقّل الأيدي العاملة من خلال سوق عمل عربي منظم (مؤسسة التشغيل العربية).
- محور التعاون العربي في مجال التوجيه والتدريب المهني لتوحيد الطاقة التدريبية العربية وتمويلها تمويلاً مشتركاً (صندق التعويض العربي).

خامساً: السياسات طويلة الأجل في مرحلة «ما بعد النفط»

منذ هبوط موجة «الثراء النفطي» على المنطقة العربية في خريف عام ١٩٧٣، والجو الذي يطبع المناقشات حول المشاكل والسياسات المتعلقة بحركة وانتقال الأيدي العاملة من

---

(٤٣) قام روجر بويننغ ـ الخبير بمكتب العمل الدولي ـ بعدة دراسات حول فكرة التعويض. من بين أهم هذه الدراسات:

W.R. Bohning: «Compensating Countries of Origin for the Out-Migration of the People,» Geneva, International Labor Organization (ILO), (Working paper; no. 18); «Elements of a Theory of International Migration and Compensation,»(Geneva, ILO, 1977), (Working paper; no. 34); «The Idea of Compensation in International Migration,» paper presented at: ESCWA, Regional Population Conference, 2, Damascus, 1-6 December 1979, and

منظمة العمل العربية، **فكرة التعويض والحلول المقدمة على المستويين الدولي والعربي لمشكلة هجرة الأدمغة** (بغداد: المنظمة، ١٩٨١).

بلدان الإرسال إلى بلدان الاستقبال هو استمرار دور «العائدات النفطية» في تغذية برامج الإنفاق العام والتنموي، وبالتالي تحفيز عملية انتقال الأيدي العاملة وتحركات السكان الواسعة فيما بين بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال.

ويهمنا في هذا القسم طرح بعض التساؤلات ووضع بعض التصورات الواجب اتباعها للتحضير لمرحلة «ما بعد النفط». . والتي ستدق الأبواب عند نهاية حقبة الثمانينيات، إذ تشير كل التوقعات والتنبؤات إلى بداية نهاية «الحقبة النفطية»، أو بالأحرى انحسار ما يمكن تسميته «السكرة النفطية» The Oil Euphoria التي سادت جميع مرافق الحياة الاقتصادية العربية. . . وشلّت التفكير حول سياسات الأجل الطويل عندما يقترب أجل نضوب النفط وتنهار «القوة التسعيرية» لمنظمة الأوبك.

١ ـ المشاكل والسياسات الخاصة بالبلدان النفطية المستقبلة للعمالة في مرحلة «ما بعد النفط»

رغم كل هذه التعقيدات والمشاكل التي تلوح في الأفق، فإن المراقب الواعي، المتابع الأحداث في الوطن العربي يذهله ما يراه من انغماس كامل للأقطار النفطية في «مشاكل الحاضر» دون الاهتمام كثيراً بالتأمل والتحضير لمشاكل عالم الغد ـ «عالم ما بعد النفط». حيث ان المسألة تحتاج لرؤية استراتيجية بعيدة، وتحضير طويل النفس لمواجهة مشاكل الانتقال والتحول من «اقتصادات نفطية» إلى «اقتصادات غير نفطية» لا سيما في منطقة الخليج العربي.

وقد عبّر السيد علي جيدة (أمين عام منظمة «الأوبك» الأسبق) في دراسته المقدمة إلى ندوة التعاون بين دول «الأوبك» والدول الاسكندنافية التي انعقدت في العاصمة النرويجية (اوسلو) بين ٢٧ و٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٨، عن هذا الشعور العميق بالقلق بالنسبة إلى المستقبل في «عالم ما بعد النفط» بقوله: «ومع كون النفط مصدراً غير قابل للتجدد، وحقيقة اقتراب موعد نضوبه، فإن البلدان الأعضاء في «اوبك» في سباق مع الزمن للوصول باقتصادها إلى مرحلة النمو والنضج القابلة للاستمرار. إذ يواجهنا السؤال تكراراً عما سيحل بنا بعد عهد النفط؟ فبعد أن تكيفنا لدرجة ما مع نمط الحياة الحديثة، ليس لدينا الاستعداد ولا الحماسة للعودة إلى «تلك الأيام الماضية الطيبة»، مع ما فيها من «حسنات» الحياة البدائية»[٤٤].

ولعل المأزق الحقيقي الذي تواجهه البلدان النفطية العربية «في مرحلة ما بعد النفط» يكمن في أن هيكل رأس المال الثابت وطبيعته والتوزيع القطاعي للعمالة الموروث من الحقبة النفطية، يفرض تبعات وأعباء ثقيلة على كاهل اقتصادات البلدان النفطية تحد من حركتها نحو التكيف مع أوضاع ومتغيرات «عالم ما بعد النفط».

ففي غمار عمليات التحديث السريع للمجتمعات النفطية جرت عمليات شراء أحدث

---

(٤٤) انظر: السياسة (الكويت)، ١٤/١١/١٩٧٨، ص ٧.

منجزات التكنولوجيا الغربية وتم استيراد العديد من المعدات الرأسمالية المتقدمة وفقاً لعقود «تسليم المفتاح» Turn- Key arrangements، وقد غاب عن الأذهان في غمار «السكرة النفطية» أبعاد التبعات والأعباء الاقتصادية الباهظة التي سوف تترتب في المستقبل البعيد على الارتباط بالمعدات والحزم التكنولوجية المعقدة، التي تمثل آخر صيحة في عالم التكنولوجيا الحديثة.

فليس هناك من شك في أن الارتباط بأحدث منجزات وأجيال التكنولوجيا الغربية الحديثة سوف تكون له أعباء هائلة في المستقبل في مجالات الصيانة والحصول على قطع الغيار اللازمة، والحصول على الخبرة البشرية المدربة التي تضمن كفاءة التشغيل. . . تلك الأعباء التي قد تفوق طاقة البلدان النفطية (المالية والبشرية) على تحمّلها بشكل منتظم بعد أن ينضب النفط.

ومن ناحية أخرى، نجد أن الحقبة النفطية الجديدة قد أثرت تأثيراً بالغاً في تركيب قوة العمل المحلية في البلدان النفطية، إذ شهدنا الاندثار التدريجي للمهن والحرف التقليدية التي كان يمارسها أبناء البلدان النفطية، وبداية التكدس لقوة العمل المحلية داخل القطاع الحكومي حيث تسود الأعمال الكتابية والتنفيذية وتزداد عزلة وعزوف أفراد قوة العمل المحلية عن ممارسة المهن الإنتاجية والصناعية، مما أدى إلى تضاؤل مطرد لدورهم في نشاطات الانتاج السلعي بأنواعها المختلفة[٤٥]. ولا يخفى التأثير السلبي لهذه الأوضاع في التطور المستقبلي للبلدان النفطية التي تسعى إلى تنويع هياكلها الإنتاجية وتطوير مقومات الصناعة لديها لمواجهة مشاكل وتحديات مرحلة «ما بعد النفط».

كذلك، فإن الطفرة الكبيرة في عوائد النفط قد أدت إلى الانفاق بشكل متفجر على مشروعات البنية الارتكازية والخدمات الاجتماعية المرتبطة بإرساء مقومات «رأس المال الاجتماعي». وقد نجم عن ارتفاع حجم الانفاق على المشروعات العامة والمشتريات الحكومية - التي تغذيها الأموال النفطية - تنشيط حركة التجارة الداخلية وتجارة الاستيراد وإعادة التصدير، مما أدى إلى اجتذاب أعداد وشرائح عريضة من أبناء البلدان النفطية إلى الأنشطة التجارية والطفيلية والسمسارية حيث الثراء السريع، على حساب الأنشطة المنتجة والسلعية حيث العائد الضئيل.

وهكذا سادت في البلدان النفطية عقلية ترى أن **الأموال النفطية** وسيلة كافية للتقدم الاقتصادي والتحديث التكنولوجي في الأجل المتوسط، حيث يمكن استخدام الأموال النفطية لشراء السلع الغذائية واستجلاب التجهيزات والمعدات الرأسمالية اللازمة، وكذلك استيراد الكوادر والأيدي العاملة اللازمة لتسيير عجلات النشاط الانتاجي والانشائي في البلاد. وأن أهل البلاد يجب أن ينصرفوا إلى الأعمال السهلة المريحة التي لا تتطلب مشقة أو عناء مثل

(٤٥) انظر: منظمة العمل العربية، **أحوال العمل والعمال في الخليج العربي** (بغداد: المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، ١٩٧٧)، ص ١٤ - ١٥.

التجارة والعمل في الدواوين الحكومية. . . أي أن يصبحوا بايجاز فئة تعيش على «الريع النفطي» بالأساس.

ولعل نقطة البدء في الرؤية الاستراتيجية للسياسات الانتقالية لـ «مرحلة ما بعد النفط» هي نبذ السياسات قصيرة الأجل التي ترى أن **تنمية الاقتصادات النفطية يمكن أن تتم بالوكالة (وكالة رأس المال الأجنبي والأيدي العاملة الوافدة)**، وأن التحضير لمرحلة «ما بعد النفط» يجب أن يبدأ الآن، ودون ابطاء، لأن إعداد العدة لعالم ما بعد النفط ليس بالأمر اليسير الذي يمكن تدبيره بسرعة ودون اعداد طويل لمشاكل وتحديات فترة الانتقال.

فإذا كانت مرحلة «ما بعد النفط» آتية لا ريب فيها، فيجب البدء بوضع بعض السياسات الانتقالية طويلة الأجل موضع التطبيق منذ الآن حتى لا تباغتنا حركة الأحداث قبل أن نعد العدة الكافية لأوضاع وتحديات عالم الغد البعيد. وسنحاول فيما يلي الاشارة إلى أهم السياسات الانتقالية ـ ذات طابع طويل الأجل ـ الواجب الأخذ بها منذ الآن تحضيراً لعالم النفط في مجال تخطيط وترشيد استخدامات الأيدي العاملة.

أ ـ ترشيد عمليات استيراد الحزم والفنون الانتاجية

يسود اعتقاد في ظل أوضاع «الوفرة المالية» بأن استيراد الحزم والفنون الإنتاجية الحديثة «ذات الكثافة الرأسمالية العالية» قد يكون أفضل الحلول في ظل وفرة المال وندرة الأيدي العاملة المحلية، مما يجعل هذه الحزم والفنون الإنتاجية أكثر ملاءمة للأوضاع الاقتصادية الخاصة بالبلدان النفطية.

ولكن هذه الرؤية الاقتصادية ليست بالضرورة صادقة كلياً في الأجل الطويل، وخاصة في مرحلة «ما بعد النفط» وخاصة من حيث علاقة نسب عوامل الانتاج: رأس المال، العمل. فالاندفاع الشديد وراء اعتبار عامل الوفرة المالية وحده لا يؤدي إلى اتخاذ قرارات استثمارية ذات آثار مالية وبشرية سليمة في الآماد البعيدة. فمع تقلص حجم الفوائض المالية وتدهور الموارد من النقد الأجنبي، تصبح برامج الصيانة والاحلال للمعدات ونوعية الأيدي العاملة الوافدة اللازمة لأعمال التشغيل والصيانة على درجة عالية من المهارة والتخصص التي يصعب تمويلها في المستقبل. . . يقابل ذلك انتشار البطالة «المفتوحة» و«المقنّعة» بين أفراد قوة العمل المحلية من ذوي المهارات البسيطة والمحدودة.

ب ـ تخطيط تنمية الموارد البشرية من خلال منظور بعيد الأمد

يقتضي التحضير لمرحلة «ما بعد النفط» إعادة نظر شاملة في أوضاع القوى البشرية المحلية والوافدة ونمط التخصيص القطاعي لها. ففي ضوء التصورات لطبيعة هيكل النشاط الاقتصادي المنشود في مرحلة «ما بعد النفط» لا بد من إعداد خطط لتنمية وإعادة تخصيص الموارد البشرية في البلدان النفطية. وتقتضي مناهج التخطيط السليم في هذا المجال إعداد

مصفوفة تفصيلية لاحتياجات العمالة في العقد الأخير لهذا القرن في ظل عدة فروض بديلة تتعلق بـ:

(١) معدلات مختلفة للنمو القطاعي (السلعي / والخدمي).

(٢) معاملات بديلة للعمالة / الناتج (في ظل فنون انتاجية بديلة).

(٣) مستوى التجميع لمجموعات المهن والمهارات التي تتكوّن منها قوة العمل.

وهكذا يمكن تحديد أبعاد الصورة المستقبلية لتدفق فئات **المهن والمهارات** إلى القطاعات السلعية والخدمية المختلفة في ظل افتراض نمط معين للتغير الهيكلي. وبناءً على تقديرات مثل هذه المصفوفة يمكن تقدير الحجم المطلوب من المهن المختلفة على مستوى القطاعات بالشكل الذي يسمح بالتنسيق الكامل مع سياسات التعليم العام والعالي، وسياسات التدريب وإعادة التأهيل المختلفة لقوة العمل المحلية.

وغني عن القول ان التحضير بكفاءة لتلك الأوضاع المستقبلية يستدعي اعداد برامج هائلة لـ «إعدة التأهيل والتدريب» لفئات العمالة المحلية، حيث يمكن لقوة العمل المحلية أن تشارك بشكل منتج وفعّال في مسيرة التنمية في مرحلة «ما بعد النفط».

ج ـ التنسيق مع البلدان المرسلة للعمالة في مجال اعداد وتوطين العمالة الوافدة

في ظل المرحلة الانتقالية التي تبدأ مع بداية التسعينيات، وقد تستمر لمدة عشرة أعوام، يبدو أن سياسات تخفيض حجم العمالة الوافدة على أساس انتقائي وتدريجي تمثل أهم عناصر السياسة الاقتصادية والاجتماعية خلال فترة الانتقال من المرحلة النفطية إلى مرحلة «ما بعد النفط».

والقضية هنا ليست مجرد العمل على التخفيض التدريجي لحجم العمالة الوافدة بأي صورة وبشكل ارتجالي.. وإنما يجب أن تتم عملية تخفيض بالاعتماد على أقسام من العمالة الوافدة غير المطلوبة ضمن اطار مخطط واعٍ يسعى للإقلال من حدة التوترات والمشاكل التي سوف تنجم عن الاستغناء التدريجي، وبكمّيات كبيرة، عن العمالة الوافدة.

ويتطلب هذا الأمر التنسيق الوثيق بين مجموعة البلدان المستقبلة للعمالة ومجموعة البلدان المرسلة للعمالة، ويمكن **لوكالة التشغيل العربية** الوليدة أن تلعب دوراً مهماً ومتميزاً في القيام ببعض مهام تلك المرحلة الانتقالية الحرجة. إذ يمكن للوكالة التنسيق المستقبلي للمعلومات حول أوضاع سوق العمل في كل من بلدان الإرسال والاستقبال، بحيث يجري التنبؤ بدقة **بحجم العمالة العائدة سنوياً** إلى بلدان المنشأ، بحيث تتم المشاورات بين بلدان الاستقبال وبلدان المنشأ للتخفيف من وطأة المشاكل التي تحيط بعمليات عودة العمالة المهاجرة إلى بلدان المنشأ.

وفي اطار هذا النوع من السياسات التنسيقية، يمكننا الإشارة إلى عدد من القضايا التي يجب أن تحظى بقدر كافٍ من العناية على مستوى التنسيق العربي.

(١) اعطاء الأولوية للعمالة العربية الوافدة في الاستمرار في بعض المواقع التي تستلزم الابقاء على العمالة الوافدة.

(٢) وضع نظام تفضيلي للحصص النسبية للعمالة الوافدة التي يجري الاستغناء التدريجي عنها حسب أوضاع بلدان المنشأ. فإذا كانت المشاكل الاقتصادية المحيطة باستيعاب العمالة المهاجرة العائدة أكثر حدة منها في اليمن العربية عن الأردن مثلاً، يمكن الاستغناء عن نسب أعلى من العمالة الوافدة الأردنية في مقابل نسبة من يتم الاستغناء عنهم من مواطني اليمن في التخصص أو المهارة نفسها.

(٣) الاتفاق على نظام للحقوق والتعويضات التقاعدية لعناصر العمالة الوافدة التي يجري الاستغناء عن خدماتها قبل الموعد المقرر، أو التي مرّ على خدمتها مدة طويلة نسبياً، مما يساعد على تيسير أمور عناصر العمالة المهاجرة إلى بلدان المنشأ. . . وتعرضها لفترات بطالة نسبية قد تطول أو تقصر.

وكما هو واضح مما سبق، فإن مثل هذه القضايا التنسيقية تستدعي ارساء دعائم نظام للتشاور والتنسيق الدوري بين بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال حتى تجري معالجة المشاكل المستجدة أولاً بأول، وبما يحقق أقصى مصلحة مشتركة للطرفين.

٢ ـ المشاكل والسياسات الخاصة بالبلدان المرسلة للعمالة في مرحلة «ما بعد النفط»

لقد لعبت الطفرة في العائدات النفطية تقريباً الدور نفسه في حياة البلدان المرسلة للعمالة. . . إذ أدت الطفرة في الأموال النفطية في البلدان العربية المصدرة للنفط إلى تنشيط حركة الطلب على الأيدي العاملة العربية الوافدة على نطاق واسع ليس له مثيل منذ عام ١٩٧٤. ونتيجة لذلك تم إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية في العديد من البلدان العربية المرسلة للعمالة في ضوء الدور المهم الذي تلعبه تحويلات العاملين في البلدان النفطية، والتي أثّرت بشكل واضح في: أوضاع سوق العمل في الريف والمدينة، الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، أنماط الادخار والاستثمار في الاقتصاد القومي على النحو السابق شرحه في الفصل الثاني من هذا الكتاب.

وتأسيساً على ذلك، فإن التحضير لمرحلة «ما بعد النفط» في البلدان العربية المرسلة للعمالة لا يقل أهمية عمّا سبق أن أشرنا إليه بالنسبة إلى البلدان العربية المصدرة للنفط. ولذا فإن السياسات الانتقالية اللازمة للتكيف مع الانخفاض التدريجي لحجم تحويلات العاملين في البلدان النفطية، وإعادة توطين واستيعاب العمالة العائدة، يجب أن تبدأ فوراً ودون ابطاء

حتى يمكن استيعاب هذه الصدمات الخارجية تدريجياً وتفادي حدوث أزمات اقتصادية حادة لم يجر الاستعداد لها بالدرجة الكافية.

وهكذا، فإن القضية المهمة التي يجب أن نعيها جيداً في مستهل الثمانينيات هي أن الموارد والايرادات «شبه الريعية» التي ساعدت على رواج أحوال الاقتصادات العربية المرسلة للعمالة خلال النصف الثاني من السبعينيات، لن تبقى على حالها خلال النصف الثاني من الثمانينيات وإنما ستتعرض على الأغلب للانكماش والانخفاض التدريجي(٤٦). فالطلب على الأيدي العاملة الوافدة في بلدان الخليج النفطية بدأ يتخفض تدريجياً عند منتصف الثمانينيات، وخاصة بالنسبة إلى فئات العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة، نظراً لتضافر عدد من العوامل أهمها:

ـ تراخي فورة البناء والتشييد Construction boom نظراً لاستكمال مقومات البنيان الارتكازي في تلك البلدان، أو ما يمكن تسميته «أثر التشبع» في بعض القطاعات.

ـ الاتجاهات الملموسة نحو احلال «العمالة الآسيوية» محل «العمالة العربية» في العديد من بلدان الخليج في مجالات البناء والتشييد وأنشطة الخدمات، أو ما يمكن تسميته «اثر الإحلال» في سوق العمالة الخليجية.

ـ الاتجاه العام نحو الانخفاض التدريجي لعائدات النفط بالنسبة إلى بلدان الخليج منذ منتصف الثمانينيات(٤٧)، مما سوف ينتج عنه ما يمكن تسميته «اثر الانكماش في الطلب الخارجي على العمالة العربية الوافدة».

وسوف تؤثر كل هذه العوامل في حجم تحويلات العاملين في البلدان العربية وبالتالي في حجم الدخل القومي وفي حجم الموارد المتاحة بالنقد الأجنبي للاقتصادات المرسلة للعمالة.

ولكن ما يهمنا هنا بالدرجة الأولى **هو طبيعة المشاكل الانتقالية من وجهة نظر ادارة الموارد البشرية وإعادة ترتيب أوضاع سوق العمل في البلدان العربية المصدرة للعمالة**. ونود الاشارة بهذا الصدد إلى عدد من السياسات الانتقالية الواجب اتباعها من منظور الأجل الطويل استعداداً وتأهباً لمشاكل وتحديات مرحلة «ما بعد النفط».

أ ـ السياسات المتعلقة بالخيارات الاقتصادية والتكنولوجية

شهدت أسواق العمل في معظم البلدان المرسلة للعمالة العديد من الاختناقات بالنسبة إلى بعض فئات العمالة: العمالة الحرفية، العمالة الماهرة، العمالة الزراعية، العمالة المهنية...

---

(٤٦) انظر: محمود عبد الفضيل، «الجديد في الاقتصاد المصري،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٧، القاهرة، ٦ ـ ٨ أيار/ مايو ١٩٨٢.

(٤٧) انظر التقرير الصحفي الهام حول تقديرات وتوقعات البنوك وأوساط المال العالمية حول انخفاض وتقلص الفوائض المالية لبلدان الأوبك خلال الثمانينيات، في: *Herald Tribune*, 17/12/1981.

إلخ. وقد نتج عن تلك الاختناقات والندرة النسبية لبعض فئات العمالة عمليات إعادة نظر في الجدوى الاقتصادية لبعض الأنشطة والفنون الإنتاجية التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للعمالة، مما أدى بالبعض إلى المناداة بالعمل على احلال الآلة محل العمل الإنساني في العديد من الأنشطة والمجالات لتفادي مشاكل ندرة المعروض من العمالة الماهرة وعدم انتظامها في العمل وارتفاع أجرها.

وقد يبدو هذا المنطق سليماً لترشيد الاختيارات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة في ظل ندرة بعض فئات العمالة وارتفاع مستوى الأجور النقدية لتلك الفئات في البلدان العربية المرسلة للعمالة (مصر/ الأردن / اليمن). ولكن إذا ما تناولنا المسألة من منظور الأجل الطويل، ولا سيما من منظور انحسار الحقبة النفطية وابطاء، بل توقّف، عمليات ارسال العمالة للبلدان النفطية على نطاق واسع، فإن العديد من القرارات والخيارات الاقتصادية التي قد تبدو سليمة من منظور الأجل المتوسط، قد يتضح تناقضها مع متطلبات النمو والاستقرار الاقتصادي في الأجل الطويل.

وينطبق ذلك بشكل خاص على الجدل الدائر حول ضرورة العمل على **ميكنة العمليات الزراعية في الريف المصري والأردني واليمني** لمواجهة مشاكل قصور المعروض من الأيدي العاملة الزراعية، لا سيما في مواسم البذار والحصاد، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الناتج الزراعي. فإذا نظرنا إلى مسألة الميكنة الزراعية من منظور الأجل الطويل، وفي ظل فرض واقعي للغاية وهو عودة واسعة للعمالة الزراعية المهاجرة هجرة مؤقتة إلى البلدان النفطية، بالإضافة إلى عمليات النمو السكاني المطرد، فإن خيار الميكنة الزراعية على نطاق شامل يجب أن يخضع لمزيد من التدقيق في ظل الحركة المستقبلية، خلال السنوات العشر القادمة، لعدد من المتغيرات أهمها: المعروض من الأيدي العاملة الزراعية، مستوى الأجور الزراعية، أسعار الوقود والمازوت اللازم لتشغيل الآلات الزراعية.

وما ينطبق على عمليات الاحلال في قطاع الزراعة ينطبق أيضاً على قطاعات الصناعة والتشييد والبناء والخدمات. فالإسراع بعمليات الاحلال دون تدقيق كافٍ في الأوضاع المستقبلية لسوق العمل ولمستوى الأجور النسبية، يؤدي إلى اتخاذ قرارات تعالج مشاكل الأجل المتوسط على حساب المشاكل الكبرى التي ستواجه البلدان المرسلة للعمالة في الأجل الطويل، حيث سوف تواجه قوافل العمالة العائدة فرصاً محدودة للتوظف في أعمال منتجة في الريف والمدينة.

ب ـ السياسات المتعلقة بإعادة استيعاب العمالة المهاجرة والعائدة

ليس هناك من شك في أن عودة العمالة المهاجرة هجرة مؤقتة إلى بلدان المنشأ على نطاق واسع سيؤدي إلى اضطراب هائل في أوضاع سوق العمل المحلي، حيث ستقفز مشاكل إعادة التوظيف والتعامل مع حالات البطالة الواسعة (الاحتكاكية منها والدائمة) نفسها، بشدة خلال المرحلة الانتقالية التي سوف تمتد إلى سنوات طوال.

ويقتضي الأمر تشكيل جهاز متخصص (تابع لوزارة العمل بكل بلد عربي مرسل للعمالة) يتولى مهام الأعداد لمجموعة السياسات الخاصة بإعادة استيعاب العمالة المهاجرة وإعادة ترتيب أوضاع سوق العمل في الداخل، للاقلال من حجم الاضطراب والفوضى في أسواق العمل المختلفة. ولعل القضية الأولى التي تواجه مثل هذا الجهاز هي وضع برامج مفصلة لمواجهة مشاكل «إعادة التشغيل» للعمالة المهاجرة، بما في ذلك تغيير المهنة والانتقال من حالة التكسب بأجر إلى حالة العمل للحساب الخاص.

وفي هذا الإطار تكون من بين المهام المنوطة بالجهاز المتخصص المقترح ما يلي:

(١) جمع البيانات عن رغبات العمل والإقامة الخاصة بعناصر العمالة المهاجرة العائدة.

(٢) محاولة الاستفادة من المهارات الجديدة التي تم اكتسابها بالخارج نتيجة التعامل مع تكنولوجيا حديثة متقدمة.

(٣) تقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية والمعاونة اللازمة لـ «إعادة تكيف» عناصر العمالة المهاجرة العائدة مع أوضاع الاقتصاد الوطني في بلد المنشأ.

(٤) اقتراح ووضع البرامج اللازمة لإعادة التدريب والتأهيل بهدف التوفيق والمواءمة بين أوضاع العرض والطلب على المهارات المختلفة في سوق العمل المحلي.

ج - السياسات المتعلقة بالتنسيق مع الأجهزة والمنظمات العربية والبلدان العربية المستقبلة للعمالة

لتذليل العديد من الصعوبات التي تحيط بعمليات اعادة توطين العمالة العائدة وفقاً لبرنامج زمني متفق عليه مسبقاً، فإن على البلدان العربية المرسلة للعمالة أن تسعى سعياً حثيثاً من أجل ارساء مقومات إطار دائم للتشاور والتنسيق بين البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة للعمالة. ويمكن لمجهودات التنسيق والتشاور هذه أن تتم على مستويين:

(١) **المستوى العربي** (متعدد الأطراف): من خلال وكالة التشغيل العربية ومنظمة العمل العربية وغير ذلك من الوكالات والأجهزة المتخصصة في قطاع العمل الاقتصادي العربي المشترك.

(٢) **المستوى الثنائي** (بين قطرين بعينهما): حيث يتم عقد بروتوكولات واتفاقات خاصة بإعادة توطين العمالة المهاجرة العائدة وفقاً لبرنامج زمني محدد، يسمح بالتنبؤ بحجم العمالة العائدة كل سنة (أو كل ربع سنة)، وفي ظل توفير مجموعة من التسهيلات المتعلقة بالسفر وتصفية الأعمال والمتعلقات في بلد الاستقبال. وكذلك السعي إلى إقرار بعض المزايا المالية - التي تتحملها بلدان الاستقبال - لصالح أفراد قوة العمل العائدة، مثل مكافآت ترك الخدمة ومنح مالية تساعد على تسهيل عمليات إعادة التوطن وإعادة التأهيل في بلد المنشأ.

ويمكن أن يسترشد في ذلك ببعض الاتفاقات التي تمت بين فرنسا وبعض بلدان المغرب العربي (الجزائر) بخصوص إعادة توطين العمالة المغربية المهاجرة إلى فرنسا لمدد طويلة نسبياً.

ويبقى لنا أن نؤكد ختاماً على أن مجموعة السياسات طويلة الأجل اللازمة للتحضير لمرحلة «ما بعد النفط» يجب ألا ترسم بمعزل عن مجموعة السياسات الأخرى متوسطة الأجل اللازمة لترشيد حركة انتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية، على المستويين العربي والقطري على النحو الذي فصّلناه في الأقسام السابقة من هذا الفصل.

خاتمة

يتفق المحللون والدارسون على أن عمليات انتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية خلال السبعينيات على نطاق لم يسبق له مثيل، تشكّل ظاهرة جديدة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الأهمية بالنسبة إلى الحاضر والمستقبل العربي. ويزيد من خطورة الظاهرة ارتباطها الوثيق **بالمتغير النفطي**، إذ ان الجانب الأعظم من عمليات الهجرة الواسعة للأيدي العاملة من الأقطار «غير النفطية» إلى «الأقطار النفطية» قد تمت بفعل عامل الجذب النفطي.

ولقد حاولنا في هذا العمل الوقوف، بشكل علمي، على حجم وتيارات هذه الهجرة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتعددة على مسارات ومناحي الحياة في بلدان الارسال وبلدان الاستقبال على السواء. وقد انعكس هذا بدوره على النسيج الجديد لعلاقات التشابك الاقتصادي والسياسي التي أخذت تربط بين مجموعتي البلدان العربية «المصدرة للنفط» و«المرسلة للعمالة». بل لقد أخذت هذه العلاقة التشابكية في بعض الحالات **طابعاً دائرياً** كما هي الحال بالنسبة إلى **الأردن**، حيث يجري تصدير الأيدي العاملة الأردنية إلى بلدان منطقة الخليج بينما يجري استقدام **عمالة إحلالية** محل العمالة الأردنية المهاجرة من بلدان مرسلة للعمالة كمصر وسوريا.

وهكذا، فإن التحركات الواسعة للأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية قد غدت آلية مهمة لتشكيل نمط جديد للتشابكات الاقتصادية والعلاقات السياسية فيما بين البلدان العربية. كذلك أفرزت هذه الظاهرة العديد من المشاكل والقضايا الجديدة المتعلقة بالمصاحبات الاجتماعية لعمليات امتزاج العمالة الوافدة مع قوة العمل المحلية في بلدان الاستقبال والانعكاسات الايجابية والسلبية لأنماط الامتزاج والتعامل على تغذية مشاعر الوحدة والتآخي العربي.

ومما يشير إلى خطورة حجم ظاهرة انتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية أن حجم قوة العمل العربية المهاجرة بـ «صفة مؤقتة» اقترب من ٢,٣ مليون فرد متكسب ـ في المتوسط ـ خلال حقبة الثمانينيات يقومون بتدوير ما لا يقل عن خمسة مليارات دولار سنوياً في اتجاه بلدان المنشأ في شكل تحويلات نقدية وعينية.

وعلى الرغم من هذا الحجم الخطير لتحركات الأيدي العاملة العربية وللتحويلات المالية التي تصاحبها فقد أوضحت هذه الدراسة أن تحركات الأيدي العاملة وتدفقات أموال التحويلات إلى بلدان المنشأ لا تتم من خلال آليات وقنوات منظمة، وإنما تخضع لحالة من الفوضى والارتجال التي تشير بوضوح إلى الغياب الواضح لسياسات محددة المعالم، على المستويين القطري والقومي، تتعامل مع الواقع الجديد لترشيد تدفقات الأيدي العاملة والتحويلات من وجهة نظر التنمية العربية.

وقد نتج عن غياب هذه السياسات أن تدفقت الأيدي العاملة إلى البلدان النفطية وأموال التحويلات إلى البلدان المرسلة للعمالة على غير هدى ودون ضوابط وآليات تسمح بضبط التوجهات ودفع تدفقات الأموال والعمالة نحو القطاعات والأنشطة التي تعود على البلدان العربية بأعظم النفع.

ولم يكن غريباً، إذاً، أن يحتدم النقاش في الدوائر السياسية وفي حلقات النقاش حول **المغانم والمغارم** التي ترافق عمليات هجرة وانتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية. فهجرة العمالة العربية ـ في ظل حالة الفوضى السائدة ـ ليست **نعمة خالصة** بالنسبة إلى بعض البلدان التي ترسل العمالة على نطاق واسع مثل مصر واليمن. وكذلك الحال بالنسبة إلى البلدان النفطية المستقبلة للعمالة، فإن استقدام وتدفق الأيدي العاملة الوافدة على نطاق واسع قد أعاق بدوره المجهودات الرامية إلى صياغة وتنفيذ استراتيجية متكاملة تستهدف تنمية قوة العمل المحلية، مما أدى إلى تعميق مفهوم وممارسات «التنمية بالوكالة» في البلدان النفطية.

وفي ضوء هذا الجدل الدائر حول منافع وسلبيات عمليات الهجرة، اهتمت هذه الدراسة بإبراز الآثار الايجابية والسلبية التي أحاطت ولا زالت تحيط بعمليات انتقال الأيدي العاملة العربية على الصعيدين القطري والقومي. **ففي المجال الاقتصادي**، تم التركيز على آثار هجرة وانتقال الأيدي العاملة في سلوك بعض المتغيرات الكلية الحاكمة للسلوك الاقتصادي مثل: الانفاق العام، نمط الاستهلاك الخاص، أنماط الادخار والاستثمار، سلة الواردات، انتاجية العمل، والضغوط التضخمية.

وفي **المجال الاجتماعي**، اهتمت الدراسة بتتبع أهم الآثار الاجتماعية المصاحبة لعمليات هجرة وانتقال الأيدي العاملة فيما بين الأقطار العربية، ولا سيما الآثار في نمط العلاقات الأسرية، ودرجات التواصل والامتزاج الاجتماعي لقوة العمل المهاجرة في بلدان الاستقبال، وآثار ذلك على تعميق مشاعر الوحدة أو التنافر على الصعيد العربي.

وهنا يلعب معدل دوران العمل بالنسبة إلى الأيدي العاملة المتنقلة دوراً مهماً في نشر الآثار السلبية والايجابية، اقتصادياً واجتماعياً، على الصعيد العربي. فإذا كان معدل مدة الإقامة سنتين في المتوسط، ولمجموعة مليون من المتكسبين المهاجرين، فهو أمر يعني شمول عمليات الانتقال وهجرة الأيدي العاملة لنحو خمسة ملايين متكسب في غضون عشر سنوات. فإذا ما أضفنا إلى الصورة حجم المرافقين من أفراد العائلة، فقد يتسع شمول الظاهرة ليضم نحو ١٥ مليون شخص خلال عشر سنوات (بفرض ثلاثة أفراد لكل متكسب). وهذا الحجم في ذاته لخير دليل على مدى اتساع نطاق نشر كل مصاحبات عمليات الهجرة المؤقتة على مجموع سكان الوطن العربي.

وهكذا، فقد آن الأوان لادراك مدى حجم وخطورة ظاهرة انتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية وتفاعلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كظاهرة فريدة في الواقع العربي المعاصر. وذلك يتطلب بدوره رؤية تاريخية للظاهرة في تطوراتها وتقلباتها وفي تأثيراتها في نسيج الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوطن العربي، وذلك حتى يمكن تطويع هذه الظاهرة المهمة لكي تخدم أهداف التنمية العربية المستقلة، ولكي تدفع بالعملية التكاملية والوحدوية إلى آفاق جديدة.

ولهذا، فإن القضية الأولى على جدول الأعمال اليوم هي صياغة مجموعة من السياسات ووضع بعض الأطر المؤسسية الجديدة التي تضمن تطوير وترشيد آليات تدفق الأيدي العاملة العربية وأموال التحويلات بما يخدم مسيرة التنمية والتكامل والتوحّد العربي. فقد آن الأوان لوضع حد لحالة الفوضى والاضطراب التي تحيط بعمليات انتقال وتداول العمالة على الصعيد العربي، من خلال صياغة مجموعة متكاملة من السياسات على الصعيدين القطري والقومي.

وانطلاقاً من هذا التصور، فقد اهتمت هذه الدراسة بتفصيل بعض السياسات الواجب اتباعها في هذا المجال على الصعيد القطري، حيث ثبت عدم فعّالية العديد من المقررات والاتفاقات العربية الثنائية والجماعية في مجال انتقال العمالة العربية. فبالرغم من وضوح المنافع المتبادلة التي تنتج عن تطبيق مثل هذه الاتفاقيات والمقررات الجماعية، فقد تعثرت هذه المقررات والاتفاقيات في التنفيذ وخاصة من جانب البلدان المستقبلة للعمالة العربية (باستثناء العراق).

ولهذا فقد اهتمت هذه الدراسة بمراعاة الاعتبارات القطرية عند وضع مجموعة السياسات المتعلقة بترشيد وتنظيم انتقال وتداول الأيدي العاملة العربية، حيث ان الاعتبارات القطرية كانت ولا تزال هي المحدد الرئيسي للسياسات الخاصة بانتقال وتدفق الأيدي العاملة العربية. فالمقترحات الخاصة بالسياسات القطرية التي تحتويها هذه الدراسة تحاول قدر الإمكان أن تأخذ المنطلقات والغايات القطرية بعين الاعتبار، ولكنها تطرح سياسات أكثر رشداً وفعّالية من الممارسات الحالية، ولا سيما في مجال تنمية قاعدة الموارد البشرية المحلية ومعالجة قضية تدفق العمالة الآسيوية بمعدلات متزايدة مما يهدد عروبة بعض بلدان الخليج.

وبعبارة أخرى، فإن المنطق العملي الذي يحكم الفصل الخاص **بالمهارات القطرية** هو أنه إذا لم يتسنَّ للعرب الأخذ بسياسات قومية تكاملية في مجال ترشيد وتنظيم عمليات تداول وانتقال الأيدي العاملة العربية، فإن أضعف الإيمان هو أن يتبنى كل قطر عربي (مستقبل أو مرسل) ما يعظم منافعه في الأجلين القصير والمتوسط، على أمل أن تكون محصلة وجماع تلك السياسات القطرية أكثر رشداً وفائدة على الصعيد القومي في الأجل الطويل.

ولكن كلنا يعلم أنه لا يوجد ضمان حقيقي لكي تتكامل وتتسق السياسات القطرية على الصعيد العربي بمحض **المصادفة**، ودون وجود مجموعة من الآليات والسياسات التكميلية على الصعيد العربي. ولهذا اهتمت الدراسة في **الفصل الخامس** بطرح مجموعة من التصورات حول الآليات والسياسات المقترحة لترشيد سياسات انتقال الأيدي العاملة بين البلدان العربية من **منظور تكاملي**، لا يتناقض بالضرورة مع الاعتبارات والمنطلقات القطرية. ولكن من دونه تظل **السياسات القطرية** تعمل في فراغ وبمعزل عن بعضها البعض مما قد يولد العديد من السلبيات والتناقضات والتضارب.

وضمن **هذا الإطار المؤسسي التكاملي**، يمكن **للوكالة العربية للتشغيل** أن تلعب دوراً مهماً وحاسماً في ترشيد عمليات المقابلة بين العرض والطلب في سوق العمل العربي. ويرتبط بذلك ارتباطاً وثيقاً وضع الخطط اللازمة بتنمية الموارد البشرية على الصعيد العربي من خلال عمليات التدريب والتأهيل المهني المشترك. فمن الواضح للعيان أنه كلما ازداد تدفق الكفاءات والخبرات الفنية من الأقطار غير النفطية إلى الأقطار النفطية ازدادت درجة تشابك العوامل المؤثرة في عرض وطلب الكفاءات والمهارات على صعيد الوطن العربي ككل. وهنا تبرز الحاجة الملحة لوضع خطط قومية للتعليم والتدريب وتنمية الموارد البشرية لضمان كفاءة استخدام وحسن توزيع الموارد البشرية على المستوى القومي.

ففي هذه المجالات تحديداً، نجد أن **السياسات القطرية** وحدها عاجزة عن النهوض بالمهام التاريخية المنوطة بهذه المرحلة. بينما نجد أن دعم وتطوير دور **الوكالة العربية للتشغيل** والأخذ بمبدأ التخطيط القومي المشترك لتنمية وتخصيص الموارد البشرية على الصعيد العربي. . . يتيح إمكانيات هائلة للموازنة والتوفيق بين أهداف التنمية العربية **ككل** وبين **المنظلمات القطرية** لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل من بلدان الإرسال والاستقبال. واعتقادنا الجازم بهذا الصدد هو أن هناك مساحة واسعة للاتفاق والحركة تسمح بتحقيق قدر ملموس من التقدم نحو **الغايات القومية** دون التضحية **بالاعتبارات والمصالح القطرية**.

بيد أن القضية الأخطر في كل هذا وذاك هي تلك المتعلقة بالتكييف التاريخي والنظرة المستقبلية لعملية هجرة وانتقال الأيدي العاملة فيما بين الأقطار العربية. فهجرة الأيدي العاملة على هذا النطاق الواسع ظاهرة **غير دائمة وغير متجددة** على طول السنين، فحجم الأيدي العاملة المتنقلة وكذلك أموال تحويلات العاملين هي عرضة للتقلب والتقلص معاً في ضوء التغيرات والتقلبات التي تطرأ على سوق النفط العالمي وعلى برامج الانفاق العام وعلى

السياسات السكانية وسياسات الهجرة في البلدان المصدرة للنفط.

فإذا كانت تحويلات العاملين في البلدان العربية النفطية قد شكلت مصدراً مهماً للنقد الأجنبي وساعدت على رفع الطاقة الادخارية في مجموعة البلدان المرسلة للعمالة، إلا أنها تعتبر مصدراً غير ثابت وغير مأمون للنقد الأجنبي وللادخار القومي. وهكذا يصبح دور هجرة الأيدي العاملة على النطاق الواسع الذي شهدناه منذ منتصف السبعينيات في الحياة الاقتصادية للبلدان المرسلة للعمالة «دوراً مرحلياً» تحيط به العديد من المخاطر وعناصر عدم التأكد في ضوء التطورات التي سوف تطرأ على معدلات الانتاج وعائدات النفط وسياسات الهجرة في مجموعة البلدان المصدرة للنفط.

ومن خلال هذا المنظور، حاولنا في القسم الأخير من الفصل الخامس من هذه **الدراسات** وضع بعض الخطوط العريضة لعناصر السياسات الواجب اتباعها تحضيراً **لمرحلة ما بعد النفط**. إذ انه في اعتقادنا أن التحضير لمرحلة ما بعد النفط يجب أن يبدأ منذ الآن ودون إبطاء. فكما أن النفط هو مصدر غير متجدد وقابل للنضوب، فيجب النظر إلى ظاهرة ارسال الأيدي العاملة العربية على أنها **ظاهرة غير متجددة وقابلة للنضوب**، ما لم تلعب أنشطة أخرى كالأعمال الزراعية والأنشطة الصناعية دوراً محركاً في جذب وانتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية.

وطالما ظلت الأموال النفطية هي العنصر المحرك والحاكم لظاهرة انتقال الأيدي العاملة فيما بين البلدان العربية... سوف تظل هذه الظاهرة «أحادية الجانب» تصعد وتهبط بصعود وهبوط وتقلب العائدات النفطية. ولذا ففي ضوء الانحسار التدريجي المتوقع للعائدات الحقيقية للنفط، فإن ما تؤكد عليه هذه الدراسة هو ضرورة صياغة مجموعة من السياسات للاستيعاب التدريجي **للعمالة العائدة** حتى تتم محاصرة الآثار السلبية والفجائية لعمليات العودة الجماعية وغير المخططة للعمالة المهاجرة والمتنقلة.

إن التخطيط لمواجهة مخاطر المستقبل في سوق النفط وانعكاساتها على عمليات هجرة وانتقال الأيدي العاملة يجب أن تكون قضية تشغل بال المخططين وراسمي السياسات في البلدان المرسلة والمستقبلة للعمالة على السواء. إذ ان التخطيط السليم وإعداد العدة لمخاطر وأزمات المستقبل هو بالضرورة **جهد مشترك** ينهض به كل من البلدان المرسلة والمستقبلة للعمالة على السواء، منعاً للهزات وإعداداً للاستيعاب المخطط للصدمات المتوقعة.

ولعل دراستنا هذه تكون قد أسهمت بشكل متواضع في توضيح **أهمية** السياسات المرتبطة بـ «العمالة العائدة» في ظل عناصر الأزمة التي تلوح في الأفق بالنسبة إلى سوق النفط وعائدات النفط. فإذا كانت **سنوات السبعينيات هي سنوات النشوة والسكرة**، وأن **حقبة الثمانينيات هي** سنوات الأزمة، يجب أن تكون **التسعينيات هي سنوات التدبير والترشيد** لقضايا ومسائل التنمية العربية.

نقاط مطروحة على مائدة «البحث المستقبلي»[48]

وإزاء التحديات والمشاكل الجديدة التي تطرحها عمليات «الهجرة العائدة» - لاسيما في ضوء مضاعفات أزمة الخليج - يستدعي الأمر أن تواكب العملية البحثية هذه الظاهرة.. بل يجب أن تستبقها وتحاول إنارة الطريق أمام راسمي السياسات لاستيعاب المشاكل الناجمة عن الهجرة العائدة وترشيد مستقبل عمليات تنقل الأيدي العاملة في ما بين البلدان العربية ذهاباً وإياباً، وحتى لا تترك العملية لفوضى المبادرات الفردية وغياب الأطر الثنائية والجماعية الملائمة.

وفي ما يلي نطرح بعض التصورات عن القضايا الجديرة بالعناية في المجهودات المسحية والتطبيقية والبحثية المنهجية خلال السنوات القادمة:

١ - وضع تصورات عن طبيعة المؤسسات والآليات الجماعية والثنائية اللازمة لتنظيم **عملية العودة** للعمالة المهاجرة، بشكل تدريجي وتعاوني، في اطار نظرة قومية شاملة تراعي مصالح ومشاكل التنمية في بلدان الإرسال والاستقبال على السواء.

٢ - إعادة النظر في دور «العمالة الآسيوية» في بلدان الاستقبال، وتحديد أثر استقدام تلك العمالة واحلالها محل «العمالة العربية الوافدة» في التعميق من حدة أزمة العمالة العربية العائدة (حجماً وايقاعاً).

٣ - تحديد طبيعة الضمانات القانونية الكفيلة بالحفاظ على الحقوق المالية والتأمينية للعمالة العائدة (بما في ذلك عدم تأخير دفع المستحقات للعمالة العائدة).

٤ - وضع أطر للتخطيط التأشيري متعدد السنوات (multi-year indicative planning) للتنسيق بين خطط التنمية القطرية في بلدان الإرسال وبلدان الاستقبال، لترشيد تدفقات «الهجرة العائدة» بما يتناسب مع «طاقة التحميل»[49] لدى بلدان الإرسال من حيث الحجم، التركيب المهني، التوقيت الزمني.

٥ - تطوير آليات التنسيق بين العرض والطلب على العمالة المهاجرة المؤقتة من خلال نظم وبرامج لتخطيط القوى العاملة على الصعيد العربي، وتطوير دور مؤسسة التشغيل العربي في هذا المجال منعاً للموجات غير المنظمة لـ «الهجرة الذاهبة» و«الهجرة العائدة» على السواء.

---

(٤٨) تستند هذه الفقرة إلى: محمود عبد الفضيل، «الهجرة الدولية في الوطن العربي: نظرة عامة،» ورقة قدّمت إلى: ندوة حول الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، عمّان، ٤ - ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩.

(٤٩) المقصود بـ «طاقة التحميل» (Carrying Capacity) هنا هو مقدار وسعة «طاقة التحميل» على سوق العمل المحلي في بلدان الاستقبال، ومدى توافر «هياكل الاستقبال» المناسبة في مجال البنية الأساسية من مرافق وخدمات.

٦ ـ إعادة النظر في أنماط التنمية وأشكال التكنولوجيا السائدة في بلدان الإرسال بهدف البحث في زيادة المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني لـ «العمالة العائدة»، إذ أن الأزمة الراهنة لهذه العمالة تكمن في ضعف التراكم الإنتاجي (وبالتالي خلق فرص عمل منتج) واستخدام تقنيات وفنون إنتاج ذات كثافة رأسمالية عالية (تتطلب قدراً محدوداً من العمالة).

٧ ـ تتبُّع «أنماط الحراك المهني» و«الحراك الجغرافي» للأيدي العاملة المهاجرة «بعد العودة»، مقارنة بأوضاع «ما قبل الهجرة»، بهدف استخلاص الدلالات وترشيد سياسات استيعاب العمالة العائدة وتعبئة مدخراتها.

وكل أملنا أن تكون هذه الدراسة صيحة علمية واعية في مجال حسن التقدير لعواقب الأمور وحسن التدبير لإعداد العدة للمستقبل القريب والبعيد. . . حتى تكون عملية انتقال الأيدي العاملة العربية وأموال التحويلات رصيداً إيجابياً خالصاً لمجهودات التنمية والتكامل والتوحيد الاقتصادي والسياسي العربي.

الملاحق

ملحق رقم (١)

أسماء الخبراء والمسؤولين الذين تمت مقابلتهم ومناقشتهم حول انتقال الأيدي العاملة العربية في أثناء فترة البحث

١ ـ الأردن

الدكتور جواد العناني	وزير العمل الأردني
الدكتور تيسير عبد الجابر	وكيل وزارة العمل الأردنية
الدكتور هيثم الحوراني	كلية التجارة والاقتصاد بالجامعة الأردنية
الدكتور أحمد قطاناني	كلية التجارة والاقتصاد بالجامعة الأردنية
الدكتورة أميمة الدهان	كلية التجارة والاقتصاد بالجامعة الأردنية
الدكتور أحمد عبد الرحمن حمودة	قسم الدراسات السكانية بالجامعة الأردنية
الدكتور محمد عوض جلال الدين	خبير هيئة الأمم المتحدة للدراسات السكانية
السيد مدير دائرة الاحصاء	

٢ ـ الامارات العربية المتحدة

السيد سعيد غباشي	وزير التخطيط بدولة الامارات
السيد سيف الجروان	وزير العمل والشؤون الاجتماعية لدولة الامارات
الدكتور دميانوس عودة	خبير الأمم المتحدة

٣ ـ جمهورية اليمن العربية

السيد إسماعيل الوزير	وزير الخدمة المدنية
السيد وزير الشؤون الاجتماعية	
الدكتور محمد الشوحطي	وزير الاقتصاد والصناعة
السيد فتحي سالم	وكيل وزارة التخطيط

الدكتور مطهر الكبسي	مدير معهد الادارة العامة
الدكتور عبد العزيز السقاف	الأستاذ بجامعة صنعاء
السيد عبده عثمان	الأستاذ بجامعة صنعاء
السيد مدير رابطة المغتربين	

٤ ـ دولة قطر

الدكتور علي خليفة الكواري	أستاذ بجامعة قطر
السيد عمر الدفع	مدير شؤون الموظفين بدولة قطر
الدكتورة جهينة سلطان العيسى	أستاذة بجامعة قطر

٥ ـ السودان

السيدة عائشة عبد الله	خبيرة بوزارة العمل
الدكتور ابراهيم حسن عبد الجليل	مدير مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية بجامعة الخرطوم
الدكتور علي عبد الله علي	وكيل وزارة المالية السودانية السابق والمستشار الاقتصادي العام للبعثة الفنية للصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باليمن.
السيد وزير الدولة لشؤون المهاجرين	

٦ ـ العراق

الدكتور صبري زائر السعدي	المدير العام لوزارة التخطيط
السيد طه فياض الجابر	مدير المؤسسة العمالية للتدريب المهني
الملحق العمالي المصري بالسفارة المصرية	
الدكتور علي لبيب	منظمة العمل العربية
السيد أمين فارس	منظمة العمل العربية

٧ ـ الكويت

السيد علي الموسى	وكيل مساعد وزارة التخطيط بدائرة ادارة الموارد البشرية
السيد عبد الله غلوم	وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية والرئيس السابق لمنظمة العمل العربية

السيد سليمان المطوع	عضو مجلس ادارة شركة نفط الكويت ومدير ادارة الأفراد
الدكتور محمد الرميحي	أستاذ بجامعة الكويت
الدكتور نادر فرجاني	خبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت
الدكتور عبد الباسط عبد المعطي	خبير بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت

٨ ـ اليمن الديمقراطية

الدكتور جعفر	رئيس الدائرة الاقتصادية بوزارة التخطيط
السيد علي بن ثابت	نائب وزير العمل

ملحق رقم (٢)

عرض تنظيم سوق العمل في اتفاقيات العمل العربية

لم يكن قرار مؤتمر العمل العربي الثامن (٢١١ م.م.ع. د ٨ آذار/ مارس ١٩٨٠) بإنشاء المؤسسة العربية للتشغيل أول محاولة من جانب منظمة العمل العربية لتنظيم سوق العمل العربية وخاصة حركة الانتقال في داخلها، وتوفير معلومات الاستخدام وذلك عن طريق اصدار اتفاقيات عمل عربية، لتحقيق هذا الهدف.

وتتوزع محاولة تنظيم سوق العمل العربية ـ من واقع الأمر ـ بين أربع اتفاقيات وتوصية واحدة:

١ ـ الاتفاقية العربية رقم (١) لعام ١٩٦٦ بشأن مستويات العمل.
٢ ـ الاتفاقية العربية رقم (٢) لعام ١٩٦٧ بشأن تنقل الأيدي العاملة.
٣ ـ الاتفاقية العربية رقم (٢) لعام ١٩٧٥ بشأن تنقل الأيدي العاملة (معدلة).
٤ ـ الاتفاقية العربية رقم (٩) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني.
٥ ـ التوصية العربية رقم (٢) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني.

وإذا كانت الاتفاقية رقم (١) قد ركزت على تنظيم سوق العمل قطرياً، من خلال تنظيم عملية التشغيل ومعلومات سوق العمل المحلية، فإن الاتفاقيتين (٢)، (٤) ركزتا على التنظيم من خلال تنقل قوة العمل العربية داخل السوق، ومعلومات سوق العمل العربية. أما الاتفاقية رقم (٩) والتوصية الملحقة بها فقد كرست جانباً من أحكامها للتعاون العربي في مجال التوجيه والتدريب المهني، باعتبار أن ذلك يمثل جانباً من جوانب تنظيم وتوازن سوق العمل.

لقد كان حظ هذه الاتفاقية من التصديقات متفاوتاً، كما كشفت التصديقات التي نالتها عن إقبال ملحوظ من جانب الدول المصدرة لقوة العمل، وعزوف ملحوظ من جانب الدول المستقبلة لقوة العمل. ويبين الجدول التالي مجمل هذه التصديقات حتى عام ١٩٨٠:

جدول التصديقات

البلدان الأعضاء	الاتفاقية رقم (١) (١٩٦٦)	الاتفاقية رقم (٢) (١٩٦٧)	الاتفاقية رقم (٤) معدلة (١٩٧٥)	الاتفاقية رقم (٩) (١٩٧٧)
الجماهيرية العربية الليبية	ديسمبر ١٩٧٤	ديسمبر ١٩٧٤	–	–
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	–	–	–	–
الجمهورية التونسية	–	–	–	–
الجمهورية الجزائرية	–	–	–	–
جمهورية السودان	مارس ١٩٧٢	مارس ١٩٧٢	–	–
جمهورية الصومال الديمقراطية	–	–	فبراير ١٩٧٦	–
الجمهورية العراقية	أغسطس ١٩٧٠	يناير ١٩٧٠	أغسطس ١٩٧٧	مايو ١٩٧٨
الجمهورية العربية السورية	يناير ١٩٧٠	يناير ١٩٧٠	–	صدقت
الجمهورية العربية اليمنية	–	–	–	–
الجمهورية اللبنانية	يناير ١٩٦٩	–	–	–
جمهورية مصر العربية	مايو ١٩٧٠	أغسطس ١٩٦٩	مارس ١٩٧٦	–
جمهورية اليمن الديمقراطية	–	–	–	–
جيبوتي	–	–	–	–
دولة الامارات العربية المتحدة	–	–	–	–
دولة البحرين	–	–	–	–
دولة قطر	–	–	–	–
دولة الكويت	–	–	–	–
فلسطين	–	–	يوليو ١٩٧٦	يونيو ١٩٧٧
المملكة الأردنية الهاشمية	مارس ١٩٧٠	صدقت	أكتوبر ١٩٧٥	صدقت
المملكة العربية السعودية	–	–	–	–
المملكة المغربية	مايو ١٩٦٩	–	–	–
مجموع التصديقات	٨	٦	٥	٤

١ ـ الاتفاقية العربية لمستويات العمل

تناولت الاتفاقية موضوع تنظيم سوق العمل قطرياً ضمن تناولها موضوعاً أوسع، وهو موضوع «تشغيل وانتقال العمال» والذي خصصت له المواد (١٦ ـ ١٧ ـ ١٨).

وتقوم فكرة تنظيم سوق العمل في هذه الاتفاقية على ثلاث ركائز أساسية هي:

١ ـ إنشاء مكاتب تشغيل.

٢ ـ تكوين لجان ثلاثية استشارية لتنظيم سوق العمل.
٣ ـ إعداد احصاءات البطالة والتشغيل.

١ ـ مكاتب التشغيل

فالاتفاقية تلزم الدول المصدقة بـ «مكاتب تشغيل» محلية وإقليمية موزعة توزيعاً يسهل على أصحاب الأعمال والعمال الافادة من خدماتها. وجميع خدمات هذه المكاتب مجانية. ويحدد التشريع اختصاصات ونظام عمل المكاتب بشكل يضمن حسن خدمتها للعمال.

٢ ـ اللجان الاستشارية لتنظيم سوق العمل

الركيزة الثانية لتنظيم سوق العمل، هي تشكيل لجان استشارية على ثلاثة مستويات: المستوى المحلي، والمستوى الإقليمي، ومستوى الدولة.

وتلتزم الاتفاقية بمبدأ التمثيل الثلاثي في تشكيل جميع اللجان، مع ضمان تساوي مندوبي العمال وأصحاب الأعمال داخل اللجان. ويبدو أن الاتفاقية تخول الحكومات حق «تعيين» هؤلاء المندوبين، بعد استشارة منظماتهم.

وتتولى هذه اللجان «تنظيم سوق العمل» في إطار الاختصاصات التي يحددها لها التشريع.

٣ ـ إعداد احصاءات التشغيل والبطالة

تؤكد الاتفاقية على ضرورة اعداد الاحصاءات الخاصة بالتشغيل والبطالة، والسعي باستمرار إلى رفع مستواها كماً ونوعاً لتكون ذات جدوى وفاعلية في تخطيط القوى العاملة.

٢ ـ الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة رقم (٢)

إذا كانت الاتفاقية العربية لمستويات العمل قد تناولت تنظيم سوق العمل في النطاق القطري. فإن الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة تتجاوز النطاق القطري للمساهمة في تنظيم سوق العمل القومية لمجمل الأقطار العربية.

وتبدأ الاتفاقية ـ في محاولتها لتنظيم سوق العمل العربية ـ من ثلاثة منطلقات أساسية هي:

١ ـ ان الأطراف المتعاقدة تسعى إلى تحقيق الوحدة الاجتماعية والاقتصادية للوطن العربي.

٢ ـ ان حرية تنقل الأيدي العاملة داخل سوق العمل العربية، حافز للنشاط الاقتصادي وعون على تحقيق العمالة الكاملة.

٣ ـ تطبيق شرط الأولوية في التشغيل للعمال العرب وتسهيل انتقالهم وتيسير اجراءاته.

وبتحديد هذه المنطلقات والتأكيد على عهد الأطراف المتعاقدة بها، تقدم الاتفاقية أربع ركائز لتنظيم سوق العمل العربية هي:

١ - وجود هيئة مختصة بالهجرة

ذلك أنه لا سبيل إلى تنظيم سوق العمل العربية ما لم يحدث كل قطر من الأقطار العربية هيئة أو سلطة مختصة بشؤون الهجرة أو انتقال الأيدي العاملة.

وتتوقع الاتفاقية أن يسند إلى هذه السلطة الاختصاصات التالية:

(أ) تنفيذ أحكام الاتفاقية.

(ب) تنظيم تنقل الأيدي العاملة والاشراف عليه.

(ح) التعاون مع السلطات المماثلة في بلاد الأطراف الأخرى (مصدرة أو مستقبلة).

٢ - جمع وتبادل البيانات والمعلومات

لتيسير انتقال الأيدي العاملة داخل السوق العربية للعمل، بصورة منظمة وبعيدة عن الارتجال أو المغامرة، ينبغي على الأطراف المتعاقدة جمع وتبادل البيانات والمعلومات اللازمة لذلك، وخاصة تلك التي تتصل بالأمور التالية:

(أ) ظروف عمل وأحوال المعيشة في البلد المستقبل.

(ب) الأنظمة القانونية، والاجراءات الادارية الخاصة بمغادرة العامل للدولة بقصد العمل في الخارج أو دخوله اليها بقصد العمل، والتسهيلات المتاحة له في الحالتين.

(ج) الاتفاقيات الدولية المرتبطة بها في شأن تنقل الأيدي العاملة.

(د) حجم الأيدي العاملة التي تطلبها الدولة أو المتوافرة لديها، موزعة حسب المجموعات المهنية والمؤهلات والخبرات.

٣ - ضمان حقوق العمال المتنقلين

تقف الاتفاقية موقفاً واضحاً إزاء ضمان حقوق العمال الذين يتنقلون للعمل داخل سوق العمل العربية، برفض أي شكل من أشكال التمييز في المعاملة بينهم وبين عمال الدولة المستقبلة، لأن التمييز في المعاملة يخل بالقواعد والأسس التي تقوم عليها سوق العمل المنظمة.

ولهذا كان من المنطقي أن تؤكد الاتفاقية على حق العمال المتنقلين للعمل في أن يتمتعوا بالحقوق والمزايا التي يتمتع بها عمال الدولة المستقبلة، ويشمل ذلك - على الأخص - الأجور وساعات العمل والراحة الأسبوعية، والاجازات بأجر، والتأمينات الاجتماعية، والخدمات التعليمية والصحية، ذلك فضلاً عن حقهم في تحويل جزء من أجورهم إلى ذويهم.

وإذا كانت الاتفاقية قد سكتت عن حق التنظيم النقابي، فلعلها قد تركت ذلك لتقرره التنظيمات النقابية في البلد المستقبل، أو لاتفاقية أخرى مختصة بالحريات النقابية.

٤ ـ اتفاقيات العمل الثنائية

إن وجود «اتفاقية عربية» لتنظيم انتقال الأيدي العاملة بين دول سوق العمل العربية، لا يمنع من ابرام «اتفاقيات ثنائية» بين دولتين عربيتين، لتنظيم انتقال القوى العاملة بينهما.

وبطبيعة الحال، فإن الاتفاقيات الثنائية ستلتزم بمنطلقات وقواعد تنظيم سوق العمل الواردة في الاتفاقية العربية الشاملة.

٣ ـ الاتفاقية العربية لتنقّل الأيدي العاملة (معدّلة) رقم (٤)

من السهل أن يدرك المطلع على نص هذه الاتفاقية ما تتميز به من خصائص تجعلها أكثر تقدماً وأكثر واقعية في تناولها موضوع تنظيم انتقال القوى العاملة داخل سوق العمل العربي وبين أطرافه المتعاقدة. كما أنها تبدو ـ بالتأكيد ـ أكثر تواضعاً في صياغة منطلقاتها، إذ تبعد بأحكامها عن الطموح إلى «حرية الانتقال»، لتتبنى أهدافاً أكثر قابلية للتطبيق، تدور في الأساس حول مطلب الاستفادة القصوى من الموارد البشرية العربية لمواجهة الاحتياجات من القوى العاملة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية. وبهذا يصبح هدف تنظيم سوق العمل ـ عملياً ـ تحقيق التوازن بين العرض والطلب اعتماداً على الموارد الذاتية العربية، وتوفير أحسن الشروط في المعاملة والاستخدام للأيدي العاملة المتنقلة بين الأطراف المتعاقدة.

وتبدأ الاتفاقية ـ على نحو ما لاحظناه من الاتفاقية السابقة ـ بمجموعة من المنطلقات الأساسية، بعضها يكرر أو يؤكد منطلقات سابقة والبعض الآخر يرد لأول مرة.

ويمكننا حصر هذه المنطلقات ـ في مجملها ـ على النحو التالي:

١ ـ أن تتعهد الأطراف المتعاقدة بوضع وتنفيذ سياسة للهجرة على المدى القريب والبعيد تتلاءم مع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية.

٢ ـ الحفاظ على شرط الأولوية في التشغيل للعمال العرب الوافدين، مع التأكيد على الآتي:

(أ) الحفاظ على فرص العمل بالنسبة إلى عمال الدولة الأصليين.

(ب) التخصيص في الأولوية لصالح العمال الفلسطينيين.

(ج) العمل تدريجياً على احلال قوة العمل العربية محل الأجنبية.

٣ ـ إشراك مكتب العمل العربي في مسؤولية تنظيم سوق العمل العربي، بإسناد مهام محددة له في هذه العملية.

وبتحديد هـذه المنطلقـات، تقدم الاتفـاقية مجمـوعة من الـركائـز لتنظيم سـوق العمل العربية، نعرضها بصورة تفصيلية كما يلي:

١ ـ إنشاء جهاز ثلاثي مختص

تكرر الاتفاقية هنا ما ورد في الاتفاقية رقم (٢) حول إنشاء جهاز ثلاثي مختص للهجرة وتنقل الأيدي العاملة، ولكنها تتوسع بعض الشيء في صياغة اختصـاصات هـذا الجهاز على النحو التالي:

(أ) متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية.

(ب) إعداد الاتفاقيات الثنائية والجماعية الخاصة بتنقل الأيدي العاملة ومتابعة تنفيذها.

(ج) العمليـات الخاصـة بتجميع واختيـار وتشغيل العـمال الراغبـين في التنقل بغـرض العمل وتسهيل مغادرة وسفر واستقبال هؤلاء العمال وأفراد أسرهم.

(د) تسهيل اصدار التأشيرات اللازمة للخروج والدخول والشهادات الطبية.

(هـ) تقـديم الخدمـات الاستشاريـة للعمال بهـدف مساعـدتهم على التكيف مـع البيئـة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة المستقبلة لهم، وتزويدهم بنسخ من القوانين واللوائـح المطبقة عليهم أو بالتعديلات التي تدخل عليها.

وتلزم الاتفاقية الأطراف المتعاقدة بالاعـتراف بالـوثائق والشهـادات التي تصدرهـا هذه الأجهزة.

٢ ـ دور مكتب العمل العربي

تُسند الاتفاقية إلى مكتب العمل العـربي مهمتين أسـاسيتين ضمن عمليـة تنظيم سـوق العمل العربي.

(أ) جمع معلومات سوق العمل

والتصور الذي تقدمه الاتفاقية لأداء هذه المهمة هو أن تبعث الأجهزة الثلاثية المختصـة إلى مكتب العمل العربي ـ مرة كل عام على الأقل ـ بالبيـانات والاحصـائيات المتعلقـة بسوق العمل، وبوجه خاص احصاءات حركة الهجرة ومعلومات السياسة الوطنيـة للهجرة وظـروف المعيشة وشروط العمل والاتفاقيات الدولية والعربية والثنائية، وإحصاءات الفائض أو العجـز في القوى العاملة حسب مجموعات المهن والمؤهلات والخبرات.

(ب) التنسيق بين الأجهزة الثلاثية

يقوم مكتب العمل العربي بتقديم المعونة الفنيـة إلى الأجهزة الثـلاثية المختصـة للتغلب

على ما يواجهها من مشاكل ومعوقات. كما يقوم بالتنسيق بين هذه الأجهزة فيما يتعلق بوضع سياسة الهجرة ومواجهة مشاكل التطبيق.

٣ ـ مكونات وأهداف سياسة الهجرة

إذا كانت الاتفاقية قد ألزمت الدول الأعضاء بوضع سياسة للهجرة، كأحد منطلقاتها لتنظيم سوق العمل، فإنها لم تترك الأمر عند هذا الحد، بل وتتميز هذه الاتفاقية ـ عن غيرها من الاتفاقيات ـ بتخصيص فصل حول «التعاون العربي» في مجال التوجيه والتدريب المهني، وهذا ما يهمنا ونحن نتناول تنظيم سوق العمل العربية.

وتنطلق الاتفاقية أساساً من مفهوم التكامل العربي فتلتزم الأطراف المتعاقدة بالعمل على تحقيقه في مجال سياسات التوجيه والتدريب المهني.

وتدور أحكام الاتفاقية بشأن «التعاون العربي» على محورين رئيسيين:

(أ) وحدة الطاقة التدريبية العربية

تستهدف الاتفاقية ـ ضمن أهدافها المتعددة ـ تأكيد وحدة الطاقة التدريبية العربية وذلك من خلال مجموعة من الاجراءات:

١ ـ ان تستفيد كل دولة استفادة قصوى من إمكانيات التدريب المتاحة في الأقطار العربية، وتشجع إقامة دورات تدريبية مشتركة مع الأقطار العربية الأخرى.

٢ ـ حصر المهن والتخصصات ومستويات المهارة على المستوى القطري بما يساعد على توحيد مستويات التدريب.

٣ ـ توحيد المصطلحات الفنية المستخدمة في مجال التوجيه والتدريب المهني.

(ب) تبادل المعلومات التدريبية

المحور الثاني للتعاون العربي في الاتفاقية هو محور تبادل المعلومات التدريبية. وهنا تلزم الاتفاقية الأطراف المتعاقدة على تبادل المعلومات حول سياسات التوجيه والتدريب المهني عن الطريق الثنائي وعن طريق منظمة العمل العربية.

وهذا يعني أن الاتفاقية تتخذ من المنظمة مركزاً لتجميع وبث المعلومات التدريبية بين الدول الأعضاء.

هذا وقد ألحقت بالاتفاقية، التوصية رقم (٢) بشأن التوجيه والتدريب المهني، والتي تناولت بقدر أكبر من التفصيل موضوع التعاون العربي في هذا المجال.

ملحق رقم (٣)

الاطار العام لمشروع المؤسسة العربية للتشغيل ومعلومات سوق العمل

أولاً: الأهداف العامة

المؤسسة العربية للتشغيل ومعلومات سوق العمل أداة تنفيذية تعمل في اطار مكتب العمل العربي، وذلك لتحقيق الأهداف التالية:

١ ـ جمع وتنظيم ونشر معلومات سوق العمل.

٢ ـ المساهمة في الاستخدام الأمثل للقوى العاملة العربية على المستوى القومي.

٣ ـ المساهمة في تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية واستيعاب الأيدي العاملة والكفاءات المهاجرة في بلدان عربية.

٤ ـ العمل على مواءمة الطلب على القوى العاملة مع العرض منها بالمساهمة في مشاريع تدريب عربية مشتركة، وتوفير الدراسات والمسوحات اللازمة.

٥ ـ تنفيذ ما يوكل إليها من مهام في إطار برامج التعاون الفني لمنظمة العمل العربية في مجال الاستخدام، وتحسين معلومات سوق العمل.

(أ) جمع وتنظيم ونشر معلومات سوق العمل العربية

إن هذا الجانب من نشاط المشروع هو حجر الأساس في خلق سوق عمل عربية منظمة.

ولكي تكون الأمور بعيدة عن كل لبس، فإننا نقترح أن يتناول المشروع عملية معلومات سوق العمل برؤية شاملة بحيث تشمل الجوانب التالية:

١ ـ العرض والطلب على القوى العاملة في صورته القطرية وفي الإطار القومي.

٢ ـ حركة التشغيل في المستوى القطري من حيث أثرها في حركة التشغيل في الاطار القومي (انتقال قوة العمل وعوامل تحريكها وجذبها وتنظيمها).

٣ ـ الأجهزة القطرية والجهاز القومي ومدى تنظيمها وارتباطها وقدرتها على الأداء الفعّال لعملية جمع وتحليل ونشر معلومات سوق العمل.

بهذا الفهم للأمور، تنتفي تلك الحدود التي يفرضها المختصون أحياناً بين مجال القوى العاملة ومجال التشغيل، وهي الحدود التي قد نقبل بها أكاديمياً، ولكننا لا نحتاج إليها كثيراً عندما تكون مسؤوليتنا هي تنظيم سوق العمل، وخاصة في جانب جمع المعلومات.

وإذا ضمن المشروع كفاءة الأجهزة القطرية والجهاز القومي في جمع معلومات سوق العمل، فإن ذلك سيمكنه بالقطع من اجراء التحليل والتنبؤ بكفاءة عالية للعرض والطلب على القوى العاملة، وكذا متابعة التغيرات ذات الوتائر المنطقية المفاجئة في التشغيل، ومن ثم التدخل لمواجهة الاختناقات والفوائض في سوق العمل.

إن مجمل هذه العمليات تتطلب بطبيعة الحال توحيد اللغة والمصطلحات وتنميط الوسائل والأدوات المستخدمة، أو استكمال الجهود العربية وانجازاتها في هذا الاتجاه.

ويأتي في مقدمة هذه المهمة اصدار التصنيف المهني العربي، ودليل المستويات للمهارات، وتصميم الجداول الموحدة للهياكل. . . إلخ.

فبهذه الأدوات الموحدة نضمن تجانس معلومات القوى العاملة والتشغيل، ونيسر بذلك عمليات المقارنة والموازنة بين الأقطار العربية في مجال جمع وتنظيم ونشر معلومات سوق العمل العربية.

إن الاتجاه الشامل في المشروع إلى مجمل الأقطار العربية لا يعني استبعاد مساهمته في مشاريع إقليمية أو قطرية معينة من خلال تقديم خدماته لدراسة احتياجاته من القوى العاملة ودراسة الجدوى من زاوية التشغيل ومصادر العمالة.

ولا نحسب هنا أننا بحاجة إلى التنويه بالأساليب التكنولوجية الحديثة في جمع معلومات سوق العمل وتحليلها بالحاسبات الإلكترونية وبثها بالمبرقات المرئية، فضلاً عن الاستمرار في استخدام أساليب المكاتب الميدانية والمراسلين بجانب الأجهزة القطرية الواجب تطويرها ورفع مستوى خدماتها من خلال تحديث وسائلها.

إن المحصلة النهائية والمستهدفة من خلال نشاط المشروع في مجال معلومات سوق العمل هو أن نوفر لواضعي السياسات والخطط القطرية والقومية ولكل من يتصل عمله بصياغة مشاريع التنمية الصناعية وغيرها، بيانات وتحليلات ومؤشرات حول القوى العاملة والتشغيل تمكنه من رسم السياسات ووضع الخطط الصائبة، كما تمكن الوطن العربي ككل من تنظيم سوق العمل بطاقاته وموارده بعيداً عن الإهدار أو الاستنزاف لموارده، والحد من الاعتماد على الهجرة الأجنبية وما يكمن فيها من مخاطر.

(ب) العمالة العربية في الخارج

المجال الثاني لنشاط المشروع هو مجال العمالة العربية في الخارج. والانطلاق الأساسي في هذا المجال ينبغي أن يبدأ من نقطة جمع وتوفير المعلومات والبيانات والاحصاءات حول العمالة العربية في الخارج: مصادرها وحجمها وهياكلها والبلدان الأوروبية وغيرها المستقبلة لها، وشروط استخدامها وأوضاعها الاجتماعية، واتجاهات الدول المستقبلة إزاء استمرارها أو تصفيتها.

ولما كان الاتجاه المؤكد في البلدان الأوروبية ـ منذ ١٩٧٤ ـ هو ترحيل العمالة العربية بصورة عامة، مع الاحتفاظ بفئات محددة منها على أساس انتقائي، فإن المشروع ملزم في مواجهة ذلك بتنظيم العودة بالأسلوب والشكل الذي يحافظ على هذه العمالة ويوجهها إلى بلدانها الأصلية أو إلى أقطار السوق العربية بعد ضمان حقوقهم وتعويضاتهم المشروعة.

إن التصدي لهذه المهمة ينبغي أن يتم في ضوء الفهم الكامل لكل أبعاد العودة وما يكمن فيها من مشاكل تتصل بالتشغيل، أو مشاكل اجتماعية. ولكي نقدم نموذجاً أو أكثر لقضايا العودة اخترنا منها ما يلي:

١ ـ متابعة المهارات التي يمكن أن يكتسبها العائدون بالتدريب في البلدان المستقبلة قبل عودتهم الفعلية.

٢ ـ الاستفادة من المنظمات النقابية والجمعيات في عملية العودة المنظمة.

٣ ـ إنشاء وسائل اتصال دائمة وسط العمالة العربية لخدمة العائدين فعلاً، ولتشجيع الفئات ذات الكفاءة العالية على الانتقال إلى سوق العمل العربية.

٤ ـ تنظيم التشغيل للعائدين كبديل لأسلوب الهجرة المثلثة.

هذا ولا نحسب أن نشاط المشروع في مجال العمالة العربية في الخارج يمكن أن يكتمل ما لم يتصدَّ هذا النشاط لقضية استنزاف القوى البشرية العالية.

(ج) المشاريع العربية المشتركة للتدريب المهني

المجال الثالث لنشاط المشروع هو مجال تكوين وتنمية المهارات من خلال المشاريع العربية المشتركة للتدريب المهني، وهناك مجموعة من الحقائق والاعتبارات التي تؤكد أهمية هذا المجال من مجالات نشاط المشروع لعل أهمها:

١ ـ القصور النوعي في قوة العمل العربية بصفة عامة.

٢ ـ عجز التمويل أو الاستشارات التدريبية لدى الأقطار العربية المصدرة للعمالة، مقابل ارتفاع القدرة الاستشارية لدى الأقطار المستقبلة.

٣ ـ اهدار فرص التدريب المتاحة في بعض الأقطار مقابل الاختناق في فرص التدريب المتاحة في بعض الأقطار الأخرى.

٤ ـ الازدواجية أو التبعثر في مؤسسات التدريب المتخصصة في اعداد الفئات ذات التأثير التكراري (مراكز تدريب المدربين والمشرفين والمديرين).

إن المشاريع المشتركة للتدريب المهني هي الرد الحاسم على كافة هذه الظواهر خصوصاً إذا تنوعت هذه المشاريع في أشكالها وأساليبها.

فالمشاريع المشتركة للتدريب المهني لا تقتصر، كما يعتقد البعض خطأ، على إقامة مراكز تدريبية بتمويل وادارة عربية في هذا القطر أو ذاك، فقد يكون هذا النمط من المشاريع وارداً ومقبولاً، ولكنه بالتأكيد لا يمثل النمط الأوحد جدوى وفاعلية في ظروف عديدة.

فهناك أمثلة ونماذج أخرى يمكن تطبيقها في هذا المجال كلما ثبتت جدواها نذكر منها:

١ ـ المنح التدريبية المتبادلة وخاصة من الأقطار الغنية في اتجاه الأقطار الفقيرة.

٢ ـ الاستثمارات التدريبية في الأقطار المصدرة لقوة العمل.

٣ ـ المشاركة في الاستثمارات مقابل المشاركة في المخرجات.

٤ ـ تنسيق عربي للقبول في المؤسسات التدريبية.

٥ ـ توحيد المستويات وقياس المهارة.

بهذا الفهم الشامل للمشاريع العربية المشتركة للتدريب المهني يمكننا أن نكوّن في أذهاننا تصوراً ناضجاً لنشاط المشروع في هذا المجال.

ونقطة الانطلاق هنا كما كانت في مجالات النشاط الأخرى، هي العمل على توفير أحدث المعلومات والبيانات والاحصاءات عن واقع العملية التدريبية في أقطار الوطن العربي وحقيقة أوضاعها ومشاكلها الراهنة.

وبتوافر ذلك، يمكن للمشروع أن يصيغ مقترحاته وخططه ومشاريعه من الواقع، وأن يتحرك على أرضية صلبة بعيداً عن الاجتهادات غير العلمية.

(د) النشر والاستشارات والخدمات

المجال الرابع لنشاط المشروع مجال متنوع يجمع بين العديد من الخدمات التكميلية للأنشطة الأخرى والعديد من الأنشطة التي يمكن ممارستها كمنتج جانبي للأنشطة الرئيسية.

فمن ناحية، فإن توافر رصيد ضخم من معلومات سوق العمل كمحصلة لنشاط المشروع، وهي المعلومات التي سيجري بثها إلى الدول الأعضاء، يتيح للمشروع فرصة كبيرة للنشر الدوري لبحوث السوق ودراسات الحراك العمالي وغير ذلك من الأعمال العلمية.

ومن ناحية ثانية، فإن خبرة أجهزة المشروع بقضايا التشغيل والتدريب تؤهله بكل تأكيد لعقد ومباشرة اتفاقات المعونة الفنية ومشاريعها وفق مطالب محددة - أو نوعية - من الدول الأعضاء.

ومن ناحية ثالثة، فإن خبرة أجهزة المشروع تؤهلها لمباشرة برامج تدريب الأفراد وإعدادهم للعمل في مكاتب التشغيل القطرية، والمؤسسات التدريبية، فضلاً عن تقديم الاستشارات في شؤون التطوير الاداري لهذه المكاتب والمؤسسات عندما يطلب منها ذلك.

وختاماً، فإننا لا نستبعد قيام المشروع في بعض الأحوال بخدمات التعاقد وخاصة لفئات القوى العاملة العالية مع الأجهزة والمؤسسات المعنية في الدول الأعضاء سواء تم ذلك في إطار المشاريع المعتمدة عربيا أو المشاريع القطرية.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

ابراهيم، سعد الدين. **اتجاهات الرأي العام العربي نحو مسألة الوحدة: دراسة ميدانية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠.

ـــــ. **النظام الاجتماعي العربي الجديد: دراسة عن الآثار الاجتماعية للثروة النفطية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

الامارات العربية المتحدة. وزارة التخطيط. الادارة المركزية للإحصاء. **بيانات تعداد السكان لعام ١٩٨٠: النتائج الأولية.** الامارات العربية المتحدة: الإدارة، ١٩٨١.

أمين، جلال واليزابيث عوني. **هجرة العمالة المصرية.** القاهرة: مركز البحوث الدولية، ١٩٨٦.

البحرين. وزارة العمل والشؤون الاجتماعية. **إحصاءات القوى العاملة: المسح الثالث للقوى العاملة ١٩٧٩.**

البنك المركزي الأردني. **التقرير السنوي الخامس والعشرون،** ١٩٨٨.

ـــــ دائرة الأبحاث والدراسات. **التقرير السنوي السابع عشر،** عمّان: الدائرة، ١٩٨٠.

ـــــ دائرة الأراضي والمساحة. **التقرير السنوي،** ١٩٧٨. عمّان: مطبعة التوفيق، [١٩٧٨].

ـــــ قسم الاقتصاد المحلي. **دائرة الأبحاث والدراسات.** عمّان: البنك المركزي الأردني، ١٩٨٠.

البنك المركزي اليمني. **التقرير السنوي التاسع،** ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠.

ــــ. **التقرير السنوي الخامس عشر، ١٩٨٦.**
جلال الدين، محمد العوض. **هجرة السودانيين إلى الخارج.** دراسة مقدّمة لمجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم، ١٩٧٩.
ــــ ومحمد يوسف أحمد المصطفى (معدّ). **الهجرة الوافدة إلى والهجرة الداخلية في السودان.** الخرطوم: مجلس الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المجلس القومي للبحوث، ١٩٧٩.
الجمعية الملكية الأردنية. مركز البحوث الاقتصادية. **دراسة واقع ومستقبل سوق العمل الأردني.** عمّان: الجمعية، ١٩٨٩.
روس، لي آن. **نظام تحويلات المغتربين باليمن العربية.** ترجمة إدارة البحوث بالبنك المركزي اليمني. اليمن: هيئة المعونة الأمريكية AID، ١٩٧٩.
زكي، رمزي. **مشكلة التضخم في مصر.** القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.
الساكت، بسام. **التحويلات واستعمالاتها: تجربة الأردن.** عمّان: الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨١.
سعد الدين، ابراهيم. **الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً: حالة مصر.** الكويت: المعهد العربي للتخطيط، [د.ت.].
السعودية. **الكتاب الاحصائي السنوي، العدد الرابع عشر، ١٣٩٨ هـ/١٩٧٨ م.**
ــــ. **المجموعة الاحصائية للمملكة العربية السعودية عام ١٩٧٩.**
شافعي، حامد وحسام شافعي. **معدلات الأداء في أعمال المقاولات: مواصفات، أجور، أسعار مواد.** القاهرة: عالم الكتب، [د.ت.].
شكري، حسن علي. **خصائص الهجرة المصرية العائدة.** القاهرة: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، [د.ت.].
ظاهر، أحمد جمال وفيصل السالم. **العمالة في دول الخليج العربي: دراسة ميدانية للوضع العام.** الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٢.
عبد الفضيل، محمود. **مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي: الجذور والمسببات والأبعاد والسياسات.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.
ــــ. **النفط والوحدة العربية: تأثير النفط العربي على مستقبل الوحدة العربية والعلاقات الاقتصادية العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٧٩.
العناني، جواد وتيسير عبد الجابر. **تجربة الأردن وسياساته حول انتقال القوى العاملة.** عمّان: وزارة العمل، ١٩٨١.
فرجاني، نادر. **سعياً وراء الرزق: دراسة ميدانية عن هجرة المصريين للعمل في الأقطار العربية.** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨.
لبيب، علي. **التعاون العربي في مجال تنقل الأيدي العاملة.** بغداد: منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، ١٩٨١.
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). **مستويات الأجور والفروق في نفقات المعيشة بين بلدان غربي آسيا.** بيروت: الاسكوا، ١٩٨٠.

ـــــ **مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غربي آسيا لعام ١٩٨١.**
ليبيا. مصلحة الاحصاء والتعداد. أمانة التخطيط. **التتائج النهائية لحصر القوى العاملة ببلدية طرابلس لعام ١٩٨٠.**
مصر. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. **استهلاك السلع في جمهورية مصر العربية، ١٩٨٤/٨٣.** القاهرة: الجهاز، ١٩٨٨. (مرجع رقم ٧١ ـ ٨٨/١٢٥٢٤)
منظمة العمل العربية. **أحوال العمل والعمال في الخليج العربي.** بغداد: المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، ١٩٧٧.
ـــــ **فكرة التعويض والحلول المقدمة على المستويين الدولي والعربي لمشكلة هجرة الأدمغة.** بغداد: المنظمة، ١٩٨١.
ـــــ مكتب العمل العربي. **التقرير الختامي بشأن مهام المرحلة الانتقالية للمؤسسة العربية للتشغيل.** بغداد: المكتب، ١٩٨٢.
النبوي، حربي (معدّ). **الاجراءات المتبعة إزاء هجرة العاملين ومستقبل سوق العمل في المنطقة العربية مع إشارة خاصة إلى الأردن.** عمّان: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٨١.
النبوي، حربي وسليم أبو الشعر. **حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين إلى الخارج.** عمّان: البنك المركزي الأردني، ١٩٨٢.
اليمن العربية. **وثيقة الخطة الخمسية اليمنية (١٩٧٧/٧٦ ـ ١٩٨١/٨٠).** صنعاء: رئاسة مجلس الوزراء، ١٩٧٦.
ـــــ الجهاز المركزي للتخطيط. **كتاب الاحصاء لعام ١٩٧٨/٧٧ م.**

دوريات

ابراهيم، سعد الدين. «أسباب ونتائج تصدير اليد العاملة في مصر.» **المستقبل العربي:** السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.
الأهرام: ١٩٨٢/١/٢٣؛ ١٩٨٢/٢/٧؛ ١٩٨٢/٢/٢١، و١٩٨٣/٣/١٩.
الأهرام الاقتصادي: ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠.
التقرير الشهري (البنك المركزي الأردني): السنة ١٦، العدد ١١، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠.
خلاف، حسين. «المصريون والهجرة إلى البلاد العربية المنتجة للبترول.» **الأهرام:** ١٩٨٠/١١/١٧.
رضوان، سمير. «القوى العاملة العربية: الواقع وآفاق المستقبل.» **المستقبل العربي:** السنة ١٠، العدد ١٠٩، آذار/مارس ١٩٨٨.
الرميحي، محمد. «رؤية خليجية قومية للآثار الاجتماعية والسياسية للعمالة الوافدة.» **المستقبل العربي:** السنة ٣، العدد ٢٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.

الساكت، بسام. «تحويلات العمالة المهاجرة واستعمالاتها: حالة الأردن.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.
السقاف، أبو بكر. «مشاكلة الهجرة في الجمهورية العربية اليمنية.» **دراسات بحثية**: العدد ٤، تموز/ يوليو ١٩٨٠.
السياسة (الكويت): ١٤/١١/١٩٧٨.
ظاهر، أحمد وفهمي الغزوي. «الآثار الاجتماعية للأيدي العاملة الوافدة إلى الأردن.» **المستقبل العربي**: السنة ١٠، العدد ١٠٥، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٧.
عبد الفضيل، محمود. «أثر هجرة العمالة للبلدان النفطية على تفاوت دخول الأفراد وأنماط السلوك الانفاقي في البلدان المصدرة للعمالة.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٦، العدد ١، ١٩٨٠.
ـــــ «مشاكل وآفاق عملية التنمية في البلدان النفطية الريعية.» **النفط والتعاون العربي**: السنة ٥، العدد ٣، ١٩٧٩.
عبد المعطي، عبد الباسط. «في التكلفة الاجتماعية للعمالة الآسيوية في الخليج.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٧، آذار/ مارس ١٩٨٢.
عزام، هنري. «نتائج واحتمالات انتقال الأيدي العاملة في الأقطار المستوردة والأقطار المصدرة.» **المستقبل العربي**: السنة ٣، العدد ٢٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.
فرجاني، نادر. «تصدير قوة العمل والتنمية: حالة الجمهورية العربية اليمنية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير ١٩٨٢.
الكواري، علي خليفة. «حقيقة التنمية النفطية: حالة أقطار الجزيرة العربية.» **المستقبل العربي**: السنة ٤، العدد ٢٧، أيار/ مايو ١٩٨١.
مجلة العمل: السنة ١، العدد ٢، ١٩٧٨.
«ندوة مواجهة صريحة لقضية نقص العمالة المدربة وتسربها للخارج: كيف نحافظ على ثروتنا البشرية؟» **الأهرام**: ٢٥/١٢/١٩٨١، و٨ ـ ١٥/١/١٩٨٢.
النشرة الاحصائية الشهرية (البنك المركزي الأردني): أعداد مختلفة.
هويدي، فهمي. «نقوش عصرية على جدران صنعاء.» **العربي**: العدد ٢٤٥، نيسان/ ابريل ١٩٧٩.

أوراق

الامارات العربية المتحدة. وزارة التخطيط. «أفكار أولية حول الموارد البشرية لدول الخليج.» (دراسة غير منشورة).
البحرين. «تعداد السكان والاسكان في البحرين، ١٩٨١.»
بيركس، ج. س. وس. أ. سنكلير. «أسواق العمل العربية: تقييم عام.» الترجمة العربية كما وردت في: **تراجم ودراسات في معلومات سوق العمل**. بغداد: مكتب العمل العربي، ١٩٨٢.

جامعة الدول العربية. الأمانة العامة. الادارة العامة للشؤون الاقتصادية. «ورقة عمل حول تيسير التبادل البشري بين البلدان العربية.» (المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (تونس)، آب/ أغسطس ١٩٨١).
السودان. مصلحة العمل. إدارة العمل والاستخدام. قسم احصاءات العمل. «دراسة عن المتغيبين عن العمل دون إخطار رسمي: الحكومة المركزية ـ الحكم الشعبي المحلي ـ القطاع العام، للفترة في يوليو ١٩٧٨ ـ مارسّ ١٩٨١.» (دراسة غير منشورة).
الكويت. وزارة التخطيط. «قضية سكن العزاب.» (دراسة غير منشورة).
ـــ وزارة الشؤون الاجتماعية. «التقرير السنوي لنشاط الاستخدام والسمات الأساسية للعمالة الوافدة ١٩٧٩.» (١٩٨٠).
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وجامعة الدول العربية. «المؤشرات الاحصائية للعالم العربي للفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩.» (١٩٨١).
المنظمة العربية للتشغيل (طنجة). التقارير القطرية المنشورة في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦.
ناصف، عبد الفتاح. «هجرة المصريين للخارج.» إيدكاس ٢٠٠٠، مركز التخطيط، حزيران/يونيو ١٩٨١. (ورقة عمل رقم ١٥)

مؤتمرات وندوات

الاتحاد الاشتراكي السوداني. البيان الختامي والتوصيات وأوراق العمل والدراسات للندوة القومية حول الهجرة، ٢٧ ـ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٨: الآثار المترتبة على الهجرة النازحة.
ـــ أمانة العلاقات الخارجية. المؤتمر التداولي للمغتربين، ١٠ ـ ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨١. الإقليم الشمالي ومجالات الاستثمار للمغتربين.
تحويلات العاملين العرب بالخارج: آثارها ووسائل تنظيم الإفادة منها. بحوث ومناقشات اجتماع خبراء عقد في الفترة ٥ ـ ٧ نيسان/ ابريل ١٩٨٦. تحرير رمزي زكي. قبرص: دار الشباب للترجمة والتوزيع، ١٩٨٧.
التكامل النقدي العربي (المبررات ـ المشاكل ـ الوسائل): بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظّمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨١.
الحلقة النقاشية لمشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي، ٢، جامعة قطر، ١٩٨٢.
قضايا تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، [د.ت.].
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا). مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي، نيقوسيا، ١١ ـ ١٦ أيار/ مايو ١٩٨١.
المعهد العربي للتخطيط بالكويت والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. ندوة البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي، أبو ظبي، ١١ ـ ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٨١.

منظمة العمل العربية. مكتب العمل العربي. اجتماع اللجنة الاستشارية لشؤون العمال العرب المهاجرين، تونس، ٢٧ ـ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨١.
ـــ مؤتمر العمل العربي، الدورة ٨، بغداد، ٦ ـ ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٠. **هجرة الأدمغة العربية.**
ـــ مؤتمر العمل العربي، الدورة ١٠، بغداد، ٦ ـ ١٦ آذار/ مارس ١٩٨٢. **الآثار الاجتماعية لهجرة وانتقال القوى العاملة في الأقطار العربية.**
ـــ مؤتمر العمل العربي، الدورة ١٤، بغداد، ١٩٨٦. **نحو تحقيق التوجهات القومية في مجال تنقل القوى العاملة في الوطن العربي.**
مؤتمر الخبراء الحكوميين لدراسة مشروع استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، الحبانية (العراق)، ١٩ ـ ٢٤ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٠.
المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين، ٧، القاهرة، ٦ ـ ٨ أيار/ مايو ١٩٨٢.
مؤتمر القمة العربية، ١١، عمّان، ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠.
ندوة حول الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة، عمّان، ٤ ـ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩.
ندوة السكان والعمالة والهجرة في دول الخليج العربي، الكويت، ١٦ ـ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨. الكويت: المعهد العربي للتخطيط ومنظمة العمل العربية، ١٩٧٩.
هجرة الكفاءات العربية: بحوث ومناقشات الندوة التي نظّمتها اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨١.

٢ ـ الأجنبية

Books

Ali, Ali Abdalla. *Foreign Labor in the Yemen Arab Republic: A Case Study of Sudanese Migrants*. Khartoum: Economic and Social Research Council, 1980.
Arkadie, B. Van. *Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies Since 1967*. New York: [n.pb.], 1977.
Bhagwati, Jadish N. *The Brain Drain and Taxation: Theory and Empirical Analysis*. Amesterdam: North Holland Publishing, 1976.
Birks, J.S. and C.A. Sinclair. *Arab Manpower: The Crisis of Development*. London: Croom Helm, 1980.
—— *International Migration and Development in the Arab Region*. Geneva: ILO, 1980.
Bohning, W.R. *Compensating Countries of Origin for the Out - Migration of the People*. Geneva: ILO, 1977. (Working paper; 18)
—— *Elements of a Theory of International Migration and Compensation*. Geneva: ILO, 1978. (Working paper; 34)
Central Bank of Jordan. *22 Annual Report, 1985*.

Choucri, Nazli, R.S. Eckaus and Amr Mohie El-Din. *Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors on Egyptian Development.* Cairo: Cairo University, MIT Technology Adaptation Program, 1978.

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). *Labour Force Data Base.* Baghdad: ESCWA, Social Development and Population Division, 1990.

—— Development Planning Division. *Levels and Structures of Wages in Selected ECWA Countries and Their Effect on Employment and Labour Mobility at the National and Regional Levels.* Beirut: ESCWA, 1980.

—— *Statistical Nostrad of the Arab World, 1968-1975.* Amman: ESCWA, 1977.

Fergany, Nader. *The Affluent Years Are Over: Emigration and Development in the Yemen Republic.* Geneva: ILO, 1980. (WEP Working Paper).

Friedman, Milton. *A Theory of the Consumption Function: A Study by the National Bureau of Economic Research.* New York: Princeton University Press for UBER, 1957.

Gordon, Milton Myron. *Assimilations in American Life: The Role of Race, Religion and National Origins.* New York: Oxford University Press, 1964.

International Monetary Fund (IMF). *Jordan: Recent Economic Development.* Washington, D.C.: IMF, 22 June 1989.

Keynes, John Maynard. *The General Theory of Employment, Interest and Money.* London: Macmillan, 1936.

Mohie El-Din, Amr. *The Emigration of Egyptian University Academic Staff.* Cairo: Cairo University, MIT Technology Adaptation Program, 1980.

—— and Ahmed Omar. *The Emigration of Egyptian University Academic Staff.* Cairo: Cairo University, MIT Technology Adaptation Program, 1979.

Serageldin, Ismail [et al.]. *Manpower and International Labour Migration in the Middle East and North Africa.* Washington, D.C.: World Bank, Technical Assistance and Special Studies Division, 1981.

Swanson, Jon C. *Emigration and Economic Development: The Case of the Yemen Arab Republic.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1979.

World Bank. *Manpower Development in the Yemen Arab Republic.* Washington, D.C.: The Bank, 1981. (Report no. 3181a - YAR)

——. *World Development Report, 1981.* Washington, D.C.: The Bank, 1981.

Periodicals

Economist: 20 February 1982.

Gerakis, A. and S. Thoyanity. «Wave of Middle East Migration Raises Questions of Policy in Many Countries.» *IMF Survey:* 4 September 1978.

Herald Tribune: 17/1/1981.

International Financial Statistics (IMF): various issues.

World Bank. «Core Planning Team Report on Long Term Developing Strategy.» *Kuwait:* vol. 1, 29 July 1981.

Papers

Azzam, Henry T. and Diana Sharib. «The Women Left Behind: A Study of the Wives of Lebanese Migrant Workers in Oil Rich Countries of the Region.» (Beirut, ILO, September 1980).

Dar Al-Handasah Consultants. «The Labour Market in Jordan.» (Amman, May 1981). (Unpublished Report).

Khafagy, Fatima. «Socio-Economic Impact of Emigration from El- Quebabat Village.» (Cairo, December 1981). (Unpublished).

Kim, Sooyong, «Contract Migration in the Republic of korea.» (ILO, Migration World Project, April 1982). (Mig. W. P.4).

Korayam, Karima. «Women and the New International Economic Order.» *Cairo Papers in Social Sciences* American University of Cairo): vol.4, monograph 4.

Lazo, L.S., V.A. Teodosie and P.A. Stoi Tomas. «Contract Migration Policies in the Philipines.» (ILO, Migration World Project, March 1981). (Mig. W.P.3).

Messeiha, Suzanne. «Export of Egyptian School Teachers.» *Cairo Papers in Social Sciences:* Monograph 4 (1980).

Mohie El-Din, Amr. «External Migration of Egyptian Labor.» (ILO, Strategic Employment Mission to Egypt, September 1980).

World Bank. «Country Reports.»

Conferences, Seminars

Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). Conference on International Migration in the Arab World, Nicosia, 11-16 May 1981.

——. Regional Population Conference, 2, Damascus, 1-6 December 1979.

فهرس عام

(أ)

ابراهيم، سعد الدين: ١٦٠، ١٨٠
أبو ظبي: ١٥١
الاتفاقية العربية لتنقل الأيدي العاملة العربية: ٢١٨
الاتفاقية العربية رقم (٢) لعام ١٩٦٧ بشأن تنقل الأيدي العاملة: ٢٦٣
الاتفاقية العربية رقم (٢) لعام ١٩٧٥ بشأن تنقل الأيدي العاملة (معدّلة): ٢١٨، ٢٤٢، ٢٦٦، ٢٧٠
الاتفاقية العربية رقم (٤) لعام ١٩٧٥ بشأن تنقل الأيدي العاملة (معدّلة): ٢٦٣، ٢٧٠
الاتفاقية العربية رقم (٩) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني: ٢٦٩، ٢٧٠
الأردن: ٢٤ ـ ٢٨، ٣٠ ـ ٣٢، ٤١، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٨٣، ٨٦، ٨٩، ٩٥، ١٠٩، ١١٤ ـ ١١٦، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٥١، ١٥٦، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٦ـ ٢٢٩، ٢٤٤، ٢٤٧، ٢٥٩، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٣
ـ الأراضي المروية: ١١٥
ـ انتاجية العمل: ١٢٤
ـ الانفاق على الاستهلاك الخاص: ١٠٠
ـ الأيدي العاملة الماهرة: ١١٨، ١١٩
ـ تحويلات العاملين في البلدان النفطية: ٨٦، ٩٩، ١١٥
ـ تحويلات العاملين في الخارج: ٩٠، ٩٥، ١١٤، ١١٥، ١١٨، ١٤٠
ـ خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠): ١١٨
ـ دخول العاملين في الخارج: ١٣٧
ـ دوران العمل: ١٢٤، ١٨٩
ـ السلع الاستهلاكية المعمرة: ٩٩
ـ السوق المالي: ٢٤٦
ـ العمالة الاحلالية: ١١٩
ـ العمالة الزراعية: ١٩٥
ـ العمالة المهاجرة والعائدة: ١٢٤
ـ العمالة الوافدة: ١١٩، ١٢٠
ـ عمال المياومة: ١٨٩
ـ مستوردات السلع الاستهلاكية: ٩٨
ـ مستويات الاجور في القطاع الخاص: ١٣٠
ـ الميكنة الزراعية: ١١٤
ـ هجرة الأيدي العاملة: ١١٨
ـ الهجرة من الريف إلى الحضر: ٣١
ـ الودائع المصرفية: ١١٦
ـ وزارة العمل: ١٢٤، ١٨٩
ـ وسائل الري: ١١٤
ارسال العمالة انظر انتقال العمالة
أزمة الخليج: ٢٨٨
الاستثمار الزراعي: ١١٤

استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك: ٢١٨، ٢١٩، ٢٦٣، ٢٦٤
استراليا: ٥٩
استيراد العمالة العربية انظر طلب العمالة العربية
اسرائيل: ١٦٥
الأسرة العربية: ١٨٧
أسواق العمل العربية: ٢٩، ٣٩، ١٢٢، ١٦٣، ٢١٥، ٢١٧، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٤٠، ٢٦٤ ـ ٢٦٧، ٢٦٩ ـ ٢٧٣، ٢٨٦
الأطفال: ١٦٩، ١٨٤، ١٨٧
اقتصادات البلدان النفطية: ٢٧٢، ٢٧٦
الاقتصادات العربية المرسلة للعمالة: ٢٧٩
الاقتصاد الأردني: ٨٦، ٩٠، ١٤٠، ١٩٦، ٢٧٢
الاقتصاد السوداني: ٥١
الاقتصاد العالمي: ١٩٤
الاقتصاد العربي: ١٣٣، ١٧١
ـ تحويلات العاملين في البلدان النفطية: ١٢٦
الاقتصاد الكويتي
ـ الكفاية الانتاجية: ٢١٤
الاقتصاد المرسل للعمالة: ٨٣، ٨٩، ٩١، ١٣٧، ١٤٢، ١٤٣، ٢٤٥
ـ هيكل الدخول والأثمان: ١٤٣
الاقتصاد المصدر العمالة انظر الاقتصاد المرسل للعمالة
الاقتصاد المصري: ٨٧
الاقتصاد اليمني: ٨٦، ١٢٦، ١٣٨
الأقطار العربية انظر البلدان العربية
الأقطار العربية المستقبلة للعمالة انظر البلدان العربية المستقبلة للعمالة
المانيا الغربية: ٢٢٤، ٢٢٥
الامارات العربية المتحدة: ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٣٣، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥١، ٥٧، ٦٢، ٧٤، ٧٥، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٦
ـ اذون العمل الجماعية: ٢٥٦
ـ حجم التوظيف: ٣٤
ـ حجم القوى العاملة الوطنية: ٣٦
ـ الحجم الكلي للعمالة: ٤٤
ـ سوق العمل: ١٦٣
ـ العمالة المحلية: ٢١٣
ـ معدل الذكورة: ١٥٦، ١٥٧
ـ وزارة التخطيط: ٢١٢
ـ وزير العمل: ١٦٧
الأمة العربية: ٢١٨
الأمم المتحدة: ٢١٦، ٢١٨
الأمن العربي: ١٥٢
الأمن الغذائي العربي: ٢٢٩
انتقال الأيدي العاملة انظر انتقال العمالة
انتقال العمالة: ١٩، ٢٣، ٢٤، ٢٦، ١١٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٥٢، ١٥٧، ١٦١، ١٧٣، ١٨٢ ـ ١٨٤، ١٨٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٣ ـ ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٧٢ ـ ٢٧٤، ٢٨٠، ٢٨٢ ـ ٢٨٧
ـ الآثار الاجتماعية: ٢٨٤
ـ الآثار الاقتصادية: ١٨١، ٢٣٤
انتقال العمالة الأردنية: ٢٨٣
انتقال العمالة الزراعية: ٢٢٩
انتقال العمالة العربية: ٢٤، ٤١، ١٠٨، ١٥١، ١٨٧، ١٩٢، ٢٠٤، ٢١٥، ٢١٧، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٤٩، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٩، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٩
ـ المصاحبات الاجتماعية: ١٨١، ١٨٢
اندونيسيا: ٣٢
انكلترا انظر بريطانيا
أوروبا: ٥٩، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٦
ـ الجاليات المغربية: ٢٢٤
أوروبا الغربية: ٢٢٣
ـ الركود الاقتصادي: ٢٢٥
اوسلو: ٢٧٤
ايران: ٣٨، ٤١، ٤٤، ٤٩، ٥٩، ٦١، ١٥٦، ١٦٨

(ب)

الباكستان: ٤٤، ٥٦، ٥٩، ١٢٠، ١٥٦، ١٦٣، ١٦٩
البحرين: ٢٥، ٢٧، ٣٣، ٤١، ٤٦، ٤٧ ،

٥٠، ٥٧، ٧١، ٧٤، ٧٥، ١٥١، ١٥٢، ١٥٧، ١٦٣، ١٧١، ١٧٣، ١٧٧، ٢٢٦
ـ حجم التوظيف: ٣٤
ـ حجم القوى العاملة الوطنية: ٣٦
ـ سوق العمل: ١٦٣
ـ معدل الذكورة: ١٥٤
ـ معدل المواليد: ١٨٤
ـ البدو: ١٦٠
البرنامج العربي للتدريب المهني: ٢٧١، ٢٧٢
البروليتاريا الوافدة: ١٧٦
بريطانيا: ٢٦، ٢٧، ٥٩، ١٥٦، ١٦٦، ١٧٠، ٢٢٤
البطالة: ٥١، ١١٦، ٢١٠، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٦١، ٢٦٥، ٢٧٦، ٢٨٠
البطالة المقنعة: ١١٦، ١٧٦، ٢٠٩، ٢٤٠، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٧٦
بلجيكا: ٢٢٤، ٢٢٥
بلدان الارسال انظر البلدان المرسلة للعمالة
بلدان الاستقبال انظر البلدان المستقبلة للعمالة
البلدان الآسيوية انظر الدول الآسيوية
البلدان الأوروبية انظر الدول الأوروبية
البلدان الخليجية انظر الخليج العربي
بلدان العالم الثالث انظر البلدان المتخلفة
البلدان العربية: ١٩، ٢١، ٢٣ ـ ٢٦، ٣١ ـ ٣٧، ٤٠، ٤٢، ٥٩، ٦١ ـ ٦٣، ٧٤، ٧٥، ١٢٠، ١٢٢، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٧، ١٦١ ـ ١٦٦، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٤، ١٨١ ـ ١٨٤، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٥ ـ ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٩ ـ ٢٤٤، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٣ ـ ٢٦٦، ٢٦٨ ـ ٢٧١، ٢٧٩، ٢٨٢ ـ ٢٨٤، ٢٨٨
ـ احتياجات العمالة: ٤٩
ـ الانتاج الزراعي: ٢٢٨
ـ انتقال رأس المال: ٢١٧
ـ البنيان الاجتماعي: ١٥٠
ـ التأهيل المهني: ٢٧١
ـ التبادل البشري: ٢١٨، ٢١٩
ـ التبادل التجاري: ٢١٧
ـ تبادل الموارد: ٢١١
ـ التدريب المهني: ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١
ـ التنمية الاقتصادية: ٢١٩
ـ تنمية الموارد البشرية: ٢٦٩، ٢٧٠
ـ حجم السكان الوافدين: ٦٠
ـ سياسات التشغيل: ٢٦٧
ـ الفروق الدخلية: ١٩٢، ٢١٧، ٢٣٣
ـ الفروق في الأجور: ٢١٧
ـ القطاع الخاص: ٢٣٨، ٢٤١
ـ متوسط دخل الفرد: ١٩١
ـ معدل النمو الاجمالي للعمالة: ٤٩، ٥١
ـ معدل نمو السكان: ٤٩، ٥١
ـ نسبة العمالة الوافدة: ٤٤
البلدان العربية غير النفطية: ٢٤، ٥١، ٧٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٨٣، ٢٨٦
ـ هجرة الأيدي العاملة: ٨٣
البلدان العربية الفقيرة: ٢٥
البلدان العربية المرسلة للعمالة: ٢٤ ـ ٢٨، ٤١، ٥٥، ٨٣، ٨٦، ٩١، ٩٢، ٩٥، ١٠٣، ١٠٨، ١٠٩، ١٨١، ١٩١، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١٣، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣
ـ أنماط الاستهلاك والاستيراد: ٩١، ٩٢، ٩٥
ـ البنيان الاجتماعي: ١٥١
ـ التحولات الاجتماعية والاقتصادية: ٢٥
ـ تحويلات العاملين في البلدان النفطية: ١٠٣، ١٢٥
ـ تحويلات العاملين في الخارج: ٨٣، ٨٨، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٨
ـ تسرب العمالة الماهرة: ٢٠٢
ـ التضخم الأجري: ١٣٠
ـ توزيع الدخول: ١٩١
ـ سوق العمل: ٢٧٩
ـ هجرة المهارات: ٢٣٥
ـ هيكل الاثمان: ١٢٥، ١٤٢
ـ هيكل الدخول: ١٢٥
البلدان العربية المستخدمة للعمالة الآسيوية: ١٦٨
البلدان العربية المستقبلة للعمالة: ٢٦ ـ ٢٨، ٣١، ٣٣ ـ ٣٦، ٣٩، ٤١، ٤٤، ٤٦ ـ ٤٩، ٥٣ ـ ٥٨، ٦١ ـ ٦٣، ٨٠، ٨٣، ١٥١، ١٥٢،

١٥٧، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٦، ١٨١، ١٩١،
٢٠١، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٢٥، ٢٢٦،
٢٤٠، ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٨١
ـ أسواق العمل: ٣٨، ٧٨، ٢١٦
ـ البنيان الاجتماعي: ١٥١
ـ توزيع العمالة الوافدة: ٥٥، ٥٧، ٥٨
ـ الحجم الكلي للعمالة الوافدة: ٢٥٥
ـ حركة الأيدي العاملة: ٢٦٥
ـ العمالة العربية الوافدة: ٤٤، ٤٥
ـ العمالة الوافدة: ٢٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ١٥٢
ـ مصاحبات الهجرة وانتقال العمالة: ١٥١
ـ النمو الاقتصادي: ١٥٢
البلدان العربية المستوردة للعمالة انظر البلدان العربية المستقبلة للعمالة
البلدان العربية المصدرة للعمالة انظر البلدان العربية المرسلة للعمالة
البلدان العربية النفطية: ١٩، ٢٤، ٢٥، ٣٢، ٣٥، ٤٤، ٥١، ٥٥، ٥٦، ٥٨، ٦١، ٧٨، ٨٠، ٨٣، ٩٢، ٩٤، ١٠٥، ١٠٩، ١١٣، ١٢٠، ١٢٤، ١٤٢، ١٤٣، ١٧٣، ١٧٧، ١٨٦، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٥، ٢٤٣، ٢٤٦ ـ ٢٤٨، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٧٤ ـ ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٧
ـ احتياجات العمالة: ٤٩، ١١١
ـ أسواق العمل: ٢٧٠
ـ الانفاق الاستثماري: ٢٥٢
ـ الانفاق الاستهلاكي: ٢٥٢
ـ الانفاق العام: ٢٥١، ٢٥٢
ـ البنى التحتية: ٢٠٥
ـ التقدم الاقتصادي: ٢٧٥
ـ الثروة النفطية: ٢٥١
ـ حجم العمالة الوافدة: ٢٥١
ـ السوق السوداء: ٢٤٦
ـ العوائد النفطية: ١٢١، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٧
ـ مستويات الدخول والأجور: ١٢٦
البلدان العربية النفطية المستقبلة للعمالة: ٢٤، ٤١، ١٣٥، ٢٥٢، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٨٤
البلدان المرسلة للعمالة: ٤٢ ـ ٤٤، ٦١، ٧٥، ١٠٩، ١١٥، ١١٦، ١٢٢، ١٢٥، ١٤٢، ١٤٩ ـ ١٥٢، ١٧٣، ١٨٢ ـ ١٨٥، ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٦، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢١٤، ٢١٧ ـ ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٣٤ ـ ٢٤٩، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٧ ـ ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٦، ٢٨٨
ـ اختلالات سوق العمل: ١١٦
ـ البنية الاقتصادية والاجتماعية: ٢٤٨
ـ تحويلات العاملين في الخارج: ٢٤٥، ٢٤٨
ـ التطورات الاجتماعية والاقتصادية: ٢٦٤
ـ التناقضات الاجتماعية والاقتصادية: ١٤٤
ـ التنمية الاقتصادية ـ الاجتماعية: ٢٠٢
ـ التنمية الريعية: ٢٦٢
ـ التوجهات الاقتصادية والاجتماعية: ٢٣٣
ـ توزيع الدخول: ١٤٢، ١٩٥
ـ الركود التضخمي: ٢٦٢
ـ سوق العمل: ١٢٢، ١٢٥، ٢٠٧، ٢٣٨، ٢٦١، ٢٧٧
ـ السياسات الاقتصادية: ١٩٧، ٢٤٧، ٢٦١، ٢٧٧
ـ القوى العاملة الماهرة: ١١٦
ـ المدخرات القومية: ٢٤٥
ـ النظام التعليمي: ٢٣٩
ـ النمو الاقتصادي: ١٩٢، ١٩٧، ١٩٨
ـ هياكل الأجور: ١٤٩، ١٩٦
ـ البلدان المستقبلة للعمالة: ٢٠، ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٤٢، ٤٣، ٦١، ٧١، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ١٢٥، ١٤٧ ـ ١٤٩، ١٦١ ـ ١٦٣، ١٦٦، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٦ ـ ١٨٨، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ٢٠٥ ـ ٢٠٨، ٢١١، ٢١٥، ٢١٨ ـ ٢٢١، ٢٣٤ ـ ٢٤٤، ٢٤٩ ـ ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٩، ٢٦٢، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٧٠ ـ ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥ ـ ٢٨٨
ـ الاحتياجات التنموية: ٢٥٦
ـ التأمينات الاجتماعية: ٢١٦، ٢٤٢
ـ التركيب الديمغرافي انظر البلدان المستقبلة للعمالة ـ التركيب السكاني

ـ التركيب السكاني: ١٥١، ١٥٢، ٢٤٩
ـ تضخم العمالة: ٢٠٩
ـ التطورات الاجتماعية والاقتصادية: ٢٦٤
ـ التوجهات الاقتصادية والاجتماعية: ٢٣٣
ـ الخطط الانمائية: ٢٦٦
ـ السلطة السياسية: ١٦١
ـ السلع الاستهلاكية: ٢٣٨
ـ سوق العمل: ٢٧٧
ـ نسبة الذكورة: ١٥٢، ١٥٦، ١٥٧
ـ وسائل الانتاج: ٢٣٨
البلدان المصدرة لرأس المال: ٢١٧
البلدان النامية انظر الدول المتخلفة
البلدان النفطية انظر البلدان العربية النفطية
بنغلاديش: ١٦٩
البنك الأهلي اليمني: ٢٤٦
ـ البنك الدولي: ٢٦، ٤٠ ـ ٤٢، ٤٤، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٨، ٧١، ١٣٠، ١٥١، ١٦٨، ١٩٠، ٢٠٢، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٧
البنك المركزي الأردني: ١٠٩، ١١١، ١٤٠
البنك اليمني للانشاء والتعمير: ٩٠
بيركس، ج.: ٢٦، ٣٣، ٦٨، ٧٥، ١٢٢، ١٥١
بيروت: ٢٢٤
البيروقراطية: ٢٠٧

(ت)

تايلاند: ٣٢
التبعية: ١٩٤، ٢١٤
التحضر: ١٧٢ ـ ١٧٤
تحويلات العاملين في البلدان النفطية: ٩١
تحويلات العاملين في الخارج: ٨٦، ٨٧، ٩١
تحويلات العمالة المهاجرة: ١٣٣، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٨
تحويلات المهاجرين انظر تحويلات العمالة المهاجرة
تدفق العمالة الخارجية: ١٧٦، ٢١١، ٢٥١، ٢٨٤
تشاد: ٥٩
التشريع العراقي: ١٧٩
تصدير العمالة العربية انظر انتقال العمالة العربية
تضخم العمالة: ٢٠٧، ٢٠٨
التعاون العربية: ٢٧٠
تعز: ١٢٤، ١٣٠
التقانة: ٢١٠، ٢١١، ٢٧٥، ٢٨٩
التقانة كثيفة رأس المال: ٢٠٧
التكامل الاقتصادي العربي: ٢١٧، ٢٦٣، ٢٨٩
التكامل العربي: ٢٠٤، ٢٧٠، ٢٨٥
التمييز العنصري: ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١
التنمية: ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢١٢، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٩، ٢٤٥، ٢٦٥، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٨٨، ٢٨٩
التنمية الاقتصادية والاجتماعية: ٢٦٩، ٢٨٦
التنمية الصناعية: ٢٦٤، ٢٦٧
التنمية العربية: ٢٢٣، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٦٩، ٢٨٤ ـ ٢٨٧، ٢٨٩
التنمية القطرية: ٢٨٨
التوازن الديمغرافي انظر التوازن السكاني
التوازن السكاني: ٤٣، ٢١١، ٢١٣
التوصية العربية رقم (٢) لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني: ٢٦٩، ٢٧٠
تونس: ٢٥، ٤١، ٥٠، ٥١، ٥٩، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٦٦

(ث)

الثقافة العربية: ١٦٩، ٢٤٩

(ج)

الجاليات الهندية: ١٧٠
جامعة درهام: ٢٦، ٢٧
جامعة الخرطوم: ١٨٩
جامعة القاهرة: ١٢١
جبل علي (دبي): ١٦٤
جبيل (السعودية): ١٦٤
الجريمة: ١٥٦، ١٧٠، ١٧١
الجزائر: ٢٥، ٣١، ٤٤، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٧، ٥٩، ٦١، ٢٢٦، ٢٦٦، ٢٧٠، ٢٨٢
الجزيرة العربية انظر شبه الجزيرة العربية
جلال الدين، محمد العوض: ٦٣، ١١٣، ١٨٩
الجمعية الملكية الأردنية: ٩٠، ٩٢، ١٠٩
جنوب آسيا: ٥٦، ٥٧، ١٥٧، ١٦٦، ٢٢٠
جنوب شرق آسيا: ٣٢، ٤٦، ٥٦، ٦٣، ٦٧،

٧١، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٧٠،
٢٢٠
جنوب غرب آسيا: ٣٢
جيبوتي: ٤٤
جيدة، علي: ٢٧٤

(ح)

الحراك المهني: ٢٩ ـ ٣١، ١٢٢، ٢٢٣، ٢٦١،
٢٨٩
الحرب العالمية الثانية: ٢٤، ٥٩
حسن بن طلال: ٢٧٢
حسيب، خير الدين: ٢٠
الحقبة النفطية: ١٠٨
حقوق الانسان: ٢٥٧
الحكومات المغربية: ٢٢٥

(خ)

الخرطوم: ١٠٥، ١١٤، ١٩٦
الخصوبة: ١٨١ ـ ١٨٤
الخليج العربي: ٢٥، ٢٦، ٣٣، ٥٧، ٦١، ٧٧،
٨٠، ٨٦، ١٥١، ١٦٢ ـ ١٦٤، ١٦٦ ـ
١٧٠، ١٨٩، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٩،
٢١١، ٢١٣، ٢١٦، ٢٢٥، ٢٣٥، ٢٤٠،
٢٤٩، ٢٥٦، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٥
ـ أسواق العمل: ١٦٧
ـ التفاعل الاجتماعي: ١٥٩
ـ السياسات السكانية: ٢١٢
ـ شركات البناء والتشييد: ٢٤٤
ـ العمال المحليون: ١٥٩
ـ العمال الوافدون: ١٥٩، ٢١١، ٢١٥
ـ القيم الاجتماعية: ٢٤٩
ـ المجتمعات المدينية: ١٧٠
ـ النمو الاقتصادي: ٢١١، ٢١٢
ـ النمو السكاني: ٢١١

(د)

دخول العاملين في الخارج: ٨٦، ٨٧
دوران العمالة المهاجرة: ١٣٩، ٢٨٥
دوريات
ـ الاتحاد: ١٦٦
الدول الأسيوية: ٥٥، ١٥٤، ١٧٠، ٢٤٣
الدول الاسكندنافية: ٢٧٤
الدول الأوروبية: ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦٧
الدول الصناعية المتقدمة انظر الدول المتقدمة
الدول المتخلفة: ١٩٧، ٢٢٣، ٢٤٨، ٢٧٢،
٢٧٣
ـ تحويلات العاملين في الخارج: ٢٤٨
الدول المتقدمة: ١٤٩، ١٧٨، ٢١١، ٢١٥،
٢٥٥، ٢٥٧، ٢٧٢
الدول النامية انظر الدول المتخلفة
الديمقراطية: ١٦١، ١٧٧
الديوان الفرنسي للهجرة: ٢٢٥

(ر)

الرأي العام العربي: ١٦٢
الرميحي، محمد: ١٥٩، ١٦٠، ١٧٧
الرواج الاقتصادي: ٢٦٢
الريع النفطي: ١٩٣، ٢١٩، ٢٧٦
الريف الأردني: ٢٨٠
الريف المصري: ٣٠، ١٢١، ١٩٧، ٢٨٠
الريف اليمني: ٢٨٠

(ز)

زحلان، انطوان: ٢٢٣
الزراعة: ٢٢٧، ٢٢٨
الزراعة المصرية: ٢٢٩

(س)

سري لانكا: ٣٢
السعودية: ٢٥ ـ ٢٩، ٣١، ٣٣، ٤١، ٤٦،
٤٧، ٥٠، ٥٧، ٦٢، ٦٥، ٧٤، ٧٥، ٧٨،
٨٦، ٩٣، ١٥٢، ١٥٧، ١٥٨، ١٧١،
١٧٣، ١٨٩، ١٩١، ٢٢٦ ـ ٢٢٨، ٢٥٩
ـ حجم التوظيف: ٣٤
ـ حجم القوى العاملة الوطنية: ٣٦
ـ الحكومة: ٣١
ـ معدّل الذكورة: ١٥٦، ١٥٧

السقاف، أبو بكر: ١٩٠
السلع غير المعمرة: ٩٤
السلع الكمالية: ٩٥، ١٠١، ١٠٥، ١٠٧
السلع الكهربائية المعمرة: ٩٣ ـ ٩٧، ١٠٥، ١٣٩
السلع المعمرة: ١٠٠، ١٠١، ١٠٥، ١٠٦، ١٤٣، ١٧٩، ١٨٠
سنكلير، س.: ٢٦، ٣٣، ٦٨، ٧٥، ١٢٢، ١٥١
سهل تهامة: ١٩١
سوانسون، جان. س.: ١٣٠، ١٩٠
السودان: ٢٥، ٢٧، ٤١، ٥٠، ٥١، ٥٩، ٨٣، ٩٥، ٩٩، ١٠١، ١١٣ ـ ١٣٤، ١٨٦، ١٨٩، ١٩٦، ١٩٧، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٤٧، ٢٦٦
ـ تحويلات العاملين في الخارج: ٩٠
ـ الحكومة: ٢٤٧
ـ السوق السوداء: ٩١
ـ متوسط دخل المهاجر: ١٣٥
ـ نسبة الطلاق: ١٨٦
ـ وزارة التجارة: ١٠٠
ـ وزارة العمل: ٦٣، ١٨٩
سوريا: ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٢، ٤١، ٥٠، ٧٤، ١٢٠، ١٥٦، ١٦٠، ٢٢٦ ـ ٢٢٨، ٢٣٩، ٢٧٠، ٢٨٣
ـ قانون الجنسية: ٢٢١

السوق الأوروبية المشتركة: ٥٩، ٦١، ٢٢١
سوق العمل الأردني: ٣٠، ٣١، ١١٩
سوق العمل السعودي: ٣١
ـ سوق العمل السوداني: ١٩٠
سوق العمل العراقي: ٦١، ١٥١، ١٧٩، ٢١٦
سوق العمل العربي انظر اسواق العمل العربية
سوق العمل العُماني: ١٦٣
سوق العمل القَطري: ١٦٣
سوق العمل المصري: ٢٩ ـ ٣١، ١٢٢
ـ البطالة: ٢٩
ـ الجمود المهني: ٢٩
ـ العمالة الماهرة: ٣٠
ـ القطاع العام: ٢٩
سوق النفط: ٢٨٧
السياسة الأمريكية: ١٦٥

(ش)

شبه الجزيرة العربية: ٦١، ١٦٣، ٢٣٥، ٢٤٩
ـ القواعد الأمريكية: ١٦٥
شبه القارة الهندية: ٣٩، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٧
شرق آسيا: ٦٨، ٧١، ١٥٤، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٧
شرق أفريقيا: ١٦٦، ١٧٠
الشرق الأقصى: ٣٢، ٣٣، ٣٨، ٣٩، ١٦٣
الشرق الأوسط: ٤٠، ٤١، ٤٧، ٦١، ٦٢، ٢٢٧
ـ احتياجات العمالة: ٤٨، ٥٠
ـ توزيع العمالة: ٤٨، ٤٩، ٥٩
ـ حجم العمالة الكلية: ٤٤، ٤٨
ـ معدل النمو السنوي للعمالة: ٤٥
الشعب العراقي انظر العراقيون
الشعب اليمني انظر اليمنيون
الشعوب العربية انظر العرب
شمال افريقيا: ٤٠، ٤١، ٤٧، ٥٥، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٢٢٢
ـ احتياجات العمالة: ٤٨، ٥٠
ـ توزيع العمالة: ٤٨، ٤٩، ٥٩
ـ حجم العمالة الكلية: ٤٤، ٤٨
شمال السودان: ٥٩

(ص)

صبحي، مجدي: ٢٠
الصناعات الحديثة: ١٦٨
صندوق التعويض العربي: ٢٧٣
صندوق النقد الدولي: ٢٤٨
صندوق النقد العربي: ٢٤٨
صنعاء: ١٠٥، ١٣٠
الصومال: ٢٥، ٤٤، ٢٢٦

(ض)

الضفة الشرقية: ٢٨، ١٢٧
الضفة الغربية: ٤٤

(ط)

طرابلس (ليبيا): ٦٥، ٢٢٤، ٢٧١
ـ توزيع القوى العاملة: ٦٧
طلب العمالة: ٦٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٣٩، ٢٥٤
طلب العمالة الأسيوية: ١٦٤، ١٩٤
طلب العمالة العربية: ١٠٨

(ع)

العامل البنغلاديشي انظر العمال البنغلاديون
عبد الجابر، تيسير: ١٨٩
عبد الفضيل، محمود: ٢٠، ١٩٦
عبد المعطي، عبد الباسط: ١٦٩، ١٧٠
العراق: ٢٦ ـ ٢٨، ٤١، ٤٤، ٤٦، ٥٠، ٥١، ٥٧، ٦١، ٧٢، ٧٤، ٧٨، ١٥١، ١٧٣، ١٧٨ ـ ١٨٠، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٦ ـ ٢٢٨، ٢٧٠، ٢٨٥
ـ الانتاج الزراعي: ١٨٠
ـ الانتاج الصناعي: ١٨٠
ـ التخطيط الاقتصادي: ١٨٠
ـ تعداد السكان: ٧٥
ـ قانون الجنسية: ٢٢١
ـ القطاع الحكومي: ١٧٨
ـ القطاع الخاص: ١٧٨، ١٧٩
ـ ميزان المدفوعات: ١٨٠
ـ العراقيون: ١٨٠
ـ العرب: ١٦٢، ١٧٠، ١٧٨، ١٨٠، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٤، ٢٣٤، ٢٥٨، ٢٨٦
ـ العلماء العرب: ٢٢٣، ٢٢٤
ـ علي، علي عبد الله: ١٩٠
ـ العمال الآسيويون: ٣٢، ٣٣، ٣٨، ٦٥، ٦٨، ٧٨، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٨
ـ العمال الاردنيون: ٢٧، ٣١، ٤٥ ـ ٤٧، ٥٧، ١١١، ١٥٧ ـ ١٥٩
ـ العمال الاوروبيون: ٣٨
ـ العمال الايرانيون: ٣٨، ٤٦، ٤٧، ٥٧
ـ العمال الباكستانيون: ٣٠، ٤٦، ٤٧، ٥٧، ٧٨، ١٥٧، ١٦٧، ١٧٦
ـ العمال البنغلاديون: ١٦٧
ـ العمال التونسيون: ٢٨، ٤٦، ٤٧، ٥٧، ٢٢٥
ـ العمال الجزائريون: ٤٧، ٥٩، ٢٢٥
ـ العمال الجنوب شرق آسيويين: ٤٦، ٤٧، ٥٧، ٥٨
ـ العمال السودانيون: ٢٨، ٤٦، ٤٧، ٥٧، ٦٢، ١٠٠، ١٥٧
ـ العمال السوريون: ٣٠، ٤٦، ٤٧، ٥٧
ـ العمال العراقيون: ٢٨، ٤٦، ٤٧، ٥٧
ـ العمال العرب: ٣٢، ٣٤، ٣٨، ٥٨، ٦٣، ٦٥، ١٢٠، ١٥٧، ١٦٣، ١٧٨ ـ ١٨٠، ١٨٤، ٢١٥، ٢٢٢، ٢٣٥، ٢٥٦
ـ العمال العرب الوافدون: ٦٨
ـ العمال العُمانيون: ٤٦، ٤٧، ٥٧
ـ العمال غير العرب: ٦٣، ١٥٢، ١٥٣
ـ العمال غير المهرة انظر العمالة غير الماهرة
ـ العمال الفلسطينيون: ٢٧، ١٥٧ ـ ١٥٩، ١٦١
ـ العمال الكوريون الجنوبيون: ٧٨، ١٦٤
ـ العمال الكويتيون: ٦٨
ـ العمال اللبنانيون: ٤٦، ٤٧، ٥٧، ١٥٧، ١٥٨، ١٧٦، ١٨٦
ـ العمال المصريون: ٢٧، ٢٨، ٣٠، ٣٢، ٤٥ ـ ٤٧، ٥٧، ٦١، ٦٢، ٧٥، ١١١، ١٣٥، ١٥٧، ١٦٢، ٢١٦، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٧
ـ العمال المغاربة: ٤٦، ٤٧، ٥٧، ٢٢٥، ٢٢٦
ـ العمال النيجيريون: ٥٩
العمال الهنود: ٤٦، ٤٧، ٥٧، ٧٨، ١٥٧
العمال الوافدون انظر العمالة الوافدة
العمال اليمنيون: ٢٧، ٤٥ ـ ٤٧، ٥٧، ٧٥، ١٥٧ ـ ١٥٩، ١٧٦، ٢٤٧
العمالة: ٢١٠، ٢١١
العمالة الأسيوية: ٣٢، ٣٩، ٦٥، ١٥٥، ١٦٣، ١٦٦ ـ ١٦٩، ٢٢٢، ٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٦، ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٨
ـ الأثار السلبية: ١٦٩
ـ التكلفة الاجتماعية: ١٦٩
العمالة الأسيوية غير العربية: ٦٨، ٢٤٩
العمالة الاجنبية: ٢١٩، ٢٣٥، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٦، ٢٦٣
العمالة الاردنية: ٦١، ٦٢، ١٩٦، ٢٨٣

العمالة الاردنية الوافدة: ٢٧٨
العمالة الايرانية: ٥٩، ٦١
العمالة الباكستانية: ١٦٣
العمالة الحرفية: ٢٧٩
العمالة الزراعية: ٥١، ٢٢٧ - ٢٢٩، ٢٣٦، ٢٧٩، ٢٨٠
العمالة السودانية: ٦١ - ٦٣
العمالة العائدة: ٢٤٧، ٢٦٠ - ٢٦٢، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٨٩
العمالة العربية: ٢٣، ٣٣، ٣٥، ٣٧، ٣٩، ٤٨، ٥٦، ٥٩، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٨، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢١٠، ٢١٨ - ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٤٧ - ٢٥٠، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٧، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٥
- التركيب القطاعي: ٥١
- التركيب المهاري: ٢٠٤
- التركيب المهني: ٥٣
- الحجم الكلي: ٤٤
- العرض الكلي: ٢٣٤، ٢٣٥
- معدل مشاركة النساء: ٢٢٢، ٢٢٦
العمالة العربية العائدة: ٢٨٨
العمالة العربية المهاجرة: ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٣٦
العمالة العربية الوافدة: ٥٥، ٦٨، ٧٨، ٢٧٨، ٢٨٨
العمالة غير العربية: ٣٢، ٣٨، ٦٣، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ٢١٣، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٩
العمالة غير الماهرة: ٥٥، ١٣٦، ١٨٠، ١٩٦، ٢٠٢، ٢٢٢، ٢٢٥، ٢٦٥، ٢٧٩
العمالة الفلسطينية: ٦٢
العمالة الكثيفة: ٢٠٩
العمالة الكورية: ٢٣٨
العمالة الكويتية: ٧١
العمالة الليبية: ٦٥
العمالة الماهرة: ١٣٩، ١٦٨، ١٧٩، ٢٢٢، ٢٣٤، ٢٤٠، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٩، ٢٨٠
العمالة المدربة: ٢٧٠
العمالة المصرية: ٦١، ٦٢، ١٥٧
العمالة المصرية المهاجرة: ٧٥، ٩٤
العمالة المغربية: ٢٢٤، ٢٢٥
العمالة المغربية المهاجرة: ٢٨٢
العمالة منخفضة الأجر: ٢٠٨
العمالة المهاجرة: ٣٣، ٣٧، ٤٤، ٥٥، ٢١٦، ٢٣٥، ٢٤٤، ٢٧٧، ٢٨٠، ٢٨٧ - ٢٨٩
العمالة المهاجرة العائدة: ٢٤٨، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١
العمالة المهنية: ٢٧٩
العمالة المؤقتة: ١٦٤، ١٦٥، ٢٥٧
العمالة الهندية: ١٦٤
العمالة الوافدة: ٣٢، ٤٦ - ٤٨، ٥١، ٥٣، ٥٥ - ٥٩، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٧٤، ٧٥، ١٥٧، ١٦٩، ١٧٤، ١٧٦ - ١٧٨، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩ - ٢١١، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢٠، ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٤٩ - ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥ - ٢٥٨، ٢٧٦ - ٢٧٩
- التكلفة الاجتماعية: ٢٥٤، ٢٥٥
- الحماية القانونية: ٢٥٠، ٢٥٧
- الخدمات الصحية: ٢٥٨
- الطلب الكلي: ٣٣، ٢٤٧
- العرض الكلي: ٣٣
- الكلفة الاجتماعية: ٢٠٧، ٢٠٨، ٢١٤
العمالة الوافدة غير العربية: ٢٢٠
العمالة اليمنية: ١٢٠، ١٧٣
عُمان: ٢٦ - ٢٩، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٧، ٧٨، ١٥٧، ١٧٣، ٢٢٧ - ٢٢٩، ٢٥٦
- انظمة الري: ١٩٠
- الحجم الكلي للعمالة: ٤٤
- الزراعة: ١٩٠
عمّان: ١٠٥
عمر، أحمد: ٩٤
العمل اليدوي: ١٧٦
العناني، جواد: ١٨٩

(غ)

غرب آسيا: ١٨٣، ١٨٥
غرب السودان: ٥٩

(ف)

فرجاني، نادر: ١٠٥، ١١١

فرنسا: ٥٩، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٨٢
فريدمان، ميلتون: ١٠٨
فلسطين: ١٥٦، ٢٧٠
الفيليبين: ٣٢، ٢٤٣
ـ الحكومة: ٢٤٤
ـ عقود العمل الجماعية: ٢٤٤

(ق)

القاهرة: ١٠٥
قطر: ٢٥، ٢٧، ٣٣، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٧، ٧٤، ٧٥، ١٥٧، ١٧٣، ٢١١، ٢٢٧، ٢٥٧، ٢٦٦
ـ حجم التوظيف: ٣٤
ـ حجم القوى العاملة الوطنية: ٣٦
ـ مجلس الوزراء: ٢٥٦
قوة العمل أنظر العمالة
القوى العاملة العربية انظر العمالة العربية

(ك)

كتب
ـ الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية: ٢٧
الكفاءات العربية: ٢٢٣
الكفاءات العربية المهاجرة: ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٦٧
كندا: ٥٩، ٢٢٢
الكواري، علي خليفة: ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٧
كوريا: ١٢٠
كوريا الجنوبية: ٣٢، ٢٤٣
ـ الحكومة: ٢٣٨
ـ عقود العمل الجماعية: ٢٤٣، ٢٤٤
ـ وزارة العمل: ٢٤٣
الكويت: ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣٣، ٣٥، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٧، ٦٢، ٦٣، ٦٨، ٧٤، ٧٥، ١٥١ ـ ١٥٥، ١٥٧، ١٥٨، ١٦٨، ١٧١ ـ ١٧٣، ١٧٧، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٢٦ ـ ٢٢٨، ٢٥٩، ٢٧٠
ـ تصاريح الاقامة: ٦٤
ـ تصاريح العمل: ٦٤
ـ التوازن السكاني: ٢١٤
ـ التوزيع النسبي لقوة العمل: ٧٠
ـ حجم التوظيف: ٣٤
ـ حجم القوى العاملة الوطنية: ٣٦
ـ الحجم الكلي للعمالة: ٤٤
ـ مجلس الأمة: ٢٠٦
ـ المساكن الجماعية: ١٥٤، ١٥٥
ـ معدل الذكورة: ١٥٤ ـ ١٥٧
ـ معدل المواليد: ١٨٤
ـ نمو العمالة: ٢١٤
الكويتيون: ٢١١

(ل)

لبنان: ٢٦، ٤١، ٥٠، ٥١، ٥٦، ١٥٦، ٢٢٦، ٢٢٨
اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا: ١٨٣، ١٩٤
اللغة الانكليزية: ١٦٧
اللغة العربية: ١٦٩، ٢٤٩، ٢٧١
ليبيا: ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٤١، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٧، ٥٨، ٦١، ٧٥، ١٥١، ١٥٧، ١٧٣، ٢٢٤، ٢٢٦ ـ ٢٢٨، ٢٦٦، ٢٧٠
ـ حجم التوظيف: ٣٤

(م)

المجتمعات الأوروبية: ٢٢٥
المجتمعات العربية المرسلة للعمالة: ٩٢، ١٦٩
المجتمعات العربية المستقبلة للعمالة: ١٦٠، ١٦٨، ١٦٩
ـ السلام الاجتماعي: ٢٥٧
المجتمعات المرسلة للعمالة: ١١٠، ١٤١، ١٥٠، ١٨١
المجتمعات المستقبلة للعمالة: ١٥٠، ١٧٠، ١٧٦، ٢٠٦، ٢١٠
ـ معدل الذكورة: ٢٤٩
المجتمعات النفطية: ٢٥٢
المجتمع العربي: ١٤٧، ٢٠٢، ٢١٠، ٢١٦
ـ الفروق الدخلية: ١٥٠
المجتمع الكويتي: ٢١٤
المجتمع اليمني: ١٠٣
المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي: ٢٦٣
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: ٢٦٠
محي الدين، عمرو: ٩٤، ١٢٢، ١٨٨

المحيط الهندي
ـ القواعد الامريكية: ١٦٥
المـرأة: ١٤٨، ١٤٩، ١٧٧، ١٨٤، ٢٠٥، ٢٢٧، ٢٣٥، ٢٤٩، ٢٥٣
المرأة العربية: ١٧٧، ٢٢٦
المرأة الكويتية: ١٧٧
مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام: ٢٠
مركز دراسات الوحدة العربية: ١٩، ٢٠
المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين: ٢٧١
مسيحة، سوزان: ٩٣، ٩٤
مصر: ٢٥، ٢٧ ـ ٣٢، ٤١، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٦١ ـ ٦٣، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٨٣، ٩٣، ٩٥، ١٠٦، ١٠٧، ١١٤، ١١٦، ١٢٠، ١٢٥، ١٣١، ١٥١، ١٥٦، ١٦٠، ١٧٨، ١٧٩، ١٩٤ ـ ١٩٦، ٢٠٢، ٢٢٢، ٢٢٦ ـ ٢٢٨، ٢٤٤، ٢٥٩، ٢٦٦، ٢٨٠، ٢٨٣، ٢٨٤
ـ الاتحاد العام لنقابات العمال: ٢٤٤
ـ الانفتاح الاقتصادي: ٩٤
ـ تحويلات العاملين في الخارج: ٨٩، ٩٠، ١٣٦
ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء: ٢٥٩
ـ الحكومة: ٢٤٢
ـ عمال التشييد: ١٣٤
ـ مجلس الوزراء: ٢٤٢، ٢٤٣
ـ نظام الاستيراد دون تحويل عملة: ٩٩
ـ النظام التعليمي: ٣٠
ـ الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية: ٢٤٤
ـ الواردات الاستهلاكية: ١٠٢
ـ وزارة القوى العاملة: ٣٢، ٢٤٢
ـ وزير القوى العاملة: ٢٤٣
معاهدة روما: ٢٢١
معدل دوران الهجرة: ١٣٧
معهد الانماء العربي: ٢٢٤
المـغـرب: ٢٥، ٤١، ٥٠، ٥١، ٥٩، ٢٢٦ ـ ٢٢٨، ٢٦٦
المغرب العربي: ٥٩، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٨٢
مكتب العمل الدولي: ٢٦، ٢٧، ٢٧٣
مكتب العمل العربي: ٢٢٣
المملكة المتحدة انظر بريطانيا
المنطقة العربية: ١٩، ٣٢، ٤١، ١٢٢، ٢٦٥، ٢٧٣
منظمة الاقطار المصدرة للبترول (الاوبك): ٢٧٤
منظمة العمل الدولية: ٤٠، ٦٢، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠
منظمة العمل العربية: ٢٢٣ ـ ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٨١
المهاجرون الاردنيون: ١٠٩، ١١٠
المهاجرون التونسيون: ٢٢٤
المهاجرون الجزائريون: ٢٢٤
المهاجرون السودانيون: ١٣٤
المهاجرون العائدون: ٩٠
المهاجرون المغاربة: ٢٢٤
المهاجرون اليمنيون: ١٩١
المهارات الأسيوية: ١٦٨
الموارد البشرية العربية: ٢٠٢، ٢٣٥، ٢٧٣، ٢٧٦، ٢٨٦
المواطنة الاقتصادية العربية: ٢١٩، ٢٦٣
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: ٢٤٨
المؤتمر التداولي للمغتربين (الخرطوم: ١٩٨١): ١٨٤
المؤتمر العالمي للاستخدام (جنيف: ١٩٧٦): ٢٧٢
مؤتمر العمل الدولي (٦٣: جنيف: ١٩٧٧): ٢٧٢
مؤتمر القمة العربي (١١: عمان: ١٩٨٠): ٢١٨، ٢٢١، ٢٦٣
مؤتمر وزراء العمل العرب (٢: ١٩٦٦): ٢٦٣
مؤتمر وزراء العمل العرب (٣: الكويت: ١٩٦٧): ٢٦٣
موريتانيا: ٤٤، ٢٢٦
المؤسسة العربية للتشغيل ومعلومات سوق العمل: ٢٦٦ ـ ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٣
الميثاق الامريكي لحقوق الانسان: ٢٢١
ميثاق العمل القومي الاقتصادي: ٢١٨، ٢٦٣، ٢٦٤
ميناء العقبة: ١١٨

(ن)

ناصف، عبد الفتاح: ١٨٨
ندوة التدريب المهني في طرابلس: ٢٣٨، ٢٧٠
النـفط: ١٤٧، ١٥١، ١٦٣، ١٧٨، ١٨٠،

١٨١، ١٩١، ١٩٣، ٢٠٥، ٢٦٢، ٢٧٤،
٢٨٢، ٢٨٧
نمط تخصيص الموارد: ١٤١
النمو الاقتصادي والاجتماعي: ١٩٢، ٢٠٦
نيجيريا: ٥٩

(هـ)

المجرة: ٤٢، ٤٣، ٥١، ٥٩، ٧١، ٧٤، ١١٦،
١٢٢، ١٢٣، ١٣٤، ١٤١، ١٤٤، ١٤٧،
١٤٩ ـ ١٥٤، ١٦٠، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٨،
١٨١ ـ ١٨٥، ١٨٧ ـ ١٩٢، ١٩٤ ـ ١٩٦،
٢٠١، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٦، ٢٦٢، ٢٦٥،
٢٦٦، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٨٣، ٢٨٧
ـ الآثار الاجتماعية: ١٤٨ ـ ١٥٠
الهجرة الأسيوية: ١٦٦
الهجرة الاجنبية: ٢٦٧
الهجرة الاحلالية: ٢٨
هجرة الادمغة: ٢٧٢
الهجرة الافريقية: ٥٩
الهجرة الخارجية: ٢٢٨
الهجرة الداخلية: ١٧٣، ٢٢٨
الهجرة الدولية: ٢٦، ٤٠، ٥٥، ٥٨، ٥٩، ١٧٣
هجرة الرجال: ١٨٦
الهجرة الرسمية: ٢٦
الهجرة العائدة: ٢٥٩، ٢٦١، ٢٨٨
الهجرة العربية: ٤٢، ٧٤، ١٠٩
هجرة العقول انظر هجرة الأدمغة
هجرة العقول العربية انظر هجرة الكفاءات العربية
هجرة العمالة: ٩٢، ٩٣، ١٠٩، ١٢٥، ١٣٤،
١٤١، ١٥٧، ١٩٧، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٥،
٢٤٨، ٢٥٩، ٢٨٤، ٢٨٥ ـ ٢٨٧
هجرة العمالة الاردنية: ١٢٠
هجرة العمالة الى البلدان النفطية: ٩١، ٩٢،
١٠٥، ١١٦، ١٤٣
هجرة العمالة العربية: ٢٦، ٤١، ٦٢، ٢٠١،
٢٢٢
ـ الآثار الاقتصادية والاجتماعية: ٢٣٤، ٢٤٩
هجرة العمالة غير العربية: ١٩، ٢٠٧
هجرة العمالة المصريّة: ١٠٥، ١١١، ١٢١، ٢١٦
هجرة العمالة اليمنية: ١٩١
الهجرة غير الرسمية: ٢٦
الهجرة غير القانونية: ٣١، ٤١
هجرة الكفاءات العربية: ٢٦، ٥٩، ٢٢٢ ـ ٢٢٤
الهجرة المصرية العائدة: ٢٥٩
هجرة المصريين: ٦٨
الهجرة المغربية: ٢٢٥
الهجرة المؤقتة: ٢٤ ـ ٢٧، ٢٩، ٣٠، ٥٦،
١١٦، ٢٨٥
ـ حجم العمالة العربية: ٢٨٤
الهند: ٤٤، ٥٦، ٦١، ١٥٦، ١٦٣، ١٦٩
هولندا: ٢٢٤

(و)

وادي الأردن: ١١٨
الوافدون العرب: ٥٨، ١٦٠، ١٧١، ١٧٢،
١٧٧، ١٧٩، ١٨٠، ٢٠٤، ٢١٣، ٢١٥،
٢١٨
الوافدون غير العرب: ١٧١، ١٧٢
الوحدة العربية: ١٤٩، ١٦٢، ٢٠٤، ٢٣٤،
٢٦٢
الوحدة القومية انظر الوحدة العربية
الوطن العربي: ١٩، ٢٤، ٣١، ٥٩، ٦١، ٦٨،
٧٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥١، ١٦٠، ١٧٣،
١٨٢، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢١٠، ٢١٥،
٢١٨ ـ ٢٢٠، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٥٥، ٢٦٢ ـ
٢٦٤، ٢٦٨ ـ ٢٧١، ٢٧٤ ـ ٢٨٦
ـ احتياجات العمالة: ٢٢٧
ـ احتياطي الايدي العاملة: ١٢٥
ـ الأمن الغذائي: ٢٢٩
ـ برامج التنمية: ٢٧٠
ـ البنية السياسية والاجتماعية والعلمية: ٢٢٤
ـ تحركات الايدي العاملة: ٧٤
ـ التحضر: ١٧٢، ١٧٣
ـ التنمية الاقتصادية والاجتماعية: ٢٣٥
ـ تنمية الموارد البشرية: ٢٣٣، ٢٨٦
ـ سوق العمل انظر اسواق العمل العربية
ـ السياسات الاقتصادية والاجتماعية: ٢٣٤
ـ المجتمعات الغنية: ١٧٦

وكالة التشغيل العربية: ٢٤١، ٢٧٧، ٢٨١، ٢٨٦
الولايات المتحدة الامريكية: ٥٩، ١٥٦، ١٦٥، ٢٢٢، ٢٢٣
ـ قوات الانتشار السريع: ١٦٥
ويلر، روبرت: ١٨٣

(ي)

اليمن: ١١٤، ١١٦، ١٢٠، ١٢٥، ١٣٨، ١٥١، ١٧٣، ١٩٧، ٣٠٢، ٢٢٢، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٨٠، ٢٨٤
ـ الزراعة: ١٩٠، ١٩١
ـ العمال غير المهرة: ١٩٠
اليمن الديمقرطية: ٢٥، ٤١، ٤٥، ٥٠، ٥٦، ٧٤، ٨٣، ١٥٦، ١٨٤، ٢٢٦ ـ ٢٢٨، ٢٦٦
ـ الحكومة: ٢٤٦
اليمن العربية: ٢٦، ٢٨، ٤١، ٤٥، ٥٠، ٥١، ٥٦، ٧٤، ٧٥، ٧٨، ٨٣، ٨٦، ٩٥، ١٠٣، ١٠٤، ١٢١، ١٢٦، ١٥٦، ١٨٤، ٢٢٦ ـ ٢٢٨، ٢٤٧، ٢٧٨
ـ البنيان الاجتماعي ـ الاقتصادي: ١٢٠
ـ تحويلات العاملين في البلدان النفطية: ١٠٣
ـ تحويلات العاملين في الخارج: ٨٦، ٩٠، ١٢٦
ـ توزيع الحيازات الزراعية: ١٣٩
ـ خطة التنمية الخمسية: (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠): ١٢١
ـ عجز الميزان التجاري: ١٠٣
ـ قوة العمل: ١٢٠
ـ متوسط أجر عامل البناء: ١٢٤
ـ نسبة الذكورة: ١٥٧
ـ ملكية الأرض: ١٣٨
ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل: ١٢١
اليمنيون: ١٩١، ٢٧٨



من منشورات

مركز دراسات الوحدة العربية

- التحدي أمام الجنوب ـ تقرير لجنة الجنوب (٣٤٥ص ـ ٦$) .... لجنة الجنوب
- القطاع العام والقطاع الخاص في الوطن العربي (٩٤٠ ـ ٢٤$) تجليد فني .... ندوة فكرية
- الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي ـ مقاربات نظرية (٤١٣ص ـ ١٠,٥٠$) .. ندوة فكرية
- النظام القانوني لانتقال رؤوس الأموال بين الأقطار العربية
  (سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٦)) (٢٨٦ص ـ ٧,٥٠$) .... د. علي كريمي
- حيازة القدرة التكنولوجية: حالة صناعة الانشاءات العربية
  (٢٩٧ص ـ ٧,٥٠$) .... انطوان زحلان
- تاريخ علم الفلك العربي ـ كتاب الهيئة
  (سلسلة تاريخ العلوم عند العرب (٢)) (٤٩٦ص ـ ١٥$) .... مؤيد الدين العرضي
- من أعلام العلماء العرب في القرن الثالث الهجري (٢٨٨ص ـ ٧,٥٠$) .... أحمد عبد الباقي
- الرأسمالية والاشتراكية والتعايش السلمي (٢٦٤ص ـ ٧,٥٠$) .... ترجمة: هشام متولي
- الدين في المجتمع العربي (٦٣٤ص ـ ١٦$) .... ندوة فكرية
- التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب: ١٨٠٠ ـ ١٩١٤ (٧٢٤ص ـ ١٨$) .... شارل عيساوي
- التعاون العسكري العربي (٣٩٠ص ـ ١٠$) .... طلعت أحمد مسلم
- النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين (١٠٤ص ـ ٣$) .... د. هشام شرابي
- البعد الديني في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي ـ الصهيوني
  (سلسلة أطروحات الدكتوراه (١٥)) (٢٢٤ص ـ ٥$) .... د. يوسف الحسن
- العقل السياسي العربي: محدداته وتجلياته
  (نقد العقل العربي (٣)) (٣٩٢ص ـ ١٠$) .... د. محمد عابد الجابري
- المعونات الأمريكية لاسرائيل (٢٨٠ص ـ ٦,٥٠$) .... د. محمد عبد العزيز ربيع
- عملية اتخاذ القرار في سياسة الاردن الخارجية (٢٦٠ص ـ ٦$) .... د. سعد أبو دية
- الحوار القومي ـ الديني (٣٨٤ص ـ ٩$) .... ندوة فكرية
- الاقتصاد العربي تحت الحصار: دراسات في الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها في الاقتصاد العربي مع إشارة خاصة إلى الدائنية والمديونية العربية (٣٦٠ص ـ ٨$) .... د. رمزي زكي
- قياس التبعية في الوطن العربي (٢٦٤ص ـ ٦$) .... د. ابراهيم العيسوي
- الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها (١١٥٢ص ـ ٢٨$) .... ندوة فكرية
- الدولة المركزية في مصر (٢٢٦ص ـ ٥,٥٠$) .... د. نزيه نصيف الأيوبي
- القضية الفلسطينية في أربعين عاماً: بين ضراوة الواقع... وطموحات المستقبل (٥٢٠ص ـ ١٢$) .... ندوة فكرية
- استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي
  (سلسلة وثائق استراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي (٢)) (٦٤٤ص ـ ١٥$) ..... ندوة فكرية
- أمريكا والوحدة العربية (٢٧٢ص ـ ٦$) .... د. علي الدين هلال
- إشكاليات الفكر العربي المعاصر (...) .... د. محمد عابد الجابري
- التنمية العربية (٤٤٠ص ـ ١٠$)
  (سلسلة استشراف مستقبل الوطن العربي) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون
- يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٨ (٧٩٢ص ـ ٢٠$) .. مركز دراسات الوحدة العربية
- الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي (جزءان) (...ص ـ ٢٥$) .... ندوة فكرية

د. ابراهيم سعد الدين

نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية ومدير معهد الدراسات الاشتراكية سابقاً، مدير مشروع الأمم المتحدة، ومستشار المعهد العربي للتخطيط بالكويت حتى آب/أغسطس ١٩٨٠، وحالياً منسّق مشارك لمشروع المستقبلات العربية البديلة التابعة لجامعة الأمم المتحدة.

له العديد من المؤلفات، منها:

السياسات الإدارية للمشروعات في ضوء التطور الاقتصادي الاجتماعي (١٩٧٦)، **صور المستقبل العربي** (مع آخرين) (١٩٨٢)، **التنمية العربية** (مع آخرين) صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت (١٩٨٩).

د. محمود عبد الفضيل

المدير المساعد لبرنامج دراسات التنمية بجامعة كمبريدج (انكلترا) سابقاً، ومنسّق البحوث بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت حتى ايلول/ سبتمبر ١٩٨٠، وحالياً استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة).

له العديد من المؤلفات، منها:

أساليب تخطيط الأثمان: دراسة نظرية في المنهج (بالفرنسية) (١٩٧٥)، **التنمية وتوزيع الدخل والتغيير الاجتماعي في الريف المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠** (بالانكليزية)، (١٩٧٥)، **دراسات في أساليب التخطيط الاقتصادي** (١٩٧٨)، **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية** (١٩٧٩). كما نشر له مركز دراسات الوحدة العربية: **النفط والوحدة العربية** (طبعة خامسة) (١٩٧٥)، **والفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة** (طبعة ثانية)، **والتشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، خلال الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٨٥** (١٩٨٨).

طبعة ثالثة
مزيدة ومنقحة

أو ما يعادلها

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣